



# جمهورية مصر العربية

محكمة النقض

المكتب الفني

مجموعة

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد المدنية

ومن الدوائر المدنية والتجارية

ودوائر الأحوال الشخصية

( الجزء الثانى )

السنة السابعة والثلاثون

من أول يونيه سنة ١٩٨٦

حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٨٦





جمهورية مصر العربية

محكمة النقض

المكتب الفني

مجموعة

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد المدنية  
ومن الدوائر المدنية

الجزء الثاني  
السنة السابعة والثلاثون

من أول يونيه سنة ١٩٨٦

حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٨٦





## جلسة ٢ من يونيه سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ د . جمال الدين محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمود مصطفى سالم نائب رئيس المحكمة ، أحمد طارق البابلي ، أحمد زكى غرابه  
ومحمد السعيد رضوان .

( ١٣٣ )

### الطعن رقم ١٢٤٨ لسنة ٥٠ القضائية

( ١ ، ٢ ، ٣ ) عمل . بدلات . الميزة العينية .

(١) البذل . ماهيته . إعطاؤه للعامل عوضاً عن نفقات يتكبدها . عدم إعتباره جزءاً من  
الأجر . إعطاؤه له لقاء طاقة يبذلها أو مخاطر يتعرض لها . إعتباره جزءاً من الأجر مرهوناً  
بالظروف التي دعت إلى تقريره .

(٢) الميزة العينية . مناط إعتبارها أجراً . التزام صاحب العمل بتوفيرها للعامل لقاء عمله .

(٣) البذل النقدي . صرفه جزافاً لا يغير من طبيعته ولا يبذل من غايته .

١ - البذل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إما أن يعطى للعامل  
عوضاً عن نفقات يتكبدها في سبيل تنفيذ عمله فلا يعتبر على هذا الوضع جزءاً  
من الأجر ولا يتبعه في حكمه ، وإما أن يعطى له لقاء طاقة يبذلها أو مخاطر  
يتعرض لها في أدائه لعمله فيعتبر جزءاً من الأجر مرهوناً بالظروف التي دعت إلى  
تقريره فيستحق بوجودها وينقطع بزاولها .

٢ - من المقرر أن الميزة العينية تؤدي عينا لا نقداً ، ويلزم لاعتبارها أجراً أن  
يكون صاحب العمل ملزماً بتوفيرها للعامل لقاء عمله .

٣ - البذل النقدي لا يعد ميزه عينية ، وإن صرفه جزافاً لا يغير من طبيعته أو  
يبذل من غايته .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ....  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -  
تتوصل فى أن المطعون ضدهم أقاموا الدعاوى أرقام ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ سنة ١٩٧٠  
عمال كلى شمال القاهرة على الطاعنة ( الشركة المصرية لتعبئة وتوزيع السلع الغذائية )  
بطلب الحكم بضم متوسط ما كان يتقاضاه كل منهم من حوافز وبدل تغذية إل مرتباتهم  
ومقدارها ٢٨٤٠ <sup>مليم جنيه</sup> بالنسبة للمطعون ضده الأول و ٤٧٠ <sup>مليم جنيه</sup> ر للمطعون ضده الثانى و  
١٥٠٠ <sup>مليم جنيه</sup> للمطعون ضده الثالث ، وذلك اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٦٩ بالنسبة للأول  
والثانى ، ومن أول نوفمبر ١٩٦٨ بالنسبة للثالث وقالوا فى بيانها أنهم التحقوا بشركة  
الحديد والصلب الأول فى سنة ١٩٦٤ والثانى فى سنة ١٩٦٣ والثالث فى ١٩/١٢/١٩٦١  
وكانوا يتقاضون بدل تغذية ومتوسط حوافز توافرت لها عناصر الثبات والاستقرار  
والعمومية مقدارها بالنسبة للأول ٦٧٠ <sup>مليم جنيه</sup> ر والثانى ٣٠٠ <sup>مليم جنيه</sup> ر والثالث ٣٣٠ <sup>مليم جنيه</sup> ر وقد نقلوا  
إلى الشركة الطاعنة الأول والثانى بتاريخ ١/١٠/١٩٦٦ والثالث فى نوفمبر ١٩٦٨ ،  
ولكنها رفضت ضم ما كانوا يتقاضونه من حوافز ، وبدل تغذية إلى أجورهم فأقاموا  
الدعاوى بطلباتهم سالفه البيان ، أمرت المحكمة بضم الدعاوى الثلاث . وبتاريخ  
١٩٧٩/١١/٢٧ حكمت بالزام الطاعنة بزيادة الأجر الشهرى لكل من المطعون ضدهم  
بمبلغ ١٧٠ <sup>مليم جنيه</sup> ر اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٦٩ بالنسبة للأول والثانى وإعتبارا من أول  
نوفمبر سنة ١٩٦٨ بالنسبة للثالث ، وبأن تدفع لكل منهم صافى المتجمد المستحق له  
المرتتب على تلك الزيادة حتى تاريخ الحكم ، وما يستجد ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات



استأنفت الطاعنه هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئنافات أرقام ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤ سنة ٩٦ ق ، كما استأنفه المطعون ضدهم بالاستئناف رقم ٥٠ سنة ٩٧ ق القاهرة . أمرت المحكمة بضم الاستئنافات الأربعة . وبتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٧ حكمت ، بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الطاعنه بزيادة الأجر الشهري لكل من المطعون ضدهم بواقع ١٧٠ ر.م ، وذلك اعتبارا من ١٩٧٤/٢/٨ وأن تدفع لكل منهم صافي المتجمد المستحق له المترتب على هذه الزيادة حتى تاريخ هذا الحكم ، وما يستجد وبردقضا ما عدا ذلك من الطلبات ، طعنت الطاعنه فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة . فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنه على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك نقول أن الحكم اعتبر المقابل النقدي للوجبة الغذائية الذى كان المطعون ضدهم يتقاضونه من الشركة المنقولين منها ميزة عينية جرى عرف تلك الشركة على صرفه حتى أصبح جزء من الأجر فى حين أن الميزة العينية تمنح للعامل لقاء طاقة يبذلها أو مخاطر معينة يتعرض لها فى أدائه لعمله وأن اعتبارها جزء من الأجر مرهون بالظروف التى دعت إلى تقريرها فتسحق بوجودها وتنقطع بزوالها . وإذ كانت طبيعة عمل المطعون ضدهم قد تغيرت بنقلهم إليها من شركة الحديد والصلب المصرية ، فإنه لا يحق لهم اصطحاب البديل النقدي لهذه الميزة . ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى لهم بها قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن البديل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إما أن يعطى للعامل عوضا عن نفقات يتكبدها فى سبيل تنفيذ عمله فلا يعتبر على هذا الوضع جزء من الأجر ولا يتبعه فى حكمة ، وإما أن يعطى له لقاء طاقة يبذلها أو مخاطر يتعرض لها فى أدائه لعمله فيعتبر جزء من الأجر مرهونا بالظروف التى دعت

إلى تقريره فيستحق بوجودها وينقطع بزاولها ، وكان من المقرر أن الميزة العينية تؤدي عينا لا نقدا ، ويلزم لاعتبارها أجرا أن يكون صاحب العمل ملزما بتوفيرها للعامل لقاء عمله ، وأن البديل النقدي لا يعد ميزة عينية ، وأن صرفه لا يغير من طبيعته أو يبدل من غايته ومن ثم فإن البديل محل التداعى لا يعد أجرا ولا يكون للمطعون ضدهم الحق فى اقتضائه بعد نقلهم إلى الشركة الطاعنة وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم فإنه يتعين الحكم فى موضوع الاستئنافات أرقام ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٤ سنة ٩٦ ق ، ٥٠ سنة ٩٧ ق القاهرة بالغاء الحكم المستأنف ويرفض الدعوى .

////////////////////



## جلسة ٣ من يونيو سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : جلال الدين أنسى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمد راسم ، مدحت المرافق نائبى رئيس المحكمة ، جرجس اسحق و د . رفعت عبد المجيد .

( ١٣٤ )

الطعن رقم ١٢٥٢ و ١٢٦٩ لسنة ٥٢ القضائية

(١) إعلان " الإعلان لجهة الإدارة " . بطلان .

الإعلان لجهة الإدارة . م ١١ مرافعات . لا يلزم فيه تسليم صورة الإعلان لشخص من  
عددتهم تلك المادة . كفاية تسليمها لمن ينوب عنه .

(٢) إعلان . بطلان .

بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب فى الإعلان . نسبى . عدم جواز التمسك به إلا من  
الخصم الذى تقرر البطلان لمصلحته . زواله بحضور الخصم بناء على ذلك الإعلان فى ذات  
الزمان والمكان المعنيين به . م ١١٤ مرافعات . سريانه على دعوى الشفعة .

( ٣ ، ٤ ) شفعة " الانذار " . " الثمن " . بطلان . محكمة الموضوع .

(٣) الإنذار الرسمى الموجه من البائع أو المشتري إلى الشفيع . مشتملاته م ٩٤١ مدنى .  
مناطه . بيان العقار الجائز أخذه بالشفعه . خلوه من بيان حدوده وأطواله أو مقاسه . لا يترتب  
البطلان طالما أن باقى البيانات الخاصة بالعقار كافية فى تعريف الشفيع به . عدم اشتراط  
بيان ما إذا كان محملا بحق إيجار من عدمه استقلال قاضى الموضوع بتقدير كفاية هذه  
البيانات . شرطه .

(٤) الإنذار الرسمى الموجه إلى الشفيع . وجوب اشتماله على بيان الثمن والمصروفات

الرسمية . المقصود به .

١ - النص فى المادة ١١ من قانون المرافعات على أنه " إذا لم يجد المحضر من يصح تسليم الورقة إليه طبقا للمادة السابقة أو أمتنع من وجده من المذكورين فيها عن التوقيع على الأصل بالإستلام أو عن استلام الصورة ، وجب عليه أن يسلمها فى اليوم ذاته إلى مأمور القسم أو المركز أو العمدة أو شيخ البلد الذى يقع موطن المعلن إليه فى دائرته حسب الأحوال وعلى المحضر خلال أربع وعشرين ساعة أن يوجه للمعلن إليه فى موطنه الأصلي أو المختار كتابا مسجلا يخبره فيه بأن الصورة سلمت لجهة الإدارة ... " يدل على أن المشرع وإن حدد أشخاصا معينين بصفاتهم لتسليم صورة الإعلان لأحدهم فى الحالات التى يوجب فيها أن يكون الإعلان لجهة الإدارة إلا أنه لا يلزم لصحة هذا الإعلان - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تسلم صورته لأحد المذكورين شخصيا بل يكفى لذلك تسليمها لمن ينوب عنه .

٢ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن دعوى الشفعة يتعين لقبولها أن يختصم فيها البائع والمشتري والشفيع وتنعقد الخصومة بالنسبة لدعوى الشفعة بتقديم صحيفة الدعوى إلى قلم الكتاب وإعلانها للخصم إعلانا قانونيا فى خلال المدة التى حددها القانون ، وإذا اختصم الخصم فى الصحيفة وكان إعلانه باطلا فإن القواعد العامة لقانون المرافعات تقضى بأن هذا البطلان نسبى لا يجوز التمسك به إلا من الخصم الذى تقرر البطلان لصالحه ، وإذا حضر الخصم الذى قام البطلان بالنسبة له بناء على الإعلان الباطل وفى الزمان والمكان المعينين فيه زال هذا البطلان وذلك حسبما تقضى به المادة ١١٤ من قانون المرافعات ، ومقتضى ذلك أنه لا يجوز لأى من الخصوم الآخرين التمسك بهذا البطلان حتى لو كانت له مصلحة فى ذلك .

٣ - النص في المادة ٩٤٠ من القانون المدنى على أنه " على من يريد الأخذ بالشفعة أن يعلن رغبته فيها إلى كل من البائع والمشتري خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الانذار الرسمى الذى يوجهه البائع أو المشتري وإلا سقط حقه ، ويزاد على تلك المدة مسافة إذا اقتضى الأمر ذلك " والنص فى المادة ٩٤١ من ذات القانون على أنه « يشتمل الإنذار الرسمى المنصوص عليه فى المادة السابقة على البيانات الآتية وإلا كان باطلا (أ) بيان العقار الجائز أخذه بالشفعة بيانا كافيا (ب) بيان الثمن والمصروفات الرسمية وشروط البيع واسم كل من البائع والمشتري ولقبه وصناعته وموطنه » يدل على أن مناط الاعتداد بالإنذار الصادر من البائع أو المشتري إلى الشفيع أن يكون رسميا وأن يتضمن البيانات التى وردت بالنص والمقصود من بيان العقار الجائز أخذه بالشفعة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون البيان الذى يتضمنه الإنذار للعقار من شأنه تعريف الشفيع به على نحو يمنع جهالته به حيث يستطيع أن يتدبر أمر الصفقة فيأخذ بالشفعة أو يترك ولا يعتبر مجرد خلو الإنذار من بيان حدود العقار أو أطواله أو مقاسه مرتبا بذاته لبطلان الإنذار مادام باقى البيانات الخاصة بالعقار المبيع كافية فى وصفه وتعريف الشفيع به على نحو يمنع جهالته به دون اشتراط لبيان ما إذا كان العقار محملا بحق إيجار من عدمه ، وانه ولئن كان تقدير كفاية البيانات المذكورة فى الانذار مما يستقل به قاضى الموضوع إلا أن شرط ذلك أن يكون استخلاصه سائغا وله أصله الثابت بالأوراق .

٤ - المقصود من بيان الثمن والمصروفات الرسمية هو بيان الثمن الذى تم به البيع والمصروفات التى أنفقت فى التسجيل .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ...  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعنين استوفيا أوضاعهما الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - نتجست  
فى أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ٩٩٦٩ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى شمال  
القاهرة على الطاعنين وباقى المطعون ضدهم بطلب الحكم بثبوت أحقيتها فى أخذ  
قطعتى الأرض البالغة مساحتهما ٤٤٢٠ ر٦٨ متر مربعاً والمبيتين بصحيفة الدعوى  
بالشفعة نظير مبلغ إجمالى قدره ٢٧٠ ١٢٧ ر٦٩٠ <sup>مليم جنيه</sup> هو الثمن الحقيقى والمحلقات مع  
التسليم . وقالت فى بيان ذلك أنه بموجب عقد بيع مشهر فى ١٩/٧/١٩٧٩ برقم ٦٠٤٧  
القاهرة اشترى الطاعنون من باقى المطعون ضدهم قطعتى الأرض الفضاء المذكورتين  
نظير ثمن إجمالى قدره ٢٤٧٢٠٠ <sup>ج</sup> وإذا تملك العقار المجاور للقطعة الأولى منهما ويحق لها  
أن تشفع فى هذا البيع فقد قامت بإيداع الثمن وملحقاته ومقدارها ٢٥٠٠ خزانة  
المحكمة المختصة وأقامت الدعوى . دفع الطاعنون بعدم قبول الدعوى تأسيساً على  
بطلان إعلان الإنذار بإبداء الرغبة فى أخذ العقار بالشفعة وبسقوط الحق فى الأخذ  
بالشفعة ، وبتاريخ ١٥/٥/١٩٨٠ حكمت المحكمة أولاً - برفض الدفع بعدم قبول الدعوى  
وبقبولها . ثانياً - برفض الدفع بسقوط حق المطعون ضدها الأولى فى الأخذ بالشفعة .  
ثالثاً - بأحقية المطعون ضدها الأولى فى أن تأخذ بالشفعة قطعتى الأرض البالغ  
مسطحهما ٤١٢٠ ر٨٠ متر مربع المبيتين الحدود والمعالى بعقد البيع المشهر رقم ٦٠٤٧  
بتاريخ ١٩/٧/١٩٧٩ لقاء الثمن والملحقات البالغ جملتها ٢٧٠ ١٢٧ ر٦٢٠ <sup>مليم جنيه</sup> وتسليمهما إليها .  
إستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقمى ٤١٨٩ لسنة ٩٧ ق ، ٤٢١٢ لسنة ٩٧ ق  
القاهرة . قررت محكمة الاستئناف ضم الاستئناف الثانى إلى الأول ، وفى  
٢٣/٩/١٩٨٢ حكمت المحكمة برفض الاستئناف الثانى وفى الاستئناف الأول بإلغاء



الحكم المستأنف وبطلان حكم محكمة أول درجة وفي موضوع الدعوى بثبوت الشفعة للمطعون ضدها الأولى وأحققتها في أخذ قطعتي الأرض المبيعيتين بالشفعة نظير الثمن الحقيقي والملحقات البالغ قدرها ٢٧٠.١٢٧ر٦٩٠ <sup>مليم جنية</sup> ويتسليمهما لها . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض بالطعنين رقمي ١٢٥٢ لسنة ٥٢ ق و ١٢٦٩ لسنة ٥٢ ق ، وقدمت النيابة مذكرة في كل منهما أبدت فيها الرأي بتنقض الحكم . وإذ عرض الطعنان على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظرهما وفيها قررت ضم الطعن الثاني إلى الأول ليصدر فيهما حكم واحد والتزمت النيابة رأيها . وحيث أن الطعن رقم ١٢٥٢ لسنة ٥٢ أقيم على سبعة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفته القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف ببطلان إعلانه بصحيفة افتتاح الدعوى تأسيسا على أنه قد وجه إلى جهة الإدارة وسلمت صورته إلى شخص تبين أنه يعمل خفيرا نظاميا بالبلده التي يقيم بها في حين أنه ليس من رجال الإدارة الذين عدتهم المادة ١١ من قانون المرافعات على سبيل الحصر مما يكون معه الإعلان باطلا بما يترتب على ذلك من عدم انعقاد الخصومة بالنسبة له وبالتالي بطلان الحكم الابتدائي وإذا انتهى الحكم رغم ذلك إلى صحه إعلانه بصحيفة افتتاح الدعوى فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن النص في المادة ١١ من قانون المرافعات على أنه « إذا لم يجد المحضر من يصح تسليم الورقة إليه طبقا للمادة السابقة أو امتنع من وجده من المذكورين فيها عن التوقيع على الأصل بالإستلام أو عن استلام الصورة ، وجب عليه أن يسلمها في اليوم ذاته إلى مأمور القسم أو المركز أو العمدة أو شيخ البلد الذي يقع موطن للمعلن إليه في دائرته حسب الأحوال ، وعلى المحضر خلال أربع وعشرين ساعة أن يوجه للمعلن إليه في موطنه الأصلي أو المختار كتابا مسجلا يخبره فيه بأن الصورة سلمت لجهة الإدارة ... » يدل على أن المشرع وإن حدد أشخاصا معينين بصفاتهم لتسليم صورة الإعلان لأحدهم في

الحالات التي يوجب فيها أن يكون الإعلان لجهة الإدارة إلا أنه لا يلزم لصحة هذا الإعلان - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تسلم صورته لأحد المذكورين شخصيا بل يكفي لذلك تسليمها لمن ينوب عنه . لما كان ذلك وكان يبين من ورقة إعلان الطاعن بصحيفة افتتاح الدعوى أن المحضر اثبت انتقاله إلى موطنه حيث لم يجده فيه لفلق سكنه فانتقل إلى جهة الإدارة بناحية قلما مركز قليوب حيث سلم الصورة إلى من تقدم إليه في مقر تلك الجهة لاستلامها نائباً عن رجل الإدارة فيها وهو ..... والذي تبين أنه يعمل خفيرا نظاميا بنفس الجهة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى صحة هذا الإعلان لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن بالسبب الثالث وهو بذاته السبب الثاني في الطعن رقم ١٢٦٩ لسنة ٥٢ ق على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون أنهم تمسكوا في دفاعهم أمام محكمة الموضوع بسقوط حق الشفعية - المطعون ضدها الأولى - في الشفعة تأسيسا على أن دعوى الشفعة من الدعاوى التي يوجب القانون اختصاص معينين فيها هم البائع والمشتري بحيث إذا لم يختصم أحدهم أو كان اختصاصه غير صحيح ، تعين عدم قبول الدعوى وسقوط حق الشفيع في الأخذ بالشفعة وجاز لأي من الخصوم التمسك بذلك ولا تسرى في هذه الحالة قواعد قانون المرافعات التي تقضى بتصحيح الإجراء الباطل بحضور الخصم الذي تعيب الإجراء بالنسبة له ، وإذا كان البائعون للطاعنين سعوديين الجنسية ومقيمين بالخارج فقد كان يتعين إعلانهم بصحيفة الدعوى عن طريق النيابة العامة إلا أن إعلانهم وجه إلى موطن وكيلهم بالقاهرة فوقع بذلك باطلا كما لحق البطلان كذلك إعلان صحيفة الدعوى

للمطعون ضدها .... لورد اسمها فيها باعتبارها ذكرا وليس أنثى وقد استند الطاعنون إلى ذلك البطلان في دفعهم بعدم قبول الدعوى غير أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع على سند من أن بطلان الإعلان نسبي وأن وكيل البائعين حضر بالجلسة ولم يتمسك به وهو ما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن دعوى الشفعة يتعين لقبولها أن يختصم فيها البائع والمشتري والشفيع وتنعقد الخصومة بالنسبة لدعوى الشفعة بتقديم صحيفة الدعوى إلى قلم الكتاب وإعلانها للخصم إعلانا قانونيا في خلال المدة التي حددها القانون ، وإذا اختصم الخصم في الصحيفة وكان إعلانه باطلا فإن القواعد العامة لقانون المرافعات تقضى بأن هذا البطلان نسبي لا يجوز التمسك به إلا من الخصم الذي تقرر البطلان لصالحه ، وإذا حضر الخصم الذي قام البطلان بالنسبة له بناء على الإعلان الباطل وفي الزمان والمكان المعينين فيه زال هذا البطلان وذلك حسبما تقضى به المادة ١١٤ من قانون المرافعات ، ومقتضى ذلك أنه لا يجوز لأى من الخصوم الآخرين التمسك بهذا البطلان حتى ولو كانت له مصلحة في ذلك ، كما أن مجرد الخطأ المادى في اسم المعلن إليه لا يترتب عليه بطلان الإعلان طالما أنه لا ينطوى على تجهيل بشخصه ولا تثريب على محكمة الموضوع أن التفتت عما يثيره الخصوم في هذا الصدد ، لما كان ما تقدم وكان الثابت بالأوراق أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى ابتداءً على كل من البائعين والمشتريين ووجهت الإعلان بصحيفة الدعوى إلى البائعين في موطنهم المختار وهو موطن وكيلهم بالقاهرة دون موطنهم الأصلي بالخارج ، إلا أنه وقد حضر وكيلهم بالجلسة المحددة بناء على ذلك الإعلان فإن هذا الحضور يترتب عليه زوال البطلان وتكون الخصومة بالنسبة لهم قد انعقدت

صحيحه ولا يجوز لغيرهم من الخصوم التمسك بهذا البطلان الذى زال بالحضور على نحو ما سلف ، وكان الثابت أيضا من أوراق الدعوى أن البائعين قد اختصموا فى الدعوى باعتبارهم ورثة المرحوم ..... ، فإن ما وقع من خطأ مادي فى نعت المطعون ضدها .... باستعمال لفظ الشيخ » مقرونا باسمها لا ينال من صحة الإعلان لأنه لم يترتب عليه التجهيل بشخصية المطعون ضدها المذكورة ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه وقد انتهى صحيحا إلى هذه النتيجة لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب السابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم قضى ببطلان حكم محكمة أول درجة بالنسبة له وذلك لأنه صدر دون إعادة إعلانه ، وكان مؤدى ذلك بطلان الحكم بالنسبة إلى جميع الخصوم باعتبار أن دعوى الشفعة من الدعاوى التى يستلزم القانون اختصام أشخاص معينين فيها ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه ببطلان حكم محكمة أول درجة لصالح الطاعن وحده دون أن يمد البطلان إلى جميع الخصوم فى دعوى الشفعة فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه بعد أن قضى فى الاستئناف رقم ٤١٨٩ لسنة ٩٧ ق بإلغاء الحكم المستأنف وبطلان حكم محكمة أول درجة قضى فى موضوع النزاع بثبوت الشفعة للمطعون ضدها الأولى وإنشأ أسبابا جديدة لقضائه دون أن يستند إلى أسباب حكم محكمة أول درجة فإن النعى بهذا السبب - أيا كان وجه الرأى فيه - يكون غير منتج .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثانى وهو بذاته السبب الأول فى الطعن رقم ١٢٦٩ لسنة ٥٢ ق مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والخطأ فى تطبيقه والفساد



فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقول الطاعنون أنهم تمسكوا فى دفاعهم أمام محكمة الموضوع بسقوط حق الشفاعة فى الأخذ بالشفعة لأنها لم تبد رغبتها فى ذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انذارها بتاريخ ١٩٧٨/٧/٤ بحصول البيع إذ أنها أبدت رغبتها فى ذلك بتاريخ ١٩٧٩/١١/١٧ وإذ قضى الحكم المطعون فيه برفض ذلك الدفع وأقام قضاءه فى هذا الصدد على أساس أن الإنذار الرسمى سالف الذكر جاء باطلا لأنه لم يتضمن كافة البيانات التى أوجبها القانون لصحته، كما تضمن بيانات غير حقيقية بقصد التحايل لاسقاط حق الشفاعة فى الشفعة من حيث تحديد المبيع والتمن والإدعاء بتحميل العين بحق إيجار ، رغم أن ذلك الإنذار - حسبما يبين من البيانات التى تضمنها - قد استوفى الشكل الذى يتطلبه القانون فيه ولم يثبت أن ثمة بيان من بياناته غير حقيقى فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن النص فى المادة ٩٤٠ من القانون المدنى على أن « على من يريد الأخذ بالشفعة أن يعلن رغبته فيها إلى كل من البائع والمشتري خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الإنذار الرسمى الذى يوجهه البائع أو المشتري وإلا سقط حقه ويزاد على تلك المدة ميعاد مسافة إذا اقتضى الأمر ذلك » والنص فى المادة ٩٤١ من ذات القانون على أن « يشتمل الإنذار الرسمى المنصوص عليه فى المادة السابقة على البيانات الآتية والا كان باطلا (أ) بيان العقار الجائز أخذه بالشفعة بيانا كافيا . (ب) بيان الثمن والمصروفات الرسمية وشروط البيع واسم كل من البائع والمشتري ولقبه وصناعته وموطنه » يدل على أن مناط الاعتداد بالإنذار الصادر من البائع أو المشتري إلى الشفيع أن يكون رسميا وأن يتضمن البيانات التى وردت بالنص . والمقصود من بيان العقار الجائز أخذه

بالشفعة - وعلى ما جرى قضاء هذه المحكمة - أن يكون البيان الذى يتضمنه الإنذار للعقار المبيع بياناً كافياً مانعاً من الجهالة وهو يكون كذلك إذا تضمن وصفاً للعقار من شأنه تعريف الشفيع به على نحو يمنع جهالته به بحيث يستطيع أن يتدبر أمر الصفقة فيأخذ بالشفعة أو يترك ، ولا يعتبر مجرد خلو الإنذار من بيان حدود العقار أو أطواله أو مقاسه مرتباً بذاته لبطلان الإنذار مادام باقى البيانات الخاصة بالعقار المبيع كافية فى وصفه وتعريف الشفيع به على نحو يمنع جهالته به دون اشتراط لبيان ما إذا كان العقار محملاً بحق إيجار من عدمه ، وأنه ولئن كان تقدير كفاية البيانات المذكورة فى الإنذار مما يستقل به قاضى الموضوع إلا أن شرط ذلك أن يكون استخلاصه سائغاً وله أصله الثابت بالأوراق ، كما أن المقصود من بيان الثمن والمصروفات الرسمية هو بيان الثمن الذى تم به البيع والمصروفات التى أنفقت فى التسجيل ، وكان الثابت من الإنذار الرسمى الموجه من الطاعنين إلى المطعون ضدها بتاريخ ١٩٧٨/٧/٤ أنه تضمن بيان العقار المباع والثمن الذى بيع به على النحو الآتى « قطعتى الأرض الفضاء تملكها البائع بطريق الميراث الشرعى عن والدهم بعقدى البيع المسجلين الأول برقم ٦٣٥٦ توثيق القاهرة والثانى برقم ٦٣٥٧ توثيق القاهرة بتاريخ ١٩٥٩/٨/١٢ والبالغ جملة مسطحها ٦٨ ر ٤١٢٠ م<sup>٢</sup> عبارة عن قطعتين ملتصقتين لبعضهما الأولى معطى لها رقم ٥٨ أ تسلسل على شارع ..... ومسطحها ٢٨ ر ٢٠٠٠ م<sup>٢</sup> وهذه القطعة معروفة برقم ١ مكرر أ من المربع رقم ٢٠٤ خريطة تقسيم مصر الجديدة والقطعة الثانية معطى لها رقم ٦٠ تسلسل على شارع العرويه ومسطحها ٤٠ ر ٢١٢٠ م وهذه القطعة المعروفة برقم ٢ من المربع رقم ٢٠٤ من خريطة تقسيم مصر الجديدة وتم البيع نظير ثمن قدره ٨٠ ر ٢٤٧٢٤٠ مليم <sup>جنيه</sup> أى بواقع ٦٠ للمتر المربع

محملاً بحق الإيجار ..... وأن المنذر إليها تمتلك الفيلا رقم ٥٦ شارع العروبة المجاورة لقطعة الأرض القضاء الثانية المعطى لها رقم ٦٠ تسلسل شارع العروبة والبالغ مسطحها ٤٠ ر. ٢١٢٠ م ..... » وكانت هذه البيانات على هذا النحو كافية لبيان العقار ، كما أن الثمن حدد به على أساس سعر المتر من الأرض المباعة والبالغ مساحتها ٦٨ ر. ٤١٢٠ م ٢ بواقع ٦٠ <sup>ج</sup>للمتر وهو تحديد يمنع أى جهاله ولا ينال من ذلك مجرد الخطأ المادى فى حساب مجموع الثمن بجعله ٨٠٠ ر. ٢٤٧٢٤٠ <sup>مليم جنيه</sup> بدلا من ٢٤٧٢٠٠ <sup>ج</sup> ، فإن الحكم المطعون فيه إذ ذهب إلى بطلان هذا الإنذار على سند من أنه لم يتضمن كافة البيانات التى أوجبها القانون لصحته كما تضمن بيانات غير حقيقية فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب ، ودون حاجة لبحث باقى أسباب الطعنين .



## جلسة ٤ من يونيه سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار: سيد عبد الباقي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
أحمد إبراهيم شلبي نائب رئيس المحكمة ، محمد عبد الحميد سند ، محمد جمال شلقاني وصلاح  
عويس بطران .

( ١٢٥ )

### الطعن رقم ١٦٩٨ لسنة ٥١ القضائية

حجز " الحجز الإداري " ، تنفيذ . وقف .

الحجوز الإدارية . حق وزارة الأوقاف وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة في توقيعها  
استيفاء للأموال المستحقة لها بمقتضى المراسيم والقوانين أو من ثمرات الأموال التي تديرها -  
بأية صفة كانت . عدم اقتصاره على توقيع الحجز الإداري لتحصيل إيجارات الأعيان التي  
تديرها . امتداده إلى مقابل الانتفاع بتلك الأعيان .

مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون رقم  
٤٤ لسنة ١٩٥٨ - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لهذا القانون الأخير -  
أن يكون لوزارة الأوقاف وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة حق توقيع  
الحجز الإداري استيفاء للأموال المستحقة لها بأية صفة كانت لها سواء أكانت  
ناظرا على الأوقاف الخيرية أو حارسا قانونيا أو قضائيا أو بأية صفة أخرى ،  
وذلك بقصد الحصول على كل ما هو مستحق لها من الأموال بمقتضى المراسيم  
والقوانين أو من ثمرات الأموال التي تديرها ومن ثم فإن حقها لا يقتصر على  
توقيع الحجز الإداري لتحصيل إيجارات الأعيان التي تديرها فحسب وإنما يمتد  
إلى تحصيل مقابل الانتفاع بتلك الأعيان سواء ما كان منها مستغلا بعقد أو بغير  
عقد .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ....  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -  
تتصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٨ سنة ١٩٥٩ مدنى إطسا ضد الطاعنين  
بإلغاء الحجزات الإدارية الموقعة ضده من مديرية الأوقاف بالفيوم ( الطاعنه الثانية )  
بتاريخ ١٩٧٧/٨/٢٤ و ١٩٧٧/٨/٢٥ و ١٩٧٨/٢/٢٣ واعتبارها كأن لم تكن . وقال  
بيانا للدعوى أن هذه المديرية أوقعت ضده هذه الحجزات استيفاء للمبالغ الموضحة بها  
برغم أنها إيجار مستحقة لها عليه عن أطيان موقوفة ولما كانت هذه الأطيان مملوكة  
لوالده الذى وقفها خيريا على مسجد قام ببناؤه بموجب حجج اشترط الواقف فيها أن  
تكون النظارة عليها له حال حياته لمن يتقن القرآن الكريم من أولاده بعد وفاته ولما كان  
شرط الاحقية بالنظاره قد تحقق لإبنه سالم وكيل المعهد الدينى بالفيوم فلا يحق للوزارة  
النظاره عليها ومن ثم فقد أقام الدعوى بطلباته سالفه البيان . وبتاريخ ١٩٧٩/١٢/١٠  
حكمت المحكمة فى مادة تنفيذ موضوعية - للمطعون عليه بطلباته . استأنف الطاعنان  
هذا الحكم لدى محكمة استئناف بنى سويف ( مأمورية الفيوم ) بالاستئناف رقم ١٥  
سنة ١٦ ق مدنى وبتاريخ ١٩٨١/٤/٢١ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم  
المستأنف . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة  
أبدت فيها رأى برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت  
انه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعنان بالسبب الأول منهما على الحكم  
المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقولون أن الحكم المطعون فيه ذهب

إلى أنه لا يجوز لهيئة الأوقاف المصرية بتوقيع الحجز الإدارى لتحصيل مقابل الانتفاع فى حين أنه يجوز لها توقيع ذلك الحجز لتحصيل كافة مستحقاتها سواء كانت إيجارا أو مقابل انتفاع .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٨ - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لهذا القانون الأخير - أن يكون لوزارة الأوقاف وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة حق توقيع الحجز الإدارى استيفاء للأموال المستحقه لها بأية صفة كانت لها سواء أكانت ناظرا على الأوقاف الخيرية أو حارسا قانونيا أو قضائيا أو بأية صفة أخرى ، وذلك بقصد الحصول على كل ما هو مستحق لها من الأموال بمقتضى المراسيم والقوانين أو من ثمرات الأموال التى تديرها ومن ثم فإن حقها لا يقتصر على توقيع الحجز الإدارى لتحصيل إيجارات الأعيان التى تديرها فحسب وإنما يمتد إلى تحصيل مقابل الانتفاع بتلك الأعيان سواء ما كان منها مستقلا بعقد أو بغير عقد . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه بعدم الاعتداء بالحجوزات الإدارية محل النزاع على بطلانها - بطلاننا أسنده إلى عدم جواز توقيع هيئة الأوقاف لها استيفاء لمقابل الانتفاع بالأعيان الموقوفة التى تتولى إدارتها فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث السبب الثانى من أسباب الطعن .



## جلسة ٥ من يونيه سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار: محمود حسن رمضان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
الحسينى الكنانى ، محمد فؤاد شرباش ، د . محمد فتحى نجيب و محمد عبد البر حسين سالم .

( ١٣٦ )

### الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٥٠ القضائية

(١) اختصاص " اختصاص نوعى " . تنفيذ " قاضى التنفيذ " .

اختصاص قاض التنفيذ . مناطه . تعلق الأمر بمنازعات تنفيذ الأحكام والأوامر والقرارات  
الصادرة عنها سواء كانت وقتية أو موضوعية م ١/٢٧٥ مرافعات .

(٢) ضرائب .

الضرائب والرسوم المقررة للوحدات المحلية . اختلاف الجهة المنوط بها تقديرها عن الجهة  
المتظلم إليها من التقدير . اختصاص لجنة التظلمات . شموله الإعفاء والرفع والتعديل . مؤدى  
ذلك . اعتباره كقرار لجان الطعون الضريبية من حيث آثاره .

١ - النص فى المادة ١/٢٧٥ من قانون المرافعات ، يدل على أن المناط فى  
اختصاص قاضى التنفيذ ، أن يتعلق الأمر بمنازعات تنفيذ الأحكام ، والأوامر  
والقرارات الصادرة عنها ، فى تشكيلها المتعلق بالمواد المدنية والتجارية والأحوال  
الشخصية ، أيا كان محل التنفيذ ، وسواء فى ذلك المنازعات الوقتية أو الموضوعية .

٢ - النص فى المادة ١/١٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون  
نظام الحكم المحلى ، وفى المواد من ٩٤ إلى ٩٩ من اللائحة التنفيذية لهذا  
القانون، الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٩٥٩ لسنة ١٩٧٥ ، يدل على أن المشرع  
إذ أخضع الضرائب والرسوم المقررة للوحدات المحلية للقواعد المقررة بشأن

الضرائب والرسوم العامة فيما يتعلق بتحصيلها والإعفاء منها وسقوطها بالتقادم ، فإنه فى اتساق مع هذا النظر ، جعل الجهة المنوط بها تقدير الرسوم ، المبينة فى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ ولائحته التنفيذية ، غير الجهة التى يتظلم إليها من هذا التقدير ، وجعل اختصاص لجنة التظلمات يتسع للإعفاء أو الرفع أو التعديل من تقدير هذه الرسوم بقرار تصدره فى المواعيد المقررة ، بما مؤداه أن قرار لجنة التظلمات يغدو كقرار لجان الطعون الضريبية ، فيما يترتب على وجوده أو انتفائه من آثار .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ... والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - فى ان المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٤٢٥١ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى الزقازيق ضد الطاعنين ، طالباً الحكم ببراءة ذمته من مبلغ ٢٩٥ ر ٣٨٧٦ . وقال شرحاً لدعواه ، أنه علم أن الطاعن الثانى يطالبه بسداد هذا المبلغ ، منه مبلغ ٢٧٤١ ر ٧٧٠ قيمة فرق إيجار سوق البضاعة بالإبراهيمية - المؤجر له - وذلك عن المدة من ١٩٦٩/٩/١١ حتى ١٩٧٧/١٢/٣١ ، مبلغ ٥٤ ر ٨٣٥ قيمه رسم نظافة عن المدة المذكورة ، ١٠٧٩ ر ٦٩٠ رسوم محلية على السوق عن المدة من ١٩٧٣/١١/١ حتى ١٩٧٧/١٢/٣١ وإذ شرع الطاعن الثانى فى توقيع الحجز الإدارى ، فقد أقام دعواه ، وبتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٩ حكمت المحكمة ببراءة ذمه المطعون ضده من المبلغ الأول ، وبندب خير لأداء مهمه تتعلق برسوم النظافة والرسوم المحلية . وبتاريخ ١٩٧٩/٤/١٨ حكمت ببراءة ذمته من المبلغين الآخرين .



استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢١١ لسنة ٢٢ ق المنصورة « مأمورية الزقازيق » ، وبتاريخ ١٥/١٢/١٩٧٩ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة - فى غرفة مشورة - حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، ينعى الطاعنون بالأول منها ، خطأ الحكم المطعون فيه فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقولون ، إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه ، وهذا الحكم الأخير ، وإن حصل أن المطعون ضده علم أن الطاعنين شرعوا فى الحصول على المبلغ المطالب به بطريق الحجز الإدارى إلا أنه لم يفتن إلى أن نتيجة ذلك هو صيروره طلب المطعون ضده ببراءة ذمته من هذا المبلغ هو منازعه تنفيذ يختص قاضى التنفيذ وحده بالفصل فيها عملاً بحكم المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات ، لأن براءة الذمة هى الأساس الذى يترتب عليه بقاء الحجز أو إلغائه كليه ، وإذ كان الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائياً من النظام العام وفقاً لنص المادة ١٠٩ مرافعات ، فإنه كان يتعين على محكمة أول درجة القضاء بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، ولو لم يدفع به أمامها ، وإذ خالفت ذلك ، وأيدها فى المخالفة الحكم المطعون فيه ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن النص فى المادة ١/٢٧٥ من قانون المرافعات على أن « يختص قاضى التنفيذ دون غيره بالفصل فى جميع منازعات التنفيذ الموضوعية والوقفية أيا كانت قيمتها ، كما يختص بإصدار القرارات والأوامر المتعلقة بالتنفيذ » ، يدل على أن المناط فى اختصاص قاضى التنفيذ ، أن يتعلق الأمر بمنازعات تنفيذ الأحكام ، والأوامر والقرارات الصادرة فيها ، فى تشكيلها المتعلق بالمواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية أيا كان محل التنفيذ ، وسواء فى ذلك

المنازعات الوقتية أو الموضوعية ، إذ كان ذلك ، وكان الثابت أن الطاعنين لم يتخذوا ضد المطعون ضده إجراء من إجراءات التنفيذ ، ولم يوقعوا على أمواله حجزاً إدارياً وأنه إذ أقام دعواه ، فقد أقامها ليس نتيجة لتوقيعهم مثل هذا الحجز ، وإنما استشعاراً منه فقط بشروعهم في توقيعه ، فأنحصرت دعواه في طلب براءة ذمته من المبلغ الذ علم بمطالبتهم به ، دون المنازعة في حجز لم يوقع عليه أصلاً ، فإن دعواه التي قصد بها الحصول على حكم يحول مستقبلاً واتخاذ إجراء تنفيذي بشأن ما كان محلاً لهذا الحكم ، لا تعتبر من عداد منازعات التنفيذ التي يختص بها المشرع قاض التنفيذ وحده ، إذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد تصدى لموضوع الدعوى ، وهي ليست منازعة تنفيذ فإن النعى عليه بهذا السبب يكون قد جاء على غير أساس من القانون .

وحيث إن الطاعنين ينعون في السببين الثاني والثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والأخلال بدفاع جوهرى ، وفي بيان ذلك يقولون أنهم تمسكوا أمام محكمة أول درجة ، بأن الإعفاء من رسم البلدية الذى حصل عليه المطعون ضده من لجنة المخالفات والتظلمات وكان نتيجة خطأ يجرى التحقيق فى شأنه بمعرفة النيابة الإدارية ، وإن هذا الرسم يجد أساسه فى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ واللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادر بالقرار الجمهورى رقم ٩٥٩ لسنة ١٩٧٥ ، بما مؤداه أن الخطأ فى الإعفاء من الرسم لا يحول دون استيفائه لأن الضريبة لا تتركن على رباط عقدى بين مصلحة الضرائب والممول إلا أن محكمة أول درجة ، وسأيرها فى ذلك الحكم المطعون فيه ، اكتفت فى الرد على هذا الدفاع بالاحالة إلى تقرير الخبير ، وهذا التقرير لم يتضمن مجابهة لهذا الدفاع ، إيراداً أو رداً ، وانبتت نتيجته ببراءة ذمه المطعون ضده من المبلغ الناتج عن هذا الرسم ، على مجرد الإعفاء الصادر من لجنة المخالفات والتظلمات ، بما يكون الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على دفاع جوهرى ، فضلاً عن خطئه فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ، ذلك أن النص فى المادة ١٢٦/١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون نظام الحكم المحلى على أن : « يتبع فى تحصيل الضرائب والرسوم المقررة للوحدات المحلية ، وفى الإعفاء منها وفى سقوطها بالتقادم القواعد المقررة بشأن الضرائب والرسوم العامة » . ، والنص فى المادة ٩٤ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٩٥٩ لسنة ١٩٧٥ ، على أن « تؤلف فى كل مدينة أو قرية لجنة للقيام بعملية حصر المحال والعقارات والأشياء المبينة فى المادة ٥١ من القانون ، وتقدير الرسوم على كل منها طبقا للأساس الذى اختارته الوحدة المحلية عند تقرير قبول الرسم طبقا للقواعد السابقة كما تقوم اللجنة بتحديد تاريخ استحقاق هذه الرسوم » . ، والنص فى المواد من ٩٥ إلى ٩٨ من نفس اللائحة على كيفية تشكيل لجنة التقدير والإخطار بقراراتها ، ومواعيد التظلم منها ، وتشكيل اللجنة المختصة بنظر هذه التظلمات ، ثم النص فى المادة ٩٩ على أن « على لجنة التظلمات المنصوص عليها فى المادة السابقة مراجعة كشوف الحصر والتقدير وفحص التظلمات وتقرير ما تراه من الإعفاء أو الرفع أو التعديل ، على أن يتم ذلك خلال خمسة وأربعين يوما من تاريخ وصول التظلم » ، يدل على أن المشرع إذ أخضع الضرائب والرسوم المقررة للوحدات المحلية للقواعد المقررة بشأن الضرائب والرسوم العامة فيما يتعلق بتحصيلها والإعفاء منها وسقوطها بالتقادم ، فإنه فى اتساق مع هذا النظر ، جعل الجهة المنوط بها تقدير الرسوم المبينة فى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ ولائحته التنفيذية ، غير الجهة التى يتظلم إليها من هذا التقدير وجعل اختصاص لجنة التظلمات يتسع للإعفاء أو الرفع أو التعديل من تقدير هذه الرسوم بقرار تصدره فى المواعيد المقررة ، بما مؤداه أن قرار لجنة التظلمات يغدو كقرار لجان طعن الضرائب فيما يترتب على وجوده أو انتقائه من آثار ، إذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما تضمنه تقرير الخبير المنتدب فى الدعوى ، من صدور قرار التظلمات بإعفاء

المطعون ضده من الرسوم المحلية ، وهو ما يدخل فى اختصاص هذه اللجنة ، وكان مبنى دفاع الطاعنين أمام الخبير ، هو الزعم بحصول تحقيق يتعلق بكيفية صدور هذا القرار ، دون أن يتطرق الدفاع إلى الجدل فى قيام القرار ذاته ، حيث لم يزعم الطاعنون إلغائه قضائيا أو اداريا ، فإن الحكم المطعون فيه إذ عول على وجود القرار ونفاذه والتفت عن دفاع الطاعنين بشأن التحقيق الذى يتعلق بمرحلة ما قبل اصداره ، يكون قد التزم صحيح القانون ، ولم يلتفت عن دفاع جدير بالالتفات إليه ، ويكون النعى على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .





## جلسة ٥ من يونيه سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار: محمود حسن رمضان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمد رأفت خفاجى ، الحسينى الكنانى ، د . محمد فتحى نجيب و محمد عبد البر حسين سالم .

( ١٣٧ )

### الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٥٥ القضائية

( ١ ، ٢ ) إيجار " إيجار الأماكن " المنشآت الآيلة للسقوط " . إختصاص .  
حكم " تسبيب الحكم " بطلان الحكم " .

١ - المحكمة الابتدائية بتشكيلها المنصوص عليه فى المادة ١٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . استمرار  
إختصاصها بنظر الطعون فى قرارات لجان المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة فى ظل  
العمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . علة ذلك .

٢ - بطلان الحكم الابتدائى المستأنف . قضاء المحكمة الاستئنافية بتأييده ، والإحالة إلى  
أسبابه . أثره . بطلان الحكم الاستئنافى .

١ - تنص المادة ٥٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع  
الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على أن لكل من ذوى الشأن أن يطعن  
فى القرارات الصادرة بهدم المنشآت الآيلة للسقوط أو ترميمها أو صيانتها أمام  
المحكمة المنصوص عليها فى المادة ١٨ من هذا القانون ، وقد تضمنت المذكرة  
الإيضاحية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ أنه قد " روعى فى إسناد هذا  
الاختصاص للهيئة المذكورة ما يتسم به موضوع المنشآت الآيلة للسقوط والترميم  
والصيانة من جوانب فنية لا تقل عن موضوع تحديد الأجرة " . لما كان ذلك ، وكان  
القانون رقم ٤٩ لسنة ٧٧ قد عمل به اعتباراً من ١٩٧٧/٩/٩ فإن الطعن على

القرار الهندسى بترميم العقار موضوع النزاع يكون أمام المحكمة الابتدائية المنصوص عليها فى المادة ١٨ - سالفه الذكر والتي يلحق بتشكيلها أحد المهندسين - ولا يغير من ذلك ما تنص عليه المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المعمول به اعتبارا من ١٩٨١/٧/٣١ - الذى لحق دعوى النزاع أثناء نظرها أمام محكمة الدرجة الأولى - والمتعلقة بقرارات لجان تحديد الأجرة - إذ اقتصر حكم هذا النص على طعون لجان تقدير الأجرة ، ولم يتناول الطعون على قرارات هدم المنشآت الآيلة للسقوط وترميمها وصيانتها ، كما لم يتعرض للمادة ٥٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بالإلغاء أو التعديل بما مؤداه أن تظل المحكمة الابتدائية بتشكيل المنصوص عليه فى المادة ١٨ سالفه الذكر هى المختصة بالطعون على القرارات الصادرة بهدم المنشآت الآيلة للسقوط .

٢ - إذ كان تشكيل المحكمة المختصة بنظر الطعن فى القرارات الصادرة لهدم المنشآت الآيلة للسقوط وترميمها وصيانتها وعلى ما يبين من نص المادة ١٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ومذكرته الإيضاحية مما يتعلق بأسس النظام القضائى المتعلقة بالنظام العام ويترتب على مخالفته بطلان الحكم ، ويحق للطاعنين التمسك بهذا السبب لأول مرة أمام محكمة النقض ، إذ كان تحت نظر محكمة الاستئناف عند الحكم فى الدعوى جميع العناصر التى تتمكن بها من الإلمام بهذا السبب من تلقاء نفسها والحكم فى الدعوى على موجب ، ولما كان الثابت من بيانات الحكم الابتدائى ومن محضر جلسة النطق به أن تشكيل المحكمة التى نظرت الطعن وأصدرت الحكم فيه لم يتضمن المهندس المدنى أو المعمارى خلافا لما أوجبه المادة ١٨ سالفه الذكر فإن هذا الحكم يكون باطلاً وإن اعتد الحكم المطعون فيه بهذا القضاء وأحال إليه وأخذ بأسبابه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أيد حكما باطلاً ، بما يجعل البطلان يلحقه بدوره .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ...  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل  
فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٧٤ مدنى كلى الزقازيق على  
الطاعنين والمطعون ضده الثانى بطلب الحكم بإلغاء قرار مجلس مدينة الزقازيق رقم ٧٧  
لسنة ١٩٧٩ والقضاء بإزالة المنزل المبين بالصحيفة حتى سطح الأرض ، وقال بيانا لها  
أن مجلس مدينة الزقازيق أصدر القرار المطعون فيه ويقضى بترميم المنزل المملوك له  
ترميما فنيا جيدا ، فى حين أن المبنى قديم ولا يجدى فيه الترميم ، فأقام الدعوى ،  
ندبت المحكمة خبيراً لمعاينة العقار موضوع النزاع وبيان حالته ، ثم ندبت ثلاثة خبراء  
لمباشرة المأمورية ، وبتاريخ ٢٢/٤/١٩٨٤ حكمت بإلغاء القرار المطعون فيه ، وبإزالة  
العقار موضوع النزاع حتى سطح الأرض . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف  
رقم ٤٠٥ لسنة ٢٧ ق المنصورة - مأمورية الزقازيق - وبتاريخ ١/٢/١٩٨٥ قضت محكمة  
الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ،  
وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وإذعرض الطعن على  
هذه المحكمة فى غرفة مشورة ، حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث أنه مما ينعاها الطاعنون على الحكم المطعون فيه البطلان ، وفى بيان ذلك  
يقولون أن المادة ٥٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ تنص على إقامة الطعن فى  
القرارات الصادرة فى شأن المنشآت الأيلة للسقوط والترميم والصيانة أمام المحكمة  
المنصوص عليها فى المادة ١٨ من هذا القانون ، والتي يحلق بتشكيلها مهندس معمارى  
أو مدنى مقيد بنقابة المهندسين من الدرجة الثانية على الأقل ، وقد خلت ديباجة الحكم  
الابتدائى مما يفيد اشتراك ذلك المهندس فى تشكيل المحكمة التى أصدرته ، فيكون

حكمها باطلاً لتعلق تشكيل المحكمة بالنظام العام ، ويقع الحكم المطعون فيه باطلاً إذ أحال إلى الحكم الذى أصدرته المحكمة التى بطل تشكيلها ، بما يوجب نقضه .

وحيث إن النعى فى محله ، ذلك أن المادة ٥٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر - تنص على أن لكل من نوى الشأن أن يطعن فى القرارات الصادرة بهدم المنشآت الآيلة للسقوط أو ترميمها أو صيانتها أمام المحكمة المنصوص عليها فى المادة (١٨) من هذا القانون والتى تنص على أن " يكون الطعن على قرارات لجان تحديد الأجرة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الاخطار بصور قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها المكان المؤجر ويلحق بتشكيلها مهندس معمارى أو مدنى مقيد بنقابة المهندسين من الدرجة الثانية على الأقل ومن غير القائمين بتحديد الأجرة يختاره المحافظ لمدة سنتين قابلة للتجديد ولا يكون له صوت معدود فى المداولة ، ويحلف المهندس يميناً أمام إحدى دوائر الاستئناف المختصة بأن يؤدي عمله بصدق وأمانة " ، وقد تضمنت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ انه قد روعى فى إسناد هذا الاختصاص للهيئة المذكورة ما يتسم به موضوع المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة من جوانب فنية لا تقل عن موضوع تحديد الأجرة " ، لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قد عمل به اعتباراً من ١٩٧٧/٩/٩ فإن الطعن على القرار الهندسى رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٩ الصادر من مجلس مدينة الزقازيق فى ١٩٧٩/٣/٤ والذى قضى بترميم العقار موضوع النزاع يكون أمام المحكمة الابتدائية المنصوص عليها فى المادة ١٨ سالفة الذكر والتى يلحق بتشكيلها أحد المهندسين . ولا يغير من ذلك ما تنص عليه المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المعمول به اعتباراً من ١٩٨١/٧/٣١ - الذى لحق دعوى النزاع أثناء نظرها أمام محكمة الدرجة الأولى - والمتعلقة بقرارات لجان تحديد الأجرة من أن " ... ويكون الطعن على قرارات هذه اللجان أمام المحكمة الابتدائية التى يقع فى دائرتها المكان المؤجر ولا تسرى على هذه الطعون أحكام المادتين ١٨ ، ٢٠ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، إذ



اقتصر حكم هذا النص على طعون لجان تقدير الأجرة ولم يتناول الطعون على قرارات هدم المنشآت الآيلة للسقوط وترميمها وصيانتها كما لم يتعرض للمادة ٥٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بإلغاء أو التعديل بما مؤداه أن تظل المحكمة الابتدائية بالتشكيل المنصوص عليها في المادة ١٨ سالفه الذكر هي المختصة بالطعون على القرارات الصادرة بهدم المنشآت الآيلة للسقوط ، إذ كان ذلك ، وكان تشكيل المحكمة المختصة بنظر الطعن في القرارات الصادرة بهدم المنشآت الآيلة للسقوط وترميمها وصيانتها وعلى ما يبين من نص المادة ١٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ومذكرته الإيضاحية مما يتعلق بأسس النظام القضائي المتعلقة بالنظام العام ويترتب على مخالفته بطلان الحكم ، ويحق للطاعنين التمسك بهذا السبب لأول مرة أمام محكمة النقض ، إذ كان تحت نظر محكمة الاستئناف عند الحكم في الدعوى جميع العناصر التي تتمكن بها من الإلمام بهذا السبب من تلقاء نفسها والحكم في الدعوى على موجب ، ولما كان الثابت من بيانات الحكم الابتدائي ومن محضر جلسة النطق به أن تشكيل المحكمة التي نظرت الطعن وأصدرت الحكم فيه لم يتضمن المهندس المدني أو المعمارى خلافا لما أوجبه المادة ١٨ سالفه الذكر فإن هذا الحكم يكون باطلاً وإذ اعتد الحكم المطعون فيه بهذا القضاء وأحال إليه وأخذ بأسبابه فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أيد حكماً باطلاً ، بما يجعل البطلان يلحقه بدوره ، ويتعين لذلك نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .



## جلسة ١١ من يونيه سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار: سيد عبد الباقي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : أحمد إبراهيم شلبي نائب رئيس المحكمة ، محمد عبد الحميد سند ، محمد جمال شلقاني وصلاح عويس بطران

( ١٣٨ )

### الطعن رقم ١٩٩٠ لسنة ٥٢ القضائية

( ٢ ، ٣ ) تقسيم ، بيع ، بطلان ، نظام عام .

١ - عدم خضوع الأرض المقسمة لقانون تقسيم الأراضي ، شرطه . اتصال جميع قطعها بطريق قائم . م ١ ق ٥٢ لسنة ١٩٤٠ .

٢ - عدم سريان قانون تقسيم الأراضي على مدينه مصر الجديدة وكل تقسيم له أهميته أو تملكه الحكومة كله أو بعضه . شرطه . أن يكون موضوع نظام خاص صدر به مرسوم من الجهة المختصة . م ٢٣ ق ٥٢ لسنة ١٩٤٠ .

٣ - حظر التصرف في الأراضي الخاضعة لقانون تقسيم الأراضي قبل صدور قرار بالموافقة على التقسيم . تعلقة بالنظام العام . مخالفة ذلك . جزاؤه . البطلان المطلق .

(٤) حكم " تسبيب الحكم " . نقض " أسباب الطعن " السبب غير المنتج .

٤ - إقامة الحكم على دعامين إحداهما كافية لحمله . تعيينه في الأخرى . غير منتج .

١ - النص في المادة الأولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي

المعدة للبناء على أنه « في تطبيق أحكام هذا القانون تطلق كلمه تقسيم على كل تجزئه لقطعة أرض إلى عدة قطع بقصد عرضها للبيع أو المبادلة للتأجير أو للتحكير لإقامه مبان عليها متى كانت إحدى هذه القطع غير متصله بطريق قائم » ، يدل على أن شرط عدم خضوع الأرض لهذا القانون أن تكون جميع قطع الأرض

المقسمة متصلة بطريق قائم .

- ٢ - النص فى المادة ٢٣ من القانون - رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضى المعدة للبناء على أنه « ولا يسرى القانون على مدينة مصر الجديدة وعلى كل تقسيم يكون بسبب أهميته أو بسبب أن الحكومة تملكه كله أو بعضه موضوع نظام خاص صدر به مرسوم » ، يدل على أن شرط عدم خضوع مثل هذا التقسيم للقانون أن يكون موضوع نظام خاص صدر به مرسوم من الجهة المختصة بذلك .
- ٣ - حظر التصرف فى الأراضى الخاضعة للقانون - رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضى المعدة للبناء - قبل صدور قرار بالموافقة على التقسيم ، هو حظر عام دعت إليه اعتبارات تتعلق بالنظام العام ، مقتضاها ترتيب البطلان جزاء مخالفته ، وهو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان مطلق .
- ٤ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن الحكم إذا أقيم على دعامين وكانت إحداهما تكفى وحدها لحمله ، فإن تعييبه فى الدعامه الأخرى التى يصح أن يقوم بدونها ، يكون نعيًا غير منتج .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ...  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -  
تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٦٠٣٧ سنة ١٩٧٩ مدنى شمال القاهرة  
الابتدائية ضد المطعون عليها بطلب الحكم بصحة وتفاذ عقد البيع الصادر إليه منها  
والمبين بالأوراق ، وقال بياناً للدعوى أن المطعون عليها أعلنت عن رغبتها فى بيع قطع  
من الأراضى وطلبت ممن يريد الشراء أن يتقدم إليها بطلب يوضح فيه ماهية المشروع

الذى يزعم إقامته على هذه الأرض فتقدم إليها بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢١ بطلب لحجز قطعه منها ثم قام بسداد ألف جنيه قيمة التأمين المطلوب عنها وقدم صورته من الترخيص الصادر له بإقامه المشروع الذى يرغب فى إقامته على هذه القطعة من الأرض، وبتاريخ ١٩٧٣/١/٥ أخطرت المطعون عليها بتخصيص القطعة رقم ١ مربع ٢٢ المبينة بالأوراق مبدئياً ، غير أنها لم تقم بتسليمها إليه رغم قيامه بجميع الإجراءات المطلوبة منه وإخطارها بها ، وإذا كان ما صدر من المطعون عليها هو إيجاب بالبيع قد صادفه قبول منه فتم التعاقد بين الطرفين إلا أن المطعون عليها تنكر عليه ذلك فقد أقام الدعوى بطلبه سالف البيان . وبتاريخ ١٩٨٠/٦/١٩ نذبت المحكمة مكتب خبراء وزارة العدل بالقاهرة لبيان مضمون الإعلان عن البيع الصادر من المطعون عليها عن الأرض محل النزاع وبيان مالكتها وحدودها ومدى خضوعها لقانون تقسيم الأراضى وما إذا كانت جهة أخرى قد استولت عليها ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٨١/١٢/١٠ برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧١٣٤ لسنة ٩٨ ق مدنى القاهرة ، وبتاريخ ١٩٨٢/٥/١٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعن بهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ومخالفته الثابت بالأوراق ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بتأييد الحكم المستأنف برفض الدعوى على عدم انعقاد عقد بيع بين الطرفين مستنداً فى ذلك إلى القول بعدم تعيين حدود الأرض والاتفاق على الثمن أو الأسس التى تؤدى إلى تعيينه تعييناً كافياً فى حين أن قطعه الأرض المباعة محددة وأن الثمن ممكن تحديده وفق عقود البيع المحررة مع آخرين ،



وعلى بطلان البيع - بفرض حصوله - لوروده على أرض خاضعة لقانون تقسيم الأراضي قبل صدور قرار باعتماد تقسيمها مستدلاً على ذلك بما ورد بتقرير الخبير بالرغم من صدور قرار بتقسيمها من المحافظ المختص وحالة أن ذلك القانون لا ينطبق عليها إعمالاً لنص المادة الأولى منه لأن إحدى قطعها متصلة بطريق قائم من جهة ولعدم سريانه عليها طبقاً للمادة ٢٣ منه لوقوعها بمدينة مصر الجديدة وكونها تشكل تقسيماً هاماً له نظام خاص من جهة أخرى ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ولم يفتن إلى توافر شروط انعقاد عقد البيع في العقد موضوع الدعوى وعدم انطباق قرار التقسيم على الأرض موضوعه ولم يعن بتحقيقهما فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبيب وخالف الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعى برمته مردود ، ذلك أن النص في المادة الأولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعدة للبناء على أنه « في تطبيق أحكام هذا القانون تطلق كلمة تقسيم على كل تجزئه لقطعة أرض إلى عدة قطع بقصد عرضها للبيع أو للمبادلة أو للتأجير أو للتحكير لإقامه مبان عليها متى كانت إحدى هذه القطع غير متصلة بطريق قائم » ، يدل على أن شرط عدم خضوع الأرض لهذا القانون أن تكون جميع قطع الأرض المقسمة متصلة بطريق قائم ، والنص في المادة ٢٣ من هذا القانون على أنه « ولايسرى هذا القانون على مدينة مصر الجديدة وعلى كل تقسيم يكون بسبب أهميته أو بسبب أن الحكومة تملكه كله أو بعضه موضوع نظام خاص صدر به مرسوم » يدل على أن شرط عدم خضوع مثل هذا التقسيم للقانون أن يكون موضوع نظام خاص صدر به مرسوم من الجهة المختصة بذلك ، لما كان ذلك ، وكان البين من تقرير الخبير المنتدب تخلف هذه الشروط جميعاً عن الأرض محل النزاع وأن قرار المحافظ المشار إليه إنما يتعلق بتخطيط المنطقة الصناعية بمدينة نصر فلا يغنى عن صدور قرار من الجهة المختصة باعتماد تقسيمها ، وكان حظر التصرف في الأراضي الخاضعة لهذا

القانون قبل صدور قرار بالموافقة على التقسيم ، وهو حظر عام دعت إليه اعتبارات تتعلق بالنظام العام ، مقتضاها ترتيب البطلان جزاء مخالفته ، وهو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان مطلق لما كان ذلك وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحكم إذا أقيم على دعائتين وكانت إحداها تكفى وحدها لحمله فإن تعيينه في الدعامة الأخرى التي يصح أن يقوم بدونها ، يكون نعيًا غير منتج ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن بصحة ونفاذ عقد البيع موضوع الدعوى على عدم تمام حصول عقد بيع بينه وبين المطعون عليها بشأن الأرض محل النزاع لعدم توافر أركانه أو لخضوع هذه الأرض لقانون تقسيم الأراضي المعدة للبناء وعدم صدور قرار باعتماد تقسيمها وكان الجزاء المترتب على عدم توافر أركان البيع هو ذات الجزاء المترتب على الدعامة الأخيرة وهو البطلان المطلق ، وإذا كان رفض الدعوى لهذه الدعامة الأخيرة كافياً لحمل قضاء الحكم المطعون فيه فإن تعيينه بشأن ما ذكره من عدم تمام انعقاد عقد بيع بين طرفي الخصومة ، يكون - أياً كان وجه الرأي فيه - نعيًا غير منتج .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ١٢ من يونيه سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار: مصطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
إبراهيم زغو نائب رئيس المحكمة ، محمد حسن العفيفي ، ممدوح السعيد ولطفى عبد العزيز .

( ١٣٩ )

### الطعن رقم ٩٧ لسنة ٥٣ القضائية

(١) نقض " الصلة في الطعن " .

- الاختصاص في الطعن بالنقض . الأصل فيه أن يكون بذات الصلة التي اتصف بها  
الخصم في الدعوى الأصلية .

(٢) إرث . إثبات " القرائن القانونية " . بيع . وصية .

- شراء المورث لورثته والتبرع لهم بالثمن . لا يمنع من تنجيز التصرف ، قرينه المادة ٩١٧  
مدنى . عدم انصراف حكمها إلا إلى التصرفات التي يجريها المورث في ملكه إلى أحد ورثته .

١ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الأصل فيمن يختصم في الطعن أن  
يكون اختصاصه بالصفة التي كان متصفا بها في الدعوى الأصلية التي صدر فيها  
الحكم المطعون فيه ، وإذ كان الثابت من مدونات الحكم الأخير أن المطعون ضده  
الأول قد اختصم في الدعوى في درجتى التقاضى عن نفسه وبصفته وصياً على  
شقيقته المذكورة وصدر الحكم المطعون فيه بهذه الصفة ، فإن إختصاصه في  
الطعن بذات الصلة يكون صحيحاً في القانون .

٢ - إذ كان الثابت من عقد البيع أن مورث المطعون ضدهما اشترى لنفسه حق  
منفعة العقار وبصفته ولياً طبيعياً عليهما حق رقبته وأن ثمن هذا الحق دفع منه  
تبرعاً لهما واحتفظ لنفسه بحيازته للعقار والانتفاع به مدى الحياة فإن المحكمة

وقد خلصت إلى أن العقد المذكور عقد بيع منجز اشترى فيه المطعون ضدتهما حق الرقبة ودفع ثمنه من مال مورثهما لحسابهما تبرعاً لهما ، مع مالها من سلطة تقديرية في استخلاص نية التبرع ، فإن هذا الذي خلص إليه الحكم تحصيل سائغ تحتمله عبارات العقد وله مأخذه ، وكان القانون لا يمنع من التزام الغير في ذات عقد البيع بدفع الثمن تبرعاً للمشتري وبالتالي يخرج هذا العقد عن كونه في حكم التصرف المضاف إلى ما بعد الموت المنصوص عليه في المادة ٩١٧ من القانون المدني والذي لا ينصرف حكمها إلا إلى التصرفات التي يجريها المورث في ملكه إلى أحد ورثته .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ... والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعنة عن نفسها وبصفتها أقامت الدعوى رقم ٨٦٠ سنة ١٩٨٠ مدنى الجيزة الابتدائية بطلب الحكم ببطالان عقد البيع المشهر برقم ٢١٦٥ الجيزة بتاريخ ٧٦/٦/٨ فيما تضمنه من إعتبار المطعون ضدتهما الأول والثاني مشتريين لرقبه العقار المبين في الأوراق ، واعتبار مورث الطرفين ..... هو المشتري الوحيد لذلك العقار ، وبأحقيتها إلى ٩ ط من ٢٤ ط في كامل أرضه وبنائه واحتياطيا بعدم نفاذ تصرف هذا المورث في حقها فيما تجاوزت ثلث التركة باعتباره تصرفا مضافا إلى ما بعد الموت تسرى عليه أحكام الوصية وقالت في بيان ذلك أن المورث المذكور اشترى لنفسه حق منفعة ذلك العقار ولأولاده المطعون ضدهم الأولين حق الرقبة بصفته وليا طبيعيا عليهم ، وأنه نص في عقد البيع بأنه سدد الثمن من ماله الخاص متبرعاً به لأولاده القصر . وبتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٦ حكمت المحكمة بقبول الدفع المبدى من المطعون ضدتهما الأولين وبعدم



قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة ، استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٩٧٨ سنة ٩٩ ق مدنى ، وبتاريخ ١٩٨٢/١١/٢٢ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، ودفع المطعون ضدهما الأولان بعدم قبول الطعن وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفضه ، وإذ عرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطعن المبدى من المطعون ضدهما الأولين أن شقيقتهم ..... قد بلغت سن الرشد فى ١٩٨٢/٣/١٦ ومن ثم زالت صفة أخيها المطعون ضده الأول كوصى عليها - قبل رفع الطعن مما كان يتعين معه اختصاصها فى شخصها .

وحيث إن هذا الدفع مردود ، ذلك أنه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الأصل فيمن يختصم فى الطعن أن يكون اختصاصه بالصفة التى كان متصفا بها فى الدعوى الأصلية التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ، وكان الثابت من مدونات الحكم الأخير أن المطعون ضده الأول قد اختصم فى الدعوى فى درجتى التقاضى عن نفسه وبصفته وصيا على شقيقته المذكورة وصدر الحكم المطعون فيه بهذه الصفة ، فإن اختصاصه فى الطعن بذات الصفة يكون صحيحا فى القانون ويكون الدفع على غير أساس .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه من وجهين حاصلهما أن الحكم أقام قضاءه برفض الدعوى على سند من القول بأن ملكية العقار محل التداعى انتقلت من البائعين إلى المطعون ضدهما الأولين ، ولم يكن مورث الطرفين إلا نائبا قانونيا عن المشتريين فى الشراء بعد أن وهب لهم ثمن العقار ، فى حين أن المورث المذكور احتفظ لنفسه فى عقد بيع العقار بحق الانتفاع به حال حياته ، مما تنتفى معه نية تبرعه للمطعون ضدهم من الورثة بثمن العقار ، وتضحى

حقيقة التصرف أن المورث اشترى حق الرقبة في العقار للأخيرين من ماله الخاص واحتفظ لنفسه بحيازته والانتفاع به مدى حياته ومن ثم فهو تصرف مضاف إلى ما بعد الموت يأخذ حكم الوصية عملاً بالمادة ٩١٧ من القانون المدني ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الخلاف حول ما إذا كانت ملكية حق الرقبة لعقار النزاع هي للمطعون ضدهما الأولين بطريق الشراء بولاية مورثهما أم أن المورث المذكور قد تملك العقار جميعه بموجب هذا الشراء هو في حقيقته نزاع حول تكييف عقد البيع المشهر بتاريخ ١٩٧٦/٧/٨ وهل كان بيعاً حقيقياً لحق الرقبة إلى المطعون ضدهما المذكورين دفع ثمنه من مورثهما والمشمولين بولايته تبرعاً لهما أم أنه بيع لكامل العقار لهذا المورث ، وكان البين من الاطلاع على العقد موضوع التداعى أن مورث المطعون ضدهما الأولين اشترى لنفسه حق منفعة العقار محل العقد وبصفته ولياً طبيعياً عليهما حق رقبته وأن ثمن هذا الحق دفع منه تبرعاً لهما واحتفظ لنفسه بحيازته للعقار والانتفاع به مدى الحياة ، فإن المحكمة وقد خلصت إلى أن العقد المذكور عقد بيع منجز اشترى فيه المطعون ضدهما المذكوران حق الرقبة ودفع ثمنه من مال مورثهما لحسابهما تبرعاً لهما ، مع مالها من سلطة تقديرية في استخلاص نية التبرع ، فإن هذا الذي خلص إليه الحكم تحصيل سائغ تحتمله عبارات العقد وله مأخذه . وكان القانون لا يمنع من التزام الغير في ذات عقد البيع بدفع الثمن تبرعاً للمشتري وبالتالي يخرج هذا العقد عن كونه في حكم التصرف المضاف إلى ما بعد الموت المنصوص عليه في المادة ٩١٧ من القانون المدني والذي لا ينصرف حكمها حسب صريح نصها إلا إلى التصرفات التي يجريها المورث في ملكه إلى أحد ورثته ويكون النعى برمته على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ١٢ من يونيه سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار: أحمد كمال سالم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمد رأفت خفاجى ، الحسينى الكنانى ، د . محمد فتحى نجيب ومحمد عبد البر حسين .

( ١٤٠ )

### الطعن رقم ١٩٦٤ لسنة ٥٠ القضائية

(١) إيجار " إيجار الأماكن " تحديد الأجرة .

- إحتساب كامل قيمة الأرض والأساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق العامة فى تقدير القيمة الإيجارية . شرطه . استكمال المبنى الحد الأقصى التى تسمح به قيود الارتفاع لا بما يقام فعلا من الأدوار .

(٢ ، ٣) حكم " ما لا يعد قصورا " . خبره . محكمة الموضوع .

٢ - اعتماد الحكم على ما ورد بتقرير الخبير باعتباره متمما لأسبابه . النعى عليه بالقصور . لا محل له .

٣ - تعيين الخبراء من سلطة قاضى الموضوع متى وجد فى الأوراق ما يكفى لحمل قضائه .

(٤) حكم . إستئناف . إيجار .

- صدور الحكم المطعون فيه فى الاستئناف المقامين من كل من المالك والمستأجرين .  
قضائه بتخفيض الأجرة ، مؤداه رفض استئناف المالك .

١ - النص فى الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ١١ من القانون رقم ٥٢ لسنة

١٩٦٩ - المنطبق فى الدعوى - يدل على أن العبرة فى إحتساب كامل قيمة الأرض

والأساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق العامة فى تقدير القيمة الإيجارية هى

باستكمال المبنى الحد الأقصى التى تسمح به قيود الارتفاع ، لسيت بما يقام

فعلا من الأدوار ، فإذا لم يقيم المالك إلا عددا من الأدوار دون العدد الكلى للأدوار

الكاملة التى تسمح بها تلك القيود ، فلا تحتسب قيمة الأرض والأساسات

والتوصيلات الخارجية للمرافق إلا بنسبة ما يقام من الأدوار إلى العدد الكلى الذى تسمح به قيود الارتفاع المشار إليها ، ولا يغير من ذلك أن يكون المالك قد قصد الإقتصار فى استغلال الأرض على إقامة هذا العدد الأدنى من الأدوار ، أو يكون قد أنشأ الأساسات وما يلحق بها بحيث لا تحتل إلا الأدوار التى أقامها .

٢ - المقرر - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - أن الحكم إذا اعتمد على تقرير الخبير فإن ما يتضمنه هذا التقرير من بيان وأسباب وتفنيد لأقوال الخصوم يعد جزءاً متمماً لأسبابه ، لما كان ذلك وكان تقرير مكتب الخبراء الذى ندبته محكمة الاستئناف قد أثبت تقرير كل من لجنة تحديد الأجرة وخبير الجدول المنتدب أمام محكمة الدرجة الأولى والخبير الاستشارى - الذى قدمه الطاعن لمسطح الأساسات ، ثم حدد مساحتها من واقع معاينته وقياسه لها بالطبيعة واحتسب قيمة التأمينات الاجتماعية ضمن سعر المتر المسطح من المباني ، كما احتسب سائر التكاليف التى تدخل فى تقدير الأجرة بحسب أسعار سنة إنشاء الطابق محل النزاع وإعداده للسكنى ، فإن أخذ الحكم المطعون فيه بذلك التقرير محمولاً على أسباب يكون كافياً لإقامة قضائه .

٣ - تعيين الخبراء - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو من الرخص المخولة لقاضى الموضوع ، فله وحده تقدير لزوم أو عدم لزوم هذا الاجراء ، ولا معقب عليه إن لم ير إجابته طلب تعيين خبير آخر متى وجد فى تقرير الخبير السابق ندبه ما يكفى لتكوين عقيدته للفصل فى الدعوى .

٤ - لئن كان المقرر طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات أنه لا يفيد من الطعن إلا من رفعه ، كما أنه من المقرر أنه لا يجوز لمحكمة الدرجة الثانية أن تسوئ مركز المستأنف بالاستئناف الذى أقامه ، إلا أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر فى الإستئناف رقمى ١٨٣١ ، ٢٠٢٩ لسنة ٩٦ ق القاهرة المقام أولهما من الطاعن بطلب زيادة الأجرة ، وثانيهما من المطعون ضدهما بطلب تخفيضها ، فإن قضاء الحكم المطعون فيه بتخفيض الأجرة قد صدر فى إستئناف المطعون ضدهما ، وبما لازمه أن إستئناف الطاعن قد رفض ، ومن ثم فلا يكون قد أضر من طعنه ويكون النعى على هذا الأساس فى غير محله .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ...  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -  
تتصل فى ان الطاعن أقام الدعوى رقم ٦٧٧ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى الجيزة على  
المطعون ضدهما طعنا فى قرار لجنة تقدير الإيجارات رقم ١ لسنة ١٩٧٧ شمال الجيزة  
فيما تضمنه من تقدير القيمة الإيجارية للشقتين المبيتين بصحيفتها والحكم بتعديلها  
للقيمة المناسبة ، وقال بيانا لها إن اللجنة قدرت الأجرة الشهرية للشقة المؤجرة للمطعون  
مليم جنيه  
ضده الأول بمبلغ ٢٥٩ ر ٥٧ وللشقة المؤجرة للمطعون ضدها الثانية بمبلغ ٩٥٦ ر ٥٧ ،  
ولما كان هذا التقدير خاطئا فقد أقام دعواه . ندبت المحكمة أحد خبراء الجدول ، وبعد  
تقديم تقريره حكمت بتاريخ ١٩/٢/١٩٧٩ بتعديل القرار المطعون فيه بجعل الأجرة  
مليم جنيه  
الشهرية لشقة المطعون ضده الأول ١٥ ر ١٠ ولشقة المطعون ضدها الثانية ٢٥ ر ١١ .  
إستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٨٣١ لسنة ٩٦ ق القاهرة ، وإستأنفه  
المطعون ضدهما بالإستئناف رقم ٢٠٢٩ لسنة ٩٦ ق القاهرة ، وقررت المحكمة ضم  
الإستئنافين ليصدر فيهما حكم واحد وندبت مكتب خبراء وزارة العدل لتقدير أجرة شقتى  
النزاع وبعد تقديم الخبير المنتدب تقريره قضت بتاريخ ١٧/٦/١٩٨٠ بتعديل قرار  
مليم جنيه  
اللجنة وجعل الأجرة الشهرية لشقة المطعون ضده الأول ٩٧٦ ر ٨ ولشقة المطعون ضدها  
مليم جنيه  
الثانية ٩٥٥ ر ٩ شامله رسم النظافة . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ،  
وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه  
المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الاول منها على الحكم  
المطعون فيه مخالفة القانون ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم اعتد بتقدير مكتب الخبراء

للأجرة المؤسس على أن أقصى إرتفاع يمكن أن يصل إليه المبنى هو خمسة أدوار - وهو ما يعادل مثل عرض الشارع مرة ونصف - فى حين أنه لم يرخص له الا ببناء أربعة أدوار ، وأن الخبير لم يطلع على الرسومات الهندسية ، ، ولم يقم بفحص الأساسات للتحقق من قوة تحملها لدور خامس .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن النص فى الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ١١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - المنطبق فى الدعوى - على أن ( تحسب كامل قيمة الأرض والمباني والأساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق العامة فى حالة البناء على كل المساحة المسموح بالبناء عليها وإستيفاء الإرتفاع طبقا للقيود المفروضة على المنطقة وأحكام قوانين تنظيم المباني وغيرها من القوانين واللوائح ، أما فى حالة البناء على كل المساحة المسموح بالبناء عليها مع عدم استكمال الحد الأقصى المسموح به لإرتفاع البناء تحسب كل قيمة المباني المنشأة كما تحسب قيمة الأرض والأساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق بنسبة ما يقام فعلا من أدوار إلى العدد الكلى للأدوار الكاملة التى تسمح بها قيود الإرتفاع المشار إليها). يدل على أن العبرة فى احتساب كامل قيمة الأرض والأساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق العامة فى تقدير القيمة الإيجارية هى باستكمال المبنى الحد الأقصى التى تسمح به قيود الإرتفاع ، وليست بما يقام فعلا من الأدوار ، فإذا لم يقم المالك بإعدادا من الأدوار دون العدد الكلى للأدوار الكاملة التى تسمح بها تلك القيود ، فلا تحتسب قيمة الأرض والأساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق إلا بنسبة ما يقام من الأدوار إلى العدد الكلى الذى تسمح به قيود الإرتفاع المشار إليها ، ولا يغير من ذلك أن يكون المالك قد قصد الإقتصار فى استغلال الأرض على إقامة هذا العدد الأدنى من الأدوار ، أو أن يكون قد أنشأ الأساسات وما يلحق بها بحيث لا تحتل إلا الأدوار التى أقامها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد إلترزم هذا النظر ولم يعتد بمجرد ما أثبت بالترخيص من التصريح للطاعن بإقامة أربعة أدوار فقط أو بقدرة الأساسات على تعلية دور خامس ، وكان

الطاعن لم ينازع فى أن قيود الارتفاع بالمنطقة تسمح بالارتفاع بالمبنى إلى الحد الذى قرره الخبير فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبب وفى بيان ذلك يقول إن هذا الحكم ألغى حكم محكمة الدرجة الأولى واقتصر على الإحالة إلى تقرير مكتب الخبراء ، دون أن يبين الأسباب التى تحمل قضاءه ، ولم يعلل العجز فى مسطحات الأساسات بما يزيد على إثنى عشر مترا تقريبا عما حدده الخبراء السابقون عند تقدير أجرة وحدات بأدوار أخرى بذات - العقار سبق بناؤها قبل الدور محل التداعى ، واختلف كذلك مع الخبراء السابقين فى تقدير سعر المتر المسطح من الأساسات ولم يحتسب تكاليف خطة الردم والتأمينات الاجتماعية التى سددتها الطاعن وأنقص قيمة المرافق والأتعاب الهندسية وتكاليف إقامة الأسوار وسعر المتر المسطح من المبانى - رغم جودة تشطيبها - عما قدرها به هؤلاء الخبراء .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه من المقرر - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - أن الحكم إذا اعتمد على تقرير الخبير فإن ما يتضمنه هذا التقرير من بيان وأسباب وتفنيد لأقوال الخصوم يعد جزءا متما لأسبابه ، لما كان ذلك ، وكان تقرير مكتب الخبراء الذى ندبته محكمة الاستئناف قد أثبت تقرير كل من لجنة تحديد الأجرة وخبير الجدول المنتدب أمام محكمة الدرجة الأولى والخبير الاستشارى الذى قدمه الطاعن لمسطح الأساسات ، ثم حدد مساحتها من واقع معاينته وقياسه لها بالطبيعة وإحتسب قيمة التأمينات الاجتماعية ضمن سعر المتر المسطح من المبانى ، كما إحتسب سائر التكاليف التى تدخل فى تقدير الأجرة بحسب أسعار سنة إنشاء الطابق محل النزاع وإعداده للسكنى ، فأن أخذ الحكم المطعون فيه بذلك التقرير محمولا على أسبابه يكون كافيا لإقامة قضائه ، ولا يعدو ما ينعاه الطاعن عليه فى هذا الشأن أن يكون جدلا موضوعيا لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع وفى بيان ذلك يقول إنه طلب نذب خبير آخر أو ثلاث خبراء لاعادة تقدير أجرة شقتى النزاع وإستند فى ذلك إلى ما وقع من تعارض بين تقرير مكتب الخبراء الذى أخذ به وتقرير خبير الجدول الذى أخذت به محكمة الدرجة الأولى غير أن المحكمة لم تجبه إلى هذا الطلب .

وحيث إن النعى فى غير محله ذلك أن تعيين الخبراء وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو من الرخص المخولة لقاض الموضوع ، فله وحده تقدير لزوم أو عدم لزوم هذا الإجراء ، ولا معقب عليه إن لم ير إجابة طلب تعيين خبير آخر متى وجد فى تقدير الخبير السابق ندبه ما يكفى لتكوين عقيدته للفصل فى الدعوى ، لما كان ذلك ، وكانت أسباب الحكم المطعون فيه تفيد إطمئنان المحكمة إلى صحة النتائج التى إنتهى إليها مكتب الخبراء وإلى سلامة الأسس التى بنى عليها هذه النتائج ، فإنه لا عليها إذ لم تجب الطاعن إلى طلب نذب خبراء آخرين .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون، وفى بيان ذلك يقول إنه إذ لم يرتض قضاء محكمة الدرجة الأولى وأقام عنه الإستئناف رقم ١٨٣١ لسنة ٩٦ ق القاهرة فإن الحكم المطعون فيه وقد قضى بغير صالحه يكون قد أضره بطعنه بالإستئناف .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك ، أنه ولئن كان المقرر طبقا للفقرة الأولى من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات أنه لا يفيد من الطعن إلا من رفعه ، كما أنه من المقرر أنه لا يجوز لمحكمة الدرجة الثانية أن تسوى مركز المستأنف بالإستئناف الذى إقامه إلا أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر فى الإستئناف رقمى ١٨٣١ ، ٢٠٢٩ لسنة ٩٦ ق القاهرة المقام أولهما من الطاعن بطلب زيادة الأجرة وثانيهما من المطعون ضدهما بطلب تخفيضها ، فإن قضاء الحكم المطعون فيه بتخفيض الأجرة يكون قد صدر فى إستئناف المطعون ضدهما ، وبما لازمه أن إستئناف الطاعن قد رفض ومن ثم فلا يكون قد اضير من طعنه ويكون النعى على هذا الأساس فى غير محله . ولما تقدم يتعين رفض الطعن .





## جلسة ١٥ من يونيه سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ محمد المرسى فتح الله نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:

سعيد أحمد صقر ، وإليم رزق بدوى نائبى رئيس المحكمة ، محمد لطفى السيد وطه الشريف .

( ١٤١ )

### الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٥٣ القضائية

- بيع " بيع الوفاء " . بطلان .

- بطلان بيع الوفاء . م ٤٦٥ مدنى . شرطه . إحتفاظ البائع بحق استرداد المبيع خلال مدة معينة . إدراج هذا الشرط فى ذات عقد البيع غير لازم . جواز إثباته فى ورق أخرى تؤدى المعاصرة الذهنية إلى الارتباط بينهما .

مفاد نص المادة ٤٦٥ من القانون المدنى أنه يشترط فى بيع الوفاء الذى يبطله القانون أن تتجه إرادة الطرفين وقت إبرام العقد إلى إحتفاظ البائع بحق إسترداد المبيع خلال فترة معينة ولا يلزم أن يدرج هذا الشرط فى ذات عقد البيع بل يجوز إثباته فى ورقه أخرى ولا يشترط لإعمال أثرها قيام المعاصرة الذهنية بينها وبين العقد ذاته بل تكفى المعاصرة الذهنية سواء كان تحرير الورقة فى تاريخ سابق أو لاحق على العقد طالما أدت هذه المعاصرة إلى قيام الارتباط بينهما .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ...  
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٢٠٤ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى أسيوط على المطعون ضدهم بطلب الحكم بإعلان عقد البيع العرفى المؤرخ ١٩٧٠/١١/٢٦ والمسجل فى ١٤/١٠/١٩٧١ والمتضمن بيعه ستة قراريط من بين إثني عشر قيراطا ومحو وشطب كافه التسجيلات المتعلقة بالعقد مع التسليم . وقال شرحا لدعواه إنه إقترض من المطعون ضدهم مبلغ ٢٧٠ جنيها وأنه ضمانا لهذا المبلغ تحرر عقد رهن للقدر محل النزاع فى صورته عقد بيع كما تحرر فى ذات مجلس العقد ورقه ضد تتضمن منح الطاعن أجلا لوفاء الدين خلال عشره سنوات لإمكان إسترداد القدر المبيع - وإذ كان العقد - على هذا النحو يعد عقد بيع وفائى فقد أقام الدعوى . وبعد أن ندبت المحكمة خبيراً قضت برفض الدعوى .

استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٨٢ لسنة ٥٥ ق أسيوط وبتاريخ ١٩٨٢/٤/٤ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف .

طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسه لنظره وفيها إلتمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك يقول إن الطرفين حررا ورقه ضد فى ذات مجلس العقد يدور مضمونها حول حق الطاعن فى إسترداد المبيع خلال مدة محدده وهو ما يصم العقد بالإعلان وإذ لم يعمل الحكم المطعون فيه أثر ورقه الضد وبنى قضاءه بصحة العقد على أن ورقه الضد تحمل تاريخا سابقا على إبرامه فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن مفاد نص المادة ٤٦٥ من القانون المدنى أنه يشترط فى بيع الوفاء الذى يبطله القانون أن تتجه إرادته الطرفين وقت إبرام العقد إلى

احتفاظ البائع بحق إسترداد المبيع خلال مده معينه ولا يلزم أن يدرج هذا الشرط فى ذات عقد البيع بل يجوز إثباته فى ورقه أخرى ولا يشترط لإعمال أثرها قيام المعاصره الزمنية بينها وبين العقد ذاته بل تكفى المعاصره الذهنيه سواء كان تحرير الورقه فى تاريخ سابق أو لاحق على العقد طالما أدت هذه المعاصره إلى قيام الارتباط بينهما ، لما كان ذلك وكان الثابت من تقرير الخبير أنه لا خلاف بين الطرفين فى إنصراف أثر ورقه الضد إلى ذات العقد وإنما يدور الخلاف بينهما حول عدم تضمين العقد المسجل لشرط الوفاء ، فإن الحكم المطعون فيه وما إعتنقه من حكم محكمة أول درجة من أسباب ، إذ إنتهى إلى عدم إعمال ورقه الضد لمجرد عدم توافر المعاصره الزمنية بينها وبين العقد المسجل الذى خلا من شرط الوفاء دون أن يعنى ببيان ظروف تحرير ورقه الضد ومدى توافر المعاصره الذهنيه التى تربطها بالبيع فى ذاته مجردا عن سنده يكون مشوبا بالفساد فى الاستدلال بما أدى به إلى الخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه على أن يكون مع النقض الإحالة .



## جلسة ١٦ من يونيه سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ أحمد حسنى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمد

طوموم ، زكى المصرى ، منير توفيق و أحمد مكى .

( ١٤٢ )

الطعن رقم ١٨٢٢ لسنة ٥١ القضائية

- حجز " حجز إدارى " .

- وجوب شهر محضر الحجز الإدارى العقارى الموقع إقتضاء لديون غير مضمونه بامتياز عام . الحجز الموقع إقتضاء لديون مشموله بحقوق إمتياز . لا حاجة لشهره . تسجيل محضر الحجز فى الحالة الأولى وإعلانه فى الحالة الثانية . أثره . إلحاق إيراد العقار وثمراته به وعدم نفاذ أى تصرف لاحق فى العقار من جانب المدين أو الحائز فى حق الحاجز . ق ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ .

مفاد نص المواد ٤٤ ، ٤٥ ، ١/ ، ١/٤٧ من القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى أن المشرع أوجب شهر محضر الحجز الإدارى العقارى الموقع إقتضاء لديون مضمونه بامتياز عام أما الحجز الذى توقع إقتضاء لديون مشموله بحقوق إمتياز فلا حاجة لشهرها ورتب على تسجيل محضر الحجز فى الحالة الأولى وإعلانه فى الحالة الثانية إلحاق إيراد العقار وثمراته به وعدم نفاذ أى تصرف فى العقار من جانب المدين أو الحائز فى حق الحاجز إذا كان هذا التصرف قد أشهر بعد إعلان محضر الحجز أو تسجيله بحسب الأحوال .



## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ...  
والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل  
فى أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى ٥٧٦ لسنة ١٩٧٨ مدنى أول طنطا على  
مصلحة الضرائب الطاعنه وباقى المطعون ضدهم بطلب الحكم بعدم الإعتداد بالحجز  
الإدارى التنفيذى ما للمدين لدى الغير الذى أوقعته الطاعنه تحت يد المطعون ضدهم من  
الثانى إلى الرابع بتاريخ ١٩٧٨/٧/٨ وإلغائه وإعتباره كأن لم يكن وقالت بيانا لدعواها  
إنها إشتريت العقار محل النزاع من مالكه .... بموجب عقد بيع إبتدائى مؤرخ  
١٩٧٤/٤/١ قضى بصحته ونفاذه فى الدعوى رقم ٢٤١٨ لسنة ١٩٧٤ مدنى كلى طنطا  
وكانت قد سجلت صحيفتها فى ٧٤/١١/٣ إلا أنها فوجئت بقيام المصلحة الطاعنه فى  
١٩٧٨/٧/٨ بتوقيع حجز إدارى ما للمدين لدى الغير تحت يد باقى المطعون ضدهم -  
مستأجرى العقار - وفاء لدين الضريبة على البائع لها ولما كانت ملكية العقار قد إنتقلت  
لها فى ١٩٧٤/٤/١ وأصبحت غلة العقار من حقها منذ هذا التاريخ فإن الحجز الذى  
أوقعته الطاعنه فى ١٩٧٨/٧/٨ يكون باطلا لمخالفته نص المادة ٢٨ من قانون الحجز  
الإدارى ومن ثم فقد أقامت دعواها بطلباتها السابقة وبتاريخ ١٩٨٠/١/٢٦ قضت  
محكمة أول درجة برفض الدعوى . إستأنفت المطعون ضدها الأولى هذا الحكم  
بالاستئناف رقم ١٠٢ لسنة ٣٠ ق وبتاريخ ١٩٨١/٥/٦ قضت محكمة استئناف طنطا  
بالغاء الحكم المستأنف ورفع الحجز الموقع من الطاعنه بتاريخ ١٩٧٨/٧/٨ . طعن  
مصلحة الضرائب فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها  
الرأى برفض الطعن وإن عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة  
لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنه على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك تقول إنها أوقعت حجزا على العقار محل النزاع فى ١٩٦٩/٧/٣٠ وقامت بشهر محضر الحجز فى ١٩٦٩/٩/٢٩ وهو تاريخ سابق على شراء المطعون ضدها الأولى للعقار فى ١٩٧٤/٤/١ ومن ثم فإن الطاعنه لا تحتاج بالحكم الصادر لصالح المطعون ضدها الأولى بصحة ونفاذ عقدها المشار إليه إعمالا لنصوص قانون الحجز الإدارى ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ وإن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر رأسس قضاءه برفع الحجز الإدارى ما للمدين لدى الغير الذى أوقعته تحت يد باقى المطعون ضدهم بتاريخ ١٩٧٨/٧/٨ على أن المصلحة الطاعنة تحتاج بالحكم الصادر فى ١٩٧٤/١٠/٥ بصحة ونفاذ عقد شراء المطعون ضدها الأولى الذى يترد أثره إلى ١٩٧٤/١١/٣ وهو تاريخ إشهار صحيفة الدعوى فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أنه لما كان مفاد نصوص المواد ٤٤ ، ١/٤٥ ، ١/٤٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى أن المشرع أوجب شهر محضر الحجز الإدارى العقارى الموقع إقتضاء لديون غير مضمونة بامتياز عام أما الحجز التى توقع إقتضاء لديون مشموله بحقوق إمتياز فلا حاجة لشهرها ورتب على تسجيل الحجز فى الحالة الأولى وإعلانه فى الحالة الثانية الحاق إيراد العقار وثمراته به وعدم نفاذ أى تصرف فى العقار من جانب المدين أو الحائز فى حق الحاجز إذا كان هذا التصرف قد أشهر بعد إعلان محضر الحجز أو تسجيله بحسب الأحوال ، لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن مصلحة الضرائب الطاعنه قد أوقعت حجزا إداريا عقاريا على العقار موضوع النزاع بتاريخ ١٩٦٩/٧/٣٠ فى مواجهة مالكه .... ( البائع للمطعون ضدها الأولى ) وذلك وفاء لدين الضريبة وقامت بإعلان محضر الحجز كما سجلته بتاريخ ١٩٦٩/٩/٢٩ فإن عقد شراء المطعون ضدها الأولى الصادر لها من مالك العقار المحجوز عليه بتاريخ ١٩٧٤/٤/١ والذى قضى بصحته ونفاذه فى الدعوى رقم ٢٤١٨

.....

لسنة ١٩٧٤ مدنى كلى طنطا المسجلة صحيفتها فى ١٩٧٤/١١/٣ لا ينفذ فى حق مصلحة الضرائب الحاجزة وهو ما يؤدى إلى عدم إعتبار المطعون ضدها الأولى مالكة لهذا العقار أو حائزة له ومن ثم لا يكون لها أن تعيب إجراءات الحجز الموقع بتاريخ ١٩٧٨/٧/٨ بمقوله إنها إتخذت بشأن عقار غير مملوك لمدين المصلحة الحاجزة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى نفاذ عقد شراء المطعون ضدها الأولى للعقار فى حق مصلحة الضرائب الحاجزة ، وأنها تعد مالكة له ، ورتب على ذلك قضاءه برفع الحجز الإدارى ما للمدين لدى الغير الذى أوقعته مصلحة الطاعنة بتاريخ ١٩٧٨/٧/٨ تحت يد باقى المطعون ضدهم - مستأجرى العقار - فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه .

//////

## جلسة ١٦ من يونيه سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ د . جمال الدين محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمود مصطفى سالم نائب رئيس المحكمة ، أحمد طارق البابلي ، محمد السعيد رضوان و أحمد مكى .

( ١٤٣ )

### الطعن رقم ١٩٢٨ لسنة ٥٠ القضائية

( ١ ، ٢ ) عمل " بدل التمثيل " " ندب العامل " .

١ - بدل التمثيل لشاغلي وظائف الإدارة العليا ، تفويض الوزير المختص فى تقريره .  
م ٢/٢١ ق ٦١ لسنة ٧١ .

٢ - ندب العامل إلى وظيفة أعلى ، أثره . أحقيقته للبدرات والميزات العينية المقررة لها .

١ - مفاد نص الفقرة الثانية من المادة ٢١ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦١ لسنة ٧١ أن الشارع قد فوض الوزير المختص فى تقرير بدل التمثيل لشاغلي وظائف مستوى الإدارة العليا فى حدود ٥٠٪ من بدل التمثيل المقرر لرئيس مجلس الإدارة .

٢ - لما كان ندب العامل لوظيفة أعلى وإن كان لا يعد بمثابة ترقية ولو توافرت فيه شروطها ، إلا أنه يترتب عليه شغله هذه الوظيفة والاضطلاع بكافة اعبائها ومن ثم يكون له الحق فى البدلات والميزات العينية المقررة لها .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ...  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .



وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -  
 تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضدها - شركة القناة للتوكيلات الملاحية -  
 الدعوى رقم ٩٤ سنة ١٩٧٧ عمال كلى بورسعيد وكانت طلباته الختامية الحكم بالزامها  
 بأن تدفع له مبلغ ١١٢٨٧٩٨ جنيها حوافز عن سنتي ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ٥٥٧٢٠٠ ر.٢٠٠  
 جنيها بدل تمثيل عن ذات الفترة ، وما يستجد والفوائد القانونية ، وقال بيانا لها أنه  
 يعمل مديرا للشئون القانونية لدى الشركة المطعون ضدها ، وندب للعمل بالاتحاد  
 الاشتراكي العربي منذ شهر مايو سنة ١٩٧٦ ، وإذا كانت الشركة تصرف حوافز للعاملين  
 لديها ، وبديل تمثيل لشاغلي الوظائف من مستوى الإدارة العليا وامتنعت عن صرفها له  
 دون حق ، وتجمد له قبلها خلال سنتي ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ حوافز قيمتها ١١٢٨٠٦٨ ر.٦٨ جنيها  
 وبديل تمثيل مقداره ٥٥٧٢٠٠ ر.٢٠٠ جنيها فقد أقام الدعوى بطلباته أنه البيان ، وفي  
 ١٩٧٨/٣/٢٧ نذبت المحكمة خيرا وبعد أن قدم تقريره حكمت في ١٩٧٧/١١/١٩ بالزام  
 المطعون ضدها بأن تدفع للطاعن مبلغ ١١٢٨٠٦٨ ر.٦٨ جنيها حوافز ، ٥٥٧٢٠٠ ر.٢٠٠ جنيها  
 فروق بدل تمثيل والفوائد القانونية من تاريخ صدور الحكم استأنفت المطعون ضدها هذا  
 الحكم بالاستئناف رقم ٢٧٢ سنة ٢٠ ق الاسماعيلية " مأمورية بورسعيد " وفي  
 ١٩٨٠/٦/١٤ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى بالنسبة لبديل  
 التمثيل وبتأييده فيما عدا ذلك ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت  
 النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة  
 مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي  
 بيان ذلك يقول إنه لما كان الحكم قد جرى في قضائه على عدم احقيقته لبديل التمثيل على  
 أساس أنه لم يصدر قرار وزاري بمنح هذا البديل لمدير الإدارة القانونية بالشركة  
 المطعون ضدها ، في حين أن هذه الوظيفة من وظائف مستوى الإدارة العليا بحسب  
 جدول المرتبات والعلاوات الملحق بنظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس

الجمهورية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، وقد أصدر وزير النقل البحرى القرار رقم ٦١ لسنة ١٩٧٤ بمنح هذا البدل لشاغلى هذه الوظائف ، فإن الحكم يكون خطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أنه لما كان الشارع قد فوض بموجب الفقرة الثانية من المادة ٢١ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الوزير المختص فى تقرير بدل التمثيل لشاغلى وظائف مستوى الإدارة العليا فى حدود ٥٠٪ من بدل التمثيل المقرر لرئيس مجلس الإدارة ، وبناء على هذا التفويض أصدر وزير النقل البحرى القرار رقم ٦١ لسنة ١٩٧٤ فى ١/٣/١٩٧٤ بمنح بدل التمثيل لشاغلى وظائف مستوى الإدارة العليا بالوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى بنسبة ٣٠٪ من البدل المقرر لرئيس مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية ، وكان ندب العامل لوظيفة أعلى وإن كان لا يعد بمثابة ترقية ولو توافرت فيه شروطها ، إلا أنه يترتب عليه شغله هذه الوظيفة والاضطلاع بكافة اعبائها ومن ثم يكون له الحق فى البدلات والميزات العينية المقررة لها ، وكان الثابت فى الحكم أن الطاعن ندب للقيام بأعمال مدير الإدارة القانونية بالشركة المطعون ضدها وأن هذه الوظيفة من وظائف الفئة المالية الأولى ، وكانت هذه الفئة قد عدلت بموجب المادة ٧٩ من نظام العاملين المشار إليه بمستوى الإدارة العليا ، فإن الطاعن يكون له الحق فى بدل التمثيل المقرر بموجب قرار وزير النقل البحرى رقم ٦١ لسنة ١٩٧٤ السالف الإشارة إليه دون إخلال بقواعد عدم الجمع بين هذا البدل وبين بدل التفرغ المقرر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ فى شأن الإدارات القانونية وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .



## جلسة ١٦ من يونيه سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ د . جمال الدين محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمود مصطفى سالم نائب رئيس المحكمة ، أحمد طارق البابلي ، أحمد زكى غرابه  
ومحمد السعيد رضوان .

( ١٤٤ )

### الطعن رقم ٨٤٢ لسنة ٥١ القضائية

- ( ١ ، ٢ ) تأمينات اجتماعية "تقادم" "بدء التقادم" . محكمة الموضوع .  
(١) تقادم دين الهيئة قبل صاحب العمل . سريانه من تاريخ علمها بالتحاق عمال لديه -  
علة ذلك .  
(٢) إستخلاص علم الهيئة بتاريخ التحاق العمال لدى صاحب العمل . إستقلال محكمة  
الموضوع به . شرطه . أن يكون إستخلاصها سائغا ويؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها .

١ - النص فى المادة ١٢٥ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٣ لسنة ٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية المنطبق على واقعة الدعوى - يدل على أن التقادم - مهما اختلف نوعه - لا يسرى فى مواجهة الهيئة المختصة لمصلحة صاحب العمل الذى تخلف عن التأمين عن كل أو بعض عماله إلا من تاريخ علم الهيئة بالتحاق هؤلاء العمال لديه إذ يتعذر على الهيئة فى هذه الحالات تحديد دينها قبل صاحب العمل وبالتالي مطالبة بهذا الدين .

٢ - من المقرر أن إستخلاص علم الهيئة بتاريخ التحاق العمال لدى صاحب العمل هو مما تستقل به محكمة الموضوع وذلك شريطه أن يكون إستخلاصها سائغا ومؤديا إلى النتيجة التى إنتهى إليها ويكفى لحمل قضائها .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ...  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -  
تتحصل فى أن المطعون ضده أقام على الطاعنه - الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية  
الدعوى رقم ٤٠٢٤ سنة ١٩٧٥ مدنى كلى جنوب القاهرة ، وطلب الحكم ببراءة ذمته من  
مبلغ ١٦٤٢٦٨٥ <sup>مليم جنيه</sup> ، وقال بيانا لها أن مكتب التأمينات الاجتماعية بروض الفرج قد  
أخطره فى ١٩٧٥/٤/٢١ بسداد مبلغ ٧٩٢ر١٩٩٧ قيمة الاشتراكات والغرامات وفوائد  
التأخير عن ترخيص البناء رقمى ٣٠٣ لسنة ١٩٦٦ ، ٥٢ لسنة ١٩٦٧ ، وإذ إعترض على  
المطالبة أرسل إليه المكتب المذكور فى ١٩٧٥/٥/٢٤ إخطار عدل فيه قيمة المطالبة إلى  
مبلغ ١٦٤٢٦٨٥ <sup>مليم جنيه</sup> وقد اعترض على ذلك فى ١٩٧٥/٦/٨ إلا أن الطاعنه لم ترد عليه ،  
ولما كان غير ملزم بأداء المبالغ المطالب بها لأنه قد عهد بالبناء إلى مقاول ، كما وأن  
الحق فى المطالبة بها قد سقط بالتقادم لأن البناء أقيم فى سنة ١٩٦٧ ولم تتم المطالبة  
بالاشتراكات إلا فى سنة ١٩٧٥ ومن ثم فقد أقام الدعوى بطلباته السالفه البيان ،  
وبتاريخ ١٩٧٦/٦/١٧ قضت المحكمة بنذب خبير فى الدعوى ، وبعد أن قدم تقريره ،  
حكمت فى ١٩٧٧/١٢/٢٩ بعدم قبول الدعوى بالنسبة للطاعنين الأول والثانى - وزير  
التأمينات ومدير مكتب التأمينات بروض الفرج - وبإعادة المأمورية إلى الخبير المنتدب  
لاستكمالها على النحو الوارد بمنطوق ذلك الحكم ، وبتاريخ ١٩٧٩/٥/١٠ ، حكمت  
المحكمة - بعد أن قدم الخبير تقريره التكميلى برفض الدفع المبدى من المطعون ضدها  
الثالثه بعدم قبول الدعوى وبقبولها وبالترخيص للمطعون ضده فى اختصاص كل من .... و  
.... ، ثم حكمت فى ١٩٨٠/٣/١٣ برفض الدعوى ، استأنف المطعون ضده هذا الحكم



لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنائه برقم ٢٧٤٢ سنة ٩٧ ق وبتاريخ ١٩٨١/١/٢٨ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وببراءة ذمة المطعون ضده من المبلغ سالف الذكر ، طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك تقول أن الحكم قضى ببراءة ذمة المطعون ضده من المبالغ المستحقة لها تأسيسا على أن البناء الذى أقامه قد تم الانتهاء منه وشغله بالسكنى فيه قبل شهر أغسطس سنة ١٩٦٧ ودون أن تتم مطالبته من الطاعنة بهذه المبالغ إلا بعد مرور أكثر من خمس سنوات ، فى حين أنها تمسكت أمام المحكمة بعدم سريان التقادم الخمسى فى مواجهتها عملا بنص المادة ٢/١٢٥ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لعدم علمها بواقعة البناء قبل إخطارها المطعون ضده فى ١٩٧٥/٤/٢١ بالمبالغ المستحقة لها قبله وهو ما يعيب الحكم بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أنه لما كان النص فى المادة ١٢٥ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية المنطبق على واقعة الدعوى أنه ( فضلا عن أسباب قطع التقادم المنصوص عليها فى القانون تقطع مدة التقادم أيضا بالتنبيه على صاحب العمل بأداء المبالغ المستحقة للهيئة بمقتضى هذا القانون وذلك بموجب خطاب موصى عليه مع علم الوصول يتضمن بيانا بقيمة هذه المبالغ ، ولا يسرى التقادم فى مواجهة الهيئة بالنسبة لصاحب العمل الذى يسبق إشراكه فى التأمين عن كل عماله أو بعضهم إلا من تاريخ علم الهيئة بالتحاقهم لديه ،...) يدل على أن التقادم - مهما اختلف نوعه لا يسرى فى مواجهة الهيئة المختصة لمصلحة صاحب العمل الذى تخلف عن التأمين عن كل أو بعض عماله إلا من تاريخ علم

الهيئة بالتحاق هؤلاء العمال لديه إذ يتعذر على الهيئة فى هذه الحالات تحديد دينها قبل صاحب العمل وبالتالى مطالبتة بهذا الدين ، واستخلاص علم الهيئة بتاريخ التحاق العمال لدى صاحب العمل هو مما تستقل به محكمة الموضوع وذلك شريطة أن يكون استخلاصها سائغا ومؤديا إلى النتيجة التى إنتهت إليها ويكفى لحمل قضائها ، لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن الطاعنه تمسكت أمام محكمة الموضوع بعدم سريان أحكام التقادم الخمس فى مواجهتها لعدم علمها بواقعة البناء قبل إخطارها المطعون ضده فى ٢١/٤/١٩٧٥ بالمبالغ المستحقة لها ، وكان الحكم المطعون فيه قد رفض دفاع الطاعنه بمقوله أن البناء الذى أقامة المطعون ضده قد تم الإنتهاء منه وشغله قبل شهر أغسطس سنة ١٩٦٧ وبعد مضى ثمانى سنوات من تاريخ إستحقاقه وهو ما لا يؤدى إلى ثبوت علم الهيئة بالواقعة التى يترتب عليها سريان أحكام التقادم فى حق الطاعنة وترتب الحكم على ذلك قضاء ببراءة ذمة المطعون ضده من المبالغ المطالب بها ، فإنه يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه ، دون حاجة إلى بحث السبب الثانى من أسباب الطعن .

وحيث إنه ولما تقدم يتعين نقض الحكم .

=====

## جلسة ١٦ من يونيه سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ د . جمال الدين محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمود مصطفى سالم نائب رئيس المحكمة ، أحمد طارق البابلي ، أحمد زكى غرابه  
ومحمد السعيد رضوان .

( ١٤٥ )

### الطعن رقم ٢٠٣٤ لسنة ٥٠ القضائية

- تأمينات اجتماعية - نطاق تطبيق القانون : فئات القوى العاملة " .  
أحكام القانون ١١٢ لسنة ٧٥ . الاستفادة منها . شرطه . أن يكون المؤمن عليه من فئات  
القوى العاملة الذين لا تشملهم أحكام قوانين المعاشات والتأمين الاجتماعى .

النص فى المواد ٣ ، ٤ ، ٥ من قرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ٥٨ لسنة  
١٩٧٦ يدل على أن المشرع قد اشترط للاستفادة من أحكام القانون رقم ١١٢  
لسنة ١٩٧٥ بنظام التأمين الاجتماعى لفئات القوى العاملة والمعمول به اعتبارا من  
١/١/١٩٨٦ أن يكون المؤمن عليه فى هذا التاريخ من بين فئات القوى العاملة  
الذين لا تشملهم أحكام قوانين المعاشات والتأمين الاجتماعى المعمول به ومن بينهم  
الفئات التى أوردها الشارع على سبيل المثال فى هذا الخصوص وتلك التى يصدر  
بتحديد غيرها قرار من وزير التأمينات بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة وحدد  
الوسيلة اللازم إتباعها لتحديد مهنة المؤمن عليه بما أورده فى المادة الخامسة من  
القرار ٥٨ لسنة ١٩٧٦ من أن يكون ذلك طبقا للبيانات الواردة فى البطاقة  
الشخصية أو العائلية وعند عدم وجودها يجوز تحديد تلك المهنة بما عداها من  
الوسائل التى أوردها النص المشار إليه .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ...  
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن نتجست  
فى أن المطعون ضده أقام على الطاعة - الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية الدعوى  
رقم ١٣٤ سنة ١٩٧٩ عمال كلى سوهاج وطلب الحكم بإلزامها بأن تدفع إليه معاشا  
شهريا قدره تسعة جنيهات - اعتبارا من ١٩٧٨/٨/٤ وصرف المبالغ المترتبة على ذلك ،  
وقال بيانا لها أنه من فئات القوى العاملة التى لا تخضع لأحكام قوانين التأمينات  
الاجتماعية إذ أنه صاحب عقار يقل نصيبه فى ريعه عن مبلغ ٢٥٠ جنيه سنويا وقد  
اشترك بهذه الصفة لدى الطاعة طبقا لأحكام القانون ١١٢ لسنة ١٩٧٥ ابتداء من  
١٩٧٦/١/١ وإذ بلغ سن الخامسة والستين بتاريخ ١٩٧٨/٨/٤ فقد استحق معاشا  
شهريا طبقا لنص المادة العاشرة من القانون المشار إليه ، إلا أن الطاعة انكرت عليه  
حقه دون سند فأقام الدعوى بطلباته السالفة البيان ، وبعد أن نذبت المحكمة خبيرا فى  
الدعوى وقدم تقريره حكمت بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٩ برفض الدعوى استأنف المطعون  
ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ١ سنة ٥٥ أسيوط ( مأمورية سوهاج ) وبتاريخ  
١٩٨٠/٦/٢٢ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وتقرير معاش شهري للمطعون  
ضده قبل الطاعة قدره ثمانية جنيهات اعتبارا من ١٩٧٨/٨/٤ طعنت الطاعة فى هذا  
الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض  
الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .



وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى بهما الطاعة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك تقول أن الحكم أقام قضاءه بأحقية المطعون ضده فى الحصول على معاش تأسيسا على أنه ليس خاضعا لأى من قوانين التأمينات الاجتماعية المعمول بها وأن الطاعة قبلت منه الاشتراكات طبقا لأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ واطرح الحكم البيان الثابت ببطاقة المطعون ضده العائلية من أن مهنته هى وكيل محام بالمخالفة لأحكام القانون ٢٦٠ فى شأن الأحوال المدنية والقوانين المعدلة له واللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٦ التى اعتدت فى بيان مهنة المطعون عليه بالبيانات الواردة فى شأنها فى البطاقة العائلية أو الشخصية ، وهو ما يعنى بخروج المطعون ضده - وطبقا للبيانات الواردة بالبطاقة العائلية والتى لم تعدل إلا فى ١١/١٠/١٩٧٧ من نطاق تطبيق القانون ١١٢ لسنة ١٩٧٥ ولا يغير من ذلك قبول الطاعة للاشتراكات من المطعون ضده وهو ما يعيب الحكم بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال بما يستوجب نقضه .

وحيث إن النعى على الحكم المطعون فيه بسببى الطعن سديد ذلك أن النص فى المادة الثالثة من قرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٦ والمعمول به اعتبارا من تاريخ صدوره على أن ( تسرى أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ على جميع المواطنين من فئات القوى العاملة الذين لا تشملهم أحكام قوانين التأمينات المعاشات والتأمين الاجتماعى ويقصد بفئات القوى العاملة كل أفراد الشعب ذو النشاط الانتاجى وعلى الاخص الفئات الآتية .... ) كما أن النص فى المادة الرابعة من ذات القرار على أن ( يخضع المؤمن عليهم المشار إليهم فى المادة السابقة لأحكام القانون ١١٢ لسنة ١٩٧٥ ، وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون أو من تاريخ بلوغ سن الثامنة عشر أيهما الحق .... ) والنص فى المادة الخامسة منه على أن ( تحدد مهنة المؤمن عليه طبقا

.....

للبيانات الواردة فى البطاقة الشخصية أو العائلية ، وفى حالة عدم وجود هذه البطاقة يجوز تحديد المهنة بناء على شهادة من النقابة أو الجمعية التعاونية المختصة أو أية جهة أخرى حكومية أو غير حكومية أو أى مستند آخر تقبله الهيئة ) يدل على أن المشرع قد اشترط للاستفادة من أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ بنظام التأمين الاجتماعى لفئات القوى العاملة والمعمول به اعتبارا من ١/١/١٩٧٦ أن يكون المؤمن عليه فى هذا التاريخ من بين فئات القوى العاملة الذين لاتشملهم أحكام قوانين المعاشات والتأمين الاجتماعى المعمول بها ومن بينهم الفئات التى أوردها الشارع على سبيل المثال فى هذا الخصوص وتلك التى يصدر بتحديد غيرها قرار من وزير التأمينات بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة ، وحدد الوسيلة اللازم اتباعها لتحديد مهنة المؤمن عليه بما أورده فى المادة الخامسة من القرار ٥٨ لسنة ١٩٧٦ من أن يكون ذلك طبقا للبيانات الواردة فى البطاقة الشخصية أو العائلية وعند عدم وجودها يجوز تحديد تلك المهنة بما عداها من الوسائل التى أوردها النص المشار إليه ، لما كان ذلك وكان الحكم قد أقام قضاءه بأحقية المطعون ضده فى الحصول على معاش طبقا لأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ دون أن يورد فى مدوناته شروط استحقاق المطعون ضده للمعاش المحكوم به طبقا لأحكام القانون المشار إليه واطرح الحكم البيان الثابت ببطاقته العائلية من أن يعمل كاتب محام بالمخالفة لأحكام القرار رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٦ الذى أوجب الاعتداد بهذا البيان، فإنه يكون مشويا بالخطأ فى تطبيق القانون فضلا عن القصور فى التسبيب بما يوجب نقضه .

وحيث إنه ولما تقدم يتعين نقض الحكم .



## جلسة ١٩ من يونيه سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ أحمد كمال سالم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :

محمد رأفت خفاجى ، الحسينى الكنانى ، محمد فؤاد شرباش و محمد عبد البر حسين سالم .

( ١٤٦ )

### الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٥٠ القضائية

( ١ ، ٢ ) نقض " أسباب الطعن " .

١ - نعى عار عن الدليل غير مقبول .

٢ - دفاع قانونى يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . عدم جواز التمسك

به لأول مرة أمام محكمة النقض .

( ٣ : ٧ ) خرائب . تقادم . إيجار " إيجار الأماكن " .

٣ - الضريبة الأصلية على المباني . حسابها بنسبة مئوية من القيمة الإيجارية الثابتة

بدفاتر الحصر والتقدير بعد خصم ٢٠ ٪ مقابل المصاريف التى يتكبدها المالك . ق ٥٦ لسنة

١٩٥٤ ، ق ١٢٩ لسنة ١٩٦١ . جواز حسابها بون خصم متى خفض سعر الضريبة نفسها

بنسبة ٢٠ ٪ .

٤ - المباني المعفاة من الضريبة على العقارات المبينة طبقا لأحكام القانون ١٦٩ لسنة

١٩٦١ . بقاها معفاة منها فى ظل العمل بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٨ . الاستثناء . المباني

المستعملة فى نشاط خاضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو ضريبة إرباح المهن

غير التجارية .

٥ - الحقوق الخاضعة للتقادم الخمسى . م ٣٧٥ مدنى . مناطها . التجدد والدورية .

- ٦ - الضرائب العقارية المفروضة بالقانون ٥٦ لسنة ١٩٥٤ التزام المؤجر بأدائها . الضريبة العقارية . التزام المستأجر بها باعتبارها أحد عناصر الأجرة القانونية .
- ٧ - التزام المستأجر بأداء الضرائب العقارية باعتبارها أحد عناصر الأجرة القانونية . خضوعة للتقادم الخمسى . عله ذلك .

١ - إذ كان الثابت أن الطعن رفع بتاريخ ٢/٤/١٩٨٠ ، وفى ظل العمل بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ - الذى عد فيه الشارع من الإجراءات الجوهرية فى الطعن بطريق النقض أن يناط بالخصوم أنفسهم تقديم الدليل على ما يتمسكون به من أوجه الطعن فى المواعيد التى حددها القانون ، وكان الطاعن لم يقدم عقد الإيجار المبرم بينه وبين المطعون ضدهم حتى تستطيع المحكمة التحقق من صحة ما يذهب إليه الطاعن من تضمنه اتفاقا على تحمل المؤجر وحده بكافة أنواع الضرائب المستحقة على الشقق مثار النزاع فإن نعيه بهذا السبب يكون عاريا عن الدليل ، ومن ثم فهو غير مقبول .

٢ - إذ كان ما ينعاه الطاعن من أن الخبير احتسب الضريبة الأصلية على الشقق التى تتراوح الحجرة فيها بين خمسة إلى ثمانية جنيهات بسعر ١٦ ٪ بينما كان يتعين احتسابها بسعر ١٠ ٪ إنما ينطوى على التمسك بأن هذه الشقق قد أنشئت لإستعمالها فى أغراض خلاف السكنى ، وكان هذا الدفاع القانونى يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع هو ضرورة التعرف على ما أثبتت بدفاتر الحصر والتقدير عن الغرض الذى أنشئت من أجله هذه الشقق ، فإن التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض يكون غير جائز ومن ثم فهو غير مقبول .

٣ - لما كان من المقرر طبقا لأحكام القانونين رقمى ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، ١٢٩ لسنة ١٩٦١ سالفى الذكر أن سعر الضريبة الأصلية يحسب بنسبه مئوية من القيمة



الإيجارية الثابتة بدفاتر الحصر والتقدير بعد خصم ٢٠ ٪ مقابل جميع المصروفات التى يتكبدها المالك بما فيها مصاريف الصيانة ، فإنه يستوى أن تحسب هذه الضريبة على أساس القيمة الإيجارية سالفة الذكر مخصوما منها ٢٠ ٪ أو أن تحسب على أساس هذه القيمة بغير خصم من تخفيض سعر الضريبة نفسها بنسبة ٢٠ ٪ إثبات قيمة الضريبة عند رقم واحد فى كلتا الحالتين .

٤ - النص فى المادة الأولى من القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ وفى الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٨ ، يدل على أن المباني التى أعفيت من الضريبة على العقارات المبينة طبقا لأحكام القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ لتوافر شروط انطباق هذا القانون عليها تظل معفيه منها فى ظل العمل بأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٨ سالفة الإشارة ، ولا يستثنى من هذا الإعفاء إلا المباني التى تكون مستعملة فى وجه من أوجه النشاط الخاضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو ضريبة أرباح المهن غير التجارية .

٥ - النص فى الفقرة الأولى من المادة ٣٧٥ من القانون المدنى ، يدل على أن الضابط فى هذا النوع من التقادم الخمسى هو كون الالتزام مما يتكرر ويستحق الأداء فى مواعيد دورية ، وأن يكون بطبيعته مستمرا لا ينقطع مما ينوء الملتزم بحمله لو ترك بغير مطالبة مدة تزيد على خمس سنوات .

٦ - مفاد نص المادة الأولى من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الأماكن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن قيمة ما يخص العين المؤجرة من ضرائب عقارية أو إضافية هى أحد عناصر الأجرة القانونية تضاف إلى القيمة الإيجارية ، وكانت الضرائب العقارية تمثل قيمة مضافة إلى القيمة الإيجارية ، فإن الأجرة القانونية تشمل القيمة الإيجارية مضافا إليها مقدار الضرائب التى لا يشملها الإعفاء المقرر بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ ، وكان مفاد ما تقدم أنه وإن

كان الأصل فى الضريبة العقارية المبينة وملحقاتها المفروضة بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ أن يلتزم بها من يستفيد من إيراد العقار وهو المالك الذى يظل مسئولاً قبل الإدارة الضريبية عن ادائها فى حدود علاقته بها ، إلا أن المستأجر وحده هو الذى يتحمل مبالغها بحكم القانون فى نطاق العلاقة التأجيرية التى تربطه بالمالك باعتبارها قيمة مضافة على القيمة الإيجارية عملاً بالقوانين أرقام ١٦٩ لسنة ١٩٦١ ، ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ٧ لسنة ١٩٦٥ .

٧ - لما كانت الضرائب التى لم يشملها الإعفاء تضاف إلى القيمة الإيجارية التى تدفع فى مواعيد دورية فإنها تأخذ حكمها باعتبارها أجرة لا ضريبة ، وكانت تتبع للأجرة فى خضوعها للتقادم الخمسى كافة الالتزامات الملحقة بها والمعتبرة من عناصرها متى كانت هذه الاعترافات دورية وقابلة للتزايد ومتعاقبة مادام عقد الإيجار قائماً - وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وذهب إلى أن المبالغ المطالب بها لا يسرى عليها التقادم الخمسى فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ... .. والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - فى أن المطعون ضدهم كانوا قد استهلوا هذه الخصومة بطلب تقدموا به إلى رئيس محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ضمنوه القول بأنه بموجب عقد مؤرخ ١٢/١٢/١٩٦١

استأجر منهم الطاعن الشقق أرقام ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ بالطابق الخامس من العقار المبين بالصحيفة لاستعمالها مكاتب للجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، وذلك <sup>مليم جنيه</sup> لقاء أجرة شهرية قدرها ٧٨٢ ر ١١٥ - ولما كانت القيمة الإيجارية للحجرة فى كل من الشقق الثلاث الأخيرة تزيد عن خمسة جنيهات ، وتراوح بالنسبة لباقى الشقق بين ثلاثة وخمسة جنيهات ، فإن المستأجر يكون ملتزما بقيمة الضرائب الأصلية والإضافية المستحقة على الشقق الثلاث الأولى ، وبقيمة الضرائب الإضافية بالنسبة لباقى الشقق عملا بنص المادة الأولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ٦٢ ، وذلك منذ تاريخ إستلامها الحاصل فى أول أغسطس سنة ١٩٦٢ حتى آخر فبراير سنة ١٩٧١ وجعلتها <sup>مليم جنيه</sup> ٢١٥٦ ر ٩٩ ، وإذ رفض سداد هذا المبلغ فإنهم يطلبون الزامه بأدائه وفوائده القانونية فضلا عما يستجد ، وقد رفض هذا الطلب وتحددت جلسة لنظر الموضوع وقيدت الدعوى رقم ٥٠ لسنة ١٩٧١ جنوب القاهرة الابتدائية . ندبت المحكمة مكتب الخبراء لبيان قيمة الضرائب المربوطة على الشقق محل النزاع ، فقدم تقريراً حدد فيه قيمة الضرائب المستحقة للمطعون ضدهم عن المدة من ١/٨/١٩٦٢ حتى ٣٠/٩/١٩٧٧ بمبلغ <sup>مليم جنيه</sup> ١٧٠ ر ٥٠٢ ، وبتاريخ ٢١/١٠/١٩٧٨ عدل المطعون ضدهم طلباتهم إلى الزام الطاعن بأن يؤدى لهم هذا المبلغ . وبتاريخ ٢٥/١١/١٩٧٨ حكمت المحكمة بالزام الطاعن بأن يؤدى للمطعون ضدهم مبلغ ١٧٠ ر ٥٠٢ ، استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٠ سنة ٩٦ ق القاهرة ، - وبتاريخ ٢٤/٢/١٩٨٠ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ، ينعى الطاعن بالسبب الأول منها على

الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن عقد الإيجار المبرم بينه وبين المطعون ضدهم تضمن اتفاقا على تحمل المؤجر وحده بكافة أنواع الضرائب المستحقة على الشقق المؤجرة ، وهو اتفاق جائز - وفقا لنص المادة ٥٦٧ من القانون المدنى إلا أن محكمة الموضوع اعرضت عن إعمال هذا الاتفاق ، واستندت محكمة الدرجة الأولى فى ذلك إلى أن القيمة الإيجارية لهذه الشقق قد حددت طبقا لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ وأنه لا يمتنع على المؤجر المطالبة بملحقات هذه الأجرة من الضرائب التى أوجب القانون تحصيلها من المستأجر ، وهو ما لا يواجه دفاع الطاعن ، ولم يرد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع رغم أنه جوهري ويتغير به وجه الرأى فى الدعوى .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أنه لما كان الثابت من الأوراق أن هذا الطعن رفع بتاريخ ٢/٤/١٩٨٠ ، وفى ظل العمل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٣ - الذى عد فيه الشارع من الإجراءات الجوهرية فى الطعن بطريق النقض أن يناط بالخصوم أنفسهم تقديم الدليل على ما يتمسكون به من أوجه الطعن فى المواعيد التى حددها القانون ، وكان الطاعن لم يقدم عقد الإيجار المبرم بينه وبين المطعون ضدهم حتى تستطيع المحكمة التحقق من صحة ما يذهب إليه الطاعن من تضمنه اتفاقا على تحمل المؤجر وحده بكافة أنواع الضرائب المستحقة على الشقق مثار النزاع فإن نعيه بهذا السبب يكون عاريا عن الدليل ، ومن ثم فهو غير مقبول .

وحيث إن الطاعن ينعى بشق من السبب الثانى وبالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون من وجهين ، يتحصل أولهما فى أن تقرير الخبير الذى عول عليه الحكم احتسب ضريبة أصلية بنسبة ١٦ ٪ على الشقق التى تجاوزت أجرة الحجرة فيها خمسة جنيهات مع أن سعر هذه الضريبة ١٠ ٪ طبقا للمادة ١٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦١ ، ويتحصل الوجه الثانى فى



أن الخبير اتخذ من الأجرة الواردة بالكشوف الرسمية أساسا لتقدير الضرائب دون أن يستبعد منها نسبة ٢٠ ٪ طبقا للفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦١ - المشار إليه .

وحيث إن النعى بالوجه الأول غير مقبول ، ذلك أن القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بفرض الضريبة الأصلية على المباني يقضى باحتساب هذه الضريبة على أساس الأجرة الشهرية المدرجة فى دفاتر الحصر والتقدير بعد استبعاد نسبة ٢٠ ٪ منها نظير نفقات الصيانة ، وكانت الضريبة قبل التعديل هذا القانون بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦١ تخضع لسعر موحد بالنسبة لجميع العقارات هو ١٠ ٪ من القيمة الإيجارية الصافية - أى ما يعادل ٨ ٪ من الأجرة الشهرية الكلية ثم صدر القانون المشار إليه مستبدلا بالمادة ١٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ نصا آخر باقى فى البند الأول منه على هذا السعر بالنسبة إلى المساكن التى لا يتجاوز متوسط الأجرة الشهرية للحجرة بالوحدة السكنية فيها ثلاثة جنيهاً ، وكذا بالنسبة إلى المباني المستعملة فى أغراض أخرى خلاف السكن ، ثم تدرج تصاعدياً بسعر الضريبة فجعله البند الثانى ١٥ ٪ والبند الثالث ٢٠ ٪ والبند الرابع ٣٠ ٪ من القيمة الإيجارية السنوية بالنسبة إلى المساكن التى يتراوح فيها متوسط الأجرة الشهرية للحجرة بالوحدة السكنية من ثلاثة إلى خمسة جنيهاً ومن خمسة إلى ثمانية جنيهاً ومن ثمانية إلى عشرة جنيهاً ، ثم التى تزيد فيها الأجرة على عشرة جنيهاً على التوالى ، ونص فى الفقرة الخامسة من تلك المادة على أنه " وفى جميع الأحوال يستبعد ٢٠ ٪ من قيمة الإيجار السنوى مقابل جميع المصروفات التى يتكبدها المالك بما فيها مصاريف الصيانة " ، ثم أكد المشرع ماعناه بالنص المتقدم من قصر التصاعد بسعر الضريبة على المباني المستعملة فى أغراض السكنى ، وذلك بالنص فى المادة الثالثة من القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ على أن "تسرى أسعار الضريبة المبينة فى البنود ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ من المادة ١٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة

١٩٥٤ المشار إليه على المباني وأجزائها وملحقاتها المنشأة أصلا لتكون سكنا ولو استعملت لغير السكن ، أما المباني وأجزائها وملحقاتها المنشأة أصلا لأغراض خلاف السكن فيسرى عليها السعر المبين في البند (١) من المادة المذكورة " ، وجاء بمذكرته الإيضاحية " أن التصاعد في سعر الضريبة إنما يتناول المباني المنشأة أصلا لتكون سكنا ولو استعملت لغير السكن ، أما ما عداها من المباني التي انشئت أصلا لأغراض خلاف السكن فبقى سعر الضريبة عليها بمقدار ١٠ ٪ من القيمة الإيجارية " ، ونصت المادة الثانية من القرار رقم ١ لسنة ١٩٦٢ الصادر من اللجنة العليا لتفسير أحكام القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ على أنه " مع عدم الإخلال بالأحكام المنصوص عليها بالمادة ٤ من القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ المشار إليه يحدد الغرض الذي انشئ من أجله المبنى طبقا للوصف الوارد في دفاتر الحصر والتقدير وقت العمل بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ المشار إليه ، أما المادة الرابعة من هذا القانون والتي أشار إليها القرار التفسيري المشار إليه فتوجب على مالك المبنى عند تغيير استعماله من أغراض غير سكنية إلى أغراض سكنية أن يخطر الجهة المختصة بربط الضريبة عن هذا التغيير في المواعيد المبينة بها " . لما كان ذلك وكان ما ينعاه الطاعن بهذا الشق من سبب الطعن من أن الخير احتسب الضريبة الأصلية على الشقق التي تتراوح أجرة الحجرة فيها بين خمسة إلى ثمانية جنيهات بسعر ١٦ ٪ بينما كان يتعين احتسابها بسعر ١٠ ٪ إنما ينطوى على التمسك بأن هذه الشقق قد انشئت لاستعمالها في أغراض خلاف السكني ، وكان هذا الدفاع القانوني يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع هو ضرورة الوقوف على ما أثبتت بدفاتر الحصر والتقدير على الغرض الذي انشئت من أجله هذه الشقق ، فإن التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض يكون غير جائز ومن ثم فهو غير مقبول . والنعي بالوجه الثاني في غير محله ، ذلك أنه لما كان المقرر طبقا لأحكام القانونين رقمي ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، ١٢٩ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر أن سعر الضريبة

الأصلية يحسب بنسبه مئوية من القيمة الإيجارية الثابتة بدفاتر الحصر والتقدير بعد خصم ٢٠ ٪ مقابل جميع المصروفات التي يتكبدها المالك بما فيها مصاريف الصيانة ، فإنه يستوى أن تحسب هذه الضريبة على أساس القيمة الإيجارية سالفة الذكر مخصوما منها ٢٠ ٪ أو أن تحسب على أساس هذه القيمة بغير خصم من تخفيض سعر الضريبة نفسها بنسبة ٢٠ ٪ لثبات قيمة الضريبة عند رقم واحد في كلتا الحالتين . ولما كان الثابت بتقرير الخبير المنتدب في الدعوى أنه استخرج متوسط الأجرة الشهرية للحجرات التي تتكون منها الشقق محل النزاع من واقع أجرتها الثابتة بالكشوف الرسمية ثم احتسب الضريبة الأصلية على الشقق التي تتراوح أجرة الحجرة فيها من ثلاثة إلى خمسة جنيهات بسعر ١٢ ٪ وعلى الشقق التي تتراوح أجرة الحجرة فيها من خمسة إلى ثمانية جنيهات بنسبة ١٦ ٪ من هذه الأجرة ، وكان سعر الضريبة ١٥ ٪ بالنسبة للشقق من النوع الأول ، ٢٠ ٪ بالنسبة للشقق الأخيرة ، فإنه يكون قد أجرى الحساب على أساس الأجرة الثابتة بالكشوف الرسمية وبسعر يقل ٢٠ ٪ عن سعر الضريبة المقررة قانونا فلا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون النعى على الحكم بهذا الوجه غير صحيح .

وحيث إن الطاعن ينعى بالشق الباقي من السبب الثانى وبالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب من ثلاثة أوجه تتحصل أولها فى أن الخبير المنتدب فى الدعوى احتسب ضريبة أصلية بنسبة ١٢ ٪ اعتبارا من ١٩٦٨/٧/١ على الشقق التي تتراوح أجرة الحجرة فيها من ثلاثة إلى خمسة جنيهات ، مع أنها معفاة من هذه الضريبة طبقا لنص المادة الأولى من القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ ، ولا يغير من ذلك أن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٨ قد أعاد فرض هذه الضريبة اعتبارا من التاريخ سالف الذكر ، لأن حكمه لا يسرى إلا على الأماكن المستعمله فى أوجه النشاط الخاضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو ضريبة أرباح المهن غير التجارية ويتحصل الوجه الثانى فى أن الخبير احتسب ضرائب إضافية على الشقق

محل النزاع خلال مدة المطالبة بنسبة إجمالية تتزايد من مدة لأخرى نون بيان لما هية هذه الضرائب والسند القانونى لإلزام الطاعن بها فجاء مجهلا . ويتحصل الوجه الثالث فى أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بسقوط الحق فى المطالبة بقيمة الضرائب المستحقة عن المدة السابقة على شهر مايو سنة ١٩٦٦ بالتقادم الخمسى عملا بالمادة ٧٣٥ من القانون المدنى باعتبار أن هذه المبالغ تعتبر جزءا من الأجرة التى تستحق شهريا وبطريقة ودية متجدده ، إلا أن الحكم ذهب إلى أن هذه المبالغ لا تأخذ حكم الأجرة وأن المؤجر ينوب عن المصلحة صاحبه الشأن فى تحصيلها من المستأجر ثم يقوم بتوريد ها إليها ، الأمر الذى يشوب الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن النعى بهذه الأوجه فى محله ، ذلك أن النص فى المادة الأولى من القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ على أنه " كما تعفى من أداء الضريبة وحدها المساكن التى يزيد متوسط الإيجار الشهرى للحجرة بالوحدة السكنية فيها على ثلاث جنيهات ولا تجاوز خمسة جنيهات ويسرى الإعفاء بالنسبة إلى المباني المنشأة أصلا لأغراض خلاف السكن وذلك فى الحدود سالفة الذكر " ، ثم النص فى الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون ١٦ لسنة ١٩٦٨ على أنه " استثناءً من أحكام القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ المشار إليه تحصل ضريبة العقارات المبينة المفروضة بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ على المباني المنشأة أصلا لأغراض خلاف السكن ، وكذلك الوحدات المنشأة لتكون سكنا والمستعملة لأغراض خلاف السكن والتى لا تجاوز متوسط الإيجار الشهرى للحجرة بها خمسة جنيهات متى كانت مستعملة فى أى وجه من أوجه النشاط الخاضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو ضريبة أرباح المهن غير التجارية " ، يدل على أن المباني التى اعفيت من الضريبة على العقارات المبينة طبقا لأحكام القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ لتوافر شروط انطباق هذا القانون عليها تظل معفية منها فى ظل العمل بأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٨ سالف الإشارة إليه ، ولا يستثنى من هذا الإعفاء إلا المباني التى



تكون مستعمله في وجه من أوجه النشاط الخاضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو ضريبة أرباح المهن غير التجارية ، ولما كان الثابت بتقرير الخبير المنتدب في الدعوى والذي عول عليه الحكم المطعون فيه أنه اعتبر الشقق محل النزاع التي يزيد متوسط الأجرة الشهرية للحجرة فيها على ثلاثة جنيهاً ولا يجاوز خمسة جنيهاً معفاة من الضريبة الأصلية في المدة السابقة على العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٨ ، ثم أخضعها لهذه الضريبة اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٦٨ وتاريخ العمل بهذا القانون على أنها ليست مستعملة في نشاط خاضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية أو لضريبة أرباح المهن غير التجارية إذ هي مقر لجهاز حكومي ، فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، هذا إلى أنه لما كان الثابت كذلك من تقرير الخبير سالف الذكر أنه ألزم الطاعن بضرائب إضافية على شقق النزاع جميعها خلال مدة التداعي بنسبة إجمالية من الأجرة الثابتة بالكشوف الرسمية على نحو يجهل بأنواعها ويسند إلزام الطاعن بها وبالسعر الذي احتسب على أساسه فإن أخذ الحكم المطعون فيه بالتقرير في هذا الشأن رغم تجهيله يشوبه بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون في الدعوى ، ولما كان النص في الفقرة الأولى من المادة ٣٧٥ من القانون المدني على أنه " يتقادم بخمس سنوات كل حق دوري متجدد ولو أقر به المدين ، كأجرة المباني والأراضي الزراعية ومقابل الحكر ، وكالفوائد والإيرادات المرتبة والمهايا والأجور والمعاشات " ، يدل على أن الضابط في هذا النوع من التقادم الخمسي هو كون الالتزام مما يتكرر ويستحق الأداء في مواعيد دورية ، وأن يكون بطبيعته مستمرا لا ينقطع ، مما ينوء الملتزم بحمله لو ترك بغير مطالبة مدة تزيد على خمس سنوات ، وكان مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الأماكن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن قيمة ما يخص العين المؤجرة من ضرائب عقارية أو إضافية هي أحد عناصر الأجرة القانونية تضاف إلى القيمة الإيجارية ، وكانت الضرائب

العقارية تمثل قيمة مضافة إلى القيمة الإيجارية فإن الأجرة القانونية تشمل القيمة الإيجارية مضافا إليها مقدار الضرائب التي لا يشملها الإعفاء المقرر بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ ، وكان مفاد ما تقدم أنه وإن كان الأصل في الضريبة العقارية على العقارات المبينة وملحقاتها المفروضة بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ أن يلتزم بها من يستفيد من إيراد العقار وهو المالك الذي يظل مسئولاً قبل الإدارة الضريبية عن أدائها في حدود علاقته بها ، إلا أن المستأجر وحده هو الذي يتحمل مبالغها بحكم القانون في نطاق العلاقة التأجيرية التي تربطه بالمالك باعتبارها قيمة مضافة على القيمة الإيجارية عملاً بالقوانين أرقام ١٦٩ لسنة ١٩٦١ ، ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ٧ لسنة ١٩٦٥ - لما كان ما تقدم ، وكانت الضرائب التي لم يشملها الإعفاء تضاف إلى القيمة الإيجارية التي تدفع في مواعيد دورية فأنها تأخذ حكمها باعتبارها أجرة لا ضريبة ، وكانت تتبع للأجرة في خضوعها للتقادم الخمسي كافة الالتزامات الملحقة بها والمعتبرة من عناصرها متى كانت هذه الالتزامات دورية وقابلة للتزايد ومتعاقبة مادام عقد الإيجار قائماً - وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وذهب إلى أن المبالغ المطالب بها لا يسرى عليها التقادم الخمسي فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب أيضا .



## جلسة ١٩ من يونيه سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ أحمد كمال سالم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :

محمد رأفت خفاجى ، الحسينى الكنانى ، محمد فؤاد شرياش و محمد عبد البر حسين سالم .

( ١٤٧ )

### الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٥٤ القضائية

- ١ - إيجار " إيجار الأماكن " . حكم " تسبيب الحكم " . محكمة الموضوع .
- الحكم بأخلاء المستأجر للتخلف عن سداد الأجرة . شرطه . ثبوت التخلف وعدم المنازعة الجدية فى الأجرة . تقدير ذلك من سلطة محكمة الموضوع .
- ٢ - إيجار " إيجار الأماكن " . " التأجير المفروش " .
- الأجرة الإضافية التى يستحقها المالك عن مدة التأجير مفروش . م ٤٥ لسنة ١٩٧٧ .
- تحديد تاريخ إنشاء المكان مسألة أولية وجوهرية للوصول إلى نسبة تلك الأجرة . وجوب استناده إلى أدلة حاسمة لا يرقى إليها الشك .

- ١ - النص فى المادة ٣١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على أنه " فى غير الأماكن المؤجرة مفروشة لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان ولو إنتهت المدة المتفق عليها فى العقد إلا لحد الأسباب الآتية (أ) إذا لم يقم المستأجر بالوفاء بالأجرة المستحقة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تكليفه بذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول بون مظروف أو بإعلان على يد محضر ، ولا يحكم بالإخلاء إذا قام المستأجر قبل أقفال باب المرافعة فى الدعوى بأداء الأجرة وكافه ما تكبده المؤجر من مصاريف ونفقات فعلية ... " ، يدل على أنه يشترط للحكم بالإخلاء بسبب

التأخير فى سداد الأجرة ثبوت تخلف المستأجر عن الوفاء بها - معدلة بالزيادة أو النقصان طبقا لما تنص عليه قوانين إيجار الأماكن - وأن تكون هذه الأجرة خالية من المنازعة الجدية فى إستحقاقها طبقا لأحكام القانون ، ويتعين على المحكمة قبل أن تفصل فى طلب الإخلاء أن تتثبت - قبل قضائها به - من مقدار الأجرة المستحقة قانونا ، تمهيدا لتحديد مدى صحة الإدعاء بالتأخير فى الوفاء بها وحتى يستقيم قضاؤها بالإخلاء جزاء على التأخير ، فإن كانت الأجرة متنازعا عليها من جانب المستأجر - منازعة جدية - سواء فى مقدارها أو فى إستحقاقها ، فإنها لا تقضى به وللمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تقدير مدى جدية المنازعة فى إستحقاق الأجرة المدعاه ، تستخلصها من ظروف الدعوى وأوراقها على أن تقيم قضاها على أسباب سائغة تكفى لحمله .

٢ - نصت المادة ٤٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أنه " فى جميع الأحوال التى يجوز فيها للمستأجر تأجير المكان أو جزء من المكان المؤجر مفروشا فيستحق المالك أجرة اضافية عن مدة التأجير مفروشا بواقع نسبة من الأجرة القانونية تحسب على الوجه الآتى : (أ) أربعمئة فى المائة (٤٠٠٪) عن الأماكن المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ . (ب) مائتان فى المائة (٢٠٠٪) عن الأماكن المنشأة منذ أول يناير سنة ١٩٤٤ وقبل ٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ . (ج) مائة وخمسون فى المائة (١٥٠٪) عن الأماكن المنشأة منذ ٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ حتى تاريخ العمل بهذا القانون ... " ، يدل على أن تحديد تاريخ إنشاء المكان هو مسألة أولية وجوهرية للوصول إلى نسبة الأجرة الاضافية التى يستحقها المالك عن مدة التأجير - المصرح به - مفروشا ، ومن ثم يتعين أن يستند هذا التحديد إلى أدلة حاسمة لا يرقى إليها الشك .



## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ...  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن  
فى أن المطعون ضده أقام على الطاعنة الأولى الدعوى رقم ٧٨٧ سنة ١٩٨٠ كلى  
الاسكندرية بطلب الحكم بإخلاء الشقة المبينة بالصحيفة وتسليمها له ، وقال فى بيان  
دعواه أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٧١/٥/١ استأجرت منه الطاعنة الأولى الشقة المشار  
إليها لقاء أجره شهرية قدرها ٤٣٥٠ شاملة أجره البواب ورسم النظافة ، وقد قعدت عن  
سداد الأجرة منذ شهر يونيو سنة ١٩٧٤ حتى يناير سنة ١٩٨٠ وجعلتها ٥١٣٢٢٠ <sup>مليم جنيه</sup> ،  
وذلك بالرغم من انذارها رسميا فى ١٩٨٠/١/١٦ ، واضاف أن مفردات هذا المبلغ  
تشمل علاوة التأجير المفروش المتفق عليه فى العقد بنسبة ٧٠٪ عن المدة من يونيو حتى  
سبتمبر سنة ١٩٧٧ وبنسبة ٤٠٪ عن المدة من أكتوبر سنة ١٩٧٧ حتى يناير سنة  
١٩٨٠ باعتبار أن الشقة من المباني المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ وذلك فضلا عما  
استجد من أجره بعد تاريخ الانذار المشار إليه ، ومن ثم أقام الدعوى ، أدخل المطعون  
ضده الطاعن الثانى خصما فى الدعوى ابتغاء الحكم عليه بذات الطلبات الموجهة  
للطاعنة الأولى على سند من أن هذه الأخيرة تنازلت له عن الإجارة بالمخالفة لشروط  
العقد ، وباعتبار هذا التنازل سببا جديدا لطلب الإخلاء . اجابت الطاعنة الأولى بأنها  
عرضت كامل الأجرة المستحقة على المطعون ضده ، وتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٧ حكمت  
المحكمة بقبول إدخال الطاعن الثانى خصما فى الدعوى وبالإخلاء على سند من أن  
الأجرة المعروضة على المطعون ضده الثانى لم تشمل علاوة التأجير المفروش بنسبة  
٤٠٪ بالتطبيق لنص المادة ٤٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ باعتبار أن العين منشأة

قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ ، وأن منازعة الطاعنة في إستحقاق المؤجر لهذه الزيادة غير جدية ، وقالت أنه لاجدوى من بحث السبب الثانى للإخلاء ، مادام المدعى ( المطعون ضده ) قد اسعفه السبب الأول . استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٢٩ سنة ٣٩ ق الاسكندرية ، وبتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٦ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إنه مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقولان أنهما تنازعا أمام محكمة الموضوع فى إستحقاق المطعون ضده لزيادة الأجرة بنسبة ٤٠ ٪ التى قررها نص المادة ٤٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ مقابل تأجير الأماكن المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ مفروشة واستند فى ذلك إلى أن عين النزاع انشئت بعد هذا التاريخ وأنهما عرضا على المطعون ضده الأجرة الخالية من النزاع ، إلا أن الحكم ذهب إلى أن العين منشأة قبل التاريخ المشار إليه مستندا إلى قرائن واهية كضالة الأجرة الواردة بعقد الإيجار ، ومن ثم اعتبر منازعتهم غير جدية ، بينما تطبيق نص المادة ٤٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ سالف الذكر يستلزم أن تتحقق المحكمة بدليل قاطع من تاريخ إنشاء العين الأمر الذى يكون معه الحكم قد اخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن النص فى المادة ٣١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على أنه " فى غير الأماكن المؤجرة مفروشة لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان ولو إنتهت المده المتفق عليها فى العقد إلا لاحد الأسباب الآتية (أ) إذا لم يقم المستأجر بالوفاء بالأجرة المستحقة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تكليفه بذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول دون مظروف أو بإعلان على يد محضر ، ولا يحكم بالإخلاء إذا

قام المتسأجر قبل أقفال باب المرافعة فى الدعوى بأداء الأجرة وكافة ما تكبده المؤجر من مصاريف ونفقات فعلية ... ، يدل على أنه يشترط للحكم بالإخلاء بسبب التأخير فى سداد الأجرة ثبوت تخلف المستأجر عن الوفاء بها - معدلة بالزيادة أو النقصان طبقا - لما تنص عليه قوانين إيجار الأماكن - وأن تكون هذه الأجرة خالية من المنازعة الجدية فى استحقاقها طبقا لأحكام القانون ، ويتعين على المحكمة قبل أن تفصل فى طلب الإخلاء أن تتثبت - قبل قضائها به - من مقدار الأجرة المستحقة قانونا ، تمهيدا لتحديد مدى صحة الإدعاء بالتأخير فى الوفاء بها وحتى يستقيم قضاؤها بالإخلاء جزاء على التأخير ، فإن كانت الأجرة متنازعا عليها من جانب المستأجر - منازعة جدية - سواء فى مقدارها أو فى استحقاقها ، فأنها لا تقضى به ، ولحكمة الموضوع السلطة التامة فى تقدير مدى جدية المنازعة فى استحقاق الأجرة المدعاة ، تستخلصها من ظروف الدعوى وأوراقها على أن تقيم قضاها على أسباب سائغة تكفى لحمله ، لما كان ذلك ، وكان الثابت بالأوراق أن المطعون ضده طلب إخلاء العين المؤجرة لتأخير الطاعنة الأولى - فى الوفاء بالأجرة المستحقة عن بعض الشهور - شاملة الزيادة التى قررها المشروع بنص المادة ٤٥ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ عن مدة تأجير العين مفروشة - المصرح به فى العقد - بنسبة ٤٠ ٪ من الأجرة القانونية ، باعتبار أن العين منشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ وأجاب الطاعنان بأن العين منشأة بعد هذا التاريخ ولا يستحق المؤجر الزيادة المشار إليها وأنهما عرضا الأجرة المستحقة بما فيها الزيادة بنسبة ٧٠ ٪ كما تحدت العقد المبرم بين الطرفين . وكان ما نصت عليه المادة ٤٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ من أنه " فى جميع الأحوال التى يجوز فيها للمستأجر تأجير المكان أو جزء من المكان المؤجر مفروشا يستحق المالك أجرة إضافية عن مدة التأخير مفروشا بواقع نسبة من الأجرة القانونية تحسب على الوجه الآتى : (أ) أربعمئة فى المائة ( ٤٠٠ ٪ ) عن الأماكن المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ . (ب) مائتان فى المائة ( ٢٠٠ ٪ ) عن الأماكن المنشأة منذ أول يناير سنة ١٩٤٤ وقبل ٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ . (ج) مائة وخمسون فى

المائة (١٥٠٪) عن الأماكن المنشأة منذ ٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ حتى تاريخ العمل بهذا القانون ... ، يدل على أن تحديد تاريخ إنشاء المكان هو مسألة أولية وجوهرية للوصول إلى نسبة الأجرة الإضافية التي يستحقها المالك عن مدة التأجير - المصرح به - مفروشا ، ومن ثم يتعين أن يستند هذا التحديد إلى أدلة حاسمة لا يرقى إليها الشك ، وكان الحكم قد استند في اعتبار العين مثار النزاع منشأة قبل الأول من يناير سنة ١٩٤٤ واستحقاق المطعون ضده للزيادة الإضافية في الأجرة بنسبة ٤٠٠٪ تطبيقا للنص المشار إليه ، وبالتالي عدم جدية منازعة الطاعنين في قانونية الأجرة المطالب بها ، إلى ما أورده بمدوناته من أن " الثابت من إعلان التكليف بالوفاء الحاصل في ١٦/١/١٩٨٠ الموجه إليها ( الطاعنة الأولى ) أن المستأنف ضده ( المطعون ضده ) قد أشار فيه إلى أن عقار النزاع من المنشآت القديمة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ وكذلك الحال في صحيفة افتتاح الدعوى المستأنفة ، ولم تنازع في ذلك أمام محكمة أول درجة ، فضلا عن أن الثابت من عقد الإيجار أن الأجرة الأصلية تصبح بعد خصم علاوة التأجير من الباطن مفروشا مبلغا ضئيلا لا يتجاوز ٢٢٠ قرشا شهريا مما يؤكد أن العقار من المنشآت القديمة المبنية قبل يناير سنة ١٩٤٤ " . وكان هذا الذي أورده الحكم غير كاف لحمل قضائه فيما أثاره الطاعنان في شأن تاريخ إنشاء المبنى الواقعة به الشقة مثار النزاع والذي رتب عليه ما ذهب إليه من عدم جدية المنازعة المتعلقة بتحديد نسبة الأجرة الإضافية التي يستحقها المالك عن مدة التأجير - المصرح به - مفروشا ، وصولا إلى حقيقة الأجرة المستحقة للمطعون ضده عن فترة التداعى ، الأمر الذي يكون معه الحكم قد شاب القصور في التسبيب الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة مدى صحة تطبيق القانون في الدعوى بما يستوجب نقضه والإحالة ، دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .





## جلسة ١٩ من يونيه سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ مصطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
إبراهيم زغو نائب رئيس المحكمة ، محمد حسن العفيفي ، ممدوح السعيد وإبراهيم بركات .

( ١٤٨ )

## الطعن رقم ٩٠٢ لسنة ٥١ القضائية

(١) مسئولية " المسئولية التصيرية " " مسئولية المتبوع عن أعمال  
تابعه " . تعويض . كفالة . دفع .

- مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة . ماهيتها . إعتبار المتبوع في حكم  
الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون لا العقد . للمتبوع حق الرجوع على التابع بما أوفاه  
من تعويض للمضرور . للتابع التمسك بالدفع التي له قبل المضرور والمتبوع .

(٢) مسئولية " المسئولية التصيرية الخطأ " .

- الخطأ المرفق . ماهيته . تنازل المرفق عن حقه في الرجوع على العاملين به فيما تسببه  
أخطائهم المهنية اليسيرة من أضرار للغير . جائز .

(٣) حكم " حجية الحكم " . قوة الأمر المقضى " .

- حجية الأمر المقضى المانعة من معاودة طرح ما فصل فيه الحكم النهائي . شرطها . أن  
يكون طرفا الدعوى الجديدة قد نازع كل منهما الآخر في الدعوى السابقة . تساندهما في  
الدعوى السابقة كطرف واحد ضد الغير . أثره . اعتبار الحكم الصادر فيها حجة لهما أو  
عليهما قبل الغير وليس حجة لأيهما قبل زميله .

١ - لئن كانت مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة هي - وعلى ما  
جرى به قضاء هذه المحكمة - مسئولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة المضرور  
تقوم على فكرة الضمان القانوني ، فيعتبر المتبوع في حكم الكفيل المتضامن

كفالة مصدرها القانون وليس العقد بحيث إذا أوفى المتبوع بالتعويض كان له أن يرجع به كله على تابعه محدث الضرر في الحدود التي يكون فيها هذا التابع مسئولاً عن تعويض هذا الضرر وذلك إعمالاً لحكم المادة ١٧٥ من القانون المدني مثلاً يرجع الكفيل المتضامن على المدين الذي كفله لأنه المسئول عنه وليس مسئولاً معه ، إلا أن للتابع في حالة الرجوع عليه من متبوعه أن يتمسك في مواجهة ليس فقط بالدفع التي كان له أن يتمسك بها في مواجهة المضرور بل أيضاً بما قد يكون لديه من دفع قبل هذا المتبوع .

٢ - الخطأ المرفق هو الخطأ الذي ينسب إلى المرفق حتى ولو كان الذي قام به مادياً أحد العاملين به ويقوم على أساس أن المرفق ذاته هو الذي تسبب في الضرر لأنه لم يؤد الخدمة العامة وفقاً للقواعد التي يسير عليها سواء أكانت هذه القواعد خارجية أي وضعها المشرع ليلتزم بها المرفق أم داخلية سنّها المرفق لنفسه ويقتضيها السير العادي للأمر ، ولما كان الحكم المطعون فيه إذ أسس قضاءه على صحة ما تمسك به المطعون ضده في هذا الشأن ، ذلك إستناداً إلى ما خلص إليه خبير الدعوى وقرار مجلس إدارة الهيئة الطاعنة الصادر بتاريخ ... تنازلها عن حقها في الرجوع على العاملين فيها فيما تسببه أخطاؤهم المهنية اليسيرة من أضرار للغير وتلتزم الهيئة بتعويضهم عنها وهو الأمر الذي لم يرد بالقانون ما يحظره فإنه يكون قد أصاب صحيح الواقع والقانون .

٣ - حجية الأمر المقضى المانعة من معاودة طرح مافصل فيه الحكم النهائي شرطها أن يكون طرفاً الدعوى الجديدة قد تنازع كل منهما ضد الآخر في الدعوى السابقة في مسألة وصدر الحكم فيها حاسماً لها ، فإذا لم يكونا كذلك بل كانا فيها متساندين كطرف واحد ضد الغير فإن الحكم الصادر فيها وإن كان حجة لهما أو عليهما معاً في المنازعة التي فصل فيها قبل هذا الغير إلا أنه ليس حجة لأيهما قبل زميله .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ...  
والمرافعة وبعد مداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل  
فى أن الهيئة الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٧٢ مدنى الاسكندرية الابتدائية  
مليم جنيه  
بطلب الحكم بالزام المطعون ضده بأن يدفع إليها مبلغ ٧٩ و ٩١٨ قيمة ما دفعته إلى  
شركة مصر اسكندرية لنقل المواد البترولية نفاذا لما قضى به لصالحها ضد الهيئة  
الطاعنة والمطعون ضده متضامنين تعويضا عن الأضرار التى لحقت تلك الشركة فى  
حادث القاطرة التى كان يقودها المطعون ضده تابع الطاعنة بتاريخ ١٩٧٣/٢/٢٦ نذبت  
المحكمة خبيرا فى الدعوى وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ١٩٧٧/١/٣١ برفضها .  
استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ١٧٩  
لسنة ٣٣ ق مدنى وبتاريخ ١٩٨١/٢/١٧ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن  
الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض  
الطعن عرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت  
النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة  
القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك تقول أنه بمقتضى المادة ١٧٥ من القانون  
المدنى فإن لها باعتبارها متبوعة حق الرجوع على تابعها المطعون ضده فى الحدود  
الذى يكون فيها هذا الأخير مسئولا عن تعويض الضرر وإذا كان الحكم الصادر فى  
الدعوى التى أقامتها الشركة المضروره قد خلاص نهائيا إلى مسئوليتها والمطعون ضده  
متضامنين قبل هذه الشركة على أساس ثبوت خطأ المطعون ضده تابع الطاعنة بما كان

يتعين معه القضاء لها بالتعويضات التي قامت بدفعها إلى الشركة المضرورة وإعمالاً لأحكام الرجوع فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفضه دعواها على أساس أن الخطأ الذى تسبب عنه الضرر هو خطأ مرفقى وليس خطأ شخصياً استناداً منه إلى قرار صدر منها بذلك مهدداً بحجبه الحكم النهائى الصادر بالتعويض والذى قطع بمسئولية المطعون ضده بكون قد أخطأ بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أنه ولئن كانت مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعه هى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مسئولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة المضرور وتقوم على فكره الضمان القانونى فيعتبر المتبوع فى حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون وليس العقد بحيث إذا أوفى المتبوع التعويض كان له أن يرجع به كله على تابعه محدث الضرر فى الحدود التى يكون فيها هذا التابع مسئولاً عن تعويض هذا الضرر وذلك إعمالاً لحكم - المادة ١٧٥ من القانون المدنى - مثلاً يرجع الكفيل المتضامن على المدين الذى كفله لأنه المسئول عنه وليس مسئولاً معه إلا أن التابع فى حالة الرجوع عليه من متبوعه أن يتمسك فى مواجهته ليس فقط بالدفع التى كان له أن يتمسك بها فى مواجهة المضرور بل أيضاً بما يكون لديه من دفع قبل هذا المتبوع لما كان ذلك ، وكان المطعون ضده قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأن الخطأ الذى تسبب عنه الضرر هو خطأ مرفقى تسأل الهيئة الطاعنه وحدها عن التعويض عنه وليس خطأ شخصياً حتى يجوز لها الرجوع عليه به وكان الخطأ المرفقى هو الخطأ الذى ينسب إلى المرفق حتى ولو كان الذى قام به مادياً أحد العاملين به ويقوم - على أساس أن المرفق ذاته هو الذى تسبب فى الضرر لأنه لم يؤد خدمه العامة وفقاً للقواعد التى يسير عليها سواء أكانت هذه القواعد خارجية أى وضعها المشرع ليلتزم بها المرفق أم داخلية أى سننها المرفق لنفسه ويقتضيها السير العادى للأمور فإن الحكم المطعون فيه إذ أسس قضاءه على صحة ما تمسك به المطعون ضده فى هذا الشأن وذلك إستناداً إلى ما خلص إليه خبير الدعوى وقرار مجلس إدارة



الهيئة الطاعنة الصادر بتاريخ ١٩٦٤/١/٢٩ بتنازلها - عن حقها في الرجوع على العاملين فيها فيما تسببه أخطاؤهم المهنية اليسيرة من أضرار للغير تلزم الهيئة بتعويض عنها وهو الأمر الذي لم يرد بالقانون ما يحظره فإنه يكون قد أصاب صحيح الواقع والقانون ولا ينال من ذلك ما تتحدى به الهيئة الطاعنة من حجية الحكم النهائي الصادر لصالح المضرور قبل الطاعنة والمطعون ضده ذلك أن حجية الأمر المقضى المانعة من معاودة طرح ما فصل فيه الحكم النهائي شرطها - أن يكون طرفا الدعوى الجديدة قد نازع كل منهما ضد الآخر في الدعوى السابقة في مسألة وصدر الحكم فيها حاسماً لها فإذا لم يكونا كذلك بل كافيا متساندين كطرف واحد ضد الغير فإن الحكم الصادر فيها وإن كان حجة لهما أو عليهما في المنازعة التي فصل فيها مثل هذا الغير إلا أنه ليس حجة لأيهما قبل زميله ومن ثم يحول الحكم الصادر لصالح الشركة المضرورة ضد الطاعنة والمطعون ضده التي كانا متساندين فيها دون نظر ذات المنازعة في الخصومة المطروحة التي أقامتها الطاعنة قبل المطعون ضده ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وعلى نحو ما سلف ذكره فإن النعى بالسببين يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٢ من يونيه سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ محمد المرسى فتح الله نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
سعيد أحمد صقر ، وليم رزق بدوى نائبى رئيس المحكمة ، محمد لطفى السيد وطه الشريف .

( ١٤٩ )

### الطعن رقم ٩٠٢ لسنة ٥١ القضائية

- مسئولية " المسئولية التقصيرية " مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه " .  
تعويض " دعوى التعويض " .  
رجوع المتبوع على تابعه بالتعويض المحكوم به للمضرور . شرطه . أن يكون قد أداه  
للمضرور . للمتبوع إختصاص تابعه فى دعوى المضرور قبله وأن يطلب الحكم على تابعه بما قد  
يحكم به عليه . الحكم الصادر بالتعويض له حجية قبل التابع . تنفيذه معلق على وفاء المتبوع  
بالتعويض المحكوم به للمضرور .

- المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه ولئن كان لا يحق للمتبوع أن يرجع على  
تابعه بالتعويض المحكوم به للمضرور إلا إذا أقام بادائه للمضرور إلا أن القضاء  
قد أجاز للمتبوع أن يختصم تابعه فى الدعوى التى يرفعها المضرور على المتبوع  
وحده وأن يطلب المتبوع فى هذه الدعوى الحكم على تابعه بما قد يحكم به عليه  
للمضرور وذلك لما للمتبوع من مصلحة فى هذا الاختصاص لأن مسئولية تبعته  
لمسئولية التابع فإذا استطاع هذا ورد مسئوليته وهو بطبيعة الحال أقدر من  
المتبوع على الدفاع عن نفسه استيفاد المتبوع من ذلك وانتفت بالتالى مسئوليته هو  
وإذا لم يستطع التابع كان حكم التعويض حجة عليه فلا يمكنه أن يعود فيجادل  
فى وقوع الخطأ منه عندما يرجع عليه المتبوع بما أوفاه للمضرور عن التعويض

المحكوم به ، وإذا حكم للمتبوع في تلك الدعوى على التابع بما حكم به للمضرور على المتبوع فإن تنفيذ الحكم الصادر للمتبوع على التابع يكون معلقا على وفاء المتبوع بالتعويض للمحكوم به عليه للمضرور .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ... والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده الثانى أقام الدعوى رقم ٢٢٨٢ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى شمال القاهرة على الطاعن والمطعون ضده الأول بطلب الحكم بالزامهما متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ ٨٥٠ ر ١٢٢٣ <sup>مليم جنييه</sup> بمقوله أن المطعون ضده الأول وهو تابع للطاعن تسبب بخطئه في إحداث تلفيات بسيارة المطعون ضده الثانى أثناء قيادته للسيارة المملوكة لمتبوعه ، وجه الطاعن للمطعون ضده الأول دعوى فرعية للحكم له بما عسى أن يحكم به عليه ، وبعد أن نذبت المحكمة خبيرا وأودع تقريره قضت في الدعوى الأصلية بالزام الطاعن والمطعون ضده الأول متضامنين بأن يؤديا للمطعون ضده الثانى مبلغ ٨٥٠ ر ٢٩٤ <sup>مليم جنييه</sup> وفى الدعوى الفرعية بعدم قبولها لرفعها قبل الأوان - استأنف كل من الطاعن والمطعون ضده الثانى الحكم بالاستئناف رقمى ٨٧٩ و ٩٥٣ لسنة ٩٨ ق القاهرة وبتاريخ ١٩٨٢/١/٣١ قضت المحكمة برفض الاستئناف الأول وفى الاستئناف الثانى بتعديل المبلغ المقضى به إلى ٥٠٠ جنييه - طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وإذا عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسه لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينعى به الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وبيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه قضى بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول الدعوى الفرعية أخذاً بما إستندت إليه محكمة أول درجة من أن دعوى الضمان الفرعية لا تقبل إلا إذا قام المتبوع بأداء الدين المحكوم به بما فى ذلك من خلط بين دعوى الرجوع بعد أداء الدين ودعوى الضمان الفرعية التى يقيمها المتبوع على تابعه حال مطالبة المضرور لهما متضامنين مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن النعى فى محله ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه ولئن كان لا يحق للمتبوع أن يرجع على تابعه بالتعويض المحكوم به للمضرور إلا إذا قام بأدائه للمضرور إلا أن القضاء قد أجاز للمتبوع أن يختصم تابعه فى الدعوى التى يرفعها المضرور على المتبوع وحده وأن يطلب المتبوع فى هذه الدعوى الحكم على تابعه بما قد يحكم به عليه للمضرور وذلك لما للمتبوع من مصلحة فى هذا الاختصاص لأن مسئوليته تبعيه لمسئولية التابع فإذا استطاع هذا درء مسئوليته وهو بطبيعة الحال أقدر من المتبوع على الدفاع عن نفسه إستفاد المتبوع من ذلك وانتفت بالتالى مسئوليته هو وإذا لم يستطع التابع كان حكم التعويض حجة عليه فلا يمكنه أن يعود فيجادل فى وقوع الخطأ منه عندما يرجع عليه المتبوع بما أوفاه للمضرور من التعويض المحكوم به ، وإذا حكم للمتبوع فى تلك الدعوى على التابع بما حكم به للمضرور على المتبوع فإن تنفيذ الحكم الصادر للمتبوع على التابع يكون معلقا على وفاء المتبوع بالتعويض المحكوم به عليه للمضرور - لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن المطعون ضده الثانى ( المضرور ) أقام دعواه بطلب التعويض عما أصابه من ضرر قبل كل من المطعون ضده الأول ( التابع مرتكب الحادث )



والطاعن ( المتبوع ) متضامنين فيما بينهما باعتبار هذا الأخير مسئولاً عن عمل الغير هو تابعه المطعون ضده الأول فإن للطاعن مصلحة محققة في توجيه دعوى الضمان الفرعية للحكم على تابعه بما عسى أن يحكم به ويكون تنفيذ الحكم الصادر على التابع لمصلحة المتبوع مطلقاً على وفاء هذا الأخير بالمبلغ المقضي به ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم ، تقضى المحكمة في موضوع الاستئناف رقم ٨٧٩ سنة ٩٨ ق القاهرة .

////////////////////////////////////

## جلسة ٢٢ من يونيه سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ محمد المرسى فتح الله نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
سعيد أحمد صقر ، وليم رزق بدوي نائبى رئيس المحكمة ، محمد لطفى السيد وطه الشريف .

( ١٥٠ )

### الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٥٣ القضائية

- حكم " إصدار الحكم . منطوق الحكم " . " تسبيب الحكم " .
- منطوق الحكم . وجوب حمله على ما يرد فى الأسباب مؤديا إليه .

- إن كان قضاء الحكم هو ما يرد أصلا فى منطوقه إلا أن هذا المنطوق يتعين حمله على ما يرد فى الأسباب مؤديا إليه لأن هذه الأسباب هى التى تكشف عما قصدت إليه المحكمة فى منطوق حكمها .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ...  
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -  
تتوصل فى أن المطعون ضدهم أقاموا على الطاعنة الدعوى رقم ٥١٤٠ سنة ١٩٨١  
مدنى كلى جنوب القاهرة طالبين الحكم بإلزامها أن تدفع لهم تعويضا قدره عشرة الاف  
جنيه ، وقالوا بيانا لدعواهم إن قائد السيارة رقم ٢٦١٨ أتوبيس عام القاهرة المؤمن  
عليها لدى الطاعنة تسبب بخطئه فى قتل مورثهم المرحوم .... وتحرر عن ذلك الجنحة

رقم ٣١٦٢ سنة ١٩٧٩ قصر النيل التى قضى فيها بإدانتها وصار الحكم باتا وإذا اصابهم الضرر نتيجة لذلك يستحقون التعويض عنها فقد اقاموا الدعوى بطلبهم سالف البيان . قضت المحكمة بإلزام الطاعنة أن تؤدى إلى المطعون ضدهم الثلاثة الأولى ألفى جنيه . استئناف المطعون ضدهم هذا الحكم ، كما استأنفته الطاعنة وقيد الاستئنافان برقمى ١٩٦٧ ، ٢١٥١ سنة ٩٩ ق القاهرة على التوالى ، وبعد أن ضمت المحكمة الاستئنافين حكمت فى ١٩٨٣/١/٦ بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الطاعنة أن تؤدى إلى المطعون ضدهم ٩٥٠٠ جنيه . طعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها نقض الحكم ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعنة تنعى بسبب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وتأويله ، وفى بيان ذلك تقول أن الحكم الابتدائى اغفل الفصل فى طلب التعويض الخاص بالمطعون ضدها الخامسة عن نفسها وبصفتها وصية على ولديها القاصرين ..... و ..... ، ومن ثم فلا يجوز لها استئناف هذا الحكم لأن الاستئناف إنما يرد على ما فصلت فيه محكمة الدرجة الأولى إلا أن الحكم المطعون فيه قضى باستحقاق المطعون ضدها الخامسة بصفتيها لمبلغ التعويض المحكوم لها به وفوت بذلك على الطاعنة أحد درجات التقاضى .

وحيث إن هذا النعى مبرور ، ذلك أنه ولئن كان قضاء الحكم هو ما يرد أصلا فى منطوقه إلا أن هذا المنطوق يتعين حمله على ما يرد فى الأسباب مؤديا إليه لأن هذه الأسباب هى التى تكشف عما قصدت إليه المحكمة فى منطوق حكمها وإذا كانت الدعوى قد رفعت من المطعون ضدهم للمطالبة بتعويض قدره عشرة آلاف جنيه عن الأضرار التى لحقت بهم من جراء وفاة مورثهم المرحوم ..... المطعون ضدها الخامسة ووالد الباقيين ، وكان الحكم الابتدائى قد جرى فى أسبابه على القضاء بتعويض قدره ألف جنيه عن الأضرار التى لحقت بالمورث قبل وفاته وينتقل منه إلى المطعون ضدهم فى

تركته ويوزع بينهم طبقا للفريضة الشرعية بالإضافة إلى تعويض ألف جنيه أخرى عن الأضرار الأدبية التي لحقت بالمطعون ضدهم يوزع بالسوية بينهم ورفض طلب الأخيرين للتعويض عن الأضرار المادية لعدم ثبوت أن مورثهم كان يقوم بالاتفاق عليهم ، وكان هذا الذي قرره الحكم فى أسبابه قبولا أو رفضا بالنسبة للتعويض المطالب به يتعلق بالمطعون ضدهم بوصفهم ورثة المتوفى المدعين فى الدعوى بما لا زمه انصراف قضاء الحكم إليهم جميعا فإن ما ورد فى منطوقه من قصر التعويض المحكوم به على المطعون ضدهم الثلاثة الأول لا يعدو أن يكون خطأ مادياً كشفت أسباب الحكم عن حقيقة القصد منه - لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى لم يقضى للمطعون ضدهم بمبلغ التعويض المطالب به فإنه يجوز لهم استئنافه وي طرح هذا الاستئناف موضوع الدعوى من جديد على محكمة الدرجة الثانية لتقول كلمتها فيه دون أن يكون فى ذلك تفويت لأحدى درجات التقاضى على الطاعة وإذ يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويضحي النعى بسبب الطعن فى غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

=====



## جلسة ٢٢ من يونيه سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ محمد المرسى فتح الله نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
سعيد أحمد صقر ، وليم رزق بدوي نائبى رئيس المحكمة ، محمد لطفى السيد وطه الشريف .

( ١٥١ )

### الطعن رقم ٢٤٨٥ لسنة ٥٥ القضائية

- حكم " حجية الحكم الجنائى " . مسئوليه . تعويض .
- حجية الحكم الجنائى أمام المحاكم المدنية . نطاقها . لا يمنع تجرد الفعل من صفة الجريمة أن يولد خطأ مدنيا يستوجب التعويض .
- مثال : تسببه فى قيام المشاجرة ووقوع الحادث .

- لما كانت حجية الحكم الجنائى لا تقوم إلا فيما كان فصله فيه لازما ، وكان لا يمنع أن الفعل وإن تجرد من صفة الجريمة قد يولد خطأ مدنيا يستوجب التعويض ، وكان الثابت أن الطاعن تمسك فى دفاعه الوارد فى صحيفة استئنافه باشتراك المطعون ضده فى الخطأ الموجب للتعويض لأنه المتسبب فى حدوث المشاجرة التى نجمت عنها إصابة كل منهما ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اجتزأ فى الرد على الدفاع بالقول أن الطاعن لا يعرف الشخص الذى إعتدى عليه وأحدث إصابته وتؤكد ذلك ببراءة المطعون ضده بحكم جنائى نهائى فى حين أن الحكم الجنائى ببراءة هذا الأخير من تهمة إحداث إصابة الطاعن لا يكتسب حجية فى شأن ما نسبته إليه الطاعن من خطأ مدنى يتمثل فى تسببه فى قيام المشاجرة ووقوع الحادث .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ...  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -  
تتحصل فى أن المطعون ضده أقام على الطاعن الدعوى رقم ٣٩٥١ سنة ١٩٨٢ مدنى  
كلى دمنهور طلب فيها الحكم بإلزامه أن يؤدي إليه مبلغ ثلاثين ألف جنيه . وقال فى بيان  
دعواه إن الطاعن قذفه بحجر فأحدث به إصابة فى عينه اليسرى خلفت عنها عاهة  
مستديمة وتحرر عن ذلك الجناية رقم ١٠٠٠ سنة ١٩٧٩ دمنهور التى حكم فيها بإدانته  
جنائيا وبالإلزام أن يدفع له تعويضا مؤقتا قدره ٢٥٠ جنيها ، وإذ ألحق به هذا الاعتداء  
أضرارا مادية وأدبية يحق له طلب التعويض عنها فقد أقام الدعوى بطلبه سالف البيان .  
قضت المحكمة بإلزام الطاعن أن يؤدي إلى المطعون ضده مبلغ عشرة آلاف جنيه .  
استأنف الطرفان هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية مأمورية دمنهور وقيد  
الاستئنافان برقمى ٩١ ، ٢٤٧ سنة ٤٠ قضائية ، وبعد أن ضمت المحكمة الاستئنافين  
حكمت فى ١٩٨٥/٦/٢٤ بتعديل الحكم المستأنف بجعل التعويض المحكوم به عشرين  
ألف جنيه . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة رأيت فيها  
رفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها  
الترمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب وفى بيان  
ذلك يقول إنه تمسك فى دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأن المطعون ضده هو الذى  
تسبب بخطئه فى حدوث المشاجرة التى نجمت عنها إصابة كل منهما وذلك بتنكره  
لإلتزاماته التعاقدية بينهما ورفضه تسليم المحل المتفق عليه إلى الطاعن مما يجعله

.....  
مساهما بخطئه في إحداث الضرر الذي لحق به . إلا أن الحكم المطعون فيه لم يواجه هذا الدفاع مكتفيا بما قرره من أن المطعون ضده قضى ببراءته من تهمة إصابة الطاعن مع ان هذا القضاء لا ينفي أن ما وقع من المطعون ضده يعتبر خطأ مدنيا ساهم في إحداث ضرره مما كان يوجب مناقشته وبيان أثره عند القضاء بالتعويض .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه لما كانت حجية الحكم الجنائي لا تقوم إلا فيما كان فصله فيه لازما ، وكان لا يمنع أن الفعل وإن تجرد من صفة الجريمة قد يولد خطأ مدنيا يستوجب التعويض، وكان الثابت أن الطاعن تمسك في دفاعه الوارد في صحيفة إستئنافه بإشتراك المطعون ضده في الخطأ الموجب للتعويض لأنه المتسبب في حدوث المشاجرة التي نجمت عنها إصابة كالمنهما ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أجتزأ في الرد على الدفاع بالقول أن الطاعن لا يعرف الشخص الذي إعتدى عليه وأحدث إصابته وتؤكد ذلك براءة المطعون ضده بحكم جنائي نهائي في حين أن الحكم الجنائي ببراءة هذا الأخير من تهمة إحداث إصابة الطاعن لا يكتسب حجية في شأن ما نسب إليه الطاعن من خطأ مدني يتمثل في تسببه في قيام المشاجرة ووقوع الحادث ، وكان هذا الذي استند إليه الحكم قد حجب عن التحقق من الأفعال التي ارتكبتها المطعون ضده ومدى ارتباطها بالضرر وأثرها في أحداثه ومدى مساهمتها فيه بما يشوبه بالقصور ويستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

=====

## جلسة ٢٤ من يونيه سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ محمد محمود الباجورى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمد جلال الدين رافع ، مرزوق فكرى نائبى رئيس المحكمة ، صلاح محمد أحمد  
ومحمد هانى أبو منصور .

( ١٥٢ )

### الطعن رقم ٧٩ لسنة ٥٥ القضائية

(٢.١) دستور المحكمة الدستورية "أحوال شخصية " طلاق " متعة " .

١ - صدور حكم بعدم دستورية نص تشريعى . أثره . عدم جواز تطبيقه اعتبارا من اليوم  
التالى لنشره فى الجريدة الرسمية . م ١٧٨ من الدستور ، م ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية  
العليا . مؤدى ذلك . عدم مساسه بالحقوق والمراكز التى تكون قد استقرت من قبل بحكم حاز  
الأمر المقضى .

٢ - الحكم بعدم دستورية القرار بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ونشره بعد صدور الحكم  
المطعون فيه وحيازته قوة الأمر المقضى . أثره . عدم مساسه بحق المطعون ضدها فى المتعة  
المقضى بها تطبيقا لهذا القانون .

(٢) إثبات " عبء الإثبات " .

- التزام المدعى بإقامة الدليل على ما يدعيه سواء أكان مدعى عليه أصلا فى الدعوى أم  
مدعى فيها .

(٤) محكمة الموضوع " مسائل الإثبات " .

عدم طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق . النعى بإغفال المحكمة اتخاذ هذا الإجراء من تلقاء  
نفسها . غير مقبول .

(٥) أحوال شخصية " إثبات " . " طلاق " . " متعة " .

- زواج المطعون ضدها من آخر عقب انقضاء عدتها . لا يقطع بذاته بأن طلاق الطاعن لها

كان برضاها



١ - مفاد نص المادة ١٧٨ من الدستور والفقرة الثالثة من المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا - أنه متى صدر حكم من المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية نص تشريعى فلا يجوز تطبيقه اعتبارا من اليوم التالى لنشر هذا الحكم فى الجريدة الرسمية ومن ثم فإنه لا يمس - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لقانون المحكمة الدستورية العليا رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بالحقوق والمراكز التى تكون قد استقرت من قبل بحكم حاز قوة الأمر المقضى .

٢ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد صدر حضوريا من محكمة استئناف القاهرة فى ١٩٨٥/٥/٩ ومن ثم يكون قد حاز قوة الأمر المقضى تبعا لعدم جواز الطعن فيه بطرق الطعن الاعتيادية وذلك من قبل نشر الحكم المحكمة الدستورية العليا القاضى بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ فى الجريدة الرسمية فى ١٩٨٥/٥/١٦ فإن صدور هذا الحكم ونشره لا يمس بحق المطعون ضدها فى المتعة المقضى بها بالحكم المطعون فيه .

٣ - المدعى ملزم بإقامة الدليل على ما يدعى سواء أكان مدعى عليه أصلا فى الدعوى أم مدعى فيها .

٤ - إذ كان الطاعن لم يطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما يدعى ، وكان الحق المخول للمحكمة فى المادة ٧٠ من قانون الأثبات من أن لها أن تأمر بإحالتها إلى التحقيق لإثباتها بشهادة الشهود - متروك لمطلق رأيها وتقديرها لا تخضع فيه لرقابة محكمة النقض ، فإنه لا على المحكمة إذا لم تأمر بإحالة الدعوى إلى التحقيق .

٥ - إذ كان توجيه اليمين إلى المطعون ضدها بالصيغة التى طلبها الطاعن غير جائز قانونا لأنها غير منتجة فى الدعوى إذ لا تنصب على حصول الطلاق برضاء من المطعون ضدها وإنما على واقعة زواجها من آخر بعد انقضاء عدتها وهى بذاتها لا تقطع فى أن طلاق الطاعن لها كان برضاها فلا ينحسم النزاع بثبوتها ، فإنه على المحكمة إذا ما التفتت عن توجيه تلك اليمين .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ...  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل  
فى أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٨٠ أحوال شخصية أمام  
محكمة الدقى الجزئية للحكم بالزام الطاعن بأن يؤدى إليها نفقة متعة تأسيسا على أنه  
طلقها بعد زواج صحيح بدون رضاها ولا بسبب من قبلها ، وفى ٢٧/١٠/١٩٨٠ حكمت  
المحكمة برفض الطلب . استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم . وبتاريخ ٢١/١٢/١٩٨٣  
قضى استئنافيا بإلغاء الحكم المستأنف لعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر طلب  
نفقة المتعة مع إحالته إلى المحكمة الابتدائية التى قضت فى ١٩/١١/١٩٨٤ برفضه .  
استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٤٢ لسنة ١٠١ ق القاهرة . وفى  
٩/٥/١٩٨٥ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبتقدير نفقة متعة للمطعون  
ضدها قدرها مبلغ ١٢٠٠ جنيها . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت  
النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة  
مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعن بأولهما على الحكم المطعون فيه  
الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بنفقة  
المتعة على سند مما يقضى به نص المادة ١٨ مكررا من القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة  
١٩٧٩ فى حين أنه قضى بعدم دستوريته بالحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا  
فى ٤/٥/١٩٨٥ فى الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢ ق فلا يجوز تطبيقه اعتبارا من تاريخ

صدر هذا الحكم حسبما افصحته عنه المذكرة الإيضاحية لقانون المحكمة الدستورية العليا رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٩. وإذ كان القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ لم يعط المطلقة الحق فى نفقة المتعة فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون ضدها بهذه النفقة يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مربود ذلك بأن النص فى المادة ١٧٨ من الدستور على أنه " ينشر بالجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية والقرارات الصادرة بتفسير النصوص التشريعية ، وينظم القانون ما يترتب على الحكم بعدم دستورية نص تشريعى من أثار " ، وفى الفقرة الثالثة من المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا على أنه " ويترتب على الحكم بعدم دستورية نص قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم " مفاده أنه متى صدر حكم من المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية نص تشريعى فلا يجوز تطبيقه اعتبارا من اليوم التالى لنشر هذا الحكم فى الجريدة الرسمية ومن ثم فإنه لا يمس - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لقانون المحكمة الدستورية العليا رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بالحقوق والمراكز التى تكون قد استقرت من قبل بحكم حاز قوة الأمر المقضى . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد صدر حضوريا من محكمة استئناف القاهرة فى ١٩٨٥/٥/٩ ومن ثم يكون قد حاز قوة الأمر المقضى تبعا لعدم جواز الطعن فيه بطرق الطعن الاعتيادية وذلك من قبل نشر حكم المحكمة الدستورية العليا القاضى بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ فى الجريدة الرسمية فى ١٩٨٥/٥/١٦ فإن صدر هذا الحكم ونشره لا يمس بحق المطعون ضدها فى المتعة المقضى بها بالحكم المطعون فيه ويضحي النعى ولا أساس له .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب والإخلال بحق الدفاع وفى بيان ذلك يقول أن الحكم أقام

قضاءه بأحقية المطعون ضدها في نفقة المتعة المقضى بها على سند من أنه لم يقدم الدليل على أن طلاقه لها كان برضاها أو بسبب من قبلها ، في حين أن محكمة الاستئناف التفتت عن طلبه في توجيه اليمين إليها بأنها تزوجت عقب انقضاء فترة عدتها مباشرة للدلالة على أنها هي التي طلبت منه طلاقها لكي تتزوج من آخر وأن الطلاق لم يلحق بها ضررا . وكان يتعين على محكمة الاستئناف أن تحيل الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذا الدفاع ولكنها لم تفعل . كما أنها لم تأمر بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات دفعه بأن الطلاق وقع قبل نفاذ القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ وأغفل الحكم الرد على هذا الدفع ، مما يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعى مرئود ذلك أن المدعى ملزم بإقامة الدليل على ما يدعيه سواء أكان مدعى عليه أصلا في الدعوى أم مدعيا فيها ، ولئن كان الطاعن مدعى عليه في الدعوى ، إلا أنه يعتبر في منزلة المدعى بالنسبة للدفع المبدى منه بعدم استحقاق المطعون ضدها المتعة - لأنها هي التي طلبت منه طلاقها للزواج بآخر ، ويكون مكلفا قانونا بإثبات دفعه ، ولما كان الطاعن لم يطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما يدعيه ، وكان الحق المخول للمحكمة في المادة ٧٠ من قانون الإثبات من أن لها أن تأمر بإحالتها إلى التحقيق لإثباتها بشهادة الشهود متروك لمطلق رأيها وتقديرها لا تخضع فيه لرقابة محكمة النقض ، وكان توجيه اليمين إلى المطعون ضدها بالصيغة التي طلبها الطاعن غير جائز قانونا لأنها غير منتجة في الدعوى إذ لا تنصب على حصول الطلاق برضا من المطعون ضدها وإنما على واقعة زواجها من آخر بعد انقضاء عدتها وهي بذاتها لا تقطع في أن طلاق الطاعن لها كان برضاها فلا ينحسم النزاع بثبوتها ، فإنه لا على المحكمة إذ ما التفتت من توجيه تلك اليمين ولم تأمر بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات تلك الواقعة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استدل من أشهرى الطلاق



الموقعين على المطعون ضدها والذي ضبط أولهما في ١٩٧٩/٦/٢٤ وضبط الثاني في ١٩٧٩/٦/٢٧ أن الطلقتين أوقعتا في ظل العمل بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ وهو ما يكفي للرد على ما أثاره الطاعن من دفاع في هذا الخصوص فإن النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

.....

## جلسة ٢٤ من يونيه سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ محمد محمود الباجورى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمد جلال الدين رافع ، مرزوق فكرى نائبى رئيس المحكمة ، صلاح محمد أحمد  
وحسين محمد حسن .

( ١٥٣ )

الطعن رقم ١١٦ لسنة ٥٥ القضائية ( أحوال شخصية )

(١) أحوال شخصية " طاعة " .

- الطاعة حق للزوج على زوجته . شرطه . لا طاعة للزوج أن تعمد مضارة زوجته . ثبوت  
اضرار الزوج بزوجته اضرارا يدل على عدم أمانته على نفسها ومالها . يكفى فيه اتفاق شهادة  
الشهود على إيذاء الزوج زوجته على نحو معين تتضرر منه دون أن يشترط لذلك أن تنصب  
الشهادة على كل واقعة من الوقائع التى تشكل هذا الإيذاء . علة ذلك .

(٢) محكمة الموضوع " المسائل الخاصة بالإثبات " . نقض " سلطة

محكمة النقض " .

- تقدير أدلة الدعوى وبحث الدلائل والمستندات وموازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح ما  
يطمئن إليه واستخلاص ما تراه متفقا مع واقع الدعوى . من سلطة محكمة الموضوع دون رقابة  
عليها فى ذلك من محكمة النقض طالما جاء استخلاصها سائغا مما له أصل ثابت فى الأوراق .

(٣) أحوال شخصية " طاعة " . نقض " أسباب الطعن " " السبب غير المنتج " .

- عدم أمانة الزوج على نفس زوجته لثبوت مضارته لها . دعامة كافية لحمل الحكم الصادر

برفض دخولها فى طاعته . النعى عليه فيما أورده بشأن عدم أمانته على مالها . غير منتج .

١ - إن كانت الطاعة حقا للزوج على زوجته إلا أن ذلك مشروط بأن يكون الزوج أميناً على نفس الزوجة ومالها ، فلا طاعة له عليها إن هو تعد مضارته بأن أساء إليها بالقول أو بالفعل أو استولى على مال لها بدون وجه حق ويجب في مجال إثبات هذه المضارة الرجوع إلى أرجح الآراء في مذهب أبى حنيفة عملاً بنص المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وهي إن كانت توجب أن تكون البيئة من رجلين أو رجل وامرأتين إلا أنه يكفي في ثبوت اضرار الزوج بزوجه اضرار يدل على عدم أمانته على نفسها ومالها أن تتفق شهادة الشهود على إيذاء الزوج زوجته على نحو معين تتضرر منه دون أن يشترط لذلك أن تنصب شهادتهم على كل واقعة من الوقائع التي تشكل هذا الإيذاء بإعتبار أنها ليست بذاتها مقصود الدعوى بل هي تمثل في مجموعها سلوكاً تتضرر منه الزوجة ولا يقره الشرع .

٢ - لمحكمة الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - السلطة التامة في تقدير أدلة الدعوى وفي بحث الدلائل والمستندات المقدمة لها تقديماً صحيحاً وفي موازنة بعضها بالبعض الآخر وترجيح ما تطمئن إليه منها وفي استخلاص ما تراه متفقاً مع واقع الدعوى دون رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض طالما جاء استخلاصها سائفاً مما له أصله الثابت في الأوراق .

٣ - إذ كانت عدم أمانة الطاعن على نفس المطعون ضدها لثبوت مضارته لها تعد دعامة كافية لحمل قضاء الحكم فإن تعييبه فيما أورده بشأن عدم أمانته على مالها يكون - أياً كان وجه الرأي فيه - غير منتج .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ...  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٦٨٩ لسنة ١٩٨٣ كلى أحوال شخصية شمال القاهرة ضد الطاعن للحكم برفض دعوته لها بالدخول فى طاعته واعتبار إعلانه لها بذلك فى ١٥/٣/١٩٨٣ كأن لم يكن وقالت بيانا لدعواها أنها زوجته بصحيح العقد وفى عصمته وطاعته وإذ دأب على الإعتداء عليها بالسب والضرب واستولى على حليها ومجوهراتها وطردها من منزل الزوجية وأصبح غير أمين على نفسها ومالها فقد أقامت الدعوى . أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد أن سمعت شهود الطرفين حكمت فى ١٣/٣/١٩٨٤ بعدم الاعتداد بإنذار الطاعة واعتباره كأن لم يكن . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٣١ لسنة ١٠١ ق القاهرة وفى ٢١/١١/١٩٨٥ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى فيها برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى بهما الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ومخالفة الثابت بالأوراق والقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك يقول أن الحكم إذ أقام قضاءه برفض دخول المطعون ضدها فى طاعته لثبوت مضارته لها وإخلاله بواجب الأمانة على نفسها ومالها عول فى ذلك على أقوال شهودها واستخلص منها أنه غير أمين على نفسها ومالها إذ دأب على الإساءة إليها بالسب والضرب واستولى على حليها ومجوهراتها وطردها من منزل الزوجية فى حين أنه لما كانت شهادة شهود المطعون ضدها غير مقبولة شرعا فى إثبات وقائع الإضرار أو عدم الأمانة لأنها سماعية فيما لا يجوز فيه الشهادة بالتسامع ومن ثم لا يصح ترجيحها على بينه النفى التى قدمها وكان الحكم إذ أخذ بهذه البيئة قد ناقض قوة الأمر المقضى التى حازها الحكم الصادر فى الجئة رقم ٧٥٩ لسنة ١٩٨٣ النزمة



والذى أثبت براءته من تهمة ضرب المطعون ضدها بعد أن تبين أن إصابته حدثت من جراء استعادته منها مفاتيح السيارة لمنعها من تكرار الخروج من منزل الزوجية بغير إذنه وهو ما يتتفى به القول بعدم أمانته على نفسها هذا إلى أنه لم يقدّم دليل بالأوراق أو من أقوال الشهود على أنه أخل بواجب الأمانة على مال المطعون ضدها ومن ثم فإن الحكم إذ تأسس على عدم أمانته عليها فى نفسها ومالها لثبوت مضارته إياها يكون فضلاً عن مخالفته القانون والخطأ فى تطبيقه قد خالف الثابت بالأوراق وشابه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال .

وحيث إن النعى مبرور ذلك أنه وأن كانت الطاعة حقاً للزوج على زوجته إلا أن ذلك مشروط بأن يكون الزوج أميناً على نفس الزوجة ومالها فلا طاعة له عليها أن هو تعد مضارته بأن أساء إليها بالقول أو بالفعل أو استولى على مال لها بدون وجه حق ويجب فى مجال إثبات هذه المضارة الرجوع إلى أرجح الآراء فى مذهب أبى حنيفة عملاً بنص المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وهى إن كانت توجب أن تكون البينة من رجلين أو رجل وأمرأتين إلا أنه يكفى فى ثبوت اضرار الزوج بزوجته إضراراً يدل على عدم أمانته على نفسها ومالها أن تتفق شهادة الشهود على إيذاء الزوج زوجته على نحو معين تتضرر منه دون أن يشترط لذلك أن تنصب شهادتهم على كل واقعة من الوقائع التى تشكل هذا الإيذاء باعتبار أنها ليست بذاتها مقصود الدعوى بل هى تمثل فى مجموعها سلوكاً تتضرر منه الزوجة ولا يقره الشرع ولما كان لمحكمة الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - السلطة التامة فى تقدير أدلة الدعوى وفى بحث الدلائل والمستندات المقدمة لها تقديماً صحيحاً وفى موازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح ما تظمن إليه منها وفى استخلاص ما تراه متفقاً مع واقع الدعوى دون رقابة عليها فى ذلك من محكمة النقض طالما جاء استخلاصها سائفاً مما له أصله الثابت فى الأوراق وكان الحكم الابتدائى قد أقام قضاءه برفض دخول المطعون ضدها فى طاعة الطاعن

على قوله " .... وكانت المحكمة تطمئن لصدق أقوال شهود المدعية ( المطعون ضدها )  
 ولصحة الوقائع التي شهدا بها فإنه وقد انعقد القول بين شهودها الثلاثة الأول على أن  
 المدعى عليه ( الطاعن ) غير أمين على المدعية نفسها وأنه أساء معاشرتها ودأب على  
 التعدي عليها بالسب والضرب وأنه يستحيل مداومة العشرة بينهما وكان الأصل في  
 العلاقة الزوجية أن يكون الزوج رحيما بزوجه عطوفا بأسرته يشعر جميع أفراد أسرته  
 بالأمن والأمان والاستقرار وكان في جور المدعى عليه على زوجته المدعية على النحو  
 الذي شهد به شهودها الثلاثة الأول ما يتعارض مع ذلك ويشعر زوجته بالخوف على  
 نفسها منه ومن ثم فإن اعتراضها على دعوته لها بالدخول في طاعته بالمسكن المبين  
 بالإنداز يجد سنده السليم من الواقع والقانون متعينا القضاء بعدم الاعتداد بالإنداز  
 محله واعتباره كأن لم يكن ... " وكان الحكم المطعون فيه إذ أيده لأسبابه الصحيحة قد  
 أضاف إليها قوله " .. وبالرجوع إلى الحكم المستأنف نجد أن المعارضة ( المطعون  
 ضدها ) قدمت من الإثبات ما يكفي لإثبات دعواها والقاعدة الشرعية تنص على أنه أو  
 أخذ كل قوم بدعواهم لادعى قوم دماء قوم وأموالهم ( البينة على من ادعى واليمين على  
 من أنكر ) وقد أقامت المعارضة البينة الشرعية على أن المستأنف ( الطاعن ) غير أمين  
 عليها نفسها ومالا وأنه أساء معاشرتها ودأب على التعدي عليها بالسب والضرب وأنه  
 يستحيل معه دوام العشرة والمستأنف وإن كان قد نفى ذلك بشهوده إلا أن المنصوص  
 عليه شرعا أنه إذا تساوت البيئات ترجح بيعة الإثبات على بيعة النفي لأن البيئات شرعت  
 للإثبات لا للنفي وبذلك يكون الحكم المطعون عليه بالاستئناف صحيحا وأسبابه صحيحة  
 ولم يأت المستأنف بما يوجب نقضه ويتعين والحال هذه رفض الاستئناف ... " وكان هذا  
 الذي أورده الحكم له سنده من أقوال شهود المطعون ضدها ويؤدي سائغا إلى النتيجة  
 التي إنتهى إليها ويكفي لحمل قضائه فإنه لا يعيبه بعد ذلك اطراحه لما ساقه الطاعن من  
 أدلة للنفي إذ أن في قيام الحقيقة التي اقتنع بها وأورده دليله عليها الرد المسقط لكل

قول أو حجة مخالفة ، لما كان ذلك وكان لا سند لما يثيره الطاعن بشأن قوة الأمر المقضى التى حازها الحكم رقم ٧٥٩ لسنة ١٩٨٢ جنح النزهة إذ لم يرد بالحكم المطعون فيه أن الواقعة التى حكم ببراءة الطاعن منها كانت بذاتها من بين وقائع الاضرار التى عول عليها وكانت عدم أمانة الطاعن على نفس المطعون ضدها لثبوت مضارته لها تعد دعامة كافية لحمل قضاء الحكم فأن تعييبه فيما أورده بشأن عدم أمانته على مالها يكون- أيا كان وجه الرأى فيه - غير منتج ومن ثم يكون النعى بسببى الطعن على غير أساس.

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////////

## جلسة ٢٥ من يونيه سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ يحيى عبد العزيز يحيى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : ماهر قلادة واصف ، مصطفى زعزوع ، حمدى محمد على و عبد الحميد سليمان .

( ١٥٤ )

### الطعن رقم ٨٦٣ لسنة ٤٦ القضائية

(٢.١) إيجار " إيجار الأماكن " " بيع " " بيع الجدك " .

١ - بيع الجدك . استثناء من الأصل المقرر بحظر التنازل عن الإيجار . وجوب توافر  
الصفة التجارية فى العين المباعة .

٢ - المهنة أو الحرفة . قيامها على أساس النشاط الذهنى . الأعمال فيها لا تعد من قبيل  
الأعمال التجارية .

(٣) إيجار إيجار الأماكن : التأجير من الباطن . إثبات " الأقرار اليعينى " .  
- ترخيص المؤجر للمستأجر بالتأجير من الباطن . عدم جواز إثباته عند المنازعة فيه -  
كأصل - بغير الكتابة أو ما يقوم مقامها . جواز إثبات تنازل المؤجر ضمناً عن الشرط المانع  
من التأجير من الباطن بالبينه والقرائن . علة ذلك .

(٤) إيجار . محكمة الموضوع .

- التنازل الضمنى عن الحق . تقدير أدلته . من سلطة محكمة الموضوع .

(٥) إيجار " التأجير من الباطن " " التنازل عن الإيجار " .

- الحصول على موافقة المؤجر كتابة قبل التأجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار .  
وجوب تقيد المستأجر بهذا الحظر دون مناقشة أسبابه . لا محل للقول بتعسف المؤجر فى  
استعماله حقه بالتمسك بهذا الحظر .



١ - ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ من القانون المدنى من أنه "إذا كان الأمر خاصا بإيجار عقار أنشئ به مصنع أو متجر وأقتضت الضرورة أن يبيع المستأجر هذا المصنع أو المتجر جاز للمحكمة بالرغم من وجود الشرط المانع أن تقضى بإبقاء الإيجار إذا قدم المشتري ضمانا كافيا ولم يلحق المؤجر من ذلك ضرر محقق " إنما هو استثناء من الأصل المقرر ، وهو التزام المستأجر باحترام الحظر من التنازل عن الإيجار ، وكان الدافع إلى تقريره حرص المشرع على استبقاء الرواج التجارى متمثلا فى عدم توقف الاستثمار الصناعى أو التجارى فى حالة اضطرار صاحبة على التوقف عنه وذلك بتشجيع الاستثمار فى هذا الدرب من الاستثمار عينا بغض النظر عن شخص مالكه تغلبا للصالح العام على المصلحة الخاصة للمؤجر ، والجامع بين صورتى الاستثمار هاتين هو توافر الصفة التجارية منهما أخذا مما أوردته المادة ٢ من قانون التجارة بيانا للأعمال التجارية بحكم القانون ومنها شراء البضائع لاجل بيعها والأعمال المتعلقة بالمصنوعات مما يستهدف كل منهما - كشأن الأعمال التجارية كافة - من الحصول على ربح يتمثل فى الصورة الأولى فى الفرق بين سعر الشراء وبين ثمن البيع ، وفى الأخرى فى الفرق بين سعر المادة مضافا إليها أجر عمالة تصنيعها وبين ثمن بيعها مصنعه .

٢ - المهنة أو الحرفة التى تقوم أساسا على النشاط الذهنى واستثمار الملكات الفكرية والمعلومات المكتسبة لصاحبها ، والتى لا تدر عليه ربحا وإنما يحصل من جهده المبذول فيها على أجر يدخل فى تقدير ظروفه الشخصية وظروف عمله العامة التى تحفظ بممارسته لأعمال مهنته ، لا تعتبر من قبيل الأعمال التجارية فى مفهوم قانون التجارة ، لما كان ما تقدم فإن الاستثناء المقرر فى الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ من القانون المدنى يكون مقصورا على الأعمال التى تمارس فيها

الأعمال ذات الصفة التجارية والتي ينطبق عليها وصف المصنع أو المتجر دون سواهما ولا يمتد إلى عيادات الأطباء لأنه لا يجوز التوسع في تفسير الاستثناء أو القياس عليه .

٣ - مفاد نص المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ يدل على أن المشرع شرط أن يكون التأجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار بترخيص سابق من المالك وأن يكون هذا الترخيص كتابة ، مما مؤداه أنه لا يجوز عند المنازعة في صدور هذا الترخيص من عدمه إثباته بغير الوسيلة التي حددها المشرع وهي الكتابة أو ما يقوم مقامها من يمين أو إقرار ، إلا أنه لما كانت الكتابة التي شرطها المشرع في الإذن ليست ركنا شكليا فيه بل هي مطلوبة لإثبات التنازل عن الشرط المانع لا لصحته فإنه يمكن الاستعاضة عنها بالبينة أو القرائن في الحالات التي تجيزها القواعد العامة استثناء ، فيجوز إثبات التنازل الضمني بكافة طرق الإثبات اعتبارا بأن الإدارة الضمنية تستمد من وقائع مادية وهي تثبت بجميع الوسائل .

٤ - تقدير الأدلة على قيام أحد طرفي العقد بالتنازل ضمنا عن حق من الحقوق التي يربتها له العقد هو من إطلاقات محكمة الموضوع .

٥ - إذ كان شرط الحصول على رضاء المؤجر بالتأجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار يلحق بالشرط المانع المطلق فلا يستطيع المستأجر إلا أن يصدع له دون أن يملك مناقشة الأسباب التي جعلت المؤجر يعرضه عليه طالما أجاز المشرع الشرط المانع مطلقا أو مقيدا ، وبالتالي فلا محل للقول بأن المؤجر يتعسف في استعمال حقه إذ تمسك بشرط يجيزه القانون وارتضاه المستأجر متى أقام سبب تمسكه بالشرط المانع .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ...  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل  
فى أن الشركة المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ٤٠٨٦ لسنة ١٩٧٢ مدنى  
شمال القاهرة الابتدائية ضد المطعون ضدها الثانية بطلب الحكم بإخلائها من الشقة  
المؤجرة لزوجها بالعقد المؤرخ ١٩٣٢/١٠/٢٠ وذلك لتنازلها عنها بعد وفاة مستأجرها  
بغير إذن كتابى منها ، ثم قامت الشركة باختصاص الطاعن ليصدر الحكم فى مواجهته  
باعتباره متنازلا إليه . أحالت محكمة أول درجة الدعوى إلى التحقيق وبعد تنفيذه قضت  
برفضها . استأنفت الشركة المطعون ضدها الأولى بالاستئناف ٥٩٧ لسنة ٩٢ ق  
القاهرة ، وبتاريخ ١٩٧٦/٦/٦ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف  
وبالإخلاء . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت  
فيها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض على المحكمة فى غرفة مشورة رأته أنه جدير  
بالنظر وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب حاصل النعى بالأول منها الخطأ فى تطبيق  
القانون وفى بيانه يقول أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بدرجةيتها بتوافر شروط تطبيق  
المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدنى باعتبار أن عبارة المحل التجارى الواردة بها تتسع  
بحيث تشمل كل مكان يمارس فيه المستأجر حرفة أو مهنة تدر عليه ربحا إذا كان من  
شأنها أن تجعل للمكان مزية خاصة وإذا ذهب الحكم المطعون فيه إلى أن عيادة الطبيب لا  
تعتبر جدكا فى مفهوم نص المادة المذكورة لأنها لا تعد متجرا فإنه يكون قد أخطأ فى  
تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ من القانون المدنى من أنه " إذا كان الأمر خاصا بإيجار عقار إنشئ به مصنع أو متجر واقتضت الضرورة أن يبيع المستأجر هذا المصنع أو المتجر جاز للمحكمة بالرغم من وجود الشرط المانع أن تقضى بإبقاء الإيجار إذا قدم المشتري ضمانا كافيا ولم يلحق المؤجر من ذلك ضرر محقق " إنما هو استثناء من الأصل المقرر ، وهو التزام المستأجر باحترام الحظر من التنازل عن الإيجار ، وكان الدافع إلى تقريره حرص المشرع على استبقاء الرواج التجارى متمثلا فى عدم توقف الاستثمار الصناعى أو التجارى فى حالة اضطراب صاحبة على التوقف عنه وذلك بتشجيع الاستثمار فى هذا الدرب من الاستثمار عينا بغض النظر عن شخص مالكة تغليباً للصالح العام على المصلحة الخاصة للمؤجر ذاته وكان الجامع بين صورتى الاستثمار هاتين هو توافر الصفة التجارية فيهما أخذاً مما أوردته المادة الثانية من قانون التجارة بيانا للأعمال التجارية بحكم القانون ، ومنها شراء البضائع لأجل بيعها والأعمال المتعلقة بالمصنوعات ، بما يستهدفه كل منهما - كشأن الأعمال التجارية كافة - من الحصول على ربح يتمثل فى الصورة الأولى فى الفرق بين سعر الشراء وبين ثمن البيع ، وفى الأخرى فى الفرق بين سعر المادة مضافا إليها أجر عماله تصنيعها وبين ثمن بيعها مصنعها ، وكانت المهنة التى تقوم أساسا على النشاط الذهنى واستثمار الملكات الفكرية والمعلومات المكتسبة لصاحبها ، والتى لا تدر عليه ربحا بالمعنى الذى سلفت الإشارة إليه . وإنما يحصل من جهده المبذول فيها على أجر يدخل فى تقدير ظروفه الشخصية وظروف عمله والظروف العامة التى تحيط بممارسته لأعمال مهنته ، لا تعتبر من قبيل الأعمال التجارية فى مفهوم قانون التجارة ، لما كان ما تقدم فإن الاستثناء المقرر فى الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ / ٢ من القانون المدنى يكون مقصورا على الأماكن التى تمارس فيها الأعمال ذات الصفة التجارية والتى ينطبق عليها وصف المصنع أو المتجر دون سواهما ولا يمتد إلى عيادات



الأطباء لأنه لا يجوز التوسع فى تفسير الاستثناء أو القياس عليه ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فأنه لا يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثانى الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبب وفي بيانه يقول أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بدرجتها بأن الشركة المطعون ضدها الأولى قامت بتأجير شقة النزاع بعد أن تقدم إليها بطلب للحلول محل مستأجرها الأصلى ، إذ وافق مدير العقارات بها وسمح بتمكينه منها ، وإذ ذهب الحكم المطعون فيه فى رده على هذا الدفاع إلى أن مدير العقارات لا يملك هذا الإجراء فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى التسبب باعتبار أن التأجير عمل من أعمال الإدارة وليس من أعمال التصرف فلا يلزم صدوره من رئيس مجلس الإدارة ، هذا إلى أن ما ذهب إليه الحكم فى هذا الصدد لا مصدر له فى الأوراق .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أنه ولئن كان الإيجار من أعمال الإدارة وكما يصح صدوره من مالك الشئ يصح صدوره أيضا ممن له الحق فى الانتفاع به أو ممن له حق إدارته إلا أنه لما كان الطاعن لم يجادل فى أن شقة التداعى ملك للشركة المطعون ضدها الأولى ولم يتحد بأن مدير العقارات بالشركة له الحق فى الانتفاع بها " وكانت إدارة الشركة المطعون ضدها الأولى باعتبارها إحدى شركات القطاع العام معقودة لمجلس إدارتها أعمالا للمادة ٥٤ من القانون ٦٠ لسنة ١٩٧١ وحتى تعديله بالقانون ١١١ لسنة ١٩٧٥ ، وكان ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن مدير العقارات بالشركة لا يملك وحده اتخاذ مثل هذا الإجراء . أى تأجير الأماكن المملوكة للشركة التى يعمل بها - يتسق وصحيح القانون ويكفى لحمل قضائه فى هذا الصدد ، وكان إعمال القانون لا يتطلب وجود مصدر له بالأوراق باعتباره واجب المحكمة والتزامها ، ومن ثم يكون النعى برمته على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثالث الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال وفى بيانه يقول أنه أثار أمام محكمة الموضوع بدرجتها دفاعا حاصله تنازل الشركة المطعون ضدها الأولى عن التمسك بالشرط المانع من التأجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار الوارد بعقد المستأجر الأصلي واستدل على ذلك بتمكينه من الإقامة بشقة النزاع من قبل مدير العقارات وسداد الأجرة للبواب ، وإذ رفض الحكم المطعون فيه دفاعه هذا على سند من أن مدير العقارات لا يملك حق التنازل وإن اصدار الشركة إيصالات الأجرة باسم المستأجر الأصلي ومبادرتها إلى إقامة دعوى سابقة بالإخلاء يؤكد تمسكها بالحظر فإنه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى التسبب وفساد فى الاستدلال باعتبار أن التنازل عن الحظر بدوره من أعمال الإدارة لا يتطلب صدوره من رئيس مجلس الإدارة ، وباعتبار أن إصدار الشركة إيصالات الأجرة باسم المستأجر الأصلي رغم علمها بوفاته وبمغادره زوجته البلاد وتركها دعواها السابقة بالإخلاء لذات السبب للشطب دليل يؤكد تنازلها عن حظر التأجير من الباطن والتنازل عن الإيجار .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أن النص فى المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ - المنطبق على واقعة الدعوى - على أنه " فى غير الأماكن المؤجر مفروشة لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان المؤجر ولو إنتهت المدة المتفق عليها فى العقد إلا لأحد الأسباب الآتية : ... إذا أجرة المستأجر المكان المؤجر من الباطن أو تنازل عنه أو تركه للغير بأى وجه من الوجوه بغير إذن كتابى من المالك " يدل على أن المشرع شرط أن يكون التأجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار بترخيص سابق من المالك ، وأن يكون هذا الترخيص كتابة ، مما مؤداه أنه لا يجوز عند المنازعة فى صدور هذا الترخيص من عدمه إثباته بغير الوسيلة التى حددها المشرع وهى الكتابة أو ما يقوم مقامها من يمين أو إقرار ، إلا أنه لما كانت الكتابة التى شرطها المشرع فى الإذن ليست ركنا شكليا فيه بل

.....  
 هي مطلوبة لاثبات التنازل عن الشرط المانع لا لصحته فأنه يمكن الاستعاضة عنها  
 بالبينة أو القرائن في الحالات التي تجيزها القواعد العامة استثناء ، فيجوز إثبات  
 التنازل الضمني بكافة طرق الإثبات اعتبارا بأن الإدارة الضمنية تستمد من وقائع مادية  
 وهي تثبت بجميع الوسائل ، وتقدير الأدلة على قيام أحد طرفي العقد بالتنازل ضمنا  
 عن حق من الحقوق التي ترتبها له العقود هو من اطلاقات محكمة الموضوع ، لما كان ما  
 تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد أخضع القرائن التي ساقها الطاعن عن القول بتنازل  
 الشركة المؤجرة عن شرط الحظر بالتنازل عن الإيجار لتقديره وانتهى في تسبب سائغ  
 إلى أنها لا تؤدي إلى مسايره الطاعن في دفاعه فإن ما يثيره الطاعن بسبب النعى على  
 النحو المتقدم لا يعدو أن يكون جدلا فيما لمحكمة الموضوع سلطة تحصيله وتقديره بغير  
 رقابة من محكمة النقض بغية الوصول إلى نتيجة مغايرة وهو ما لا يقبل إثارته أمام  
 محكمة النقض .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الرابع الخطأ في تطبيق القانون والقصور في  
 التسبب وفي بيانه يقول أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن استعمال الشركة لحقها  
 في طلب الإخلاء يعد تعسفا في استعمال الحق بالنظر إلى اضطراب أرملة المستأجر  
 الأصلي إلى بيع العيادة المنشأة بشقة النزاع جدكا بعد وفاة زوجها وبالنظر إلى اقرار  
 الشركة حالات مماثلة في ذات العقار ، وإذ ذهب الحكم المطعون فيه إلى أن الشركة أن  
 تستعمل حقها في طلب الإخلاء أو لا تستعمله وأن لكل مستأجر مركز قانوني يختلف عن  
 مركز المستأجر الآخر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في  
 التسبب إذ ينطوي على مصادرة لحكم المادة الخامسة من القانون المدني .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن تشريعات إيجار الأماكن المتعاقبة  
 استهدفت في المقام الأول حماية شاغل العين المؤجرة من عسف المؤجر مما منحتة من  
 مزايا أهمها الامتداد القانوني لعقد الإيجار وتحديد أجرة قانونية للمكان المؤجر ، بل

.....

وخولته إلى جانب ذلك مزايا أخرى منها حقه في تأجير المكان المؤجر إليه من الباطن أو التنازل عنه للغير بغير موافقة المؤجر في حالات معينة ، وألزمته فيما عداها بالحصول على موافقة المؤجر كتابة قبل التأجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار حتى يدرأ عن نفسه مغبه لجوء المؤجر إلى القضاء بطلب إخلائه من العين المؤجرة جزاء مخالفته هذا الحظر وهو ما نصت عليه المادة ٢٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المنطبق على واقعة الدعوى ، ولما كان شرط الحصول على رضاء المؤجر بالتأجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار يلحق بالشرط المانع المطلق فلا يستطيع المستأجر إلا أن يصدع له دون أن يملك مناقشة الأسباب التي جعلت المؤجر يفرضه عليه طالما أجاز المشرع الشرط المانع مطلقا أو مقيدا ، وبالتالي فلا محل للقول بأن المؤجر يتعسف في استعمال حقه إذ تمسك بشرط يجيزه القانون وارتضاه المستأجر متى أقام سبب تمسكه بالشرط المانع وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون أو شابه قصور في التسبيب .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن برمته .





## جلسة ٢٥ من يونيه سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ يحيى عبد العزيز يحيى العمورى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : ماهر قلادة واصف ، مصطفى زعزوع ، حسين على حسين وحمدى محمد على .

( ١٥٥ )

الطعن رقم ١٠٧١ ، ١٠٨٧ لسنة ٥٣ القضائية

(٢.١) إيجار " إيجار الأماكن " .

١ - الأجرة المقدرة وفق القانون ٤٦ سنة ١٩٦٢ . مواجهتها حالة الانتفاع الأصلى العادى المصرح به للمستأجر فى العقد . تخويل المستأجر ميزة إضافية فى العقد أو فى اتفاق لاحق . جواز إضافة مقابل لها فى حدود الالتزامات القانونية . الترخيص للمستأجر باستعمال المكان المؤجر مستثنى يعد ميزة . علة ذلك .

٢ - إقامة المستأجر بناء بالعين المؤجرة من ماله الخاص يعلم المؤجر وبدون معارضته . عدم وجود اتفاق بين المستأجر والمؤجر بما يجب اتباعه . أثره . عدم التزام المستأجر بدفع أجره عما أنشأه . علة ذلك .

١ - المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الاصلاحات والتحسينات الجديدة التى يكون المؤجر قد أدخلها فى العين المؤجرة ، تقوم ويضاف مقابل إنتفاع المستأجر بها إلى الأجرة القانونية ، فإذا إتفق الطرفان على ذلك وجب إعمال اتفاقهما ما لم يثبت أن القصد منه هو التحايل على أحكام القانون فيكون للقاضى عندئذ سلطة التقدير ويعتبر فى حكم التحسينات التى يدخلها المؤجر فى العين المؤجرة كل ميزة جديدة يوليها المستأجر ، كما لو كان

محروما من حق التأجير من الباطن مفروشا فرخص له المؤجر بذلك ، بهذه الميزة تقوم وتزاد على الأجرة القانونية وفقا لما تقضى به المواد ٤ من القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ ، ٢٨ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ ، ٤٥ من القانون رقم ١٩٧٧ التى خولت المؤجر الحق فى زيادة الأجرة بنسب حددتها كل منها فى حالة تأجير الأماكن بقصد إستغلالها مفروشة ، وذلك على تقدير من المشرع بأن الأجرة التى إتخذها أساسا للتحديد طبقا لهذه - القوانين ، إنما هى مقابل الانتفاع العادى بالمكان المؤجر بحيث إذا خول المؤجر للمستأجر علاوة على هذا الانتفاع ميزة إضافية كان محروما منها سواء تراضيا على ذلك فى عقد الإيجار ذاته أو فى إتفاق لاحق ، فإنه يلزم تقويمها وإضافتها إلى الأجرة ، لما كان ذلك وكان الترخيص للمستأجر باستعمال المكان المؤجر " مستشفى لاستقبال المرضى ومبيتهم ينطوى على التصريح له بالتأجير بالفرش الذى يحق معه المؤجر زيادة الأجرة بنسبة ٧٠٪ حتى ١٩٧٧/٩/٩ تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ الذى رفع هذه الزيادة إلى النسب التى حددتها المادة ٤٥ منه حسب تاريخ إنشاء المبنى وذلك استصحابا لما أوردته المذكرة الإيضاحية لهذا القانون من أن الأحكام التى تتضمنها قوانين الإيجارات تأخذ فى حساباتها الاستعمال الأغلب الأعم للأماكن وهو السكن ولا يستساغ أن تسرى هذه الأحكام وما يتعلق بتحديد الأجرة على الأماكن التى تستعمل فى غير هذا الغرض وبالأذات فى الأغراض التجارية والمهنية التى تدر عائدا مجزيا فيصبح من العدالة زيادة هذه الأجرة تعويضا للملاك عما يحيط بالاستعمال لغير السكن من إعتبارات وظروف تعجل باستهلاك المبنى ، وقد قطع تقرير لجنة الاسكان فى مجلس الشعب فى الإفصاح عن نطاق تطبيق المادة ٤٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فأكد أن الأجرة الإضافية تستحق فى كل صور المفروش ومنها الفنادق واللوكاندات والبنسيونات والشقق المفروشة وغير

ذلك من صور التأجير المفروش ، يكشف بذلك عن غرض الشارع من أن الأجرة الإضافية تستحق في كل صور التأجير المفروش وسواء اتفق عليه لدى بدء التعاقد أو لاحقا له ، وذلك عن مدة التأجير مفروشا .

٢ - المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن النص في المادة ٥٩٢ من القانون المدني على أنه " ١ " إذا أوجد المستأجر في العين المؤجرة بناء أو غراسا أو غير ذلك من التحسينات مما يزيد في قيمة العقار ، التزم المؤجر أن يرد للمستأجر عند إنقضاء الإيجار ما أنفقه في هذه التحسينات أو ما زاد في قيمة العقار ما لم يكن هناك إتفاق بغير ذلك " ٢ " فإذا كانت تلك التحسينات قد استحدثت دون علم المؤجر أو رغم معارضته ، كان له أيضا أن يطلب من المستأجر إزالتها ، وله أن يطلب فوق ذلك تعويضا عن الضرر الذي يصيب العقار من هذه الإزالة ان كان التعويض مقتضى (٣) فإذا أختار المؤجر أن يحتفظ بهذه التحسينات في مقابل رد إحدى القيمتين المتقدم ذكرهما ، جاز للمحكمة أن تنظر إلى أجل للوفاء بهما " يدل على أنه في حالة إذا ما أوجد المستأجر في العين المؤجرة بناء بعلم المؤجر ودون معارضته ، بما يعنى أنه موافق على إنشائه موافقة ضمنية ، ولم يكن هناك اتفاق بينهما بشأن ما يجب اتباعه ، فإنه يكون للمؤجر أن يستبقى البناء على أن يرد للمستأجر عند نهاية الإيجار أقل القيمتين والمحكمة أن تنظره إلى أجل للوفاء بها ، ومقتضى عدم دفع القيمة للمستأجر إلا بعد إنتهاء الإيجار الا يلزم بدفع أجرة عما أنشأه على نفقته ممن بناء ، ويؤكد ذلك أن المادة العاشرة من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ تنص على أن تقدير أجرة المبنى يتم على أساسين أولهما صافى عائد استثمار العقار ثانيهما مقابل استهلاك رأس المال والمصروفات وهو ما يتنافى مع القول باستحقاق المالك لأجرة منشآت أقامها المستأجر على نفقته .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ...  
والمرافعة وبعد مداولة .

حيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل  
فى أن الطاعن فى الطعن رقم ١٠٨٧ لسنة ٥٣ ق - المستأجر - أقام ضد الطاعن  
( المالك ) فى الطعن رقم ١٠٧١ لسنة ٥٣ ق الدعوى رقم ١٩٧٦ لسنة ١٩٧٧ مدنى شمال  
القاهرة الابتدائية بطلب الحكم باعتبار العين المؤجرة له خالية وبتخفيض أجرتها إلى  
الأجرة القانونية والزام المالك برد فروق الأجرة تأسيسا على أنه استأجر هذه العين من  
الطاعن بعقد مؤرخ ١٩٧٢/٦/٣٠ بفرض استعمالها مستشفى بأجرة شهرية قدرها  
١٦٠ جنيها ، وبعد أن قام بإجراء التعديلات اللازمة فى المبنى لاعداده لهذا الغرض تبين  
له أن أجرته القانونية <sup>مليم جنية</sup> ٩٦١٥٦ ر ٩٦ جنيها . كما أقام الطاعن فى الطعن ١٠٧١ لسنة ٥٣  
ق - المالك - بدوره الدعوى رقم ٧٠٥٠ لسنة ١٩٧٧ مدنى شمال القاهرة الابتدائية ضد  
الطاعن فى الطعن ١٠٨٧ لسنة ٥٣ بطلب الحكم بإخلائه من العين وتسليمها له مع  
المنقولات الموضحة بالقائمة المرفقة بالعقد . ضمت محكمة الدرجة الأولى الدعويين ثم  
قضت بإحالة الدعوى ١٩٧٦ لسنة ١٩٧٧ إلى التحقيق وبعد سماع شاهدى المستأجر  
قضت بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢١ فى دعوى المالك ( ٧٠٥٠ لسنة ١٩٧٧ ) برفضها وفى دعوى  
المستأجر بنذب خبير - وبتاريخ ١٩٧٨/٥/٣١ استأنف المالك الحكم الصادر فى الدعوى  
٧٠٥٠ بالاستئناف رقم ٤٤٩٠ لسنة ٩٥ ق القاهرة - وبعد أن قدم الخبير تقريره وبتاريخ  
١٩٨١/١/٢١ حكمت المحكمة الدرجة الأولى فى الدعوى المستأجر رقم ١٩٧٦ لسنة  
١٩٧٧ باعتبار عين النزاع مؤجرة خالية وأن الأجرة الشهرية <sup>مليم جنية</sup> ٨٢٩٦٠ ومقابل الانتفاع  
بالممنقولات <sup>مليم جنية</sup> ١١٨٧٥ وبإلزام المالك بأن يؤدي للمستأجر مبلغ ٦٦١٩٢٩٥ قيمة الفروق



المستحقة . استأنف المالك هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٧٠٤ لسنة ٩٨ ق القاهرة كما أقام المستأجر إستئنافا فرعيا رقم ٣١٧٦ لسنة ٩٩ . ق القاهرة عن ذات الحكم وبتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٨ حكمت محكمة الاستئناف فى موضوع الاستئناف رقم ٤٤٩٠ برفضه وتأييد الحكم المستأنف وفى موضوع الاستئنافين رقمى ١٧٠٤ لسنة ٩٨ ق ، ٣١٧٦ لسنة ٩٩ ق بتعديل الحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٩٧٦ لسنة ١٩٧٧ إلى إلزام المالك بأن يؤدي للمستأجر مبلغ ٦٦٠٨٩٩٥ مقسطا وتأييد الحكم فيما عدا ذلك . طعن المالك فى هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ١٠٧١ لسنة ٥٣ ق كما طعن فيه المستأجر بالطعن رقم ١٠٨٧ لسنة ٥٣ ق ، وقدمت النيابة مذكرة فى كل من الطعنين أبدت فيهما الرأى برفضهما ، وإذ عرض الطعنان على هذه المحكمة فى غرفة مشورة ، رأت أنهما جديران بالنظر ، فحددت جلسة لنظرهما وفيها أمرت بضم ثانيهما إلى الأول والتزمت النيابة رأيا .

#### أولا : عن الطعن رقم ١٠٧١ لسنة ٥٣ ق

حيث إن مما ينعاه الطاعن بالسببين الثالث والخامس من هذا الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول أن دفاعه أمام محكمة الاستئناف قام على أنه اتفق مع المطعون ضده فى عقد الإيجار على أن يستأجر الأخير العقار ليعده مستشفى لمبيت المرضى وتقديم الرعاية الصحية ووجبات الطعام لهم بمعنى أنه سمح له بتأجيريه مفروشا للنزلاء من المرضى ، وأنه يستحق لذلك الزيادة الإضافية للأجرة المقررة فى هذه الحالة وفقا للمادتين ٢٨ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، ٤٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وإذ أغفل الحكم الرد على هذا الدفاع الجوهرى ، وأنساق وراء تقرير الخبير الذى استبعد هذه الزيادة ، فإنه يكون مشوبا بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور بما يوجب نقضه .

وحيث إن النعى فى محله ، ذلك أن المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن

.....

الاصلاحات والتحسينات الجديدة التى يكون المؤجر قد أدخلها فى العين المؤجرة ، تقوم ويضاف مقابل انتفاع المستأجر بها إلى الأجرة القانونية ، فإذا اتفق الطرفان على ذلك وجب إعمال إتفاقهما ما لم يثبت أن القصد منه هو التحايل على أحكام القانون فيكون للقاضى عندئذ سلطة التقدير ويعتبر فى حكم التحسينات التى يدخلها المؤجر فى العين المؤجرة كل ميزة جديدة يوليها المستأجر ، كما لو كان محروما من حق التأجير من الباطن مفروشا فرخص له المؤجر بذلك ، فهذه الميزة تقوم وتزاد على الأجرة القانونية وفقا لما تقضى به المواد ٤ من القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ ، ٢٨ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ ، ٤٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ التى خولت المؤجر الحق فى زيادة الأجرة بنسب حددتها كل منها فى حالة تأجير الأماكن بقصد استغلالها مفروشة ، وذلك على تقدير من المشرع بأن الأجرة التى اتخذها أساسا للتحديد طبقا لهذه - القوانين ، إنما هى مقابل الانتفاع العادى بالمكان المؤجر بحيث إذا خول المؤجر للمستأجر علاوة على هذا الانتفاع ميزة إضافية كان محروما منها سواء تراضيا على ذلك فى عقد الإيجار ذاته أو فى اتفاق لاحق ، فإنه يلزم تقويمها وإضافتها إلى الأجرة ، لما كان ذلك وكان الترخيص للمستأجر باستعمال المكان المؤجر " مستشفى لإستقبال المرضى ومبيتهم ينطوى على التصريح له بالتأجير بالفرش الذى يحق معه المؤجر زيادة الأجرة بنسبة ٧٠٪ حتى ١٩٧٧/٩/٩ تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ الذى رفع هذه الزيادة إلى النسب التى حددتها المادة ٤٥ منه حسب تاريخ انشاء المبنى وذلك استصحابا لما أورده المذكرة الإيضاحية لهذا القانون من أن الأحكام التى تتضمنها قوانين الإيجارات تأخذ فى حسابها الاستعمال الأغلب الأعم للأماكن وهو السكن ولا يستساغ أن تسرى هذه الأحكام وما يتعلق بتحديد الأجرة على الأماكن التى تستعمل فى غير هذا الغرض وبالذات فى الأغراض التجارية والمهنية التى تدر عائدا مجزيا فيصبح من العدالة زيادة

هذه الأجرة تعويضاً للملاك عما يحيط بالاستعمال لغير السكن من اعتبارات وظروف تعجل باستهلاك المبنى ، وقد قطع تقرير لجنة الاسكان فى مجلس الشعب فى الأفضاح عن نطاق تطبيق المادة ٤٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فأكد أن الأجرة الإضافية تستحق فى كل صور المفروش ومنها الفنادق واللوكاندات والبنسيونات والشقق المفروشة وغير ذلك من صور التأجير المفروش " فكشف بذلك عن غرض الشارع من أن الأجرة الإضافية تستحق فى كل صور التأجير المفروش وسواء اتفق عليه لدى بدء التعاقد أو لاحقاً له ، وذلك عن مدة التأجير مفروشا . لما كان ذلك وكان عقار النزاع قد أجره الطاعن للمطعون ضده لاستعماله " مستشفى " ، فإنه يسرى عليه حكم المادتين ٢٨ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، ٤٥ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . وإذا كان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بإعمال حكم هاتين المادتين ، إلا أن الحكم المطعون فيه أعرض عن بحث هذا الدفاع الجوهرى الذى يتغير به وجه الرأى فى الدعوى وقضى بالأجرة القانونية بزيادة الإضافية فإنه يكون فضلاً عن خطئه فى تطبيق القانون ، قد جاء مشوباً بالقصور فى التسبيب ، بما يوجب نقضه لهذين السببين بون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

#### ثانياً : عن الطعن رقم ١٠٨٧ لسنة ٥٣ ق

حيث إن مما ينعاه الطاعن بالسبب الأول من أسباب هذا الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك يقول إن الحكم قضى فى أسبابه بأحقية المطعون ضده ( المؤجر ) فى إقتضاء القيمة الإيجارية القانونية للحجرات المستجدة الملحقه بالطوابق الأربعة - والتي لم يشملها عقد الإيجار - وبحفظ حقه فى المطالبة بها ، وذلك رغم إن الطاعن هو الذى أنشأ هذه الحجرات من ماله الخاص طبقاً للإتفاق الوارد بالبند ٦ ، ٧ ، ١٣ من عقد الإيجار التى تخوله الحق فى إجراء جميع

التعديلات اللازمة للمبنى على نفقته ، ومن ثم فإنها تكون مملوكة له طيلة مدة سريان العقد ، ولا يستحق المطعون ضده مقابلا عن إنتفاعه بها ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون معيبا بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أنه من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن النص فى المادة ٥٩٢ من القانون المدنى على أنه " (١) إذا أوجد المستأجر فى العين المؤجرة بناء أو غراسا أو غير ذلك من التحسينات مما يزيد فى قيمة العقار ، التزم المؤجر أن يرد للمستأجر عند انقضاء الإيجار ما أنفق فى هذه التحسينات أو ما زاد فى قيمة العقار ما لم يكن هناك اتفاق بغير ذلك " (٢) فإذا كانت تلك التحسينات قد استحدثت دون علم المؤجر أو رغم معارضته ، كان له أيضا أن يطلب من المستأجر إزالتها ، وله أن يطلب فوق ذلك تعويضا عن الضرر الذى يصيب العقار من هذه الإزالة إن كان للتعويض مقتضى ، (٣) فإذا أختار المؤجر أن يحتفظ بهذه التحسينات فى مقابل رد إحدى القيمتين المتقدم ذكرهما ، جاز للمحكمة أن تنظره إلى أجل للوفاء بهما " يدل على أنه فى حالة ما إذا أوجد المستأجر فى العين المؤجرة بناء بعلم المؤجر ودون معارضته ، بما يعنى أنه موافق على إنشائه موافقة ضمنية ، ولم يكن هناك اتفاق بينهما بشأن ما يجب إتباعه - وهو الوضع فى المنازعة الحالية - فإنه يكون للمؤجر أن يستبقى البناء على أن يرد للمستأجر عند نهاية الإيجار أقل القيمتين والمحكمة أن تنظره إلى أجل للوفاء بها ، ومقتضى عدم دفع القيمة للمستأجر إلا بعد إنتهاء الإيجار الا يلزم بدفع أجرة عما انشأه على نفقته من بناء ، ويؤكد ذلك أن المادة العاشرة من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ تنص على أن تقدير أجرة المبنى يتم على أساسين أولهما صافى عائد استثمار العقار ثانيهما مقابل استهلاك رأس المال والمصروفات وهو ما يتنافى مع القول باستحقاق المالك لأجرة منشآت أقامها المستأجر على نفقته . لما كان ذلك وكان البين من



الأوراق أن الحجرات المضافة إلى العقار المؤجر - بواقع حجرة لكل طابق - قد أنشأها الطاعن على نفقته الخاصة ، يعلم المطعون ضده وموافقة وليس هناك إتفاق بينهما يلزم الطاعن بأداء أجرة عن هذه المباني المستجدة ، فإن القواعد السابقة تكون هي الواجبة التطبيق ولا يجوز إلزام الطاعن بأجرة عن تلك المباني طيلة سريان عقد الإيجار . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى في أسبابه باستحقاق المطعون ضده لمقابل الانتفاع عن الحجرات المضافة للعقار بالأدوار الأربعة ، ويحفظ حقه في إقتضاء القيمة الإيجارية لها ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

ولما تقدم يتعين نقض الحكم .

=====

## جلسة ٢٥ من يونيه سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ سيد عبد الباقي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
عبد المنصف هاشم ، أحمد إبراهيم شلبي نائبى رئيس المحكمة ، محمد عبد الحميد سند  
ومحمد جمال شلقانى

( ١٥٦ )

### الطعن رقم ٢٠٥٦ لسنة ٥٢ القضائية

(١) اختصاص " الاختصاص الولائى " . قوة الأمر المقضى . حكم "حجية  
الحكم " . نظام عام .

- أثبات القرائن قرينة قوة الأمر المقضى " .

- القضاء السابق صدوره من المحكمة المحال إليها الدعوى بعدم اختصاصها ولائيا بنظر  
النزاع . حيازته قوة الأمر المقضى طالما لم يطعن فيه الخصوم بطرق الطعن المقررة قانونا .  
أثره . امتناع معاودة النظر فيه . علة ذلك . حجية الأحكام تسمو على اعتبارا النظام العام .

٢ - قوة الأمر المقضى . دعوى " نظر الدعوى " .

- قضاء محكمة الموضوع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقه الفصل فيها . نطاقه . عدم  
اتساعه للعودة لمناقشة موضوع هذه الدعوى وما عساه أن يفصل بهذا الموضوع من دفاع .

١ - لئن كان المشرع بنصه فى المادة ١١٠ من قانون المرافعات على أنه " على  
المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة  
المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية وتلتزم المحكمة المحال إليها  
الدعوى بنظرها ؛ قد هدف إلى تبسيط الإجراءات فى صدد الأحكام المتعلقة

بالاختصاص ولو كان ولائيا إلا أنه متى كانت المحكمة المحال إليها الدعوى قد سبق لها القضاء بعدم اختصاصها بنظر النزاع لخروجه عن ولايتها ولم يطعن الخصوم في هذا الحكم بطرق الطعن المقررة قانونا فإن قضاها في هذا الشأن يصير حائزا قوة الأمر المقضى ويمتنع عليها معاودة النظر فيه وذلك لما هو مقرر من أن حجية الأحكام تسمو على اعتبارات النظام العام .

٢ - المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن قضاء محكمة الموضوع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقه الفصل فيها لا يتسع ولا يجوز معه العود لمناقشه موضوع هذه الدعوى وما عساه أن يتصل بهذا الموضوع من دفاع .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ...  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن الأول أقام الدعوى رقم ٢٦١ سنة ١٩٧٤ تنفيذ سيدي جابر انتهى فيها إلى طلب الحكم أولا بصفة مستعجلة بعدم الاعتداد بالحجز الموقع بتاريخ ١٩٧٤/٨/٢٠ على السيارتين الميمنتين بها واعتباره كأن لم يكن . ثانيا بصفة مستعجلة بنذب خبير لإثبات حالة هاتين السيارتين وتقدير ما أصابهما من تلف . ثالثا بالزام المطعون عليهم بأن يدفعوا له متضامتين بمبلغ ٧٠٠ جنيها على سبيل التعويض المؤقت وقال بيانا لدعواه إنه كان قد ترك سيارتيه المذكورتين بالطريق لاصلاحيهما فأزالهما المطعون عليه الأول بموجب محضر مؤرخ ١٩٧٤/٧/٤ تقييد ضد مجهول وتقرر بيعهما

.....

بالمزاد العلنى فأقام دعواه منتهيا فيها إلى طلباته سالفه البيان . وبتاريخ ١٩٧٦/١/٢٧ حكمت المحكمة فى منازعه وقتية برفض طلب عدم الاعتداد بالحجز وبعدم اختصاصها - بنظر طلب ندب خبير فى الدعوى وإحالة بحالته إلى محكمة الأمور المستعجلة بالاسكندرية استنادا إلى أن هذه المنازعة لا تشكل منازعه فى التنفيذ وبعدم اختصاصها نوعيا بنظر طلب التعويض وإحالة بحالته إلى محكمة القضاء الإدارى بالاسكندرية استنادا إلى أنه يشكل تعويضا من قرار إدارى بإزالة السيارتين سالفتي الإشارة فقيدت الدعوى بالنسبة للطلب المستعجل برقم ٥٨٨ سنة ١٩٧٦ مستعجل الاسكندرية وبتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٣ حكمت محكمة الأمور المستعجلة بعدم اختصاصها بنظرها وإحالتها بحالتها إلى محكمة القضاء الإدارى بالاسكندرية استنادا إلى طلب اثبات حالة السيارتين موضوع النزاع فيه مساس بالقرار الإدارى الصادر بإزالتهما مما تختص به محكمة القضاء الإدارى - وقيدت الأوراق بجدول تلك المحكمة برقم ٣٨١ سنة ٢٠ ق . وبتاريخ ١٩٨٠/٣/١٢ حكمت محكمة القضاء الإدارى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وأمرت بإحالتها بحالتها إلى محكمة الاسكندرية الابتدائية للاختصاص استنادا إلى أن الطاعن الأول قد قصر طلباته أمامها على طلب التعويض ولم يحدد قرار إداريا معين يطلب التعويض عنه وإنما ينصب طلب التعويض على إجراء مادي اتخذته المحافظة وحكمت المحكمة بتاريخ ١٩٨١/٦/١٧ بعدم جواز نظر الدعوى لسابقه الفصل فيها فى الدعوى رقم ٢٦١ سنة ١٩٧٤ تنفيذ سيدى جابر . استأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ٩١٨ سنة ٣٧ ق وبتاريخ ١٩٨٢/٥/٢٧ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسه لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .



وحيث أن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعن بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون أنه أيد قضاء المحكمة الابتدائية بعدم جواز نظر الدعوى لسابقه الفصل فيها في الدعوى رقم ٢٦١ سنة ١٩٧٤ تنفيذ سيدي جابر رغم أن الحكم الصادر في هذه الدعوى اقتصر على القضاء بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة القضاء الإداري وهو قضاء غير منه للخصومة ولا يحوز حجية تمنع من إعادته طرح موضوع النزاع من جديد أمام المحكمة الابتدائية بعد إحالتها إليها من محكمة القضاء الإداري ، كما عد هذه الحالة من حالات تنازع الاختصاص السلبي التي تختص بنظرها المحكمة الدستورية العليا في حين أنها ليست من حالاته وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث أن هذا النعى في غير محله ، ذلك أنه وإن كان المشرع بنصه في المادة ١١٠ من قانون المرافعات على أنه " على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية ... وتلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها " قد هدف إلى تبسيط الإجراءات في صدد الأحكام المتعلقة بالاختصاص ولو كان ولائيا إلا أنه متى كانت المحكمة المحال إليها الدعوى قد سبق لها القضاء بعدم اختصاصها بنظر النزاع لخروجه عن ولايتها ولم يطعن الخصوم في هذا الحكم بطرق الطعن المقررة قانونا قأن قضاها في هذا الشأن يصير حائزا قوة الأمر المقضى ويمتنع عليها معاودة النظر فيه وذلك لما هو مقرر من أن حجية الأحكام تسمو على اعتبارات النظام العام . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وأيد قضاء المحكمة الابتدائية بعدم جواز نظر الدعوى المحالة إليها من محكمة القضاء الإداري لسابقه الفصل فيها في الدعوى رقم ٢٦١ سنة ١٩٧٤ تنفيذ سيدي جابر بعدم اختصاص محكمة سيدي جابر ولائيا بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة القضاء الإداري وصيروره هذا الحكم حائزا قوة الأمر المقضى لعدم استئنافه من

الخصوم وكان ما قرره الحكم المطعون فيه فى هذا الصدد يكفى لحمل قضائه فإن النعى على ما استطرد إليه فى أسبابه من أن هذه الحالة تعد من حالات التنازع السلبي للاختصاص مما تختص بنظره المحكمة الدستورية العليا - أيا كان وجه الرأى فيه يكون غير منتج ومن ثم يضحى هذا النعى برمته على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبب إذ قضى بتأييد - الحكم الابتدائى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقه الفصل فيها دون أن يعرض لمناقشه أقوال شاهدى الطاعنين اللذين سمعتهما محكمة الاستئناف نفاذا لحكمها الصادر بتاريخ ١٩٨٠/١٢/١ بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما أصاب الطاعنين من أضرار من جراء الاستيلاء على السيارتين موضوع النزاع أو يرد عليهما وهو ما يعيبه بالقصور فى التسبب .

وحيث إن هذا النعى مردود . ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن قضاء محكمة الموضوع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقه الفصل فيها لا يتسع ولا يجوز معه العودة لمناقشه موضوع هذه الدعوى وما عساه أن يتصل بهذا الموضوع من وقائع . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أيد قضاء المحكمة الابتدائية بعدم جواز نظر الدعوى لسابقه الفصل فيها فى الدعوى رقم ٢٦١ سنة ١٩٧٤ تنفيذ سيدى جابر فاته لا يجوز له بعد ذلك أن يعود لمناقشه موضوع الدعوى والادله المردده فيها . وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فاته لا يكون مشوبا بالقصور ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

=====

## جلسة ٢٦ من يونيه سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ عزت حنورة نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمود نبيل البناوى ، أحمد نصر الجندى ، د . محمد بهاء الدين باشات و محمد خيرى الجندى .

( ١٥٧ )

### الطعن رقم ٣٧ لسنة ٥١ القضائية

(١) وقف " تدخل النيابة " . دعوى . نيابة عامة .

- المنازعة فى ملكية جهة وقف لعقار معين . ليست من المسائل المتعلقة بأصل الوقف .  
مؤداه . عدم لزوم تدخل النيابة العامة فى الدعوى .

(٢) وقف . إثبات " عبء الإثبات " .

- الوقف المندثر . ماهيته . عدم إمكان التعرف على جهة الاستحقاق فيه . أثره . اعتباره  
وقفا على جهة بر . على ناظره إثبات ما يدعيه من تبعية عين متنازع عليها لهذا الوقف .

(٣) محكمة الموضوع " سلطتها فى تقدير الأدلة " .

محكمة الموضوع . سلطتها التامة فى الموازنة بين حجج الخصوم والأخذ بما تطمئن إليه  
منها وطرح ما عداه - عدم التزامها بالرد على كل منها على استقلال . حسبها أن تقيم  
قضاءها على أسباب سائغة تكفى لحمله .

١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن مجرد المنازعة فى ملكية جهة وقف  
لعقار معين ليس من المسائل المتعلقة بأصل الوقف التى كانت من اختصاص  
المحاكم الشرعية قبل إلغائها بل كانت المحاكم المدنية هى المختصة بالفصل فيها  
وبالتالى لا تندرج ضمن الدعاوى التى يلزم تدخل النيابة العامة فيها طبقا للمادة  
الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ .

٢ - الوقف المندثر هو ذلك الذي نتأكد له صفة الوقف أصلاً وإنما لم تعد جهة الاستحقاق فيه معروفة لا من كتاب وقف ولا من عمل النظار السابقين وإذا يحمل على أنه وقف على جهة بر عملاً بالقاعدة الشرعية من أن كل وقف لا يعرف له مصرف فهو صدقة . ومن ثم فإن إندثار الوقف لا يعفى ناظره من إثبات ما يدعيه من تبعية عين متنازع عليها لهذا الوقف .

٣ - المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة في الموازنة بين حجج الخصوم والأخذ بما تطمئن إليه منها وطرح ما عداه دون حاجة إلى تتبع هذه الحجج والرد على كل منها على استقلال وحسبها أن تقيم قضاها على أسباب سائفة تكفى لحمله .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ...  
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ١٥ لسنة ٧٦ مدنى أدكو على الطاعنين طالبين الحكم بثبوت ملكيتهم للأرض الميينة بالصحيفة ، وقالوا بيانا لها أن هذه الأرض مملوكة لمورثهم ولهم من بعده بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية وأن الطاعنين ينازعانهم فى الملكية فأقاموا الدعوى ليحكم لهم بطلباتهم . نديت المحكمة خبيراً وبعد أن أودع تقريره قضت بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢١ بعدم اختصاصها قيمياً بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة دمنهور الابتدائية حيث قيدت بها برقم ١١٣٨ سنة ٧٩ مدنى كلى . بتاريخ ١٩٧٩/٦/٢٥ قضت المحكمة للمطعون ضدهم بطلباتهم . استأنف الطاعنان هذا



الحكم لدى محكمة استئناف اسكندرية " مأمورية دمنهور " بالاستئناف رقم ٧٠٦ سنة ٣٥ ق طالبين الغائه والحكم برفض الدعوى . بتاريخ ١١/٨/١٩٨٠ قضت المحكمة بالتأييد . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض . وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها سببا لنقض الحكم المطعون فيه ، عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن النيابة تنعى على الحكم المطعون فيه البطلان ، وفى بيان ذلك تقول أن الطاعنين جحدا ملكية المطعون ضدهم أمام محكمة الموضوع على سند من أن الأرض محل النزاع موقوفة وقفا خيريا وأنها مؤجرة لهما خلفا لمورثهما وهو نزاع يتعلق بأصل الوقف مما كانت تختص بنظره المحاكم الشرعية قبل إلغائها الأمر الذى يتعين معه تدخل النيابة العامة فى الدعوى لإبداء رأيها فيها وإلا بطل الحكم الصادر فيها عملا بالمادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ ، ولما كانت - النيابة لم تتدخل فى الدعوى لإبداء رأى فيها حتى صدور الحكم المطعون فيه فإنه يكون باطلا .

وحيث أن هذا النعى غير سديد، ذلك أنه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مجرد المنازعة فى ملكية جهة وقف لعقار معين ليس من المسائل المتعلقة بأصل الوقف التى كانت من اختصاص المحاكم الشرعية قبل إلغائها بل كانت المحاكم المدنية هى المختصة بالفصل فيها وبالتالي لا تندرج ضمن الدعاوى التى يلزم تدخل النيابة العامة فيها طبقا للمادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعنان بهما على الحكم المطعون فيه القصور والخطأ فى تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفى بيان ذلك يقولان أن دفاعهما أمام محكمة الموضوع بدرجتيها قام على أن الأرض محل النزاع من أعيان

وقف الجبرتي الخيري وأن حيازة مورث المطعون ضدهم لها كانت بوصفه مستأجرا لها من جهة الوقف ، وأن عدم تقديمهما حجة الوقف لا يمنع من ثبوت تبعية تلك العين لذلك الوقف باعتباره وقفا مندثرا طال عليه العهد فضلا عن أنهما قدما لخبير الدعوى دليل استئجار مورث المطعون ضدهم تلك الأرض وهو الشكوى المقدمة منه إلى رئيس مجلس مدينة أدكو بسبب زيادة الأجرة . وإذ عول الحكم المطعون فيه على تقرير الخبير الذي خلص إلى أن الطاعنين لم يقدموا ما يبعد سنداً على ملكية الوقف للعين محل النزاع أو دليلاً على قيام علاقة إيجارية عنها بين الأوقاف وبين ذلك المورث ، وأقام على ذلك قضاءه بثبوت ملكية المطعون ضدهم لتلك الأرض بالتقادم المكسب يكون فضلاً عن قصوره ومخالفة الثابت بالأوراق قد اخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان الوقف المندثر هو ذلك الذي تتأكد له صفة الوقف أصلاً وإنما لم تعد جهة الاستحقاق فيه معروفة لا من كتاب وقف ولا من عمل النظار السابقين ولذا يحمل على أنه وقف على جهة بر عملاً بالقاعدة الشرعية من أن كل وقف لا يعرف له مصرف فهو صدقة . ومن ثم فإن إندثار الوقف لا يعفى ناظره من إثبات ما يدعيه من تبعية عين متنازع عليها لهذا الوقف . وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة في الموازنة بين حجج الخصوم والأخذ بما تطمئن إليه منها وطرح ما عداه دون حاجة إلى تتبع هذه الحجج والرد على كل منها على استقلال وحسبها أن تقيم قضاها على أسباب سائغة تكفي لحمله ، لما كان ذلك وكان الطاعنان لم يقدموا لمحكمة الموضوع ثمة دليل على ملكية الوقف للأرض محل النزاع أما الشكوى المنسوبة لمورث المطعون ضدهم إلى رئيس مجلس مدينة أدكو فلم تتضمن ما يفيد أنها تخص تلك الأرض إذ خلت من بيان الموقع والمساحة والحدود ومن ثم لا يعتبر دليلاً بما لا يعيب الحكم أغفال الرد عليه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أعتد بما أنتهى

إليه تقرير الخبير من عدم قيام الدليل على تبعية محل النزاع للوقف واستئجار مورث المطعون ضدهم لها يكون قد التزم صحيح القانون ، وإذ خلص الحكم المطعون فيه صحيحا - على ما سلف بيانه - إلى رفض ما أدعاه الطاعنان من أن الأرض محل النزاع كانت موقوفة أو مؤجرة منهما بما مؤداه انتفاء قيام أى حق لهما يتعلق بها ، فمن ثم لا يقبل منهما النعى عليه بما جاوز ذلك من سببى الطعن .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////////

## جلسة ٢٦ من يونيه سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ محمود حسن رمضان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمد رأفت خفاجى ، والحسينى الكنانى ، محمد فؤاد شرياش ود . محمد فتحى نجيب .

( ١٥٨ )

### الطعن رقم ٢٨ لسنة ٥٥ القضائية

(١) إيجار " إمتداد عقد الإيجار " . التنبيه بالإخلاء " .

- عقد الإيجار الغير معين المدة . اعتباره منعقدا للمدة المعينه لدفع الأجرة . إنقضائه بانقضائها . شرطه . التنبيه بالإخلاء فى الميعاد م ٥٦٣ مدنى . لا فرق بين حصوله برفع دعوى أصلية أو فرعية أو بطلب عارض . وجوب استيفاء الدعوى شروط قبولها فى الحالتين .

(٢) إيجار " التنبيه بالإخلاء " . محكمة الموضوع . إثبات .

- تنبيه المؤجر على المستأجر بالإخلاء عند إنتهاء مدة العقد . استمرار الأخير فى الانتفاع بالعين لا يعنى تجديد الأجاره . م ٦٠٠ مدنى . جواز إثبات العكس . لمحكمة الموضوع تقدير قيام التجديد من عدمه .

١ - مؤدى نص المادة ٥٦٣ من القانون المدنى أنه إذا عقد الإيجار دون اتفاق على مدة أو عقد لمدة غير معينه أو تعذر إثبات المده المدعاه ، اعتبر الإيجار منعقدا للفترة المعينه لدفع الأجرة ، وينقضى بإنقضائها بناء على طلب أحد المتعاقدين إذا نبه على المتعاقد الآخر بالإخلاء فى المواعيد المنصوص عليها فى هذه المادة ، ولم يفرق المشرع فى وجوب حصول التنبيه بالإخلاء بين رفع دعوى أصلية بطلب إنهاء



الإيجار لإنتهاء مدته ، وبين رفعها عن طريق الدعوى الفرعية أو الطلب العارض ،  
إذ يجب أن تستوفى الدعوى شرائط قبولها فى الحالتين .

٢ - مؤدى نص المادة ٦٠٠ من القانون المدنى أن تجديد عقد الإيجار لا يفترض إذا نبه المؤجر على المستأجر بالإخلاء عند إنتهاء مدته واستمر هذا الأخير مع ذلك منتفعا بالعين ، ما لم يقيم الدليل على عكس ذلك ، إلا أن ثبوت تجديد الإيجار سواء أكان تجديدا ضمنيا أو صريحا هو من المسائل الموضوعية التى يترك تقديرها لقاضى الموضوع دون رقابة لمحكمة النقض عليه فى ذلك ، مادام قد أقام قضاءه على دليل مقبول مستمد من واقع الدعوى وأوراقها .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ...  
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعن أقام على المطعون ضده وآخرين " ملاك العقار " الدعوى رقم ١٩٤٢ سنة ١٩٨٣ مدنى كلى جنوب القاهرة ، بطلب الحكم بثبوت العلاقة الإيجارية عن الشقة المبينة بالصحيفة ، وقال بيانا لها أنه بعقد مؤرخ ١/١/١٩٧١ استأجر من المطعون ضده هذه الشقة مفروشة بأجرة شهرية قدرها خمسة عشر جنيها ، والمؤجرة إليه بدوره من ملاك العقار ، وأقام عليه المطعون ضده الدعوى رقم ٧٠١ سنة ١٩٧٩ مستعجل كفر الزيات للحكم بفسخ هذا العقد ، قضى فيها لصالحه ، فاستأنف هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٠٣ سنة ١٩٨٠ مستعجل مستأنف طنطا قضى فيها فى ٢/١٢/١٩٨٠ بإلغاء الحكم المستأنف ، وبعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى ، وأنه إذ سكن بالشقة

مدة عشر سنوات متصلة فيحق له إثبات العلاقة الإيجارية عنها طبقا للمادتين ٤٦ ، ٤٧ ، من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، فأقام الدعوى . وأقام المطعون ضده على الطاعن دعوى فرعية ، للحكم بإنهاء عقد الإيجار المفروش سالف الذكر وتسليم المنقولات ، لإنهاء مدة العقد بحصول التنبيه فى ١/٧/١٩٧٩ بعدم رغبته فى التجديد . وبتاريخ ٢٣/٢/١٩٨٤ حكمت المحكمة برفض الدعوى الأصلية ، وفى الدعوى الفرعية بإنهاء عقد الإيجار المؤرخ ١/١/١٩٧١ وتسليم المنقولات . استأنف الطاعن هذا الحكم فيما تضمنه من قضاء فى الدعوى الفرعية بالاستئناف رقم ٢٦٦٦ سنة ١٠١ ق القاهرة . وبتاريخ ٤/١٢/١٩٨٤ قضت المحكمة بالتأييد . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إنه مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الدرجة الثانية بدفاع مؤداه تجديد عقد الإيجار لانتفاعه بالعين المؤجرة مدة طويلة استطلت إلى ما بعد إلغاء الحكم المستعجل الصادر ضده بالطرد فى الدعوى ٨٠٢ سنة ١٩٨٠ مدنى مستعجل طنطا ، وذلك بعلم المؤجر ودون اعتراض منه وبتقاضيه الأجرة منه ، وأن التنبيه بإنهاء عقد الإيجار الحاصل فى ١/٧/١٩٧٩ أمام القضاء المستعجل قد أصبح حابط الأثر تبعاً لذلك ، إلا أن الحكم رد على هذا الدفاع الجوهري بقوله أن المطعون ضده أقام دعواه بإنهاء العقد بطريق الإدعاء الفرعى أو الطلب العارض ، وهو ما لا يصلح رداً على هذا الدفاع إذ يفرق القانون فى وجوب التنبيه بإنهاء عقد الإيجار بإنهاء مدته بين دعوى أصلية أو دعوى فرعية ، مما يعيب الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون ، والقصور فى التسبيب بما يوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن مؤدى نص المادة ٦٢ هـ من القانون المدنى أنه إذا عقد الإيجار دون اتفاق على مدة أو عقد لمدة غير معينة أو تعذر إثبات المدة المدعاة ، اعتبر الإيجار منعقدا للفترة المعينة لدفع الأجرة ، وينقضى بإنقضائها بناء على طلب أحد المتعاقدين إذا نبه على المتعاقد الآخر بالإخلاء فى المواعيد المنصوص عليها فى هذه المادة ، ولم يفرق المشرع فى وجوب حصول التنبيه بالإخلاء بين رفع دعوى أصلية بطلب إنهاء الإيجار لإنهاء مدته ، وبين رفعها عن طريق الدعوى الفرعية أو الطلب العارض ، إذ يجب أن تستوفى الدعوى شرائط قبولها فى الحالتين ، وأنه ولئن كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مؤدى نص المادة ٦٠٠ من القانون المدنى أن تجديد عقد الإيجار لا يفترض إذا نبه المؤجر على المستأجر بالإخلاء عند إنتهاء مدته واستمر هذا الأخير مع ذلك منتفعا بالعين ، ما لم يقم الدليل على عكس ذلك ، إلا أن ثبوت تجديد الإيجار سواء أكان تجديدا ضمنيا أو صريحا هو من المسائل الموضوعية التى يترك تقديرها لقاضى الموضوع ، دون رقابة لمحكمة النقض عليه فى ذلك ، مادام قد أقام قضاؤه على دليل مقبول مستمد من واقع الدعوى وأوراقها ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الدرجة الثانية بدفاع مؤداه تجديد عقد الإيجار بعد حصول التنبيه فى ١٩٧٩/٧/١ ، بصدر الحكم لصالحه بإلغاء الحكم المستعجل القاضى بطرده من الشقة محل النزاع فى الدعوى ٨٠٢ سنة ١٩٨٠ مستعجل مستأنف طنطا فى ١٩٨٠/١٢/٢ ، وباستمرار انتفاعه بالعين بعلم المؤجر ودون اعتراض منه وبتقاضيه الأجرة منه - فيكون التنبيه حايط الأثر - وتفقد الدعوى بذلك شرطا من شروط قبولها ، وقد رد الحكم على هذا الدفاع بقوله " أما عن أخذ الحكم المستأنف بالإندار المعلن له بتاريخ أول يوليه ١٩٧١ فيكفى فى الرد على ذلك أن دعوى المستأنف عليه الأخير " المطعون ضده " قد أقيمت بطريق الإدعاء الفرعى أو الطلب العارض وهو رد لا يجابه هذا الدفاع الجوهري الذى قد يتغير ببحثه وجه الرأى فى

الدعوى ، ولا يصلح للرد عليه إذ لم يفرق المشرع فى وجوب حصول التنبيه بالإخلاء بين رفع دعوى أصليه بطلب إنهاء عقد الإيجار لإنتهاء مدته ، وبين رفعها عن طريق الدعوى الفرعية أو الطلب العارض ، إذ يجب أن تستوفى الدعوى شروط قبولها فى الحالتين مما يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ فى تطبيق القانون وقد حجب هذا الخطأ عن بحث دفاع الطاعن بخصوص تجديد العقد ، وهو دفاع جوهري ، يتغير به وجه الرأى فى الدعوى لوصح - مما يعيبه أيضا بالقصور فى التسبيب ، مما يوجب نقض الحكم ، بغير حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن .



## جلسة ٢٩ من يونيه سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ أحمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : سعد حسين بدر ، د . د . على فاضل حسن نائبى رئيس المحكمة ، طلعت أمين صادق  
ومحمد عبد القادر سمير

( ١٥٩ )

### الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٥٠ القضائية

- (١) عمل " العاملون بشركات القطاع العام " ترقية . سلطة جهة العمل .
- ترقية العاملين إلى المستويين الأول والثانى . لجهة العمل وضع المعايير اللازمة للترقية  
بالاختيار على أساس الكفاية وفقا لمصلحة العمل ، لا يحدها فى ذلك إلا عيب اساءه استعمال  
السلطة . القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ . لاينال من ذلك أن تكون الترقية داخل المستوى الواحد .
- (٢) نقض " أسباب النقض . السبب الجديد " .
- دفاع يقوم على واقع لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ - من المقرر وفقا لنص المادة الثامنة من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ -  
المنطبق على واقعة الدعوى وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة أن المشرع جعل  
الترقية إلى وظائف المستويين الأول والثانى بالاختيار على أساس الكفاية ،  
وإستلزم بذلك أن تقوم المفاضلة بين ممن تتوافر فيهم شروط الترقية على سند من  
درجة تقرير الكفاية وإجتيازهم بنجاح برامج التدريب دون الإعتداد بالأقدمية على  
خلاف ما كانت تنص عليه اللائحتان السابقتان لنظام العاملين بالقطاع العام رقما  
٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ إذ كان المشرع يعتد فيها بالأقدمية عند  
تساوى المرشحين للترقية فى الكفاية وخول القانون سالف الذكر جهة العمل وضع  
الضوابط والمعايير اللازمة للترقية وفق ظروف وطبيعة نشاط المؤسسة أو الوحدة



الاقتصادية ومنح جهة العمل وحدها حق اختيار الأصلح من العاملين لديها للترقية إلى المستويين الأول والثاني ملتزمة في ذلك بما تضعه من ضوابط ومعايير وفق ما تقتضيه مصلحة العمل ، ولا يحدها في ذلك إلا عيب اساءة إستعمال السلطة إذا قام الدليل عليه متنبكة وجه المصلحة العامة التي يجب أن تتفياها ، ولا يغير من ذلك أن تكون الترقية بالاختيار داخل المستوى الواحد .

٢ - لما كان النعى غير مقبول ، ذلك إنه يتضمن دفاعا قانونيا يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع ، ولم يقدم الطاعن الدليل على تمسكه به أمامها ومن ثم يكون سببا جديدا لايحوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ... .. والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكليه .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٨٧ لسنة ١٩٧٦ عمال كلى بور سعيد على الشركة المطعون ضدها طالبا الحكم أصليا بإلغاء القرار رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٥ واحتياطيا بإلغاء القرار رقم ٢٣١ سنة ١٩٧٦ فيما تضمنناه من تخطيه في الترقية إلى الفئة الخامسة وأحقية في الترقية إليها وما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية وقال بيانا لدعواه أن الشركة اصدرت القرار رقم ٣٢ سنة ١٩٧٥ - بترقية بعض العاملين بها إلى الفئة الخامسة اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ متضمنا تخطيه في الترقية إلى هذه الفئة بكل من ..... و ..... ، رغم أنه يسبقهما في التعيين ويكبرهما سنا ويشغل ذات الوظيفة ، كما اصدرت قرارا آخر برقم ٢٣١ سنة ١٩٧٦ متضمنا تخطيه في الترقية إلى الفئة المذكورة اعتبارا من ١٩٧٥/١٢/٣١ بمقوله أن تقاريره تقل عن تقارير زملائه المرقين ، ولما كان الطاعن لا يقل عنهم كفاءة فقد رفع الدعوى بالطلبات سالفه البيان ، وندبت محكمة أول

درجة خبيراً ويعد أن أودع تقريره قضت في ١٩٧٨/٥/٢٢ أولاً : بإلغاء القرارات بالترقيتين ٣٢ لسنة ١٩٧٥ ، ٢٣١ لسنة ١٩٧٦ فيما تضمنناه من تخطى الطاعن في الترقية إلى الفئة الخامسة . ثانياً : بإلزام الشركة المطعون ضدها بترقيته إلى تلك الفئة اعتباراً من ١٩٧٤/١٢/٣١ وبأن تدفع له فروقاً قدرها ١١٨ جنيهاً . استأنفت الشركة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٠ ق الاسماعيلية ( مأمورية بور سعيد ) - ندبت محكمة الاستئناف خبيراً ويعد أن قدم تقريره حكمت في ١٩٨٠/٦/١٧ بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ستة أسباب ينحصر الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه برفض دعواه على أن الترقية إلى الفئة الخامسة تتم بالاختيار على أساس الكفاية طبقاً لنص المادة الثامنة من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ في حين أن المقصود من عبارة أن تكون الترقية بالاختيار على أساس الكفاية الواردة بهذه المادة الترقية من مستوى إلى مستوى أعلى بحيث تبقى الأقدمية هي الأساس في الترقية بالنسبة للوظائف داخل المستوى الواحد ..

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه من المقرر وفقاً لنص المادة الثامنة من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - المنطبق على واقعة الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع جعل الترقية إلى وظائف المستويين الأول والثاني بالاختيار على أساس الكفاية واستلزم بذلك أن تقوم المفاضلة بين من تتوافر فيهم شروط الترقية على سند من درجة تقدير الكفاية واجتيازهم بنجاح برامج التدريب دون الاعتداد بالأقدمية على خلاف ما كانت تنص عليه اللائحتان السابقتان لنظام العاملين بالقطاع العام رقماً ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ إذ كان المشرع يعتد فيهما بالأقدمية عند تساوي المرشحين للترقية في الكفاية وخول القانون السالف الذكر جهة العمل وضع

الضوابط والمعايير اللازمة للترقية وفق ظروف وطبيعة نشاط المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية ومنح جهة العمل وحدها حق اختيار الأصلح من العاملين لديها للترقية إلى المستويين الأول والثاني ملتزمة في ذلك بما تضعه من ضوابط ومعايير وفق ما تقتضيه مصلحة العمل ، ولا يحدها في ذلك إلا عيب اساءه إستعمال السلطة إذا قام الدليل عليه متنبكه وجه المصلحة العامة التي يجب أن تتفياها ، ولا يغير من ذلك أن تكون الترقية بالاختيار داخل المستوى الواحد . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر الصحيح حين عول في المفاضلة بين الطاعن والمقارن بهما على تقدير الكفاية فأن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول أنه مع أن الثابت من تقرير الخبير أن الشركة لم ترشحه في حركة ترقيات ١٩٧٤/١٢/٣١ رغم توافر اشتراطات ترقيته إلى الفئة الخامسة فأن محكمة الاستئناف لم تأبه لأغفال ترشيحه في هذه الحركة فخالفت بذلك ما أوجبه القانون على الشركة من طرح جميع الحالات التي تتوافر فيها اشتراطات شغل الوظيفة على اللجنة المختصة لكي تختار من بينهما أفضل المرشحين لأن الرشيح للترقية يختلف عن الترقية ذاتها .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أنه يتضمن دفاعا قانونيا يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع ولم يقدم الطاعن الدليل على تمسكه به أمامها ومن ثم يكون سببا جديدا لا يجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب السادس على الحكم المطعون فيه القصور في التسبب والإخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك يقول أن الحكم لم يعرض لطلبه الاحتياطي الخاص بأحقيته في الترقية إلى الفئة الخامسة بحركة ترقيات ١٩٧٥/١٢/٣١ مما يشوبه بالقصور في التسبب .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه مرتكنا إلى محضر أعمال الخبير الأخير أنه لم يثبت تخطي المستأنف ضده ( الطاعن ) في حركة ترقيات ١٩٧٥/١٢/٣١ ومن ثم فأنه يكون قد رد على طلب الطاعن الاحتياطي

بما يعد كاف لحمل قضائه وله أصله الثابت بالأوراق ويكون النعى عليه بهذا السبب فى غير محله .

وحيث إن حاصل النعى بالأسباب الثانى والثالث والخامس أن الحكم المطعون فيه قد اخطأ فى تطبيق القانون وشابهه القصور فى التسبب وفى بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم أغفل ما جاء بتقرير الخبير المنتدب من محكمة أول درجة من مقارنة بين حالته وحالة المسترشد بها والتي استبان منها أنه يسبقها فى تاريخ التعيين بالشركة وأن كليهما حاصل على تقرير ممتاز فى السنة الأخير ويشغل كل منهما وظيفة اخصائى شئون عاملين " ثالثاً " وأن المسترشد بها لا تقوم بأعباء الوظيفة فى حين أنه يقوم بأعبائها مما كان يتعين معه على محكمة الاستئناف أن تراعى كافة عوامل الكفاية فى مجال العمل والقدرة على أداء الوظيفة عند اجراء المفاضلة بينهما ، وجعل الحكم المطعون فيه أساس المفاضلة درجات الكفاية بالتقارير الدورية وحدها بما يعيبه فضلاً عن القصور فى التسبب بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى فى جملته مردود بأنه وقد انتهت هذه المحكمة فى ردها على السبب الأول من أسباب الطعن إلى أن المشرع - فى ظل أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - قد جعل الترقية إلى وظائف المستويين الأول والثانى بالاختيار على أساس الكفاية فأنه لا تثريب على محكمة الاستئناف إذ اقتضت فى اجراء المفاضلة بين الطاعن والمسترشد بها على أساس درجات كفاية كل منهما فى التقارير الدورية عن سنتى ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ دون التعويل على العوامل الأخرى التى وردت بتقرير الخبير والتى أشار إليها الطاعن بسبب النعى مادام لم يقدم الدليل على أن المطعون ضدها اساءت إستعمال سلطتها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى صحيحاً لما تقدم إلى عدم أحقيه الطاعن فى الترقية إلى الفئة الخامسة فأن النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .





## جلسة ٣٠ من يونيه سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ د . أحمد حسنى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمد طعموم ، زكى المصرى ، منير توفيق وأحمد مكى .

( ١٦٠ )

الطعن رقم ١٨٦٥ لسنة ٥٢ القضائية

( ٢ ، ١ ) جمارك .

- ١ - حق مصلحة الجمارك فى الرسوم المستحقة على البضائع المستوردة : عدم سقوطه بالافراج عن البضاعة . للمصلحة تدارك الخطأ أو السهو الذى وقعت فيه عند الافراج عنها .
- ٢ - تقدير الرسوم الجمركية المستحقة على البضائع الواردة المحدد قيمتها بنقد أجنبى أو بحسابات غير مقيمة . العبرة فيها بالقيمة الفعلية لها مقومه بالعملة المصرية فى ميناء أو مكان الوصول محسوبة بسعر الصرف التشجيعى الذى يذيعه البنك المركزى وقت تسجيل البيانات الجمركية وليس وقت الافراج عن البضاعة .

١ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن حق مصلحة الجمارك فى الرسوم المستحق على البضاعة المستوردة لا يسقط لمجرد عدم تحصيله قبل الافراج عنها فالحقوق لا تسقط بغير نص وليس فى القانون العام ولا فى القوانين الخاصة بالمسائل الجمركية ما يمنع مصلحة الجمارك من تدارك خطأ أو سهو وقعت فيه بعدم اقتضاء رسم واجب لها قبل الافراج عن البضاعة .

٢ - إذ كان مفاد نص المادة ٢٢/٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والمادتين ٢ ، ١ من قرار وزير المالية رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تحديد قيمة البضائع للأغراض الجمركية والمعمول به من تاريخ صدوره ٣٠/٤/١٩٧٦ أن العبرة فى



تقدير الرسوم الجمركية المستحقة على البضائع الواردة المحددة قيمتها بنقد أجنبي أو بحسابات غير مقيمة هي بالقيمة الفعلية لها مقومة بالعملة المصرية في ميناء أو مكان الوصول محسوبة بسعر الصرف التشجيعى الذى يذيعه البنك المركزى وقت تسجيل البيانات الجمركية وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن البيان الجمركى مسجل فى ١١/٤/١٩٧٦ فإن هذا التاريخ هو الذى يعول عليه فى احتساب سعر الصرف التشجيعى للدولار وليس تاريخ الافراج عن البضاعة الحاصل فى ٩/٥/١٩٧٦ .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ...  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -  
تتحصل فى أن المصلحة الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٨١١٠ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى  
جنوب القاهرة على المطعون ضده بطلب الحكم بالزامه بأن يدفع لها مبلغ ٥٠ ر. ٤٤٤  
وفوائده القانونية ، وقالت بيانا لذلك أنه بتاريخ ٨/٥/١٩٧٦ أفرج للأخير عن عدد ٥٢  
جهاز تليفزيون ١٢ بوصة بموجب شهادة الإجراءات رقم ٦٤٣ المؤرخة ١١/٤/١٩٧٦  
وقدرت قيمة هذه الأجهزة بمبلغ ٦٤٥٠ جنيها إلا أنه تبين لدى مراجعة الرسوم الجمركية  
بمعرفة المراقبة العامة للمراجعات المختصة أن قيمتها الحقيقية مبلغ ٧٦٥١ جنيها خلافا  
لما جاء بشهادة الإجراءات المشار إليها باعتبار أن السعر التشجيعى للدولار فى تاريخ  
الافراج كان ٢١ر٦٦ قرشا وليس ستين قرشا ، مما أدى إلى عجز فى الرسوم  
الجمركية المستحقة قدره ٥٠ ر. ٤٤٤ تقاعس المطعون ضده عن سداد هـ ، وهو ما حدا  
بها لاقامة دعواها بطلباتها السالفة وبتاريخ ٣١/١/١٩٨٠ نذبت محكمة أول درجة خبيرا

.....  
 فى الدعوى ، وبعد أن قدم تقريره قضت فى ١٩٨١/٥/٢٨ بإجابة المصلحة الطاعنة إلى طلبها . استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٥٩ هـ لسنة ٩٨ ق أمام محكمة استئناف القاهرة التى قضت فى ١٩٨٢/٤/٢٨ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به المصلحة الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وبياننا لذلك تقول أن الحكم استند فى قضائه بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعواها إلى أنها لم تنسب إلى المطعون ضده إدخال الغش عليها أو استعمال طرق غير قانونية لدى تقديرها قيمة البضاعة التى يعتبر الافراج عنها قرينة على سداد كافة الرسوم الجمركية المستحقة عليها فى حين أن العبرة فى تقدير الضرائب والرسوم المستحقة طبقا للقانون هى بالقيمة الحقيقية للبضاعة مقومة بالعملة المصرية والتى كان يتعين احتسابها على أساس سعر الصرف التشجيعى للدولار الذى قدره الموظف المختص خطأ بمبلغ ستين قرشا خلافا لسعره المعلن عنه من البنك المركزى وهو ٥٢١ر٦٦ قرشا ، ولايسقط حق الدولة فى اقتضاء الضريبة الجمركية طبقا لهذه القيمة لمجرد الافراج عن البضاعة .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كان من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن حق مصلحة الجمارك فى الرسوم المستحق على البضاعة المستوردة لايسقط لمجرد عدم تحصيله قبل الافراج عنها فالحقوق لا تسقط بغير نص وليس فى القانون العام ولا فى القوانين الخاصة بالمسائل الجمركية ما يمنع مصلحة الجمارك من تدارك خطأ أو سهو وقعت فيه بعدم اقتضاء رسم واجب لها قبل الافراج عن البضاعة ، وكان مفاد نص المادة ٢/٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والمادتين ١، ٢ من قرار وزير المالية رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تحديد قيمة البضائع للأغراض الجمركية

والمعمول به من تاريخ صدوره ١٩٧٦/٤/٣٠ أن العبرة في تقدير الرسوم الجمركية المستحقة على البضائع الواردة المحددة قيمتها بنقد أجنبي أو بحسابات غير مقيمة هي بالقيمة الفعلية لها مقومة بالعملة المصرية في ميناء أو مكان الوصول محسوبة بسعر الصرف التشجيعى الذى يذيعه البنك المركزى وقت تسجيل البيانات الجمركية ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن البيان الجمركى مسجل فى ١٩٧٦/٤/١١ فأن هذا التاريخ هو الذى يعول عليه فى احتساب سعر الصرف التشجيعى للدولار - وليس تاريخ الافراج عن البضاعة الحاصل فى ١٩٧٦/٥/٩ ، لما كان ذلك وكانت المصلحة الطاعنة قد أسست دعواها على أن سعر الصرف التشجيعى للدولار فى تاريخ الافراج عن البضاعة كان ٢٨٥٢٨ قرشا ولم تدع أنه السعر فى تاريخ تحرير البيان الجمركى فأن الحكم المطعون فيه إذ إنتهى إلى رفض دعواها يكون قد انتهى إلى نتيجة صحيحة فى القانون ، ويكون النعى عليه بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه فى غير محله ، بصرف النظر عن الأساس القانونى الخاطى الذى أقام قضاؤه عليه ، والذى تملك هذه المحكمة تصحيحه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////////

## جلسة ٣٠ من يونيه سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ يحيى الرفاعى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمد طموم ، زكى المصرى ، منير توفيق وأحمد مكى .

( ١٦١ )

### الطعن رقم ٣٧٣ لسنة ٥٢ القضائية

( ٢ ، ١ ) جمارك ، تعويض ، إستيراد .

١ - المبلغ الذى يدفع للافراج عن السلع الغذائية التى تستورد بالمخالفة للقانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن التصدير والاستيراد ، تعويض وليس رسما جمركيا ، مؤدى ذلك ، عدم سريان الإعفاء المنصوص عليه فى القرار الجمهورى رقم ١١٢٧ لسنة ١٩٧٥ عليه .

٢ - الافراج المباشر من الجمارك عن السلع المستوردة طبقا لقرار وزير التجارة رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٧٦ ، العبرة فيه بقيمة جملة السلع المتعاقد عليها وليس بقيمة كل دفعه منها .

١ - النص فى الفقرة الثانية من المادة ١٥ من القانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن التصدير والاستيراد على أن " لوزير التجارة أو من يفوضه وقبل رفع الدعوى الجنائية الافراج عن السلع التى تستورد بالمخالفة لحكم المادة (١) أو القرارات المنفذه لها على أساس دفع المخالف تعويضا يعادل قيمة السلع المفرج عنها حسب تئمين مصلحة الجمارك يحصل لحساب وزارة التجارة " ، وفى المادة الأولى من القرار الجمهورى ١١٢٧ لسنة ١٩٧٥ بإعفاء بعض المواد الغذائية من الضرائب الجمركية بأن " تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المواد الغذائية التى تستورد من الخارج فيما عدا المواد التى لا تستهلكها جموع المواطنين والتى تحدد بقرار من وزير التموين " يدل على أن التعويض

المشار إليه ليس من قبيل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم ومن ثم فلا يسرى عليه هذا الإعفاء .

٢ - النص في الفقرة الأولى من المادة الثانية من قرار وزير التجارة رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٧٦ على أن " يفرج عن طريق الجمارك مباشرة عن السلع التي ترد طبقاً للمادة (٢) فقرة " أ " من هذا القرار والتي لا تتجاوز قيمتها وقت التعاقد ما يعادل خمسة آلاف جنيه مصري بالعملة الحرة وبالسعر الرسمي بعد اتخاذ الإجراءات الجمركية " يدل على أن المشرع قد اعتد في مقام الافراج المباشر عن السلع التي ترد للجمارك من الخارج طبقاً لهذا النص بقيمة جملة السلع المتعاقد عليها وليس بقيمة كل دفعه منها .

## الحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ...  
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -  
تتحصل في أن المطعون ضده بصفته أقام على الطاعن الدعوى رقم ١٣٢٢ لسنة ١٩٧٨  
مدنى كلى سوهاج بطلب الزامه بأن يؤدي له مبلغ ٣٣١١٨٥٠ <sup>مليم جنيه</sup> وقال بياناً لدعواه أن  
الطاعن كان قد تعاقد بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٣ على استيراد مائة طن أسماك مملحة من  
السودان بمبلغ عشرة آلاف جنيه على دفعات في المدة من ١٩٧٦/٢/٢٣ حتى  
١٩٧٧/٨/١٧ وقد ووفق له على الافراج عن أجزاء من الرسالة بعد دفع التعويض المقرر  
بالمادة ١٨ من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والذي يعادل قيمة  
السلع المفرج عنها ولما كانت قيمة السلع التي أفرج عنها ٧٦١١٨٥٠ <sup>مليم جنيه</sup> ، وكان الطاعن قد  
تقدم بخطابى ضمان قيمتهما ٤٣٠٠ جنيهاً تمت مصادرتها خصماً من التعويض  
المستحق فإنه يكون مديناً بالمبلغ المطالب به . كما أقام الطاعن دعوى فرعية بطلب الزام



المطعون ضده بصفته بأن يؤدي له مبلغ ٤٢٠٠ جنيها قيمة خطايبى الضمان المشار إليهما وفى ١٩٨١/٣/٢٨ نذبت محكمة أول درجة خبيرا فى الدعوى . وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت للمطعون ضده بطلباته ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٩٨ لسنة ٥٦ ق أسيوط وبتاريخ ١٩٨١/١٢/٢١ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينعى الطاعن بالوجه الأول منه على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك يقول أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٢٧ لسنة ١٩٧٥ نص على أن تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المواد الغذائية التى تستورد من الخارج فيما عدا ما يحدده وزير التموين ، ولما كان وزير التموين لم يصدر قرارا باستثناء الأسماك المملحة من نطاق الإعفاء فأن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر المبلغ الذى يطالب به المطعون ضده بصفته تعويضا - استنادا - للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ وليس رسما جمركيا مما يشمله الإعفاء بالقرار الجمهورى المشار إليه - يكون قد خالف القانون واخطأ فى تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن النص فى الفقرة الثانية من المادة ١٥ من القانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن التصدير والاستيراد على أن " لوزير التجارة أو من يفوضه وقبل رفع الدعوى الجنائية الافراج عن السلع التى تستورد بالمخالفة لحكم المادة (١) أو القرارات المنفذه لها على أساس دفع المخالف تعويضا يعادل قيمة السلع المفرج عنها حسب تئمين مصلحة الجمارك يحصل لحساب وزارة التجارة " ، وفى المادة الأولى من القرار الجمهورى ١١٢٧ لسنة ١٩٧٥ بإعفاء بعض المواد الغذائية من الضرائب الجمركية بأن " تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المواد الغذائية التى تستورد من الخارج فيما عدا المواد التى لا تستهلكها جموع المواطنين

والتي تحدد بقرار من وزير التموين " يدل على أن التعويض المشار إليه ليس من قبيل الضرائب الجمركية وغيرهما من الضرائب والرسوم ومن ثم فلا يسرى عليه هذا الإعفاء وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون أو اخطأ في تطبيقه ويكون النعى بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالوجه الثانى لسبب الطعن أن الحكم أسس قضاءه بعدم إعفاء الطاعن من المبلغ المطالب به على أن قيمة الرسالة بكاملها وقت التعاقد تزيد على خمسة آلاف جنيه فى حين أن الرسالة وردت للجمرك مجزأة على دفعات تقل قيمة كل منها عن خمسة آلاف جنيه مما كان يتعين معه تقدير القيمة بحسب قيمة كل دفعه وتطبيق الإعفاء المنصوص عليه فى قرار وزير التجارة رقم ٢٢٧ سنة ١٠٧٦ وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن النص فى الفقرة الأولى من المادة الثانية من قرار وزير التجارة رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٧٦ على أن " يفرج عن طريق الجمارك مباشرة عن السلع التى ترد طبقا للمادة (٢) فقرة " أ " من هذا القرار والتى لا تتجاوز قيمتها وقت التعاقد ما يعادل خمسة آلاف جنيه مصرى بالعملة الحرة وبالسعر الرسمى بعد اتخاذ الإجراءات الجمركية " يدل على أن المشرع قد اعتد فى مقام الافراج المباشر عن السلع التى ترد للجمارك من الخارج طبقا لهذا النص بقيمة جملة السلع المتعاقد عليها وليس بقيمة كل دفعه منها لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أن السلع موضوع النزاع تزيد قيمتها وقت التعاقد عليها - عما يعادل خمسة آلاف جنيه مصرى - فإن الحكم المطعون فيه إذ ألزم الطاعن بتعويض معادل لقيمتها أعمالا للمادة ١٥ من القانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فإنه لا يكون اخطأ فى تطبيق القانون ويكون النعى عليه بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٣٠ من يونيه سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ د . أحمد حسنى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمد طموم ، زكى المصرى ، منير توفيق وأحمد مكى .

( ١٦٢ )

### الطعن رقم ١٦٩١ لسنة ٥٠ القضائية

- عقد " بطلان العقد " . صورية .
- جواز الجمع بين الطعن ببطلان العقد والطعن بصوريته معاً متى كان الطاعن يهدف بهما إلى عدم نفاذ العقد فى حقه .

- وإن كان الطعن ببطلان عقد الشركة لعدم شهره ولنقص أهلية أحد الشركاء يتضمن الإقرار بجديته ، والطعن بصوريته هذا العقد متضمن إنكاره مما يقتضى البدء بالطعن بالصورية إلا أنه ليس ثمة ما يمنع ذو الشأن من ابداء الطعنين معاً إذا كان الهدف منهما هو عدم نفاذ العقد فى حقه .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ...  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -  
تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٥٤ سنة ١٩٧٨ - تجارى كلى شمال القاهرة  
على المطعون ضدهم بطلب الحكم بصورية وبطلان عقد الشركة المؤرخ ١٩٧١/٩/٥ وقال

بيانا لذلك أن المطعون ضده الثالث كان يمتلك المحل التجارى المبين بصحيفة الدعوى لمباشرة نشاطه فى تجارة الأحذية والمصنوعات الجلدية بعد أن استخرج سجلا تجاريا وسجل المصدرين ، وبتاريخ ١٩٧٤/١/٥ باع المحل المذكور بالجدة إلى المطعون ضده الثانى الذى باعه بدوره إلى الطاعن فى ١٩٧٤/١٠/٣١ حيث تم تحرير عقد إيجار جديد بين الطاعن ومالك العقار ، وفى ١٩٧٥/٥/٧ أقامت المطعون ضدها الأولى دعوى مستعجلة بطلب فرض الحراسة القضائية على المحل المذكور تأسيسا على أنه كان ملكا لها وآخرين بموجب عقد شركة مؤرخ ١٩٧١/٩/٥ ثم انهيت هذه الشركة بموجب عقد مؤرخ ١٩٧٢/٦/٢٣ باع لها الشريكان بمقتضاه نصيبهما فخلصت لها ملكية المحل وقضى فى الدعوى المذكورة بفرض الحراسة على المحل وتعيين الطاعن حارسا عليه ، وإذ كان ادعاء المطعون ضدها الأولى وليد تواطؤ بينهما وبين والدها المطعون ضده الثالث للاضرار بحقوق الطاعن فقد أقام الدعوى بالطلبات سالفة البيان . كما أقامت المطعون ضدها الأولى الدعوى رقم ٥٥ سنة ١٩٧٨ تجارى كلى شمال القاهرة على الطاعن والمطعون ضدهما الثانى والثالث بطلب الحكم ببطلان جميع التصرفات الواردة على المحل وتسليمه لها وقالت بيانا لذلك أنها كونت شركة مع آخرين بموجب عقد مؤرخ ١٩٧١/٩/٥ لمباشرة نشاط تجارة الأحذية بالمحل المذكور ثم تخارج الشريكان فصارت هى المالكة الوحيدة للمحل وبالنظر إلى أنها كانت ما تزال قاصرا فقد عهدت إلى والدها - المطعون ضده الثالث - بإدارة المحل الذى عهد بها بدوره إلى المطعون ضده الثانى إلا أن الأخير استولى على مستندات المحل وباعه إلى الطاعن ، وبتاريخ ١٩٨٠/٢/١٣ حكمت محكمة أول درجة فى الدعوى رقم ٥٤ سنة ١٩٧٨ ببطلان عقد الشركة المؤرخ ١٩٧١/٩/٥ وفى الدعوى رقم ٥٥ سنة ١٩٧٨ برفضها . استأنفت المطعون ضدها الأولى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٣٨ سنة ٧ ق أمام محكمة استئناف القاهرة التى حكمت فى ١٩٨٠/٥/١١ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى رقم ٥٤ سنة ١٩٧٨ وفى الدعوى رقم ٥٥ سنة ١٩٧٨ بعدم سريان تصرف المطعون ضده الثالث



للمطعون ضده الثانى وتصرف المطعون ضده الثانى للطاعن . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بصورية عقد الشركة المؤرخ ١٩٧١/٩/٥ وعقد إنهاؤها المؤرخ ١٩٧٢/٦/٢٣ ، كما تمسك بصورية عقد بيع المحل الصادر من المطعون ضده الثالث إلى أحد الشركاء الذى أبرم على أساسه عقد الشركة المشار إليه وذلك إستنادا إلى أن المطعون ضده الثالث هو المالك الحقيقى للمحل وأن التصرفات المشار إليها كانت وليده تواطؤ بينه وبين ابنته - المطعون ضدها الأولى - وذلك على قيام الصورية بأن المطعون ضدها المذكورة كانت قاصرا وقت صدور تلك التصرفات ولم يكن لها مال وأن والدتها انشأت شركة توصية بسيطة مع آخرين عن ذات المحل فى ١٩٧٢/٧/١ وأن السجل التجارى وسجل المصدرين وعقد إيجار المحل لازالت باسم المطعون ضده الثالث ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعن بالرد على هذا الدفاع الجوهرى وأقام قضاءه على عدم قبول الدفع بالصورية لمناقضته لطلب بطلان عقد الشركة وهو ما لا يواجه دفاع الطاعن ويعيب الحكم بالقصور ومخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أنه وإن كان الطعن يبطلان عقد الشركة لعدم شهره ولنقص أهلية أحد الشركاء يتضمن الإقرار بجديته والطعن بصورية هذا العقد يتضمن إنكاره مما يقتضى البدء بالطعن بالصورية ، إلا أنه ليس ثمة ما يمنع ذو الشأن من ابداء الطعنين معا إذا كان الهدف منهما هو عدم نفاذ العقد فى حقه ، لما كان ذلك وكان الثابت فى الدعوى أن الطاعن تمسك بالدعويين معا ، إذ طلب الحكم ببطلان عقد الشركة المبرم بين المطعون ضدها الأولى وآخرين لعدم شهره ونقص أهليتها كما طلب الحكم



بصورىة عقد الشركة المشار إىله تأسيسا على أن المحل التجارى الذى وردت علىه الشركة مملوك لوالدها - المطعون ضده الثالث - وأن العقد المشار إىله أبرم نتيجة تواطؤ أطراف عقد الشركة بقصد التوصل إىلى ابطال عقد بيع المحل المذكور الصادر من المطعون ضده الثالث إىلى المطعون ضده الثانى وما يترتب على ذلك من بطلان - عقد البيع الصادر من الأخير إىلى الطاعن ، وكان البىن من طلبات الطاعن ودفاعه سالف البىان أنه هدف بها إىلى عدم نفاذ عقد الشركة فى حقه وكان الحكم المطعون فىه قد أقام قضاءه بعدم قبول الدفع بالصورىة على أنه يستند على عدم قيام العقد وهو ما يناقض التمسك ببطلانه الذى يستند على قيام العقد ، وكانت هذه التقارير لا تواجه دفاع الطاعن القائم على التمسك بالصورىة وهو دفاع جوهرى من شأنه لوصح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى . إذ أن تمسكه ببطلان العقد إىلى جانب صورىته لا يشكل تناقضا وهو ما يعيب الحكم بالقصور بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .



## جلسة ٣٠ من يونيو سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار الدكتور : أحمد حسنى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمد طوم ، زكى المصرى ، منير توفيق وأحمد مكى .

( ١٦٣ )

### الطعن رقم ٢١٤١ لسنة ٥٢ القضائية

ضرائب " ضريبة الارباح التجارية والصناعية " .

الإعفاء من ضريبة الارباح التجارية والصناعية التى تستحق على التصرفات العقارية .  
إقتضاره على الجمعيات التعاونية وحدها بالنسبة للتصرفات التى تصدر منها ويقع عبء  
الضريبة فيها عليها وتكون معفاة من رسوم الشهر العقارى بشأنها . عدم إمتداد هذا الإعفاء  
إلى غيرها من المتعاقدين معها .

النص فى المادة ١/٣٢ من قانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ - المعدلة بالقانون رقم ٤٦  
لسنة ١٩٧٨ المنطبقة على النزاع على أن " تسرى الضريبة ( ضريبة الارباح  
التجارية والصناعية ) على التصرف فى العقارات المبنية أو الاراضى داخل كردون  
المدينة سواء أنصب التصرف عليها بحالتها أو بعد إقامة منشآت عليها ...  
وإستثناء من أحكام المادة ٣٧ يكون سعر الضريبة مثل الرسم النسبى المقرر فى  
القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ فى شأن رسوم التوثيق والشهر على أن يسرى  
الإعفاء والتخفيض المقرر بالقانون المذكور على هذه الضريبة " والنص فى المادة  
٦/٩١ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التعاون الاستهلاكى على  
أن " تعفى الجمعيات التعاونية من رسوم الشهر التى يقع عبء أدائها عليها  
بالنسبة للعقود التى تكون طرفا فيها والمتعلقة بالحقوق العينية العقارية ورسوم  
التوثيق والتصديق على التوقيعات فيما يختص بهذه العقود " يدل على أن نطاق  
الإعفاء من ضريبة الارباح التجارية والصناعية التى تستحق على التصرفات  
العقارية يقتصر على الجمعيات التعاونية وحدها وذلك بالنسبة للتصرفات التى  
تصدر منها ويقع عبء الضريبة فيها عليها إذا كانت الجمعيات معفاة بالنسبة لهذه  
التصرفات من رسوم الشهر ، ولا يمتد هذا الإعفاء إلى غيرها من المتعاقدين معها .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ...  
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن نتج عن  
فى أن الطاعن أقام الدعوى ٧٧٤٧ لسنة ١٩٨٠ م جنوب القاهرة بطلب الحكم بإلزام  
المطعون ضدهما متضامنين بأن يؤديا له مبلغ ١٣٥٨٧/٧٠٠ <sup>مليون</sup> وقال بيانا لدعواه إنه باع  
للجمعية التعاونية لاسكان العاملين بالتربية والتعليم بأسيوط بموجب عقد مشهر برقم  
١٧٠٤ فى ١٥/٤/١٩٨٠ قطعة أرض فضاء وعند شهر العقد المذكور حصلت مصلحة  
الشهر العقارى المطعون ضدها الاولى منه المبلغ المطالب به تحت حساب ضريبة الارباح  
- التجارية والصناعية بتوريده لمصلحة الضرائب والمطعون ضدها الثانية ولما كانت  
الجمعية المشترية معفاة من رسوم الشهر والتوثيق بموجب القانون ١٠٩ لسنة ١٩٧٥  
بشأن التعاون الاستهلاكى والقانون ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر فإن  
التصرف الصادر منه إلى هذه الجمعية لا يخضع لضريبة الارباح التجارية والصناعية  
عملا بنص المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٧٨  
ومن ثم فقد أقام دعواه للمطالبة بمبلغ الضريبة الذى تم تحصيله وبتاريخ ١٧/١١/١٩٨١  
- حكمت محكمة أول درجة برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف  
رقم ٧٠٣٦ لسنة ٩٨ ق القاهرة وبتاريخ ٢٣/٥/١٩٨٢ قضت محكمة الاستئناف بتأييد  
الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة  
مذكرة رأت فيها رفض الطعن . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة  
حددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى بهما الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ  
فى تطبيق القانون وتفسيره وتأويله والقصور فى التسبيب والاخلال بحق الدفاع وفى  
بيان ذلك يقول إن المادة ٣٢ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون ٤٦ لسنة  
١٩٧٨ نصت على أن يسرى الاعفاء والتخفيض المقرر بالقانون ٧٠ لسنة ١٩٦٤ على  
ضريبة التصرفات العقارية دون تفرقة بين بائع ومشتري . ولما كان المشرع قد أعفى  
الجمعية المشترية من رسوم التوثيق والشهر بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ فإن هذا الإعفاء  
يعتد إليه ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى قصره لإعفاء على الجمعيات

التعاونية دون تعرض للحكمة من النص فإنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون وتفسيره وتأويله والقصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن النص في المادة ١/٣٢ من قانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ - المعدلة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ المنطبقة على النزاع على أن " تسرى الضريبة ( ضريبة الأرباح التجارية والصناعية ) على التصرف في العقارات المبنية أو الأراضي داخل كردون المدينة سواء أنصب التصرف عليها بحالتها أو بعد إقامة منشآت عليها ... واستثناء من أحكام المادة ٣٧ يكون سعر الضريبة مثل الرسم النسبي المقرر في القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن رسوم التوثيق والشهر على أن يسرى الإعفاء والتخفيض المقرر بالقانون المذكور على هذه الضريبة " والنص في المادة ٦/٩١ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التعاون الاستهلاكي على أن " تعفى الجمعيات التعاونية من رسوم الشهر التي يقع عبء أدائها عليها بالنسبة للعقود التي تكون طرفاً فيها والمتعلقة بالحقوق العينية العقارية ورسوم التوثيق والتصديق على التوقيعات فيما يختص بهذه العقود " يدل على أن نطاق الإعفاء من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية التي تستحق على التصرفات العقارية يقتصر على الجمعيات التعاونية وحدها وذلك بالنسبة للتصرفات التي تصدر منها ويقع عبء الضريبة فيها عليها إذا كانت الجمعيات معفاة بالنسبة لهذه التصرفات من رسوم الشهر ، ولا يمتد هذا الإعفاء إلى غيرها من المتعاقدين معها . لما كان ذلك وكان عقد البيع المشهر مثار النزاع قد صدر من الطاعن إلى إحدى الجمعيات التعاونية فإنه لا يتمتع بالإعفاء الضريبي باعتبار أنه الملتزم بإداء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية عن هذا التصرف ، وإذا إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى عليه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتفسيره يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .





## جلسة ٣٠ من يونيو سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : يحيى الرفاعى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمد طوم ، زكى المصرى ، منير توفيق و أحمد مكى .

( ١٦٤ )

### الطعن رقم ١٧٢٧ لسنة ٥٢ القضائية

ضرائب " ضريبة الارباح التجارية والصناعية " استئناف " ميعاد  
الاستئناف .

ميعاد إستئناف الأحكام الصادرة طبقا للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فى الطعون الضريبية  
المتعلقة بضرائب الأرباح التجارية والصناعية ولم تعلن قبل ١١/١٠/١٩٨١ - تاريخ العمل  
بقانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ - أربعون يوما تبدأ من التاريخ المذكور .

ميعاد إستئناف الأحكام الصادرة طبقا لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩  
فى الطعون الضريبية المتعلقة بضرائب الأرباح التجارية والصناعية قبل  
١١/١٠/١٩٨١ - تاريخ العمل بقانون الضرائب على الدخل - الصادر بالقانون  
رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ - لا يرجع فيه إلى القواعد السابقة على العمل بهذا  
القانون إلا إذا كان ميعاد الاستئناف قد بدأ قبل العمل به وذلك بإعلان الحكم  
الصادر من محكمة أول درجة عملا بنص المادة ٩٩ من القانون رقم ١٤ لسنة  
١٩٣٩ ، فإن لم يكن الميعاد قد بدأ على هذا النحو سرت أحكام القانون الجديد  
ووجب سريان ميعاد الإستئناف المنصوص عليه فى المادة ٢٢٧ من قانون  
المرافعات من تاريخ العمل بالقانون الجديد أى من ١١/١٠/١٩٨١ ، مما مؤداه أن  
ميعاد إستئناف الأحكام الصادرة فى الطعون الضريبية المتعلقة بضريبة الأرباح  
التجارية والصناعية وفقا لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - ولم تعلن قبل  
١١/١٠/١٩٨١ - هو أربعون يوما تبدأ من هذا التاريخ .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ...  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن وفي حدود ما يقتضيه الفصل فيه تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٦٩ لسنة ١٩٧٦ تجارى كلى أسيوط على مصلحة الضرائب الطاعنة بطلب الحكم بتخفيض صافى أرباحه من نشاطه فى المقاولات عما قدرته لجنة الطعن فى السنوات من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٣ وبتاريخ ١٩٨١/٥/٣١ قضت محكمة أول درجة بطلباته . فاستأنفت المصلحة هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٠ لسنة ٦٥ ق أسيوط وبتاريخ ١٩٨٢/٤/١٥ قضت محكمة الإستئناف بسقوط الحق فى الإستئناف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها نقض الحكم المطعون فيه - وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله أن الحكم الابتدائى صدر فى طعن ضريبى يتعلق بضريبة الأرباح التجارية فى ظل العمل بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وإذ كان هذا الحكم لم يعلن إلى مصلحة الضرائب حتى أدركه القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضرائب على الدخل الذى ألغى العمل بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فإن ميعاد إستئنافه لا يجرى إلا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وإذ خالف الحكم المطعون فيه ذلك وأحتسب ميعاد الإستئناف من تاريخ صدور الحكم الابتدائى ورتب على ذلك سقوط الحق فى الإستئناف فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن ميعاد إستئناف الأحكام الصادرة طبقاً لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فى الطعون الضريبية المتعلقة بضرائب الأرباح

التجارية والصناعية قبل ١٩٨١/١٠/١١ تاريخ العمل بقانون الضرائب على الدخل - الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ لا يرجع فيه إلى القواعد السابقة على العمل بهذا القانون إلا إذا كان ميعاد الإستئناف قد بدأ قبل العمل به وذلك بإعلان الحكم الصادر من محكمة أول درجة عملاً بنص المادة ٩٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، فإن لم يكن الميعاد قد بدأ على هذا النحو سرت أحكام القانون الجديد ووجب سريان ميعاد الإستئناف المنصوص عليه في المادة ٢٢٧ من قانون المرافعات من تاريخ العمل بالقانون الجديد أى من ١٩٨١/١٠/١١ ، مما مؤداه أن ميعاد إستئناف الأحكام الصادرة في الطعون الضريبية المتعلقة بضريبة الأرباح التجارية والصناعية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - ولم تعلن قبل ١٩٨١/١٠/١١ - هو أربعون يوماً تبدأ من التاريخ المذكور - لما كان ذلك وكان الحكم المستأنف الذى صدر فى ١٩٨١/٥/٣١ لم يعلن للطاعن الذى لم يستأنفه إلا فى ١٩٨١/١٠/١٣ فإن إستئنافه يكون قد رفع فى الميعاد وإذا خالف الحكم المطعون فيه ذلك واحتسب ميعاد الإستئناف من تاريخ صدور الحكم الابتدائى ورتب على ذلك سقوط الحق فى الإستئناف لرفعه بعد الميعاد فإنه يكون أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه .



## جلسة ٢٧ من اكتوبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار الدكتور : جمال الدين محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمود مصطفى سالم ، نائب رئيس المحكمة ، أحمد طارق البابلي ، محمد على منصور  
ومحمد ممتاز متولى .

( ١٦٥ )

### الطعن رقم ١٧٧١ لسنة ٥٠ القضائية

( ١ ، ٢ ) تأمينات إجتماعية . دعوى " رفع الدعوى " . تقادم " تقادم  
مسقط " . استئناف .

( ١ ) الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقرره بق ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . خضوعها لتقادم ثنائى لا  
يخضع لقواعد الانقطاع والوقف . بدء سريانه من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة نهائيه أو  
من تاريخ الصرف بالنسبة لباقى الحقوق مع إستثناء الحالات المنصوص عليها فى المادة ١٤٢  
من القانون . علة ذلك .

( ٢ ) الدفع المنصوص عليه فى المادة ١٤٢ ق ٧٩ لسنة ٧٥ . موضوعى . تستنفذ به محكمة  
أول درجة ولا يتها بالفصل فيه . وجوب تصدى المحكمة الاستئنافية للنزاع .

( ٣ ) محكمة الموضوع . حكم " تسبيب الحكم " ما لا يعد قصورا " .

عدم إلزام محكمة الموضوع بتتبع الخصوم فى مختلف أقوالهم وحججهم وطلباتهم والرد  
عليها إستقلالاً . حسبها أن تقيم حكمها على ما يصلح لحمل قضائها . إلتفات الحكم عن دفاع  
لا يتغير به وجه الرأى فى الدعوى . لا قصور .

( ٤ ) عمل " دعوى النقابة " . نقابات

دعوى النقابة مستقلة عن دعوى العامل وتختلف عنها في موضوعها وسببها وأثارها وفي أطرافها .

( ٥ ، ٦ ، ٧ ) تأمينات إجتماعية . عمل .

( ٥ ) الأجر . الأصل فيه أنه لقاء العمل الذي يقوم به العامل : م ٣ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ملحقات الأجر غير الدائمة . لا يستحقها العامل إلا إذا تحققت أسبابها . مناطه .

( ٦ ) الأجر الإضافي . أجر متغير مرتبط بالظروف الطارئة للانتاج بما قد تقتضيه من زيادة ساعات العمل عن المواعيد القانونية .

( ٧ ) الأجر في تطبيق أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٧٧ . المقصود به . عدم دخول الأجر الإضافي في حسابه .

١ - مؤدى المادة ١٤٢ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع منع المطالبة بتعديل الحقوق المقررة بالقانون المشار إليه بعد إنقضاء سنتين من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقي الحقوق بإستثناء الحالات المنصوص عليها فيه وأفصح المشرع في نصوص القانون المتقدم عن قصده إلى سرعة تقدير المعاشات والتعويضات وصرفها لمستحقيها بإعتبارها من مقومات معيشتهم وتغيا في نظام التأمين الاجتماعي برمته مد يد العون العاجل إلى المستحقين في ظل قواعد منضبطة تجنبهم إختلاف الرأي مع الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية على نحو يباعد بينهم والحصول على مستحقاتهم لكي تستقر المراكز القانونية بينهما ، وإذ أوجب بالمادة ١٤٢ سالفه الذكر على ذوى الشأن إقامة الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقررة به خلال مدة محددة بسنتين تبدأ من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقي الحقوق في نطاق الإستثناءات الواردة بالمادة المذكورة ، بما مؤداه سقوط الحق في إقامة الدعوى بعد إنقضاء المدة المنوه عنها ، ولازم ذلك

أن مدة السنتين الواردة بنص المادة ١٤٢ المذكور تنأى - بحسب طبيعتها ومقصود المشرع - على الخضوع لقواعد الانقطاع والوقف المقررة للتقادم .

٢ - الدفع بإنقضاء الحق فى رفع الدعوى بمضى سنتين والمنصوص عليه فى المادة ١٤٢ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . دفع موضوعى تستنفد به محكمة أول درجة ولايتها بالفصل فيه ، لما كان ذلك فإن المحكمة الاستئنافية يتعين عليها أن تتصدى للنزاع .

٣ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم فى مختلف أقوالهم وحججهم وطلباتهم والرد عليها استقلالاً وحسبها أن تقيم حكمها على ما يصلح من الأدلة لحمل قضائها ولا تثريب عليها إن هى أغفلت الرد على دفاع لا يتغير به وجه الرأى فى الدعوى .

٤ - دعوى النقابة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة دعوى مستقلة ومتميزة عن دعوى العامل وتختلف عنها فى موضوعها وسببها وآثارها وفى أطرافها .

٥ - الاصل فى استحقاق الأجر حسبما نصت عليه المادة الثالثة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أنه لقاء العمل الذى يقوم به العامل أما ملحقات فمنها ما لا يستحقه العامل إلا إذا تحققت أسبابها فهى ملحقات غير دائمة وليس لها صفة الثبات والإستمرار .

( ٦ ) الأجر الإضافى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة إنما يقابل زيادة طارئه فى ساعات العمل المقررة لمواجهة العمل حسب ظروفه وهو بهذه المثابة يعتبر أجراً متغيراً مرتبطاً بالظروف الطارئه للانتاج بما تقتضيه من زيادة ساعات العمل عن المواعيد القانونية .

( ٧ ) مفاد نص المادة ٥ ( ط ) من قانون التأمينات الاجتماعية الصادرة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ أن المقصود بالأجر فى تطبيق أحكام هذا القانون هو ما يحصل عليه من مقابل نقدى لقاء عمله الاصلى سواء كان هذا المقابل محددًا بالمدة أم بالانتاج أم بهما معا ولا تدخل الاجور الاضافية فى حسابه .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ....  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل  
فى أن الطاعن أقام الدعوى الدعوى رقم ٤٢٨ سنة ١٩٧٩ كلى عمال الاسكندرية على  
المطعون ضدهما ( الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية والشركة الاهلية للغزل والنسيج )  
وطلب الحكم بحساب معاشه بإعتبار أجره شاملا للأجر الإضافى وعلاوة الانتاج  
وبالفروق المستحقة إعتبارا من ١٠/١٠/١٩٧٥ والفوائد القانونية بواقع ٤٪ سنويا وقال  
بيانا لها إنه فى ١٩٤٢/٦/٥ إلتحق بالعمل لدى الشركة المطعون ضدها الثانية وفى  
١٠/١٠/١٩٧٥ أحيل إلى التقاعد ، وكانت الشركة قبل إحالته للتقاعد بسبع سنوات قد  
كلفته بالعمل كضابط أمن بمصنع الطباعة وعمل ساعتين إضافيتين يوميا بصفة دائمة  
ومستمرة فضلا عن قيامه بالعمل أيام الجمع والعطلات الرسمية حتى زاد أجره عن المائة  
جنيه شهريا . إلا أن المطعون ضدها الثانية إحتسبت المعاش على أساس أجره الاصلى  
دون الإضافى وحرمته دون وجه حق من علاوة الانتاج التى منحتها لزملاء له من العاملين  
بذات المصنع فى المدة من سنة ١٩٦٩ حتى اكتوبر ١٩٧٥ فأقام الدعوى بطلباته  
السالفه البيان . وبتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٥ حكمت المحكمة بعدم جواز نظر الدعوى .  
إستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٩ سنة ٣٦ ق الاسكندرية وبتاريخ  
١٩٨٠/٥/٢٠ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن فى  
هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن .  
وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة  
رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاث أسباب ينعى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم  
المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول إنه كان يتعين على محكمة  
الاستئناف وقد حكمت بإلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة فيما قضى به من عدم  
جواز نظر الدعوى تطبيقا لحكم المادة ١٤٢ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أن تعيد الدعوى  
إلى محكمة أول درجة للفصل فى موضوعها لأن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى تطبيقا  
لحكم المادة ١٤٢ من القانون المشار إليه هو فى حقيقته دفع بالسقوط لمضى مدة معينة

ولا يعد دفعا موضوعيا مما تستنفد به المحكمة ولايتها بالفصل فيه وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مربوط ذلك أن مؤدى المادة ١٤٢ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع منع المطالبة بتعديل الحقوق المقررة بالقانون المشار إليه بعد إنقضاء سنتين من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفه نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقي الحقوق بإستثناء الحالات المنصوص عليها فيه وأفصح المشرع فى نصوص القانون المتقدم عن قصده إلى سرعة تقدير المعاشات والتعويضات وصرفها لمستحقيها بإعتبارها من مقومات معيشتهم وتغيا فى نظام التأمين الاجتماعى برمته مد يد العون العاجل إلى المستحقين فى ظل قواعد منضبطة تجنبهم إختلاف الرأى مع الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية على نحو يباعد بينهم والحصول على مستحقاتهم لكى تستقر المراكز القانونية بينهما ، وإذ أوجب بالمادة ١٤٢ سالف الذكر على ذوى الشأن إقامة الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقررة به خلال مدة محددة بستتين تبدأ من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقي الحقوق فى نطاق الاستثناءات الواردة بالمادة المذكورة ، بما مؤداه سقوط الحق فى إقامة الدعوى بعد إنقضاء المدة المنوه عنها ، ولأزم ذلك أن مدة السنتين الواردة بنص المادة ١٤٢ المذكور تتأبى - بحسب طبيعتها ومقصود المشرع - على الخضوع لقواعد الإنقطاع والوقف المقررة للتقادم لما كان ذلك وكان الدفع بإنقضاء الحق فى رفع الدعوى بمضى سنتين والمنصوص عليه فى المادة ١٤٢ من القانون سالف الذكر هو دفع موضوعى تستنفد به محكمة أول درجة ولايتها بالفصل فيه فإن المحكمة الاستئنافية يتعين عليها أن تتصدى للنزاع وكان الحكم المطعون فيه قد إلترم هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ويضحى النعى عليه بهذا السبب على غير اساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى للطعن على الحكم المطعون فيه القصور فى

التسبب والفساد فى الاستدلال وفى بيانه يقول إن الحكم لم يشر فى مدوناته للطلب الاحتياطى للطاعن بئدب مكتب الخبراء لحساب المعاش والفروق المالية المترتبة على ذلك ولم يأخذ بحجية قرار هيئة التحكيم رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٨ فى خصوص ماتضمنه من وجوب حساب الأجر الإضافى عند حساب المعاش فإنه يكون فضلا عن قصوره فى التسبب مشوبا بالفساد فى الاستدلال .

وحيث إن النعى فى شقة الأول مردود فإنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن تأسيسا على ما أورده فى مدوناته من اسباب تحمل قضاءه بعدم أحقية الطاعن فى طلب حساب معاشه على أساس الأجر الأصلى مضافا اليه الأجر الإضافى وكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم فى مختلف أقوالهم وحججهم وطلباتهم والرد عليها إستقلا وحسبها أن تقيم حكمها على ما يصلح من الأدلة لحمل قضائها ولا تثريب عليها إن هى أغفلت الرد على دفاع لا يتغير به وجه الرأى فى الدعوى والنعى فى شقة الثانى غير سديد ذلك أن دعوى النقابة وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - دعوى مستقلة ومتميزة عن دعوى العامل وتختلف عنها فى موضوعها وسببها وأثارها وفى أطرافها وكانت دعوى الطاعن الراهنة تختلف عن دعوى النقابة فى التحكيم رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٨ فى ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إلترم هذا النظر فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير اساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث للطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبب وفى بيانه يقول إن دفاعه أمام محكمة الموضوع قام على أن الأجر فى مفهوم قانون التأمينات الاجتماعية هو بذاته الأجر فى مفهوم قانون العمل فيشمل كافة الإمتيازات الممنوحة للعامل وكل ما يتقاضاه بشرط أن يتسم بالثبات والدورية مما يستوجب إضافه مقابل ساعات العمل الإضافية ومكافآت الانتاج متى ارتبطت بكمية الانتاج الى أجره الأصلى عند حساب المعاش وأنه قدم تأييدا لدفاعه العديد من أحكام المحاكم غير أنه لما كان الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر وجرى فى

قضائه على حساب معاشه على أساس مرتبه الأصلى دون إضافة مقابل ساعات عمله الإضافية والتفت عن دلالة الاحكام المقدمة فإنه يكون فضلا عن خطئه فى تطبيق القانون معيبا بالقصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النعى غير سديد انه لما كان الأصل فى إستحقاق الأجر حسبما نصت عليه المادة الثالثة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أنه لقاء العمل الذى يقوم به العامل أما ملحقات الأجر فمنها ما لا يستحقه العامل إلا إذا تحققت أسبابها فهى ملحقات غير دائمة وليس لها صفة الثبات والاستمرار وكان الأجر الإضافى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنما يقابل زيادة طارئة فى ساعات العمل المقررة لمواجهة العمل حسب ظروفه وهو بهذه المثابة يعتبر أجرا متغيرا مرتبطا بالظروف الطارئة للإنتاج بما قد تقتضيه من زيادة ساعات العمل عن المواعيد القانونية وكان مفاد نص المادة هـ ( ط ) من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ أن المقصود بالأجر فى تطبيق احكام هذا القانون هو ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدى لقاء عمله الأصلى سواء كان هذا المقابل محددا بالمدة أم بالإنتاج أم بهما معا ولا تدخل الأجور الإضافية فى حسابه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إلترزم هذا النظر فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير اساس .

وحيث إنه ولا تقدم يتعين الحكم برفض الطعن .

////////////////////



## جلسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : مصطفى صباح سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : إبراهيم زغو نائب رئيس المحكمة ، محمد حسن العفيفي ، لطفى عبد العزيز  
و إبراهيم بركات .

( ١٦٦ )

### الطعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٥١ القضائية

١ ( نقض " نطاق الطعن بالنقض " . قوة الامر المقضى .

نقض الحكم . لا يتناول من الحكم إلا ما تناولته اسباب الطعن المقبولة . ماعدا ذلك يحوز  
قوة الامر المقضى . ( مثال ) .

٢ ( محكمة الموضوع " سلطتها فى تقدير الادلة " . صورية . محكمة الموضوع . إستقلالها  
بتقدير كفاية ادلة الصورية .

٣ ( صورية .

الطعن بصورية عقد . عدم قبوله إلا ممن له مصلحة فيه وفى حدود هذه المصلحة . الطعن  
بصورية عقد البيع بالنسبة لقدر معين . لا يمتد الى ما زاد على هذا القدر .

١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن النقض لا يتناول من الحكم إلا ما  
تناولته أسباب النقض المقبولة ، أما ما عدا ذلك منه فإنه يحوز قوة الامر المقضى  
ويتعين على محكمة الإحالة ألا تعيد النظر فيه وإذا كان الحكم السابق نقضه قد قبله  
الطاعنان ولم يطعنا فيه وطعننا فيه المطعون ضدها الأولى عن نفسها وبصفتها



بطريق النقض وذلك فى خصوص قضائه ضدها بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٥/١/١٩٧٢ ورفض القضاء لها بتسليم مساحة ١٢ ر ١ المبينة بالعقدين المؤرخين ٣١/٥/١٩٦٣ ، ٩/٨/١٩٦٩ ثم قضى بقبول الطعن ونقض الحكم والإحالة فإن هذا النقض لا يتناول ما كان الحكم قد قضى به ضد الطاعنين وأضحى قضاؤه فيه باتا حائزا قوة الامر المقضى فيه بقبولهما له وعدم طعنهما عليه ويقتصر نطاق النقض على ما أثير أمامه من أسباب الطعن المقبولة ، ومن ثم لا يجوز لمحكمة الإحالة أن تعيد النظر فيما قضى به ضد الطاعنين .

٢ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تقدير كفاية أدلة الصورية هو مما تستقل به محكمة الموضوع لتعلقه بفهم الواقع فى الدعوى ، وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه دلت على صورية العقد بما أورده من قرائن متساندة من شأنها أن تؤدى فى مجموعها إلى مارتبه عليها من صورية عقد الطاعنة الثانية والأول بصفته صورية مطلقة وتكفى لحمل قضائه فإن ما يثيره الطاعنان فى هذا السبب بمناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها فى ذاتها بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير التى أخذ بها ذلك الحكم لا يعدو أن يكون مجادلة موضوعية فى تقدير المحكمة للدلة مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

٣ - الطعن بصورية عقد لا يقبل إلا ممن له مصلحة فيه وفى حدود هذه المصلحة ، وإذا طعن المطعون ضدهم بالصورية على العقد الصادر من الطاعن الأول إلى الطاعنة الثانية وإلى بصفته بهدف إهدار هذا العقد فى خصوص القدر الذى إشتراه من نفس البائع الطاعن الأول البالغ مساحته ١٢ ر ١ بموجب العقدين المؤرخين ٣١/٥/١٩٦٣ ، ٩/٨/١٩٦٩ وذلك إبتغاء إزالة العائق الذى يحول دون تحقق أثر هذين العقدين فإنه لا يصح إهدار حق الطاعنين إلا بالنسبة لهذا القدر فقط ويكون الحكم المطعون فيه إذ إنتهى الى رفض دعوى الطاعنين فيما زاد عن هذا القدر الذى إشتراه المطعون ضدهم قد خالف القانون مما يوجب نقضه فى هذا الخصوص .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدها الاولى اقامت الدعوى رقم ١٩٧٢ سنة ١٩٨٣ مدنى شبين الكوم الابتدائية بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٦٣/٥/٣١ المتضمن بيع الاول اليها ١٢ مبينة فى الاوراق نظير عقد مقدار ٢٠٠ والتسليم . تدخلت الطاعنة الثانية فى الدعوى بطلب الحكم برفضها لشرائها والطاعن الاول بصفته هذه المساحة من الطاعن المذكور ضمن مساحة ١٨ ٢١ ٢ بموجب عقد مؤرخ ١٩٧٢/١/١٥ أقيمت بشأنه الدعوى رقم ٥٨ سنة ١٩٧٤ مدنى شبين الكون الابتدائية بطلب الحكم بصحته ونفاذه والتسليم والتي تدخلت فيها المطعون ضدها الاولى بصفقتها بطلب رفضها والحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٦٩/٨/٩ والصادر من الطاعن الأول الى القاصرين المشمولين بوصايتها " المطعون ضدهما الثانى والثالث " والمتضمن بيعه اليها بصفقتها ١ مابين الحدود والمعال نظير عقد مقداره ٦٠٠ والتسليم . وبتاريخ ١٩٧٤/٣/١٩ حكمت المحكمة فى الدعوى رقم ١٩٧٢ سنة ١٩٧٣ بقبول تدخل الطاعنه الثانية خصما فى الدعوى وللمطعون ضدها الاولى بصحة ونفاذ عقدها المؤرخ ١٩٦٣/٥/٣١ مع رفض طلب التسليم وفى الدعوى رقم ٥٨ سنة ١٩٧٤ بقبول تدخل المطعون ضدها الاولى بصفقتها وللطاعن الأول بصفته والطاعنة الثانية بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٧٢/١/١٥ وللمطعون ضدها بصفقتها والمتدخل بصحة ونفاذ عقدها المؤرخ ١٩٦٩/٨/٩ مع تسليم الطاعنة الثانية والطاعن الأول بصفته المساحة المباعة إليهما عدا تلك المبينة فى عقدى المطعون ضدها الاولى المؤرخين ١٩٦٣/٥/٣١ ، ١٩٦٩/٨/٩ ، البالغه ١٢ ١ . إستأنفت الطاعنة الثانية الحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٩٧٢ سنة ١٩٧٣ لدى محكمة إستئناف طنطا بالإستئناف رقم ١٤٧ س ق " مأمورية شبين الكوم " . كما إستأنفت والطاعن

بصفته الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٥٨ سنة ١٩٧٤ لدى ذات المحكمة بالاستئناف رقم ١٤٨ س ق مدنى . كذلك إستأنفت المطعون ضدها الأولى الحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٩٧٢ سنة ١٩٧٣ لدى المحكمة المشار إليها بالإستئناف رقم ١٥٢ س ق مدنى كما إستأنفت الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٥٨ سنة ١٩٧٤ لدى المحكمة المذكورة بالإستئناف رقم ١٥٣ س ق مدنى وطعنت بصورية العقد المؤرخ ١٩٧٢/١/١٥ . قررت المحكمة ضم الإستئنافات الثلاثة الاخيرة للإستئناف الأول وحكمت بتاريخ ١٩٧٥/٤/٢٣ برفضها جميعا وتأييد الأحكام المستأنفه . طعنت المطعون ضدها الأولى عن نفسها وبصفتها فى هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٧١٢ س ق . وبتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٩ نقضته المحكمة وأحالت القضية إلى محكمة إستئناف طنطا التى قضت بتاريخ ١٩٨٠/١١/١١ بإحالة القضية الى التحقيق لإثبات صورية العقد المؤرخ ١٩٧٢/١/١٥ وبعد أن نقضت هذا الحكم عادت وحكمت بتاريخ ١٩٨١/٥/١٢ فى موضوع الاستئنافين رقمى ١٥٢ ، ١٥٣ س ق (١) بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من صحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٢/١/١٥ الصادر من الطاعن الأول الى الطاعنة الثانية وإليه بصفته ورفض الدعوى رقم ٥٨ سنة ١٩٧٤ (٢) بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض طلب المطعون ضدهم تسليم المساحة المبينة بالعقدين المؤرخين ١٩٦٢/٥/٣١ ، ١٩٦٩/٨/٩ وتسليمها اليهم . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقضه جزئيا . وإذ عرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشوره رأت إنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعنان بالأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى فهم الواقع أدى به الى الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقولان أن المطعون ضدها فى طعنهما بالنقض والذى قيد برقم ٧١٢ س ق وإن أنتهت فى صحيفته إلى طلب نقض الحكم جزئيا فيما تضمنه من قضاء بصحة ونفاذ العقد

المؤرخ ١٩٧٢/١/١٥ ويرفض طلبها تسليم المساحة المبينة في عقديها المؤرخين ١٩٦٣/٥/٣١ ، ١٩٦٩/٨/٩ ، إلا أن محكمة النقض لم تر إلا الاستجابة الى ذلك ونقضت الحكم نقضا كليا مما لازمه عودة الخصومة والخصوم إلى مراكزهم الاولى بما كان يتعين على محكمة الاستئناف أن تعيد بحث أوجه النزاع وحجج الخصوم في الاستئنافات الأربعة جميعها دون أن تقصر دورها - كما فعلت - على ما تناولته أسباب الطعن وتجزئ الحكم المنقوض وتفصل في بعضه وتسبغ على باقيه حجية دون سند قانوني مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك إنه من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن النقض لا يتناول من الحكم إلا ما تناولته أسباب النقض المقبولة ، أما ما عدا ذلك منه فإنه يحوز قوة الأمر المقضى ويتعين على محكمة الإحالة ألا تعيد النظر فيه وإذا كان الحكم السابق نقضه قد قبله الطاعنان ولم يطعنا فيه وطعننا فيه المطعون ضدها الأولى عن نفسها وبصفتها بطريق النقض وذلك في خصوص قضائه ضدها بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٢/١/١٥ ورفض القضاء لها بتسليم مساحة ١٢ ر<sup>٢</sup> المبينة بالعقدين المؤرخين ١٩٦٣/٥/٣١ ، ١٩٦٩/٨/٩ ثم قضى بقبول الطعن ونقض الحكم والإحالة فإنم هذا النقض لا يتناول ما كان الحكم قد قضى به ضد الطاعنين وأضحى قضاؤه فيه باتا حائزا قوة الامر المقضى فيه بقبولهما له وعدم طعنهما عليه ويقتصر نطاق النقض على ما أثير أمامه من أسباب الطعن المقبولة ، ومن ثم لا يجوز لمحكمة الإحالة أن تعيد النظر فيما قضى به ضد الطاعنين وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير اساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثانى أن الحكم المطعون فيه شاب الفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب ومخالفة الثابت في الأوراق إذ أقام قضاءه بصورية العقد على ما إستخلصه من أقوال شاهدى المطعون ضدها الاولى من أن الطاعنة الثانية المشتريه لم تدفع فيه ثمنا وأن الطاعن الاول البائع ظل واضعا يده على الاعيان المبيعه



فضلا عن إنه قصد بتحرير هذا العقد الإضرار بالمطعون ضدها الاولى لما طالبت به بأرضها بعد طلاقها منه فى حين أن ذلك لا ينهض دليلا على الصورية بما يشوب الحكم بفساد فى الاستدلال وقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود بما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تقدير كفاية أدلة الصورية هو مما تستقل به محكمة الموضوع لتعلقه بفهم الواقع فى الدعوى ، وإذ كان البين من الحكم المطعون فيه أنه دال على صورية العقد بما قرره من أنه : "... إذ كان ذلك وكانت هذه المحكمة تطمئن الى ما شهد به شاهدا المستأنفين إذ يستريح وجدانها إلى ما شهدا به من أن المستأنف عليه الأول ( الطاعن الأول ) إضرار بالمستأنفين ( المطعون ضدهم ) أقدم على تحرير عقد ١٥/١/١٩٧٢ وأن - المستأنف عليها الثانية ( الطاعنة الثانية ) لم تكن تملك ما لا تدفع به مبلغ الألفى جنيه الوارد بالعقد كما أن المستأنف عليه الأول أستمروا واضعا يده على أرض النزاع . وترى المحكمة أن وضع اليد هذا كان إستمرارا لوضع يده الأول بصفته وليا طبيعيا على حفيديه المستأنفين الثانى والثالث ( المطعون ضدهما الثانى والثالث ) وبصفته نائبا عن زوجته المستأنفة الاولى ( المطعون ضدها الاولى ) التى طلقها فى تاريخ لاحق فلما طالبت بأرضها ودب الخلف بينهما سارع إلى تحرير عقد ١٥/١/١٩٧٢ إضرارا بها وبحفيديها ومن ثم تطرح المحكمة شهادة شاهدى المستأنف عليها الاولى إذ لا يستريح وجدانها إلى ما شهدا به ولا تطمئن الى اقوالها خاصة وأن أولهما زوج شقيقة المستأنف عليها الثانية وأبن خالتها والثانى أبن شقيق المستأنف عليه الاول ومن ثم يكون الثابت لدى هذه المحكمة أن المستأنف عليها الثانية لم تدفع ثمنا للمبيع فى عقد ١٥/١/١٩٧٢ وأن المستأنف عليه الأول أراد بتحريره هذا العقد الإضرار بالمستأنفين وأن العقد فى حقيقته لا يتضمن بيعا بالمعنى المفهوم والمحدد فى القانون ... " . لما كان ذلك وكانت هذه القرائن المتساندة التى أوردها الحكم المطعون فيه من شأنها أن تؤدى فى مجموعها الى ما رتبته عليها من صورية عقد الطاعنة الثانية والاول بصفته صورية مطلقة وتكفى لحمل قضائه فإن ما ثبته الطاعنان فى هذا السبب بمناقشة كل قرينة على حده لإثبات عدم كفايتها فى ذاتها بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير التى اخذ بها ذلك الحكم لا يعدو أن يكون



مجادلة موضوعية فى تقدير المحكمة للأدلة مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك النعى على الحكم بهذا السبب يكون على غير اساس .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون حين قضى برفض دعوى صحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٥/١/١٩٧٢ لصورية ذلك أن الطعن على عقد لا يقبل إلا ممن له مصلحة فيه وفى حدودها . وإذا كان المطعون ضدهم قد طعنوا على هذا العقد فى خصوص المساحة المقال بسبق بيعها اليهم من نفس البائع فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى الى رفض الدعوى برمتها حتى فيما زاد عن القدر محل الطعن فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك إنه لما كان الطعن بصوريه عقد لا يقبل إلا ممن له مصلحة فيه وفى حدود هذه المصلحة ، وكان المطعون ضدهم إذ طعنوا بالصورية على العقد الصادر من الطاعن الاول إلى الطاعنة الثانية وإليه بصفته أنما يرمون إلى إهدار هذا العقد فى خصوص القدر الذى اشتروه من نفس البائع الطاعن الاول البالغ مساحته ١٢ ١ بموجب العقدين المؤرخين ٣١/٥/١٩٦٣ ، ٩/٨/١٩٦٩ وذلك إبتغاء إزالة العائق الذى يحول دون تحقق أثر هذين العقدين فإنه لا يصح إهدار حق الطاعنين إلا بالنسبة لهذا القدر فقط ويكون الحكم المطعون فيه إذ إنتهى الى رفض دعوى الطاعنين فيما زاد عن هذا القدر الذى إشتراه المطعون ضدهم قد خالف القانون مما يوجب نقضه فى هذا الخصوص . ولما كانت الدعوى صالحة للحكم فى موضوعها ولما سلف بيانه يتعين تعديل الحكم المستأنف والحكم بصحة ونفاذ العقد الصادر من الطاعن الاول إلى الطاعنة الثانية وإليه بصفته والمؤرخ ١٥/١/١٩٧٢ عن مساحته ١٨ ٩ ٢ .

////////////////////

## جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : أحمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : عبد المنعم أحمد بركة ، والدكتور على فاضل حسن ( نائب رئيس المحكمة ) ، طلعت  
أمين صادق و محمد عبد القادر سمير .

( ١٦٧ )

### الطعن رقم ١٤٩٢ لسنة ٤٩ القضائية

عمل " إنهاء علاقة العمل : إستقالة " .

إنهاء علاقة العمل بالإستقالة . شرطه . قبول جهة العمل لها صراحة أو حكما . م ٦٧ ق ٦١  
لسنة ١٩٧١ . طلب الإحالة للمعاش المبكر وفقا للمادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعي ٧٩  
لسنة ١٩٧٥ . إنطواءه ضمنا على طلب بالإستقالة . مؤدى ذلك . وجوب مراعاة الميعاد  
المنصوص عليه بالمادة ٦٧ المشار إليها .

مفاد نص المادة ٦٧ من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين  
بالقطاع العام ، أن الإستقالة لا تنتج أثرها فى إنهاء علاقة العمل إلا بقبول جهة  
العمل لها صراحة بأصدار قرارها بقبولها ، أو حكما بانقضاء ثلاثين يوما من  
تاريخ تقديمها دون أن يبت فيها . لما كان ذلك وكان الطاعن تقدم بتاريخ ...  
للمطعون ضدها بطلب إحالته للمعاش المبكر لظروفه العائلية إعتبار من  
١٩٧٦/١٢/١ عملا بنص المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة  
١٩٧٥ ، وكانت المادة المشار إليها تنص على أن " ... فإن طلب إحالته للمعاش  
المبكر طبقا لهذا النص يتضمن ضمنا طلبا باستقالته وإنهاء خدمته للأسباب  
الواردة به مما يقتضى مراعاة الميعاد الذى نصت عليه المادة ٦٧ سالفة الذكر  
والذى يجب أن يبت فى هذه الاستقالة خلاله وإذا كان رئيس إدارة الجمعية المطعون  
ضدها قد أشر على هذا الطلب بتاريخ ... بعدم الموافقة ، فإن هذه الاستقالة  
تكون مع ذلك قد قبلت حكما بانقضاء ثلاثين يوما من تاريخ تقديمها قبل أن يبت فيها .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ...  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل  
فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٧٧ عمال كلى جنوب القاهرة على  
الجمعية المطعون ضدها بطلب الحكم باعتبار قرار الفصل الصادر به قرار انتهاء الخدمة  
رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ كأن لم يكن وإعتباره مستقيلا من عمله وما يترتب على ذلك من آثار  
وقال بيانا لدعواه أنه بمقتضى عقد عمل مؤرخ ١٠/١٠/١٩٦٢ إلتحق بالعمل لدى  
المطعون ضدها وظل يعمل بها إلى أن وصل الى وظيفة رئيس سفينة قاطرة غير أنه  
تقدم باستقالته لظروف عائلية اضطرت له للعودة الى قريته للإقامة بها ولما كان قد مضى  
أكثر من شهر على تقديم الاستقالة دون أن يبت فيها فقد انقطع عن العمل من  
١٧/١/١٩٧٧ بإعتبار أن إستقالته قد قبلت بحكم القانون عملا بنص المادة ٦٧ من  
القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، وإذ أخطرت المطعون ضدها رغم ذلك بالقرار رقم ٢٥  
لسنة ١٩٧٧ الصادر فى ٢٦/٢/١٩٧٧ بإنهاء خدمته اعتبارا من ١٧/١/١٩٧٧ لتغيبه  
عن العمل أكثر من عشرة أيام متصلة عملا بنص المادة ٦٤ من القانون سالف البيان ؛  
وفى ٢٧/٢/١٩٧٨ قضت المحكمة بنذب خبير فى الدعوى ، وبعد أن قدم الخبير تقريره  
قضت بتاريخ ١٨/١٢/١٩٧٨ برفض الدعوى . إستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف  
رقم ٨٤ سنة ٩٦ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٢/٥/١٩٧٩ قضت المحكمة برفض الاستئناف  
وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة  
العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم المطعون فيه . عرض الطعن على المحكمة  
فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى  
بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه أقام قضاؤه على قوله أن طلب الطاعن إحالته  
للمعاش المبكر لا يتضمن استقالة بمفهوم المادة ٦٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ فى  
حين أن هذا الطلب فى حقيقته هو طلب بالاستقالة لاستحقاق المعاش المبكر متى  
إستوفى شروطه وقد مضت المدة المحددة قانونا دون البت فيه وإذ خالف الحكم المطعون  
فيه هذا النظر واعتبر طلب الطاعن إحالته المعاش المبكر لا يتضمن طلبا باستقالته ،

فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه لما كانت المادة ٦٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام تنص على أنه " للعامل أن يقدم استقالته من وظيفته وتكون الاستقالة مكتوبة ولا تنتهى خدمة العامل إلا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة . ويجب البت في الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه وإلا أعتبرت الاستقالة مقبولة بحكم القانون ... " ومفاد هذا النص أن الاستقالة لا تنتج أثرها في إنهاء علاقة إلا بقبول جهة العمل لها إما صراحة بإصدار قرار بقبولها أو حكما بانقضاء ثلاثين يوما من تاريخ تقديمها دون أن يبت فيها . لما كان ذلك وكان الواقع الذي سجله الحكم المطعون فيه أن الطاعن تقدم بتاريخ ١٩٧٦/٦/٢٠ للمطعون ضدها بطلب إحالته للمعاش المبكر لظروفه العائلية اعتبارا من ١٩٧٦/١٢/١ عملا بنص المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وكانت المادة ١٨ من هذا القانون تنص على أن " يستحق المعاش فى الحالات الآتية : ١ - .... ٢ - .... ٣ - .... ٤ - .... ٥ - إنتهاء خدمة المؤمن عليه لغير الأسباب المنصوص عليها فى البنود ( ١ ، ٢ ، ٣ ) متى كانت مدة اشتراكهم فى التأمين ٢٤٠ شهرا على الأقل . فإن طلب الطاعن إحالته للمعاش المبكر طبقا لهذا النص يتضمن ضمنا طلبا باستقالته وانتهاء خدمته للأسباب الواردة به مما يقتضى مراعاة الميعاد الذى نصت عليه المادة ٦٧ سالفة الذكر والذى يجب أن يبت فى هذه الاستقالة خلاله وإذ كان رئيس مجلس الجمعية المطعون ضدها قد أشر على هذا الطلب بتاريخ ١٩٧٦/١٢/١١ بعدم الموافقة ، فإن هذه الاستقالة تكون مع ذلك قد قبلت حكما بانقضاء ثلاثين يوما من تاريخ تقديمها قبل أن يبت فيها ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى فى قضائه على أن طلب الطاعن إحالته للمعاش المبكر لا يتضمن استقالته بمفهوم المادة ٦٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه على أن يكون مع النقض الاحالة .

=====



## جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ أحمد ضياء عبد الرازق عيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : عبد المنعم أحمد بركة والدكتور على فاضل حسن ( نائبى رئيس المحكمة ) ، محمد عبد  
القادر سمير ومحمد السيد الحواش .

( ١٦٨ )

### الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٥٠ القضائية

عمل " تصحيح أوضاع العاملين " . تسوية .

تطبيق المدد المحددة بالجدول الثالث الملحق بقانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة  
والقطاع العام رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وتصحيح الوضع الوظيفى للعامل بمجموعة وظائف  
الخدمات المعاونة . شرطه . أن يكون نقله الى تلك المجموعة أو إعادة تعيينه بها بسبب المرض .  
علة ذلك . المادة السادسة من القانون ٢٣ لسنة ١٩٧٨ .

مفاد نص المادة السادسة من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض  
أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة  
والقطاع العام - والذي يعمل به إعتبارا من تاريخ العمل بالقانون المذكور - أنه -  
إعتبارا من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١١ لسنة  
١٩٧٥ وحتى يستفيد العامل بمجموعة وظائف الخدمات المعاونة بالمدد المحددة  
بالجدول الثالث الملحق بالقانون فى تصحيح وضعه الوظيفى ، بدلا من المدد المبينة  
بالجدول السادس الخاص بمجموعة الوظائف المذكورة ، فإنه يشترط أن يكون  
النقل الى مجموعة وظائف الخدمات المعاونة أو إعادة التعيين بسبب المرض وهو  
شرط لازم لإعمال المدد المبينة بالجدول الثالث دون تلك الواردة بالجدول السادس .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ... والمرافعة  
وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى  
أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٣٥٠ سنة ١٩٧٨ كلى طنطا على الطاعنة - شركة



الاسكندرية للزيوت والصابون - بطلب الحكم بتسوية حالته الوظيفية على الفئة المالية الثالثة والآثار القانونية والفروق المالية ، وقال بياننا لذلك أنه عمل بوظيفة فنية لدى الطاعنة منذ عام ١٩٤٠ ، وإنها قامت بتسوية حالته طبقا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على الفئة الرابعة اعتبارا من ١/٢/١٩٧٦ وذلك إعمالا للجدول الثالث والآثار القانونية والفروق المالية ، وقال بياننا لذلك أنه عمل بوظيفة فنية لدى الطاعنة منذ عام ١٩٤٠ بلغت ٣٧ عاما ومن ثم يستحق الفئة الثالثة إعتبارا من التاريخ المذكور ، فقد أقام الدعوى بطلباته سالفة البيان . ندبت المحكمة خبيرا في الدعوى ، وبعد أن أودع الخبير تقريره حكمت في ١٩/١١/١٩٧٩ بأحقية المطعون ضده في الترقية إلى الفئة الثالثة إعتبارا من ١/٢/١٩٧٢ وإلزام الطاعنة أن تؤدي إليه مبلغ ٣٢١ جنيه . إستأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة إستئناف طنطا وقيد الاستئناف برقم ١٣٠ لسنة ٢٩ ق . وبتاريخ ١٥/٤/١٩٨٠ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك نقول ان الحكم طبق على المطعون ضده المدد اللازمة للترقية الى الفئة الثالثة إعمالا للجدول الثالث المرفق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وحساب مدة خدمته على أساس أنها بلغت ٣٢ عاما في ١٩/١/١٩٧٢ ورتب على ذلك إستحقاقه للفئة الثالثة إعتبارا من ١/٢/١٩٧٢ . في حين أن المادة السادسة من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ تشترط لتطبيق الجدول الثالث على حالة المطعون ضده أن يكون نقله الى مجموعة وظائف الخدمات المعاونة بسبب مرضه ، وهو الأمر غير المتوافر في حالته ، ولم يستظهره الحكم المطعون فيه بما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام - والذي يعمل به إعتبارا من تاريخ العمل بالقانون المذكور - نص في المادة

السادسة منه على ان يضاف بند ( هـ ) الى المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المذكور ، ونص في الفقرة الاخيرة من هذا البند على أن : " فإذا كان النقل أو إعادة التعيين بسبب المرض إلى مجموعة وظائف الخدمات المعاونة طبق الجدول الثالث على المدة كلها " ومفاده انه - إعتبارا من ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المذكور - وحتى يستفيد العامل بمجموعة وظائف الخدمات المعاونة بالمدد المحددة بالجدول الثالث الملحق بالقانون في تصحيح وضعه الوظيفي ، بدلا من المدد المبينة بالجدول السادس الخاص بمجموعة الوظائف المذكورة ، فإنه يشترط أن يكون النقل الى مجموعة وظائف الخدمات المعاونة أو إعادة التعيين بسبب المرض ، وهو شرط لازم لإعمال المدد المبينة بالجدول الثالث دون تلك الواردة بالجدول السادس ، لما كان ذلك وكان واقع الدعوى الذي سجله الحكم الإبتدائي والذي أحال عليه الحكم المطعون فيه ، أن المطعون ضده التحق بالعمل لدى الطاعنة بدون مؤهل بوظيفة فنية إعتبارا من ١/١/١٩٤٠ ثم نقل الى وظيفة ساعي من وظائف الخدمات المعاونة في ١/١/١٩٧٠ حتى خرج على المعاش في ٢٩/١٠/١٩٧٨ ، وكان البين من أسباب الحكم المطعون فيه والذي إعتنق أسباب حكم محكمة الدرجة الاولى أنه أقام قضاؤه على ما إنتهى إليه تقرير الخبير من إستفاده المطعون ضده بتطبيق المدد المحددة بالجدول الثالث من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وإعمالا لنص المادة السادسة من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ سالفه البيان ، وكان يبين من تقرير الخبير الذي أخذ به الحكم المطعون به - والمودع صورته الرسمية بملف الطعن - أنه قد خلا من إستظهار ظروف نقل المطعون ضده الى وظيفة ساعي ، وهي إحدى مجموعة وظائف الخدمات المعاونة إعتبارا من ١/١/١٩٧٠ وحتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وما إذا كان هذا النقل بسبب المرض أو بسبب آخر وحتى يبين مدى إستحقاق المطعون ضده لتسوية حالته طبقا للمدد المحددة بالجدول الثالث المذكور ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل بيان هذا الشرط ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وعابة القصور في التسييب مما يوجب نقضه بغير حاجة لبحث باقي وجوه الطعن .



## جلسة ٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ أحمد حسنى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمد طموم ، زكى المصرى ، منير توفيق و عبد المنعم ابراهيم .

( ١٦٩ )

### الطعن رقم ١٤٨٨ لسنة ٥٠ القضائية

- ( ١ ) ملكية " أسباب نقل الملكية " ضرائب " ضريبة التركات " .
- ملكية العقار الذى يباع جبرا . عدم انتقالها إلى المشتري بالمزاد إلا بتسجيل حكم إيقاع البيع . م ٩ من قانون الشهر العقارى ١١٤ لسنة ١٩٤٦ . تسجيل حكم مرسى مزاد الأرض المباعة من المورث بعد وفاته . أثره . دخولها ضمن أصول التركة . لا يغير من ذلك تسجيل تنبيه نزع الملكية قبل الوفاء . علة ذلك .
- ( ٢ ) حكم " تسبيب الحكم " .
- عدم رد المحكمة على طلب الخصم الذى لا سند له من القانون . لا خطأ .
- ( ٣ ) دعوى " الدفاع فى الدعوى " . حكم " تسبيب الحكم " .
- دفاع لم يقم الدليل عليه . عدم الرد عليه . لا خطأ .
- ( ٤ ) ضرائب " ضريبة التركات " . عقد " فسخ العقد " .
- القضاء بفسخ عقود البيع التى صدرت من المورث وبإلزام الورثة برد قيمة مادفعه كل مشتر من تركة مورثهم . أثره . ثبوت حق الورثة فى طلب استبعاد هذه المبالغ من أصول التركة بإعتباره دينا على المتوفى ثبت بأحكام قضائية نهائية . لا يغير من ذلك عدم عرض أمر هذا الدين على لجنة الطعن . علة ذلك .

١ - إذ كانت ملكية العقار الذى يباع جبرا - لا تنتقل من مالكة الى المشتري بالمزاد الا بتسجيل حكم ايقاع البيع طبقا للمادة ٩ من قانون الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ ، وكانت الثابت بالاوراق أن حكم مرسى المزاد الصادر من محكمة طنطا الابتدائية بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٨ فى دعوى البيوع رقم .... لم يتم تسجيله الا بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٦ - بعد وفاه المورث - ومن ثم فإن الارض الى جرى التنفيذ عليها بموجب ذلك الحكم لم تخرج عن ملك المورث وتدخل بالتالى ضمن اصول التركة ، ولا يغير من ذلك أن يكون تنبيه نزع الملكية قد سُجل قبل

الوفاء لان هذا التسجيل وإن ترتب عليه اعتبار الارض محجوزة الا انه لا يؤدي بذاته الى خروجها من ملكية المورث المحجوز عليه .

٢ - إذ كان طلب الطاعنين استبعاد الارض الزراعية - محل حكم مرسى المزاد - من أصول التركة لاسند له من القانون - فلا تثريب على المحكمة إن هى لم ترد عليه - مما يكون معه النعى بهذا السبب على غير أساس .

٣ - إذ كان الثابت بالأوراق ان الحكم المطعون فيه قد سائر لجنة الطعن فى إستبعادها من التركة ما على المورث من دين للبنك العقارى المصرى والفوائد المستحقة حتى تاريخ وفاته ، وكان الطاعنون لم يقدموا لمحكمة الموضوع الدليل على ما يثبت أن للبنك أقساطا أخرى متبقية على المورث وأن للبنك المذكور فوائد تأخير أستحققت بعد الوفاء ومن ثم فلا على الحكم المطعون فيه إذ لم يرد على دفاع الطاعنين العارى عن الدليل .

٤ - إذ كانت المادة ١٤ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ - بفرض رسم أيلولة على التركات - تقضى بأن " يستبعد من التركة كل ما عليها من الديون والإلتزامات إذا كانت ثابتة بمستندات تصلح دليلا على المتوفى أمام القضاء " ، وكان مفاد نص المادة ١٦٠ من القانون المدنى أن الفسخ يترتب عليه إنحلال العقد بأثر رجعى منذ نشوئه ويعتبر كأن لم يكن ويعاد كل شئ الى ما كان عليه من قبل وبالتالي فإنه يترتب على القضاء بفسخ عقد البيع أن تعود العين المبيعة الى البائع وأن يرد الاخير ما قبضه من الثمن ،... وإذ كان الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه ومن الصور الرسمية للأحكام النهائية الصادرة من محكمة طنطا الابتدائية بتاريخ .... فى الدعاوى ..... مدنى كلى طنطا المرفقة بملف الطعن - أن المحكمة قضت فيها بفسخ عقود البيع الصادرة من مورث الطاعنين وبإلزام هؤلاء بأن يدفعوا من تركة مورثهم قيمة ما دفعه كل مشتر من ثمن - وجعله ذلك مبلغ ٥٠٨٥/٠٦٠ <sup>مليج</sup> - فإنه يكون من حق الطاعنين طلب إستبعاد المبلغ المشار اليه من أصول التركة باعتباره ديناً على المتوفى ثابت بأحكام قضائية نهائية ولايغير من ذلك أن أمر هذا الدين لم يعرض على لجنة الطعن لأن الامر يتعلق بمسألة قانونية لا يجوز الإتفاق على خلاف مايقضى به القانون فى شأنها .



## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ..  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -  
تتصل فى فى أن مأمورية ضرائب التركات بالقاهرة قدرت صافى تركة المرحوم ..... -  
مورث الطاعنين - المتوفى بتاريخ ١٩٦٢/٤/٢٠ بمبلغ <sup>مليج</sup> ٨٦٦٥٨/٥٦٦ واذا اعترضوا  
وأحيل الخلاف الى لجنة الطعن أصدرت بتاريخ ١٩٦٨/١/٢١ قرارها بتقديرها صافى  
التركة بمبلغ <sup>مليج</sup> ٦٢٣٧٦٢٩٦ مع حفظ حق المأمورية والطاعنين فى إعادة تقدير قيمة  
المساحة المبيعة بمعرفة المورث من الاطيان المحتفظ بها وفقاً يسفر عنه النزاع القائم  
بشأنها بالاصلاح الزراعى وإذ لم يلق هذا القرار قبولا لدى الورثة الطاعنين طعنوا عليه  
بالدعوى رقم ٣٢٩٣ لسنة ١٩٧١ ضرائب شمال القاهرة طالبين الغاءه وبتاريخ  
١٩٧٢/٦/٢٩ نذبت المحكمة خبيراً وبعد ان قدم تقريره قضت بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٣١  
بتعديل القرار المطعون فيه وتقدير صافى التركة بمبلغ <sup>مليج</sup> ٤٩٨٨٦/٠٦٦ إستأنف الطاعنون  
هذا الحكم بالإستئناف رقم ٩٢ لسنة ٩٥ ق القاهرة طالبين الغاءه وبعد خضوعهم لرسم  
الأيلولة ، كما إستأنفته مصلحة الضرائب بالإستئناف رقم ١٢٦ لسنة ٩٥ ق القاهرة  
طالبة إلغاءه وتأييد قرار لجنة الطعن - وبعد ضم الاستئنافين قضت محكمة إستئناف  
القاهرة بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٠ بإعادة المأمورية الى الخبير لتحقيق اعتراضات الطرفين  
وبعد ان قدم الخبير تقريره قضت بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢٢ بتأييد الحكم المستأنف ، طعن  
الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيت فيها رفض  
الطعن وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها  
التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب - ينعى الطاعنون بالسبب الاول منها على .



الحكم المطعون فيه القصور في التسبب ومخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله وفي بيان ذلك يقولون إنهم تمسكوا في دفاعهم أمام محكمة الموضوع باستبعاد الأرض الزراعية التي حكم بإيقاع بيعها على البنك العقاري المصري في دعوى البيوع رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ كلى طنطا من أصول تركة مورثهم وإن لم يعن الحكم المطعون فيه بهذا الدفاع أو يرد عليه وأدخل تلك الأرض ضمن عناصر التركة فإنه يكون أخل بحقهم في الدفاع بما يعيبه بالقصور في التسبب فضلا عن مخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعى مبرود - ذلك أنه لما كانت ملكية العقار الذي يباع جبرا لا تنتقل من مالكه الى المشتري بالمزاد إلا بتسجيل حكم ايقاع البيع طبقا للمادة ٩ من قانون الشهر العقاري رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ وكان الثابت بالأوراق أن حكم مرسى المزاد الصادر من محكمة طنطا الابتدائية بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٨ في دعوى البيوع رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ لم يتم تسجيله إلا بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٦ بعد وفاة المورث ومن ثم فإن الأرض التي جرى التنفيذ عليها بموجب ذلك الحكم لم تخرج عن ملك المورث وتدخل بالتالى ضمن أصول التركة ولا يغير من ذلك أن يكون تنبيه نزع الملكية قد سجل قبل الوفاة لأن هذا التسجيل وإن ترتب عليه اعتبار الأرض محجوزة إلا أنه لا يؤدي بذاته الى خروجها من ملكية المورث المحجوز عليه . لما كان ذلك وكان طلب الطاعنين إستبعاد الأرض الزراعية محل حكم مرسى المزاد من أصول التركة لا سند له من القانون فلا تثريب على المحكمة ان هي لم ترد عليه مما يكون معه النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسببين الثانى والثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسبب ومخالفة الثابت بالأوراق ومخالفة القانون وفي بيان ذلك يقولون أنهم طلبوا في دفاعهم أمام لجنة الطعن وأمام محكمة الموضوع أن يستبعد من تركة مورثهم اقساط الدين والفوائد التي استحققت للبنك العقاري بعد الوفاة كما تمسكوا أمام محكمة أول درجة باستبعاد المبالغ التي قضى بالزامهم بدفعها من تركة مورثهم للمشتريين نتيجة القضاء بفسخ عقود بيع الاراضى الزراعية الصادرة لهم من المورث إلا أن الحكم

المطعون فيه أغفل الشق الاول من هذا الدفاع ولم يرد عليه وأيد الحكم المطعون فيه أغفل الشق الاول من هذا الدفاع ولم يرد عليه وأيد الحكم الابتدائي في رفضه للشق الثاني تأسيسا على أنه يتعلق بمسألة لم يسبق عرضها على لجنة الطعن مما يعيبه بالقصور في التسبيب ومخالفة الثابت بالاوراق ومخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعى في شقه الاول مردود ذلك أنه لما كان الثابت بالاوراق أن الحكم المطعون فيه قد سائر لجنة الطعن في استبعادها من التركة ما على المورث من دين للبنك العقاري المصري والفوائد المستحقة حتى تاريخ وفاته وكان الطاعنون لم يقدموا لمحكمة الموضوع الدليل على ما يثبت أن للبنك اقساطا أخرى متبقية على المورث أو أن للبنك المذكور فوائد تأخير استحققت بعد الوفاء ومن ثم فلا على الحكم المطعون فيه اذ لم يرد على دفاع الطاعنين العارى عن الدليل في هذا الصدد ، والنعى في شقه الثاني في محله ذلك أنه لما كانت المادة ١٤ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض أيلوله على الشركات تقضى بأن " يستبعد من التركة كل ما عليها من الديون والالتزامات اذا كانت ثابتة بمستندات تصلح دليلا على المتوفى أمام القضاء . " وكان مفاد نص المادة ١٦٠ من القانون المدني أن الفسخ يترتب عليه انحلال العقد بأثر رجعى منذ نشوئه ويعتبر كأن لم يكن ويعاد كل شئ الى ما كان عليه من قبل وبالتالي فإنه يترتب على القضاء بفسخ عقد البيع أن تعود العين المبيعة الى البائع وأن يرد الاخير ما قبضه من الثمن ، وكان الثابت بالاوراق أن الطاعنين اعترضوا على تقدير المأمورية لصافي تركة مورثهم وأحيل الخلاف الى لجنة الطعن ثم طعنوا في قرارها أمام المحكمة الابتدائية طالبن بإلغاء والاخذ باعتراضاتهم واذا قضت المحكمة بتقدير صافي التركة بمبلغ ١٦٠ ر. ٤٩٨٨٦ .

إستأنف الطاعنون هذا الحكم وكان من بين طلباتهم أن يستبعد من التركة المبالغ المقضى بالزامهم بدفعها من تركة مورثهم بأحكام نهائية نتيجة القضاء بفسخ عقود البيع الصادرة منه لآخرين . لما كان ذلك وكان الثابت بمبنونات الحكم المطعون فيه ومن الصور الرسمية للأحكام النهائية الصادرة من محكمة طنطا الابتدائية

تاريخ ١٩٦٤/١٢/٣٠ ، ١٩٦٧/١١/١ ، فى الدعوى أرقام ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ لسنة ١٩٦٤ مدنى كلى طنطا المرفقة بملف الطعن أن المحكمة قضت فيها بفسخ عقود البيع الصادرة من مورث الطاعنين وبإلزام هؤلاء بأن يدفعوا من تركة مورثهم قيمة ما دفعه كل مشتر من ثمن وجعله ذلك مبلغ ٠٦٠ / ٥٨٠ هـ فإنه يكون من حق الطاعنين طلب إستبعاد المبلغ المشار اليه من أصول التركة بإعتباره ديناً على المتوفى ثابت بأحكام قضائية نهائية ولا يغير من ذلك أن امر هذا الدين لم يعرض على لجنة الطعن لان الامر يتعلق بمسألة قانونية لا يجوز الاتفاق على خلاف ما يقضى به القانون فى شأنها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأيد الحكم الابتدائى فيما ذهب اليه من عدم استبعاده لهذا الدين من تركة المورث تأسيساً على انه لم يكن معروضاً على لجنة الطعن - فإنه يكون قد خالف القانون بما يتعين معه نقضه جزئياً فى هذا الخصوص .



## جلسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : سيد عبد الباقي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
عبد المنصف هاشم ، احمد ابراهيم شلبي نائبى رئيس المحكمة ، محمد جمال الدين شلقانى وصلاح  
عويس بطران .

( ١٧٠ )

### الطعن رقم ١٦١ لسنة ٥٣ القضائية

( ١ ) أحوال شخصيه . عقد " عوارض الأهلية " . بطلان . محكمة  
الموضوع . نقض . إثبات . أهلية .

تقدير حالة العته لدى أحد المتعاقدين . لقاضى الموضوع دون رقابة من محكمة النقض متى  
كان استخلاصه سائفا . تحرى أهلية العاقد . مناطها . حالتها وقت إنعقاد العقد .

( ٢ ) محكمة الموضوع . إثبات . دعوى . " طلب الإحالة الى التحقيق " .

لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة فى الأخذ بما تطمئن إليه من الأدلة وإطراح ما عدها دون  
حاجه إلى الرد استقلالا على ما لم تأخذ به . شرطه . عدم التزامها بإجابة الخصم إلى طلب  
الإحالة الى التحقيق متى رأت فى أسبابها ما يكفى لتكوين إعتقادها .

( ٣ ) ارث . نظام عام . تركه . بيع . هبة .

التحايل الممنوع على أحكام الارث لتعلقها بالنظام العام . ما هيته . التصرفات المنجزه  
الصادرة من المورث حال صحته لأحد ورثته . صحیحة ولو قصد بها حرمان بعض ورثته أو  
كانت هبة مستتره فى عقد بيع استوفى شكله القانونى . علة ذلك .



١ - تقدير حالة العته لدى أحد المتعاقدين هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مما يتعلق بفهم الواقع في الدعوى ، فلا يخضع فيه القاضي لرقابة محكمة النقض متى كان إستخلاصه في ذلك سائغا ، والعبرة في تحري أهلية العاقد هي بحالته في الوقت الذي انعقد فيه العقد .

٢ - لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ بما تطمئن اليه من الأدلة وإطراح ما عداه دون ما حاجة للرد استقلالا على ما لم تأخذ به طالما قام حكمها على أسباب سائغة كما أنها غير ملزمة بإجابة الخصم الى طلب الاحالة الى التحقيق متى رأت مما أوردته من أسباب ما يكفي لتكوين اعتقادها وما يغني عن التحقيق .

٣ - التحايل الممنوع على أحكام الإرث لتعلق الإرث لتعلقها بالنظام العام هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ما كان متصلا بقواعد التوريث وأحكامه المعتبرة شرعا كأعتبار شخص وارثا وهو في الحقيقة غير وارث أو العكس وكذلك ما يتفرغ عن هذا الأصل من التعامل في التركات المستقبلية كإيجاد ورثه قبل وفاة المورث غير من لهم حق الميراث شرعا أو الزيادة أو النقص في حصصهم الشرعية، ويترتب على هذا أن التصرفات المنجزة الصادرة من المورث حالة صحته لأحد ورثته تكون صحيحة ولو كان المورث قصد بها حرمان بعض ورثته لأن التوريث لا يرد إلا على ما يخلفه المورث وقت وفاته أما ما أخرجه من مال حال حياته فلا حق للورثه فيه والتصرف المنجز يعتبر صحيحا سواء أكان العقد في حقيقة بيعا أو مستترة في عقد أستوفى شكله القانوني .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر .... نائب رئيس المحكمة والمراقبة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل

فى أن الطاعنين الاول والثانى أقاما الدعوى رقم ٢٠٦ سنة ١٩٧٩ مدنى بور سعيد الابتدائية ضد المطعون عليها بطلب الحكم ببطالان عقد البيع المشهر برقم ١٤٤ بور سعيد بتاريخ ١٩٧٨/٣/٤ وعدم نفاذه فى حقها ، وقالوا بيانا لها ان هذا البيع باطل لأنه يستتر تصرفا حقيقيا هو الهبة وصدر لها من مورثهم المرحوم ... ببيع العقارات المبينة به وهو يعانى من مرض العته الشيخوخى ، وبعد سماع الشهود تنفيذاً لحكم التحقيق الذى أصدرته المحكمة لاثبات ونفى عته المورث البائع وقت البيع حكمت بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٦ ببطالان العقد . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم لدى محكمة إستئناف الاسماعيلية ( مأمورية بور سعيد ) بالاستئناف رقم ١٨٠ سنة ٢٢ ق مدنى وبتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٢ حكمت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة قرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث ان الطعن أقيم على أربعة أسباب حاصلها - عدا الوجه الاول من السبب الاول والوجه الثانى من السبب الثالث - أن الحكم المطعون فيه عاره البطلان وشابه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال ، ذلك أن الحكم أقام قضاءه برفض الدعوى على عدم صدور حكم بالحجر على المورث المذكور وأن وكيل النيابة المحقق فى دعوى الحجر رقم ١ سنة ١٩٧٨ أثبت ملاحظة تفيد أنه ليس فى حالة عته دون أن تطلع المحكمة على سائر التحقيقات التى أجريت فى تلك الدعوى والتى انتهت بمذكرة من السيد وكيل النيابة بطلب توقيع الحجر عليه بناء على التقرير الطبى الذى أوصى بذلك ، ودون أن تجبهم المحكمة الى طلب إصدار حكم جديد بالاحالة الى التحقيق لاثبات عته المورث وقت ابرام العقد فعار الحكم البطلان وشابه القصور فى التسبب .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن تقرير حاله العته لدى أحد المتعاقدين هو وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مما يتعلق بفهم الواقع فى الدعوى ، فلا يخضع فيه

القاضي لرقابة محكمة النقض متى كان استخلاصه في ذلك سائغا ، والعبرة في تحرى أهلية العاقد هي بحالته في الوقت الذي إنعقد فيه العقد ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدعوى على ما خلصت اليه محكمة الموضوع في حدود سلطتها في فهم الواقع وتقدير الأدلة فيها على أنه " لم يصدر حكم بالحجر على المورث والمستفاد من الملاحظة التي سجلها وكيل النيابة المحقق بمحضره المؤرخ ١٩٧٨/٢/٨ أى في وقت معاصر لوقت تحرير عقد البيع المطعون عليه أن المطلوب الحجر عليه مدرك لكل ما يسأل عنه ولا تبدو عليه أية علامات عته أو ما يعيب التصرف أو تنقابه أية غيبوبة وعدم الادراك مما تخلص معه المحكمة الى أن المورث لم يكن في حالة عته شائع وبذلك يعدو تصرفه بالبيع الى ابنته المطعون عليها سليما ولا مجال للطعن عليه بالبطلان " لما كان ذلك وكان هذا الذي قرره الحكم وأقام عليه قضاؤه يقوم على إستدلال صحيح سائغ ويكفى لحمل قضاؤه . وكان لمحكمة الموضوع سلطه مطلقة في الأخذ بما تطمئن اليه من الأدلة واطراح ما عداه دون ما حازه للرد استقلالا على ما لم تأخذ به طالما قام حكمها على أسباب سائغة ، كما أنها غير ملزمة بإجابة الخصم الى طلب الإحالة إلى التحقيق متى رأت فيما أوردته من أسباب ما يكفي لتكوين اعتقادها وما يغنى عن التحقيق لما كان ما تقدم فإن النعى لا يعدو أن يكون في حقيقته جدلا موضوعيا في تقدير محكمة الموضوع للأدلة وهو ما لا يجوز أمام محكمة النقض ويكون هذا النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالوجه الاول من السبب الاول والوجه الثانى من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والبطلان ، وفي بيان ذلك يقولون أنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بأن عقد البيع يستر عقدا حقيقيا هو الهيئة بقصد التحايل على أحكام الميراث وحرمان الورثة من تركه المورث ، غير أن الحكم لم يعرض لهذا الدفاع أو يرد عليه رغم أنه دفاع جوهري مما قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى فشابه القصور في التسبيب وعاره البطلان .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن التحايل الممنوع على أحكام الارث لتعلق الارث بالنظام العام هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ما كان متصلا بقواعد التوريث وأحكامه المعتبره شرعا كأعتبار شخص وارثا وهو فى الحقيقة غير وارث أو العكس. وكذلك ما يتفرغ عن هذا الأصل من التعامل فى التركات المستقبلية كإيجاد ورثه قبل وفاه المورث غير من لهم حق الميراث شرعا أو الزيادة أو النقص فى حصصهم الشرعية ويترتب على هذا ان التصرفات المنجزه الصادرة من المورث حالة صحته لأحد ورثته تكون صحيحة ولو كان المورث قصد بها حرمان بعض ورثته لأن التوريث لا يرد الا على ما يخلفه المورث وقت وفاته أما ما أخرجه من مال حال حياته فلا حق للورثه فيه ... والتصرف المنجز يعتبر صحيحا سواء أكان العقد فى حقيقة بيعا أو هبة مستترة فى عقد استوفى شكله القانونى ، لما كان ذلك وكان عقد البيع موضوع النزاع قد صدر من المورث حال صحته فإن دفاع الطاعنين بأنه يستر عقدا حقيقيا هو الهبة بقصد التحايل على أحكام الميراث وحرمان الورثة من تركه المورث لا يكون دفاعا جوهريا منتجا مما قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ومن ثم فعدم تعرض الحكم المطعون فيه له أو الرد عليه لا يعيبه بالقصور ويكون هذا النعى فى غير محله .

وحيث إنه لما تقدم بتعين رفض الطعن .

////////////////////



## جلسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : سيد عبد الباقي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
عبد المنصف هاشم ، احمد ابراهيم شلبي نائبى رئيس المحكمة ، محمد عبد الحميد سند ومحمد جمال  
الدين شلقانى .

( ١٧١ )

### الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٥٣ القضائية

إثبات « طرق الإثبات : الإقرار » . خلف « الخلف العام » ، « الخلف  
الخاص » .

حجية الإقرار . إقتضاره على المقر وورثته دون دائنيه وخلفه الخاص . وجوب تعلقه بواقعه  
لا بالتطبيق القانونى الذى هو من شأن المحكمة دون الخصوم . كذب المقر فى أصل اقراره .  
مانع من صحة الإقرار .

حجية الإقرار مقصورة على المقر وورثته بصفتهم خلفا عاما ولا يحتج به على  
دائنيه وخلفه الخاص فضلا عن أنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة -  
يتعين أن يكون متعلقا بواقعه لا بالتطبيق القانونى الذى هو من شأن المحكمة  
وحدها دون الخصوم ، كما يتعين أن يكون صادقا ، إذ يمنع من صحة الإقرار أن  
يكون المقرر كاذبا فى أصل اقراره .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر .... نائب رئيس المحكمة والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - فى أن الطاعن وآخر أقاما الدعوى رقم ١٧٩٤ سنة ١٩٨٠ مدنى بنى سويف الابتدائية ضد مورث المطعون عليها الاولى بطلب الحكم بتثبيت ملكيتها للأرض الزراعية المبيئة بها ، وقالا بيانا لها انهما اشتريا منه تلك الأرض بعقد مؤرخ ١٢/٢٤ سنة ١٩٦٠ ووضعاه يدهما عليها منذ شرائها وضع يد هادئ ومستمر وبنية التملك إلا إنه ينازعهما فى ملكيتها فأقاما الدعوى بطلبهما سالف البيان . طلب المطعون عليهما الثانى والثالث التدخل فى الدعوى والحكم برفضها لشرائهما ذات الأرض من المورث المذكور بتاريخ ١٩٧٨/٣/٩ ، وبتاريخ ١٩٨٠/١١/٢٢ حكمت المحكمة بقبول تدخلهما وبندب مكتب خبراء وزارة العدل ببنى سويف لبيان واضع اليد على عين النزاع وتاريخه وسببه ... ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٨١/١٢/١٢ فى موضوع التدخل برفضه وبرفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف بنى سويف رقم ١٨ سنة ٢٠ ق مدنى ، وبتاريخ ١٩٨٣/١/١٧ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعن بهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول ان مورث المطعون عليها الاولى أقر أمام المحكمة بملكيتها للأرض محل النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية ومن شأن هذا الإقرار إزالة عيب اللبس والغموض فى حيازه ، وذلك على فرض أن حيازته شابها شئ منها ، لأنها من العيوب النسبية المقررة لصالح المالك ، ولايغير من

ذلك شراء المطعون عليهما الثانى والثالث تلك الارض سنة ١٩٧٨ اذ كانت الملكية قد خلصت اليه بالتقادم ، كما لا ينفى عنه التملك بالتقادم كونه لم يسجل عقد شرائه لأن التملك بوضع اليد سبب مستقل من أسباب كسب الملكية وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ولم يعن بالرد على دفاعه بزوال عيب اللبس والغموض فى الحياة بإقرار البائع بملكته الارض بوضع اليد ، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النعى برمته مردود ، ذلك أنه فضلا عن أن الإقرار حجته مقصورة على المقر وورثته بصفتهم خلفا عاما ولا يحتج به على دائنيه وخلفه الخاص ، فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يتعين أن يكون متعلقا بواقعة لا بالتطبيق القانونى الذى هو من شأن المحكمة وحدها دون الخصوم وكما يتعين أن يكون صادقا إذ يمنع من صحة الإقرار أن يكون المقر كاذبا فى أصل إقراره ، لما كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بعدم تملك الطاعن الارض محل التداعى بوضع اليد لانتفاء نية التملك لديه على تقرير الخبير المنتدب فى الدعوى وما خلص فى حدود سلطة محكمة الموضوع فى إستخلاص ثبوتها أو إنتفائه من أن الطاعن وقع على عقد أستأجر بمقتضاه هذه الارض وقدم عقد أخر للجمعية التعاونية باستئجار زوجته لها من المطعون عليهما الثانى والثالث بما ينفى عنه نية التملك ، وقد أقام الحكم قضاءه على ما يكفى لحمله ، والنعى لا يعدوا أن يكون فى حقيقته جدلا موضوعيا فى تقدير محكمة الموضوع للأدلة وهو ما لا يجوز أمام محكمة النقض ، ومن ثم يكون هذا النعى على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار / سيد عبد الباقي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
عبد المنصف هاشم ، احمد ابراهيم شلبي نائبى رئيس المحكمة ، محمد عبد الحميد سند وصلاح  
عويس بطران .

( ١٧٢ )

### الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٥٢ القضائية

- ( ١ ) حكم " الطعن فى الحكم " . نقض " الخصوم فى الطعن " .  
الخصم الذى لم يقض له أو عليه فى الحكم . عدم قبول اختصاصه فى الطعن . مناطه . عدم  
منازعتة خصمه فى طلباته .
- ( ٢ ) حكم " إصدار الحكم " . بطلان . دعوى " الخصوم فى الدعوى " .  
النقص أو الخطأ فى أسماء الخصوم الذى ليس من شأنه التشكيك فى حقيقة الخصم  
واتصاله بالخصومه أثره فى الحكم . لا بطلان . إيراد بعض أسماء الخصوم فى أكثر من  
موضع فى مدونات الحكم المطعون فيه . دون إيراد أسمائهم فى ديباجته . لا أثر له .
- ( ٣ ) عقد " تفسير العقود " . محكمة الموضوع .  
لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تفسير صيغ العقود والشروط المختلف عليها بما تراه  
أوفى بمقصود المتعاقدين دون رقابة محكمة النقض . شرطه .
- ( ٤ ) حكم " تسبيب الحكم " . إستئناف " تسبيب الحكم الإستئنافى " .  
تأييد محكمة الإستئناف الحكم الابتدائى للأسباب الواردة به ولأسباب أخرى استندت إليها .  
كفاية هذه الأسباب لحمل قضائها . مؤداه . سلامة حكمها ولو وقع تناقض بين أسبابه وبعض  
أسبابه الحكم الابتدائى عله ذلك .

١ - لئن كان الخصم الذى لم يقض له أو عليه فى الحكم المطعون فيه لا يكون خصما حقيقيا فلا يقبل إختصامه فى الطعن ، إلا أن مناط ذلك وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ألا يكون قد نازع خصمه فى طلباته .

٢ - النقص أو الخطأ فى أسماء الخصوم وصفاتهم الذى لا يكون من شأنه التشكيك فى حقيقة الخصم وإتصاله بالخصومة المرددة فى الدعوى لا يعتبر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - نقصا أو خطأ جسيما مما قصدت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات أن يترتب عليه بطلان الحكم . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أورد فى أكثر من موضع منه اسم المرحوم .... بإعتباره مورث المستأنف عليهم ( المطعون عليهم الأربعة الأول ) ، كما أورد اسم المطعون عليهما الآخرين ، فإنه عدم إيراد اسم المطعون عليهم فى ديباجته لا يعتبر نقصا فى التعريف بأشخاصهم ولا يؤدى الى تشكك الطاعنين فى حقيقتهم من حيث إتصالهم بالخصومة المرددة فى الدعوى بدليل أنهم اختصموهم فى الطعن بأسمائهم .

٣ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تفسير صيغ العقود والشروط المختلف عليها بما تراه أو فى مقصود المتعاقدين وفى إستخلاص ما يمكن استخلاصه منها ولا سلطان لمحكمة النقض عليها فى ذلك ما دامت تلك الصيغ والشروط تحتل المعنى الذى حصلته .

٤ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه إذا قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم الابتدائى للأسباب الواردة به ولأسباب أخرى إستندات إليها ، وكانت هذه الأسباب كافية لإقامة الحكم عليها ، فإنه لا يؤثر فى سلامة حكمها أن يكون هناك تناقض بين أسبابه وبين بعض أسباب الحكم الابتدائى ، إذ أخذ محكمة الإستئناف بأسباب الحكم الابتدائى معناه الأسباب التى لا تتناقض مع أسبابها هى .



## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر .... نائب رئيس المحكمة والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٩٣٤ سنة ١٩٦٩ مدنى دمنهور الابتدائية بطلب الحكم فى مواجهة المطعون عليهما الأخيرين بصحة ونفاذ عقد التنازل المؤرخ ١٧/٤/١٩٥٠ المتضمن تنازل المرحوم ..... مورث المطعون عليهم الأربعة الأول عن نصف الأقطان الزراعية المبينة به البالغ مساحتها ١٧ ر - ر ٤ والمبيعة له من مصلحة الاملاك الأميرية لأخيه المرحوم ..... مورث الطاعنين فى حدود نصيبهم البالغ مساحته ٤ ر ١١ ر ١ فى هذا النصف نظير ثمن مقداره ٣٣٠ والتسليم ، وقالوا بيانا لها ان هذين الأخوين كانا يستأجران هذه الأقطان من مصلحة الأملاك ويضعان اليد عليها ، وفى عام ١٩٤٩ اشتريها منها نظير ثمن مقداره ٩٠٢٦٦٩ دفع منه ٩٢٠٠٥ واتفق على سداد الباقي على ثلاثين قسطا سنويا ابتداء من سنة ١٩٥٠ ، وتوحيداً للأجراءات حرر عقد البيع النهائى بإسم مورث المطعون عليهم الأربعة الأول الذى تنازل عن نصف تلك المساحة الى أخيه مورث الطاعنين بموجب عقد التنازل سالف الإشارة ، غير أن أولئك المطعون عليهم يرفضون تسليمهم نصيبهم سالف البيان فيها وبتاريخ ٢٦/٥/١٩٧١ حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

إستأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة إستئناف الأسكندرية ( مأمورية دمنهور ) بالإستئناف رقم ١٦٥ سنة ٢٧ ق مدنى ، وبعد أن قدم الخبير الذى ندبته المحكمة - تقريره حكمت بتاريخ ٢٥/٢/١٩٨٢ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض . دفع المطعون عليهما الأخيران بعدم قبول الطعن بالنسبة لهما ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض هذا الدفع ورفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة قرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من المطعون عليهما الآخرين أن الحكم المطعون فيه لم يقض لصاحبهما بشئ قبل الطاعنين فيكون الطعن غير مقبول بالنسبة لهما .

وحيث إن هذا الدفع مردود ، ذلك أنه ولئن كان الخصم الذى لم يقض له أو عليه فى الحكم المطعون فيه - لا يكون خصما حقيقيا فلا يقبل اختصاصه فى الطعن ، الا أن مناط ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ألا يكون قد نازع خصمه فى طلباته، لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليهما الآخرين وأن اختصاصا فى الدعوى ليصدر الحكم فى مواجهتهما بصحة ونفاذ عقد التنازل المؤرخ ١٧/٤/١٩٥٠ - إلا أنهما لم يقفا من الخصومه موقفا سلبيا ودفعوا بطلان ذلك العقد لمخالفته شرط المنع من التصرف المقرر لصاحبهما ، وكان الطاعنون قد أسسوا طعنهم على أسباب تتعلق بتوافر عناصر هذا الشرط ، فإنه تكون لهم مصلحة فى اختصاصهما فى الطعن ، ويكون الدفع المبدى منهما فى غير محله .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينعى الطاعنون بالأول منها على الحكم المطعون فيه البطلان ، إذ خلت ديباجته وأسبابه من بيان أسماء المطعون عليهم وصفاتهم وموطنهم ، ولا يغنى عن هذا البيان أحواله الى أسباب الحكم الصادر بتاريخ ٢٨/٢/١٩٧٨ ، لأن الاحالة اقتضت على ماورد بأسبابه من وقائع ، فيكون الحكم المطعون فيه باطلا وفقا لنص المادة ١٧٨ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن النقص أو الخطأ فى أسماء الخصوم وصفاتهم الذى لا يكون من شأنه التشكيك فى حقيقة الخصم واتصاله بالخصومه المرددة فى الدعوى لا يعتبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - نقصا أو خطأ جسيما مما قصدت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات أن ترتب عليه بطلان الحكم ، لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون المطعون فيه أنه أورد فى أكثر من موضع منه أسم المرحوم .... بأعتباره مورث المستأنف عليهم ( المطعون عليهم الأربعة الأول ) ، كما أورد

أسم المطعون عليهما الأخيرين فإن عدم إيراد أسم المطعون عليهم فى ديباجته - لا يعتبر نقصا فى التعريف بأشخاصهم ولا يؤدى الى تشكك الطاعنين فى حقيقتهم من حيث إتصالهم بالخصومة المرددة فى الدعوى بدليل أنهم اختصموهم فى الطعن بأسمائهم ، ومن ثم يكون هذا النعى فى غير محله .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقولون أنهم تمسكوا بأن الاقرار المؤرخ ١٧/٤/١٩٥٠ تضمن تنازل مورث المطعون عليهم الأربعة الأول عن نصف المساحة التى اشتراها الى مورثهم مقابل قيامه بالوفاء بنصف الثمن سواء العاجل منه أو الآجل ، وأن ذلك المورث أقر بعد ذلك فى الدعوى رقم ٢٣٦ سنة ١٩٥٩ مدنى دمنهور الابتدائية بصدور ذلك الإقرار منه ، وبأنه لا ينال من صحة هذا الإقرار صدوره قبل انتقال الملكية الى المقر لأن المقصود منه كان توقي الأثر الناجم عن تسجيل العقد باسم المورث المذكور وحده ، كما تمسكوا بأن بيع ملك الغير ملزم للبائع اذا ما انتقلت اليه ملكية المبيع ، غير أن الحكم المطعون فيه لم يواجه هذا الدفاع وجعل من حق البائع أن يطلب إبطال البيع بعد أن آلت إليه ملكية العين المبيعة ، ، وهو ما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أن البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن محكمة الموضوع فى حدود سلطتها فى فهم الواقع فى الدعوى وتقدير الأدلة فيها وما إطمأنت إليه من تقرير الخبير المنتدب - خلصت الى أن المبلغ الذى دفع من مورثى الطاعنين والمطعون عليهم الأربعة الاول - لم يكن مقدم ثمن للأرض وإنما تأمينا على ذمة طلب الشراء بالممارسة المقدم منهما والذى لم يقبل من أولهما ، وأن تحرير عقد البيع باسم مورث المطعون عليهم الأربعة الاول لم يكن بهدف توحيد اجراءات التعاقد فحسب ، وأقامت قضاها على أسباب سائغة لها أصلها الثابت من الأوراق وتكفى لحمله ، ومن ثم يكون النعى عليه فى هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير محكمة

الموضوع للأدلة وهو ما لا يجوز أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يقض بعدم قبول الدعوى بناء على أن، عقد التنازل المؤرخ ١٧/٤/١٩٥٠ قد صدر من غير مالك ، وإنما على أساس أن تصرف مورث المطعون عليهم الأربعة الأول الصادر الى مورث الطاعنين بموجب ذلك العقد - قد وقع باطلا لمخالفته شرط المنع من التصرف المنصوص عليه في العقد الذي اشترى بموجبه المتصرف الأرض المبيعة من مصلحة الاملاك ، ومن ثم يكون النعى في هذا الشأن واردا على غير محل من قضاء الحكم المطعون فيه ، وبالتالي فإن النعى بهذا السبب برمته يكون غير مقبول .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسببين الثالث والرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقولون ان مفاد شرط المنع من التصرف هو سداد نصف قيمة الأقساط المستحقة عن أرض النزاع حتى ١٩٦٥/٩/٣٠ دون تحديد ميعاد لسداد هذا النصف ، بما مؤداه أنه اذا تحقق الوفاء بعد إنقضاء أجل الشرط المذكور أمتنع على المشتري المتمسك بالبطلان لزوال مصلحته في التمسك به لأنه لا ارتباط بين الوفاء في الميعاد وبين تحقق الشرط الوارد على قيد المنع من التصرف ، غير أن الحكم المطعون فيه إستلزم أن يتم الوفاء بالاقساط في موعد غايته ١٩٦٥/٩/٣٠ رغم أن مصلحة الاملاك لم تطلب فسخ العقد الأصلي لعدم الوفاء بهذه الأقساط في مواعيدها ، كما لم يعتد بالعرض والايدياع الذي تم من جانبهم بعد فوات تلك المواعيد بدعوى أن لا توجد علاقة تعاقدية بينهم وبين مصلحة الاملاك البائعه ، في حين أنه لا يجوز لطرفي التعاقد الاصلى الاعتراض على الوفاء بهذا الطريق ، لان الثابت من عقد التنازل المؤرخ ١٧/٤/١٩٥٠ أنه تضمن موافقة مورث المطعون عليهم الأربعة الاول على أن يقوم مورثهم بالوفاء بنصف الأقساط المستحقة للمصلحة سلفة الذكر مباشرة وهو ما يجعل مصلحتهم في الوفاء قائمة ، وبذلك حجب الحكم نفسه عن بحث أثر الوفاء سالف الذكر ، وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب .



وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أنه لما كان لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تفسير صيغ العقود والشروط المختلف عليها بما تراه هى أو فى بمقصود المتعاقدين وفى إستخلاص ما يمكن استخلاصه منها ولا سلطان لمحكمة النقض عليها فى ذلك ما دامت تلك الصيغ والشروط تحتل المعنى الذى حصلته ، وكان البين من مدونات الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٨ أن محكمة الموضوع فى حدود سلطتها فى فهم الواقع فى الدعوى وتقدير الأدلة فيها - قد حصلت من نصوص عقد البيع المسجل فى ١٩٥٩/٥/٢٣ برقم ٢١٨٢ الصادر من مصلحة الأملاك إلى مورث المطعون عليهم الأربعة الأول أن مفاد الشرط المانع من التصرف هو الوفاء بالأقساط المستحقة لمصلحة الأملاك عن المدة من ١٩٥١/٩/٣٠ حتى ١٩٦٥/٩/٣٠ خلال هذه المدة ، وكان ما حصلته مبررا بما ساقته من أسباب لا تتعارض مع نصوص عقد البيع سالف الذكر وتحتله عباراته ، وكان بمالها من سلطة فى تقدير عمل الخبير وفى الموازنة بين الأدلة التى تقدم فى الدعوى للأخذ بما تطمئن إليه واطراح ما عداه منها - قد عولت على تقرير الخبير فيما انتهت إليه من عدم زوال القيد المتمثل فى شرط المنع من التصرف لعدم الوفاء بقيمة نصف الأقساط المستحقة عن المدة التى تفتى فى ١٩٦٥/٩/٣٠ خلال هذه المدة وبالتالي بطلان عقد التنازل المؤرخ ١٩٥٠/٤/١٧ لمخالفته ذلك الشرط - فإنها لا تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون ، ولا عليها إن هى لم تعتد بالوفاء اللاحق الذى تم بعد هذا التاريخ ولم تبحث أثره لأنها ليست ملزمة بتتبع جميع حجج الخصوم وأوجه دفاعهم والرد على كل منها أستقلالا ، لأن قيام الحقيقة التى استخلصتها واقتنعت بها فيه الرد الضمنى المسقط لكل حجة تخالفها ، ومن ثم يكون هذا النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه التناقض إذا إعتد بالشرط المانع من التصرف كما ورد بالبند الاضافى - على النحو الذى قرره



الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٨ ، ثم عاد وقضى بتأييد الحكم المستأنف لما بنى عليه من أسباب لم يعتد فيها بذلك البند ، فيكون معيبا بالتناقض .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم الابتدائي للأسباب الواردة به ولأسباب أخرى إستندت إليها وكانت هذه الأسباب كافية لاقامة الحكم عليها ، فإنه لا يؤثر في سلامة حكمها أن يكون هناك تناقض بين أسبابه وبين بعض أسباب الحكم الابتدائي إذ أخذ محكمة الاستئناف بأسباب الحكم الابتدائي معناه الأسباب التي لا تتناقض مع أسبابها هي ، لما كان ذلك ، وكانت الأسباب التي أقيم عليها الحكم المطعون فيه كافية لحمل قضائه - على ما يبين من الرد على الأسباب الثلاثة السابقة - فإن هذا النعى يكون في غير محله.

وحيث إنه لما تقدم بتعين رفض الطعن ،

////////////////////////////////////

## جلسة ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ ابراهيم زغونائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمد حسن العيفى ، ممدوح السعيد ، لطفى عبد العزيز و ابراهيم بركات .

( ١٧٣ )

### الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٥١ القضائية

( ١ ) شهر عقارى . رسوم .

أمر تقدير الرسوم التكميلية المستحقة للشهر العقارى . وجوب رفع التظلم منه إما أمام المحضر عند الإعلان أو بتقرير فى قلم الكتاب . لا محل للفرقة بين المنازعة فى مقدار الرسوم أو فى أساس الإلتزام .

( ٢ ) شهر عقارى . رسوم .

الحكم الصادر فى التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية المستحقة للشهر العقارى . عدم قابليته للطعن متى فصل فى المنازعة بشأن تقدير الرسم . فصله فى منازعات أخرى . خضوعه للقواعد العامة فى الطعن .

( ٣ ) محكمة الموضوع . نقض .

التعرف على قصد المتعاقدين . من سلطة محكمة الموضوع التكييف القانونى لما عناه المتعاقدان . خضوعه لرقابه محكمة النقض .

( ٤ ) بيع . رسوم . شهر عقارى .

عقود البيع الصادره من عضو جمعية تعاونية لبناء المساكن لعضو آخر بها . عدم خضوعها للرسم الشامل المنصوص عليه فى المادة الثانية من القرار بقانون ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ ولو تم البيع بموافقة الجمعية . خضوعه للرسم الاصلى . الطلب التفسيري ٦ لسنة ١٩٧٢ الصادر من المحكمة العليا .

١ - ورد النص فى المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر بشأن التظلم من أمر التقدير عاما مطلقا دون تخصيص بما مفاده -

وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إن المشرع قصد بذلك أن يكون رفع التظلم من الأمر الصادر بتقدير الرسوم التكميلية بهذا الطريق الاستثنائي إما أمام المحضر عند الإعلان أو بتقرير في قلم الكتاب - أيا كانت طبيعة المنازعة ، وسواء أنصبت هذه المنازعة على مقدار الرسوم المقررة أم تناولت أساس الالتزام بهذه الرسوم وذلك تبسيطا للإجراءات على ما اشارت اليه المذكرة الإيضاحية ولا محل للقياس على حالة المعارضة في الرسوم القضائية .

٢ - المقرر وفقا لنص المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ أن الحكم الصادر في التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية يكون غير قابل للطعن إلا إنه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يكون كذلك إلا إذا فصل في منازعة تقدير هذه الرسوم ، أما إذا فصل فيما يثور من منازعات أخرى فإنه يخضع من حيث قابليته للطعن للطعن للقواعد العامة في قانون المرافعات .

٣ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه وإن كان التعرف على ما عناه المتعاقدون في العقد هو مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع إلا أنه متى إستخلصت المحكمة ذلك فإن التكييف القانوني الصحيح لما قصده نصوص القانون على العقد هو مسألة قانون تخضع لرقابة محكمة النقض .

٤ - قررت المحكمة العليا في طلب التفسير رقم ٦ لسنة ١٩٧٢ الصادر بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢ بأن عقود البيع التي تصدر من عضو بالجمعية التعاونية لبناء المساكن الى عضو آخر بها لا تخضع للرسم الشامل المنصوص عليه في المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ ، ولو تم هذا البيع بموافقة الجمعية ، بل يخضع للرسم الاصلى ، وهذا القرار التفسيري ملزم بموجب الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر برقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ومن بعده بالمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ....  
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى إنه بتاريخ ١٩٧١/١١/٢ أصدر أمين الشهر العقارى بالقاهرة ( الطاعن الثانى )

مليج  
 الأمر رقم ١١١ سنة ١٩٧١ بتقدير مبلغ ٤٢٢/٤٩٠ كرسوم تكميلية عن عقد البيع المسجل برقم ٧٤٩١ سنة ١٩٦٦ القاهرة ، وبتاريخ ١٩٧١/١١/٢٩ أعلن الأمر الى مورث المطعون ضدهم فتظلم منه بتقرير أودع قلم كتاب محكمة شمال القاهرة فى ١٩٧١/١٢/٢ وقيد برقم ٩٢٥٦ سنة ١٩٧١ مدنى شمال القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بقبول التظلم شكلا وفى الموضوع بإلغاء الأمر المتظلم منه وذلك بإعتبار أن هذا العقد قد صدر من جمعية تعاونية الى أحد أعضائها فلا يخضع إلا للرسم الثابت ومقداره ٥ دون الرسم التكميلى الصادر به أمر التقدير ، وبتاريخ ١٩٧٢/٤/١٥ حكمت المحكمة بقبول التظلم شكلا وفى الموضوع بإلغاء أمر التقدير المتظلم منه . إستأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٢٣٦٦ سنة ٨٩ ق مدنى ، وبتاريخ ١٩٨٠/١١/٢٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقضه ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، ينعى الطاعنان بالوجه الأول من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك يقولان ، أن منازعة مورث المطعون ضدهم فى الأمر محل الدعوى تدور حول أساس الإلتزام بالرسم دون مقداره ، ومن ثم كان يتعين عليه أن يرفع تظلمه بالطريق المعتاد لرفع الدعاوى أسوة بالرسوم القضائية ، وإذ أيد الحكم المطعون فيه قضاء محكمة أول درجة بقبول التظلم شكلا على الرغم من رفعه بتقرير فى قلم الكتاب فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

١ - وحيث أن هذا النعى مردود ذلك إنه لما كان النص فى المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر على أنه " فى الأحوال التى يستحق فيها رسوم تكميلية يصدر أمين المكتب المختص أمر تقدير بتلك الرسوم ، ويعلن هذا الأمر إلى نوى الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ، أو على يد أحد محضرى

المحكمة ، ويجوز لذوى الشأن - فى غير حالة تقدير القيمة بمعرفة أهل الخبرة المنصوص عليها فى المادة " ٢١ " التظلم من أمر التقدير خلال ثمانية أيام من تاريخ الاعلان وإلا أصبح الأمر نهائيا ، ويكون تنفيذه بطريق الحجز الإدارى ... ويحصل التظلم أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير أو بتقرير فى قلم الكتاب ، ويرفع التظلم أمام المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب الذى أصدر الأمر ، ويكون حكمها غير قابل للطعن " قد ورد عاما مطلقا دون تخصيص ينص على التظلم من أمر التقدير مما مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع قصد بذلك الى أن يكون رفع التظلم من الأمر الصادر بتقرير الرسوم التكميلية بهذا الطريق الاستثنائى أما أمام المحضر عند الإعلان أو بتقرير فى قلم الكتاب - أيا كانت طبيعة المنازعة وسواء إنصبت هذه المنازعة على مقدار الرسوم المقدرة أم تناولت أساس الالتزام بهذه الرسوم وذلك تبسيطا للإجراءات على ما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية ولا محل للقياس على حالة المعارضة فى الرسوم القضائية ، ذلك أن النص فى المادة ١٧ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورد مخصصا ينص على المعارضة فى مقدار الرسوم الصادر بها بما مفاده أن طريق المعارضة الذى رسمته المادة ١٧ المشار إليها قاصر على حالة المنازعة فى مقدار الرسوم القضائية المقدرة ، أما المنازعة على أساسا الالتزام بهذه الرسوم فترفع بطريق الإجراءات العادية المنصوص عليها فى قانون المرافعات لرفع الدعاوى ، وهو ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه وإن كان المقرر وفقا لنص المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ أن الحكم الصادر فى التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية يكون يكون غير قابل للطعن إلا أنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يكون كذلك إلا إذا فصل فى منازعة فى تقدير هذه الرسوم أما إذا فصل فيما يثور من منازعة أخرى فإنه يخضع من حيث قابليته للطعن للقواعد العامة فى قانون المرافعات ، وإذ التزم الحكم



المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن مما يتعاه الطاعنان عل الحكم المطعون فيه مخالفته القانون وخطأه فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك يقولان أن حقيقة الواقع فى البيع المشهر الصادر بشأنه أمر التقدير محل الدعوى ، أنه صدر من عضو بجمعية تعاونية الى عضو آخر بها هو مورث المطعون ضدهم بموافقة الجمعية ، وإذ كان ذلك وكان قرار التفسير رقم ٨ لسنة ١٩٧٢ الصادر من المحكمة العليا قد أخضع مثل هذه العقود للرسم الأصلى دون الرسم الشامل ، فإن الحكم المطعون فيه وقد خالف هذا التفسير الملزم مؤيدا حكم محكمة أول درجة ، يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه وإن - كان التعرف على ما عناه المتعاقدون فى العقد هو مما يدخل فى سلطة قاضى الموضوع إلا أنه متى إستخلصت المحكمة ذلك فإن التكييف القانون الصحيح لما قصروه وتطبيق نصوص القانون على العقد هو مسألة قانون تخضع لرقابة محكمة النقض ، ولما كان الثابت من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه عرض لتكييف عقد البيع المشهر الصادر بشأنه أمر التقدير محل الدعوى فوصفه بأنه عقد تعاونى حرر بين أطرافه التعاونيين وتسدد عنه الرسم الشامل المستحق عليه والمقرر فى المادة الثانية من القانون ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ فى شأن إعفاء الجمعيات التعاونية من بعض الضرائب والرسوم ، وذلك على سند من القول بأن العقد صدر من عضو الجمعية التعاونية إلى ذات الجمعية ثم من الأخيرة الى عضو آخر بها هو مورث المطعون ضدهم وأنه قد تأثر على هامشه بالرسوم المعفاء رغم أن المناط فى تكييف العقد هو بوضوح الإرادة لاوضوح اللفظ وماعناه المتعاقدون منها بالتعرف على حقيقة مرامهم دون أن يعتد بما أطلقوه عليها من أوصاف وما ضمنوها من عبارات متى تبين أن هذه الأوصاف والعبارات

تخالف حقيقة التعاقد لما كان ما تقدم وكان الثابت فى الأوراق أن عقد البيع المشهر برقم ٧٤٩١ سنة ١٩٦٦ قد صدر من عضو بالجمعية التعاونية لبناء المساكن لموظفى شركات شل إلى ذات الجمعية ثم من الأخيرة إلى مورث المطعون ضدهم العضو بالجمعية ، وقد أفرغ هذا البيع بين الأطراف الثلاثة فى سند واحد وفى تاريخ واحد وثمان واحد ، وهو ما يكشف عن أن حقيقة الواقع أن البيع قد تم بين عضو بالجمعية التعاونية وبين عضو آخر بها هو مورث المطعون ضدهم وذلك بموافقة الجمعية ، لما كان ذلك وكانت المحكمة العليا قد قررت فى طلب التفسير رقم ٦ سنة ١٩٧٢ الصادر بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢ بأن عقود البيع التى تصدر من عضو بالجمعية التعاونية لبناء المساكن الى عضو آخر بها لا تخضع للرسم الشامل المنصوص عليه فى المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ ، ولو تم هذا البيع بموافقة الجمعية ، بل يخضع للرسم الأصلى ، وكان هذا القرار التفسيرى ملزماً بموجب الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر برقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ومن بعده بالمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا برقم ٤٨ سنة ١٩٧٩ فإن هذا الحكم وقد أيد حكم محكمة أول درجة الذى قضى بإلغاء أمر التقدير يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه فإنه يتعين إلغاء الحكم المستأنف ورفض التظلم وتأييد أمر التقدير المتظلم منه .



## جلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار الدكتور/ أحمد حسنى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمد طموم ، زكى المصرى ، منير توفيق و عبد المنعم ابراهيم .

( ١٧٤ )

### الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٥٢ القضائية

ضرائب "ضريبة الارباح التجارية والصناعية" الاخطار عن توقف المنشأة " .  
وقف جميع مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الاجراءات التى سرت أو تسرى فى حق  
الحكومة وممولى محافظات القنال اعتبارا من ١٩٦٧/٦/٥ حتى ازالة اثار العدوان التى  
فوض القانون وزير المالية فى تحديد تاريخ تحققها بقرار يصدره صدور هذا القرار والعمل به  
اعتبارا من ١٩٧٧/١٠/٣ . أثره . انفتاح مواعيد السقوط والاجراءات المنصوص عليها فى  
قوانين الضرائب - ومنها أجل الإبلاغ عن توقف العمل بالمنشأة - فى حق الحكومة والممولين  
اعتبارا من هذا التاريخ .

يدل نص المادة الاولى من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٨ والمادة الاولى من القانون  
رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٩ على أن الشارع أراد وقف جميع مواعيد سقوط الحق وجميع  
مواعيد الاجراءات التى سرت ضد الحكومة وممولى الاسماعيلية والسويس وبور  
سعيد اعتبارا من ١٩٦٧/٦/٥ حتى ازالة اثار العدوان التى فوض وزير المالية فى  
تحديد تاريخ تحققها بقرار يصدره بحيث لا تجرى هذه المواعيد أو تنفتح فى  
حقهم طالما بقيت اثار العدوان على أنه تعود فتستأنف سيرها أو تبدأ بمجرد زوال  
سبب الوقف طبقا للاحكام المقرره فى القانون - متى كان ذلك - وكان وزير المالية  
إعمالا للتفويض التشريعى قد أصدر قراره رقم ١٦٨ لسنة ١٩٧٧ بتحقيق ازالة  
اثار العدوان والذى عمل به من تاريخ نشره فى ١٩٧٧/١٠/٣ فإن مواعيد السقوط  
والاجراءات المنصوص عليها فى قوانين الضرائب التى أوقفت - ومنها أجل  
الإبلاغ عن توقف العمل بالمنشأة المنصوص عليه فى المادة ٥٨ من القانون رقم  
١٤ لسنة ١٩٣٩ - تعود وتنفتح فى حق الحكومة وممولى محافظات القنال المشار  
إليها اعتبارا من هذا التاريخ الأخير .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ..  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -  
تتحصل فى أن مأمورية ضرائب السويس قدرت صافى أرباح الطعون ضده من  
إستقلال سيارة أجرة فى الفترة من ١٠/٥/١٩٧٤ إلى ٣١/١٢/١٩٧٤ بمبلغ ١٦٢ وعن  
سنة ١٩٧٥ بمبلغ ١٠٨٠ وعن سنة ١٩٧٦ بمبلغ ١١٥٨ وعن سنة ١٩٧٧ ٤٥٠ مع تطبيق  
المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ وإذ لم يرتض المطعون ضده هذا التقرير فقد  
أحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى قررت فى ٢٣/٦/٧٩ تحديد تاريخ بدء استغلال  
السيارة فى ١١/٥/١٩٧٤ وبتخفيض تقديرات المأمورية لصافى أرباح المطعون ضده  
فى الفترة من ١١/٥/١٩٧٤ حتى ٣١/١٢/١٩٧٤ إلى مبلغ ١١٢ مع خصم الأعباء  
العائلية وفى سنة ١٩٧٥ إلى مبلغ ٧٢٠ وفى ١٩٧٦ إلى ٧٨٠ وفى الفترة من ١/١/١٩٧٧  
إلى ٢٩/٥/١٩٧٧ إلى مبلغ ٢٩٤ وبعدم انطباق أحكام المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤  
سنة ١٩٣٩ . أقامت مصلحة الضرائب - الطاعنة - الدعوى رقم ٣٣ سنة ١٩٧٩ ضرائب  
كلى السويس طعنا فى قرار اللجنة المذكور وبتاريخ ١٢/٥/١٩٧٩ حكمت محكمة أول  
درجة بتأييد قرار اللجنة . أستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٣٢ سنة ٤ ق  
أمام محكمة إستئناف الاسماعيلية " مأمورية السويس " التى حكمت فى ١٨/٢/١٩٧٢  
بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة  
مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة  
فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه  
مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك تقول أن الحكم أقام قضاءه بتأييد  
الحكم المستأنف فى شقه الخاص بعدم انطباق المادة ٥٨ من القانون رقم

١٤ سنة ١٩٢٩ - التى تلزم الممول بدفع الضريبة عن سنة كاملة إذا لم يبلغ مصلحة الضرائب بتوقف المنشأة عن العمل فى بحر ستين يوما من تاريخ التوقف على أن هذا الأجل قد انقضى فى ظل احكام القانون رقم ٨ سنة ١٩٦٨ والقانون رقم ٣٢ سنة ١٩٦٩ اللذين أوقفوا العمل بمواعيد سقوط الحق ومواعيد الاجراءات المنصوص عليها فى قانون الضرائب بالنسبة للحكومة وممولى محافظات الاسماعيلية والسويس وبورسعيد إعتبارا من ١٩٦٧/٦/٥ وحتى ازالة آثار العدوان ، فى حين أن مؤدى وقف الإجراءات الوارد بالقانونين سالفى الذكر هو سريان هذه المواعيد من تاريخ زوال الوقف وإذ صدر قرار وزير الخزانة رقم ١٦٨ سنة ١٩٧٧ بتحقيق ازالة آثار العدوان من تاريخ نشر القرار فى ١٩٧٧/١٠/٣ وكان المطعون ضده قد تقاعس عن الإبلاغ بوقف نشاط إستغلال السيارة خلال ستين يوما من تاريخ نشر القرار المذكور فإن الحكم إذا احتسب الضريبة حتى تاريخ وقف النشاط يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك إن النص فى المادة الاولى من القانون رقم ٨ سنة ١٩٦٨ على أن " تقف لمدة سنة اعتبارا من ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ مواعيد سقوط الحق ومواعيد الإجراءات المنصوص عليها فى قانون الضرائب التى تختص مصلحة الضرائب بتنفيذها وذلك بالنسبة للحكومة وممولى مأموريتى الاسماعيلية والسويس كما تقف خلال تلك المدة بالنسبة لهؤلاء الممولين الإجراءات المقررة بالقانون ٢٠٨ سنة ١٩٥٥ المشار إليه " وفى المادة الاولى من القانون رقم ٣٢ سنة ١٩٦٩ على أن " يستمر العمل بأحكام القانون رقم ٨ سنة ١٩٦٨ بشأن وقف مواعيد سقوط الحق ومواعيد الإجراءات المنصوص عليها فى قوانين الضرائب التى تختص مصلحة الضرائب بتنفيذها وذلك بالنسبة للحكومة وممولى الاسماعيلية والسويس وتوقف إجراءات الحجز الإدارى بالنسبة للممولين المذكورين إلى حين ازالة آثار العدوان ويصدر وزير المالية قرارا ببيان التاريخ الذى يتحقق فيه ذلك كما تسرى أحكام القانون على ممولى بور سعيد " ، يدل على أن الشارع أراد وقف جميع مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الإجراءات التى سرت أو تسرى ضد الحكومة وممولى الاسماعيلية والسويس وبور سعيد اعتبارا من ١٩٦٧/٦/٥



حتى ازالة آثار العدوان التي فوض وزير المالية فى تحديد تاريخ تحققها بقرار يصدره بحيث لا تجرى هذه المواعيد أو تنفتح فى حقهم طالما بقيت آثار العدوان على أن تعود فتسأنف سيرها أو تبدأ بمجرد زوال سبب الوقف طبقا لاحكام المقررة فى القانون ، متى كان ذلك - وكان وزير المالية اعمالا للتفويض التشريعى قد أصدر قراراه رقم ١٦٨ سنة ١٩٧٧ بتحقيق ازالة آثار العدوان والذي عمل به من تاريخ نشره فى ١٩٧٧/١٠/٣ فإن مواعيد السقوط والإجراءات المنصوص عليها فى قوانين الضرائب التى أوقفت - ومنها أجل الإبلاغ عن توقف العمل بالمنشأة المنصوص عليه فى المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ - تعود وتنفتح فى حق الحكومة وممولى محافظات القنال المشار إليها اعتبارا من هذا التاريخ الأخير لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بتأييد الحكم الابتدائى الذى أقر لجنة الطعن على احتساب الضريبة عن استغلال السيارة اعتبارا من ١٩٧٧/١/١ وحتى ١٩٧٧/٥/٢٩ - وهو تاريخ التوقف عن العمل - رغم أن المطعون ضده لم يبلغ مصلحة الضرائب بهذا التوقف إلا فى ١٩٧٨/٨/٢٠ أى بعد مضى أكثر من ستين يوما بعد ازالة آثار العدوان فى ١٩٧٧/١٠/٣ وذلك تأسيسا على أن وقف العمل قد تم وانقضى أجل الإبلاغ عنه فى ظل القانونين ٨ سنة ١٩٦٨ ، ٣٢ سنة ١٩٦٩ الذين أوقفا العمل بالمادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .



## جلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار الدكتور/ أحمد حسنى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمد طوم ، زكى المصرى ، منير توفيق و عبد المنعم ابراهيم .

( ١٧٥ )

### الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٥٢ القضائية

( ١ ، ٢ ) دعوى " وقف الدعوى " . حكم " تسبيب الحكم "

١ - وقف الدعوى طبقا للمادة ١٢٩ مرافعات . مناطه ... إشتمال الدعوى على عدة طلبات يتوقف الحكم فى بعضها على الفصل فى مسألة أوليه تدخل فى اختصاص محكمة أخرى . مؤداه .

٢ - طلب الطاعنة الحكم بالضرائب والرسوم الجمركية عن النقص غير المبرر فى عدد الطرود ، وطلب الفوائد القانونية المستحقة على هذه الضرائب والرسوم . دخول الطلب الاول فى الاختصاص النوعى للمحكمة وتوقف الحكم فى الثانى على الفصل فى عدم دستورية طلب الفوائد . قضاء الحكم المطعون فيه بوقف الدعوى بالنسبة للطلبين معا دون أن يكون هناك ارتباط . خطأ .

١ - مناط الحكم بوقف السير فى الدعوى طبقا لنص المادة ١٢٩ من قانون المرافعات أن يكون الفصل فى المسألة الأولية لازما للحكم فى الدعوى وأن تكون هذه المسألة مما يخرج عن الاختصاص النوعى أو الوظيفى للمحكمة ، فإذا إشتملت الدعوى على عدة طلبات يتوقف الحكم فى بعضها على الفصل فى المسألة الأولية ، فإن الوقف يتم بالنسبة لهذه الطلبات وحدها وتستمر المحكمة فى نظر الطلبات الأخرى إلا إذا كان هناك ارتباط وثيق بين مختلف الطلبات بحيث يتعذر معه الحكم فى بعضها فتوقف الدعوى بأكملها .

٢ - إذ كانت دعوى الطاعنة قد اشتملت على طلبين ، أولهما الحكم لها بالضرائب والرسوم الجمركية عن النقص غير المبرر في عدد طرود الشاي المفرغة من السفينة عما هو مبين في قائمة الشحن إستناداً للمواد ٣٧ ، ٣٨ ، ١١٧ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - وهو ما يدخل في الاختصاص النوعي للمحكمة - وثانيهما طلب الفوائد القانونية المستحقة على هذه الضرائب في عدم دستورية نص المادة ٢٢٦ من القانون المدني - وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بوقف الدعوى بالنسبة للطلبين معا لحين الفصل في الدعوى الدستورية دون أن يكون ثمة ارتباط بين الطلبين فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ..  
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المصلحة الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٠ تجارى كلى بور سعيد على المطعون ضدهما بطلب الحكم بإلزامهما متضامنين بأن يدفعوا لها مبلغ ٢٠٥٠٠ ر.هـ <sup>مليج</sup> والفوائد القانونية تأسيساً على أن هذا المبلغ هو جملة الرسوم الجمركية المستحقة عن نقص غير مبرر في شحنة السفينة ستيت أوف راجستان ، وبعد أن نذبت محكمة أول درجة خبيراً وقدم تقريره قضت بتاريخ ١٩٨١/٣/٢٨ بإلزام المطعون ضدهما بأن يدفعوا للمصلحة الطاعنة مبلغ ١٥٦/٢٣٩ ورفضت ما عدا ذلك من طلبات . استأنفت المصلحة الطاعنة هذا الحكم بالحكم بالاستئناف رقم ٨٨ لسنة ٢٢ ق بور سعيد طالبة الحكم لها بطلباتها أمام محكمة أول درجة وبتاريخ ١٩٨١/١٢/١٦ قضت محكمة استئناف الاسماعيلية - مأمورية بور سعيد - بوقف الدعوى لحين الفصل في الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ ق دستورية عليا - طعنت المصلحة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيت فيها نقض الحكم المطعون فيه ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه المصلحة الطاعنة - سبب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك نقول أنه لما كان طلب الضرائب والرسوم الجمركية عن النقص غير المبرر في الرسالة المشحونة بحراً يدخل في إختصاص المحكمة طبقاً للمواد ٣٧ ، ٢٨ ، ١١٧ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ولا يتوقف الفصل فيه على الفصل في عدم دستورية نص المادة ٢٢٦ من القانون المدني فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالنسبة لطلب الضرائب والرسوم الجمركية بوقف الدعوى تعليقاً على الفصل في دعوى عدم دستورية النص التشريعي المشار إليه يكون قد خالف نص المادة ١٢٩ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك إنه لما كان مناط الحكم بوقف السير في الدعوى طبقاً لنص المادة ١٢٩ من قانون المرافعات أن يكون الفصل في المسألة الأولية لازماً للحكم في الدعوى وأن تكون هذه المسألة مما تخرج عن الإختصاص النوعي أو الوظيفي للمحكمة فإذا إشتملت الدعوى على عدة طلبات يتوقف الحكم في بعضها على الفصل في المسألة الأولية فإن الوقف يتم بالنسبة لهذه الطلبات وحدها وتستمر المحكمة في نظر الطلبات الأخرى إلا إذا كان هناك إرتباطاً وثيقاً بين مختلف الطلبات بحيث يتعذر - معه الحكم في بعضها - فتوقف الدعوى بأكملها ، متى كان ذلك وكانت دعوى الطاعنة قد إشتملت على طلبين أولهما الحكم لها بالضرائب والرسوم الجمركية عن النقص غير المبرر في عدد طرود الشاي المفرغة من السفينة عما هو مبين في قائمة الشحن إستناداً للمواد ٣٧ ، ٢٨ ، ١١٧ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وهو ما يدخل في الإختصاص النوعي للمحكمة وثانيهما طلب الفوائد القانونية المستحقة على هذه الضرائب والرسوم والذي أرتأت محكمة الإستئناف أن الحكم فيه يتوقف على الفصل في عدم دستورية نص المادة ٢٢٦ من القانون المدني وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بوقف الدعوى بالنسبة للطلبين معاً لحين الفصل في الدعوى الدستورية دون أن يكون هناك ثمة ارتباط بين الطلبين فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه دون حاجه لبحث باقي أوجه الطعن .



## جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : سيد عبد الباقي سيف نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : عبد المنصف هاشم ، أحمد إبراهيم شلبي نائبى رئيس المحكمة ، محمد جمال الدين  
شلقانى وصالح عويس بطران .

( ١٧٦ )

### الطعن رقم ١٦٧٦ لسنة ٥٢ القضائية

( ١ ) بيع " البيع الجبرى " . تنفيذ " حكم مرسى المزاى " . حكم  
" حجية الحكم " .

حكم مرسى المزاى الذى لم يفصل فى خصومه مطروحه . لا يعد حكما بالمعنى المفهوم  
للأحكام . اعتباره بيعا جبريا تترتب عليه آثار البيع الاختيارى صدور هذا الحكم بإيقاع البيع  
وتسجيله . لا أثر له فى حماية المشتري من دعاوى الفسخ والإلغاء والإبطال .

( ٢ ) دعوى " نظر الدعوى " ضم الأوراق " . محكمة الموضوع . حكم  
" تسبب الحكم " إثبات .

عدم إلزام محكمة الموضوع بضم أوراق للدعوى متى كانت الأوراق المقدمة فيها كافية  
لتكوين عقيدتها . سلطتها فى تقدير الأدلة وترجيح ما تظمن إلى ترجيحه وإستخلاص الحقيقة  
منها . شرطه .

١ - متى كان الحكم الصادر برسو المزاى لم يفصل فى خصومه مطروحه وإنما  
تولى فيه القاضى إيقاع البيع بما له من سلطه ولائيه ، فإنه لا يعتبر وعلى ما جرى  
به قضاء هذه المحكمة - حكما بالمعنى المفهوم للأحكام الفاصله فى الخصومات  
وإنما عقد بيع ينعقد جبرا بين مالك العقار وبين المشتري الذى تم إيقاع البيع عليه  
، ويترتب على صدور هذا الحكم وتسجيله الآثار المترتبة على عقد البيع الاختيارى  
وتسجيله ، فهو لا يحمى المشتري من دعاوى الفسخ والإلغاء والإبطال .



٢ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أنه متى كانت الأوراق المقدمة فى الدعوى كافية لتكوين عقيدة المحكمة ، فلا تثريب عليها إذا هى لم تأمر بضم أوراق أخرى إستجابه لطلب أحد الخصوم ، وأن لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تقدير ما يقدم إليها من الأدلة وترجيح ما تطمئن الى ترجيحه وإستخلاص الحقيقة منها متى كان إستخلاصها سائغا وله أصل ثابت فى الأوراق .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ... والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٣٩٧ سنة ١٩٨١ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بتثبيت ملكيته للعقار المين بها وكف منازعة المطعون عليهم له فيه، وقال بيانا لها أن لجنة القسم الثانية بوزارة الأوقاف أصدرت بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٢ قرارا فى مادة التصرفات رقم ١٤١ - قضى بإيقاع بيع ذلك العقار عليه لقاء ثمن مقداره ٧٠٠ قام بسداده ، وبعد أن أصبح هذا القرار نهائيا ندب خير تمهيدا لتسلمه له ، فقدم تقريرا إنتهى فيه إلى أن العقار المبيع يحمل رقم ٧ تنظيم حارة العسيلي فى حين أنه على الطبيعة برقم ٥ تنظيم ، فأصدر رئيس لجنة القسم بتاريخ ١٩٧٦/٦/١٤ قرارا بتسليم العقار المبيع إليه تسليما فعليا أيا كان رقم تنظيمه ، فتسلمه تنفيذا لهذا القرار مع عقد تأجيريه ، كما تم تسجيل قرار إيقاع البيع برقم ٦٧٨٩ شهر عقارى الموسكى بتاريخ ١٩٧٦/٨/٣١ ، غير أن المطعون عليهما الأول والثالث إعترضا على قرار التسليم بأن أقاما الأعتراضين رقمى ٢٣ ، ٢٤ سنة ١٩٧٦ على سند من أن العقار المبيع لا يجوز التعامل فيه بإعتباره من منافع مسجد الجوهري ، وبتاريخ ١٩٧٧/٥/٤ قضى بإلغاء القرار المعارض عليه وإذا أستأنف هذا القضاء بالإستئناف رقم ١١

سنة ٩٤ ق أحوال شخصية القاهرة وحكم بتاريخ ١٩٨١/٣/٢٤ بعدم جواز هذا الإستئناف أقام دعواه بطليبه سالفى البيان . أقام المطعون عليه الثالث دعوى فرعية ضد الطاعن بطلب الحكم بعدم الاعتداد بإجراءات البيع الجبرى ومحضر تسجيل حكم مرسى المزاى سالف الذكر . وبتاريخ ١٩٨١/٦/٢٣ حكمت المحكمة بإجابة الطاعن الى طلباته وبرفض الدعوى الفرعية . إستأنف المطعون عليه الثالث هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٥٥٣٢ سنة ٩٨ ق مدنى ، كما استأنفه المطعون عليهما الأولان بالاستئناف رقم ٥٨٢٠ سنة ٩٨ ق مدنى واستأنفه المطعون عليه الأول أيضا بالاستئناف رقم ٥٨٥٣ سنة ٩٨ ق مدنى ، وبعد أن ضمت المحكمة الاستئنافين الثانى والثالث إلى الاستئناف الأول - حكمت بتاريخ ١٩٨٢/٤/١٨ بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض دعوى الطاعن وفى الدعوى الفرعية بمحو تسجيل قرار إيقاع البيع المشهر برقم ٦٧٨٩ شهر عقارى الموسيقى بتاريخ ١٩٧٦/٨/٣١ . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفى بيان ذلك يقول أن الثابت من الأوراق أن قرار لجنة القسمة بإيقاع البيع عليه قد إستوفى شرائطه القانونية وأصبح نهائيا بعدم الطعن عليه فى المواعيد المقررة قانونا ، وأن الاعتراضين رقمى ٢٣ و ٢٤ سنة ١٩٧٦ أنصبا على القرار الصادر بتاريخ ١٩٧٦/٦/١٤ بتسليمه العقار المبيع أيا كان رقم تنظيمه - على سند من أن هذا العقار من منافع مسجد الجوهري ، غير أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن القرار الصادر من لجنة الاعتراضات ألغى قرار لجنة القسمة بإيقاع البيع عليه ، فخلط بذلك بين طلب تثبيت الملكية وبين طلب التسليم ، رغم أن المطعون عليهما الأولين لا يجوز لهما منازعته فى طلباته بعد أن أصبح قرار إيقاع البيع نهائيا ويمتنع عليهما الدفع بفسخ عقد البيع ، وهو ما يعيب الحكم المطعون

فيه بالخطأ فى تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أنه اذا كان الحكم الصادر برسو المزااد لم يفصل فى خصومة مطروحة وإنما تولى فيه القاضى إيقاع البيع بماله من سلطة ولائىة ، فإنه لا يعتبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حكماً بالمعنى المفهوم للأحكام الفاصلة فى الخصومات ، وإنما هو عقد بيع يتعقد جبراً بين مالك العقار وبين المشتري الذى تم إيقاع البيع عليه ، ويترتب على صدور هذا الحكم وتسجيله الآثار المترتبة على عقد البيع الاختيارى وتسجيله ، فهو لا يحمى المشتري من دعاوى الفسخ والإلغاء والإبطال ، لما كان ذلك ، وكان القرار الصادر بإيقاع البيع لم يعرض للخلاف الذى ثار حول تحديد العقار موضوع النزاع ، بل قضى بإيقاع بيعه بوصفه المبين بتقرير الخبير المؤرخ ١٩٦٢/١٢/٣٠ ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى الطاعن بتثبيت ملكيته لذلك العقار وبمحو تسجيل قرار إيقاع البيع - لا يكون قد أهدر حجية هذا القرار ، ويكون هذا النعى - أياً كان وجه الرأى فيه - غير منتج .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسببين الثانى والثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب والإخلال بحق الدفاع ، وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن العقار الذى رسا مزاده عليه هو رقم ٥ تنظيم حارة العسلى ، فى حين أن مسجد الجوهري يحمل رقم ٧ تنظيم ، وأن العقار الأول سلم إليه مع عقد تأجيريه بموجب محضرين مؤرخين ١٩٧٦/٦/١٧ ، ١٩٧٦/٧/١٧ وأن قرار إيقاع البيع قد تم شهره بتاريخ ١٩٧٦/٨/٣١ برقم ٦٧٨٩ شهر عقارى الموسيقى وأن المطعون عليها الثانية أقرت بذلك بكتابها المؤرخ ١٩٨٠/٥/٣١ ، وأنه بفرض أن هناك خطأ فى رقم تنظيم عقار النزاع فقد طلب الوقوف على حقيقته بضم ملف جهة الوقف . غير أن المحكمة لم تضم هذا الملف ولم ترد على ما أبداه من أوجه دفاع وقضت برفض دعواه وبإجابة المطعون عليه الثالث إلى طلباته موضوع دعواه الفرعية رغم أن قرار إيقاع البيع لا يؤثر فيه مجرد الغلط وليس لمن وقع فى غلط أن يتمسك به على وجه يتعارض مع ما يقضى به حسن النية ، وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ فى

تطبيق القانون والقصور فى التسبب والاخلال بحقه فى الدفاع .

وحيث إن هذا النعى برمته غير سديد ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه متى كانت الأوراق المقدمة فى الدعوى كافية لتكوين عقيدة المحكمة ، فلا تثريب عليها إذا هى لم تأمر بضم أوراق أخرى إستجابة لطلب أحد الخصوم ، وأن لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تقدير ما يقدم إليها من الأدلة وترجيح ما تطمئن إلى ترجيحه وإستخلاص الحقيقة منها متى كان إستخلاصها سائغا وله أصل ثابت فى الأوراق ، لما كان ذلك وكان البين من مبنونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن على أن العقار الذى رسا مزاده عليه هو العقار رقم ٧ تنظيم حارة العسيلي ، وعلى إعتداده بالقرار النهائى الصادر بتاريخ ١٩٧٧/٥/٤ من لجنة الاعتراضات فى الاعتراضين رقمى ٢٣ و ٢٤ سنة ١٩٧٧ بإلغاء القرار الصادر من رئيس لجنة القسمة بتاريخ ١٩٧٦/٦/١٤ بتسليم العقار رقم ٥ تنظيم حارة العسيلي الى الطاعن إستنادا الى أنه قرار باطل مبنى على إجراءات باطلة لعدم إتمام إجراءات النشر والصلق عن هذا العقار وعدم صدور قرار بطرحه للبيع بطريق المزااد العلنى بعد إستخراج مشروع صالح نفاذا لأحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ ورتب على ذلك أن ملكية ذلك العقار - وهو عقار النزاع - لا تكون قد إنتقلت إلى الطاعن ، وهى أسباب تكفى لحمله ولها أصلها الثابت بالأوراق ، وكانت محكمة الموضوع ليست ملزمة من بعد بتتبع جميع حجج الخصوم وأوجه دفاعهم والرد على كل منها استقلالا لأن قيام الحقيقة التى استخلصتها واقتنعت بها وأوردت دليلها فيه الرد الضمنى المسقط لكل حجة تخالفها ، فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .





## جلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : ابراهيم زغونائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمد حسن العفيفي ، ممدوح السعيد ، لطفى عبد العزيز و ابراهيم بركات .

( ١٧٧ )

### الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٥٣ القضائية

( ١ ) دعوى " التدخل فى الدعوى " حكم " الطعن فى الحكم " الخصوم  
فى الطعن " .

الحكم بقبول التدخل . أثره . صيرورة المتدخل طرفا فى الدعوى . حجية الحكم الصادر  
فيها له أو عليه . حقه فى الطعن فيه مثل سائر الخصوم .

( ٢ ) دعوى " التدخل فى الدعوى " التدخل الهجوى " . حكم " الطعن  
على الحكم " .

تدخل الخصم - فى دعوى صحة ونفاذ عقد بيع أرض - المبني على إدعائه ملكيتها . ماهيته  
تدخل هجوى : مؤداه . للمتدخل حق الطعن على الحكم . العبرة فيه بقيمة طلب التدخل - على  
استقلال - وفقا للمادة ٣٧ / ١ ، ٢ مرافعات .

١ - المقرر أنه يترتب على الحكم الصادر بقبول التدخل أن يصبح المتدخل  
طرفا فى الدعوى ويكون الحكم الصادر فيها حجة له أو عليه ومن حقه الطعن فيه  
بطرق الطعن القانونية المقبولة شأنه فى ذلك شأن سائر الخصوم .

٢ - إذ كان تدخل الطاعن فى الدعوى مبنيا على ادعائه ملكيته العين المتنازع  
عليها فى الدعوى الأصلية المقامة من المطعون ضدهم الخمسة الأول بطلب الحكم  
بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر إليهم عنها ، وبالتالى تكون هذه الدعوى واجبة  
الرفض ، فإن تدخله على أساس من هذا الادعاء يكون فى حقيقته وبحسب سرماه  
تدخلا هجوميا إذ أنه وإن لم يطلب صراحة الحكم لنفسه بالملكية إلا أنها تعتبر



مطلوبة ضمنا بتأسيس تدخله على إدعائه لنفسه كما أن الفصل في موضوع هذا التدخل يقتضى بحث ما إذا كان مالكا العين أو غير مالك لها كما أن القضاء في الدعوى لابد أن يبنى على ثبوت حق الملكية له أو نفيه عنه . وإذا إنتهى الحكم المستأنف إلى رفض طلباته وخلص إلى صحة ونفاذ عقدالمطعون ضدهم الخمسة الأول فإن هذا القضاء يكون حكما عليه فى شأن ما يدعيه من حقوق على العقار المذكور فى مواجهة الخصوم فى الدعوى بما يحق له معه الطعن عليه بالطرق المقررة قانونا . وإذا استهدف الطاعن المتدخل من وراء تدخله فى دعوى صحة ونفاذ العقد - بعد القضاء برفضها - ثبوت ملكيته للعقار موضوع هذا العقد فإن الطلب بها يقدر - وعلى إستقلال - وفق الفقرة الثانية من المادة ٣٧ من قانون المرافعات بقيمة هذا العقار التى تكون - وهو من الأراضى - بإعتبار سبعين مثالا لقيمة الضريبة الأصلية المربوطة عليه ، فإذا كانت الأرض غير مربوط عليها ضريبة قدرت المحكمة قيمتها وذلك كله إعمالا للفقرة الأولى من المادة ٣٧ المشار إليها وهو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - رأت ما يرجع إليه فى تقدير قيمة الدعوى بطلب صحة العقد الصادر عن هذا العقار بإعتبار أنه يمثل قيمة المتعاقد عليه حسبما تقضى به الفقرة السابعة من المادة ٣٧ سالفة الذكر

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق سماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد مداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن وفى حدود ما يتطلبه الفصل فيه - تتحصل فى أن المطعون ضدهم الخمسة الأول أقاموا الدعوى رقم ١٤٦١ سنة ١٩٧٧ مدنى كفر الشيخ الابتدائية بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المتضمن بيع المطعون ضدها السادسة إليهم مساحة ١٦ المبينة فى الأوراق نظير ثمن مقداره ٣٠٠٠ والتسليم . تدخل الطاعن فى الدعوى طالبا رفضها

تأسيساً على أنه المالك للعين المبيعة . ويتاريخ ١٩٧٩/١٢/١٠ حكمت المحكمة بقبول تدخله خصماً ثالثاً في الدعوى ويندب خبير فيها لتحقيق ملكية العين المذكورة وبعد أن قدم تقريره عادت وحكمت بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٩ في موضوع طلب التدخل برفضه والمطعون ضدهم الخمسة الأول بطلباتهم . إستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة إستئناف طنطا بالإستئناف رقم ١٤١٨ ق مدنى " مأمورية كفر الشيخ " . ويتاريخ ١٩٨٣/٣/٧ حكمت المحكمة بعدم جواز الإستئناف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم . وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعن بهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول إن طلبه فى التدخل الحاصل منه فى دعوى صحة ونفاذ العقد المطروحة هو ذات النزاع الجارى فيها ويدور معها وجوداً وعدمياً . وإذ كانت قيمتها تقدر طبقاً للمادة ٧/٣٧ من قانون المرافعات بقيمة المتعاقد عليه وهو الثمن الوارد فى العقد ومقداره ٣٠٠٠ جنيهاً بما يجاوز النصاب الإنتهاى للمحكمة الابتدائية وبالتالي يجوز إستئناف الحكم الصادر فيها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وأغفل هذا التقدير وقدر الدعوى طبقاً للمادة ١/٣٧ ، ٢، من ذات القانون وخلص إلى أن قيمة الدعوى وفق هذا التقرير تدخل فى حدود النصاب الإنتهاى للمحكمة الابتدائية وقضى بالتالى بعدم جواز الإستئناف دون أن يبين سبب عدم إعتداده فى تقدير قيمتها على أساس الثمن الوارد فى العقد فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أنه لما كان من المقرر أنه يترتب على الحكم الصادر بقبول التدخل أن يصبح المتدخل طرفاً فى الدعوى ويكون الحكم الصادر فيها حجة له أو عليه فإن من حقه الطعن فيه بطرق الطعن القانونية المقبولة شأنه فى ذلك شأن سائر الخصوم . وإذ كان الثابت أن تدخل الطاعن فى الدعوى مبني على إدعائه

ملكية العين المتنازع عليها في الدعوى الأصلية المقامة من المطعون ضدهم الخمسة الأول بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر إليهم عنها وبالتالي تكون هذه الدعوى واجبة الرفض فإن تدخله على أساس من هذا الإدعاء يكون في حقيقته وبحسب مرامه تدخلا هجوميا إذ أنه وإن لم يطلب صراحة الحكم لنفسه بالملكية إلا أنها تعتبر مطلوبة ضمنيا بتأسيس تدخله على إدعائه لنفسه كما أن الفصل في موضوع هذا التدخل يقتضى بحث ما إذا كان مالكا للعين أو غير مالك لها كما أن القضاء في الدعوى لا بد أن يبنى على ثبوت حق الملكية له أو نفيه عنه ، وإذا انتهى الحكم المستأنف إلى رفض طلباته وخلص إلى صحة ونفاذ عقد المطعون ضدهم الخمسة الأول فإن هذا القضاء يكون حكما عليه في شأن ما يدعيه من حقوق على العقار المذكور في مواجهة الخصوم في الدعوى بما يحق له معه الطعن عليه بالطرق المقررة قانونا . لما كان ذلك وكان الطاعن المتدخل - وعلى ما سلف بيانه - قد إستهدف من وراء تدخله في دعوى صحة ونفاذ العقد - بعد القضاء برفضها - ثبوت ملكيته للعقار موضوع هذا العقد فإن الطلب بها يقدر - وعلى إستقلال- وفق الفقرة الثانية من المادة ٣٧ من قانون المرافعات بقيمة هذا العقار والتي تكون - وهو من الأراضى - باعتبار سبعين مثلا لقيمة الضريبة الأصلية المربوطة عليه ، فإذا كانت الأرض غير مربوط عليها ضريبة قدرت المحكمة قيمتها وذلك كله إعمالا للفقرة الأولى من المادة ٣٧ المشار إليها . وهو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ذات ما يرجع إليه في تقدير قيمة الدعوى بطلب صحة العقد الصادر عن هذا العقار باعتبار أنه يمثل قيمة التعاقد عليه حسبما تقتضى به الفقرة السابعة من المادة ٣٧ سالفة الذكر ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه إلى هذا النظر وخلص إلى أن قيمة العقار المتنازع عليه - بإعمال قواعد التقدير أنه البيان - تدخل في حدود النصاب الإنتهاى للمحكمة الابتدائية وبالتالي يكون حكمها في هذا الخصوص غير قابل للإستئناف فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويصحى النعى عليه بهذين السببين على غير أساس .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ يوسف أبوزيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمود نبيل البناوى ، أحمد نصر الجندى ، محمد بهاء الدين باشات و أحمد أبو الحجاج .

( ١٧٨ )

### الطعن رقم ١٦٥٠ لسنة ٥٥ القضائية

( ١ ) وكالة " الوكالة المستترة " . عقد . صورية .

الوكالة بالتسخير . ما هيئتها . قيام الوكيل بالعمل بأسمه الشخصى لحساب الموكل المستتر .  
اثرها . انصراف العقد الذى يبرمه الوكيل الى الموكل ومن تعاقد مع الوكيل . علة ذلك .

( ٢ ) صورية " إثبات الصورية " " حكم " تسبيب الحكم " . إثبات .

إثبات الصورية .

عدم جواز تعويل الحكم فى قضائه على التصرف ذاته المطعون عليه أو على نصوص  
المحرر المثبت له .

١ - الوكالة بالتسخير وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تفترض أن يعمل  
الوكيل بأسمه الشخصى وأن كان يعمل لحسابه الموكل الذى يكون أسمه مستترا ،  
ويترتب عليها - وتطبيقا لقواعد الصورية التى تستلزم أعمال العقد الحقيقى فى  
العلاقة بين الموكل والوكيل المسخر - إنها تنتج قبل الموكل جميع الآثار القانونية  
التي ترتبها الوكالة السافرة فينصرف أثر العقد الذى يبرمه الوكيل المسخر إلى  
كل من الموكل ومن تعاقد مع هذا الوكيل .

٢ - لئن كانت محكمة الموضوع تستقل بتقدير أدلة الصورية إلا أنها لا يجوز  
لها أن تعول فى إثبات الصورية أو نفيها على التصرف ذاته المدعى بصوريته أو  
على نصوص المحرر المثبت له .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ..  
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -  
تتصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٥٢٧٦ سنة ١٩٨٢ مدنى كلى الزقازيق على  
وزير المالية بصفته ورئيس مجلس إدارة بنك مصر بصفته - المطعون ضدهما الاول  
والثالث - وعلى المطعون ضده الثانى بصفته طالبا الحكم بنقل ملكية شهادات الادخار  
المبينة بصحيفه الدعوى من اسم المرحومة ... الى اسمه ، وقال بيانا لها أنه أثناء عمله  
بالخارج كلف زوجته المرحومه .... بشراء شهادات ادخار دولارية لحسابه وارسل لها  
مبلغ ٦٥ ألف دولار فقامت بشرائها من بنك مصر فرع الزقازيق ولكنها إضطرت إلى  
إصدارها بأسمها لغيابه ولأنها لاتحمل سند وكالة عنه ، ولما عاد الى الوطن بعد وفاة  
زوجته إمتنع البنك عن صرف أرباح الشهادات زعما بأنها تركه زوجته ، ولما كانت هذه  
الشهادات مملوكة له فقد أقام الدعوى ليحكم له بطلباته ، أحالت المحكمة الدعوى إلى  
التحقيق وبعد أن سمعت شاهدى الطاعن قضت بتاريخ ١٥/٢/١٩٨٤ بإجابة الطاعن  
إلى طلبه ، إستأنف المطعون ضده الاول هذا الحكم لدى محكمة إستئناف المنصورة "  
مأمورية الزقازيق " بالاستئناف رقم ٢٦٨ سنة ٢٧ ق طالبا إلغاء والحكم برفض  
الدعوى، بتاريخ ٢٤/٤/١٩٨٥ قضت المحكمة بتعديل الحكم إلى إلزام المطعون ضده  
الثالث بنقل ملكية ريع قيمة الشهادات إلى الطاعن بعد سداد الديون المستحقة على هذه  
الشهادات ومنها دين مصلحة الضرائب ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ،  
أودعت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم عرض الطعن على المحكمة فى غرفة  
مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن بالسببين الأول والثالث على الحكم المطعون فيه الفساد  
فى الاستدلال والقصور وفى بيانهما يقول أن دفاعه لدى محكمة الموضوع بدرجتيها قام



على أنه وإن كانت الشهادات صادرة باسم زوجته إلا أنها كانت نائبة عنه في شرائها فتصرف إليه آثار العقد ليكون هو دونها المالك لهذه الشهادات واستدل على ذلك بأقوال شاهديه وبالقرينة المستفادة من أقوال مراقب بنك مصر بمحضر تركه زوجته كما تقدم بخطاب صادر من بنك مصر لا يفيد سوى إصدار هذه الشهادات باسم الزوجة وإذ أستدل الحكم بهذا الخطاب على ملكية الزوجة للشهادات ورتب على ذلك إطراحه لأقوال شاهديه والقرينة التي تمسك بها ، يكون معيبا بالفساد في الاستدلال وبالقصور .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه لما كانت الوكالة بالتسخير وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة تقتضى أن يعمل الوكيل بأسمه الشخصى وإن كان يعمل لحساب الموكل الذى يكون اسمه مستترا ويترتب عليها - تطبيقا لقواعد الصورية التى تستلزم أعمال العقد الحقيقى فى العلاقة بين الموكل والوكيل المسخر - إنها تنتج قبل الموكل جميع الآثار القانونية التى ترتبها الوكالة السافرة ، فينصرف أثر العقد الذى يبرمه الوكيل المسخر إلى كل من الموكل ومن تعاقد مع هذا الوكيل وكان من المقرر أيضا أنه وإن كانت محكمة الموضوع تستقل بتقدير أدلة الصورية إلا أنها لا يجوز لها أن تعول فى إثبات الصورية أو نفيها على التصرف ذاته المدعى بصوريته أو على نصوص المحرر المثبت له ، لما كان ذلك وكان مفاد دفاع الطاعن لدى محكمة الموضوع أن إصدار الشهادات باسم زوجته لا يغير من ملكيته وحده لها لأنها كانت وكيلاً مستتراً عنه فى شرائها لها واستدل على ذلك بأقوال شاهديه والقرينة المستفادة من أقوال مراقب بنك مصر بمحضر حضر التركة ، وكان الثابت بالخطاب الصادر من بنك مصر لا يفيد سوى أن الشهادات صادرة باسم زوجة الطاعن ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أستدل بما ورد بهذا الخطاب على إنتفاء الصورية وعلى ملكية زوجة الطاعن للشهادات رغم أن ما ورد به بذاته التصرف المدعى بصوريته والتفت بذلك عن تقدير ما تمسك به الطاعن من أدلة ، يكون فضلاً عن فساد استدلاله معيباً بالقصور بما يوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن .



## جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار: أحمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : عبد المنعم أحمد بركة ، والدكتور علي فاضل حسن ( نائب رئيس المحكمة ) ، طلعت  
أمين صادق ومحمد عبد القادر سمير

( ١٧٩ )

### الطعن رقم ٢٠ لسنة ٥١ القضائية

عمل " تصحيح أوضاع العاملين " " ترقية " .

عدم استكمال العامل المدة اللازمة للترقية للفئة المالية المطالب بها حتى ١٩٧٧/١٢/٣١ .  
أثره . عدم أحقيته لهذه الفئة . علة ذلك . م/٤ ق ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانونين ٢٣ لسنة  
١٩٧٧ ، ٢٣ لسنة ١٩٧٨ .

لما كانت المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح  
أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام تنص على أنه " .... " كما تنص  
المادة الثانية من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض أحكام القانون ١١ لسنة  
١٩٧٥ على أن " .... " كما تنص المادة الثانية من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨  
بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على أن " ... " لما كان ذلك وكان  
واقع الدعوى الذى سجله الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده لم يستكمل المدة  
اللازمة للترقية للفئة المالية السادسة التى يطالب بها حتى ١٩٧٧/١٢/٣١ بل فى  
١٩٧٨/٩/٢٨ - أى فى تاريخ لاحق على الأجل المضروب فى القانون ١١ لسنة  
١٩٧٥ المعدل بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٧٨ سالف البيان فإن الحكم المطعون فيه إذ  
قضى مع ذلك بتأييد الحكم الابتدائى بأحقيته لهذه الفئة يكون قد خالف القانون  
بما يوجب نقضه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ..  
والمرافعة وبعد مداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -  
تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٩٧٨/٩٣٤ مدنى كلى كفر الشيخ على  
الطاعنة بطلب الحكم بتطبيق القانون رقم ١١ سنة ١٩٧٥ والقوانين المعدلة له وبأحقيته  
للفروق المالية والعلاوات المالية إعتبارا من ١/٧/١٩٧٠ وقال شرحا لدعواه أنه عمل لدى  
الطاعنة منذ ١١/٤/١٩٧٠ ، وعند تسوية حالته وفقا للقانون المذكور لم تحتسب له مدة  
خبرته رغم سبق عمله بمضارب الارز ببيلا وبمدرسة بيلا نذبت محكمة كفر الشيخ  
الابتدائية خبيرا فى الدعوى لأداء المهمة المبينة بمنطوق حكمها . وبعد أن قدم الخبير  
تقريره قضت بجلسة ١٩٧٩/١١/٢٦ بإعتبار بداية مدة خدمة المطعون ضده يوم  
٢٨/٩/١٩٥٩ وبأحقيته الفئة السابعة من ١/١٠/١٩٧٢ ، وبإلزام الطاعنة بأن تؤدى له  
مبلغ ٣٣٠.٥٠٠ جنيها قيمة الفروق المالية حتى ١٩٧٩/١١/٢٦ إستأنفت الطاعنة الحكم  
أمام محكمة إستئناف طنطا بالاستئناف رقم ١/١٣ ق ، وبجلسة ١٩٨٠/١١/١١ قضت  
محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف ، طعنن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق  
النقض ، وقدمت النيابة مذكرة رأأت فيها نقض الحكم ، وعرض الطعن على المحكمة فى  
غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وتقول تبيانا  
لهذا أنه قضى بأحقية المطعون ضده للترقية إلى الفئة السادسة إعتبارا من  
١/١٠/١٩٧٨ مع أنه لم يستكمل المدة اللازمة للترقية إليها وفقا لأحكام القانون رقم ١١  
لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٣ سنة ١٩٧٨ .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أنه لما كانت المادة الرابعة من القانون رقم ١١ سنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام تنص على أنه يعمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون المرافق والجدول الملحق به حتى ٣١ ديسمبر ١٩٧٥ ، كما تنص المادة الثانية من القانون رقم ٢٣ سنة ١٩٧٧ بتعديل بعض أحكام القانون ١١ سنة ١٩٧٥ على أن " يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ١١ سنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام النص الآتي " يعمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون المرافق والجدول الملحق به حتى ٣١ ديسمبر ١٩٧٦ كما تنص المادة الثانية من القانون رقم ٢٣ سنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ سنة ١٩٧٥ على أن " يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون ١١ سنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام النص الآتي " يعمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون المرافق والجدول الملحق به حتى ٣١ من ديسمبر ١٩٧٧ ، وتنص المادة الثامنة منه على أن يعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ سنة ١٩٧٥ - لما كان ذلك وكان واقع الدعوى الذي سجله الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده لم يستكمل المدة اللازمة للترقية للفئة المالية السادسة التي يطالب بها حتى ٣١/١٢/١٩٧٧ بل في ٢٨/٩/١٩٧٨ - أي في تاريخ لاحق على الأجل المضروب في القانون ١١ سنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون ٢٣ سنة ١٩٧٨ سالف البيان فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى مع ذلك بتأييد الحكم الابتدائي بأحقية هذه الفئة يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه ، على أن يكون مع النقض الإحالة .



## جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار: محمد جلال الدين رافع نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين: مرزوق فكري نائب رئيس المحكمة، صلاح محمد أحمد، حسين محمد حسن و محمد  
هاني أبو منصوره.

( ١٨٠ )

### الطعن رقم ٧٨ لسنة ٥٣ القضائية

- ( ١ ) أحوال شخصية " التطلاق " . محكمة الموضوع " مسائل الواقع " التطلاق للغيبة . م ١٢ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . شرطه . غياب الزوج سنة فأكثر في بلد غير البلد الذي تقيم فيه الزوجة بغير عذر مقبول . تقدير العذر من سلطة قاضي الموضوع طالما كان استخلاصه سائغا .
- ( ٢ ) أحوال شخصية " التطلاق " . صلح التطلاق للغيبة . المادة ١٢ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . عدم اشتراطها عرض الصلح على الطرفين .

١ - يدل نص المادة ١٢ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على أن المشرع أجاز للزوجة إذا ادعت على زوجها غيابه عنها سنة فأكثر ، وتضررت فعلا من بعده عنها هذه المدة الطويلة أن تطلب الطلاق بسبب هذا الضرر والطلاق هنا بآئنه لأن سببها الضرر فكانت كالفرقة بسبب مضارة الزوج ، وشرط لذلك توافر أمرين : أولهما أن تكون غيبه الزوج المدة المشار إليها في بلد آخر غير البلد الذي تقيم فيه الزوجة . والثاني أن تكون غيبه الزوج بغير عذر مقبول ، وتقدير العذر أمر متروك لقاضي الموضوع طالما كان استخلاصه سائغا .

٢ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد صدر برفض دعوى الطاعة بطلب التطلاق للغيبة طبقا للمادة ١٢ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، وكانت هذه المادة لم تشترط عرض الصلح على الطرفين فإن التحدى في سبب النعى بما أوجبه المادة السادسة من القانون المذكور من عرض الصلح يكون في غير محله .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ..  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -  
تتحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨١ كلى أحوال شخصية  
دمنهور لتطليقها على المطعون ضده . وقالت بيانا لدعواها أنه تزوجها بصحيح العقد  
الشرعى فى ١٥/٦/١٩٧٨ ولم يدخل بها وغاب عنها منذ أكثر من ثلاث سنوات بأن  
سافر إلى العراق وهى تتضرر من ذلك ومن ثم فقد أقامت الدعوى . أحالت المحكمة  
الدعوى إلى التحقيق وبعد سماع شهود الطرفين حكمت فى ٣٠/٣/١٩٨٢ برفض  
الدعوى . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٦ لسنة ٨٢ ق استئناف  
الاسكندرية "مأمورية دمنهور" وفى ٢٨/٦/١٩٨٣ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد  
الحكم . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها  
رفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره  
وفيهما التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة بالسبب الاول منها على الحكم  
المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك تقول أن أحكام القانون رقم ٢٥  
لسنة ١٩٢٩ أوجبت التفريق بين الزوجين إذا غاب الزوج عن زوجته مدة سنة فأكثر سواء  
كانت هذه الغيبة بعذر مقبول أو بدون عذر . وإذا ثبت من الاوراق غيبة المطعون عنها أكثر  
من سنة متعمداً الاضرار بها فإن الحكم المطعون فيه وقد قضى رغم ذلك برفض دعواها  
بالتطليق يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان النص فى المادة ١٢ من المرسوم بقانون  
رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على أنه " إذا غاب الزوج سنة فأكثر بلاعذر مقبول جاز لزوجته أن  
تطلب إلى القاضى تطليقها بائناً إذا تضررت من بعده عنها ولو كان له مال تستطيع

الإنفاق منه " يدل على أن المشرع أجاز للزوجة إذا ادعت على زوجها غيابه عنها سنة فأكثر ، وتضررت فعلا من بعده عنها هذه المدة الطويلة أن تطلب الطلاق بسبب هذا الضرر والطلاق هنا بآئنه لأن سببها الضرر فكانت كالفرقة بسبب مضارة الزوج ، وشرط لذلك توافق أمرين : أولهما أن تكون غيبة الزوج المدة المشار إليها في بلد آخر غير البلد الذي تقيم فيه الزوجة . والثاني أن تكون غيبة الزوج بغير عذر مقبول وتقدير العذر أمر متروك للقاضي الموضوع طالما كان استخلاصه سائغا ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعة على سند من أن المطعون عليه سافر إلى العراق سعياً وراء الرزق ورغبة في زيادة موارده المالية بما يعود عليه وعليها بالخير ، كما أنه عرض على الطاعة أن ينقلها إليه للإقامة معه في بغداد إلا أنها رفضت ذلك فلم يكن يقصد من غيابه عنها الإضرار بها وكان هذا من الحكم إستخلاصا موضوعيا سائغا مما له أصله الثابت في الأوراق ويؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها في قضائه فإن النعي يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه البطلان ، وفي بيان ذلك تقول أن المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ أوجبت على القاضي في دعوى التطليق للضرر إحضار الزوجين المتخاصمين بشخصيهما للتوفيق والاصلاح بينهما ، فإذا قصرت المحكمة في اتخاذ هذا الإجراء وقع حكمها باطلا . وإذا لم يحضر المطعون عليه شخصيا أمام محكمتي الدرجة الاولى والاستئناف ولا يغنى عن هذا الحضور أن حضر شقيقه بتوكيل عنه فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر برفض دعوى الطاعة بطلب التطليق للغيبة طبقا للمادة ١٢ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ وكانت هذه المادة لم تشترط عرض الصلح على الطرفين فإن التحدى في سبب النعي بما أوجبه المادة السادسة من القانون المذكور من عرض الصلح يكون في غير محله .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : سيد عبد الباقي سيف نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : عبد المنصف هاشم ، احمد ابراهيم شلبي نائبى رئيس المحكمة ، محمد جمال الدين  
شلقانى وصلاح محمود عويس .

( ١٨١ )

### الطعن رقم ١٩٩٦ لسنة ٥٢ القضائية

- ( ١ ) اختصاص " الاختصاص القضائى الدولى " . معاهدات .  
الحصانة القضائية للدولة التى لا تخضعها لولاية القضاء فى دولة أخرى . مقتضاها .  
إمتناع القضاء فى حقها أو حق ممثليها وممثلى سلطاتها العامة من محاكم دولة أخرى  
بالنسبة لأعمال السيادة دون التصرفات العادية وأعمال التجارة . أثره .  
إلتزام المحاكم بأن تقضى من تلقاء نفسها بعدم إختصاصها بنظر المنازعات المتعلقة  
بأعمال السيادة ما لم تتنازل الدولة عن تلك الحصانة فتقبل ولاية قضاء دولة أخرى .
- ( ٢ ) حكم " تسبیب الحكم : التناقض " . بطلان " بطلان الأحكام " .  
التناقض المبطل للحكم . ماهيته . إشتمال الحكم على أسباب تبرر قضاءه .  
النعى عليه بالتناقض . لا محل له .

١ - تقوم الحصانة القضائية - التى لا تخضع الدولة بموجبها لولاية القضاء  
فى دولة أخرى - أساسا على مبدأ استقلال الدولة وسيادتها فى المجتمع الدولى ،  
فهو من المبادئ المسلمة فى القانون الدولى العام ، ومن مقتضاه أن يمتنع على

محاكم دولة أن تقضى فى حق دولة أخرى بالنسبة للأعمال التى تصدر منها وهى تباشر سلطتها بصفقتها صاحبة السلطان ، دون التصرفات العادية وأعمال التجارة ، لأن حق الدولة فى القضاء فى المنازعات التى تتعلق بتلك الأعمال - هو حق لصيق بسيادتها لا تستطيع دولة أخرى مباشرته عنها ، وإذا إنعدمت ولاية القضاء فى الدولة بالنسبة لدولة أخرى كشخص قانونى مستقل ذى سيادة - فهى تنعدم بالنسبة لمثلها هذه الدولة وممثلى سلطاتها العامة الذين يعبرون عنها داخليا وخارجيا أو من يقاضون عنها أى شأن من شئونها العامة لأن خضوعهم لقضاء غير القضاء الوطنى بالنسبة إليهم يعنى خضوع الدولة بأسرها لذلك القضاء بما فى ذلك من مساس بسلطة الدولة وسيادتها واستقلالها ، وعلى المحكمة أن تقضى فى هذه الحالة بعدم الاختصاص من تلقاء نفسها ما لم تتنازل الدولة عن تلك الحصانة فتقبل ولاية قضاء دولة أخرى .

٢ - التناقض الذى يفسد الأحكام هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الذى تتماهى به الأسباب ولا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه ، بحيث لا يمكن أن يفهم منه على أى أساس قضت المحكمة بما قضت به ، أما اذا اشتمل الحكم على أسباب تكفى لحمله وتبرر وجه قضائه فلا محل للنعى عليه بالتناقض .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ... والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٦٢ سنة ١٩٨٠ مدنى أسيوط الابتدائية بطلب الحكم بإلزام المطعون عليهم وآخر متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ ٣٠٣٧٦٨٠٠



دولارا ، وقال بياننا لها إنه كان يقيم مع أشقائه فى ليبيا وتملكوا مساحة من الأرض البور مبينة بالأوراق وقاموا بإستصلاحها وزراعتها بالحدائق وأنشأوا على جزء منها مزرعة دواجن ، وبعد أن قامت ثورة الفاتح من سبتمبر سنة ١٩٦٩ بقيادة المطعون عليه الأول آلت تلك الأرض بما عليها من منشآت ثابتة ومنقولة ومنتجات زراعية وحيوانية - الى الدولة الليبية بموجب القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٧٠ ، ثم قامت الحكومة الليبية بطردهم ولم تعوضهم عما تم الاستيلاء عليه الذى يقدر نصيبه فيه بالمبلغ المطالب به ، وبتاريخ ٢٦/٤/١٩٨٠ حكمت المحكمة بالزام المطعون عليهم متضامنين بأن يدفعوا إلى الطاعن مبلغ ٢٦٠٣٢٥٠٠ دولارا .

إستأنف المطعون عليهم هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسىوط بالاستئناف رقم ٢٢٥ سنة ٥٦ ق مدنى ، وبتاريخ ١٩٨٢/٥/٦ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم إختصاص القضاء المصرى بنظر الدعوى . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة قرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعن بالأول والثانى منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول أن الدفع المبدى من المطعون عليهم بعدم اختصاص القضاء المصرى بنظر الدعوى لانعدام ولايته - هو فى حقيقته دفع بعدم قبول الدعوى لقيام الحصانة القضائية ، ذلك أن الاختصاص بنظر النزاع إنعقد للقضاء المصرى بإتخاذ المطعون عليهم مكتب محاميهام محلا مختارا لهم واستئنافهم الحكم الصادر ضدهم من محكمة أول درجة طالبين من باب الاحتياط الكلى إلغاء ورفض الدعوى ، غير أن الحكم المطعون فيه قضى بالرغم من ذلك بعدم إختصاص القضاء المصرى بنظر الدعوى فخلط بين مبدأ السيادة والحصانة القضائية وبين واجبات الدولة التى يجعلها القانون الدولى مسئولة عن الافعال التى تقع من أى من سلطاتها وعن إخلالها بما تبرمه من عقود سواء بصفتها سلطة عامة أم شخصا معنويا ،



وخلط أيضا بين حق الدولة فى إصدار القوانين وبين الحق فى المطالبة بالتعويض ، ولم يفتن إلى أن موافقة الحكومة الليبية على إتفاقية التكامل بينها وبين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان ، تنطوى على إقرار منها بالتنازل عن الحصانة القضائية وحق الأفراد فى مقاضاتها ، وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن الحصانة القضائية التى لا تخضع بموجبها الدولة لولاية القضاء فى دولة أخرى تقوم أساسا على مبدأ استقلال الدول وسيادتها فى المجتمع الدولى ، وهو من المبادئ المسلمة فى القانون الدولى العام ومن مقتضاه أن يمتنع على محاكم دولة أن تقضى فى حق دولة أخرى بالنسبة للأعمال التى تصدر منها وهى تباشر سلطتها بصفقتها صاحبة السلطان ، دون التصرفات العادية وأعمال التجارة لأن حق الدولة فى القضاء فى المنازعات التى تتعلق بتلك الأعمال هو حق لصيق بسيادتها لا تستطيع دولة أخرى مباشرته عنها وإذا انعدمت ولاية القضاء فى الدولة بالنسبة لدولة أخرى كشخص قانونى مستقل ذى سيادة - فهى تنعدم بالنسبة لممثلى هذه الدولة وممثلى سلطاتها العامة الذين يعبرون عنها داخليا وخارجيا أو من يقاضون عنها فى أى شأن من شئونها العامة ، لأن خضوعهم لقضاء غير القضاء الوطنى بالنسبة إليهم يعنى خضوع الدولة بأسرها لذلك القضاء بما فى ذلك من مساس بسلطة الدولة وسيادتها واستقلالها ، وعلى المحكمة أن تقضى فى هذه الحالة بعدم الإختصاص من تلقاء نفسها ما لم تتنازل الدولة عن تلك الحصانة فتقبل ولاية قضاء دولة أخرى ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن النزاع الذى كان مطروحا أساسه القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٧٠ الذى أصدرته الحكومة الليبية بصفقتها صاحبة السيادة والسلطان بأن تؤول إلى الدولة الليبية ما يملكه الأشخاص المبينة أسماؤهم بالكشف المرافق له عن أراض زراعية وكان اتخاذ ممثلى تلك الدولة مكتب محاميهن محلا مختارا لهم وإستئنافهم الحكم الصادر من محكمة أول درجة وطلبهم من باب الإحتياط الكلى إلغاء هذا الحكم ورفض الدعوى لا يفيد قبولهم إختصاص القضاء المصرى بالفصل

فيها خاصة وقد طلبوا الحكم أصليا بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم إختصاص القضاء المصرى بنظر الدعوى ، وكانت اتفاقية التكامل بين الحكومة الليبية وجمهورية مصر العربية وجمهورية السودان - على ما يبين من مطالعة نصوصها - قد خلت من كل ما يفيد إقرار أطرافها بالتنازل عن الحصانة القضائية المقررة لكل منهم فإن القضاء المصرى يكون غير مختص بنظر النزاع المطروح لتوافر شروط الحصانة القضائية المقررة وفق أحكام القانون الدولى العام ، وإذا إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون ، ويكون هذا النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان الشق الأول منه يقول إن الحكم المطعون فيه بقضائه بعدم إختصاص القضاء المصرى بنظر الدعوى حجب نفسه عن القضاء بالتعويض طبقا لنص المادة ١٨ من القانون المدنى المصرى ونص المادة الثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٧٠ سالف الإشارة ، وفى بيان الشق الثانى يقول إنه خالف نص المادة ٢٨ من القانون المدنى المصرى عندما قرر أن من حق الدولة الليبية إصدار القانون رقم ٤ لسنة ١٩٨١ بإلغاء مهنة المحاماه لما يترتب على ذلك من عدم إمكانه اللجوء إلى القضاء فى ليبيا للمطالبه بحقوقه ، وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود فى شقه الأول ، ذلك أن عدم تصدى الحكم لبحث حق الطاعن فى التعويض سواء طبقا لنص المادة ١٨ من القانون المدنى المصرى أو نص المادة الثانية من القانون الليبى رقم ١٣٥ لسنة ١٩٧٠ - هو نتيجة لازمة لقضائه بعدم إختصاص القضاء المصرى بنظر النزاع ، فإذا وقف الحكم عند هذا القضاء ولم يلج فيما أثاره الطاعن بشأن حقه فى التعويض فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون ، ويكون هذا الشق من النعى فى غير محله ، وفى شقه الثانى غير مقبول ، ذلك أن ما استرسل إليه الحكم عن حق الدولة الليبية فى إصدار القانون رقم ٤ لسنة ١٩٨١ بإلغاء مهنة المحاماه لا يعدو أن يكون تزييدا يستقيم الحكم بدونه ، فالنص عليه فى هذا الصدد يكون غير منتج .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه التناقض بوفى بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه بعد أن أقام قضاءه بعدم الإختصاص بنظر الدعوى على تمتع المطعون عليهم بالحصانة القضائية وعلى حق الدولة الليبية فى إصدار القانونين رقمى ١٢٥ لسنة ١٩٧٠ و٤ لسنة ١٩٨١ إستنادا إلى مبدأ السيادة - عاد وقرر أن حق السيادة غير مطلق إذا كان تصرف الدولة خارجا عن نطاقه ، وأن من حقه اللجوء إلى اللجنة المنصوص عليها فى المادة الثانية من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٧٠ للمطالبة بالتعويض وهو ما يعيبه بالتناقض .

وحيث إن هذا النعى مرئود ، ذلك أن التناقض الذى يفسد الأحكام هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الذى تتماشى به الأسباب ولا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه بحيث لا يمكن أن يفهم منه على أى أساس قضت المحكمة بما قضت به ، أما إذا اشتمل الحكم على أسباب تكفى لحمله وتبرر وجه قضائه فلا محل للنعى عليه بالتناقض، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على ما يبين من الرد على السببين الأولين لهذا الطعن - على توافر شروط الحصانة القضائية بالنسبة للمطعون عليهم بإعتبارهم ممثلين لدولة مستقلة ذات سيادة ، وكانت هذه الأسباب كافية لحمل قضائه ، فإن ما أورده الحكم بعد ذلك بشأن ما كفله القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٧٠ للطاعن من إقتضاء التعويض المستحق له بالالتجاء إلى اللجنة المنصوص عليها فى المادة الثانية من هذا القانون - لا يعيب الحكم إذ أنه يستقيم بدونه فلا يمثل تناقضا مع باقى أسبابه ، ومن ثم يكون هذا النعى فى غير محله .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

=====

## جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : سيد عبد الباقي سيف نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : عبد النصف هاشم ، احمد ابراهيم شلبي نائبى رئيس المحكمة ، محمد جمال الدين  
شلقاني وصلاح محمود عويس .

( ١٨٢ )

### الطعن رقم ٢٢٣٩ لسنة ٥٥ القضائية

رسوم "رسوم الشهر العقارى" . شهر عقارى . حكم "الطعن فى الحكم".  
الحكم الصادر فى التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية المستحقة للشهر العقارى . عدم  
قابليته للطعن متى فصل فى منازعة بشأن تقدير هذه الرسوم . فصله فى منازعة أخرى .  
مؤداه . خضوع الحكم للقواعد العامة فى الطعن . المنازعة بشأن سقوط حق الطاعن فى  
التظلم من أمر التقدير . عدم اعتبارها منازعة بشأن التقدير .

يدل نص المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق  
والشهر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن الحكم الصادر فى التظلم  
من أمر تقدير الرسوم التكميلية لا يكون غير قابل للطعن إلا إذا فصل فى منازعة  
فى تقدير هذه الرسوم ، أما إذا فصل الحكم فيما يثور من منازعات أخرى فإنه  
يخضع من حيث قابليته للطعن للقواعد العامة الواردة فى قانون المرافعات . لما  
كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن النزاع الذى فصل فيه الحكم المستأنف

يدور حول سقوط حق الطاعن في التظلم من أمر التقدير لرفعه بعد الميعاد من عدمه ، وهو بذلك لا يعد من الحكم فصلا في منازعة في تقدير الرسوم المستحقة على المحرر الشهر ..... فيخضع من حيث قابليته للطعن للقواعد العامة الواردة في قانون المرافعات .

## الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار ...المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٠٧٩ سنة ١٩٨٣ مدنى بنها الابتدائية ، ضد المطعون عليهما ، متظلماً من الأمر الصادر من مكتب الشهر العقارى ببنها بتقدير مبلغ <sup>مليج</sup> ٥٢٦٤ر ٥٢٠ رسوماً تكميلية عن المحرر الشهر برقم ١٨٩٣ سنة ٧٥ قليوبية ، طالباً الحكم بإلغائه لبطان اجراءاته وتقادم هذه الرسوم . دفع المطعون عليهما بعدم قبول التظلم لرفعه بعد الميعاد . بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٦ حكمت المحكمة بسقوط الحق في التظلم للتقرير به بعد الميعاد . إستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا "مأمورية بنها" بالاستئناف رقم ٧٢ سنة ١٧ ق . بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٨ حكمت المحكمة بعدم قبول الاستئناف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة طالبت فيها نقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .



وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه ذهب إلى أن الحكم المستأنف غير قابل للطعن إعمالا لنص المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر ورتب على ذلك أنه حكم إنتهائى لا يجوز الطعن فيه طبقا لنص المادة ٢٢١ من قانون المرافعات إلا لبطلان فى الحكم أو فى الاجراءات أثر فيه وخلص من ذلك الى قضائه بعدم قبول الاستئناف لعدم ايداع الكفالة المنصوص عليها فى هذه المادة . وإذ كان الحكم المستأنف لم يفصل فى منازعة فى تقدير الرسوم وهى مناط تطبيق المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ سالف الإشارة وإقتصر قضاؤه على الفصل فى الدفع المبدى من المطعون عليهما بعدم قبول التظلم لرفعه بعد الميعاد ، فيكون بذلك خاضعا من حيث قابليته للطعن للقواعد العامة الواردة فى قانون المرافعات وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى سديد ؛ ذلك أن النص فى المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ - بشأن رسوم التوثيق والشهر على أنه تفى الأحوال التى يستحق عنها رسوم تكميلية يصدر أمين المكتب المختص أمر تقدير بتلك الرسوم ويعلن هذا الأمر إلى نوى الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول أو على يد أحد محضرى المحكمة ، ويجوز لذوى الشأن فى غير حالة تقدير القيمة بمعرفة أهل الخبرة المنصوص عليها فى المادة ٢١ التظلم من أمر التقدير خلال ثمانية أيام من تاريخ الاعلان والا أصبح الأمر نهائيا ..... ويرفع التظلم إلى المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب الذى أصدر الأمر ويكون حكمها غير قابل للطعن . "يدل - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن الحكم الصادر فى التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية لا يكون غير قابل للطعن إلا

إذا فصل فى منازعة فى تقدير هذه الرسوم ، أما إذا فصل الحكم فيما يثور من منازعات أخرى فإنه يخضع من حيث قابليته للطعن للقواعد العامة الواردة فى قانون المرافعات . لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن النزاع الذى فصل فيه الحكم المستأنف يدور حول سقوط حق الطاعن فى التظلم من أمر التقدير لرفعه بعد الميعاد من عدمه وهو بذلك لا يعد من الحكم فصلاً فى منازعة فى تقدير الرسوم المستحقة على المحرر المشهر سالف البيان ، فيخضع من حيث قابليته للطعن للقواعد العامة الواردة فى قانون المرافعات ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وقضى بعدم قبول الاستئناف تأسيساً على أن الحكم المستأنف غير قابل للطعن إعمالاً لنص المادة ٢٦ من القانون ٧٠ لسنة ٦٤ سالف الإشارة وعدم إيداع الكفالة المنصوص عليها بالمادة ٢٢١ من قانون المرافعات حاجباً نفسه عن نظر موضوع الاستئناف فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه ..

////////////////////

## جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار: مصطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
ابراهيم زغو نائب رئيس المحكمة ، محمد حسن العفيفي ، ممدوح السعيد و لطفى عبد العزيز .

( ١٨٣ )

### الطعن رقم ١١٩٩ لسنة ٥٢ القضائية

( ١ ) ملكية " حظر تملك غير المصريين للعقارات " . قانون .

موافقة الهيئة العامة للاستثمار العربى والاجنبى والمناطق الحرة على طلب المستثمر غير المصرى لإقامة مبنى بموقع الارض الفضاء المبيعة له قيام ذلك المستثمر بما فرضه عليه ق ٤٣ لسنة ٧٤ بتحويل النقد الاجنبى الحر المستخدم فى شرائها . أثره . خضومة لأحكام ذلك القانون بون أحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بشأن حظر تملك غير المصريين للعقارات المبنية والاراضى الفضاء . علة ذلك

( ٢ ) نقض " أسباب الطعن " . بطلان .

قصور الحكم فى الافصاح عن سنده القانونى رغم سلامة ما إنتهى إليه من نتيجة . أثره . لا بطلان . لمحكمة النقض أن تستكمل هذا القصور . النعى على ما ورد بالحكم من تقارير زائدة . غير منتج .

( ٣ ) إلزام " إنقضاء الالتزام : الوفاء " . وكالة . حكم " تسبيب الحكم ما لا يعد قصوراً " .

الوفاء المبرئ لذمة المدين . الأصل أن يكون للدائن أو لثانيه م ٣٢٢ ، ٣٢٣ مدنى . الاستثناء . إقرار الدائن بالوفاء لغيرهما . تسلم وكيل الشركة الدائنة الباقي من الثمن بون منازعة بما أوفى به المدين لغيرها . إعتباره بمثابة إقرار ضمنى بهذا الوفاء ، صحيح .

( ٤ ) نقض " أسباب الطعن " .

نعى بغير دليل . غير مقبول . ( مثال ) .

( ٥ ) نقض " أسباب الطعن " . بطلان .

بطلان الحكم لقبول المحكمة مذكرات وأوراق الخصم دون إطلاع الخصم الآخر عليها . عدم صلاحيته سببا للطعن بالنقض إلا إذا كان من شأنه التأثير في الحكم . م ٢/١٤٨ مرافعات .

( ٦ ) دعوى " حجز الدعوى للحكم " . محكمة الموضوع .

حجز الدعوى للحكم . أثره . إنقطاع صلة الخصوم فيها بالدعوى إلا بالقدر الذي تصرح به المحكمة .

( ٧ ) دعوى " إعادة الدعوى للمرافعة " . محكمة الموضوع .

إعادة الدعوى للمرافعة متروك لتقدير محكمة الموضوع .

١ - إذ هدف المشرع من إصدار القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن إصدار نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة - وعلى ما يبين من مذكرته الإيضاحية - إلى ضمان تحقيق مصلحة مشتركة للاقتصاد القومى والمستثمر العربى والأجنبى وبإادر عند إصداره القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بشأن حظر تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضى الفضاء إلى تصويره نص المادة الاولى منه عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ٧٤ - الذى تفيد نصوصه أن المشرع ناط إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة سلطة الموافقة على طلبات الاستثمار وتقدير جدية الإجراءات التى يتخذها المستثمرين لتنفيذ الموافقات الصادرة لهم وببصدور تلك الموافقة يخضع المشروع والمال المستثمر لأحكام ذلك القانون وتسرى عليه قواعد التصرف فى المال المستثمر وإعادة تصديره إذا تبين أنه لا يمكن تنفيذ المشروع المقبول والمحول من أجله المال المستثمر أو الاستمرار فيه ويخرج بالتالى عن نطاق تطبيق القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن مجلس إدارة الهيئة العامة

للإستثمار العربى والأجنبى والمناطق الحرة قد وافق على طلب الإستثمار المقدم من المطعون ضده الأول بشأن إقامة عمارة للإسكان الإدارى بموقع الأرض الفضاء المبيعة وقام الأخير بما فرضه عليه القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بتحويل النقد الأجنبى الحر المستخدم فى شرائها ومن ثم يخضع لأحكام هذا القانون ولا تسرى عليه أحكام القانون رقم ٨١ لسنة ٧٦ بحظر تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضى الفضاء .

٢ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد رفض الطعن ببطلان عقد البيع محل الدعوى على سند من إن الحظر المفروض بموجب أحكام القانون رقم ٨١ لسنة ٧٦ بتملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضى الفضاء لا يخل بأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ٧٤ بشأن استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة يكون صحيح النتيجة ، لا ينال من ذلك قصوره فى الإفصاح عن سنده القانونى فلهذه المحكمة أن تستكمل ما قصر فى بيانه ، ويكون النعى عليه فيما إستطرد إليه تزييداً فى أسبابه - أيا كان وجه الرأى فيه - غير منتج .

٣ - مفاد نص المادتين ٣٣٢ ، ٣٣٣ من القانون المدنى أن الأصل فى الوفاء حتى يكون مبرئاً لزمه المدين أن يكون للدائن أو لنائبه أما الوفاء لشخص غير هذين فلا تبرئ ذمة المدين إلا إذا أقر الدائن الوفاء له ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه ببراءة ذمة المطعون ضده الأول من باقى الثمن على أن وكيل الشركة الطاعنة بموجب العقد تسلم المبلغ المعروض بموجب إنذار العرض المعلن لمركزها فى ... - ودون تحفظ منه - أشير فيه إلى دفعات سداد الثمن للشركة الطاعنة ولورثة المرحومة ... وأن الباقى هو مبلغ ... فإنه يحق للمحكمة أن تعتبر عدم منازعة وكيل الشركة الطاعنة بما أوفى به المطعون ضده الأول لغيرها بمثابة التسليم والإقرار الضمنى بهذا الوفاء .

٤ - إذ كانت الطاعنة لم تقدم صورة رسمية من التوكيل المشار إليه بسبب الطعن ليتسنى لمحكمة النقض مراقبة صحة ما تزعمه من إن وكيلها غير مفوض



بقبض الباقي من الثمن والأقرار بالتخالص فإن النعى عليه بهذا السبب يكون عاريا عن دليله .

٥ - لئن كان قبول مذكرات وأوراق من أحد الخصوم دون إطلاع الخصم الآخر عليها جزاؤه البطلان إلا أن هذا البطلان لا يصلح سببا للطعن بالنقض وفقا لنص المادة ١٤٨/٣ من قانون المرافعات إلا إذا كان من شأنه التأثير في الحكم .

٦ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا انعقدت الخصومة واستوفى الخصوم دفاعهم فيها وحجزت الدعوى للحكم فإن صلتهم بها تنقطع إلا بالقدر الذي تصرح به المحكمة .

٧ - إعادة الدعوى للمرافعة ليست حقا للخصوم بل هو أمر متروك لتقدير محكمة الموضوع .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ..  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -  
تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ١٠٤٩١ سنة ١٩٧٩ مدنى جنوب  
القاهرة الابتدائية ضد الشركة الطاعنة وباقى المطعون ضدهم بطلب الحكم أولا : بصحة  
ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٧٥/١٢/٢٣ فيما تضمنه من بيع الشركة الطاعنة له ٥ من ٢٤

شيوعا فى كامل أرض وبناء العقار المبين بالصحيفة نظير ثمن مقداره ٤١٧ ر ١٠٨١١٠ <sup>مليم</sup>

ثانيا : بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٧٥/١٢/٢٣ فيما تضمنه من بيع الشركة الطاعنة  
له ٤ من ذات العقار نظير ثمن مقداره ٣٣٤ ر ٠٨٦٤٨٨ <sup>مليم</sup> ثالثا : بصحة ونفاذ عقد البيع

المؤرخ ١٩٨٠/١/٢٥ فيما تضمنه من بيع مورثه باقى المطعون ضدهم .... للشركة

الطاعنة الحصه الأخيرة نظير ثمن مقداره ٤٢٠ ر ٩٠٢٧ <sup>مليم</sup> . وقال فى بيان دعواه أنه

اشترى من الشركة الطاعنة بموجب العقد المؤرخ ١٩٧٥/١٢/٢٣ قطعة أرض مساحتها ٢٥٩٤٦٠ مترا مربعا مبينة الحدود بالصحيفة والعقد نظير ثمن مقداره ١٨٨٠٠ هـ وافق فيه على مواعيد لسداد الثمن وتعهدت الشركة الطاعنة بتسجيل عقد شرائها تلك الأرض والصادر لها من باقى المطعون ضدهم بتاريخ ١٩٧٣/٦/٢٥ لتتمكن من نقل الملكية إليه وقد صدر له قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة فى ١٩٧٦/٧/٢٨ بالموافقة على مشروع إسكان إدارى برأسمال ثلاثة ملايين جنيه حولت بالكامل بالعملات الحرة وتمكنت الشركة الطاعنة من تسجيل عقد شرائها بالنسبة لحصة مقدارها ١٥ قيراط وقامت بنقل ملكية تلك الحصة إليه بموجب العقد المشهر برقم ٤٢٠٩ بتاريخ ١٩٧٧/٥/١٢ ولما كانت لم توف بالتزامها بنقل ملكية الحصة الباقية ومقدارها ٩ قيراط إليه بالرغم من صدور حكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر لها بالنسبة لحصة الـ ٥ قيراط فى الإستئناف رقم ٣٨٣٩ لسنة ٩٣ القاهرة وتقااست عن إستصدار حكم بصحة ونفاذ عقد شرائها فى خصوص حصة ..... مورثه باقى المطعون ضدهم ومقدارها ٤ قيراط فقد أقام الدعوى بطلباته بسالفة الذكر . وبتاريخ ١٩٨١/٦/٢٥ حكمت محكمة أول درجة للمطعون ضده الأول بطلباته . إستأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم بالإستئناف رقم ٥٨٠٤ لسنة ٩٦ ق مدنى القاهرة وتمسكت ببطلان العقد وفقا للقانون ٨١ لسنة ١٩٧٦ وبتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٣ حكمت المحكمة الإستئنافية بتأييد الحكم المستأنف ، طعنن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفضه ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب تنعى الطاعنة بالسببين الأول والثانى منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك تقول أنها تمسكت ببطلان عقد البيع المؤرخ ١٩٧٥/١٢/٢٣

للحصة محل النزاع ، لمخالفة الحظر الوارد بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي الفضاء تأسيساً على أن الموافقة التي حصل عليها المطعون ضده الأول بتاريخ ١٩٧٦/٧/٢٨ من الهيئة العامة للاستثمار العربي والأجنبي بإقامة مشروع إسكان إداري كانت بشأن حصه أخرى مقدارها ١٥ قيراط شيوعاً في العقار المبيع محل عقد البيع المسجل رقم ٥٣٧٦ بتاريخ ١٩٧٧/٥/١٢ ولا شأن لها بالحصة موضوع التداعى كما وإن تلك الموافقة قد سقطت لعدم إتخاذ المطعون ضده خطوات جدية بتنفيذها خلال ستة أشهر من صدور قرار مجلس إدارة الهيئة بتجديدها مما يقتضاه سقوط حقه في الاستثناء من حظر تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي الفضاء المبين بالقانون ٨١ لسنة ١٩٧٦ إلا أن الحكم المطعون فيه رفض ذلك الدفاع على سند من أن الثابت بالعقد المسجل سالف الذكر تقديم شهادة بموافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار المنعقدة في ١٩٧٦/٧/٢٨ بموجب القرار (٧٦-٣١/٥) على طلب الإستثمار المقدم من المطعون ضده الأول بشأن إقامة عمارة للإسكان الإداري بموقع الأرض الفضاء المبيعة وتقديم ما يفيد موافقة الهيئة على تسجيل العقار محل التعامل بموجب شهادتين مؤرخه أولهما في ١٩٧٦/٨/٤ وثانيهما في ١٩٧٧/٢/٨ وبعد الموافقة على طلب الإستثمار بأكثر من ستة أشهر وأن في سعى المطعون ضده في إنهاء شهر العقد سند الدعوى بما اتخذه من إجراءات مما يشير إلى جديته في حين أن الموافقة على طلب الإستثمار والتسجيل خاصة فقط بحصة ١٥ قيراط ولا شأن لها بحصة التداعى وأن تقدير ما إذا كان المستثمر قد إتخذ خطوات جدية لتنفيذ المشروع أمر تستقل به الهيئة العامة للإستثمار ولم تصدر موافقة تلك الهيئة على تجديد تلك الموافقة وأغفل الحكم الرد على الخطاب الصادر من محافظة القاهرة حين غرب بأنه لم يصرف تراخيص بناء باسم المطعون ضده والتي قدمها للتدليل على أن الأخير لم يتخذ أية خطوات جدية لتنفيذ مشروع البناء الإداري الذي وافقت عليه الهيئة مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن المشرع قد هدف من إصدار القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن إصدار نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة وعلى ما يبين من مذكرته الإيضاحية - إلى ضمان تحقيق مصلحة مشتركة للاقتصاد القومى والمستثمر العربى والأجنبى وإفساح المجال لمشاركه رأس المال الوطنى والخاص مع رؤوس الأموال العربية والأجنبية وتهيئة المناخ المناسب لتسهيل انتقال رؤوس الأموال العربية وتقديم حوافز مناسبة لتشجيع الإستثمار على تخطى المعوقات الإدارية والإجرائية التى تؤثر على نمو حجم الإستثمار فقد بادر عند إصداره القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بشأن حظر تملك غير المصرين للعقارات المبنية والأراضى الفضاء إلى تصويره نص المادة الأولى منه عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة ، وإذ كانت المادة الأولى من هذا القانون تنص على أنه " يقصد بالمشروع فى تطبيق أحكام هذا القانون كل نشاط يدخل فى أى من الحالات المقررة فيه ويوافق عليه مجلس إدارة الهيئة العامة للإستثمار والمادة ٧/٢٥ منه على أن " يعتبر مالا مستثمرا فى تطبيق أحكام هذا القانون النقد الأجنبى الحر المحول بالسعر الرسمى إلى جمهورية مصر العربية ... والمستخدم فى شراء أرض فضاء أو عليها مبان لتشييد عقارات عليها ولو كان شراؤها قبل الحصول على موافقة مجلس إدارة الهيئة ... " والمادة ٢ مكرر من ذات القانون والمضافة بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ على أن " لا يتم تحويل المال المستثمر إلى جمهورية مصر العربية وإعادة تصديره وفقا لأحكام هذا القانون " ويسرى حكم الفقرة السابقة على المال المستثمر اللازم لشراء الأراضى والعقارات التى تمثل جزءاً متكاملأ من الأحوال الرأسمالية للمشروعات التى تقرها الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة " . وأنشأ بمقتضى نص المادة ٢٥ من ذات القانون هيئة عامة تسمى الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة وبين إختصاصها بالمادة ٢٦ ومن بينه دراسه الطلبات المقدمة من



المستثمرين وعرض نتائج الدراسة على مجلس إدارة الهيئة للبت فيها وناط بمجلس إدارتها سلطة الموافقة على طلبات الإستثمار فنص في المادة ٢٧ على " تقدم طلبات الإستثمار إلى الهيئة وللمجلس إدارة الهيئة سلطة الموافقة على طلبات الإستثمار التي تقدم إليه وتسقط هذه الموافقة إذا لم يقر المستثمر بإتخاذ خطوات جدية بتنفيذها خلال ستة أشهر من صدور ما لم يقرر المجلس تجديدها للمرة التي يراها " كما نظمت المادة ٢١ من ذات القانون قواعد التصرف في المال المستثمر وإعادة تصديره في حالة عدم إمكان تنفيذ المشروع المقبول والمحول من أجله المال المستثمر أو الإستمرار فيه كما تضمن قرار وزير الاقتصاد والتعاون الإقتصادي ، رقم (٣٧٥ لسنة ١٩٧٧ ) بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون نظام إستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة في الباب الثامن منه أحكام متابعة تنفيذ المشروعات فنص في المادة ٤٦ منه على أن " يتعين على المستثمرين إتخاذ إجراءات جدية لتنفيذ الموافقات الصادرة لهم من الهيئة خلال ستة شهور من تاريخ إخطارهم بقرار مجلس إدارة الهيئة ، وفي حالة وجود أية ظروف تحول دون إتخاذ الإجراءات التنفيذية المشار إليها فعلى المستثمر التقدم للهيئة بطلب لمد المهلة المحددة وبعرض الأمر على مجلس إدارة الهيئة أو من يفوضه لمد المهلة للفترة التي يراها فإن مفاد ذلك جميعه أن المشرع ناط مجلس إدارة الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة سلطة الموافقة على طلبات الإستثمار وتقدير جدية الإجراءات التي يتخذها المستثمرين لتنفيذ الموافقات الصادرة لهم وبصدور تلك الموافقة يخضع المشروع والمال المستثمر لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة وتسرى عليه قواعد التصرف في المال المستثمر وإعادة تصديره والمنصوص عليها في تلك القانون إذا تبين أنه لا يمكن تنفيذ المشروع المقبول والمحول من أجله المال المستثمر أو الإستمرار فيه ويخرج بالتالي من نطاق تطبيق القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بشأن تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي الفضاء ، لما كان



ذلك وكان الثابت فى الأوراق ، أن مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار العربى والأجنبى والمناطق الحرة قد وافق بموجب القرار رقم (٧٦-٣١/٥) بتاريخ ١٩٧٦/٧/٢٨ على طلب الإستثمار المقدم من المطعون ضده الأول بشأن إقامة عماره للإسكان الإدارى بموقع الأرض الفضاء المبيعة وقام الأخير بما فرضه عليه القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بتحويل النقد الأجنبى الحر المستخدم فى شرائها ومن ثم يخضع لأحكام هذا القانون ولا تسرى عليه أحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بشأن تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضى الفضاء ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد رفض الطعن ببطلان عقد البيع محل الدعوى على سند من أن الحظر المفروض بموجب أحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضى الفضاء لا يخل بأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام إستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة يكون صحيح النتيجة لا ينال من ذلك قصوره فى الإفصاح عن سنده القانونى فلهذه المحكمة أن تستكمل ما قصر فى بيانه ويكون النعى عليه فيما استطرد إليه تزييداً فى أسبابه بشأن موافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للإستثمار ، العربى والأجنبى والمناطق الحرة والشهادتين المؤرختين ١٩٧٦/٨/٤ ، ١٩٧٧/٢/٨ والمقدمة بالعقد الشهر رقم ٥٣٧٦ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٢٣ واستخلاصه منها موافقة الهيئة سالفة الذكر على تسجيل الحصة محل الدعوى - أيا كان وجه الرأى فيه - يكون غير منتج وكان عدم استخراج تراخيص بناء باسم المطعون ضده على قطعة الأرض المبينة ليس من شأنه أن يبطل عقد البيع محل الدعوى وكان عدم رد الحكم على دفاع غير منتج لا يعيبه فإن النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث مخالفة القانون والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك تقول أنها تمسكت فى دفاعها أمام محكمة الموضوع بعدم قبول الدعوى لعدم سداد المطعون ضده باقى الثمن ومقداره ٢٥ ألف جنيه إلا أن الحكم المطعون فيه رفض

هذا الدفع على سند من أن تسلم وكيل الطاعنة المبلغ المعروض بموجب إنذار العرض المعلن لمركزها في ١١/٥/١٩٨١ والذي أشير فيه إلى دفعات سداد الثمن للشركة وورثة المرحومة .... وأن الباقي مبلغ ٦١٠٢ر٥٧٠ <sup>مليج</sup> دون تحفظ يعتبر إبراء نهائيا للذمة من كامل ثمن العقار في حين أن الوفاء بباقي الثمن لغير الشركة الطاعنة باعتبارها هي الدائنة للمطعون ضده الأول لا يبرئ ذمته من دفع الباقي من الثمن لأن وكيلها الذي تسلم المبلغ المعروض ليس له قبض الباقي من الثمن وإبراء مديني الشركة الطاعنة من ديونهم . مما يعيب الحكم بمخالفة القانون والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أن مفاد نص المادتين ٣٣٢ ، ٣٣٣ من القانون المدني أن الأصل في الوفاء حتى يكون مبرئا لذمة المدين أن يكون للدائن أو لنائبه أما الوفاء لشخص غير هذين فلا تبرئ ذمة المدين إلا إذا أقر الدائن الوفاء له وإذا كان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاؤه ببراءة ذمة المطعون ضده الأول من باقي الثمن على أن وكيل الطاعنة بموجب العقد تسلم المبلغ المعروض بموجب إنذار العرض - المعلن لمركزها في ١١/٥/١٩٨١ . ودون تحفظ منه أشير فيه إلى دفعات سداد الثمن للشركة الطاعنة ولورثة المرحومة .... وإن الباقي هو مبلغ ٦١٠٢ر٥٧٠ <sup>مليج</sup> فإنه يحق للمحكمة أن تعتبر عدم منازعة وكيل الشركة الطاعنة بما أوفى به المطعون ضده الأول لغيرها بمثابة التسليم والأقرار الضمني بهذا الوفاء وكانت الطاعنة لم تقدم صوره رسمية من التوكيل المشار إليه بسبب الطعن ليتسنى لمحكمة النقض مراقبة صحة ما تزعمه من أن وكيلها غير مفوض بقبض الباقي من الثمن والأقرار بالتخالف فإن النعى على الحكم بهذا السبب يكون عاريا عن دليله .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الرابع البطلان وفي بيان ذلك تقول أن المحكمة حرمتها من الإطلاع على ملف الدعوى وما قدم فيها من مستندات بجلسة ١٩٨٢/١/٣ والتي حجزت فيها للحكم ذلك أن هذا الملف كان لدى رئيس الدائرة

ولم يعد إلى قلم الكتاب إلا بعد الاجل المصرح فيه بالإطلاع ولم تستجب المحكمة لطلبها إعادة الدعوى للمرافعة للإطلاع وتقديم مذكرة تكميلية . مما يعيب الحكم بالبطلان للإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعى فى شقه الأول غير مقبول ذلك أنه وإن كان قبول مذكرات أو أوراق من أحد الخصوم دون إطلاع الخصم الآخر عليها جزاؤه البطلان إلا أن هذا البطلان لا يصلح سببا للطعن بالنقض وفقا لنص المادة ١٤٨/٣ من قانون المرافعات إلا إذا كان من شأنه التأثير فى الحكم وإذا كانت الطاعة لم تبين فى سبب النعى ما احتوته حافظة المستندات التى قدمت بجلسته ١٩٨٢/١/٣ وحرمت من الإطلاع عليها ومناقشتها وأثرها فى قضاء الحكم المطعون فيه فإن نعيها فى هذا الخصوص يكون مجهلا غير مقبول والنعى فى الشق الثانى فى غير محله ذلك أنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه إذا إنعقدت الخصومة واستوفى الخصوم دفاعهم فيها وحجزت الدعوى للحكم فإن صلتهم بها تنقطع إلا بالقدر الذى تصرح به المحكمة . ولما كان الثابت بأوراق الطعن أن محكمة الإستئناف قررت بجلسته ١٩٨٢/١/٣ إصدار حكمها بجلسته ١٩٨٢/٢/٢٣ ورخصت للخصوم بتقديم مذكرات فى أربعة أيام والإطلاع فى الثلاث أيام التالية ومذكرات خلال عشرة أيام التالية وأن أحدا من الخصوم لم يقدم مستندات وأن السيد رئيس الدائرة أعاد ملف القضية إلى قلم الكتاب بتاريخ ١٩٨٢/١/١٢ قبل إنتهاء الاجل المصرح فيه بتقديم مذكرات وقدمت الطاعة مذكرة بدفاعها وكان مقتضى ذلك أن المحكمة مكنت الخصوم من إبداء دفاعهم إذ كان ذلك وكانت إعادة الدعوى للمرافعة ليست حقا للخصوم بل هو أمر متروك لتقدير محكمة الموضوع فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه يكون على غير أساس . ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////////

## جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : مصطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : ابراهيم زغو نائب رئيس المحكمة ، محمد حسن العفيفي ، ممدوح السعيد و لطفى عبد  
العزيز .

( ١٨٤ )

### الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٥٣ القضائية

( ١ ) عقد . بيع " ركن الثمن " . بطلان .

الثمن ركن أساسى فى عقد البيع . م ٤١٨ مدنى . تحديده فى العقد بالعملة  
المصرية ثم الوفاء به بالنقد الاجنبى . لا بطلان . علة ذلك . اعتبار هذا الوفاء عملا  
قانونيا تالياً لانعقاد العقد . ( مثال ) .

( ٢ ) محكمة الموضوع " سلطتها فى تفسير العقود " . عقد  
" تفسير العقد " .

محكمة الموضوع . سلطتها فى تفسير العقود والشروط الواردة بها واستخلاص  
قصد المتعاقدين طالما لم يخل ذلك بالمعنى الظاهر لها .

( ٣ ) جنسية . اثبات .

شهادة التمتع بالجنسية المصرية الصادرة من وزير الداخلية لها حجيتها القانونية .  
طالما لم يقدّم دليل يخالف ذلك .

١ - يدل نص المادة ٤١٨ من القانون المدنى على أن المشرع جعل الثمن ركنا  
أساسيا فى عقد البيع لا ينعقد بدونه بإعتباره محلا لالتزام المشتري ، وإذ كان



عقد البيع سند الدعوى قد تم تحديد الثمن فيه بالعملة المصرية ولم يتضمن تعهداً مقوماً بعملة أجنبية مما حظرتة المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد فى مصر المعدلة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ المعمول به وقت إبرام العقد - قبل إلغائه بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى - فإن ركن الثمن لا يكون باطلاً أما الوفاء به بالنقد الأجنبى - بإعتباره عملاً قانونياً تالياً لانعقاد العقد - أيا كان وجه الرأى فيه - لا يستطيل الى العقد حتى يبطله .

٢ - لمحكمة الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - السلطة فى تفسير العقود والشروط الواردة بها واستخلاص قصد المتعاقدين منها وفقاً لما تحمله عباراتها بما يتفق مع المعنى الظاهر لها .

٣ - مفاد نصوص قوانين الجنسية المتعاقبة حسبما يبين من نص المادة ٢٠ من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ والمادة ٢٤ من القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ من بعده ، ثم المادة ٢٨ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ وأخيراً المادة ٢١ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٥ ، أن الشهادة الصادرة من وزير الداخلية بناء على طلب الجنسية إنما هى دليل فرضه القانون على صاحب الشأن إذا أراد الحصول على إثبات الجنسية ، له حجيته القانونية وتظل هذه الحجية قائمة حتى يقوم الدليل على إثبات ما يخالفها بأى طريق من الطرق .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار .... المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانوناً .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .



وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٩٩ سنة ١٩٧٨ مدنى شمال القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٧٦/٧/١٢ وتسليمه " الشقة " المبينة بالاوراق ، وقال فى بيان ذلك أن الطاعنين باعوا إليه تلك الشقة بموجب العقد المشار إليه مقابل ثمن مقداره - ٣٠٠٠٠ جنيها مصريا ، سدد منه مبلغ ٢٠٠٠٠ واتفق على سداد الباقي عند تسليمه المفتاح والتسجيل الذى التزم البائعون باتمامه فى خلال ثلاثة أشهر من تاريخ التعاقد ، ويتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢٥ حكمت المحكمة للمطعون ضده بالطلبات . استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٦٧٩ سنة ٩٦ ق مدنى ، ويتاريخ ١٩٨٢/٣/٩ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لتظره ، وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعنون بالاول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك يقولون إن المطعون ضده سدد جزءاً من ثمن البيع بالنقد الأجنبى وهو ما يخالف أحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص بتنظيم الرقابة على عمليات النقد وهو ما يترتب عليه بطلان العقد ، واذ إنتهى الحكم المطعون فيه الى صحة العقد على سند من أن بطلان السداد لا يلحق العقد ولا يؤثر على صحته فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن النقص فى المادة ٤١٨ من القانون المدنى على أن " البيع عقد يلتزم به البائع أن ينقل للمشتري ملكية شئ أو حقا ماليا آخر فى مقابل ثمن نقدي " . يدل على أن المشرع جعل الثمن ركناً أساسيا فى عقد البيع لا ينعقد بدونه بإعتباره محلاً للالتزام المشتري ، لما كان ذلك وكان عقد البيع سند الدعوى قد تم تحديد الثمن فيه بالعملة المصرية ولم يتضمن تعهدا مقوما بعملة أجنبية مما

حظرت المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٤ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد فى مصر المعدلة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ المعمول به وقت إبرام العقد - قبل إلغائه بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبى - فإن ركن الثمن لا يكون باطلا أما الوفاء به بالنقد الاجنبى بإعتباره عملاً قانونياً تالياً لانعقاد العقد - أياً كان وجه الرأى فيه - لا يستطيل إلى العقد حتى يبطله ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ، وبالتالي يكون هذا النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقولون إنهم تمسكوا أمام المحكمة الموضوع بالشرط الفاسخ الصريح الوارد فى العقد جزاء على تخلف المطعون ضده عن سداد باقى الثمن فى الميعاد المحدد وإذ خلص الحكم المطعون فيه الى عدم تحقق هذا الشرط من تفسيره للبند الثانى من العقد دون أن يعمل البند الثانى عشر منه رغم أن البندين معا يتحقق بهما الشرط المذكور ، فإنه يكون مشوباً بالقصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن لمحكمة الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - السلطة فى تفسير جميع العقود والشروط الواردة بها واستخلاص قصد المتعاقدين منها وفقاً لما تحمله عباراتها وبما يتفق مع المعنى الظاهر لها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أورد بمذوناته " إن الثابت بالبند الثانى من عقد بيع الدعاى أن الثمن مقداره ثلاثون ألف جنيه وقد دفع المشتري وقت التوقيع على هذا العقد عشرين ألف جنيه عبارة عن ... وباقى الثمن ومقداره عشرة آلاف جنيه تدفع عند تسليم المفتاح والتسجيل وفى الموعد الذى يحدده البائعون لاستلام الشقة المباعة ويجرى اخطار المشتري بهذا الموعد بخطاب مسجل أو ببرقية ، وفى حالة تخلف المشتري عن سداد باقى الثمن كله أو جزء منه فى الموعد المذكور فإنه تسرى عليه الفوائد القانونية بواقع ٧٪

دون إخلال بحق البائعين في اعتبار هذا العقد مفسوخا من تلقاء نفسه بغير حاجة إلى إنذار أو اعدار أو تنبيه أو التجاء الى القضاء ، ومن ثم فإن الفسخ الاتفاقى إنما هو قاصر على حالة تخلف المشتري عن سداد باقى الثمن وقدره عشرة آلاف جنيه وبالشروط المتفق عليها أى عند تسليم المفتاح والتسجيل وفى الموعد الذى يحدده له البائعون لاستلام الشقة بعد إخطاره بهذا الموعد بخطاب مسجل أو برقية وهو ما لم يتم عليه دليل " وخلص الحكم من ذلك إلى عدم إعمال الشرط الفاسخ الصريح لعدم تحقق شروط اعماله ، وكانت أسبابه سائغة ليس فيها خروج عن المعنى الظاهر لعبارات العقد وما يتفق وقصد المتعاقدين . ومن ثم فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والإخلال بحق الدفاع ، وفى بيان ذلك يقولون إنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بأن المطعون ضده أجنبى الجنسية محظور عليه اكتساب ملكية العقار محل النزاع عملا بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ ، وإذ ادعى أنه مصرى الجنسية وسأيرته المحكمة فى ذلك معتمدة على صورته ضوئية لشهادة مؤرخه ١٩٧٨/٤/٢٤ صادر من وزارة الداخلية مجوده من جانبهم ، وشهادة رسمية أخرى مؤرخه ١٩٧٨/٥/٦ تفيد تمتعه بالجنسية المصرية بالتبعية لوالده وقد ارتكن عليها الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه رغم عدم كفايتها لثبوت هذه الجنسية طبقا للقانون ، ودون أن توقف المحكمة الدعوى للفصل فى حقيقة جنسية المطعون ضده من المحكمة المختصة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخل بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك إن مفاد قوانين نصوص الجنسية المتعاقبة حسبما يبين من نص المادة ٢٠ من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ والمادة ٢٤ من القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ من بعده ، ثم المادة ٢٨ من القانون رقم ٨٢ لسنة ٥٨ بعد ذلك ، وأخيرا المادة ٢١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ ، إن الشهادة الصادرة من وزير

الداخلية بناء على طلب الجنسية إنما هي دليل فرضه القانون على صاحب الشأن إذا أراد الحصول على إثبات الجنسية له حجته القانونية وتظل هذه الحجية قائمة حتى يقدم الدليل على إثبات ما يخالفها بأي طريق من الطرق ، لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد ارتكن إلى هذه الشهادة المؤرخة ١٩٧٨/٥/٦ الصادرة من مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية والتي تفيد تمتع المطعون ضده بالجنسية المصرية بالتبعية لوالده ، فحسب المحكمة ذلك في إثباتها له ما دام لم يقدم إلى المحكمة ما يناقضها ، ويكون تعيب الحكم في شأن الارتكان إلى الشهادة الضوئية الأخرى المؤرخة ١٩٧٨/٤/٢٤ - أيًا كان وجه الرأي فيه - غير منتج ، وإذ خلاص الحكم المطعون فيه إلى ثبوت الجنسية المصرية للمطعون ضده وفقا لشهادة الجنسية المشار إليها وهي من الأدلة المقررة قانونا فإنه لا على المحكمة إن لم توقف الدعوى طبقا للمادة ١٢٩ من قانون المرافعات إذ أن هذا الوقف وعلى ما يبين من نصها - جوازي لها حسبما تستبينه من جدية المنازعة في المسألة الأولية أو عدم جديتها ومتروكا لتقديرها بما لا يجوز معه النعى على الحكم لعدم استعمال المحكمة لهذه الرخصة ، ومن ثم يكون هذا النعى غير مقبول .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

=====



## جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار: محمد محمود راسم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمد رأفت خفاجى نائب رئيس المحكمة ، الحسينى الكنانى ، محمد عبد البر حسين سالم وأحمد  
عبد الرحمن .

( ١٨٥ )

### الطعن رقم ١٧٦٤ لسنة ٥١ القضائية

( ١ ، ٢ ) إيجار " إيجار الأماكن " الامتداد القانونى لعقد الإيجار .  
إثبات .

١ - عقد الإيجار المبرم لمزاولة نشاط تجارى أو صناعى أو مهنى أو حرفى . لا ينتهى بوفاة  
المستأجر أو تركه العين . إمتداده لورثة المستأجر وشركائه . مناطه . المزاولة الفعلية للنشاط قبل  
الوفاة أو الترك . م ٢/٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

٢ - تغيير المستأجر للغرض المنصوص عليه فى العقد بعد استلامه العين وقبل الوفاة أو  
الترك . أثره لكل ذى مصلحة إثبات التغيير بكافة طرق الإثبات .

( ٢ - ٥ ) محكمة الموضوع " مسائل الواقع " " تقدير الأدلة " . حكم  
" تسبيب الحكم " .

٣ - تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وبحث الأدلة والمستندات . من سلطة قاضى الموضوع .  
حسبه أن يبين الحقيقة التى اقتنع بها وأن يقيم قضاؤه على أسباب كافية لحمله . عدم التزامه  
بتتبع الخصوم فى مختلف أقوالهم وحججهم والرد عليها استقلالاً .

٤ - استنباط القرائن القضائية وتقديرها . من سلطة قاضى الموضوع متى كان سائفاً .

٥ - قيام الحكم على أدلة وقرائن متساندة . عدم جواز مناقشة كل قرينة على حده لإثبات  
عدم كفايتها فى ذاتها .



١ - النص في الفقرة الثانية من المادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ، يدل على أن امتداد العقد لصالح الورثة والشركاء في هذه الحالة مناطه مزاوله المستأجر السابق لنشاط تجارى أو صناعى أو مهنى أو حرفى بالفعل قبل وفاته أو تركه العين دون اعتداد بالغرض من استعمال العين الثابت بعقد الإيجار ، ذلك أن المشرع فرق بين حالة تأجير المسكن المنصوص عليه بالفقرة الأولى من المادة المشار إليها وبين حالة التأجير لأحد الأنشطة المذكورة بالفقرة الثانية منها حيث وضع المشرع قيودا على امتداد الإيجار فى الحالة الأولى بعد وفاة المستأجر أو تركه العين ، بينما أطلق الفقرة الثانية من كل قيد وحرص على استمرار الورثة عامة وشركاء المستأجر فى النشاط دون تخصيص لأحد منهم ، الأمر الذى يفصح عن أن هذه التفرقة إنما قصد بها حماية أوجه النشاط المذكورة والقائمة بالفعل وذلك ضمانا لاستمرارها أيا كانت الظروف الخاصة بكل وارث أو شريك ، مما مفاده أن العبرة فى تطبيق حكم الفقرة الثانية من النص هى بقيام المستأجر الأصلى بمزاولة أحد الأنشطة المبينة به فى العين المؤجرة له .

٢ - إذا عمد المستأجر إلى تغيير الغرض المنصوص عليه فى العقد لمباشرة النشاط ( نشاط تجارى أو صناعى أو مهنى أو حرفى ) إلى غرض مخالف بعد استلامه العين وقبل وفاته أو تركه لها فإنه لا محل للتذرع بما أثبت بعقد الإيجار غرضا للاستعمال ، وهذا التغيير مما يجوز لكل ذى مصلحة إثباته بكافة طرق الإثبات القانونية بإعتباره واقعة مادية مستقلة عن العقد ، بما لا تعد معه مخالفة لما أثبت به كتابه .

٣ - لقاضى الموضوع السلطة فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى والبحث الأدلة والقرائن والمستندات المقدمة فيها ، وموازنة بعضها بالبعض الآخر ، وترجيح ما تطمئن إليه نفسه إلى ترجيحه ، وحسبه أن يبين الحقيقة التى اقتنع بها وأن يورد دليلا ويقم قضاؤه على أسباب سائغة تكفى لحمله ، ولا عليه إن هو لم يتتبع

الخصوم فى مختلف أقوالهم وحججهم وطلباتهم ويرد استقلالاً على كل قول أو حجة أو طلب أثاروه أو تفنيد كل قرينة مناهضة ، ما دام أن فى قيام الحقيقة التى اقتنع بها وأورد دليلها فيه الرد الضمنى المسقط لتلك الأقوال والحجج والطلبات .

٤ - استنباط القرائن القضائية وتقديرها من سلطة قاضى الموضوع ، فيجوز له أن يعتمد فى قضائه على ما يستخلصه من تحقيقات أجريت فى غيبة الخصوم أو من محضر جمع استدالات أو من شهادة شاهد لم يؤد اليمين متى كان استنباطه سائغاً .

٥ - إذا اعتمد الحكم على أدلة وقرائن متسانده تؤدى فى مجموعها إلى ما خلص إليه ، فإنه لا تجوز المجادلة - أمام محكمة النقض - فى النتيجة التى - استخلصها بمناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها فى ذاتها .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر.... والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدهم أقاموا على الطاعنين الدعوى رقم ١٨٣١ سنة ١٩٧٩ مدنى كلى جنوب القاهرة ، بطلب الحكم بإنهاء عقد الإيجار المؤرخ ١/٥/١٩٥٥ عن الشقة المبينة بالصحيفة وتسليمها لهم خاليه . وقالوا بيانا لدعواهم أن والده الطاعنين كانت قد استأجرت هذه الشقة من المالك السابق للعقار والذى آلت ملكيته إليهم . وإذ توفيت المستأجرة الأصلية التى كانت تقيم بالشقة بمفردها ، ولم تستعملها فى أى نشاط تجارى بل اتخذتها مسكناً لها ، فإن عقد الإيجار يكون قد انتهى بوفاتها ، كما أقام الطاعنون على المطعون ضدهم الدعوى

رقم ١٩٤٨ سنة ١٩٧٩ مدنى كلى جنوب القاهرة للحكم باستمرار العلاقة الإيجارية بين الطرفين عن ذات الشقة ، وقالوا بيانا لها أن الشقة محل النزاع أجرت بالعقد المؤرخ ١/٥/١٩٥٥ لمورثتهم لاستعمالها في التجارة بأجرة شهرية قدرها ٨٠٠ ر.١٠ تزيد عن أجر المثل لشقق العقار المعدة للسكنى مما يحق لهم طلب امتداد العقد بعد وفاة مورثتهم لاستعمال العين مكتبا تجاريا . وبعد أن أمرت المحكمة بضم الدعويين ، حكمت بتاريخ ١٥/١/١٩٨٠ بإحالتها إلى التحقيق ليثبت المطعون ضدهم أن مورثة الطاعنين لم تستغل الشقة كمكتب تجارى على النحو الثابت بعقد الإيجار بل استغلتها مسكنا خاصا لها . وبعد أن استمعت المحكمة الى شاهدى المطعون ضدهم ، حكمت بتاريخ ١٣/١/١٩٨١ أولا : فى الدعوى ١٨٣١ سنة ١٩٧٩ بإنهاء عقد الإيجار المؤرخ ١/٥/١٩٥٥ وتسليم الشقة خالية للمطعون ضدهم . ثانيا : وفى الدعوى ١٩٤٨ سنة ١٩٧٩ برفضها . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٣٧ سنة ٩٨ ق تالقاهرة . وبتاريخ ٢٩/٤/١٩٨١ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها تنازل الطاعنون عن الوجه الأول من السبب الأول من أسباب الطعن ، كما التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ، ينعى الطاعنون بالوجه الثانى من السبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك يقولون أنه متى كان المكان مؤجرا لمزاولة نشاط تجارى أو صناعى أو مهنى أو حرفى ، فإن العقد لا ينتهى بوفاة المستأجر بل يستمر لصالح ورثته ، ولا يجوز للمؤجر بعد وفاة المستأجر أن يمارى فيما إذا كان الأخير قد مارس فى العين هذا النشاط بالفعل أو لم يمارسه مادام أن الاجرة المتفق عليها بالعقد قد روى فى تقديرها أن العين أجرت لمزاولة نشاط تجارى وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استلزم مزاولة النشاط بالفعل فى العين المؤجرة ، فإنه يكون قد خالف

القانون ، هذا الى أنه لا يجوز إثبات عكس ما جاء بالعقد إلا بالكتابة إلا إذا كان هناك تحايلا على القانون ، وهو ما تنحسر عنه الأوراق ، ومن ثم فإن حكم الإحالة إلى التحقيق الذى أجاز الاثبات بالبينة فى شأن استعمال المستأجرة للعين سكنا لها بالعين يكون مخالفا القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن النص فى الفقرة الثانية من المادة ٢٩ من القانون ٤٩ سنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على أنه " .... فإذا كانت العين مؤجرة لمزاولة نشاط تجارى أو صناعى أو مهنى أو حرفى فلا ينتهى العقد بوفاة المستأجر أو تركه العين ويستمر لصالح ورثته وشركائه فى استعمال العين بحسب الأحوال ... " يدل على أن امتداد العقد لصالح الورثة والشركاء فى هذه الحالة مناطه مزاولة المستأجر السابق لنشاط تجارى أو صناعى أو مهنى أو حرفى بالفعل قبل وفاته أو تركه العين دون اعتداد بالغرض من استعمال العين الثابت بعقد الإيجار ذلك أن المشرع فرق بين حالة تأجير المسكن المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة المشار إليها ، وبين حالة التأجير لأحد الأنشطة المذكورة بالفقرة الثانية منها حيث وضع المشرع قيودا على امتداد الإيجار فى الحالة الأولى بعد وفاة المستأجر أو تركه العين ، بينما أطلق الفقرة الثانية من كل قيد وحرص على استمرار العقد لصالح الورثة عامة وشركاء المستأجر فى النشاط دون تخصيص لأحد منهم ، الأمر الذى يفصح عن أن هذه التفرقة إنما قصد منها حماية أوجه النشاط المذكورة والقائمة بالفعل ، وذلك ضماناً لاستمرارها أيا كانت الظروف الخاصة بكل وارث أو شريك ، مما مفاده أن العبرة فى تطبيق حكم الفقرة الثانية من النص هى بقيام المستأجر الأصلى لمزاولة أحد الأنشطة المبينة به فى العين المؤجرة له ، فإذا عمد إلى تغيير الغرض المنصوص عليه فى العقد لمباشرة هذا النشاط إلى غرض مخالف بعد إستلامه العين ، وقبل وفاته أو تركه لها ، فإنه لا محل للتذرع بما أثبت بعقد الإيجار غرضا للإستعمال ، وهذا التغيير مما يجوز لكل ذى مصلحة إثباته بكافة طرق الإثبات



القانونية بإعتباره واقعه مادية مستقلة عن العقد ، بما لا تعد معه مخالفة لما أثبت به كتابة . وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتد بحقيقة الواقع فى إستعمال العين المؤجرة وأجاز إثباتها بالبينة دون اعتبار لما أثبت بعقد الإيجار من أن العين أجرت لاستعمالها مكتبا تجاريا ، توصلنا إلى تحديد الحكم الواجب التطبيق من نص المادة ٢٩ من القانون ٤٩ سنة ١٩٧٧ فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفى بيان ذلك يقولون أن المطعون ضدهم قد أقرروا أمام محكمة الموضوع بأن النص فى عقد الإيجار على استعمال الشقة مكتبا تجاريا كان يقصد التحايل على القانون لزيادة الأجرة وجعلها ١٠٠ر٨٠٠ ومؤدى قضاء الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدهم قد استفادوا من التحايل على أحكام القانون ، وهو أمر غير جائز قانونا .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، لوروده على غير محل من قضاء الحكم المطعون فيه الذى أقام قضاءه بإنهاء عقد الإيجار على سند من سكنى المستأجرة بعين النزاع وحدها حتى تاريخ وفاتها ، دون أن تستغلها لمزاولة أى نشاط تجارى ، ولما كان الحكم لم يعتد فى قضائه بتحديد الأجرة القانونية للشقة محل النزاع لخروج هذا الأمر عن نطاق الدعوى وطلبات الخصوم فيها ، فإنه لا محل للنعى عليه فى هذا الخصوص .

وحيث إن حاصل النعى بالسببين الثالث والرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق والفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول الطاعنون أن الحكم فى مقام تدليله على استعمال المورثة للعين المؤجرة كسكن لها دون مزاولة أى نشاط تجارى ، نسب إلى الطاعن الثانى ..... إقراره بالمحضر الإدارى - رقم ٢٦٩٠ سنة ١٩٧٨ قصر النيل أنه عمل مكتبا تجاريا بالشقة بمعرفته بعد وفاة مورثته ، مع أن المحضر المذكور قد خلا من مثل هذا



الاقرار كما استدل الحكم بعدة قرائن لاتؤدى الى النتيجة التى انتهى إليها ، إذ قضى الحكم خطأ بأن أستعمال العين مكتبا تجاريا على نحو ما ورد بالعقد يعنى استغلالها كمحل تجارى فى حين أن المورثة كانت تستعمل الشقة كمكتب تجارى للاشراف على أنشطتها التجارية فى محال أخرى ، وقد شهد حارس العقار - الشاهد الثانى للمطعون ضدهم بأن أجرة الشقة <sup>مليج</sup> ١٦٦ ر ٦ وهو يفاير ما صرحوا به من زيادة الاجرة مقابل استئجار الشقة مكتبا تجاريا ويكذبه ما جاء بعقد الإيجار بأن الأجرة الشهرية هى <sup>مليج</sup> ٨٠٠ ر ١٠ ، ومع هذا فإن الحكم لم يبين سبب اطمئنانه إلى صدق هذه البيئة وإتخاذها دعامة لقضائه ، فى الوقت الذى رفض فيه طلب الطاعنين إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات دعواهم دون بيان سبب رفضه لطلبهم .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن لقاضى الموضوع السلطة فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وبحث الادلة والقرائن والمستندات المقدمة فيها ، وموازنة بعضها ببعض الآخر ، وترجيح ما تطمئن إليه نفسه إلى ترجيحه وحسبه أن يبين الحقيقة التى إقتنع بها وأن يورد دليلها ويقيم قضاءه أسباب سائغه تكفى لحمله ، ولا عليه إن هو لم يتتبع الخصوم فى مختلف أقوالهم وحججهم وطلباتهم ويرد أستقلالاً على كل قول أو حجة أو طلب أثاروه أو تفنيد كل قرينة مناهضة ، ما دام أن قيام الحقيقة التى اقتنع بها وأورد دليلها فيه الرد الضمنى المسقط لتلك الأقوال والحجج والطلبات ، وأن استنباط القرائن القضائية وتقديرها من سلطة قاضى الموضوع ، فيجوز له أن يعتمد فى قضائه على ما يستخلصه من تحقيقات أجريت فى غيبة الخصوم أو من محضر جمع استدالات أو من شهادة شاهد لم يؤد اليمين متى كان استنباطه سائغا . فإذا ما اعتمد الحكم على أدلة وقرائن متساندة تؤدى فى مجموعها إلى ما خلص إليه ، فإنه لا تجوز المجادلة - أمام محكمة النقض - فى النتيجة التى استخلصها بمناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها فى ذاتها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بإنتهاء عقد الإيجار عن الشقة محل النزاع ،

وتسليمها إلى المطعون ضدهم وبرفض دعوى الطاعنين بإستمرار العلاقة الإيجارية عن تلك الشقة على ما حصله من أن : " الخلف ينحصر بين طرفي الخصومة في قول المستأنفين " الطاعنين " بأن العين أجرت لاستعمالها مكتبا تجاريا وأستعملت لسكنى المورثة وحدها بجانب استغلالها مكتبا تجاريا ، حين ينكر عليهم المستأنف عليهم " المطعون ضدهم " هذا الزعم قولا منهم أن العين أستعملت مسكناً فحسب. وكانت هذه المحكمة ترى مما تضمنته مستندات المستأنفين مباشرة المورثة ... للعمل التجارى بمقر واضح سواء بعقد الشركة أو السجل التجارى يغير شقة النزاع ، ولم يقدم المستأنفون دليلاً على مزاولة النشاط التجارى بالعين موضوع التداعى ولو كانت الشقة قد أستعملت فى مزاولة النشاط التجارى لكان لديهم العديد من المستندات الرسمية كالسجل التجارى ومحاسبة الضرائب عن ذلك النشاط بالعين ولسارعوا بتقديمها بمثل ما قدموا من مستندات عن نشاط تجارى بمحل آخر ، بما تطمئن المحكمة إلى صحته وصدق رواية شاهدى المستأنف عليهم أمام محكمة أول درجة وما قرره الشهود بالشكوى الادارية المقدمة صورتها الرسمية بحافظة مستنداتهم من أن عين النزاع لم تستغل قط فى العمل التجارى بل لسكن المورثة وأولادها ثم استقلالها فيها بالسكنى وحدها بعد زواج أولادها وتركهم لها ، يضاف إلى ذلك ما ورد بنشرة جريدة الأهرام يوم ٢٣/٤/١٩٧٨ من شكر واحتفال عائلة المورثة بذكرى الأربعين بمنزل الفقيدة بعين النزاع ، وكذا ما ثبت بكتاب حسابات تليفون الزمالك أن التليفون مركب خط منزل ، كما وأن المستأنفين لم يذكروا طوال مراحل النزاع سواء أمام الشرطة أو محكمة أول درجة وهذه المحكمة ما هية النشاط التجارى الذى كانت تباشره المورثة بالعين والتدليل عليه ، بينما تشير أقوال المستأنف الرابع " الطاعن الثانى " بمحضر الشرطة المؤرخ ١٤/٥/١٩٧٨ أنه عمل مكتبا تجاريا بمعرفته بالشقة التى كانت مؤجرة لوالدته فى شهر مارس ، لما كان ذلك فإن الأوراق تقطع فى سكنى المرحومة ... " مورثة الطاعنين " وحدها حتى وفاتها ، ولم تستغلها قط مقرا لمزاولة النشاط

التجارى ولا ترى المحكمة موجبا لإحالة الدعوى إلى التحقيق ، وإذ كانت المستأجرة قد توفيت وهى تقيم وحدها بشقة النزاع فإن عقد الإيجار ينتهى بوفااتها ، ولا يحق للورثة طلب إستمراره لصالحهم " . فإنه يكون قد خلس سائغا وبما يكفى لحمل قضائه بأن المورثة كانت تقيم بالشقة محل النزاع بإعتبارها سكنا لها حتى تاريخ وفاتها وإنها لم تستخدم فى أى عمل تجارى سواء بإعتبارها مكتبا تجاريا أو لمزاولة أى نشاط تجارى ، وإذ كانت هذه الأدلة والقرائن التى استند إليها الحكم تؤدى فى مجموعها إلى ما خلس إليه ، ومن ثم فإنه لا تجوز المجادلة فى النتيجة التى استخلصها بمناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها فى ذاتها أو المجادلة فى تقدير أقوال الشهود التى أخذ بها الحكم المطعون فيه طالما أنه لم يخرج بها إلى ما لا يؤدى إليه مدلولها ، ولا على المحكمة إن هى لم تجب الطاعنين إلى طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق مرة أخرى ، متى وجدت فى أوراق الدعوى والأدلة المطروحة فيها ما يكفى لتكوين عقيدتها للفصل فيها ، وإذ لم يقدم الطاعنون - صورة رسمية من محضر الشرطة رقم ٢٦٩٠ سنة ١٩٧٨ إدارى قصر النيل - الذى سبق سحبه من الملف - فإن النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفته الثابت بالأوراق بشأن ما نسب من قول إلى الطاعن الثانى بهذا المحضر - يكون عارياً عن الدليل ، لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعنون بهذين السببين لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فيما تستقل محكمة الموضوع بتقديره ، مما لا تجوز إثارته امام محكمة النقض ، ويكون النعى فى هذا الخصوص على غير أساس . ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : محمد محمود راسم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمد رأفت خفاجى نائب رئيس المحكمة ، محمد فؤاد شرباش ، محمد عبر البر حسين  
سالم و أحمد عبد الرحمن .

( ١٨٦ )

### الطعن رقم ١٥٤٣ لسنة ٥١ القضائية

( ١ - ٦ ) عقد " تكييف العقد " . محكمة الموضوع . نقض . إيجار  
" إيجار الأماكن " . ملكية " حق الانتفاع " . شركات .

١ - العبرة فى تكييف العقد هى بحقيقة الواقع وما عناه العاقدان منه . عدم الاعتداد بما  
يطلقه المتعاقدان عليه من أوصاف وعبارات متى خالفت حقيقة التعاقد .

٢ - التعرف على قصد العاقدين . من سلطة قاضى الموضوع . التكييف القانونى لما عناه  
المتعاقدان . خضوعه لرقابة محكمة النقض .

٣ - الاتفاق على قيام المستأجر ببعض التجهيزات فى المكان المؤجر على أن يملكها  
المؤجر بعد إنتهاء العقد . لا يغير من اعتبار المكان قد تم تأجيره خاليا .

٤ - ثبوت أن الغرض الاساسى من التعاقد هو المبنى فى ذاته . أثره . خضوعه لأحكام  
قوانين إيجار الأماكن . لا يغير من ذلك وجود المكان المؤجر فى موقع مميز .

٥ - حق الانتفاع الوارد على عقار . حق عينى . عدم نشوئه إلا بالتسجيل سواء بين  
المتعاقدين أو بالنسبة للغير .



٦ - العقود المبرمة مع إحدى شركات القطاع العام ، ليست عقودا إدارية ، علة ذلك ، مثال بشأن عقد إيجار فندق .

١ - العبرة فى تكييف العقد والتعرف على حقيقة مرماه وتحديد حقوق طرفيه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) - هو بما عناه العاقدان منه أى بحقيقة الواقع والنية المشتركة التى اتجهت إليها إرادة المتعاقدين دون إعتداد بما اطلقا عليه من وصف أو ضمناه من عبارات إذا تبين أن هذه الأوصاف والعبارات تخالف حقيقة التعاقد ، وما قصده منه .

٢ - لئن كان التعرف على ما عناه الطرفان فى العقد هو مما يدخل فى سلطة قاضى الموضوع ، إلا أن التكييف القانونى الصحيح لما قصده المتعاقدان وتطبيق نصوص القانون على العقد هو من مسائل القانون التى تخضع لرقابة محكمة النقض .

٣ - لا يغير من اعتبار التعاقد قد انصب على مكان خال - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (٢) - الاتفاق على قيام المستأجر ببعض التجهيزات بالعين المؤجرة على أن يملكها المؤجر بعد إتمامها أو عند إنتهاء العقد إذ العبرة فى وصف المكان هو بحالته وقت التعاقد .

٤ - إذ كان البين من العقد المبرم بين الطرفين أنه إنصب على تأجير مبنى لاستغلاله فندقا ، والتزم المطعون ضدهما بتجهيز الفندق وملحقاته بما مفاده أن المبنى كان خاليا ، وكان الثابت أن وقت التعاقد لم تكن هناك أية عناصر مادية - متمثلة فى المنقولات وخلافه - أو معنوية مثل الاسم التجارى أو السمع أو الاتصال بالعملاء إذ لم يكن قد سبق استغلاله فى هذا النشاط من قبل الأمر الذى يفيد بأن المبنى فى ذاته كان الغرض الرئيسى من التعاقد ، وتضحى معه العلاقة

بين الطرفين علاقة إيجارية تخضع لأحكام قوانين إيجار الأماكن ، ولا يخرجها من نطاقها وجود المكان المؤجر فى موقع مميز .

٥ - لا محل لما تقرره الشركة الطاعنة بأن العقد قصد منه ترتيب حق إنتفاع على المبنى يخضع لحكم المادتين ٩٨٦ ، ١/٩٨٩ من القانون المدنى ذلك أن هذا الحق - مع فرض أن العقد قد توافرت فيه خصائصه - حيث يرد على عقار لا ينشأ لا بالنسبة إلى الغير ولا فيما بين المتعاقدين إلا بالتسجيل بإعتباره حقا عينياً ، ولم يدع الطاعن أن العقد المذكور قد تم تسجيله .

٦ - لا وجه لتحدى الطاعنة بإعتبار العقد ترخيصا بإستغلال فندق إذ أن الشركة وهى من شركات القطاع العام لا تعتبر من أشخاص القانون العام ونشاطها لا يعتبر من قبيل ممارسة السلطة العامة ولا تتسم العقود التى تبرمها مع غير أشخاص القانون العام بالطابع المميز للعقود الادارية من حيث إتصالها بمرفق عام وأخذها بأسلوب القانون العام وتضمنها شروطا غير مألوفة فى القانون الخاص ، هذا إلى أن الترخيص بشغل عقار لا يرد إلا على الأموال العامة للدولة وللشخص الاعتبارى العام ، وأموال الشركة الطاعنة ليست من الأموال العامة .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار... المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - تتحصل فى أن الشركة الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٣١٤٤ سنة ١٩٧٦ مدنى كلى اسكندرية على

المطعون ضدهما للحكم بإلزامهما متضامنين بآداء مبلغ ١٠٦٩٨٣٧٣ <sup>مليج</sup> والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد ، وقالت بيانا لدعواها أنها عرضت فى مزاد استغلال وإدارة مبنى فندق المعمورة بالاس المملوك لها ، وقد رسا العطا على المطعون ضدهما فحررت معهما ترخيص الانتفاع به المؤرخ ١٩٧٠/١١/١٢ ، وقد تضمن البند الثامن من شروط العطاء ، والبند الثانى عشر من الترخيص التزام المنتفع بسداد كافة الضرائب العقارية والرسوم المفروضة على المبنى ، وقد قامت الشركة بسدادها خلال الفترة من سنة ١٩٧١ إلى سنة ١٩٧٥ ، وأمتنع المطعون ضدهما عن الوفاء بهما فأقامت الدعوى بتاريخ ١٩٧٧/١/٣١ حكمت المحكمة بإلزام المطعون ضدهما بأن يدفعوا للشركة الطاعنة مبلغ ١٠٦٩٨٣٧٣ <sup>مليج</sup> والفوائد القانونية بواقع ٤٪ سنويا إعتبارا من ١٩٧٦/٧/٢٧ تاريخ رفع الدعوى وحتى السداد . إستأنف المطعون ضدهما هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٥٩ سنة ٣٣ ق اسكندرية ، بتاريخ ١٩٧٨/٣/٩ - حكمت المحكمة بنذب خبير فى الدعوى ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت بتاريخ ١٩٨١/٤/٨ بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للمبلغ المقضى به بجعله ٨٢٢ ر ٦٥٤٠ - وتأييده فيما عدا ذلك . طعنت الشركة الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة ، حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه من وجهين ، وفى بيان أولهما تقول الطاعنة أن العقد المؤرخ ١٩٧٠/١١/١٢ تضمن ترخيصا منها للمطعون ضدهما بالانتفاع وإدارة فندق المعمورة لمدة خمسة عشر عاما قابلة للتجديد ، وقد تضمنت شروط التعاقد التزامها بتجهيز أجنحة الفندق وملحقاته بما يتناسب مع موقعه السياحى ، كما التزما بتنفيذ لوائح الصحة والبلدية والشرطة والسياحة وقوانين تنظيم العمل الفندقى ، والتزمهما أيضا بتحمل المصاريف المعتادة كإستهلاك المياه والكهرباء والضرائب العقارية والتجارية

والرسوم والرخص ، وقد نص فى العقد على أيلولة المنشآت الثابتة والمنقولة الى الشركة الطاعنة فى نهاية العقد ، ودعى فى تحديد مقابل الانتفاع موقع الفندق وشهرته ومدى إقبال الرواد عليه ونوعيتهم وفخامة المبنى وجمال منظره بما يفيد أن أساس التعاقد هو الانتفاع بالعقار واستغلاله فى النشاط الفندقى ولم يكن المبنى الا عنصرا ثانويا فيه فلا يخضع العقد لأحكام قوانين إيجار الاماكن ، وتعتبر الضرائب العقارية وغيرها من الضرائب والرسوم من التكاليف المعتادة التى يلتزم بها المنتفع عملا بالمادتين ٩٨٦ ، ٩٨٩ من القانون المدنى ، واستطردت الطاعنة فى بيان الوجه الثانى إلى أنه ومع فرض أن هذه العلاقة ليست بمثابة حق انتفاع ، فهى تعد عقدا لاستغلال المبنى فى النشاط الفندقى وقد التزم المطعون ضدهما بتحمل كافة الضرائب والرسوم ، ومن ثم وجب التزامهما بأدائها إذ أن العقد شريعة المتعاقدين ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، ولم يعمل ما اتفق عليه الطرفان وانتهى الى تكييف العلاقة بينهما على أنها علاقة إيجارية ورتب على ذلك خضوعها لقوانين إيجار الاماكن ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

وحيث إن النعى فى وجهيه غير سديد ذلك أن العبرة فى تكييف العقد والتعرف على حقيقة مرماه وتحديد حقوق طرفيه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو بما عناه العاقدان منه أى بحقيقة الواقع والنية المشتركة التى اتجهت إليها ارادة المتعاقدين بون اعتداد بما أطلقا عليه من وصف أو ضمناه من عبارات إذا تبين أن هذه الاوصاف والعبارات تخالف حقيقة التعاقد ، وما قصدها منه ، ولئن كان التعرف على ما عناه الطرفان فى العقد هو مما يدخل فى سلطة قاضى الموضوع ، إلا أن التكييف القانونى الصحيح لما قصده المتعاقدان وتطبيق نصوص القانون على العقد هو من مسائل القانون التى تخضع لرقابة محكمة النقض ، وكان من المقرر فى المادة الاولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن إيجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين - المنطبق على واقعة النزاع - أن أحكامه تسرى " على الاماكن واجزاء الاماكن على



إختلاف أنواعها المعدة للسكنى أو لغير ذلك من الأغراض " . مما يدل على سريانه على الأماكن التى يكون الإيجار واردا عليها بصفة أصلية بغرض استغلالها فى عمل تجارى أو صناعى أو مهنى أو حرفى ، ومن ثم فلا عبء بالغرض الذى استؤجر من أجله المكان المبنى ، ولا يغير من إعتبار التعاقد قد إ نصب على مكان خال - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الاتفاق على قيام المستأجر ببعض التجهيزات فى العين المؤجرة على أن يملكها المؤجر بعد إتمامها أو عند إنتهاء العقد ، إذ العبء فى وصف المكان هو بحالته وقت التعاقد ، لما كان ذلك وكان البين من العقد المؤرخ ١٢/١٠/١٩٧٠ المبرم بين الطرفين أنه إ نصب على تأجير مبنى لاستغلاله فندقا ، والتزم المطعون ضدهما بتجهيز الفندق وملحقاته ، بما مفاده أن المبنى كان خاليا ، وكان الثابت أن وقت التعاقد لم تكن هناك أية عناصر مادية متمثلة فى المنقولات وخلافه - أو معنوية مثل الاسم التجارى أو السمعة أو الاتصال بالعملاء إذ لم يكن قد سبق استغلاله فى هذا النشاط من قبل الأمر الذى يفيد بأن المبنى فى ذاته كان هو الغرض الرئيسى من التعاقد ، وتضحى معه العلاقة بين الطرفين علاقة إيجارية تخضع لأحكام قوانين إيجار الأماكن ، ولا يخرجها من نطاقها وجود المكان المؤجر فى موقع مميز ، ولا محل لما تقرره الشركة الطاعنة بأن العقد المذكور قصد منه ترتيب حق إنتفاع على المبنى يخضع لحكم المادتين ٩٨٦ ، ٩٨٩/١ من القانون المدنى ذلك أن هذا الحق - مع فرض أن العقد قد توافرت فيه خصائصه - حين يرد على عقار لا ينشأ لا بالنسبة الى الغير ولا فيما بين المتعاقدين إلا بالتسجيل باعتباره حقا عينيا ، ولم يدع الطاعن أن العقد المذكور قد تم تسجيله ، كما لا وجه لتحدى الطاعنة باعتبار العقد ترخيصا بالاستغلال ، إذ أن الشركة وهى من شركات القطاع العام لا تعتبر من أشخاص القانون العام ونشاطها لا يعتبر من قبيل ممارسة السلطة العامة ولا تتسم العقود التى تبرمها مع غير أشخاص القانون العام بالطابع المميز للعقود الادارية من حيث إتصالها بمرفق عام وأخذها بإسلوب القانون العام وتضمنها شروطا غير مألوفة فى القانون الخاص ، هذا الى أن الترخيص يشغل

عقار لا يرد إلا على الأموال العامة للدولة أو للشخص الاعتباري العام ، وأموال الشركة الطاعنة ليست من الأموال العامة . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى تكييف العلاقة بين طرفي الدعوى بأنها علاقة إيجارية من علاقات القانون الخاص وتخضع لأحكام قوانين إيجار الاماكن ، ولم يعتبرها ترخيصا أو عقد إداريا ، أو ترتيبا لحق إنتفاع وإنتهى الى التزام الشركة الطاعنة مالكة الفندق والمؤجرة له بضرائب الدفاع والامن القومي والجهاد إستنادا لأحكام القوانين ٢٧٧ سنة ١٩٥٦ ، ١٠٨ سنة ١٩٦٢ ، ٢٣ سنة ١٩٦٧ ، ١١٣ سنة ١٩٧٣ ، وأن ما ورد بالعقد من التزام المطعون ضدهما بقيمة الضرائب العقارية لا ينصرف إلى تلك الضرائب الاضافية ، وقصر التزامهما على الضرائب العقارية الأصلية ورسم النظافة التي يتحمل بها المستأجر قانونا فحسب فإنه يكون قد أعمل صحيح حكم القانون ، ويكون النعى بوجهيه على غير أساس . ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ١ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار الدكتور: أحمد حسنى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمد طوم ، زكى المصرى ، منير توفيق و عبد المنعم إبراهيم .

( ١٨٧ )

### الطعن رقم ١٧٨٦ لسنة ٥١ القضائية

ضرائب " ضريبة التركات " . حكم " تسبيب الحكم " .

شهرة المحل التجارى . ما هيته . إستبعاد الحكم المطعون فيه قيمة شهرة المنشأة من عناصر التركة بإعتبارها " خلورجل " . خطأ .

لما كانت شهرة المحل تشكل جزءا من أصوله بإعتبارها مجموعة العناصر التى تعمل على خفض التكاليف أو تحقيق أرباح تفوق الأرباح العادية ، وكان الثابت من قرار لجنة الطعن أنها تناولت تقدير شهرة المحل المخلف عن المورث بإعتبارها شهره تجارية ذات قيمة ورجعت فى تحديدها إلى إحدى الطرق الفنية التى لجأت إليها مصلحة الضرائب وهى طريقة متوسط الأرباح الصافية للمحل فى خلال السنوات من ١٩٦٦/١٩٧٠ وأضافت إليها عاملا آخر هو حجم التعامل فى المنشأة بالنسبة لمساحة المحل ، كما أسست خفضها لقيمة الشهرة من ٧٢٥٤ إلى ٣٠٠٠ على أن المطعون ضدهم ( الورثة ) وإن استمروا فى ممارسة النشاط إلا أنهم ليست لهم الدراية والخبرة التى كانت لمورثهم والتى تمكنهم من الاستفادة بهذه الشهرة ، وهو ما يدل على أن تقدير اللجنة لشهره المحل لم تكن على أساس أنها " خلورجل " بمعناه العرفى السائد ، ومن ثم فإن ما ورد بقرار اللجنة من أن المبلغ الذى قدرته للشهره يمثل قيمة خلورجل هو استطراد زائد عن حاجته يستقيم القرار بدونه . لا كان ذلك وكان الخبير المنتدب فى الدعوى قد استبعد ما قدرته لجنة الطعن كشبه للمحل التجارى بإعتباره خلورجل فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائى فى أخذه بتقرير الخبير فى هذا الصدد يكون قد أخطأ فهم الواقع فى الدعوى مما جره إلى مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ..  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -  
تتحصل فى أن مأمورية ضرائب بمنهورة قدرت صافى قيمة شركة مورث المطعون ضدهم  
المتوفى فى ١/٥/١٩٧١ بمبلغ ٥٤٠٢٤ ، فاعتراضوا وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن  
التي أصدرت قرارها فى ٢٢/١٢/١٩٧٣ بتخفيض صافى قيمة الشركة الى مبلغ ٣٥٩٠٠  
، أقام المطعون ضدهم الدعوى رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٤ تجارى كلى بمنهورة على المصلحة  
الطاعنة بطلب الحكم بتقدير قيمة شركة مورثهم بمبلغ ١١٣٦٦٨٧٣ وإلغاء قرار لجنة  
الطعن فيما زاد على ذلك ، ومحكمة أول درجة قضت فى ٢٧/٢/١٩٧٥ بنذب خبير فى  
الدعوى ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت فى ٢٠/١١/١٩٧٥ بتعديل القرار المطعون  
فيه بجعل صافى شركة مورث المطعون ضدهم مبلغ ٣٢٩٠٠ إستأنف المطعون ضدهم  
هذا الحكم بالإستئناف رقم ٦١ ٦١ لسنة ٣١ ق كما استأنفته المصلحة الطاعنة  
بالاستئناف رقم ٦٢ لسنة ٣١ ق أمام محكمة استئناف الاسكندرية - مأمورية بمنهورة -  
التي قضت فى ٢٨/٤/١٩٨١ فى موضوع الاستئناف رقم ٦٢ لسنة ٣١ ق برفضه وفى  
موضوع الاستئناف رقم ٦١ لسنة ٣١ ق بتعديل الحكم المستأنف وتحديد قيمة شركة  
المورث بمبلغ ١٤٣٩٩ . طعن المصلحة الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ووقدمت  
النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى  
غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد من وجهين تنعى بهما المصلحة الطاعنة على  
الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى فهم الواقع فى الدعوى  
ومخالفة الثابت بالأوراق ، وبياننا لذلك نقول أن الحكم إستند فى قضائه بإستبعاد قيمة  
شهرة محل الأقمشة المخلف عن مورث المطعون ضدهم من عناصر الشركة إلى أن قرار



لجنة الطعن قد نفى وجودها بما أورده من أن تخفيضها إلى ثلاثة الاف جنيه يمثل قيمة خلورجل المحل المذكور ، فى حين أن مقابل خلورجل يعتمد على قيمة الصقع التجارى ويغاير عنصر الشهرة الذى كان مطروحا على اللجنة ، ونصت صراحة عليه فى قرارها ، ولو كانت تقصد غيره ما راعت فى تقديره الأسس القانونية المتبعة فى تقدير قيمته وهى حجم التعامل فى المنشأة ومتوسط ارباحها خلال السنوات الخمس السابقة على الوفاة وقلة دراية وخبرة المطعون ضدهم عن مورثهم ، وليس من شأن تجاوزها فى تسمية هذا العنصر خطأ بخلورجل مايدل على استبعادها له ، ذلك هذا الوصف زائد عن حاجة القرار ولا يغير فى مدلوله .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أنه لما كانت شهرة المحل تشكل جزءا من اصوله بإعتبارها مجموعة العناصر التى تعمل على خفض التكاليف أو تحقيق أرباح تفوق الأرباح العادية ، وكان الثابت من قرار لجنة الطعن أنها تناولت تقدير شهرة المحل المخلف عن المورث بإعتبارها شهرة تجارية ذات قيمة ، ورجعت فى تحديدها إلى إحدى الطرق الفنية التى لجأت إليها مصلحة الضرائب وهى طريقة متوسط الأرباح الصافية للمحل فى خلال السنوات من ١٩٦٦ / ١٩٧٠ وأضافت إليها عاملا آخر هو كبر حجم التعامل فى المنشأة بالنسبة لمساحة المحل ، كما أسست خفضها لقيمة الشهرة من ٧٢٥٤ إلى ٣٠٠٠ على أن المطعون ضدهم ( الورثة ) وإن استمروا فى ممارسة ذات النشاط إلا أنهم ليست لهم الدراية والخبرة التى كانت لمورثهم والتى تمكنهم من الاستفادة بهذه الشهرة . وهو ما يدل على أن تقدير اللجنة لشهرة المحل لم تكن على أساس أنها " خلورجل " بمعناه العرفى السائد ، ومن ثم فإن ما ورد بقرار اللجنة من أن المبلغ الذى قدرته للشهرة يمثل خلورجل هر استطراد زائد عن حاجته يستقيم القرار بدونه . لما كان ذلك ، وكان الخبير المنتدب فى الدعوى قد استبعد ما قدرته لجنة الطعن كشهرة للمحل التجارى بإعتباره " خلورجل " ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائي فى أخذه بتقرير الخبير فى هذا الصدد يكون قد أخطأ فهم الواقع فى الدعوى مما جره إلى مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه .

وحيث إن لما تقدم يتعين نقض الحكم .



## جلسة ٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ يحيى الرفاعى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :

جرجس إسحاق ، د . رفعت عبد المجيد ، أحمد مكى ومحمد وليد النصر .

( ١٨٨ )

### الطعن رقم ٧٧٤ لسنة ٥٣ القضائية

(١) محكمة الموضوع " سلطتها فى تقدير الأدلة " . خبرة .

محكمة الموضوع . لها السلطة التامة فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وتقدير ما يقدم إليها من أدلة والموازنة بينها وترجيح ما تظنن إليه وإستخلاص الحقيقة منها والجزم بما لم تقطع به تقارير الخبراء متى كان إستخلاصها سائفا وله أصله الثابت بالأوراق .

(٢) دعوى " الصفة فى الدعوى " .

- الهيئة العامة للمجارى والصرف الصحى والهيئة العامة للصرف الصحى بمحافظة الاسكندرية . تمثلهما أمام القضاء . قصره على رئيس مجلس إدارة كل منهما دون المحافظ . النص على تبعيتهما للمحافظ أو خضوعهما لرياسته . عدم اتساعه لتمثيلهما أمام القضاء .

١ - المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وفى تقدير ما يقدم إليها من أدلة والموازنة بينها ، وترجيح ما تظنن إليه وإستخلاص الحقيقة منها متى كان إستخلاصها سائفا وله أصله الثابت بالأوراق وإنه لا تثريب عليها إن هى جازمت بما لم يقطع به تقارير الخبراء متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك وأكدته .

٢ - النص فى المواد الأولى والتاسعة من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة والأولى والثامنة من قرار رئيس الجمهورية ١٦٣٧ لسنة

١٩٦٨ بإنشاء الهيئة العامة للمجارى والصرف الصحى والأولى والثامنة من قرار رئيس الجمهورية ٣٦٣ لسنة ١٩٧٩ بإنشاء الهيئة العامة للصرف الصحى لمحافظة الأسكندرية يدل على أن محافظ الأسكندرية ليس له صفة فى تمثيل الهيئة العامة للمجارى والصرف الصحى والهيئة العامة للصرف الصحى بمحافظة الأسكندرية أمام القضاء وأن صاحب الصفة فى تمثيل كل من الهيئتين فى هذا المقام هو رئيس مجلس إدارتها ولا يغير من ذلك أن المادة الأولى من القرار الأخير نصت على أن تتبع الهيئة محافظ الأسكندرية ولا أن المادة ٢٧ من قانون الحكم المحلى الصادر بالقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ نصت على أن يكون المحافظ فى دائرة إختصاصه رئيسا لجميع الأجهزة والمرافق المحلية ، ذلك أن هذه الرئاسة وتلك التبعية لأهلية التقاضى التى قصرها المشرع على رئيس مجلس الإدارة .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ... والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدهم الخمسة الأول أقاموا الدعوى ٤٦٧٩ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى الأسكندرية على الطاعن بصفته الرئيس الأعلى للهيئة العامة للصرف الصحى وعلى الشركة المطعون ضدها الأخيرة بطلب الحكم بمنع تعرضهما لهم فى الانتفاع بقطعة الأرض المبينة بصحيفة الدعوى ، وقالوا شرحا لدعواهم أنهم ومورثهم من قبلهم يضعون اليد على هذه الأرض على نحو هادئ وظاهر ومستمر أكثر من ثلاثين عاما ، وفى شهرى نوفمبر سنة ١٩٧٦ وغبراير سنة ١٩٧٨ تعرضت لهم هيئة الصرف الصحى والشركة المطعون ضدها الأخيرة ، وضبط لواقعة التعرض الأولى المحضر رقم ٤٧٤ لسنة ١٩٧٦

إدارى منيا البصل وأمرت فيه النيابة العامة بتمكينهم من إستمرار وضع يدهم ، وحرر بالواقعة الثانية المحضر رقم ١٩٧٨/٢٣ إدارى - الوردیان ، وإذ أقاموا الدعوى ٩٣٥ لسنة ١٩٧٨ مدنى مستعجل الأسكندرية وقضى فيها بعدم الإختصاص رفعوا دعواهم بالطلبات السالفة ومحكمة أول درجة نذبت فى ١٠/١٢/١٩٧٨ خبيرا لأداء المهمة المبينة بمنطوق حكمها . وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت فى ٢٣/١٢/١٩٧٩ برفض الدعوى . إستأنف المطعون ضدهم الخمسة الأول هذا الحكم بالإستئناف ١٤٢ لسنة ٢٦ ق الأسكندرية ، وبعد أن نذبت محكمة الإستئناف خبيرا آخر فى الدعوى وقدم تقريره حكمت فى ٢٩/١/١٩٨٣ بإلغاء الحكم المستأنف وبالطلبات - طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض الدفع بعدم الإختصاص الولائى على أن أرض النزاع لا يشملها قرار نزع الملكية للمنفعة العامة الذى صدر بشأن أرض أخرى مملوكة لشخص آخر دون أن يفصح الحكم عن كيفية توصله إلى هذه النتيجة التى عجز الخبيران عن الوصول إليها .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك إنه لما كان من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى ، وفى تقدير ما يقدم إليها من أدلة والموازنة بينها ، وترجيح ما تطمئن إليه وإستخلاص الحقيقة منها متى كان إستخلاصها سائغا وله أصله الثابت بالأوراق وإنه لا تثريب عليها إن هى جازمت بما لم يقطع به تقارير الخبراء متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك وأكدت لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدفع بعدم الإختصاص الولائى على ما إستخلصه من تقريرى مكتب الخبراء ومحاضر أعمالهما من أن الأرض



التي نزع ملكيتها مملوكة لشخص آخر وأن هذا الشخص وافق على نزع ملكيتها ، وأن جهة الإدارة الطاعنة عجزت عن اثبات أن أرض النزاع تدخل ضمنها وإذا كان هذا الإستخلاص سائغا وله أصله الثابت بالأوراق وثبت صراحه بتقرير الخبير الأول ومن شأنه أن تكون جهة القضاء العادى هي المختصة بنظر هذه الدعوى ، فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على محافظ الأسكندرية ، وهو غير ذى صفة بالنسبة للهيئة العامة للصرف الصحى ، على أن المحافظ طبقا للمادة ٢٧ من قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ هو رئيس جميع الأجهزة والمرافق المحلية فى دائرة محافظته فى حين أن الهيئة يمثلها رئيسها دون غيره .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن النص فى المادة الأولى من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة على أنه " يجوز بقرار من رئيس الجمهورية إنشاء هيئة عامة لإدارة مرفق مما يقوم على مصلحة أو خدمة عامة ، وتكون لها الشخصية الاعتبارية " . وفى المادة التاسعة منه على أن " يمثل رئيس مجلس إدارة الهيئة فى صلاتها بالهيئات وبالأشخاص الأخرى وأمام القضاء ... " والنص فى المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية ١٦٣٧ لسنة ١٩٦٨ بإنشاء الهيئة العامة للمجارى والصرف الصحى على أنه " تنشأ هيئة عامة تسمى ( الهيئة العامة للمجارى والصرف الصحى ) مقرها مدينة القاهرة وتكون لها الشخصية الاعتبارية .... وتكون هذه الهيئة هي الجهة المسئولة عن أعمال المجارى العامة والصرف الصحى على مستوى الجمهورية " . وفى المادة الثامنة منه على أن " يتولى رئيس مجلس إدارة الهيئة إدارتها وتصريف شئونها وفقا لأحكام قانون الهيئات العامة .... ويمثل رئيس المجلس الهيئة فى صلاتها بالغير وأمام القضاء " ، والنص فى المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية ٣٦٣ لسنة ١٩٧٩

بإنشاء الهيئة العامة للصرف الصحى لمحافظة الأسكندرية على أن تكون لهذه الهيئة " الشخصية الاعتبارية وتتبع محافظ الأسكندرية وتسرى فى شأنها أحكام قانون الهيئات العامة " ، وفى المادة الثامنة على أن " يمثل رئيس المجلس الهيئة فى صلاتها بالغير وأمام القضاء " ، يدل على أن محافظ الأسكندرية ليس له صفة فى تمثيل الهيئة العامة للمجارى والصرف الصحى بمحافظة الأسكندرية أمام القضاء وأن صاحب الصفة فى تمثيل كل من الهيئتين فى هذا المقام هو رئيس مجلس إدارتها ولا يغير من ذلك أن المادة الأولى من القرار الأخير نصت على أن تتبع الهيئة محافظ الأسكندرية ولا أن المادة ٢٧ من قانون الحكم المحلى الصادر بالقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ نصت على أن يكون المحافظ فى دائرة إختصاصه رئيسا لجميع الأجهزة والمرافق المحلية ، ذلك أن هذه الرئاسة وتلك التبعية لا تتسع لأهلية التقاضى التى قصرها المشرع على رئيس مجلس الإدارة وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه مما يعيبه بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

ولما كان الموضوع صالحا للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين الحكم فى موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة بالنسبة للطاعن .



## جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ سيد عبد الباقي سيف نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
عبد المنصف هاشم ، أحمد إبراهيم شلبي نائبى رئيس المحكمة ، محمد جمال الدين شلقانى وصلاح  
محمود عويس .

( ١٨٩ )

### الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٥١ القضائية

- ( ١-٣ ) تحكيم . حكم " حكم المحكمين " بطلان " بطلان أحكام المحكمين " .
- ١ - مشاركة التحكيم . ماهيتها . إتفاق بين الخصوم على طرحه على محكمين ليفصلوا فيه بدلا من اللجوء إلى القضاء .
- ٢ - بطلان حكم المحكمين لأغفاله بيان ملخص أقوال الخصوم . شرطه . أن يتضمن دفاعا جوهريا لو تم بحثه لتغيرت به النتيجة التى إنتهى إليها الحكم . علة ذلك . م ٥٠٧ مرافعات .
- ٣ - الحالات التى تجوز فيها رفع الدعوى ببطلان حكم المحكمين . وورودها على سبيل الحصر . م ٥١٢ مرافعات .

- ١ - مشاركة التحكيم ، لا تعدو أن تكون إتفاقا بين الخصوم على طرح النزاع على محكمين ليفصلوا فيه بدلا من طرحه على القضاء .
- ٢ - لئن أوجبت المادة ٥٠٧ من قانون المرافعات أن يشتمل حكم المحكمين على ملخص أقوال الخصوم إلا أنه لا يترتب على أغفاله بطلان الحكم إلا إذا ثبت أنها كانت تتضمن دفاعا جوهريا مؤثرا فى النتيجة التى إنتهى إليها حكم المحكمين بمعنى أن هيئة التحكيم لو كانت قد بحثته لجاز أن تتغير به هذه النتيجة إذ يعتبر ذلك قصورا فى أسباب الحكم الواقعية مما يترتب عليه البطلان .

٣ - حدد المشرع فى المادة ٥١٢ من قانون المرافعات الحالات التى يجوز بناء عليها رفع الدعوى بىطلان حكم المحكمين على سبيل الحصر .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ... والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ٤٣٢ سنة ١٩٧٩ مدنى الفيوم الابتدائية ضد المطعون عليه بطلب الحكم بىطلان حكم المحكمين رقم ٢٣ سنة ١٩٧٩ ، وقالوا بيانا لها أن هذا الحكم بنى على مشارطته التحكيم المؤرخه ١٦/٣/١٩٧٨ والتي شابها كثير من العيوب المخالفة للقانون لعدم تضمين وثيقتها بيانا وافيا بواقع النزاع وموضوعه وعدم التوقيع عليها من أغلبية المحكمين وأغفال أقوال الطرفين ، وخلوها من عقد الوعد بالبيع الصادر من المالك الأصلي الذى يعد فيه المطعون عليه بأن يبيع له العقارات موضوع النزاع ، كما أن ذلك الحكم الزمهما بتسليم المطعون عليه تلك العقارات رغم أن عقد الوعد بالبيع يلزم المالك الأصلي ببيعها للمطعون عليه ولا يلزمهما قبل المطعون عليه بأى التزام وبتاريخ ١٢/١/١٩٨٠ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة إستئناف بنى سويف ( مأمورية الفيوم ) بالإستئناف رقم ٧٤ سنة ١٦ ق مدنى . وبتاريخ ٥/١/١٩٨١ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبنت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت إنه جدير بالنظر وحددت جلسه لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .



وحيث إن الطعن أقيم على سته أسباب ينعى الطاعنان بالأول والثاني والثالث والسادس منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب ، ذلك أنهما تمسكا أمام محكمة أول درجة بعدم وجود مشارطة تحكيم مما يبطل محضر قبول التحكيم ويجعل موضوع النزاع غير محدد أمام المحكمين ، كما تمسكا بأن المطعون عليه لم يقدم عقد الوعد بالبيع الذي صدر له من المالك الأصلي غير أن الحكم ذهب خطأ إلى وجود تلك المشارطة وإلى أن المحكمين أطلعوا على مستندات الطرفين ومنها عقد الوعد بالبيع رغم خلو محضر الجلسة مما يفيد ذلك . كما أنهما تمسكا أمام محكمة الاستئناف بأن حكم المحكمين لم يصدر بأغلبية الآراء ولم يشتمل على صورته من وثيقة التحكيم ، ولم يتضمن ملخصا لأقوال الخصوم ومستنداتهم وأسباب الحكم ومنطوقه والمكان الذي صدر فيه فلم تعرض محكمة الاستئناف لهذا الدفاع أو ترد عليه فأخطأ الحكم في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن مشارطة التحكيم لا تعدو أن تكون اتفاقا بين الخصوم على طرح النزاع على محكمين ليفصلوا فيه بدلا من طرحه على القضاء ، ولما كان الثابت من حكم المحكمين موضوع النزاع إنه قد اشتمل على " محضر قبول التحكيم " الذي تضمن موافقة الطاعنين والمطعون عليه على قبول هيئة التحكيم المذكورة اسمائهم للنظر فيما بينهم من خلافات ومنازعات وقبول الحكم الذي يصدره السادة المحكمون فيكون الحكم قد اشتمل على مشارطة التحكيم ، كما إنه تضمن توقيع جميع المحكمين الذين اشتركوا في إصداره واشتمل على أسبابه ومنطوقه والمكان الذي صدر فيه وتضمن كذلك الإشارة إلى مستندات الخصوم ومنها عقد الوعد بالبيع ، لما كان ذلك وكانت المادة ٥٠٧ من قانون المرافعات وأن أوجب أن يشتمل حكم المحكمين على ملخص أقوال الخصوم إلا إنه لا يترتب على أغفالها بطلان الحكم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة إلا إذا ثبت أنها كانت تتضمن دفاعا جوهريا مؤثرا في النتيجة التي إنتهى إليها حكم المحكمين بمعنى أن هيئة التحكيم لو كانت قد بحثته لجاز أن تتغير به هذه

النتيجة ، إذ يعتبر ذلك قصورا فى أسباب الحكم الواقعيه مما يترتب عليه البطلان وإذ خلت الأوراق من أن أقولا للخصوم كانت تتضمن دفاعا جوهريا مؤثرا فى النتيجة التى إنتهت إليها حكم المحكمين فإن النعى برمته قائما على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسببين الرابع والخامس على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك إنه ذهب إلى أنهما ملزمان بتنفيذ حكم المحكمين بتسليم العقارات موضوع النزاع إلى المطعون عليه على تقدير أنهما تملكاها بعقد البيع الصادر لهما من المالك الأصلي ، فى حين إنه بيع غير مسجل لا ينقل الملكية ، كما أن عقد الوعد بالبيع الصادر للمطعون عليه من المالك الأصلي لا يلزمهما قبل المطعون عليه بأى التزام فأخطأ الحكم فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أن المشرع حدد فى المادة ١٢ هـ من قانون المرافعات الحالات التى يجوز بناء عليها رفع الدعوى ببطلان حكم المحكمين على سبيل الحصر وليس من بينها ما أثاره الطاعنان بهذين السببين .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

=====

## جلسة ٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ ابراهيم زغونائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمد حسن العفيفي ، ممدوح السعيد ، لطفى عبد العزيز و ابراهيم بركات .

( ١٩٠ )

### الطعن رقم ٩٢٤ لسنة ٥٣ القضائية

(١) تعويض . تقادم « تقادم مسقط » . دعوى . مسئولية . سقوط دعوى التعويض بالتقادم الثلاثى . م ١٧٢ مدنى . بدسريانه من تاريخ العلم الحقيقى بحدوث الضرر و بشخص المسئول عنه . العلم الظنى لا يبدأ به بالتقادم . (٢) حكم « حجية الحكم » . قوة الأمر المقضى . تعويض . قوة الشئ المحكوم فيه . تلحق منطوق الحكم وما ارتبط به اسبابه إرتباطا وثيقا وما فصل فيه الحكم بصفة صريحة أو ضمنية حتمية . ما لم تنظره المحكمة بالفعل لا يحوز قوة الأمر المقضى .

(٣) تعويض . مسئولية « مسئولية تقصيرية » . « مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة » .

قضاء المحكمة الجنائية ببراءة الطاعن ورفض دعوى التعويض قبله المؤسسة على أعماله الشخصية . م ١٦٣ مدنى . جواز مطالبته بالتعويض أمام المحكمة المدنية كمسئول عن الضرر الذى أحدثه تابعه بعمله غير المشروع م ١٧٤ مدنى . علة ذلك .

١ - يدل نص الفقرة الأولى من المادة ١٧٢ من القانون المدنى على أن المراد بالعلم لبدء سريان التقادم الثلاثى لدعوى التعويض - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو العلم الحقيقى الذى يحيط بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه باعتبار ان إنقضاء ثلاث سنوات من يوم هذا العلم ينطوى على تنازل المضرور عن حق التعويض الذى فرضه القانون على الملتمزم دون إرادته ، مما يستتبع

سقوط دعوى التعويض بمضى مدة التقادم ولا وجه لافتراض هذا التنازل من جانب المضرور وترتب حكم السقوط فى حالة العلم الظنى الذى لا يحيط بوقوع الضرر أو بشخص المسئول عنه .

٢ - الأصل أن حجية الشئ المحكوم فيه لا تلحق إلا بمنطوق الحكم ولا تلحق بأسبابه إلا ما كان منها مرتبطا بالمنطوق إرتباطا وثيقا وفيما فصل فيه الحكم بصفة صريحة أو بصفة ضمنية حتمية سواء فى المنطوق أو فى الأسباب التى لايقوم المنطوق بدونها ، وما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر المقضى .

٣ - إذ كان الثابت من الأوراق ان مطالبة المطعون ضده الأول بالتعويض المدنى أمام المحكمة الجنائية كان مبناها المسئولية عن الأعمال الشخصية طبقا للمادة ١٦٣ من القانون المدنى ، ولم تتناول تلك المحكمة - وما كان لها أن تتناول وعلى ما جرى به قضاء الدائرة الجنائية بمحكمة النقض - بحث طلب التعويض على أى أساس آخر ، وقضت برفض الدعوى المدنية إستنادا إلى إنتفاء ركن الخطأ فى حق الطاعن ، فإن ذلك لا يحول دون مطالبة امام المحكمة المدنية بإعتباره مسئولا عن الضرر الذى أحدثه تابعة بعمله غير المشروع طبقا للمادة ١٧٤ من القانون المدنى لاختلاف السبب فى كل من الطرفين ، ولا ينال من ذلك توجيه إعلان من المطعون ضده الأول إلى الطاعن اثناء محاكمته جنائيا بمسئوليته عن التعويض بصفته متبوعا .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ... وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدهما أقاما الدعوى رقم ٦٢٩٢ لسنة ١٩٧٨ مدنى طنطا الابتدائية على الطاعن بصحيفة اودعها قلم كتاب المحكمة فى ١٩٧٨/١١/٢



للحكم بإلزامه أن يؤدي إليها مبلغ عشرة آلاف من الجنيهاً ، وقالاً في بيان ذلك أنه بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢٨ تسبب تابع الطاعن ..... في وفاة كريمتها ... وتوفي الأخير في ذات الحادث ، وضبطت عن الواقعة قضية الجنية رقم ٥٠٨٢ سنة ١٩٧٥ قسم أول طنطا ، وبتاريخ ١٩٧٦/١/٧ قررت النيابة بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل التابع لوفاته وقدمت الطاعن للمحاكمة الجنائية فادعى المطعون ضده الأول مدنياً قبله بمبلغ ٥١ على سبيل التعويض المؤقت ، وبتاريخ ١٩٧٨/٦/١١ حكم ببراءة الطاعن في الاستئناف رقم ٢٤٤٨ سنة ١٩٧٧ جنح مستأنف طنطا وبرفض الدعوى المدنية قبله ، وإذ أصابهما بفقد كريمتهما ضرر يسأل عنه الطاعن ، باعتباره متبوعاً بالنسبة للعامل ..... الذي تسبب بخطئه في الحادث ، فقد أقام الدعوى للحكم بطلبهما سالف الذكر ، وبتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٠ حكمت المحكمة بإلزام الطاعن أن يدفع إلى المطعون ضدهما مبلغ خمسة آلاف جنيه ، استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا بالاستئناف رقم ١١٦ سنة ٣٢ ق مدني ، وبتاريخ ١٩٨٣/٢/١٠ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها الرأي برفضه وعرض الطعن على هذه الدوائر في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث أن الطعن اقيم على سبب ، ينعي الطاعن بالاول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول انه تمسك امام محكمة الاستئناف بسقوط الدعوى المدنية لرفعها في ١٩٧٨/١١/٢ بعد فوات اقصر من ثلاث سنوات من تاريخ انقضاء الدعوى الجنائية قبل تابع الطاعن بوفاته في ١٩٧٨/٤/٢٨ عملاً بالمادة ١٧٢ من القانون المدني ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ورفض هذا الدفع تأسيساً على أن مدة التقادم تبدأ من تاريخ صدور قرار النيابة بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل تابع الطاعن في ١٩٧٦/١/٧ فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أن النص في الفقرة الاولى من المادة ١٧٢ من القانون المدني على أن " تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن

العمل غير المشروع بإنقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه الضرر بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه ، وتسقط هذه الدعوى فى كل حال بإنقضاء خمسة عشر سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع " . يدل على أن المراد بالعمل لبدأ سريان التقادم الثلاثى المشار اليه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو العلم الحقيقى الذى يحيط بوقوع الضرر وبشخص مسئول عنه بإعتبار أن إنقضاء ثلاث سنوات من يوم هذا العلم ينطوى على تنازل الضرر عن حق التعويض الذى فرضه القانون على الملتزم دون إرادته ، - مما يستتبع سقوط دعوى التعويض بمضى مدة التعويض ، ولا وجه لإفترض هذا التنازل من جانب الضرر وترتيب حكم السقوط فى حالة العلم الظنى الذى لا يحيط بوقوع الضرر أو بشخص المسئول عنه لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الحكم الجنائى الذى قضى ببراءة الطاعن ورفض الدعوى المدنية قبله بتاريخ ١٩٧٨/٦/١١ قد تأسس على عدم ثبوت ركن الخطأ فى جانبه وتوافره فى حق تابعه العامل ..... ، فإن سريان التقادم الثلاثى لا يبدأ إلا من اليوم التالى لتاريخ صدور هذا الحكم بإعتبار أنه هو اليوم الذى علم فيه المطعون ضدهما يقيناً بمسئولية الطاعن - بصفته متبوعاً - عن الضرر الذى اصابهما بوفاة كريمتهما ، واذ كانت الدعوى المدنية الماثلة اقيمت فى ١٩٧٨/١١/٢ فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب فى قضائه برفض الدفع بسقوطها بالتقادم ، ولا يبطله ما يكون اشتملت عليه اسبابه من اخطاء قانونية إذ لمحكمة النقض أن تصححها بغير أن تنقضه ما دام صحيح النتيجة ، وبذلك يكون النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب على غير اساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفات القانون والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول أنه لما كانت محكمة الجنح المستأنفه قد حكمت فى الاستئناف رقم ٢٤٤٨ سنة ١٩٧٧ طنطا ببراءته من تهمة القتل الخطأ ورفض الدعوى المدنية قبله تأسيساً على عدم ثبوت ركن الخطأ فى جانبه وثبوته فى حق تابعه ..... وكانت هذه الاسباب لها حجيتها أمام القضاء المدنى لإرتباطها بالمنطوق ارتباطاً وثيقاً ، فإن قضاء المحكمة الجنائية برفض

الدعوى المدنية قبله يكون شاملا لكل الأسس التي يمكن أن تقوم عليها مطالبته بالتعويض سواء بصفته الشخصية أو بصفة متبوعا ، وإذ ألزمه الحكم المطعون فيه بالتعويض استنادا إلى مسئوليته عن أعمال تابعه ودون أن يرد على دفاعه الخاص بتوجيه المطعون ضدهما إليه إعلانا بالدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية بصفته متبوعا بما يواجهه فإنه يكون مشوبا بمخالفة القانون والقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الأصل أن حجية الشيء المحكوم فيه لا تلحق إلا بمنطوق الحكم ولا تلحق بأسبابه إلا ما كان منها مرتبطا بالمنطوق ارتباطا وثيقا وفيما فصل فيه الحكم بصفة صريحة أو بصفة ضمنية حتميه سواء في المنطوق أو في الأسباب التي لا يقوم المنطوق بدونها ، وما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر المقضى ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن مطالبة المطعون ضده الأول الطاعن بالتعويض المدني أمام المحكمة الجنائية كان مبناها المسئولية عن الأعمال الشخصية طبقا للمادة ١٦٣ من القانون المدني ، ولم تتناول تلك المحكمة وما كان لها أن تتناول وعلى ما جرت به قضاء الدائرة الجنائية بمحكمة النقض - بحث طلب التعويض على أى أساس آخر، وقضت برفض الدعوى المدنية إستنادا إلى إنتفاء ركن الخطأ في حق الطاعن ، فإن ذلك لا يحول دون مطالبته أمام المحكمة المدنية بإعتباره مسئولا عن الضرر الذي أحدثه تابعه بعمله غير المشروع طبقا للمادة ١٧٤ من القانون المدني لإختلاف السبب في كل من الطرفين ، ولا ينال من ذلك توجيه إعلان من المطعون ضده الأول إلى الطاعن أثناء محاكمته جنائيا بمسئوليته عن التويض بصفته متبوعا ، وإذ إلتمز الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ محمد محمود راسم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
الحسينى الكنانى ، محمد فؤاد شرباش ، محمد عبد البر حسين سالم و أحمد عبد الرحمن .

( ١٩١ )

### الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٥٠ القضائية

(١) إيجار " إيجار الأماكن . " حكم " الأحكام الجائز الطعن فيها " .

- جواز الطعن فى الأحكام . الأصل خضوعه للقانون السارى وقت صدورها . م ١ مرافعات  
الأحكام الصادرة فى الطعن على قرارات لجان تحديد الأجرة . خضوعها من حيث جواز الطعن  
وفى كافة مراحل الدعوى للقانون الذى أقيمت فى ظله . علة ذلك .

( ٢ ، ٤ ) تجزئه . إيجار " إيجار الأماكن " تحديد الأجرة " . دعوى  
اعتبار الدعوى كأن لم تكن " .

٢ - النزاع بشأن تقدير القيمة الإيجارية للمبنى . موضوع غير قابل للتجزئه . إختصاص  
المالك لجميع المستأجرين أو بعضهم . حقهم فى التمسك بكافة الدفعات المتعلقة بالإجراءات . لا  
يحول دون ذلك أن تكون قد تم أخطارهم . بمعرفة قلم الكتاب .

٢ - عدم تكليف المدعى عليه بالحضور خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة إلى قلم  
الكتاب . جزاءه . وجوب اعتبار الدعوى كأن لم تكن . م ٧٠ مرافعات قبل تعديلها . حضور  
المدعى عليه . لا يسقط حقه فى التمسك بهذا الجزاء ولا تتحقق به الغاية من الإجراء .

٤ - تعدد المدعى عليهم فى موضوع غير قابل للتجزئه . القضاء باعتبار الدعوى كأن لم  
تكن بالنسبة لأحدهم . وجوب اعتبارها كذلك بالنسبة لباقيهم .



١ - لئن كان الأصل أن الأحكام تخضع من حيث جواز الطعن فيها أو عدم جوازه للقانون السارى وقت صدورها طبقا لنص المادة الأولى من قانون المرافعات إلا أن المادة ٨٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير الأماكن - وعلى ما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة - أوردت حكما أنتقاليا مؤداه أن الدعاوى التى أقيمت قبل العمل به تخضع للقواعد والإجراءات السارية ، قبل نفاذه ولو إدركها القانون المذكور ، وإذ جاءت عبارة " القواعد والإجراءات " فى صيغة عامة مطلقه فلا محل لتغييرها وتخصيصها بإجراء دون آخر أو بمرحلة من النزاع دون أخرى ، ومن ثم فإنها تتسع لتشمل كافة الإجراءات والقواعد فى كافة مراحل الدعوى الإجرائية بما فيها تلك المنظمه لطرق ومواعيد الطعن .

٢ - النزاع بشأن تقدير القيمة الإيجارية للمبنى موضوع غير قابل للتجزئه ، لأن خصومه تقدير الأجرة تقتضى تحديد القيمة الإيجارية للمبنى بأكمله ، ثم توزيعها على وحداته ، بما يجعل تعديلها مؤثرا على جميع الشاغلين لها ، وهو أمر لا يتأتى إلا بإختصام جميع المستأجرين ، ولذلك فقد أوجبت المادة ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن إيجار الأماكن المنطبق على واقعه النزاع على قلم كتاب المحكمة إخطار جميع المستأجرين لوحدات المبنى بالطعن فى القرار الصادر بشأن تحديد الأجرة وبالجلسة المحدده لنظره ، ورتب على قبول الطعن إعادة النظر فى تقدير الأجرة لكافة وحدات العقار التى شملها القرار المطعون فيه ، وأعتبرت الحكم الصادر فى هذا الشأن ملزما لكل من المالك وجميع المستأجرين سواء فى ذلك من طعن منهم فى القرار أو لم يطعن ، فإذا إختصم المالك " الطاعن " جميع مستأجرى وحدات المبنى أو بعضهم ، فإن الخصومه أمام المحكمة تخضع لكافة القواعد والإجراءات الواردة فى قانون المرافعات ، ويكون لمن إختصم فيها التمسك بكافة أوجه الدفاع والدفع التى خولها لهم القانون دون وجه للاحتجاج عليهم بأن

إخطار قلم الكتاب لهم يكفى لامتداد أثر الطعن إليهم طالما إنه سبق إختصامهم  
فى صحيفة الدعوى .

٣ - عدم إعلان المدعى عليه إعلانا قانونيا صحيحا بصحيفة الدعوى خلال  
ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمها إلى قلم الكتاب إذا ما بدأ الميعاد وانقضى فى ظل  
العمل بأحكام المادة ٧٠ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة  
١٩٧٦ المعمول به فى ٢٦/٨/١٩٧٦ يترتب عليه وجوب القضاء باعتبار الدعوى  
كأن لم تكن متى كان المدعى عليه قد أبدى هذا الدفع قبل تقديم أى طلب أو دفاعه  
فى الدعوى . وإن حضور المدعى عليه فى هذه الحالة فى أى جلسه تاليه لا يسقط  
حقه فى التمسك بهذا الدفع ، ولا يحقق حضوره الغايه من الإجراء إذ إن ميعاد  
الثلاثة أشهر المنصوص عليه فى تلك المادة هو ميعاد حضور يترتب على عدم  
تكليف المدعى عليه بالحضور خلاله باعتبار الدعوى كأن لم تكن باعتباره جزاء  
نص عليه المشرع لعدم إعلان صحيفة الدعوى خلال هذا الميعاد إعلانا قانونيا  
صحيحا ، ولذلك فإن مجرد فوات الميعاد دون إتخاذ هذا الإجراء يقطع فى عدم  
تحقق الغايه منه .

٤ - إذا ما تعدد المدعى عليهم فى نزاع غير قابل للتجزئه وتمسك صاحب  
الشأن منهم بهذا الجزاء - إعتبار الدعوى كأن لم تكن - وقضت به المحكمة ، وجب  
إعتبار الدعوى كأن لم تكن بالنسبه لباقي المدعى عليهم .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ...  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٨٧٨ لسنة ١٩٧٥ مدنى كلى الجيزة على المطعون ضدهم - وآخرين - طعنا على قرار تقدير الإيجارات الصادر بشأن وحدات العقار المملوك له والتي يشغلها المطعون ضدهم طلب فيها الحكم بزيادة القيمة الإيجارية المقدره لها ، وبتاريخ ١٩٧٦/٦/٣ حكمت المحكمة فيها بنذب أحد خبراء الجدول لإعادة تقدير القيمة الإيجارية لتلك الوحدات . وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت فقضت فى ١٩٧٧/٤/٢١ بنذب مكتب الخبراء لإعادة تقدير القيمة الإيجارية للوحدات المشار إليها ، وبعد أن قدم تقريره ، حكمت بتاريخ ١٩٧٩/٥/٣١ بتعديل القرار المطعون عليه وبتحديد القيمة الإيجارية للعقار بمبلغ ٩١٣٩٠ <sup>مليج</sup> بخلاف المستحقات القانونية ، موزعه على وحداته وفقا لمنطوق الحكم . إستأنف المطعون ضدهم هذا الحكم بالإستئناف رقم ٤٤٦٨ لسنة ٩٦ ق القاهرة ، ودفع الطاعن بسقوط الحق فى الإستئناف لرفعه بعد الميعاد ، وبتاريخ ١٩٨٠/١/٢١ قضت المحكمة بقبول الإستئناف شكلا وبإلغاء الحكم المستأنف وإعتبار الطعن كأن لم يكن . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول أن حكم محكمة أول درجة صدر بتاريخ ١٩٧٩/٥/٣١ بعد العمل بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والذي حددت المادة ٢/٢٠ منه ميعاد الإستئناف بثلاثين يوما ، وإذ لم يستأنف المطعون ضدهم الحكم الابتدائى إلا فى اليوم الحادى والثلاثين فإن الإستئناف يكون قد رفع بعد الميعاد ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه برفض الدفع بسقوط الحق فى الإستئناف على سند من أن الدعوى رفعت فى سنة ١٩٧٥ قبل العمل بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فلا تخضع لأحكامه فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك إنه ولئن كان الأصل أن الأحكام تخضع من حيث جواز الطعن فيها أو عدم جوازه للقانون السارى وقت صدورها طبقا لنص المادة الأولى من قانون المرافعات .إلا أن المادة ٨٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير الأماكن - وعلى ما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة - أوردت حكما انتقاليا مؤداه إن الدعاوى التى أقيمت قبل العمل به تخضع للقواعد والإجراءات السارية ، قبل نفاذه ولو ادركها القانون المذكور ، وإذ جاءت عبارة " القواعد والإجراءات " فى صيغة عامة مطلقة فلا محل لتقييدها وتخصيصها بإجراء دون آخر أو بمرحلة من النزاع دون أخرى ، ومن ثم فأنها تتسع لتشمل كافة الإجراءات والقواعد فى كافة مراحل الدعوى الإجرائية بما فيها تلك المنظمة لطرق ومواعيد الطعن فى الأحكام . لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعن أقام دعواه إبتداء بالطعن فى قرار لجنة تقدير الإيجارات أمام محكمة الجيزة الإبتدائية سنة ١٩٧٥ أى فى ظل أحكام القانون السابق رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن تأجير الأماكن ، وقبل العمل بأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى ٩/٩/١٩٧٧ الذى لم يحدد ميعادا لإستئناف أحكام المحاكم الإبتدائية بشأن تقدير الأجرة ، مما مقتضاه وجوب الرجوع إلى القواعد العامة الواردة فى قانون المرافعات فيكون ميعاد الإستئناف أربعين يوما من تاريخ صدور الحكم تطبيقا لنص المادتين ١/٢١٣ ، ١/٢٢٧ من قانون المرافعات ، وإذ صدر الحكم الإبتدائى فى ٣١/٥/١٩٧٩ وقدمت صحيفة الإستئناف إلى قلم كتاب المحكمة فى ١/٧/١٩٧٩ فإن ميعاد الطعن يكون مرعيا ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدفع بسقوط الحق فى الإستئناف ، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعى عليه فى هذا الخصوص على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسببين الثانى والثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك يقول أن الحكم قضى باعتبار الدعوى كأن لم تكن بالنسبة لجميع المدعى عليهم - على سند من أنها غير قابلة للتجزئة - وأن المطعون ضده الثالث لم يعلن بالصحيفة إلا فى ١/٣/١٩٧٦ بناء على طلب قلم كتاب المحكمة بعد



إنقضاء أكثر من ثلاثة أشهر من تاريخ إيداعها قلم الكتاب فى ١٩٧٥/٨/٢٥ مع ان النص فى المادة ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ يقطع بعدم وجوب إختصاص جميع المستأجرين فى الدعوى فإذا ما ثبت إن المطعون ضدهما الأولين قد إعلنا بصحيفة الدعوى فى الميعاد ، فإن ذلك يكفى لقبول الطعن شكلا كما إن حضور المطعون ضده الثالث بالجلسة بعد ذلك يزيل البطلان فضلا عن تحقق الغاية من الإجراء طبقا لنص المادة ٢٠ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن النزاع بشأن تقدير القيمة الإيجارية للمبنى موضوع غير قابل للتجزئة ، لان خصومه تقدير الأجرة تقتضى تحديد القيمة الإيجارية للمبنى بأكمله ، ثم توزيعها على وحداته ، بما يجعل تعديلها مؤثرا على جميع الشاغلين لها ، وهو أمر لا يتأتى إلا بإختصاص جميع المستأجرين ، ولذلك فقد أوجبت المادة ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن إيجار الأماكن المنطبق على واقعه النزاع على قلم كتاب المحكمة أخطار جميع المستأجرين لوحدات المبنى بالطعن فى القرار الصادر بشأن تحديد الأجرة وبالجلسة المحددة لنظره ، ورتبت على قبول الطعن إعادة النظر فى تقدير الأجرة لكافة وحدات العقار التى شملها القرار المطعون فيه ، وأعتبرت الحكم الصادر فى هذا الشأن ملزما لكل من المالك وجميع المستأجرين سواء فى ذلك من طعن منهم فى القرار أو لم يطعن ، فإذا ما إختصم المالك الطاعن جميع مستأجرى وحدات المبنى أو بعضهم ، فإن الخصومه أمام المحكمة تخضع لكافة القواعد والإجراءات الواردة فى قانون المرافعات ، ويكون لمن إختصم فيها التمسك بكافة أوجه الدفاع والدفع التى خولها لهم القانون دون وجه للاحتجاج عليهم بأن إخطار قلم الكتاب لهم يكفى لامتداد أثر الطعن إليهم طالما إنه سبق إختصاصهم فى صحيفة الدعوى . كما أنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن عدم إعلان المدعى عليه إعلانا قانونيا صحيحا بصحيفة الدعوى خلال ثلاثة أشهر من

تاريخ تقديمها إلى قلم الكتاب إذا ما بدأ الميعاد وإنقضى في ظل العمل بأحكام المادة ٧٠ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ المعمول به في ١٩٧٦/٨/٢٦ يترتب عليه وجوب القضاء باعتبار الدعوى كأن لم تكن متى كان المدعى عليه قد أبدى هذا الدفع قبل تقديم أي طلب أو دفاعه في الدعوى . حضور المدعى عليه في هذه الحالة في أي جلسته تالية لا يسقط حقه في التمسك بهذا الدفع ، ولا يحقق حضوره الغاية من الإجراء إذ إن ميعاد الثلاثة أشهر المنصوص عليه في تلك المادة هو ميعاد حضور يترتب على عدم تكليف المدعى عليه بالحضور خلاله باعتبار الدعوى كأن لم تكن باعتباره جزاء نص عليه المشرع لعدم إعلان صحيفة الدعوى خلال هذا الميعاد إعلانا قانونيا صحيحا ، ولذلك فإن مجرد فوات الميعاد دون إتخاذ هذا الإجراء يقطع في عدم تحقق الغاية منه ، فإذا ما تعدد المدعى عليهم في نزاع غير قابل للتجزئة وتمسك صاحب الشأن منهم بهذا الجزاء وقضت به المحكمة وجب اعتبار الدعوى كأن لم تكن بالنسبة لباقي المدعى عليهم . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى باعتبار الدعوى كأن لم تكن بالنسبة لجميع المدعى عليهم " المطعون ضدهم " لعدم تكليف المطعون ضده الثالث ..... بالحضور خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب في ١٩٧٥/٨/٢٥ ولو كان المطعون ضدهما الأولين قد أعلننا في الميعاد وذلك لعدم قابلية موضوع الدعوى للتجزئة ، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ، ويكون النعي قائما على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٤ من ديسمبر ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ مصطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:  
ابراهيم زغونائب رئيس المحكمة ، محمد حسن العفيفي ، ممدوح السعيد و ابراهيم بركات .

( ١٩٢ )

### الطعن رقم ٨٥٥ لسنة ٥٢ القضائية

- (١) إلتزام « إنقضاء الإلتزام : الوفاء بالإيداع » .  
وفاء المدين بالإيداع دون العرض على الدائن . م ٣٣٨ مدنى . حالاته .
- (٢) إلتزام « الوفاء بالإيداع » .  
صحة الإيداع . لا يمنعها تعليقه على شرط يحق للمدين فرضه .
- (٣) تقادم « التقادم المسقط : بدء سريانه » . إلتزام « الشرط الواقف » .  
التقادم المسقط . بدء سريانه من الوقت الذى يصبح فيه الدين مستحق الأداء . م ٣٨١  
مدنى . الإلتزام المعلق على شرط . بدء سريان تقادمه وقت تحقق هذا الشرط . ( مثال ) .

١ - يدل نص المادة ٣٣٨ مدنى وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن للمدين الوفاء بدينه عن طريق إيداعه مباشرة دون عرضه على الدائن إذا كانت هناك أسباب جدية تبرر ذلك ومن هذه الأسباب حالة ما إذا كان المدين يطالب بإلتزام مقابل لم يتيسر له استيفاؤه قبل تنفيذ إلتزامه .

٢ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يمنع من صحة الإيداع ان يكون معلقا على شرط يحق للمدين فرضه .

٣ - يدل نص الفقرة الأولى من المادة ٣٨١ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أن يبدأ سريان التقادم من وقت إستحقاق الدين إذ ان الدائن لم يكن يستطيع المطالبة بالدين قبل إستحقاقه وينبغى أن يكون الدائن

خلال مدة التقادم قادرا على المطالبة بالدين ولم يفعل فيتقادم الدين جزاء له على إهماله . وإن إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه بأحقية المطعون ضدهم للوديعة على ما ثبت من تقرير الخبير المنتدب في الدعوى من أن هيئة المساحة علقت صرف الوديعة للمطعون ضدهم على شرط إستيفاء شروط الصرف وإن التقادم لا يبدأ إلا من وقت تحقق هذا الشرط فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر وبعد المرافعة والمداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ٢٦٥٣ لسنة ١٩٧٩ مدنى الزقازيق الابتدائية بطلب الحكم بأحقيتهم فى صرف مبلغ ٤٥٥ يمثل حصتهم فى الوديعة رقم ١٨٧ لسنة ١٩٣٠ التى كانت مصلحة المساحة قد أودعتها خزانة محكمة الزقازيق الابتدائية بتاريخ ١٩٣٠/١٢/٦ على أن يتم صرفها للمستحقين عند إستيفاء شروط الصرف . دفع الطاعن بصفته بسقوط الحق فى المطالبة بالمبلغ المودع بالتقادم . وبتاريخ ٨١/١/٨٤ حكمت المحكمة برفض الدعوى . إستأنف المطعون ضدهم هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة « مأمورية الزقازيق » بالإستئناف رقم ١٠٦ لسنة ٢٤ ق . نذبت المحكمة خبيرا فى الدعوى ثم عادت وحكمت بتاريخ ١٩٨٢/١/٢١ بإلغاء الحكم المستأنف والمطعون ضدهم بطلباتهم . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وإن عرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأيها .



وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينعى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أن إيداع هيئة المساحة نازعة الملكية لمبلغ التعويض خزانة المحكمة على ذمة المطعون ضدهم المستحقين هو بمثابة حوالة للحق منها لهم لا ينشئ علاقة مباشرة بينهم وبين الطاعن بل يكون له باعتباره مدينا بقيمة الحوالة أن يتمسك قبلهم كمحال لهم بالتقادم باعتباره من الدفع التي كان له ان يتمسك بها قبل هيئة المساحة المحيلة ولما كان حق هذه الهيئة في المطالبة قد سقط بالتقادم فإن حق المطعون ضدهم يكون قد سقط كذلك وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ورد على تمسك الطاعن بالتقادم بأنه لم يبدأ بأنه في حق المطعون ضدهم إلا من تاريخ استيفائهم شروط الصرف الحاصل في ١٩٧٩/٣/٢٦ في حين أنه بدأ في حق هيئة المساحة - المحيلة من وقت الإيداع الحاصل في ١٩٣٠/١٢/٦ وهوذات التاريخ الذي يبدأ به في حق المطعون ضدهم المحال لهم فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى غير سديد ذلك أن النص في المادة ٣٣٨ مدنى على أن « يكون الإيداع أو ما يقوم مقامه من إجراء جائز أيضا إذا كان المدين يجهل شخصية الدائن أو موطنه أو كان الدائن عديم الأهلية أو ناقصها ولم يكن له نائب يقبل عنه الوفاء .

أو كان الدين متنازعا عليه بين عدة أشخاص أو كانت هناك أسباب جدية أخرى تبرر هذا الإجراء . يدل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن للمدين الوفاء بدينه عن طريق إيداعه مباشرة دون عرضه على الدائن إذا كانت هناك أسباب جدية تبرر ذلك ومن هذه الأسباب حالة ما إذا كان المدين يطالب بالتزام مقابل لم يتيسر له إستيفاؤه قبل تنفيذ التزامه . كما أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أيضا أنه لا يمنع من صحة الإيداع أن يكون معلقا على شرط يحل للمدين فرضه لما كان ذلك وكان يبين من الأوراق أن هيئة المساحة أودعت المبلغ المتنازع عليه خزانة محكمة الزقازيق الابتدائية وعلقت

صرفه على إستيفاء المستحقين لشروط الصرف . ومن ثم فإن هذا الإيداع يبرئ ذمتها قبل مستحقى التعويض ويكون تصرفها وفاء بالإيداع وليس بحوالة حق ، لما كان ما تقدم وكان نص المادة ٣٨١ من القانون المدنى قد جرى فى فقرتها الأولى على أنه « لا يبدأ سريان التقادم فيما لم يرد فيه نص خاص إلا من اليوم الذى يصبح فيه الدين مستحق الأداء » . يدل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن يبدأ سريان التقادم من وقت إستحقاق الدين إذ أن الدائن لم يكن يستطيع المطالبة بالدين قبل إستحقاقه وينبغى أن يكون الدائن خلال مدة التقادم قادرا على المطالبة بالدين ولم يفعل فيتقادم الدين جزاء له على إهماله . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد إلترزم هذا النظر وأقام قضاءه بأحقية المطعون ضدهم للوديعة على ما ثبت من تقرير الخبير المنتدب فى الدعوى من أن هيئة المساحة علقت صرف الوديعة للمطعون ضدهم على شرط إستيفاء شروط الصرف وان التقادم لا يبدأ إلا من وقت تحقق هذا الشرط بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٦ فإن الحكم لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ويكون النعى على غير أساس .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : أحمد ضياء عبد الرازق عيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : د . على فاضل حسن نائب رئيس المحكمة ، طلعت أمين صادق ، محمد عبد القادر  
سمير ومحمد السيد حواش .

( ١٩٣ )

### الطعن رقم ٦٧٣ لسنة ٥١ القضائية

( ١ ، ٢ ) عمل « تصحيح أوضاع العاملين » : ترقية « . مساواة » .

(١) ترقية العاملين بالقطاع العام تطبيقاً للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

وجوب الاعتداد بالمدة الكلية المحتسبة من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب، مضافاً إليها ما لم يحتسب في أقدمية العامل من مدد الخدمة السابقة وفقاً للمادتين ١٨ و ١٩ من القانون المشار إليه . لا محل لإشتراط عدم تزامن مدد الخدمة الفعلية السابقة مع مدد الخدمة الاعتبارية .

(٢) إعمال مبدأ المساواة بين العاملين . شرطه .

(٣) نقض « أسباب النقض : السبب الجديد » .

دفاع يقوم على واقع . لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ - لما كانت المواد ١٥ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

بشأن تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام صريحه في وجوب الاعتداد في الترقية طبقاً لأحكامها بالمدة الكلية المحتسبة من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب ، على أن يدخل في حساب المدة الكلية المدة التي لم يسبق حسابها في الأقدمية والتي قضاهما العامل في الجهات المنصوص

عليها فى المادة الثامنة عشر إذا توافرت فيها الشروط الواردة بالمادة التاسعة عشر وليس من بينها شرط عدم تزامنها كلها أو بعضها مع مدد الخدمة الاعتبارية المقررة للشهادات الدراسية ، فإنه لا يجوز الخروج على أحكام هذه المواد باستحداث هذا الشرط ، يؤيد ذلك أن المشرع أورد فى المواد ٥ و ٦ و ٧ و ٨ من ذات القانون تحديدا للمستوى المالى والأقدمية للحاصلين على الشهادات أقل من المتوسطة والمتوسطة وفوق المتوسطة ، وأضاف لحملة هذه الشهادات مددا إفتراضية فى الأقدمية طبقا للشروط والأوضاع التى تضمنتها ، ولو شاء المشرع عدم جواز الجمع بين هذه المدد إذا تزامنت مع مدد الخدمة الفعلية السابقة والتى انتظمتها المادة ١٨ من القانون لنص على ذلك صراحة .

٢ - القول بعدم جواز التزامن بين مدد الأقدمية الاعتبارية ومدد الخدمة الفعلية السابقة التى إنتظمتها المادة ١٨ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ من شأنه أن يؤدى إلى التفرقة بين العاملين وذلك باحتساب إحدى المدد بالنسبة لبعضهم إذا لم تتزامن مع المدة الأخرى وحرمان البعض الآخر منها إذا تزامنت معها ، وهى تفرقة تحكمية تتجافى وقواعد العدالة التى تفرض إعمال مبدأ المساواة بين عمال رب العمل كلما جنح إلى التفرقة بينهم فى شأن أى حق من حقوقهم بغير مبرر .

٣ - لما كان البين من أوراق الطعن أن الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأن المدة التى قضاها المطعون ضده فى خدمة الاحتياط بالقوات المسلحة لم تكن فى وظيفة أو عمل مما يكسبه خبرة فى وظيفته الحالية ، وأنه لم يتقدم خلال الميعاد بطلب إلى لجنة شئون العاملين لاحتسابها وهو سبب جديد لما خالطه من واقع كان يجب عرضه على محكمة الموضوع ، فإنه لا يجوز له إثارتة لأول مرة أمام محكمة النقض .



## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٧٨ عمال كلى طنطا على البنك الطاعن طالبا الحكم بأحقيةه للفئة الخامسة اعتبارا من ١/١٢/١٩٧٧ وصرف الفروق المالية المترتبة على ذلك ، وقال بيانا لدعواه انه حصل على دبلوم معهد السكرتارية بعد الثانوية العامة وعين لدى الطاعن بتاريخ ٢٣/٨/١٩٦٥ ، وإذا امتنع الأخير عن احتساب المدة من ٢٦/٣/١٩٦٤ حتى ٢/٦/١٩٦٥ والتي قضاهما فى خدمة الاحتياط بالقوات المسلحة ضمن المدة الكلية اللازمة لترقيته إلى الفئة الخامسة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، فقد أقام الدعوى بالطلبات سالفة البيان . ندبت المحكمة خبيرا فى الدعوى ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت فى ١٧/١١/١٩٧٩ بأحقية المطعون ضده الفئة الخامسة اعتبارا من ١/١٢/١٩٧٧ وإلزام الطاعن ان يؤدي إليه مبلغ ٥٠٠ و ٤٠ جنيها . إستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة إستئناف طنطا وقيد الإستئناف برقم ١٨ لسنة ٣٥ ق . أعادت المحكمة المأمورية إلى الخبير ، وبورود تقريره حكمت فى ١٣/١/١٩٨١ بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للفروق المالية بجعلها ١٢ جنيها وتأييده فيما عدا ذلك . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وبعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعن بالشق الأول من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم خلص إلى احتساب المدة من ٢٦/٣/١٩٦٤ حتى ٢/٦/١٩٦٥ والتي قضاهما المطعون ضده فى خدمة

الاحتياط بالقوات المسلحة كاملة ضمن المدة الكلية اللازمة للترقية ، فى حين أن هذه المدة تزامنت فى جزء منها مع مدة الخدمة الاعتبارية التى احتسبت لمؤهله الدراسى وقدرها سنة واحدة إذ عين المذكور بتاريخ ٢٣/٨/١٩٦٥ وأرجع تاريخ تعيينه الافتراضى إلى ٢٣/٨/١٩٦٤ ، مما كان يقتضى وفقا لقواعد العدالة الإقتصار على احتساب المدة الأكبر تفاديا لتكرار الإضافة ، وقد أدى عدم مراعاة هذا التزامن إلى احتساب مدة زائدة قدرها تسعة أشهر وتسعة أيام ضمن مدة خدمته وهو ما لا يجوز .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك إنه لما كانت المواد ١٥ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام صريحة فى وجوب الإعتداد فى الترقية طبقا لأحكامها بالمدة الكلية المحتسبة من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب ، على أن يدخل فى حساب المدد الكلية المدة التى لم يسبق حسابها فى الأقدمية والتى قضاهما العامل فى الجهات المنصوص عليها فى المادة الثامنة عشر إذا توافرت فيها الشروط الواردة بالمادة التاسعة عشر وليس من بينها شرط عدم تزامنها كلها أو بعضها مع مدد الخدمة الاعتبارية المقررة للشهادات الدراسية ، فإنه لا يجوز الخروج على أحكام هذه المواد باستحداث هذا الشرط ، يؤيد ذلك أن المشرع أورد فى المواد ٥ و ٦ و ٧ و ٨ من ذات القانون تحديدا للمستوى المالى والأقدمية للحاصلين على الشهادات أقل من المتوسطة والمتوسطة وفوق المتوسطة ، وأضاف لحملة هذه الشهادات مددا إفتراضية فى الأقدمية طبقا للشروط والأوضاع التى تضمنتها ، ولو شاء المشرع عدم جواز الجمع بين هذه المدد إذا تزامنت مع مدد الخدمة الفعلية السابقة والتى إنتظمتها المادة ١٨ من القانون لنص على ذلك صراحة ، ولا يغير من ذلك تحدى الطاعن بقواعد العدالة ، لأن القول بعدم جواز هذا التزامن من شأنه أن يؤدى إلى التفرقة بين العاملين وذلك باحتساب إحدى المدد بالنسبة لبعضهم إذا لم تتزامن مع المدة الأخرى وحرمان البعض الآخر منها إذا تزامنت معها ، وهى تفرقة تحكمية تتجافى وقواعد العدالة التى تفرض إعمال مبدأ المساواة بين عمال رب العمل كلما جنح إلى التفرقة بينهم فى شأن أى حق من حقوقهم بغير مبرر ، ، لما كان ذلك

وكان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر وقضى بأحقية المطعون ضده للفئة الخامسة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ إستنادا إلى أحقيته في احتساب المدة التي قضاها في خدمة الاحتياط بالقوات المسلحة كاملة ضمن المدة الكلية المشترطة للترقية وبصرف النظر عن تزامنها في جزء منها مع مدة الأقدمية الافتراضية المقررة لمؤهله الدراسي بموجب التشريعات السابقة على العمل بأحكام هذا القانون فإنه لا يكون قد خالف القانون .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب من وجهين أولهما أن الحكم أغفل الرد على ما تمسك به أمام محكمة الإستئناف من أن المادة ٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أوجبت عند التسوية مراعاة تاريخ ترشيح زملاء العامل في التخرج طبقا للقواعد المقررة في القوانين المنظمة لتعيين الخريجين من حملة المؤهلات الدراسية ، وثانيهما أنه أغفل أيضا ما تمسك به من أن المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ تنص على أنه لا يجوز أن يترتب على حساب مدد الخدمة العسكرية أن تزيد أقدمية المجندين على أقدمية زملائهم في التخرج الذين عينوا في الجهة ذاتها .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان الثابت بمذكرة الطاعن المقدمة أمام محكمة الإستئناف إنه اقتصر في دفاعه على مجرد إيراد نص المادتين سالفتي الذكر دون أن يكشف عن وجه عدم أحقية المطعون ضده للفئة المطالب بها بالتطبيق لأحكامهما، كما أنه لم يبين زملاء المطعون ضده الذين كان يتعين بالنظر إلى أقدمياتهم مراعاة ما نصت عليه هاتان المادتان ، حتى تلتزم المحكمة بالبحث في مجال انطباقهما على واقعة الدعوى ، مما يعيب دفاعه - بوجهيه اللذين ينعى بهما على الحكم بالقصور لعدم الرد عليهما - بالتجهيل ، فلا على الحكم إن هو التفت عن الرد عليه طالما أقام قضاءه على ما يكفي لحمله ، ويكون النعى عليه بالقصور في التسبيب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالشق الثاني من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم إحتسب للمطعون ضده المدة التي

قضاها في خدمة الاحتياط بالقوات المسلحة دون مراعاة ما إشتراطته المادة ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ من ان تكون قد قضيت في وظيفة أو عمل مما يكسبه خبرة في مجال وظيفته الحالية وان يتقدم لاحتسابها بطلب إلى لجنة شئون العاملين خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا القانون .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك إنه لما كان البين من أوراق الطعن ان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأن المدة التي قضاها المطعون ضده في خدمة الاحتياط بالقوات المسلحة لم تكن في وظيفة أو عمل مما يكسبه خبرة في وظيفته الحالية وانه لم يتقدم خلال الميعاد بطلب إلى لجنة شئون العاملين لاحتسابها وهو سبب جديد لما يخالطه من واقع كان يجب عرضه على محكمة الموضوع ، فإنه لا يجوز له اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .





## جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار الدكتور : أحمد حسنى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمد طموم ، زكى المصرى نائبى رئيس المحكمة ، منير توفيق وعبد المنعم ابراهيم .

( ١٩٤ )

### الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٤٧ القضائية

(١) حكم « حجية الحكم » . نقض « السبب الجديد » نظام عام .  
حجية الأحكام . جواز التمسك بها لأول مرة لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه . أن  
تكون عناصرها الواقعية مطروحة على محكمة الموضوع . لا يكفى تقديم الطاعن صورة من  
الحكم الذى يستند على حجيته إلى محكمة النقض . خلو أوراق الطعن مما يفيد إتصال محكمة  
الموضوع بعناصر الحكم المشار إليه بسبب النعى أو ما يدل على سبق تقديمه إليها . النعى فى  
هذه الحالة إعتباره سببا جديدا .

(٢ ، ٣) حراسة « حراسة إدارية » . حكم « تسبیب الحكم »

(٢) الحارس العام المعين على المنشآت المفروض عليها الحراسة بمقتضى القرار الجمهورى  
رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٦٥ — سلطته فى بيعها إلى مؤسسات وشركات القطاع العام باعتباره نائبا  
عن أصحابها نيابة قانونية . أمر رئيس الوزراء رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٥ .

(٣) بيع الحارس العام للمصنع الخاضع للحراسة بعقد بيع ابتدائى قبل رفع الحراسة  
صحيح لصدوره من ذى صفة . أثر ذلك . إنصراف آثار هذا العقد إلى أصحاب المصنع المبيع  
ومنهم الطاعن . لا يغير من ذلك صدور قرار برفع الحراسة عن أموال الطاعن . علة ذلك .

(٤) طلب الطاعن بعد رفع الحراسة إسترداد المبيع من تحت يد المشتري — بعد تسليمه له —  
منافيا لالتزامه بنفسه بغير التعرض . مؤدى ذلك . قضاء الحكم المطعون فيه برفض هذا  
الطلب . صحيح .

١ - لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة إنه وإن كان الإلتزام بحجية الأحكام من الأمور المتعلقة بالنظام العام ، وتقضى بها المحكمة من تلقاء نفسها ويجوز من ثم إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ، إلا أن ذلك مشروط بثبوت أن جميع عناصرها الواقعية التى تسمح بالوقوف عليها والإلمام بها كانت مطروحة ومتوفرة لدى محكمة الموضوع ، وكانت أوراق الطعن قد خلت مما يفيد إتصال محكمة الموضوع بعناصر الحكم المشار إليه بسبب النعى أو ما يدل على سبق تقديمه إليها ، وكانت لا يقبل من الطاعن أن يقدم بعد ذلك رفق طعنه صورة من الحكم المذكور ، لما كان ذلك وكان ما ورد بسبب النعى لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع ولم تكن عناصره مطروحة عليها فإنه يكون سببا جديدا لا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ - مؤدى القرار الجمهورى رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٦٥ والأمر العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ وقرار رئيس الوزراء رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٥ بتفويض الحارس العام سلطة بيع المنشآت والشركات التى أخضعت للحراسة وفقا لأحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ إلى مؤسسات وشركات القطاع العام ، أن الحارس العام الذى عين على المنشآت المفروضة عليها الحراسة بمقتضى الأمر رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٦٥ تكون له سلطة بيعها إلى مؤسسات وشركات القطاع العام باعتباره نائبا عن أصحابها نيابة قانونية .

٣ - إذ كان الثابت أن الحارس العام بعد تفويضه من رئيس الوزراء بالبيع بمقتضى الأمر رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٥ قد باع المصنع الخاضع للحراسة إلى المؤسسة المصرية العامة للقرزل والنسيج والتى خلفتها الشركة المطعون ضدها الأولى - ليس بصفته مالكا له وإنما بصفته نائبا عن أصحابه ومنهم الطاعن وذلك بعقد بيع ابتدائى مؤرخ ١٩٦٥/٧/٢٠ فإن هذا التصرف الصادر من الحارس

اثناء فرض الحراسة على أموال الطاعن يكون قد صدر من ذى صفة فى النيابة عنه ، ولما كان مؤدى نص المادة ١٠٥ من القانون المدنى - أن التصرف الذى يبرمه فى حدود نيابته تنصرف آثاره إلى الأصيل - ومن ثم فإن آثار عقد البيع الابتدائى المشار إليه تضاف إلى أصحاب المصنع المبيع - ومنهم الطاعن - ولا يغير من ذلك صدور القرار رقم ٧٩٥ لسنة ١٩٦٨ برفع الحراسة عن أموال الطاعن لأن رفع الحراسة لا ينفى سبق قيامها وترتيبها لآثارها طبقا للقانون ، كما لا ينال من صحة التصرفات التى صدرت من الحارس العام فى حدود سلطاته المخولة له قانونا وذلك استقرارا للمعاملات وحماية للمراكز القانونية التى نشأت قبل رفع الحراسة .

٤ - إذ كان من أحكام البيع المنصوص عليها فى المادة ٤٣٩ من القانون المدنى إلزام البائع بضمان عدم التعرض للمشتري فى الإنتفاع بالمبيع أو منازعته - فيه وهو التزام مؤبد يتولد عن عقد البيع بمجرد إنعقاده - ولو لم يشهر - وكان طلب البائع إسترداد المبيع من تحت يد المشتري بعد تسليمه له - منافيا لالتزامه بضمان عدم التعرض . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض طلب الطاعن تسليم المصنع المبيع فى مواجهة الجهة المشترية استنادا إلى آثار عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٦٥/٧/٢٠ - يكون قد صادف صحيح القانون .

## الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المدولة .

حيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٧٥١ لسنة ١٩٧٤ مدنى كلى شمال القاهرة على المطعون ضدهم الأولى والثانى والخامسة والمؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج -

بطلب الحكم - أولا - وفي مادة مستعجلة - بتعيينه حارسا قضائيا على المصنع العباسى للنسيج بالجمالية - ثانيا - وفي الموضوع - ببطان عقد البيع المشهر فى ١٩٧٣/١٠/٩ تحت رقم ٦٦٠٦ ويتسلمه المصنع المبيع - وبيانا لذلك قال إنه بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٦٥ فرضت الحراسة على مصنعه ثم رفعت عنه بتاريخ ١٩٦٨/٦/١٠ بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٩٥ لسنة ١٩٦٨ وإذ قام الحارس العام ببيع ذلك المصنع - بعد رفع الحراسة عنه - بموجب عقد بيع مشهر بتاريخ ١٩٧٣/١٠/٩ فإنه يكون باطلا مما يحق له تسلمه - وبتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٦ قضت محكمة أول درجة برفض الطلب المستعجل - وفي الموضوع بإلزام الشركة المطعون ضدها الأولى بأن تسلم المصنع - محل النزاع - للطاعن - إستأنفت الشركة المطعون ضدها الأولى هذا الحكم بالإستئناف رقم ٢٧٩٦ لسنة ٩٢ ق القاهرة - واختصمت المطعون ضده الثالث بصفته بدلا من المؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج - كما إستأنفه المطعون ضده الثانى بصفته بالاستئناف رقم ٢٨٩٧ لسنة ٩٦ ق القاهرة - وتدخل المطعون ضده الرابع بصفته خصما منضما للمستأنفة فى الاستئناف الأول - وبعد ضم الاستئنافين - قضت محكمة استئناف القاهرة بتاريخ ١٩٧٧/٥/٣١ بقبول التدخل وبإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى - طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض - وقدمت النيابة مذكرة أخيرة رأت فيها - عدم قبول الطعن بالنسبة للشركة المطعون ضدها الأخيرة ونقضه بالنسبة لباقي المطعون ضدهم - وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره - وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان مبنى الدفع المبدى من النيابة بعدم قبول الطعن بالنسبة للشركة المطعون ضدها الأخيرة إنها لم توجه إليها طلبات ولم يقض لها أو عليها بشئ فلا تكون للطاعن مصلحة فى إختصامها ويكون الطعن بالنسبة لها غير مقبول .

وحيث إن هذا الدفع فى محله - ذلك أنه لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الشركة المطعون ضدها الأخيرة لم يكن لها ثمة طلبات ولم يقض لها أو عليها بشئ ومن ثم فلا تكون للطاعن مصلحة من إختصامها ويكون الطعن بالنسبة لها غير مقبول .



وحيث ان الطعن بالنسبة لباقي المطعون ضدهم - استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب - ينعى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه - مخالفة القانون - وفي بيان ذلك يقول ان الحكم لم يلتزم بحجية الحكم الصادر بين نفس الخصوم في الاستئناف رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٦ مستأنف مستعجل القاهرة وقضى على خلافه بقبول تدخل المطعون ضده الرابع بصفته خصما منضمما للشركة المطعون ضدها الأولى .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول - ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه وإن كان الالتزام بحجية الأحكام من الأمور المتعلقة بالنظام العام وتقضى بها المحكمة من تلقاء نفسها ويجوز من ثم إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض إلا ان ذلك مشروط بثبوت أن جميع عناصرها الواقعية التي تسمح بالوقوف عليها والالتمام بها كانت مطروحة ومتوفرة لدى محكمة الموضوع - وكانت أوراق الطعن قد خلت مما يفيد إتصال محكمة الموضوع بعناصر الحكم المشار إليه بسبب النعى أو ما يدل على سبق تقديمه إليها - وكان لا يقبل من الطاعن ان يقدم بعد ذلك رفق طعنه صورة من الحكم المذكور - لما كان ذلك وكان ما ورد بسبب النعى لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع - ولم تكن عناصره مطروحة عليها فإنه يكون سببا جديدا لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه - مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله - وفي بيان ذلك يقول إن تصرف الحارس العام لبيع المصنع المفروض عليه الحراسة باطل لأنه لم يكن وقتها نائبا عنه أو مأذونا له ببيعه من وزير المالية - طبقا للأمر الحسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ - هذا بالإضافة إلى أن الحراسة بما استتبعتها من تعيين حارس عام على أمواله تعتبر ملغاة بصدر القرار رقم ٧٩٥ لسنة ١٩٦٨ برفعها - مما كان يقتضى تطبيق أحكام بيع تلك العين على ذلك التصرف وإذا اعتبر الحكم المطعون فيه أن الحراسة كانت قائمة وقت البيع ورتب على ذلك صحته فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله .

وحيث إن هذا النعى مردود - ذلك أنه لما كان رئيس الجمهورية إستنادا إلى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ - بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة - قد أصدر بتاريخ ١٩٦٧/٢/٩ قراره رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٦٥ ونص في المادة الأولى منه على أن « تفرض الحراسة على المصنع العباسى للنسيج بالجمالية ٠٠٠ » وفي المادة الثانية على أن « يتولى رئيس الوزراء الاشراف على أحكام هذا القرار ويكون له فى سبيل السلطات المخولة للوزير المختص بمقتضى الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ » وفي المادة الثالثة على أن « يعين رئيس الوزراء بقرار منه حارسا عاما يتولى إدارة هذه المنشآت ٠ » وكان النص فى الفقرة الثانية من المادة الثانية من الأمر العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ على أن « وله رأى للمدير العام - بإذن من وزير المالية والاقتصاد أن يباشر الأموال وتصفية الأعمال الصناعية والتجارية » وإذ أصدر رئيس الوزراء إستنادا إلى المادة الثانية من الأمر رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٦٥ أمرة رقم ٩٨٣ لسنة ١٩٦٥ بتفويض الحارس العام سلطة ببيع المنشآت والشركات التى اخضعت للحراسة وفقا لأحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ إلى مؤسسات وشركات القطاع العام - وكان مؤدى هذه النصوص مجتمعة - أن الحارس العام الذى عين على المنشآت المفروضة عليها الحراسة بمقتضى الأمر رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٦٥ تكون له سلطة بيعها إلى مؤسسات وشركات القطاع العام باعتباره نائبا عن أصحابها نيابة قانونية - لما كان ذلك وكان الثابت أن الحارس العام يعد تفويضه من رئيس الوزراء بالبيع بمقتضى الأمر رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٥ قد باع المصنع الخاضع للحراسة إلى المؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج والتي خلفتها الشركة المطعون ضدها الأولى - ليس بصفته مالكا له وإنما بصفته نائبا عن أصحابه ومنهم الطاعن - وذلك بعقد بيع ابتدائى مؤرخ ١٩٦٥/٧/٢٠ فان هذا التصرف الصادر من الحارس - أثناء فرض الحراسة على أموال الطاعن يكون قد صدر من ذى صفة فى النيابة عنه - ولما كان مؤدى نص المادة ١٠٥ من القانون المدنى - أن التصرف الذى يبرمه النائب فى حدود نيابته تنصرف آثاره إلى الأصيل - ومن ثم فان آثار عقد البيع الإبتدائى المشار إليه تضاف إلى أصحاب المصنع المبيع - ومنهم الطاعن - ولا يغير من

ذلك صدور القرار رقم ٧٩٥ لسنة ١٩٦٨ برفع الحراسة عن أموال الطاعن لأن رفع الحراسة لا ينفي سبق قيامها وترتيبها لآثارها طبقاً للقانون - كما لا ينال من صحته التصرفات التي صدرت من الحارس العام في حدود سلطاته المخولة له قانوناً وذلك إبتقراراً للمعاملات وحماية للمراكز القانونية التي نشأت قبل رفع الحراسة ولما كان من أحكام البيع المنصوص عليها في المادة ٤٣٩ من القانون المدني التزام البائع بضمان عدم التعرض للمشتري في الإنتفاع بالمبيع أو منازعته فيه - وهو التزام مؤبد يتولد عن عقد البيع بمجرد إنعقاده - ولو لم يشهر - وكان طلب البائع استرداد المبيع من تحت يد المشتري - بعد تسليمه له - منافياً لالتزامه بضمان عدم التعرض ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض طلب الطاعن تسلم المصنع المبيع في مواجهة الجهة المشتري - استناداً الى آثار عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٦٥/٧/٢٠ - يكون قد صادف صحيح القانون ويكون ما ورد بسبب النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أورد في أسبابه على خلاف الثابت بمستنداته أن المصنع - محل النزاع - لم يقم بدوره في الإنتاج ولم يوف بأجور عماله .

وحيث أن هذا النعى غير منتج - ذلك إنه لما كان ما أورده الحكم في أسبابه من أن المصنع - محل النزاع - لم يقم بدوره في الإنتاج ولم يوف بأجور عماله - كان يصدد تبرير فرض الحراسة الإدارية عليه - وهما - أياً كان وجه الرأي فيها - أسباب زائدة وغير لازمة لقضائه - ومن ثم فإنها لا تحوز حجية الشيء المقضى وتنتفى المصلحة في الطعن عليها مما يكون معه النعى غير مقبول .

وحيث أنه لما تقدم . يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : يحيى رفاعى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : جرجس اسحاق ، د . رفعت عبد المجيد ، السيد السنباطى ومحمد وليد النصر .

( ١٩٥ )

### الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٥٣ القضائية

• حيازة •

حائز الشيء المسروق • حقه فى مطالبة من يسترده منه بتعجيل ما دفعه من ثمنه • شرطه •  
حسن نية الحائز • مناطها • جهله أنه يعتدى بحيازته على حق الغير وألا يكون جهله ناشئاً عن  
خطأ جسيم •

يدل نص المادتين ٩٦٥ ، ٩٧٧ من القانون المدنى على أن حق حائز الشيء  
المسروق فى أن يطلب ممن يسترده منه أن يعجل له الثمن الذى دفعه ، رهين بأن  
يكون هذا الحائز حسن النية ، وإن مناط إعتباره كذلك ، أن يجهل أنه يعتدى  
بحيازته على حق الغير ، وألا يكون جهله هذا ناشئاً عن خطأ جسيم ، وإلا وجب  
إعتباره سيئ النية وامتنع عليه حق المطالبة بتعجيل ما يكون قد دفعه من ثمن •

~~المحكمة~~

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر وبعد  
المداولة •



حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى ٣٦٤٣ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى الاسكندرية على المطعون ضده بطلب الحكم بإلزامه بتسليمها سيارتها المبينة في الصحيفة وقالت بيانا لذلك إن هذه السيارة سرقت منها منذ سنة سابقة على رفع الدعوى وقيدت الواقعة جنحة ضد مجهول وبتاريخ ١٩٨١/٣/١ تم ضبطها في حيازة المطعون ضده الذى قرر أنه اشتراها بعقد بيع ابتدائى بالتقسيط مع الاحتفاظ بحق الملكية من معرض بيع سيارات فى القاهرة وتسلم معها من صاحب المعرض نسخة من هذا العقد ورخصة تسيير السيارة الصادرة باسم الطاعنة وشهادة «مصطنعة» تفيد بيع الطاعنة السيارة لآخر وتوكيلا من هذا المشتري لصاحب معرض بيع السيارات ، وإذ نازعها المطعون ضده فى تسليمها السيارة المضبوطة وأحالت محكمة الجناح المستأنفة منعقدة فى غرفة مشورة طرفى النزاع للتقاضى أمام المحكمة المدنية أقامت الطاعنة دعواها بالطلب سالف الذكر ومحكمة أول درجة بعد أن أحالت الدعوى إلى التحقيق وسمعت شهود الطرفين حكمت فى ١٩٨١/١٢/٢٧ بذلك الطلب . استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف ٩٩ لسنة ٣٨ ق الاسكندرية . وبتاريخ ١٩٨٣/١/٨ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى وبتسليم المطعون ضده السيارة حتى تؤدي له الطاعنة ما عجله من الثمن . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم . وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنها تمسكت بسوء نية المطعون ضده واستدلت على ذلك بعدة قرائن من بينها ثبوت التزوير الظاهر للشهادة الرسمية المصطنعة التى إستند إليها فى إثبات حسن نية غير ان الحكم المطعون فيه إلتفت عن هذا الدفاع وإستظهر حسن النية من القرائن التى سكتها دون التحقق من أن جهل المطعون ضده أنه يعتدى بحيازته على حق الغير لم يكن ناشئا عن خطأ جسيم من جانبه

يعتبر معه سيئ النية طبقاً للمادة ١/٩٦٥ مدنى فأخطأ الحكم بذلك فى تطبيق القانون وشابه قصور فى التسبب مبطل له .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك ان النص فى الفقرة الأولى من المادة ٩٦٥ من القانون المدنى على انه « يعد حسن النية من يحوز الحق وهو يجهل انه يعتدى على حق الغير ، إلا إذا كان هذا الجهل ناشئاً عن خطأ جسيم » ، وفى المادة ٩٧٧ على أنه « يجوز لمالك المنقول أو السند لحامله إذا فقده أو سرق منه أن يسترده ممن يكون حائزاً له بحسن نية . . . فإذا كان من يوجد الشئ المسروق أو الضائع فى حيازته قد استرده بحسن نية فى سوق أو فى مزاد علنى أو اشتراه ممن يتجر فى مثله ، فإن له ان يطلب ممن يسترد هذا الشئ أن يعجل له الثمن الذى دفعه - يدل على ان حق حائز الشئ المسروق فى ان يطلب ممن يسترده منه أن يعجل له الثمن الذى دفعه رهين بأن يكون هذا الحائز حسن النية ، وأن مناط إعتباره كذلك ان يجهل انه يعتدى بحيازته على حق الغير ، وألا يكون جهله هذا ناشئاً عن خطأ جسيم ، وإلا وجب إعتباره سيئ النية وامتنع عليه حق المطالبة بتعجيل ما يكون قد دفعه من ثمن ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واستخلص حسن نية المطعون ضده من الأوراق التى قدمها لاثبات البيوع الثلاثة التى تعاقبت على السيارة المسروقة - دون نقل ملكيتها إلى أحد المشترين أو تجديد رخصة تسييرها ، وأضاف أنه لا ينال من حسن نية المطعون ضده عدم قيامه بتجديد رخصة تسيير السيارة بعد إنتهاء مدتها الذى عله بأنه اشترى السيارة على أقساط ولا يمكن نقل ملكيتها ورخصتها باسمه إلا بعد سداد كامل الثمن » وكان هذا الذى قرره الحكم لا يقضى الى نقى ذلك الخطأ الجسيم عن المطعون ضده ، بل يؤكد هذا الخطأ المتمثل فى تسرعه فى الشراء برعونة دون مبالاة وبغير فحص للمستندات المسلمة إليه أو بذل أى جهد للتأكد من صحتها أو إتخاذ أية اجراءات مما جرى العرف على إتباعها لتوثيق البيع ونقل رخصة تسيير السيارة إلى اسمه خاصة وأن الشهادة المقدمة له لاثبات بيع الطاعنة سيارتها لآخر لاتقوم مقام العقد الذى لا مسوغ لاختفائه ، كما ان إحتفاظ البائع فى عقد البيع بحق الملكية لا يحول دون إتخاذ هذه الاجراءات لما

كان ما تقدم فان الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور  
في التسبيب بما يوجب نقضه دون حاجة لمناقشة باقى أوجه الطعن .  
وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم ، يتعين تأييد الحكم المستأنف .

////////////////////

## جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : سيد عبد الباقي سيف نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:  
عبد المنصف هاشم ، احمد ابراهيم شلبي نائبى رئيس المحكمة ، محمد جمال الدين شلقانى وصلاح  
محمود عويس .

( ١٩٦ )

### الطعن رقم ٢١٤٣ لسنة ٥٢ القضائية

(١) أحوال شخصية « الولاية على المال » . أهلية . بطلان . بيع .  
التزام .

مباشرة الوصى تصرفات معينة بغير إذن المحكمة بالمخالفة للمادة ٣٩ من المرسوم بقانون  
١١٩ لسنة ١٩٥٢ . إعتباره متجاوزا حدود نيابته القانونية عن القاصر . أثره . بطلان  
التصرف بطلانا نسبيا لمصلحة القاصر . صدور إذن المحكمة بعد ذلك . مؤداه . إستكمال  
العقد شروط صحته من تاريخ إبرامه . إشتمال الإذن على شروط الغرض منها حفظ حق  
القاصر قبل البائع والوصى دون تعليق البيع على شرط واقف . مؤداه . عدم تعليق نفاذ العقد  
على تنفيذ هذه الشروط .

(٢) محكمة الموضوع . حكم « تسبيب الحكم » .

تحصيل فهم الواقع فى الدعوى . من سلطة قاضى الموضوع . شرطه . عدم التزامه  
بتتبع الخصوم فى مختلف أقوالهم وحججهم وطلباتهم والرد عليها استقلالا مادام فى قيام  
الحقيقة التى إقتنع وأورد دليلها الرد الضمنى المسقط لتلك الأقوال والحجج والطلبات .

١ - لما كان مفاد نص المادة ٣٩ من المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ - وعلى  
ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع حظر على الوصى مباشرة تصرفات  
معينة إلا بإذن المحكمة ومن بينها جميع التصرفات التى من شأنها إنشاء حق من



الحقوق العينية العقارية الأصلية أو التبعية أو نقله أو تغييره أو زواله ، وكذلك جميع التصرفات المقررة لحق من هذه الحقوق فإنه ينبغي على ذلك أن الوصى إذا باشر تصرفا من هذه التصرفات دون إذن المحكمة يكون متجاوزا حدود نيابته القانونية عن القاصر ، ويكون هذا التصرف باطلا بطلانا نسبيا لمصلحة القاصر لتعلقه فى هذه الحالة بأهلية ناقصة أوجب القانون إذن المحكمة لتكتملتها فإذا صدر الاذن اكتملت للعقد شروط صحته وارتد الاذن إلى تاريخ إبرام العقد ، فإذا تضمن الاذن شروطا معينة ونفذ بعضها دون البعض فليس مؤدى ذلك تعليق نفاذ العقد طالما أن ما لم ينفذ من الشروط كان الغرض منها حفظ حق القاصر قبل المشتري والوصى ولم يكن الغرض منها تعليق البيع على شرط واقف .

٢ - لقاضى الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة . السلطة فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وبحسبه أن يبين الحقيقة التى اقتنع بها وان يقيم قضاءه على أسباب سائغة تكفى لحمله ولا عليه من بعد ذلك ان يتتبع الخصوم فى مختلف أقوالهم وحججهم وطلباتهم ويرد استقلالا على كل قول أو حجة أو طلب أثاروه ما دام أن قيام الحقيقة التى إقتنع بها وأورد دليلها فيه الرد الضمنى المسقط لتلك الأقوال والحجج والطلبات .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - نتحصل فى ان المطعون عليهم الثانى والثالث والرابعة أقاموا الدعوى رقم ٦٩٨٧ سنة ٧٩

مدنى جنوب القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليهم الأول والسادس والسابع والطاعنة عن نفسها وبصفقتها بطلب الحكم أصليا بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٧/٩/١٢ فيما تضمنه من بيعها لهم ٣ من ٢٤ شيوعا فى الارض محل النزاع لقاء ثمن مقداره ٧٥ <sup>ج</sup> للمتر الواحد ، واحتياطيا فيما تضمنه من بيعها بصفقتها مساحة  $\frac{٧}{٦٤}$  ١١٢ م ٢ شيوعا فيها لقاء ثمن مقداره ١٠٠ للمتر الواحد على سند من القول انه بموجب ذلك العقد اشتروا من الطاعنة بصفقتها والمطعون عليه الأول وآخرين قطعة الأرض المبينة بها والبالغ مساحتها ٠١ و ١٠٢٥ م ٢ لقاء ثمن مقداره ٧٥ <sup>ج</sup> للمتر الواحد ، يخص الطاعنة بصفقتها حصة مقدارها ٣ من ٢٤ وأنها لم تستصدر إذنا من محكمة الأحوال الشخصية ببيع نصيب القصر مما ترتب عليه عدم تسجيل العقد بالنسبة لهذا النصيب غير ان المحكمة المختصة أذنت بعد ذلك بالبيع وقدرت سعر المتر بالنسبة لهذا النصيب بمبلغ ١٠٠ . كما أقامت الطاعنة بصفقتها الدعوى رقم ٦٧٩٦ سنة ٧٩ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليهم الخمسة الأول بطلب الحكم بإبطال عقد البيع سالف الإشارة فيما تضمنه من بيع نصيب القصر وعدم نفاذه لعدم صدور اذن من تلك المحكمة بالنسبة لهذا النصيب قبل ابرامه ولعدم سداد ثمن حصتهم طبقا للسعر الذى حددته المحكمة فى الاذن الذى صدر لاحقا له . بتاريخ ١٩/٥/١٩٨٠ - وبعد ان ضمت المحكمة الدعويين حكمت فى الدعوى رقم ٦٧٩٦ سنة ٧٩ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية ببطلان تصرف الطاعنة بصفقتها بيع نصيب القصر فى العقد المؤرخ ١٩٧٧/٩/١٢ واعتباره غير نافذ وفى الدعوى رقم ٦٩٨٧ سنة ٧٩ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٧/٩/١٢ فيما تضمنه من بيع الطاعنة عن نفسها حصة قدرها  $\frac{١}{٦٤}$  ١٦ م ٢ لقاء ثمن مقبوض مقداره ٧٥ <sup>ج</sup> للمتر المربع ، استأنف المطعون عيهم الثانى والثالث والرابعة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٤٢٠٦ سنة ٩٧ ق ، كما استأنفته الطاعنة بصفقتها بالاستئناف رقم ٤٣١٩ سنة ٩٧ ق . وبتاريخ ١٩٨٢/٥/٢٥ حكمت المحكمة - بعد ان ضمت الاستئنافين - فى موضوع الاستئناف رقم ٤٢٠٦ سنة ٩٧ ق بالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض دعوى صحة عقد

البيع بالنسبة لحصة القصر وبصحة هذا العقد وفي موضوع الاستئناف رقم ٤٣١٩ سنة ٩٧ ق بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت انه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب تنعى الطاعنة بالسببين الأول والثاني منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول إن مفاد نص المادة ٣٩ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ أن بيع الوصي مال القاصر قبل إذن المحكمة المختصة يقع باطلا بطلانا مطلقا وإذا كان الإذن الصادر بالبيع قد جاء متضمنا شروطا معينة فلا ينفذ إلا إذا نفذت هذه الشروط كاملة ، وإذا كان الثابت من الأوراق أن عقد البيع موضوع الدعويين قد أبرم شاملا نصيب القصر قبل صدور إذن المحكمة ببيعه ثم جاء الإذن الذي صدر بعد تاريخ هذا البيع متضمنا شروطا معينة لم يقيم المشترون بتنفيذها فلا يرتب أجازة ذلك العقد الذي يظل باطلا بطلانا مطلقا بالنسبة لهذا النصيب فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان مفاد نص المادة ٣٩ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ سنة ١٩٥٢ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع حظر على الوصي مباشرة تصرفات معينة إلا بإذن المحكمة ومن بينها جميع التصرفات التي من شأنها إنشاء حق من الحقوق العينية العقارية الأصلية أو التبعية أو نقله أو تغييره أو زواله وكذلك جميع التصرفات المقررة لحق من هذه الحقوق فإنه ينبغي على ذلك أن الوصي إذا باشر تصرفا من هذه التصرفات دون إذن المحكمة يكون متجاوزا حدود نيابته القانونية عن القاصر ، ويكون هذا التصرف باطلا بطلانا نسبيا لمصلحة القاصر لتعلقه في هذه الحالة بأهلية ناقصة أوجب القانون إذن المحكمة لتكتملها فإذا صدر الإذن اكتملت للعقد شروط صحته ، وإرتد أثر الإذن إلى تاريخ إبرام العقد فإذا تضمن الإذن شروطا معينة ونفذ بعضها دون البعض فليس مؤدى ذلك - تعليق نفاذ العقد طالما أن ما

لم ينفذ من الشروط كان الغرض منها حفظ حق القاصر قبل المشتري والوصى ولم يكن الغرض منها تعليق البيع على شرط واقف . لما كان ذلك وكان الثابت من الاوراق أن محكمة الاحوال الشخصية قد اجازت عقد البيع الذى ابرمته الطاعنة بصفتها بالنسبة لنصيب القصر بثمان يزد عن الثمن المسمى فى العقد وقد أوفى المطعون عليهم الثانى والثالث والرابعة - المشترون - فرق الثمن وبذلك اكتملت للعقد شروط صحته ، ولئن كان الأذن قد نص على إيداع ما يخص القصر من الثمن خزينة بنك مصر لحسابهم إلا ان ذلك لحماية القصر فى مواجهة المشتريين والوصية ولا يدل على تعليق البيع على شرط واقف وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فان النعى عليه بهذين السببين يكون غير سديد .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسببين الثالث والرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك تقول إنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بأنها لم تستأدى ثمن حصتها ولا ثمن حصة القصر لأن اقرارها بالتخالص عن الثمن والمؤرخ ١٩٧٨/٩/١٨ قد فسخ بموجب الاتفاق المؤرخ ١٩٧٨/٩/٢٠ كما ان بيعها لحصتها مرتبط ببيعها لحصة القصر ومؤدى ذلك ان ثمن حصتها يحدد وفقا للسعر الذى تضمنه الاذن الصادر من محكمة الاحوال الشخصية بالنسبة لحصة القصر وإذ قضى الحكم المطعون فيه بصحة ونفاذ عقد البيع بالنسبة للحصتين قبل ان يستوثق من سداد كامل الثمن ويرد على دفاعها سالف البيان فأنه يكون قد شابها خطأ فى تطبيق القانون وقصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النعى غير سديد . ذلك ان لقاضى الموضوع وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - السلطة فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وبحسبه أن يبين الحقيقة التى إقتنع بها وأن يقيم قضاءه على أسباب سائغة تكفى لحمله ولا عليه بعد ذلك ان يتتبع الخصوم فى مختلف أقوالهم وحججهم وطلباتهم ويرد استقلالا على كل قول أو حجة أو طلب أثاروه ما دام أن قيام الحقيقة التى إقتنع بها وأورد دليلها فيه الرد الضمنى المسقط لتلك الاقوال والحجج والطلبات . لما كان ذلك وكان يبين من مدونات



الحكم المطعون فيه انه استخلص في حدود سلطته التقديرية من المستندات المقدمة إليه أن الطاعنة بصفتيها قد إستأدت ثمن حصتها والقصر كاملا بموجب الاقرار المؤرخ ١٩٧٨/٩/١٨ والذي لم تطعن عليه بثمة مطعن ورتب على ذلك توافر ركن الثمن في عقد البيع المؤرخ ١٩٧٧/٩/١٢ وانتهى إلى صحته ونفاذه وكان استخلاصه في هذا المقام سائغا وله مأخذه من الاوراق ويكفى لحمل قضائه في هذا الصدد فان ما تثيره الطاعنة بوجهي النعي لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا تتحسر عنه رقابة محكمة النقض ويكون النعي على الحكم المطعون بهذين السببين غير سديد .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////////

## جلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : مصطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
ابراهيم زغو نائب رئيس المحكمة ، محمد حسن العفيفي ، لطفى عبد العزيز و ابراهيم بركات .

( ١٩٧ )

### الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٥٣ القضائية

(١) إستيلاء « الاستيلاء المؤقت » . إيجار . إختصاص . قرار إدارى .  
قرار الإستيلاء الصادر من الجهة الادارية المختصة على عقار . ادارى . إختصاص  
القضاء الادارى بالفصل فى صحته وإلغائه . صدوره صحيحا ووضع اليد على العقار . أثره .  
اعتبار العلاقة بين الجهة الادارية ومالك العقار علاقة تأجيرية . مؤدى ذلك . إختصاص  
القضاء العادى بنظر المنازعات المتعلقة بها . م ٧ ق ١٢١ لسنة ٤٧ ، ٢/٣ ق ٥٢ لسنة ٦٩ ،  
٢/٦ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

(٢) نزاع الملكية للمنفعة العامة . إستيلاء « مدة الاستيلاء المؤقت » .  
إنقضاء ثلاث سنوات من إستيلاء جهة الادارة على عقار دون اتخاذ اجراءات نزاع الملكية .  
أثره . بقاء العقار على ملك صاحبه . له التصرف فيه مع إعتباره مؤجرا له طيلة فترة  
الاستيلاء .

١ - يدل نص المادة السابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن ايجار  
الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين ، وهى المقابلة للمادة ٢/٣ من  
القانون رقم ٥٢ لسنة ٦٩ ومن بعده المادة ٢/٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ -  
على ان قرار الاستيلاء الصادر من شخص معنوى عام يخوله القانون هذا الحق  
لأغراض تتعلق بالمصلحة العامة يقوم مقام عقد الايجار وهو وان كان يتم بأمر

إدارى من الجهة المختصة فيكون النظر فى صحته وطلب إلغاء القانون هو من إختصاص القضاء الإدارى شأن كل أمر إدارى آخر إلا أنه بعد صدوره صحيحا ووضع اليد على العقار يكون أمر الاستيلاء المذكور قد استنفذ أغراضه وأصبحت العلاقة بعد ذلك بين الجهة المسئولة ومالك العقار المستولى عليه علاقة تأجيرية تخضع لتشريعات هذه العلاقة بما يؤدي إلى أن النظر فى المنازعات المتعلقة بها يكون من إختصاص المحاكم المختصة طبقا لهذه التشريعات .

٢ - مؤدى نص المادة ١٨ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزاع ملكية العقارات للمنفعة العامة والتحسين أن إنقضاء مدة الثلاث سنوات من تاريخ الاستيلاء الفعلى يخول لصاحب الشأن فى العقار مطالبة جهة الادارة باعادة العقار إليه فى نهاية المدة المحددة فى الاستيلاء بالحالة التى كان عليها وقت حصوله ما لم تتخذ قبل مضى هذه المدة بوقت كاف - اجراءات نزاع الملكية بسبب تعذر الاتفاق مع ذوى الشأن على مدها أو بسبب أن العقار أصبح غير صالح للاستعمال المخصص له ، بما يؤدي إلى القول أن عدم اتخاذ هذه الاجراءات يبقى العقار على ملك صاحبه وإن كان يعتبر مؤجرا فى خصوص تطبيق أحكام قانون ايجار الأماكن على النحو المشار إليه طيلة فترة الاستيلاء وبما لا يمنع من التصرف فيه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - تتحصل فى

ان المطعون ضدهما الأولين أقاما الدعوى رقم ٣٢١٤ سنة ١٩٨١ مدنى الاسكندرية الابتدائية بطلب الحكم - فى مواجهة الطاعن - بصحة ونفاذ العقد الابتدائى المؤرخ ١٩٧٤/٦/٢ المتضمن بيع مورث باقى المطعون ضدهم إليهما قطعتى الأرض الفضاء المبينتين فى الأوراق مقابل ثمن مقداره - ١٠٤٢ ، وبتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٢ حكمت للمطعون ضدهما الأولين - فى مواجهة الطاعن - بالطلبات ، استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ١٧١ سنة ٢٨ ق مدنى ، وبتاريخ ١٩٨٣/٢/١٤ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذ عرض على هذه الدائرة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن اقيم على سبب واحد بوجهين ينعى بهما الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك يقول إنه بمقتضى قرار رئيس الوزراء رقم ٢٤٣٠ لسنة ١٩٦٧ تم الاستيلاء بالطريق المباشر على ارض النزاع . ومن ثم فهو قرار ادارى خصصت بمقتضاه تلك الارض للمنفعة العامة وبالتالى تعتبر أموالا عامة طبقا للمادة ٨٧ من القانون المدنى فلا يجوز للقضاء العادى أن يمس المذكور لخروجه عن اختصاصه الولائى ، كما لا يرد على هذه الأرض أى تصرف وذلك على أساس من هذا الاعتبار ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بصحة ونفاذ عقد البيع محل الدعوى فانه يكون مشوبا بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك ان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ومن الاوراق ان قرار رئيس الوزراء رقم ٢٤٣٠ لسنة ١٩٦٧ هو قرار بالاستيلاء المؤقت على عقار النزاع ، وإذ كانت المادة السابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين والتي تم الاستيلاء المذكور فى ظل أحكامها وهى المقابلة للمادة ٢/٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ومن بعده المادة ٢/٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قد نصت على أن « الاماكن الصادر فى شأنها قرارات



استيلاء تعتبر فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون مؤجرة إلى الجهات التي تم الاستيلاء لصالحها » فان ذلك انما يدل على ان قرار الاستيلاء الصادر من شخص معنوى عام يخوله القانون هذا الحق لأغراض تتعلق بالمصلحة العامة يقوم مقام عقد الايجار وهو ان كان يتم بأمر إدارى من الجهة المختصة فيكون النظر فى صحته وطلب الغائه لمخالفة القانون هو من اختصاص القضاء الادارى شأن كل أمر ادارى آخر ، الا انه بعد صدوره صحيحا ووضع اليد على العقار يكون أمر الاستيلاء المذكور قد استنفذ أغراضه وأصبحت العلاقة بعد ذلك بين الجهة المسئولة ومالك العقار المستولى عليه علاقة تأجيرية تخضع لتشريعات هذه العلاقة بما يؤدي إلى ان النظر فى المنازعات المتعلقة بها يكون من اختصاص المحاكم المختصة طبقا لهذه التشريعات ، لما كان ذلك وكانت المنازعة المطروحة لا تتعلق بتأويل القرار الادارى المذكور او الغائه أو وقف تنفيذه فان نظرها ينعقد الاختصاص به إلى المحاكم العادية ، لما كان ما تقدم ، وكانت المادة ١٨ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة والتحسين قد جرى نصها على ان « تحدد مدة الاستيلاء المؤقت على العقار بحيث لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ الاستيلاء الفعلى ويجب اعادته فى نهايتها بالحالة التى كان عليها وقت الاستيلاء . . . وإذا دعت الضرورة إلى مد مدة الثلاث سنوات المذكورة وتعذر الاتفاق مع ذوى الشأن على ذلك أو أصبح العقار غير صالح للاستعمال الذى كان مخصصا له وجب على المصلحة المختصة ان تتخذ قبل مضى الثلاث سنوات بوقت كاف اجراءات نزع ملكيته . . . الخ » فان مؤداها ان انقضاء مدة الثلاث سنوات من تاريخ الاستيلاء الفعلى يخول لصاحب الشأن فى العقار مطالبة جهة الادارة باعادة العقار اليه فى نهاية المدة المحددة فى الاستيلاء بالحالة التى كان عليها وقت حصوله ما لم تتخذ - قبل مضى هذه المدة بوقت كاف - اجراءات نزع الملكية بسبب تعذر الاتفاق مع ذوى الشأن على مدها أو بسبب ان العقار أصبح غير صالح للاستعمال المخصص له ، بما يؤدي إلى القول ان عدم اتخاذه هذه الاجراءات يبقى العقار على ملك صاحبه وان كان يعتبر مؤجرا فى خصوص تطبيق أحكام قانون ايجار الاماكن على النحو المشار إليه طيلة فترة الاستيلاء

وبما لا يمنع من التصرف فيه ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر جميعه وخلص إلى انعقاد الاختصاص بنظر المنازعة للمحاكم العادية وانتهى بعد عدم ثبوت اتخاذ اجراءات نزع ملكية العقار إلى تأييد الحكم الابتدائي القاضي بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر في شأنه فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون النعى على غير أساس .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////////

## جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : د . جمال الدين محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمود مصطفى سالم نائب رئيس المحكمة ، أحمد طارق البابلي ، محمد على منصور  
ومحمد ممتاز متولى .

( ١٩٨ )

### الطعن رقم ٢٤ لسنة ٥٠ القضائية

- (٣.٢.١) تأمينات اجتماعية . « التأمين الإضافي » . معاش .
- (١) التأمين الإضافي . شروط إستحقاقه . المادتان ٨٧ ، ١١٣ ق ٦٣ لسنة ٦٤ .
- (٢) وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش فى ظل القانون ٦٣ لسنة ٦٤ .
- الحق فى المعاش للمستحقين عنه ، يكون طبقا للانصبية والاحكام المقررة بالجدول المرفق .
- استحقاق الوالدين أو احدهما ثلث المعاش . شرطه . عدم وجود أرملة أو زوج للمتوفى .
- (٣) وفاة المستحق للمعاش فى ظل القانون ٧٩ لسنة ٧٥ قبل تعديله بق ٤٧ لسنة ٨٤ .
- أثره . أولولة معاشه إلى باقى المستحقين من فئته . مثال .

١ - مؤدى نص المادتين ٨٧ ، ١١٣ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انه يشترط لاستحقاق التأمين الإضافي ألا تقل الاشتراكات المسددة عن المؤمن عليه عن ستة اشتراكات شهرية متصلة أو اثنى عشر اشتراكا منقطعا ، وأن يحدث العجز أو تقع الوفاة أثناء خدمة المؤمن عليه ، وأن تلتزم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالوفاء بهذا التأمين كاملا فى حالة عدم اشتراك صاحب العمل عن العامل فى التأمين أو تخلفه عن سداد اشتراكات التأمين عن هذه المدد .

٢ - مؤدى نص المادة ٩٧ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٣ لسنة ٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية أنه إذا توفى المؤمن عليه أو صاحب المعاش فى ظل العمل بهذا القانون يكون للمستحقين عنه الحق فى تقاضى معاشات وفقا للانصبة والاحكام المقررة بالجدول رقم (٢) المرافق للقانون المذكور اعتبارا من أول الشهر الذى حدثت فيه الوفاة ، وطبقا للبند الثامن من هذا الجدول يستحق الوالدان ثلث المعاش للواحد منهما او للآخرين فى حالة عدم وجود ارملة أو زوج .

٣ - مقتضى نص المادتين ١١٣ ، ١١٥ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعى بعد تعديله بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ وقبل تعديله بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ ، والبند العاشر من الجدول المرافق لهذا القانون وملاحظاته انه فى حالة وفاة أحد المستحقين لمعاش فى ظل العمل بهذا القانون يؤول معاشه إلى باقى المستحقين من فئته ، لما كان ذلك وكان الثابت فى الحكم أن العامل ٠٠٠ قد توفى ٠٠٠ فى ظل العمل بقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ، وانحصر استحقاق المعاش فى والديه ٠٠٠ والمطعون ضدهما ٠٠٠ ثم توفى الوالد ٠٠٠ فى ظل العمل بقانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، فان نصيب الوالدين فى المعاش يكون الثلث - طالما لم يطلب الانتفاع بأحكام هذا القانون ويؤول نصيب الوالد إلى الوالدة بعد وفاته .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .



وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -  
تتحصل في أن مورث المطعون ضدهم الأول - المرحوم ٠٠٠ والمطعون ضدها  
الثانية أقاما على الطاعة - الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - وشركة موبيل  
أويل الدعوى رقم ٢٤٨٢ سنة ١٩٧١ عمال كلى شمال القاهرة وطالبا الحكم  
بإلزامهما متضامنين بأن يدفعوا لكل منهما مبلغ ٠٤٤ ر ٨٤٧ ج تأمينا إضافيا ،  
٤٨٠ ر ٣٣ ج تعويض الدفعة الواحدة ، وصرف معاش شهرى مقداره ٩٦٠ ر ٤ ج  
اعتبارا من ١/٦/١٩٦٩ ، وقالوا بياننا لها أن إبنهما المرحوم ٠٠٠ كان يعمل لدى  
شركة موبيل أويل ، وفى ١٥/٦/١٩٦٩ أصيب أثناء العمل بإصابة أودت بحياته ،  
وإذ كان كل منهما يستحق مبلغ ٠٤٤ ر ٨٤٧ ج تأمينا إضافيا ، ٤٨٠ ر ٣٣ ج تعويض  
الدفعة الواحدة ، ٩٦٠ ر ٤ ج معاشا شهريا اعتبارا من ١/٦/١٩٦٩ ، فقد أقاما  
الدعوى بطلباتهما أنفة البيان ، وفى ١٧/٢/١٩٧٣ حكمت المحكمة برفض الدعوى  
استأنف كل من مورث المطعون ضدهم الأول والمطعون ضدها الثانية هذا الحكم  
بالاستئناف رقم ٣١٢٣ سنة ٩٠ ق القاهرة وفى ٢٦/٢/١٩٧٧ حكمت المحكمة  
بإلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى بالنسبة لشركة موبيل أويل وبندب خبير  
فى الدعوى ، وبتاريخ ٩/٣/١٩٧٨ قضت بإنقطاع سير الخصومة بوفاة المرحوم  
٠٠٠ وبعد أن عجل المطعون ضدهم الدعوى ، وقدم الخبير تقريره حكمت المحكمة  
فى ٢٤/١١/٧٩ بإلزام الطاعة بأن تدفع لكل من المطعون ضدهم الأول والمطعون  
ضدها الثانية تأمينا إضافيا مقداره ٥٠٠ ر ٥٨ ج ومعاشا بواقع جنيه واحد  
طعنت الطاعة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها  
الرأى بنقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة  
فحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعة بالوجه الأول من السبب الأول  
وبالسبب الثانى منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور

فى التسبب وفى بيان ذلك تقول إنه لما كان الحكم قد قضى للمطعون ضدهم بالتأمين الإضافى رغم عدم اشتراك صاحب العمل عن مورثهم المرحوم ٠٠٠ فى التأمين ولم يرد على ما أبدته الطاعنة من أن شرط صرف هذا التأمين طبقاً للمادة ٨٧ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن تكون الاشتراكات المسددة عن المؤمن عليه ستة اشتراكات شهرية متصلة أو اثنى عشرة اشتراكاً متقطعة فإن الحكم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى التسبب .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كان مؤدى نص المادتين ٨٧ ، ١١٣ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط لاستحقاق التأمين الإضافى ألا تقل الاشتراكات المسددة عن المؤمن عليه عن ستة اشتراكات شهرية متصلة أو اثنى عشرة اشتراكاً متقطعا ، وأن يحدث العجز أو تقع الوفاة أثناء خدمة المؤمن عليه ، وأن تلتزم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالوفاء بهذا التأمين كاملاً فى حالة عدم اشتراك صاحب العمل عن العامل فى التأمين أو تخلفه عن سداد اشتراكات التأمين عن هذه المدد ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه قضاءه للمطعون ضدهم بالتأمين الإضافى رغم اشتراك صاحب العمل عن مورثهم فى التأمين يكون غير سديد .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالوجه الثانى من السبب الأول للطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك تقول إنه لما كان الحكم قد قضى لورثة والد العامل المتوفى بالمعاش الذى كان يستحقه الوالد بسبب وفاة ابنه المؤمن عليه ، فى حين أن معاش المستحق لا يورث وإنما ينقضى بوفاة ، فإن الحكم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى فى جملته سديد ، ذلك أنه لما كان مؤدى نص المادة ٩٧ من

قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية أنه إذا توفى المؤمن عليه أو صاحب المعاش فى ظل العمل بهذا القانون يكون للمستحقين عنه الحق فى تقاضى معاشات وفقا للانصبة والأحكام المقررة بالجدول رقم (٣) المرافق للقانون المذكور إعتبارا من أول الشهر الذى حدثت فيه الوفاة ، وطبقا للبند الثامن من هذا الجدول يستحق الوالدان ثلث المعاش للواحد منهما أو للآخرين فى حالة عدم وجود أرملة أو زوج ، وكان مقتضى نص المادتين ١١٣ ، ١١٥ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعى بعد تعديله بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ وقبل تعديله بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ ، والبند العاشر من الجدول المرافق لهذا القانون وملاحظاته أنه فى حالة وفاة أحد المستحقين لمعاش فى ظل العمل بهذا القانون يؤول معاشه إلى باقى المستحقين من فئته وكان الثابت فى الحكم أن العامل ٠٠٠ قد توفى بتاريخ ١٥/٦/١٩٦٩ فى ظل العمل بقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ، وإنحصر استحقاق المعاش فى والديه - المرحوم ٠٠٠ والمطعون ضدها ٠٠٠ ثم توفى الوالد بتاريخ ١١/٢/١٩٧٦ فى ظل العمل بقانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، فإن نصيب الوالدين فى المعاش يكون الثلث - طالما لم يطلب الانتفاع بأحكام هذا القانون - ويؤول نصيب الوالد إلى الوالدة بعد وفاته وإن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى باشتراك الأخوة مع الوالدة فى نصيب الوالد فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه فيما نقض فيه الحكم المطعون فيه ولما سبق بتعيين الحكم فى موضوع الاستئناف رقم ٣١٢٣ سنة ٩٠ ق القاهرة برفض الدعوى فى خصوص اشتراك الأخوة المطعون ضدهم مع السيدة ٠٠٠ فى المعاش .



## جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : د . أحمد حسنى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:  
محمد طموم ، زكى المصرى نائبى رئيس المحكمة ، منير توفيق وعبد المنعم ابراهيم .

( ١٩٩ )

### الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٥١ القضائية

دعوى « تكييف الدعوى » . تنفيذ « تنفيذ عقارى » .

الدعوى التى يطلب فيها الراسى عليه المزااد رد الثمن الذى دفعه لبطلان إجراءات التنفيذ  
بما فى ذلك محضر رسو المزااد . تكييفها . دعوى رد ما دفع بغير حق . مؤدى ذلك .  
سقوطها بثلاث سنوات من اليوم الذى يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه فى الإسترداد .

لما كان فريقا المطعون ضدهم - أولا وثانيا - يؤسسون دعواهم بطلب رد الثمن  
الذى قبضته مصلحة الضرائب من مورثيهم المرحومين ٠٠٠٠ ومن خلفهما الخاص  
- المطعون ضده الأخير - مقابل ارساء مزااد بيع عقارين لمدينتهما عليهم على ان  
التزام هؤلاء بدفع الثمن قد زال بزوال سببه وهو بطلان إجراءات التنفيذ الإدارى  
بما فى ذلك محضرى رسو المزااد بموجب الحكم فى الدعوى رقم ٥٢٠ لسنة ١٩٥٨  
مدنى كلى الزقازيق ، وإذ لم يختصموا فى دعواهم المدين المنفذ ضده ، وكان  
بطلان إجراءات الحجز الإدارى العقارى يترتب عليه إنحلال البيع الجبرى الذى تم  
بالمزااد وزواله من وقت التنبيه بالاداء والانذار بالحجز - شأنه فى ذلك شأن البيع  
الاختيارى الذى ينعطف أثر الحكم ببطلانه إلى وقت إنعقاده - مما يستتبع الغاء  
الآثار المترتبة على رسو المزااد وإعادته الحال إلى ما كانت عليه قبل التنبيه بالاداء



وتعتبر ملكية العقار المبيع على ذمة المحجوز عليه ولم تنتقل إلى الراسى عليه المزاد ويكون للأخير أن يرجع على الجهة الحائزة بالثمن الذى تسلمته لان وفاءه به لها يعتبر بعد زوال سببه وفاء بما ليس مستحقا .

ولما كانت الدعوى على هذه الصورة هى دعوى رد ما دفع بغير حق فى احدى حالاتها المنصوص عليها فى المادة ١٨٢ من القانون المدنى ، فان هذه الدعوى تسقط طبقا للمادة ١٨٧ من القانون المدنى - بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه فى الاسترداد .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى ان فريقى المطعون ضدهم أولا - وثانيا - اقاموا الدعوى رقم ٢٢٣٩ لسنة ١٩٧٥ مدنى كل الزقازيق على الطاعنين بصفاتهم وعلى المطعون ضده الأخير - انتهوا فيها الى طلب الحكم بإلزام الأولين بأن يدفعوا لهم مبلغ ٢٦.٥٥٤ ر.٥٥٤ والفوائد القانونية - وبياننا - ذلك قالوا ان مصلحة الضرائب كانت قد اتخذت اجراءات - التنفيذ الادارى على عقارين لمدینها المرحوم . . . وفاء لدين ضريبة أرباح تجارية مستحقة عليه وانتهت هذه الاجراءات برسوم مزاد بيع أحد العقارين على المطعون ضده الأخير بتاريخ ١٩٥٤/١/٥ بمبلغ ٣٧٦.٥٠٠ <sup>مليج</sup> - كما رضى مزاد بيع العقار الآخر على مورثيهم المرحومين . . . و . . . بتاريخ ١٩٥٤/١٢/١٣ بمبلغ ٣٢٩.٩٣٠ <sup>مليج</sup> - وبعد سداد الثمن وتسجيل محضرى رسو المزاد باع المطعون ضده الأخير العقار الذى رضى مزاد بيعه عليه إلى مورثيهم المذكورين بعقد مسجل فى ١٩٥٧/٥/٣ - وإذ إستصدر - بعد ذلك

ورثة المدين المنفذ عليه - حكما نهائيا فى الدعوى رقم ٥٣٠ لسنة ١٩٥٨ مدنى كلى الزقازيق ببطالان إجراءات التنفيذ السابقة ومحو التسجيلات الموقعة على العقارين بموجب محضرى رسو المزاد فقد أقام - فريقا المطعون ضدهم - أولا وثانيا - دعواهم لمطالبة مصلحة الضرائب برد الثمن وكذا مصروفات التسجيل وذلك بعد خصم ما لها على مورثيهم من ضرائب دفعت مصلحة الضرائب بسقوط الدعوى لانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه هؤلاء بحقهم فى الاسترداد - وبتاريخ ٢٦/٣/١٩٨٠ قضت محكمة أول درجة بسقوط الحق فى الدعوى - استأنف فريقا المطعون ضدهم - أولا وثانيا - هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٨٥ لسنة ٢٣ ق المنصورة وبتاريخ ١٤/١٢/١٩٨٠ قضت محكمة استئناف المنصورة مأمورية الزقازيق بالغاء الحكم المستأنف وبالزام الطاعنين بأن يدفعوا لفريقي المطعون ضدهم - أولا - وثانيا مبلغ ٢٦٠٠٠ ر.٥ والفوائد القانونية بواقع ٤٪ من تاريخ ٣/٥/١٩٦١ طعن الطاعنون بصفاتهم فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأيت فيها عدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضده الأخير وقبوله بالنسبة للباقيين ونقض الحكم المطعون فيه - واذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان مبنى الدفع المبدى من النيابة بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضده الأخير أنه لم توجه إليه ثمة طلبات ولم يقض له أو عليه بشئ فلا يكون للطاعنين مصلحة من اختصاصه مما يكون معه الطعن بالنسبة له غير مقبول .

وحيث إن هذا الدفع فى محله انه لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه ان فريقى المطعون ضدهم - أولا - وثانيا - لم يوجهوا للمطعون ضده الأخير ثمة طلبات ولم يقض الحكم المطعون فيه له أو عليه بشئ ومن ثم فلا تكون للطاعنين مصلحة من اختصاصه ويكون الطعن بالنسبة له غير مقبول .

وحيث إن الطعن بالنسبة لباقي المطعون ضدهم - استوفى أوضاعه الشكلية .  
وحيث ان مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه بسبب الطعن - مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله - وفى بيان ذلك يقولون انه لما كان الثابت فى الدعوى

أنه قد قضى بتاريخ ١١/١١/١٩٥٩ فى الدعوى رقم ٥٣٠ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى الزقازيق ببطان اجراءات التنفيذ التى اتخذتها مصلحة الضرائب على عقارى مدينها المنفذ ضده - فان دعوى فريقى المطعون ضدهم - أولا وثانيا بطلب رد الثمن الذى وفاه من قبل مورثاهم والبائع لهما - المطعون ضده الأخير مقابل ارساء مزاد بيع هذين العقارين عليهم - ليست حالة من حالات ضمان الاستحقاق المنصوص عليها فى المادة ٤٤٣ من القانون المدنى لانه لا ضمان للاستحقاق فى البيع الجبرى فى مواجهة الحاجز - وإنما هى حالة من حالات إسترداد ما دفع بغير حق المنصوص عليها فى المادة ١٨٢ من القانون المدنى - باعتبار ان سبب التزام الراسى عليه المزاد بالوفاء بالثمن - وهو محضر رسو المزاد - قد زال بعد تحققه - ولما كانت دعوى رد ما دفع بغير حق تسقط - طبقا للمادة ١٨٧ من القانون بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه فى الاسترداد وكانت مصلحة الضرائب قد دفعت بذلك أمام محكمة الموضوع - فان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض هذا الدفع على أساس أن الدعوى فى حقيقتها ليست دعوى إسترداد ما دفع بغير حق وإنما هى دعوى ضمان إستحقاق المبيع - يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله .

وحيث إن هذا النعى شديد - ذلك انه لما كان فريقا المطعون ضدهم - أولا وثانيا - يؤسسون دعواهم بطلب رد الثمن الذى قبضته مصلحة الضرائب من مورثيهم المرحومين . . . . . ومن خلفهما الخاص - المطعون ضده الأخير - مقابل إرساء مزاد بيع عقارين لمدينتهما عليهم - على ان التزام هؤلاء بدفع الثمن قد زال بزوال سببه وهو بطان اجراءات التنفيذ الإدارى بما فى ذلك محضرى رسو المزاد بموجب الحكم فى الدعوى رقم ٥٣٠ لسنة ١٩٥٨ مدنى كلى الزقازيق واذ لم يختصموا فى دعواهم المدين المنفذ ضده وكان بطان اجراءات الحجز الإدارى العقارى يترتب عليه إنحلال البيع الجبرى الذى تم بالمزاد وزواله من وقت التنبيه بالاداء والإنذار بالحجز شأنه فى ذلك شأن البيع الاختيارى الذى ينطف أثر الحكم ببطلانه الى وقت انعقاده - مما يستتبع إلغاء الآثار المترتبة على رسو المزاد وإعادة الحال الى ما كانت عليه قبل التنبيه بالاداء وتعتبر

ملكية العقار المبيع باقية على ذمة المحجوز عليه ولم تنتقل إلى الراسى عليه المزاد ويكون للأخير ان يرجع على الجهة الحاجزة بالثمن الذى تسلمته لان وفاءه به لها يعتبر بعد زوال سببه وفاء بما ليس مستحقا - ولما كانت الدعوى - على هذه الصورة - هى دعوى رد ما دفع بغير حق فى احدى حالاتها المنصوص عليها فى المادة ١٨٢ من القانون المدنى - وكانت هذه الدعوى تسقط - طبقا للمادة ١٨٧ من القانون المدنى بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه فى الإسترداد - وكانت مصلحة الضرائب قد دفعت بذلك أمام محكمة الموضوع - فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض هذا الدفع تأسيسا على ان الدعوى ليست دعوى رد ما دفع بغير حق - يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه - ولما تقدم وكانت قد انقضت ثلاث سنوات من تاريخ الحكم نهائيا ببطالان إجراءات التنفيذ الادارى العقارى فى ١٩٦١/٥/٣ حتى تاريخ رفع الدعوى الماثلة فى ١٩٧٥/٩/١٠ ومن ثم فإن تلك الدعوى تكون قد سقطت .





## جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : يحيى الرفاعى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
جرجس إسحاق ، السيد السنباطى ، احمد مكى ومحمد وليد النصر .

( ٢٠٠ )

### الطعن رقم ٢١٨٩ لسنة ٥٥ القضائية

( ١ ، ٢ ) تقادم « وقف التقادم » . تعويض « تقادم دعوى التعويض » .  
حكم « أحكام المحاكم العسكرية » .

(١) الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية . عدم سقوطها الا بسقوط الدعوى الجنائية .  
إختيار المضرور الطريق المدنى دون الجنائى للمطالبة بتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة -  
مؤداه . وقف سريان التقادم بالنسبة له مابقى الحق فى رفع الدعوى الجنائية أو تحريكها أو  
السير فيها قائما . علة ذلك .

(٢) الحكم الغيابى الصادر من المحاكم العسكرية . صيرورته نهائيا بالتصديق عليه - قبول  
الطعن فيه بالتماس إعادة النظر . مؤداه . عدم زوال المانع الذى يتعذر معه على المضرور  
المطالبة بحقه فى التعويض أمام القضاء المدنى الا بعد استنفاد الطعن فيه بهذا الطريق ، أو  
فوات مواعيده ، أو تحقق أحد أسباب إنقضاء الدعوى الجنائية الأخرى - ~~بعد التصديق على~~  
الحكم وقبل أن يصبح باتا ومنها تقادم الدعوى العسكرية .

١ - مؤدى المادتين ١٧٢ ، ٣٨٢ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء  
هذه المحكمة - أنه إذا كان العمل غير المشروع يشكل جريمة بما يستتبع قيام  
الدعوى الجنائية إلى جانب دعوى التعويض المدنية فإن الدعوى المدنية لا تسقط  
إلا بسقوط الدعوى الجنائية ، فاذا انفصلت الدعويان بأن إختار المضرور الطريق

المدنى دون الطريق الجنائى للمطالبة بتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة فإن سريان التقادم بالنسبة له يقف مابقى الحق فى رفع الدعوى الجنائية أو تحريكها أو السير فيها قائما ، فإذا إنقضت هذه الدعوى بصدور حكم بات فيها أو بسبب آخر من أسباب الإنقضاء كسقوطها بالتقادم عاد تقادم دعوى التعويض إلى السريان منذ هذا التاريخ ، ذلك أن بقاء الحق فى رفع الدعوى الجنائية أو تحريكها أو السير فيها قائما ، يعد فى معنى المادة ١/٣٨٢ من القانون المدنى مانعا يتعذر معه على المضرورة المطالبة بحقه فى التعويض .

٢- مؤدى نصوص المواد ١٠ ، ٦٤ ، ٧٨ ، ٨٤ ، ١١٤ ، ١١٨ من قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦ والمعدل بالقانون ٨٢ لسنة ١٩٦٨ أن الحكم الغيابى الذى يصدر فى جنحة من المحاكم العسكرية يصبح نهائيا بالتصديق عليه غير أنه يقبل الطعن فيه بالتماس إعادة النظر - الذى اتخذته ذلك القانون - وعلى ما أفضحت عنه مذكرته الإيضاحية ، بديلا عن الضمانات التى كفلها القانون العام عن طريق الطعن بالنقض فى أحكام المحاكم العادية ، ومن ثم لا يزول المانع الذى يتعذر معه على المضرورة المطالبة بحقه فى التعويض أمام القضاء المدنى بمجرد التصديق على ذلك الحكم ، إذ يتعين لذلك إستنفاد الطعن فيه بهذا الطريق أو فوات مواعيده ، أو أن يتحقق أحد أسباب إنقضاء الدعوى الجنائية الأخرى بعد التصديق على الحكم وقبل أن يصبح باتا ، ومنها مضى مدة تقادم الدعوى العسكرية - وهى ثلاث سنوات فى الجنح - دون حصول أى إجراء قاطع للتقادم .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد مداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى ان المطعون ضده أقام الدعوى ٣٢٧٩ سنة ١٩٨٢ مدنى كلى جنوب القاهرة على الطاعن بطلب الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ عشرة آلاف جنيه وقال بيانا لدعواه انه بتاريخ ١٩٧٥/١/٣ وأثناء قيادة الجندى ٠٠٠ إحدى سيارات القوات المسلحة تسبب خطأ فى إصابته بعاهة مستديمة وقد عوقب الجندى المذكور عن ذلك بالحبس أربعة أشهر مع الشغل فى الجنة ٢٥٤ سنة ١٩٧٥ عسكرية شرق القاهرة وتم التصديق على هذا الحكم بتاريخ ١٩٧٦/٦/١٨ ، وإذ كانت الأضرار التى لحقت به من جراء هذه الإصابة تقدر بالمبلغ المدعى به فقد أقام دعواه بطلب الحكم له بهذا المبلغ ، ومحكمة أول درجة حكمت فى ١٩٨٣/٢/٢٧ بسقوط الدعوى بالتقادم الثلاثى . استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف ٢٩٤٩ لسنة ١٠٠ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٠ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الطاعن بصفته بأن يؤدى للمطعون ضده تعويضاً مقداره سبعة آلاف جنيه . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إنه مما ينعاه الطاعن الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه على عدم إكمال مدة التقادم الثلاثى للدعوى المدنية من تاريخ إعلان الحكم الجنائى فى ١٩٨١/٦/١ حتى تاريخ رفع الدعوى فى ١٩٨٢/٨/٨ فى حين انه يتعين حساب تلك المدة من ١٩٧٩/٦/١٩ وهو اليوم التالى لإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى ثلاث سنوات على التصديق على الحكم الجنائى ولا عبرة بإعلان الحكم الغيابى بعد ذلك السقوط .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك إنه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مؤدى المادتين ١٧٢ ، ٣٨٢ من القانون المدنى إنه إذا كان العمل غير المشروع يشكل جريمة بما يستتبع قيام الدعوى الجنائية إلى جانب دعوى التعويض المدنية فإن الدعوى

المدنية لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية ، فإذا انفصلت الدعويان بأن اختار المضرور الطريق المدني دون الطريق الجنائي للمطالبة بتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة فإن سريان التقادم بالنسبة له يقف ما بقى الحق في رفع الدعوى الجنائية أو تحريكها أو السير فيها قائما ، فإذا إنتقضت هذه الدعوى بصدور حكم بات فيها أو بسبب آخر من أسباب الانقضاء كسقوطها بالتقادم عاد تقادم التعويض إلى السريان منذ هذا التاريخ ، ذلك ان بقاء الحق في رفع الدعوى الجنائية أو تحريكها أو السير فيها قائما ، يعد في معنى المادة ١/٣٨٢ من القانون المدني مانعا يتعذر معه على المضرور المطالبة بحقه في التعويض . لما كان ذلك ، وكان مؤدى نصوص المواد ١٠ ، ٦٤ ، ٧٨ ، ٨٤ ، ١١٤ ، ١١٨ من قانون الاحكام العسكرية الصادر بالقانون ٢٥ سنة ١٩٦٦ والمعدل بالقانون ٨٢ سنة ١٩٦٨ إن الحكم الغيابي الذي يصدر في جنحة من المحاكم العسكرية يصبح نهائيا بالتصديق عليه غير أنه يقبل الطعن فيه بالتماس إعادة النظر - الذي اتخذه ذلك القانون ، وعلى ما أفصحت عنه مذكرته الإيضاحية ، بديلا عن الضمانات التي كفلها القانون العام عن طريق الطعن بالنقض في أحكام المحاكم العادية - ومن ثم لا يزول المانع الذي يتعذر معه على المضرور المطالبة بحقه في التعويض أمام القضاء المدني بمجرد التصديق على ذلك الحكم ، إذ يتعين لذلك إستنفاد الطعن فيه بهذا الطريق أو قوات ميعاده أن تتحقق أحد أسباب انقضاء الدعوى الجنائية الأخرى بعد التصديق على الحكم وقبل ان يصبح باتا ، ومنها مضي مدة تقادم الدعوى العسكرية - وهي ثلاث سنوات في الجناح دون حصول أي اجراء قاطع للتقادم ، لما كان ذلك وكان الحكم الصادر في الجنحة العسكرية ٢٥٤ سنة ١٩٧٥ المشار إليها قد صدق عليه في ١٨/٦/١٩٧٦ ولم يعلن للمحكوم عليه الا في ١/٦/١٩٨١ بعد انقضاء الدعوى الجنائية في ١٩/٦/١٩٧٩ - وهو التاريخ الذي يبدأ من اليوم التالي له سريان التقادم الثلاثي المسقط لدعوى التعويض المدنية ، وكانت هذه قد رفعت في ٨/٨/١٩٨٢ بعد سقوط الحق في رفعها فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لمناقشة باقي أوجه الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين تأييد الحكم المستأنف .





## جلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : ابراهيم زغونائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمد حسن العفيفي ، ممدوح السعيد ، لطفى عبد العزيز و ابراهيم بركات .

( ٢٠١ )

### الطعن رقم ٢٤٢٧ لسنة ٥٥ القضائية

(١) إختصاص « الإختصاص الولائي : أعمال السيادة » . محكمة الموضوع .

للمحاكم العادية تقرير الوصف القانوني لما يعد من أعمال السيادة وما يخرج عنها لتحديد اختصاصها . خضوعها في ذلك لرقابة محكمة النقض . أعمال السيادة . ماهيتها . مؤداها .

(٢) إختصاص « إختصاص ولائي » .

منع المحاكم العادية من نظر الدعاوى المتعلقة بالاضرار الناجمة عن أعمال الحرب المعتبرة من أعمال السيادة . شرطه . أن تكون نتيجة مباشرة وحتمية للعمليات الحربية .

(٣) نقض . إختصاص .

نقض الحكم لمخالفة قواعد الاختصاص . أثره . إقتصار المحكمة على الفصل في مسألة الإختصاص . م ١/٢٦٩ مرافعات .

١ - المحاكم هي المختصة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بتقرير الوصف القانوني للعمل الصادر من السلطات العامة وما إذا كان يعد من أعمال السيادة وحينئذ لا يكون لها أى اختصاص بالنظر فيه ، ومحكمة الموضوع تخضع في تكييفها في هذا الخصوص لرقابة محكمة النقض ، والمشرع لم يورد تعريفا أو

تحديدا لأعمال السيادة التي نص في المادة ١٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية على منع المحاكم من نظرها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وهو لم يعرض كذلك لتعريفها بالمادة ١١ من قانون نظام مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ التي نصت على خروج هذه الاعمال عن ولاية المحاكم الإدارية ويكون منوطا بالقضاء أن يقول كلمته في وصف العمل المطروح في الدعوى وبيان ما إذا كان يعد من أعمال السيادة أم يخرج عنها لكي يتسنى الوقوف على مدى ولايته بنظر ما قد يثار بشأنه من مطاعن ، وأعمال السيادة تتميز عن الاعمال الادارية العادية بالصيغة السياسية البارزة فيها لما يحيطها من إعتبارات سياسية فهي تصدر من السلطة التنفيذية بوصفها سلطة حكم فينعقد لها في نطاق وظيفتها السياسية سلطة عليا لتحقيق مصلحة الجماعة كلها والسهر على احترام دستورها والإشراف على علاقاتها مع الدول الأخرى وتأمين سلامتها وأمنها في الداخل والخارج فالاعمال التي تصدر في هذا النطاق غير قابلة بطبيعتها لأن تكون محلا للتقاضى لما يكتنفها من إعتبار سياسى يبرر تخويل السلطة التنفيذية الحق في إتخاذ ما ترى فيه صلاحا للوطن وأمنه وسلامته دون تعقيب من القضاء أو بسط الرقابة عليها منه .

٢ - يشترط - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حتى لا تختص المحاكم بنظر الدعاوى المتعلقة بالاضرار الناتجة من أعمال الحرب المعتبرة من أعمال السيادة ان تكون قد وقعت نتيجة مباشرة وحتمية للعمليات الحربية وسيرها .

٣ - مفاد نص المادة ٢٦٩/١ من قانون المرافعات إنه إذا نقض الحكم المطعون فيه لمخالفة قواعد الاختصاص فان المحكمة تقتصر على الفصل في مسألة الإختصاص .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى ان المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٧٤ سنة ١٩٨٣ مدنى الاسماعيلية الابتدائية بطلب الحكم بإخلاء الطاعن من الارض المبينة فى الأوراق وإلزامه أن يدفع إليه تعويضا مقداره ٢٥٠٠ <sup>ج</sup> وقال بيانا لها إنه يمتلك الأرض المذكورة وإذ وضعت القوات المسلحة ممثلة فى الطاعن اليد عليها بغير سند مما حرمة من الانتفاع بها فقد أقام الدعوى بطلباته .

وبتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٢ نذبت المحكمة خبيرا فى الدعوى لتحقيق عناصرها ، وبعد ان قدم تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٨ بتسليم الأرض محل الدعوى إلى المطعون ضده وإلزام الطاعن أن يدفع إليه مبلغ ١٠٠٠ <sup>ج</sup> ، استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة إستئناف الاسماعيلية بالإستئناف رقم ٦٩ سنة ٩ ق مدنى ، وبتاريخ ١٩٨٥/٦/١٧ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقضه ، وإذ عرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة ، حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك يقول أن الثابت فى الأوراق أن القوات المسلحة وضعت يدها على ارض النزاع منذ حرب يونيو ١٩٦٧ للدفاع عن الحدود الشرقية للبلاد وتأمين سلامة الوطن وأمنه من جهة الخارج مما يعد من أعمال السيادة المحظور على المحاكم نظرها ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ورفض الدفع الذى أبداه الطاعن بعدم إختصاص المحاكم بنظر الدعوى على سند من القول بأن حالة الحرب ليست قائمة وان إستخدام الارض المتنازع عليها ليس له علاقة مباشرة بالحرب فإنه يكون قد خالف

القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك إنه لما كانت المحاكم هي المختصة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بتقرير الوصف القانوني للعمل الصادر من السلطات العامة وما إذا كان يعد من أعمال السيادة وحينئذ لا يكون لها أى اختصاص بالنظر فيه وإن محكمة الموضوع تخضع فى تكييفها فى هذا الخصوص لرقابة محكمة النقض، وكان المشرع لم يورد تعريفاً أو تحديداً لأعمال السيادة التى نص فى المادة ١٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية على منع المحاكم من نظرها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وهو ما لم يوصف كذلك لتعريفها بالمادة ١١ من قانون نظام مجلس الدولة رقم ٤٧ سنة ١٩٧٢ التى نصت على خروج هذه الأعمال عن ولاية المحاكم الإدارية ، فإنه يكون منوطاً بالقضاء أن يقول كلمته فى وصف العمل المطروح فى الدعوى وبيان ما إذا كان يعد من أعمال السيادة أم يخرج عنها لكى يتسنى الوقوف على مدى ولايته بنظر ما قد يثار بشأنه من مطاعن ، وكانت أعمال السيادة تتميز عن الأعمال الإدارية العادية بالصفة السياسية البارزة فيها لما يحيطها من إعتبارات سياسية فهى تصدر من السلطة التنفيذية بوصفها سلطة حكم فينعتد لها فى نطاق وظيفتها السياسية سلطة عليا لتحقيق مصلحة الجماعة كلها والسهر على إحترام دستورها والإشراف على علاقاتها مع الدول الأخرى وتأمين سلامتها وأمنها فى الداخل والخارج فالأعمال التى تصدر فى هذا النطاق غير قابلة بطبيعتها لأن تكون محلاً للتقاضى لما يكتنفها من إعتبار سياسى يبرر تخويل السلطة التنفيذية الحق فى إتخاذ ما ترى فيه صلاحاً للوطن وأمنه وسلامته دون تعقيب من القضاء أو بسط الرقابة عليها منه ، وكان يشترط - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حتى لا تختص المحاكم بنظر الدعاوى المتعلقة بالاضرار الناتجة عن أعمال الحرب المعتبرة من أعمال السيادة أن تكون قد وقعت نتيجة مباشرة للعمليات الحربية وسيرها ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق ومن تقرير الخبير المودع أمام محكمة أول درجة أن أرض النزاع تقع بالناحية الشرقية لترعة الاسماعيلية بور سعيد عند الكيلو / ٦ على هذا الطريق فى وضع يد



القوات المسلحة منذ أواخر عام ١٩٦٧ « إبان الحرب بين مصر وإسرائيل » وشغلتها وحدة منها أقامت عليها بعض التجهيزات العسكرية ومساكن لقواتها ، فإن إستيلاء الطاعن عليها يعد عملاً من أعمال السيادة ، مما يخرج عن ولاية المحاكم بنظر النزاع بشأنه وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن .

وحيث ان المادة ١/٢٦٩ من قانون المرافعات تنص على أنه « إذ كان الحكم المطعون فيه قد نقض لمخالفة قواعد الاختصاص تقتصر المحكمة على الفصل فى مسألة الاختصاص ... »

ولما تقدم فإنه يتعين إلغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم اختصاص المحاكم ولائياً بنظر الدعوى .



## جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : محمد المرسى فتح الله نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : سعيد أحمد صقر ، وليم رزق بدوى نائبى رئيس المحكمة ، أحمد ذكى غرابة وطه الشريف .

( ٢٠٢ )

### الطعن رقم ٢٢٤٢ لسنة ٥٢ القضائية

ملكية « حظر تملك غير المصريين للعقارات » .

حظر إكتساب غير المصريين ملكية العقارات المبنية أو الأراضى الفضاء . ق ٨١ لسنة ١٩٧٦ . العقود غير الصورية التى أبرمت قبل صدوره . إعتبار أنها نشأت صحيحة . قضاء الحكم المطعون فيه باعتبارها باطلة منذ نشأتها خطأ فى القانون . علة ذلك .

لئن كان القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ قد حظر فى مادته الأولى على غير المصريين إكتساب ملكية العقارات المبنية أو الأراضى الفضاء فى مصر أيا كان سبب إكتسابها عدا الميراث إلا أنه أورد فى المادة الثانية بعض إستثناءات من الحظر المشار إليه ومن بينها الحالات التى يوافق عليها مجلس الوزراء ، وقد واجه الشارع فى المادة الخامسة من القانون حكم التصرفات التى تم شهرها قبل العمل به فاعتبرها صحيحة منتجة لآثارها ، أما التصرفات التى لم يتم شهرها فقد نص على عدم الاعتماد بها وعدم جواز شهرها إلا إذا كانت قد قدمت بشأنها طلبات شهر إلى المأموريات المختصة أو أقيمت عنها دعاوى صحة تعاقد أو استخرجت بشأنها تراخيص بناء من الجهات المختصة وذلك كله قبل ٢١ ديسمبر ١٩٧٥ ، وهذا الجزاء يتباين فى طبيعته القانونية وفى نطاق سريانه عن جزاء البطلان الذى

أوقعه الشارع بمقتضى المادة الرابعة من القانون على كل تصرف يتم بالمخالفة لأحكامه أو كان قد تم بقصد التحايل على أحكامه محمولا على صوريته ، ومن ثم فإن مفاد ذلك أن التصرفات التي أبرمت قبل صدور القانون ولم يلحقها عوار الصورية تكون قد نشأت في الأصل صحيحة وتظل كذلك بعد العمل بالقانون متى وافق مجلس الوزراء على استثناء المتصرف إليه من حظر التملك ، فإن لم تلحقها الموافقة المشار إليها فإنه لا يعتد بها ولا يجوز شهرها وتبقى العين على ملك المتصرف ومن ثم فإن هذه التصرفات تتأبى على فكرة البطلان المطلق الذي ترد أسبابه من حيث الموضوع إلى فقدان العقد لركن من أركانه في حكم الواقع والقانون مما يحول دون انعقاده ووجوده منذ نشأته ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن العقد أبرم في ١/٨/١٩٧٥ أى قبل العمل بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ وكان الطاعن قد اعتصم في دفاعه أمام محكمة الموضوع باتخاذ إجراءات طلب الموافقة من مجلس الوزراء على استحقاق من حظر التملك - وهو دفاع جوهري أبت المحكمة بحثه وتمحيص أثره محمولا على ما انتهت إليه خطأ من بطلان العقد منذ نشأته فإن الحكم يكون قد خالف القانون .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٧٢٧ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى الجيزة على كل من . . . بصفته وليا طبيعيا على المطعون ضدهما الأولين ، وعلى المطعون ضده الأخير بطلب

الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع العرفى الصادر من المطعون ضده الأخير إلى ٠٠٠ بصفته والذي باع له بموجبه قطعة الأرض المقام عليها العقار لقاء ثمن قدره عشرة آلاف جنيه وبصحة ونفاذ عقد البيع العرفى المؤرخ ١٩٧٥/٨/١ الصادر من الولي الطبيعى الى الطاعن والذي باع له بموجبه الشقة المبينة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى والعقد لقاء ثمن قدره خمسة وأربعين ألف جنيه ، وإذ بلغ المطعون ضدتهما الأولان سن الرشد فقد اختصهما فى الدعوى .

كما أقام المطعون ضدتهما الأولان الدعوى رقم ٧٠٩٩ لسنة ٧٩ مدنى كلى الجيزة على الطاعن بطلب الحكم ببطالان عقد البيع العرفى المؤرخ ١٩٧٥/٨/١ المشار إليه على سند من القول بأن الطاعن أجنبى ولم يحصل على موافقة مجلس الوزراء على البيع كما لم يتم بتحويل ثمن البيع من الخارج بالنقد الأجنبى ، وإذ كان عقد البيع أنف البيان قد خالف أحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ ، فإنه يكون باطلا ومن ثم أقام دعواه . حكمت المحكمة الابتدائية - بعد ضم الدعويين ، بعدم قبول الدعوى رقم ٣٧٢٧ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى الجيزة لرفعها قبل الأوان وبرفض طلب صحة ونفاذ العقد الصادر من المطعون عليه الثالث إلى المطعون عليهما الأولين ، وبعدم قبول الدعوى رقم ٧٠٩٩ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى الجيزة لرفعها قبل الأوان .

إستأنف المطعون عليهما الأولان هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٨٠ لسنة ٩٩ ق القاهرة كما استأنفه الطاعن بالاستئناف رقم ١٠٣١ لسنة ٩٩ ق وبتاريخ ١٩٨٢/٦/٢٢ قضت محكمة استئناف القاهرة - بعد ضم الاستئنافين - فى الدعوى رقم ٧٠٩٩ سنة ٧٩ بإلغاء الحكم المستأنف وببطالان عقد البيع العرفى المؤرخ ١٩٧٥/٨/١ وفى موضوع الدعوى رقم ٣٧٢٧ لسنة ١٩٧٨ - بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .

طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى



تطبيقه وفى بيان ذلك يقول أن الحكم قد ذهب إلى تكييف عقد البيع بأنه ولد باطلا بطلانا مطلقا لمخالفته لحكم المادة الرابعة من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ ، رغم أن البطلان لا يلحق العقد إلا إذا إنعدم أحد أركانه وأنه لما كان الثابت أن عقد البيع قد أبرم قبل صدور القانون آنف البيان فإنه يكون قد نشأ صحيحا ، ويخضع للجزاء الذى رتبته القانون فى مادته الخامسة وهو عدم الاعتداد به أى عدم نفاذ التصرف إلى أن يصدر مجلس الوزراء موافقته عليه وإذا سار الطاعن فى اجراءات الحصول على موافقة مجلس الوزراء وفقا لما حددته المادة الثالثة من قرار وزير الاسكان والتعمير الصادر بالاحكام التنفيذية للقانون ٨١ لسنة ١٩٧٦ ولم يحل بون صدوره هذه الموافقة الا امتناع المطعون ضدهما عن تقديم مستندات الملكية والرسومات والكشوف الرسمية وهو دفاع لم يعن الحكم المطعون فيه ببحثه بسبب ما انتهى اليه معينا من بطلان العقد فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى شديد ذلك انه ولئن كان القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ قد حظر فى مادته الأولى على غير المصريين إكتساب ملكية العقارات المبنية أو الاراضى الفضاء فى مصر ايا كان سبب اكتسابها عدا الميراث ، الا انه أورد فى المادة الثانية بعض استثناءات من الحظر المشار إليه ومن بينها الحالات التى يوافق عليها مجلس الوزراء ، وقد واجه الشارع فى المادة الخامسة من القانون حكم التصرفات التى تم شهرها قبل العمل فاعتبرها صحيحة منتجة لآثارها أما التصرفات التى لم يتم شهرها فقد نص على عدم الاعتداد بها وعدم جواز شهرها إلا اذا كانت قد قدمت بشأنها طلبات شهر إلى المأموريات المختصة أو أقيمت عنها دعاوى صحة تعاقد أو استخرجت بشأنها تراخيص بناء من الجهات المختصة وذلك كله قبل ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ وكان هذا الجزاء يتباين فى طبيعته القانونية وفى نطاق سريانه عن جزاء البطلان الذى أوقعه الشارع بمقتضى المادة الرابعة من القانون على كل تصرف يتم بالمخالفة لأحكامه أو كان قد تم بقصد التحايل على أحكامه محمولا على صورته ، ومن ثم فإن مفاد ذلك أن التصرفات التى أبرمت قبل صدور القانون ولم يلحقها عوار الصورية تكون قد نشأت -

فى الأصل - صحيحة وتظل كذلك بعد بدء العمل بالقانون متى وافق مجلس الوزراء على إستثناء المتصرف إليه من حظر التملك ، فإن لم تلحقها الموافقة المشار إليها فإنه لا يعتد بها ولا يجوز شهرها وتبقى العين على ملك المتصرف ، ومن ثم فإن هذه التصرفات تتأبى على فكرة البطلان المطلق الذى ترد أسبابه - من حيث الموضوع - إلى فقدان العقد لركن من أركانه فى حكم الواقع وحكم القانون بما يحول دون انعقاده ووجوده منذ نشأته ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن العقد أبرم فى ١/٨/١٩٧٥ أى قبل العمل بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ وكان الطاعن قد اعتصم فى دفاعه أمام محكمة الموضوع باتخاذ إجراءات طلب الموافقة من مجلس الوزراء على إستثنائه من حظر التملك وهو دفاع جوهري أثبت المحكمة بحته وتمحيص أثره محمولا على ما انتهت إليه خطأ من بطلان العقد منذ نشأته فإن الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه .

ولما تقدم يتعين نقض الحكم على أن يكون مع النقض الإحالة .



## جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : د . جمال الدين محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمود مصطفى سالم نائب رئيس المحكمة ، احمد طارق البابلي ، محمد السعيد رضوان ومحمد ممتاز متولى .

( ٢٠٣ )

### الطعن رقم ١٥١ لسنة ٥١ القضائية

#### (١) عمل « نقل العامل » .

ترك الخدمة فى الحكومة أو القطاع العام للإلتحاق بوظيفة جديدة . تعيين جديد يكسب العاملين مراكز قانونية جديدة مغايرة لمراكزهم السابقة . التحاقهم بوظيفة أخرى دون ترك الخدمة . إعتباره نقل .

#### (٢) تأمينات اجتماعية « أنظمة أفضل » .

حق العامل فى قيمة الزيادة بين أنظمة المعاشات أو المكافآت أو الإِدْخَار الأفضل التى ارتبط بها أصحاب الأعمال . تحديد القانون لوقت أدائه وإستحقاقه وشروط على وجه لا تجوز مخالفته . حقه فى هذه الزيادة ناشئ عن عقد العمل .

١ - جرى قضاء هذه المحكمة - على ان العاملين الذين يتركون الخدمة فى الحكومة أو القطاع العام ثم يلحقون بالخدمة مرة أخرى بعد إلحاقهم بوظائفهم الجديدة تعيينا لهم فيها يكسبهم مراكز قانونية جديدة مغايرة لمراكزهم السابقة التى انتهت بانتهاء الرابطة الأولى ، أما العاملون الذين لم يتركوا الخدمة ، فإن إلحاقهم بوظائف أخرى غير وظائفهم الأولى لا يعد تعيينا جديدا لهم فيها ، وإنما يعتبر نفسا إليها تحكمه القواعد المقررة فى القانون للنقل ، ولا ينال من ذلك أن تكون

وسيلة شغلهم للوظائف المنقولين إليها قرارات جمهورية نصت على تعيينهم فى هذه الوظائف لأن المناط فى هذا الخصوص هو بحقيقة الواقع .

٢ - مؤدى نص المادة ٨٩ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - أن حق العامل فى قيمة الزيادة بين أنظمة المعاشات أو المكافآت أو الإِدْخار الأفضّل التى ارتبط بها أصحاب الأعمال وبين مكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، حدد القانون الوقت الذى يتعين فيه على صاحب العمل أدائه . كما حدد وقت إستحقاقه وشروطه على وجه لا تجوز مخالفته . وقد جرى قضاء هذه المحكمة - على أن حق العامل فى إقتضاء الميزة الإضافية هو حق ناشئ عن عقد العمل وتحكمه قواعده .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعن ( البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى التعاونى ) أقام الدعوى رقم ٥٠٨٩ سنة ١٩٧٨ مدنى كلى جنوب القاهرة على المطعون ضده بطلب الحكم بالزامه أن يدفع له مبلغ ١١٣ر٩٥٨ <sup>ملج</sup> وقال بيانا لها أن المطعون ضده كان يشغل وظيفة نائب مدير عام بنك مصر حتى ٢٩/١٠/١٩٧١ وصدر القرار الوزارى رقم ١٨١ سنة ١٩٧١ بتعيينه نائب رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للائتمان الزراعى والتعاونى التى حل محلها البنك الطاعن - وبأشّر المطعون ضده عمله بها اعتبارا من ٣٠/١٠/١٩٧١ ، حتى انتهت خدمته ببلوغه سن المعاش فى ٦/١/١٩٧٥ وإن البنك صرف له مبلغ ١١٣ر٩٥٨ <sup>ملج</sup> مقابل الميزة الأفضّل إعتبارا بأنه كان يعامل أثناء عمله بـ ، مصر بهذا



النظام ، ولكن الجهاز المركزى للمحاسبات إعترض على صرف المبلغ للمطعون ضده لأنه عين بالبنك الطاعن ، ولم ينتقل إليه وان تعيينه كان لاحقاً على إنتضاء العمل بنظام الميزة الأفضل فى ١٩٦١/٢/٢٦ وقد حددت فتوى من مجلس الدولة ( إدارة الفتوى لوزارة الزراعة ) فى ١٩٧٥/٥/١٢ بعدم أحقية المطعون ضده فى الافادة من نظام مكافآت ترك الخدمة الإضافية المقررة للعاملين بالبنك الطاعن وإذ رفض المطعون ضده رد المبلغ سالف الذكر ، فقد أقام الطاعن الدعوى بطلبه سالف البيان ، وبتاريخ ١٩٧٩/١/٢٥ <sup>مليج</sup> حكمت المحكمة بإلزام المطعون ضده بأن يدفع للطاعن مبلغ ١١٣ ر ٩٥٨ . استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٠٦ سنة ٩٦ ق القاهرة وبتاريخ ١٩٨٠/١١/٢٢ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة ، فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعى بها الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق ، والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقول ، إن الحكم أسس قضاءه بأحقية المطعون ضده فى صرف مقابل الميزة الأفضل على ان التحاقه بالبنك الطاعن كان نقلاً ولم يكن بطريق التعيين ، وإن المادة ٨٩ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ لا تحرمه من التمتع بتلك الميزة ، فى حين ان الاساس فى عدم استحقاق المطعون ضده لتلك الميزة صدور قرار من البنك بتاريخ ١٩٦١/١٢/١٦ بعدم سريان نظام مكافأة ترك الخدمة الإضافية على من يعين بعد ١/١/١٩٦٢ ، وهو تاريخ سابق على التحاق المطعون ضده بخدمة البنك ، وقد قدم البنك الطاعن هذا القرار ضمن مستنداته المقدمة لمحكمة الاستئناف ، ولكن الحكم المطعون فيه لم يعن بالرد عليه . وهو ما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق والفساد فى الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك إن قضاء هذه المحكمة جرى على أن العاملين الذين يتركون الخدمة في الحكومة أو القطاع العام ثم يلحقون بالخدمة مرة أخرى بعد إلحاقهم بوظائفهم الجديدة تعيينا لهم فيها يكسبهم مراكز قانونية جديدة مغايرة لمراكزهم السابقة التي انتهت بانتهااء الرابطة الأولى ، أما العاملون الذين لم يتركوا الخدمة ، فإن إلحاقهم بوظائف أخرى غير وظائفهم الأولى لا يعد تعيينا جديدا لهم فيها ، وإنما يعتبر نقلا إليها تحكمه القواعد المقررة في القانون للنقل ، وينال من ذلك أن تكون وسيلة شغلهم للوظائف المنقولين إليها قرارات جمهورية نصت على تعيينهم في هذه الوظائف لأن المناط في هذا الخصوص هو بحقيقة الواقع ، وكانت المادة ٨٩ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن « المعاشات والتعويضات المقررة وفقا لأحكام هذا الباب لا تقابل من التزامات صاحب العمل في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء إلا ما يعادل مكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل ، وأحكام الفقرة الثانية من المادة ٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - ويلتزم أصحاب الأعمال الذين كانوا يرتبطون حتى آخر يولية سنة ١٩٦١ بأنظمة معاشات أو مكافأة أو إيدار بقيمة الزيادة بين ما كانوا يتحملونه في تلك الأنظمة ، ومكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على الأساس المشار إليه في الفقرة السابقة ، وتحسب هذه الزيادة عن كامل مدة خدمة العمال سواء في ذلك مدد الخدمة السابقة أو اللاحقة للاشتراك في الهيئة ، وتؤدي عند انتهاء خدمة كل عامل إلى الهيئة كاملة دون إجراء أي تخفيض ، وتصرف للمؤمن عليه أو المستحقين عنه هذه المبالغ نقدا عند استحقاق المعاش أو التعويض ٠٠ » مما مؤداه أن حق العامل في قيمة الزيادة بين أنظمة المعاشات أو المكافآت أو الإيدار الأفضل التي ارتبط بها أصحاب الأعمال وبين مكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ حدد القانون الوقت الذي يتعين فيه على صاحب العمل أدائه ٠ كما حدد وقت إستحقاقه وشروطه على وجه لا تجوز مخالفته ٠ وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن حق العامل في إقتضاء الميزة الإضافية هو حق ناشئ عن عقد العمل وتحكمه

قواعده . وكانت لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار من رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ونظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، لم يرد بأى منها نص يمس حقوق العاملين فى هذا الخصوص ، ونص فيها صراحة على سريان قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية فيما يكون أكثر سخاء لهم وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض دعوى البنك الطاعن تأسيسا على ان التحاق المطعون ضده بالبنك الطاعن كان بطريق النقل إليه من بنك مصر ورتب على ذلك احتفاظ المطعون ضده بكافة حقوقه وميزاته عند النقل ، ومنها حقه فى اقتضاء مقابل الميزة الاضافية وكان ما اورده الحكم المطعون فيه قد انتهى الى نتيجة صحيحة فان النعى عليه بأسباب الطعن يكون على غير أساس .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////////

## جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : د . احمد حسنى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمد طموم ، زكى المصرى نائبى رئيس المحكمة ، منير توفيق وعبد المنعم ابراهيم .

( ٢٠٤ )

### الطعن رقم ١٣٤٠ لسنة ٥٤ القضائية

(١) دعوى « سقوط الخصومة » نقض « إعلان الطعن » إعلان .

الميعاد المقرر لإعلان صحيفة الطعن بالنقض . م ٢٥٦/٢ مرافعات . ماهيته . تجاوزه لا يرتب البطلان سواء تم الاعلان قبل العرض على المحكمة فى غرفة مشورة أم تراخى إلى ما بعد ذلك . علة ذلك .

(٢) رسوم « رسوم الشهر العقارى » . شهر عقارى .

أمر تقدير الرسوم التكميلية المستحقة للشهر العقارى . وجوب رفع التظلم منه امام المحضر عند الإعلان أو بتقرير فى قلم الكتاب فى كافة الأحوال . لا محل للفرقة بين المنازعة فى مقدار الرسوم أو فى أساس الالتزام أو إنقضائه بالتقادم .

١ - النص فى الفقرة الثالثة من المادة ٢٥٦ من قانون المرافعات يدل على أن الميعاد المقرر لإعلان صحيفة الطعن بالنقض طبقا لهذه المادة ليس ميعادا حتميا بل مجرد ميعاد تنظيمى لا يترتب على تجاوزه البطلان وقد اورد النص هذا الحكم عاما مطلقا دون تخصيص سواء تم الاعلان قبل عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة أم تراخى إلى ما بعد ذلك .

٢ - قد ورد النص فى المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر عاما مطلقا دون تخصيص مما مفاده - وعلى ما جرى به قضاء

هذه المحكمة - أن المشرع قصد أن يكون رفع التظلم من الأمر الصادر بتقدير الرسوم التكميلية بهذا الطريق الاستثنائي إما أمام المحضر عند الاعلان أو بتقرير فى قلم الكتاب أيا كانت طبيعة المنازعة وسواء انصبت هذه المنازعة على مقدار الرسوم المقدرة أم تناولت أساس الالتزام بها أو إنقضاءه بالتقادم وذلك تبسيطا للإجراءات على ما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضده باع إلى المؤسسة المصرية العامة للصناعات الكيماوية الأطيان المبينة بالعقد المسجل برقم ٢٣٥٥ فى ٢١/٦/١٩٧٥ شهر عقارى اسكندرية وتم تحصيل الرسوم إلا أن ان امين الشهر العقارى بالاسكندرية « الطاعن الثانى » أصدر الأمر رقم ٩٣٨ لسنة ١٩٧٨ بتقدير مبلغ ٩٠٤٩ر١٣٩ هـ كرسوم تكميلية استنادا الى أن الثمن الحقيقى للمبيع يزيد على الثمن الوارد بالعقد وبتاريخ ٢٣/١/١٩٨٠ أعلن الأمر إلى المطعون ضده فتظلم منه بتقرير أودع قلم كتاب محكمة الاسكندرية فى ٢٥/٩/١٩٨٠ وقيد برقم ٥٢٩٢ لسنة ١٩٨٠ مدنى كلى اسكندرية طالبا الحكم بقبول التظلم شكلا وفى الموضوع : - أولا بسقوط الحق فى المطالبة بالتقادم . ثانيا : بالغاء الأمر المتظلم منه والاعتداد بالثمن الوارد بعقد البيع . كما أقام المطعون ضده الدعوى رقم ٥٢٩٣ لسنة ١٩٨٠ مدنى كلى اسكندرية بصحيفة أودعت الكتاب ابتغاء الحكم بذات الطلبات . وبعد أن قررت المحكمة ضم الدعوى الأولى للثانية قضت بتاريخ ٣٠/٣/١٩٨١ فى الدعوى ٥٢٩٢ لسنة ١٩٨٠ بعدم قبولها لرفعها بغير الطريق القانونى وفى الدعوى ٥٢٩٣ لسنة ١٩٨٠ بقبول التظلم شكلا وبسقوط حق مصلحة الشهر العقارى فى المطالبة رقم ٩٣٨



لسنة ١٩٧٨ بتقدير رسوم اضافية على المحرر رقم ٢٣٥٥ لسنة ١٩٧٥ شهر عقارى اسكندرية ، استأنف الطاعنان هذا الحكم فيما قضى به فى الدعوى ٢٩٣ هـ لسنة ١٩٨٠ بالاستئناف رقم ٩٥ هـ لسنة ٢٧ ق اسكندرية طالين الغائه وبعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانونى واحتياطيا برفضها كما استأنفه المطعون ضده فيما قضى به فى الدعوى ٢٩٢ هـ لسنة ١٩٨٠ بالاستئناف رقم ١٠٢٩ لسنة ٣٧ ق طالبا إلغائه ويقبول التظلم شكلا والحكم بسقوط الحق فى المطالبة موضوعه واحتياطيا الغاء أمر التقدير الصادر فيها وبعد ضم الاستئنافين حكما محكمة استئناف اسكندرية بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٧ أولا : وفى الاستئناف ١٠٢٩ لسنة ٣٧ بسقوط الحق فى الاستئناف للتقرير به بعد الميعاد . ثانيا : وفى الاستئناف ٩٥ هـ لسنة ٣٧ ق برفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف طعن الطاعنان على هذا الحكم فى شقه الخاص بالاستئناف ٩٥ هـ لسنة ٣٧ بطريق النقض . وقدم المطعون ضده مذكرة دفه فيها ببطلان الطعن لعدم اعلانه بصحيفته الا بعد تحديد جلسة لنظره وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بتنقض الحكم المطعون فيه واذا عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من المطعون ضده ، أنه لم يعلن بصحيفة الطعن إلا بعد عرضه على المحكمة فى غرفة المشورة وتحديدها جلسة لنظره .

وحيث إن هذا الدفع فى غير محله ذلك ان النص فى الفقرة الثالثة من المادة ٢٥٦ من قانون المرافعات على ان « وعلى قلم المحضرين أن يقوم باعلان صحيفة الطعن خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ تسليمها إليه من قلم كتاب محكمة النقض ولا يترتب على عدم مراعاة هذا الميعاد بطلان إعلان صحيفة الطعن » يدل على ان الميعاد المقرر لإعلان صحيفة الطعن بالنقض طبقا لهذه المادة ليس ميعادا حتميا بل مجرد ميعاد تنظيمى لا يترتب على تجاوزه البطلان وقد أورد النص هذا الحكم عاما مطلقا دون تخصيص سواء تم الإعلان قبل عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة أو تراخى إلى ما بعد ذلك ومن ثم يكون الدفع لا اساس له .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك يقولان أنه لما كانت المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر قد نصت على أن يكون التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية أمام المحضر عند إعلان الأمر أو بتقرير فى قلم الكتاب وكان هذا النص قد جاء عامادون نظر لطبيعة المنازعة سواء تعلقت بمقدار الرسوم أم بأساس الالتزام بها فإن الحكم المطعون فيه اذ كيف دعوى المطعون ضده على أنها دعوى براءة ذمة من الرسوم التكميلية أساسها إنقضاء الإلتزام بالتقادم يتبع بشأنها الطريق العادى لرفع الدعاوى المنصوص عليه فى المادة ٦٣ مرافعات ورتب على ذلك قضاءه برفضه الدفع بعدم قبولها لرفعها على خلاف المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن المادة ٢٦ من القانون ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر قد جرى نصها بأنه « فى الأحوال التى تستحق فيها رسوم تكميلية يصدر امين المكتب المختص أمر تقدير بتلك الرسوم ويعلن هذا الأمر الى ذوى الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول أو على يد أحد محضرى المحكمة ويجوز لذوى الشأن - فى غير حالة تقدير القيمة بمعرفة أهل الخبرة المنصوص عليها فى المادة ٢١ - التظلم من أمر التقدير خلال ثمانية أيام من تاريخ الإعلان وإلا أصبح الأمر نهائيا ، ويكون تنفيذه بطريق الحجز الإدارى ، ويحصل التظلم أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير أو بتقرير فى قلم الكتاب ، ويرفع التظلم إلى المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب الذى أصدر الامر ويكون حكمها غير قابل للطعن » وقد ورد هذا النص عاما مطلقا دون تخصيص مما مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع قصد أن يكون رفع التظلم من الأمر الصادر بتقدير الرسوم التكميلية بهذا الطريق الاستثنائى إما أمام المحضر عند الإعلان أو بتقرير فى قلم الكتاب أيا كانت طبيعة المنازعة وسواء انصبت هذه المنازعة على مقدار الرسوم المقدرة أم تناولت أساس

الإلتزام بها أو إنقضائه بالتقادم وذلك تبسيطاً للإجراءات على ما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن المطعون ضده أقام منازعته بشأن الرسوم التكميلية موضوع النزاع عن طريق رفع الدعوى وليس عن طريق التظلم أمام المحضر أو بتقرير فى قلم كتاب المحكمة على النحو الذى أوردته المادة ٢٦ من القانون ٧٠ لسنة ١٩٦٤ فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد حكم محكمة أول درجة برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانونى يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

////////////////////

## جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : د . احمد حسنى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمد طوم ، زكى المصرى نائبى رئيس المحكمة ، منير توفيق وعبد المنعم ابراهيم .

( ٢٠٥ )

### الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٥٥ القضائية

( ١ ، ٢ ) عقد « إنعقاد العقد » . مسئولية « مسئولية عقدية » .

(١) طرح مناقصات التوريد وغير ذلك من البيانات الموجهة إلى الجمهور أو الأفراد كالنشرات والإعلانات . ليس ايجاباً إنما مجرد دعوة إلى التفاوض . الإيجاب هو الاستجابة لهذه الدعوة . التقدم فى مناقصة بعبء بالشروط المبينه فيه . إعتباره إيجاباً يتم التعاقد بقبول الجهة صاحبة المناقصة له .

(٢) قيام شركة المطعون ضدها بتضمين أمر التوريد شروطاً مغايرة لما تلاقى عليه إرادة المتعاقدين . إعتباره تعديلاً للعقد بإرادتها المنفردة غير جائز . أثره . إمتناع الطاعن عن تنفيذه . لا يشكل خطأ يستوجب مسئوليته .

١ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن طرح مناقصات التوريد وغير ذلك من البيانات الموجهة للجمهور أو الافراد كالنشرات والإعلانات لا تعتبر إيجاباً وإنما مجرد دعوة إلى التفاوض والاستجابة لهذه الدعوة هى التى تعتبر إيجاباً فالتقدم فى مناقصة بعبء بالشروط المبينة فيه يعتبر إيجاباً ويتم التعاقد بقبول الجهة صاحبة المناقصة هذا الإيجاب .

٢ - لما كان العقد قانون العاقدین لا يسوغ لاحدهما نقضه أو الإنفراد بتعديل شروطه فإن قيام الشركة المطعون ضدها بتضمين أمر التوريد شروطاً مغايرة لما

تلاقت عليه ارادة المتعاقدين من حيث طريقة أخذ العينة وكيفية السداد - يعد تعديلا للعقد بارادتها المنفردة ، وهو أمر لا تملكه ولا يحق لها إجبار الطاعن على قبوله وبالتالي فإن إمتناعه عن تنفيذه لا يشكل خطأ يستوجب مسئوليته .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الشركة المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ تجارى كلى بمنهور على الطاعن بطلب الحكم بإلزامه بأن يؤدى لها مبلغ ٦٣٠٠ ر. ١٢٧٥٠ والفوائد وقالت بيانا لها ان الطاعن قام بتوريد ٢٥٠ طن من الفحم النباتى إليها بسعر ٤٨٠٠ ر. ٤٨٠٠ ملجم جنية للطن ولما كان التحليل الكيماوى للفحم المورد وقد اظهر إرتفاع نسبة الرطوبة عن المعدل وكانت قد سددت ٧٥٪ من ثمن الصفقة فقد اجرت التسوية التى أسفرت عن مديونية الطاعن بمبلغ ٣٠٠ ر. ١٥٢٠ كما تقدم الأخير بعتاء عن المناقصة رقم ٣ لسنة ١٩٧٥ لتوريد ٥٠٠ طن فحم نباتى بسعر ٦٥ ج للطن إلا أنه لم يف بالتزامه بالتوريد مما اضطرت معه المطعون ضدها - بعد إنذار الطاعن - إلى شراء الكمية من الغير حسب شروط المناقصة بسعر ٨٧٠٠ ر. ٨٧ للطن فبلغ فرق السعر المستحق على الطاعن مبلغ ١٢٥٠ ملجم جنية ومن ثم فقد أقامت دعواها للمطالبة بهذين المبلغين . وجه الطاعن إلى المطعون ضدها دعوى فرعية بطلب الحكم بإلزامها بأن تدفع له ٨٩٧ ر. ٨٦٩٧٦ وذلك نظير ثمن فحم ورده لها فضلا عن التعويض عن الأضرار التى لحقت به جراء موقف الشركة منه وبتاريخ ١٥/٢/١٩٧٩ نذبت محكمة أول درجة خبيرا ، وبعد أن قدم تقريره قضت بتاريخ ١٠/١/١٩٨٠ أولا : فى الدعوى الأصلية بإلزام الطاعن بأن يؤدى إلى الشركة المطعون



ضدها مبلغ ١١٦٥٦٤٣ <sup>مليم جنيه</sup> والفوائد القانونية ثانيا : فى الدعوى الفرعية برفضها ، إستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٩ لسنة ٢٦ ق إسكندرية مأمورية دمنهور كما أقامت الشركة المطعون ضدها إستئنافا فرعيا . وبتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٨ قضت محكمة الإستئناف بنذب ثلاثة خبراء وبعد أن قدموا تقريرهم قضت بتاريخ ١٩٨٤/١٢/١٧ بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الطاعن بأن يؤدي للشركة المطعون ضدها مبلغ ٦٨٢٧٠٠٩ <sup>مليم جنيه</sup> والفوائد . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم المطعون فيه وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعى به الطاعن على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول من أسباب الطعن مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك يقول أن الشركة المطعون ضدها أعلنت بالمناقصة رقم ٣ لسنة ١٩٧٥ عن حاجتها لتوريد ٢٠٠٠ طن فحم نباتى فتقدم بعبء أورد به شروطا تخالف شروط المناقصة إذ ضمنه أن تكون الكمية الموردة ٥٠٠ طن فقط وأن يتم التسليم ظهرا بالسيارات فى القاهرة إبتداء من ١٩٧٥/٤/١ وأن يشترك فى أخذ العينة مع كيمائى الشركة وأن يسدد له ٧٥٪ من قيمة الفاتورة فور التوريد وأن تخطر الشركة كتابة فى أمر التوريد بموافقتها على هذه الشروط فأبرقت له فى ١٩٧٥/٢/٢٤ بموافقتها على شروطه إلا أنها أرسلت له فى ١٩٧٥/٣/١٢ الأمر رقم ١٧٥ لسنة ١٩٧٥ متضمنا شروطا مغايرة مما يعد منها عدولا عن قبولها لشروطه وفى ذات الوقت إيجابا جديدا أعلنها بعدم قبوله ومن ثم لا يكون العقد قد انعقد بينهما وإذ اعتبر الحكم المطعون فيه أن العقد قد تم ورتب على ذلك إلتزامه بفرق السعر عن الكمية التى لم يوردها فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

وحيث إنه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان طرح مناقصات التوريد وغير ذلك من البيانات الموجهة للجمهور أو الافراد كالنشرات والإعلانات لا تعتبر إيجابا وإنما مجرد دعوة إلى التفاوض والاستجابة لهذه الدعوة هى التى تعتبر إيجابا فالتقدم فى مناقصة بعبء بالشروط المبينة فيه يعتبر إيجابا ويتم التعاقد بقبول الجهة صاحبة

المناقصة هذا الايجاب ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن تقدم فى المناقصة التى طرحتها الشركة المطعون ضدها بعبء بالشروط المبينة فى كتابة المؤرخ ١٩٧٥/٢/٢٣ فقبلت الشركة برقيا هذا الإيجاب بغير تحفظ فإن العقد يكون قد تم بينهما على أساس الايجاب المذكور ولا يغير من ذلك ما طلبه الطاعن بكتابة آنف الذكر من ضرورة ان تتم الموافقة على شروطه كتابة بأمر التوريد إذ أن الكتابة هنا - على نحو ما كشف عنه الطاعن بأقواله أمام الخبير المنتدب فى الدعوى - ليست مظهرا للتعبير عن الإرادة بل طريقا لإثبات وجودها ولما كان العقد قانون العاقدين لا يسوغ لأحدهما نقضه أو الانفراد بتعديل شروطه فإن قيام الشركة المطعون ضدها بتضمين أمر التوريد شروطا مغايرة لما تلاقى عليه إرادة المتعاقدين - من حيث طريقة أخذ العينة وكيفية السداد - يعد تعديلا للعقد بإرادتها المنفردة وهو أمر لا تملكه ولا يحق لها إجبار الطاعن على قبوله وبالتالي فإن إمتناعه عن تنفيذه لا يشكل خطأ يستوجب مسئوليته وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وانتهى إلى اعتبار الطاعن مخلا بشروط العقد لعدم قيامه بالتوريد ورتب على ذلك قضائية بإلزامه بفرق السعر عن الكمية التى لم تورد فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه مما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .



## جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : د . جمال الدين محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين: محمود مصطفى سالم نائب رئيس المحكمة ، احمد طارق البابلي ، محمد السعيد رضوان  
ومحمد ممتاز متولى .

( ٢٠٦ )

### الطعن رقم ٢١٣٠ لسنة ٥٥ القضائية

(٣.٢.١) عمل « العاملون بالقطاع العام » « نذب العامل . سلطة  
صاحب العمل التنظيمية .

(١) قواعد نذب العاملين بالقطاع العام . تنظيمها بالقانون رقم ٤٨ لسنة ٧٨ . لا محل  
لاعمال قواعد قانون العمل .

(٢) نذب العامل لوظيفة أخرى . إنتهاؤه بإنتهاء الغرض منه أو بانقضاء الفترة المحددة له .

(٣) تنظيم المنشأة وتقدير كفاية العامل ووضعه فى المكان الذى يصلح له من سلطة صاحب  
العمل .

١- مفاد نص المادة الاولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ٧٨ باصدار قانون نظام  
العاملين بالقطاع العام ان احكام قانون العمل لا تسرى على العاملين بالقطاع  
العام إلا فيما لم يرد بشأنه نص فى النظام الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة  
١٩٧٨ . . . . . وإذ نظمت المادتان ٥٩. ٥٥ من نظام العاملين المشار إليه قواعد  
واجراءات نذب العاملين بالقطاع العام فإنه لا يكون ثمة مجال لاعمال قانون العمل  
فى هذا الشأن .

٢ - المقرر ان ندب العامل للقيام بمهام وخليفة أخرى حسبما تقتضيه دواعي العمل فى المنشأة ينتهى بإنتهاء الغرض الذى تقرر من أجله ، أو بإنقضاء الفترة المحددة له .

٣ - المقرر ان من سلطة صاحب العمل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تنظيم منشأته وإتخاذ ما يراه من الوسائل لإعادة تنظيمها متى رأى من ظروف العمل ما يدعو إلى ذلك . وان من سلطة تقدير كفاية العامل ووضعه فى المكان الذى يصلح له بما يحقق مصلحة الإنتاج .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى ان المطعون ضده أقام على الطاعنة « شركة القناة للشحن والتفريغ » الدعوى رقم ١٠٣ سنة ١٩٨٤ عمال كلى بور سعيد طالبا الحكم بإلغاء القرار الصادر فى ١٩٨٤/٧/٨ بنديه لوظيفة مدير عام الادارة العامة للتنظيم والادارة وما يترتب على ذلك من آثار ، وقال بيانا لها انه يعمل لدى الطاعنة فى وظيفة مدير عام الادارة العامة للحركة والتشغيل ، وقد فوجئ بصدر قرار بتاريخ ١٩٨٤/٧/٨ بنديه مديرا عاما للادارة العامة للتنظيم والادارة ، وإذ صدر القرار مخالفا للقانون ، ويقصد الاساءة اليه ، فقد أقام الدعوى بطلباته سالفه البيان ، وبتاريخ ١٩٨٤/١٢/٣١ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة الاسماعيلية بالاستئناف رقم ٣٣ سنة ٢٦ ق « مأمورية بور سعيد » . وبتاريخ ١٩٨٥/٦/١٢ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإلغاء القرار رقم ٣٦٨ سنة ١٩٨٤ المؤرخ ١٩٨٤/٧/٨ بنذب المطعون ضده لوظيفة مدير عام الادارة العامة للتنظيم والادارة ، وكل ما يترتب على ذلك من آثار

ونتائج . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك تقول ان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بإلغاء قرار ندب المطعون ضده على ما تضمنته المادة ٥٧ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ من عدم جواز تكليف العامل بعمل غير المتفق عليه إلا فى حالتى الضرورة أو القوة القاهرة وبشرط عدم الاختلاف الجوهرى فى العمل ، فى حين ان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام هو القانون الواجب التطبيق ، وقد نظمت المادتان ٥٥ ، ٥٩ منه قواعد وإجراءات ندب العاملين بشركات القطاع العام بما يستبعد أحكام قانون العمل فى هذا الشأن ، وإذ كان قرار ندب المطعون ضده قد صدر ممن يملك إصداره ، وهو رئيس مجلس إدارة الشركة ، وفى حدود ما يخوله له القانون ، فإنه يكون سليما منتجا لآثاره ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بإلغائه فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك انه لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام تنص على ان « تسرى أحكام هذا القانون على العاملين فى شركات القطاع العام وتسرى أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص فى هذا القانون . فإن مفاد ذلك ان أحكام قانون العمل لا تسرى على العاملين بالقطاع العام إلا فيما لم يرد بشأنه نص فى النظام الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وكانت المادة ٥٥ من نظام العاملين المشار إليه تنص على أنه « يجوز لدواعى العمل بقرار من رئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه ندب العامل إلى وظيفة مماثلة أو تتوافر فيه شروط شغلها أو إلى وظيفة تعلو وظيفته مباشرة فى ذات الشركة وذلك لمدة سنة قابلة للتجديد سنة أخرى ، وبحد أقصى سنتين » ونصت المادة ٥٩ على انه « . . . ويجوز بقرار من رئيس الجمعية العمومية للشركة بناء على عرض رئيس مجلس الإدارة



نقل أعضاء مجلس الإدارة المعينين وشاغلي الوظائف العليا وإعارتهم ، أما إفادهم في بعثات أو منح ، وندبهم داخل الشركة فيكون بقرار من رئيس مجلس إدارة الشركة . »

وإذ نظمت المادتان المشار إليهما قواعد وإجراءات ندب العاملين بالقطاع العام فإنه لا يكون ثمة مجال لأعمال أحكام قانون العمل في هذا الشأن . وكان ندب العامل للقيام بمهام وظيفة أخرى حسبما تقتضيه دواعي العمل في المنشأة ينتهى بإنتهاء الغرض الذى تقرر من أجله ، أو بإنقضاء الفترة المحددة له . وكان من سلطة صاحب العمل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تنظيم منشأته وإتخاذ ما يراه من الوسائل لاعادة تنظيمها متى رأى من ظروف العمل ما يدعو إلى ذلك . وان من سلطته تقدير كفاية العامل ووضعه في المكان الذى يصلح له بما يحقق مصلحة الإنتاج ، وكان الحكم المستأنف قد أورد في مدوناته ان قرار ندب المطعون ضده لعمل آخر قد صدر لدواعي العمل بالشركة الطاعنة وبسبب ما نسب إليه من تقصير في عمله ، وأنه يخلو من التعسف ، فإن الحكم المطعون فيه إذ التفت عن تطبيق أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام ، وطبق حكم المادة ١/٥٧ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فيما نصت عليه من عدم جواز الخروج على القيود والمشرطة في الاتفاق أو بتكليف العامل بعمل غير متفق عليه إلا إذا دعت الضرورة إلى ذلك منعا لوقوع حادث أو لاصلاح ما نشأ عنه أو في حالة القوة القاهرة ، ورتب على انتفاء قيام احدى هذه الحالات ان « . . . قرار الندب موضوع التداعى قد صدر دون مبرر ومشوب بعيب التعسف في استعمال السلطة قصد به مضايقة المستأنف . . . » يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

وحيث ان الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين الحكم فى موضوع الاستئناف رقم ٣٣ سنة ٤٦ ق الاسماعيلية مأمورية بور سعيد بتأييد الحكم المستأنف .



## جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : د . احمد حسنى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمد طموم ، زكى المصرى نائبى رئيس المحكمة ، منير توفيق وعبد المنعم ابراهيم .

( ٢٠٧ )

### الطعن رقم ٢٢٧٤ لسنة ٥٥ القضائية

#### (١) مسئولية « مسئولية تقصيرية » .

المنافسة التجارية غير المشروعة . إعتباره فعلا ضارا يستوجب مسئولية فاعله عن الضرر  
المترتب عليه . تجاوز حدود المنافسة المشروعة . ماهيته .

#### (٢) علامة تجارية .

تقليد العلامة التجارية يقوم على محاكاة تتم بها المشابهة بين الأصل والتقليد تدعو إلى  
تضليل الجمهور . إعتباره صورة من صور الخطأ التى يمكن الاستناد إليه كركن فى دعوى  
المنافسة التجارية غير المشروعة .

#### ( ٣ ، ٤ ) حكم « حجية الحكم الجنائى » .

(٣) حجية الحكم الجنائى أمام المحاكم المدنية . نطاقها .

(٤) القضاء بالبراءة على أساس إنتفاء أوجه الشبه بين العلامة التجارية للطاعن وعلامة  
المطعون ضدها . لزوم ذلك للفصل فى الدعوى الجنائية . أثره . إكتساب هذا القضاء قوة  
الشئ المحكوم فيه أمام المحاكم المدنية .

#### (٥) علامة تجارية .

تحقق تقليد العلامة التجارية . لا يلزم فيه التطابق بين العلامتين بل يكفى لتوافره وجود  
تشابه بينهما من شأنه تضليل جمهور المستهلكين وإحداث اللبس والخلط بين المنتجات .

## (٦) علامة تجارية • دعوى • إقامة الدعوى •

حق طالب تسجيل العلامة التجارية في رفع دعواه أمام القضاء • مناطه • التظلم إلى اللجنة المنصوص عليها في القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٣ من قرار إدارة التسجيل في حالة الرفض في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ إخطاره كتابة بأسبابه وأن تؤيد هذه اللجنة قرار إدارة التسجيل •

١ - المنافسة التجارية غير المشروعة تعتبر فعلا ضارا يستوجب مسئولية فاعله عن تعويض الضرر المترتب عليه عملا بالمادة ١٦٣ من القانون المدني ويعد تجاوزا لحدود المنافسة غير المشروعة ارتكاب أعمال مخالفة للقانون أو العادات أو استخدام وسائل منافية لمبادئ الشرف والأمانة في المعاملات إذا قصد به إحداث لبس بين منشأتين تجاريتين أو إيجاد اضطراب بأحدهما متى كان من شأنه اجتذاب عملاء إحدى المنشأتين للأخرى أو صرف عملاء المنشأة عنها •

٢ - تقليد العلامة التجارية يقوم على محاكاة تتم بها المشابهة بين الأصل والتقليد بحيث تدعو إلى تضليل الجمهور ، فيعد بهذه المثابة من بين صور الخطأ الذي يمكن الاستناد إليه كركن في دعوى المنافسة التجارية غير المشروعة التي لا تخرج عن كونها دعوى مسئولية عادية أساسها الفعل الضار •

٣ - مؤدى نص المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ١٠٢ من قانون الإثبات أن الحكم الصادر في المواد الجنائية تكون له حجيته في الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية كلما كان قد فصل فصلاً لازماً في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله ، ومتى فصلت المحكمة الجنائية في هذه الأمور فإنه يمتنع على المحاكم المدنية أن تعيد بحثها ويتعين عليها أن تعتبرها وتلتزمها في بحث الحقوق المدنية المتصلة بها كي لا يكون حكمها مخالفاً للحكم الجنائي السابق •

٤ - إذ كان البين من الحكم البات الصادر فى قضية النيابة العامة رقم ٣٨٣٩ لسنة ١٩٧٩ جنح المنتزه ، والحكم الصادر فى إستئناف النيابة العامة والمدعية بالحق المدنى بتأييده لأسبابه والمقيد برقم ٦٧٥٨ لسنة ١٩٨١ والمودع صورة رسمية لكل منهما ملف الطعن أن النيابة العامة قد نسبت إلى الطاعن انه « قلد علامة تجارية مسجلة قانونا بطريقة تضلل الجمهور على النحو الموضح بالأوراق » وادعت المطعون ضدها الأولى مدنيا قبله بمبلغ ٥١ جنيه كتعويض مؤقت فقضت محكمة أول درجة ببراءة الطاعن ورفض الدعوى المدنية وأسست قضاها على ما خلصت إليه من إنتفاء أوجه الشبه بين علامة الطاعن وعلامة المطعون ضدها الأولى ، ومن ثم فإن فصل الحكم الجنائى فى هذه المسألة على النحو السالف البيان لازم لقضائه بالبراءة فتكون له قوة الشئ المحكوم فيه أمام المحاكم المدنية .

٥ - لا يلزم فى التقليد أن يكون هناك ثمة تطابق بين العلامتين بل يكفى لتوافره وجود تشابه بينهما من شأنه تضليل جمهور المستهلكين وإحداث اللبس والخلط بين المنتجات .

٦ - مفاد نصوص المواد التاسعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ والعاشرة المعدلة بالقانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٣ والمادة ١١ من نفس القانون أن المشرع جعل مناط الحق فى رفع طالب التسجيل دعواه أمام القضاء ضد صاحب التسجيل أن يتظلم من قرار إدارة التسجيل فى حالة الرفض فى ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ إخطاره كتابة بأسبابه والوقائع المتعلقة بذلك إلى لجنة تشكل لهذا الغرض بقرار من وزير التجارة والصناعة وأن تؤيد اللجنة قرار إدارة التسجيل الصادر برفض العلامة لمشابهتها لعلامة أخرى سبق تسجيلها عن منتجات واحدة أو فئة واحدة منها ، وإنه فى حالة التظلم من قرار إدارة التسجيل بالقبول المعلق على شرط تكون قرارات اللجنة المشار إليها نهائية فلا يجوز رفع دعوى بطلب تسجيلها والقول بغير ذلك يجعل هذه النصوص لغوا يجب تنزيه الشارع عنه .



## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ تجارى كلى شمال القاهرة على المطعون ضدهم بطلب الحكم بإلزام المطعون ضدهما الثانى والثالث - فى مواجهة المطعون ضدها الأولى بتسجيل علامته رقم ٥٥٨٨٨ المقدمة فى ١٩٧٩/٥/٢٩ والخاصة ببودرة إيرين أربع خمسات ٥ ٥ ٥ ، وقال بيانا لذلك إنه تقدم فى التاريخ المذكور إلى المطعون ضده الثانى بطلب تسجيل العلامة المشار إليها وهى من انتاج معامل إيرين لمستحضرات التجميل وقام بسداد الرسم ، إلا انه فوجئ فى ١٩٧٩/٧/٢٤ برفض طلبه بناء على شكوى المطعون ضدها الأولى صاحبة العلامة التجارية رقم ٤٥٣٤٩ الخاصة ببودرة تلك بيبي خمس خمسات ٥ ٥ ٥ التى إدعت وجود تشابه بين علامته وعلامتها رغم إختلافهما الواضح للوهلة الأولى من حيث اللون والاسم والرسم والعلامات والخمسات والعبارات ، وهو ما اضطره لإقامة دعواه بطلباته المشار إليها ، كما أقامت المطعون ضدها الأولى الدعوى رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٨٠ على الطاعن بطلب الحكم بإلزامه (أولا) بالكف عن إستعمال علامته ومصادرة المنتجات المقلدة فى أى مكان توجد . (ثانيا) بدفع تعويض قدره ثلاثين ألف جنيه قيمة الخسائر والأضرار المالية والأدبية التى أصابتها من جراء هذه المنافسة ، وقالت بيانا لدعواها أنها تنتج منذ عام ١٩٦٨ بودرة تلك اتخذت لها علامة مميزة هى خمس خمسات على هيئة صفيين متقاطعين باللغتين العربية والأجنبية وسجلتها تحت رقم ٤٥٣٤٩ من منتجات الفئة ٣ ، وتحت رقم ٥٤٨٥٢ عن ماء الكولونيا ومستحضرات التجميل ، إلا ان الطاعن إستغل ما حققته من شهرة كبيرة فى انحاء الجمهورية نتيجة إستخدامها أنقى أنواع البودرة وقام بانتاج بودرة « تلك » أقل جودة



منها مقلدا نفس علامتها مما أثر على سمعتها التجارية وقلل من توزيع منتجاتها لاختلاط الأمر على المستهلكين نتيجة التشابه بين العلامتين ، فقامت بإبلاغ الرقابة الإدارية عن الواقعة حيث تحرر لهذا المذكور محضر الجنحة رقم ٢٨٣١ المنتزه ، كما رفضت مصلحة العلامات التجارية تسجيل علامته ، ولما كان استمرار الطاعن فى تقليد علامتها على ما ينتجه من بودة تلك يشكل منافسة غير مشروعة أضرت بها ضررا بليغا فقد أقامت الدعوى بطلباتها سالفة الذكر . ومحكمة أول درجة قضت فى ١٩٨٣/١/٢٣ - بعد ضم الدعوى رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٨٠ إلى الدعوى رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ تجارى كلى شمال القاهرة - بئدب خبير فى الدعويين ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت فى ١٩٨٤/١٢/٣١ (أولا) فى الدعوى رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٨٠ تجارى كلى شمال القاهرة بعدم جواز نظرها لسابقة الفصل فيها فى الجنحة رقم ٢٨٣١ لسنة ١٩٧٩ المنتزه والمؤيد إستئنافيا فى الجنحة رقم ٦٧٥٨ لسنة ١٩٨١ مستأنف شرق الاسكندرية . ( ثانيا ) فى الدعوى رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ تجارى كلى شمال القاهرة بإجابة الطاعن إلى طلبه . إستأنفت المطعون ضدها الأولى هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٠ لسنة ١٠٢ ق تجارى أمام محكمة استئناف القاهرة التى قضت فى ١٩٨٥/٦/١٦ . (أولا) بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به فى الدعوى رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٨٠ تجارى كلى شمال القاهرة وبإلزام الطاعن بالكف عن استعمال العلامة محل التداعى وبأن يدفع للمطعون ضدها الأولى تعويضا قدره خمسة آلاف جنيه ورفضت ما عدا ذلك من طلبات . (ثانيا) بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به فى الدعوى رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ تجارى كلى شمال القاهرة وبعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول والشق الأول من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وبيانا لذلك يقول إنه لما كانت المطعون ضدها الأولى قد أسست دعوى المنافسة غير المشروعة التى أقامتها ضده على ما ادعته

من تقليده علامتها التجارية الخاصة بمنتجاتها من « بودة تلك » خمس خمسات باتخاذها لإنتاجه من هذا النوع من البودة علامة مشابهة لها مما أثر على سمعتها التجارية وقلل من توزيع منتجاتها لإختلاط الأمر على المستهلكين نتيجة التشابه بين العلامتين ، وكان هذا الفعل بذاته هو موضوع التهمة فى الجنحة رقم ٣٨٣١ لسنة ١٩٧٩ المنتزه التى أسند فيها تقليد علامة مسجلة قانونا بطريقة تضلل الجمهور ، وإدعت المطعون ضدها الأولى مدنيا قبله فيها بالتعويض ، وإذ قضى الحكم الجنائى ببراءته ورفض دعواها المدنية على سند من انتفاء أوجه الشبه بين العلامتين وبالتالي عدم قيام جريمة التقليد فى حقه ، فانه يكون بذلك قد فصل فصلا لازما فى وقوع ذات الفعل المرفوع به دعوى المنافسة غير المشروعة ، ولا يجوز قبول دليل يناقض هذا القضاء ، وإذ أهدر الحكم المطعون فيه حجية هذا الحكم بما إنتهى إليه من وجود تشابه بين العلامتين أخذا بتقرير الخبير المنتدب ورتب على ذلك قضاءه بإجابة المطعون ضدها الأولى دعواها لإنتفاء الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والتجارية بإعتبار أن جريمة التقليد تتطلب التطابق التام بين العلامة الصحيحة وتلك المقلدة اما دعوى المنافسة غير المشروعة فإنه يكفى لقيامها وجود أوجه تشابه بين العلامتين يخشى معه وجود لبس لدى جمهور المتعاملين فيختلط الأمر عليهم ، وذلك على الرغم من ان التقليد لا يستلزم هذا التطابق ويكفى لتوافره المشابهة بين الأصل والتقليد ، فإن الحكم يكون مشوبا بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أنه لما كانت المنافسة التجارية غير المشروعة تعتبر فعلا ضارا يستوجب مسئولية فاعله عن تعويض الضرر المترتب عليه عملا بالمادة ١٦٣ من القانون المدنى ، ويعد تجاوزا لحدود المنافسة غير المشروعة ارتكاب أعمال مخالفة للقانون أو العادات أو استخدام وسائل منافية لمبادئ الشرف والأمانة فى المعاملات إذا قصد به إحداث لبس بين منشأتين تجاريتين أو إيجاد إضطراب بأحدهما متى كان من شأنه إجتذاب عملاء إحدى المنشأتين للأخرى أو صرف عملاء المنشأة عنها ، وكان تقليد العلامة التجارية يقوم على محاكاة تتم بها المشابهة بين الأصل والتقليد بحيث تدعو إلى

تضليل الجمهور ، فيعد بهذه المثابة من بين صور الخطأ الذي يمكن الإستناد إليه كركن فى دعوى المنافسة التجارية غير المشروعة التى لا تخرج عن كونها دعوى مسئولية عادية أساسها الفعل الضار ، لما كان ذلك وكان مؤدى نص المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ١٠٢ من قانون الإثبات ان الحكم الصادر فى المواد الجنائية تكون له حجيته فى الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية كلما كان قد فصل فصلا لازما فى وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفى الوصف القانونى لهذا الفعل ونسبته إلى قاعله ومتى فصلت المحكمة الجنائية فى هذه الأمور فانه يمتنع على المحاكم المدنية أن تعيد بحثها ويتعين عليها أن تعتبرها وتلتزمها فى بحث الحقوق المدنية المتصلة بها كى لا يكون حكمها مخالفا للحكم الجنائى السابق . وكان الخطأ الذى أسندته المطعون ضدها الأولى إلى الطاعن فى دعوى المنافسة غير المشروعة هو مجرد تقليد علامتها التجارية الخاصة ببودرة تلك « بيبي خمس خمسات » باتخاذها لانتاجه من هذا النوع من البودرة علامة مشابهة لها مما أثر على سمعتها التجارية وقلل من توزيع منتجاتها لاختلاط الأمر على المستهلكين نتيجة التشابه بين العلامتين ، وكان البين من الحكم البات الصادر فى قضية النيابة العامة رقم ٣٨٣٩ لسنة ١٩٧٩ جنح المنتزه ، والحكم الصادر فى استئناف النيابة العامة والمدعية بالحق المدنى بتأييده لأسبابه والمقيد برقم ٦٧٥٨ لسنة ١٩٨١ س والمودع صورة رسمية لكل منهما ملف الطعن ، أن النيابة العامة قد نسبت إلى الطاعن أنه « قلد علامة مسجلة قانونا بطريقة تضلل الجمهور على النحو الموضح بالأوراق » . وإدعت المطعون ضدها الأولى مدنيا قبله بمبلغ ٥١ كتعويض مؤقت فقضت محكمة أول درجة ببراءة الطاعن ورفض الدعوى المدنية وأسست قضاها على ما خلصت إليه من إنتفاء أوجه الشبه بين علامة الطاعن وعلامة المطعون ضدها الأولى ، ومن ثم فان فصل الحكم الجنائى فى هذه المسألة على النحو السالف البيان لازم لقضائه بالبراءة فتكون له قوة الشئ المحكوم فيه أمام المحاكم المدنية، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بالنسبة لدعوى المنافسة غير المشروعة بإلزام الطاعن بالكف عن إستعمال العلامة محل التداعى وبأن يدفع للمطعون

ضدها الأولى تعويضاً قدره خمسة آلاف جنيه على سند من وجود تشابه بين العلامتين  
تثير اللبس والخلط والإضطراب لدى الجمهور المتعاملين أخذاً بما انتهى إليه الخبير  
المنتدب وما تضمنه ملف العلامات التجارية ، فإنه يكون قد خالف حجية الحكم الجنائي  
السابق ، ولا يغير من ذلك ما ساقه الحكم المطعون فيه من إختلاف دعوى التقليد عن  
دعوى المنافسة التجارية غير المشروعة ، وإن الأولى تستلزم التطابق التام بين العلامتين  
وهو ما لا تتطلبه الدعوى الأخرى التى يكفى لقيامها وجود أوجه تشابه بينهما يخشى  
معه وقوع لبس لدى جمهور المتعاملين فيختلط الأمر عليهم ، ذلك أنه من المقرر - فى  
قضاء محكمة النقض - أنه لا يلزم فى التقليد أن يكون هناك ثمة تطابق بين العلامتين بل  
يكفى لتوافره وجود تشابه بينهما من شأنه تضليل جمهور المستهلكين وأحداث اللبس  
والخلط بين المنتجات ، ومن ثم يكون الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية فى  
خصوصية الطعن المائل هو فعل التقليد ، إذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه قضاء الحكم  
الجنائي بإنتفاء هذا الفعل فى الجنحة رقم ٣٨٣٩ لسنة ١٩٧٩ المنتزه عند قضائه فى  
دعوى المنافسة غير المشروعة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه ، بما  
يستوجب نقضه .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث للطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى  
تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق ، وبيانا لذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه بعدم  
قبول دعواه رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ لرفعها قبل الأوان على أنه ما كان يجوز أن يلجأ  
مباشرة إلى القضاء قبل أن يتظلم من قرار إدارة تسجيل العلامات التجارية برفض  
طلب تسجيل علامته الذى يعتبر متنازلاً عنه لأحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المعدل  
بشأن العلامات والبيانات التجارية ، فى حين إن هذا التنازل يدحضه إقامته للدعوى  
فضلاً عن أن مفاد صياغة المادة العاشرة من القانون المذكور ان سبق التظلم من قرار  
إدارة تسجيل العلامات إلى اللجنة المشكلة لهذا الغرض جوازى لصاحب الشأن ولا يشكل  
قيداً على حقه فى رفع الدعوى ، وقد ثبت من الأوراق أن الطاعن تقدم بطلب التسجيل  
فى ١٩٧٩/٥/٢٩ ولم ترد عليه الإدارة إلا فى ١٩٨٣/٢/٢٨ بعد رفع الدعوى حيث



أحطرتة فى هذا التاريخ برفض قبول علامته فأرسل تظلما إلى اللجنة المشار إليها فى ١٩٨٣/٣/٦ لكنها طالبتة بعد إنقضاء أجل التظلم بكتابتة على النموذج المعد لذلك وسداد الرسوم المستحقة ، بما يعيب الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالبيانات والعلامات التجارية نص فى المادة التاسعة منه على أنه « يجوز لإدارة تسجيل العلامات التجارية أن تفرض من القيود والتعديلات ما ترى لزومه لتحديد العلامة وتوضيحها على وجه أدق تفاديا من التباسها بعلامة أخرى سبق تسجيلها . وعلى الإدارة فى حالة الرفض أو القبول المعلق على شرط أن تخطر الطالب كتابة بأسباب قرارها مع بيان الوقائع المتعلقة بذلك . وإذا لم يقم الطالب بتنفيذ ما فرضته الإدارة من الاشتراطات خلال ستة أشهر اعتبر متنازلا عن طلبه » . ونص فى المادة العاشرة منه المعدلة بالقانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٣ - على أنه يجوز للطالب أن يتظلم من قرار إداره التسجيل فى ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ إخطاره به ويرفع التظلم إلى لجنة تشكل لهذا الغرض بقرار من وزير التجارة والصناعة وتتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء يكون أحدهم من موظفى الدولة الفنيين وقرارات اللجنة نهائية إلا فى الحالات المنصوص عليها فى المادة ١١ من هذا القانون التى جرى نصها على أنه إذا أيدت اللجنة قرار إدارة التسجيل الصادر برفض العلامة لمشابهتها علامة أخرى سبق تسجيلها عن منتجات واحدة أو فئة واحدة منها فلا يجوز للطالب تسجيل علامته إلا بناء على حكم قضائى يصدر ضد صاحب التسجيل وكان مفاد هذه النصوص مجتمعة أن المشرع جعل مناط الحق فى رفع طالب التسجيل دعواه أمام القضاء ضد صاحب التسجيل أن يتظلم من قرار إدارة التسجيل فى حالة الرفض فى ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ إخطاره كتابة بأسبابه والوقائع المتعلقة بذلك إلى لجنة تشكل لهذا الغرض بقرار من وزير التجارة والصناعة وأن تؤيد اللجنة قرار إدارة التسجيل الصادر برفض العلامة لمشابهتها لعلامة أخرى سبق تسجيلها عن منتجات واحدة أو فئة واحدة منها ، وأنه فى حالة التظلم من



قرار ادارة التسجيل بالقبول المعلق على شرط تكون قرارات اللجنة المشار إليها نهائية فلا يجوز رفع دعوى بطلب تسجيلها ، والقول بغير ذلك يجعل هذه النصوص لغوا يجب تنزيه الشارع عنه ، لما كان ذلك وكان الثابت من مستندات المطعون ضدها الأولى المودعة ملف الطعن أن مراقبة العلامات التجارية أصدرت فى ١٩٨٣/٢/٢٨ قرارا مسببا برفض طلب الطاعن فى ١٩٧٩/٥/٢٩ برقم ٥٥٨٨٨ تسجيل علامة تجارية عن « بودة تلك » لتعارض العلامة المذكورة مع العلامتين المسجلتين برقمى ٤٥٣٤٩ ، ٥٥٨٥١ ، وإن إدارة العلامات التجارية أفادت بخطابها المؤرخ ١٩٨٣/٤/٣ بأن الطاعن تظلم من هذا القرار بكتاب ورد إليها فى ١٩٨٣/٣/٣٠ وطالبته بمراعاة الاجراءات المنصوص عليها فى قانون العلامات التجارية ولائحته التنفيذية بتقديم التظلم على الاستمارة المحددة لذلك مع دفع الرسوم المقررة ، وكان الطاعن قد أقام دعواه رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ تجارى كلى شمال القاهرة قبل إخطاره برفض طلبه مخالفا الطريق الذى رسمه القانون ، فإن قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول دعواه يكون على أساس صحيح من القانون ويكون النعى عليه بسبب الطعن فى غير محله ولا يتعارض ذلك مع حجية الحكم الجنائى ببراءة الطاعن من تهمة التقليد إذ أن الحكم لا يغنى عنه صدور حكم ضد صاحب التسجيل بعد رفض الطلب .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم نقضا جزئيا فيما قضى به بالنسبة للدعوى

رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٨٠ .



## جلسة ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار: محمد جلال الدين رافع نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : مرزوق فكرى نائب رئيس المحكمة ، صلاح محمد أحمد ، حسين محمد حسن و محمد  
هانى أبو منصوره .

( ٢٠٨ )

### الطعن رقم ٥٨ لسنة ٥٥ القضائية

( ١ ) أحوال شخصية " اختصاص " الاختصاص النوعى " . أحوال  
شخصية " متعة " .

المتعة . إنعقاد الاختصاص بنظر الدعوى بها للمحكمة الابتدائية . علة ذلك .

( ٢ ) محكمة الموضوع " سلطتها فى تقدير الأدلة " . أحوال شخصية  
" متعة " .

محكمة الموضوع . لها السلطة التامة فى تقدير أدلة الدعوى والموازنة بينها وترجيح  
نظائر إلیه منها واستخلاص ما تقتنع به ما دامت تقيم حكمها على أسباب سائغة تؤدي إلى  
النتيجة التى انتهى إليها ( مثال فى متعة ) .

إن كانت لائحة ترتيب المحاكم النصرية فى المرجع فى قواعد  
الخصائص النوعى بنسائل الأحوال الشخصية طبقا لنص المادة ٨ من القانون  
رقم ٩ لسنة ١٩٥٥ إلغاء المحاكم النصرية المالية ، وكان النص فى  
المادة ١٠/٦ من اللائحة على إختصاص المحاكم الجزئية بالمنازعات فى " ....  
المواد المتعلقة بالزوجية غير ما سبق " إنما يقصد به المواد التى تكون الزوجية هى  
سبب الحق المدعى به ، وكان سبب الحق فى المتعة هو الطلاق المنصوص عليه فى  
المادة ١٨ مكررا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ والمضافة بالقانون رقم ٤٤ لسنة  
١٩٧٩ فإن المتعة بذلك تخرج من عداد المواد المتعلقة بالزوجية الواردة فى نص  
اللائحة المذكورة ، لما كان ذلك وكانت المادة ١/٨ من اللائحة تعقد الاختصاص

للمحاكم الابتدائية بالمنازعات التي ليست من إختصاص المحاكم الجزئية بمقتضى نص المادتين ٥ ، ٦ منها ، وكانت المتعة ليست من المسائل المنصوص عليها فى هاتين المادتين فإن الاختصاص بالدعوى بها يكون معقودا للمحكمة الابتدائية .

٢ - إذ كان لمحكمة الموضع السلطة التامة فى تقدير أدلة الدعوى والموازنة بينها وترجيح ما تطمئن إليه منها واستخلاص ما تقتنع به ما دامت تقيم حكمها على أسباب سائغة تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن عرض للمستندات التي قدمها الطرفان وأقوال شهودهما قد أقام قضاءه بفرض متعة للمطعون عليها على ما استخلصه من أقوال شاهديها من أن طلاقها تم بدون رضاها ولا سبب من قبلها وهو استخلاص موضوعي سائغ مما له أصله الثابت فى الأوراق ويؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، فإنه لا يعيبه بعد ذلك إن هو أ طرح ما قد يكون لمستندات الطاعن من دلالة مخالفة مادام فى قيام الحقيقة التي أقتنع بها وأورد دليلها الرد الضمنى المسقط لها .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر .. والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ١٠٦٦ لسنة ١٩٨١ كلى أحوال شخصية المنصورة ضد الطاعن للحكم بفرض متعة لها تقدر بنفقة خمس سنوات . وقالت بيانا لذلك أنها كانت زوجته بصحيح العقد الشرعى ، وإن طلقها بدون رضاها ولا بسبب من قبلها فقد أقامت الدعوى . دفع الطاعن بعدم إختصاص المحكمة نوعيا بنظر الدعوى وفى ١٩٨٢/١٢/٢١ حكمت المحكمة برفض الدفع فاستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢ لسنة ٨٢ ق المنصورة . وفى ١٩٨٤/١/١٠ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم وأعادت الدعوى الى محكمة أول درجة أدلت المحكمة الدعوى إلى

التحقيق وبعد سماع شهود الطرفين وفي ١٩٨٤/٥/٢٩ حكمت بأن يؤدي الطاعن ألف وخمسمائه جنيه متعة للمطعون عليها استأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٧ لسنة ١٩٨٤ ق المنصورة واستأنفه الطاعن بالاستئناف رقم ٨٠ لسنة ٨٤ المنصورة . ضمت المحكمة الاستئناف الثاني الى الاول وبتاريخ ١٩٨٥/٣/١٠ حكمت بتعديل الحكم المستأنف إلى أن يؤدي الطاعن ألفي جنيه متعة للمطعون عليها . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي الطاعن بالوجه الاول من السبب الاول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون . وفي بيان ذلك يقول إن نص المادة ٦ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية حددت من مسائل الأحوال الشخصية ما تختص المحكمة الجزئية بالمنازعات فيها ومن هذه المسائل ما أورده المادة في فقرتها العاشرة بقولها " .... والمواد المتعلقة بالزوجية غير ما سبق " وإذ كانت المتعة من المواد المتعلقة بالزوجية فإن الاختصاص بنظر دعوى المطالبة بها ينعقد للمحكمة الجزئية طبقا للنص المذكور وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر بتأييده قضاء الحكم الابتدائي برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية نوعيا بنظر الدعوى الماثلة . فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعي غير سديد ذلك أنه لما كانت لائحة ترتيب المحاكم الشرعية هي المرجع في قواعد الاختصاص النوعي بمسائل الأحوال الشخصية طبقا لنص المادة ٨ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية وكان النص في المادة ١٠/٦ من اللائحة على إختصاص المحاكم الجزئية بالمنازعات في " ... المواد المتعلقة بالزوجية غير ما سبق " إنما يقصد به المواد التي تكون الزوجية فيها هي سبب الحق المدعى به ، وكان سبب الحق في المتعة هو الطلاق المنصوص عليه في المادة ١٨ مكررا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ والمضافة بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ، فإن المتعة بذلك تخرج من عداد المواد المتعلقة بالزوجية الواردة في نص اللائحة المذكور - لما كان ذلك وكانت المادة ١/٨ من اللائحة تعقد الاختصاص للمحاكم الابتدائية بالمنازعات

التي ليست من إختصاص المحاكم الجزئية بمقتضى نص المادتين ٥، ٦ منها وكانت المتعة ليست من المسائل المنصوص عليها فى هاتين المادتين فإن الإختصاص بالدعوى بها يكون معقودا للمحكمة الابتدائية . وإذ إلترزم الحكم المطعون فيه بهذا النظر فى قضائه برفض الدفع بعدم إختصاص المحكمة الابتدائية نوعيا بنظر الدعوى المطروحة فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثانى من السبب الاول وبالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول إن الحكم أستند فى قضائه بالمتعة إلى أقوال شاهدهى المطعون عليها من إن الطلاق كان بغير رضاها وبسبب لا يرجع إليها وأطرح ما قدمه من مستندات ثابت منها أن سبب الطلاق كان من قبلها ، حيث سبق الحكم عليها جنائيا لتعديها عليه بالضرب ، كما قامت لديه شبهة ارتكابها الزنا . وقد برر الحكم ما ذهب إليه بأنه لم يطلقها فى وقت معاصر لحدوث واقعة الضرب وقيام الشك فى مسلكها وإنما طلقها بعد ذلك بمدة طويلة ، إستمرت خلالها العشرة الزوجية بينهما وهو تبرير غير مقبول مما يشوب الحكم بالفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك إنه لما كان لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تقدير أدلة الدعوى والموازنة بينهما وترجيح ما تطمئن إليه منها وإستخلاص ما تقتنع به ما دامت تقيم حكمها على أسباب سائغة تؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها . وكان الحكم المطعون فيه بعد أن عرض للمستندات التى قدمها الطرفان وأقوال شهودهما قد أقام قضاءه بفرض متعة للمطعون عليها على ما استخلصه من أقوال شاهدهيها من أن طلاقها تم بدون رضاها ولا سبب من قبلها وهو استخلاص موضوعى سائغ مما له أصله الثابت فى الأوراق ويؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها ، فإنه لا يعيبه بعد ذلك أن هو أطرح ما قد يكون لمستندات الطاعن من دلالة مخالفة ما دام أن فى قيام الحقيقة التى إقتنع بها وأورد دليلها الرد الضمنى المسقط لها . ويكون النعى جدلا موضوعيا فى تقدير المحكمة لأدلة الدعوى مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .





## جلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : سيد عبد الباقي سيف نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:  
عبد المنصف هاشم ، احمد ابراهيم شلبي نائبى رئيس المحكمة ، محمد عبد الحميد سند وصلاح  
عويس .

( ٢٠٩ )

### الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٥٣ القضائية

( ١ ، ٢ ) حكم « الطعن فى الحكم » . استئناف « المصلحة فى الطعن » ،  
تعويض . مسئولية . تأمين .

(١) المصلحة فى الطعن . مناطها . كون الطاعن طرفا فى الخصومة محكوما عليها فيها  
بقضاء ضاربه من شأنه إنشاء إلتزامات جديدة فى جانبه أو الإبقاء على إلتزامات يريد التحلل  
منها . م ٣ مرافعات .

(٢) مسئولية شركة التأمين عن تعويض الأضرار الناجمة عن حوادث السيارات بالغما ما بلغ  
١/٥ م ١٠ ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ . مؤداه . جواز الإستئناف المقام منها عن الحكم الصادر  
بالتعويض ولو قبله المسئول . علة ذلك .

( ٣ - ٥ ) إستئناف . حكم « الطعن فى الحكم » . تجزئة . تضامن .  
تأمين . تعويض . مسئولية .

(٣) رفع الإستئناف الفرعى . أثره .

(٤) الحكم الصادر فى موضوع غير قابل للتجزئة أو فى إلتزام بالتضامن . جواز الطعن  
فيه ممن قبله أو فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أثناء نظر الطعن المرفوع فى الميعاد من  
أحد زملائه منضمماً إليه فى طلباته والا أمرت المحكمة باختصاصه فى الطعن .

(٥) المسؤولية عن الأضرار الناشئة عن حوادث السيارات والتأمين المعقود لتغطيتها .  
موضوع غير قابل للتجزئة - شركة التأمين فيه ضامنة بالتأمين للمسئول عن الحادث . مؤدى  
ذلك . إستفادة أى منهما من الحكم الصادر لصالح الآخر . مثال .

(٦) تعويض « تقدير التعويض » . مسئولية . محكمة الموضوع . نقض .  
تقدير التعويض من سلطة قاضى الموضوع بغير رقابة من محكمة النقض .

١ - مناط المصلحة فى الطعن وفقا للقاعدة العامة الواردة فى المادة الثالثة من  
قانون المرافعات أن يكون الطاعن طرفا فى الخصومة التى صدر فيها الحكم  
المراد الطعن فيه وأن يكون محكوما عليه بمعنى أن يكون الحكم متضمناً قضاءً  
ضاراً به ، بحيث يكون من شأنه إنشاء إلتزامات جديدة فى جانبه أو الإبقاء على  
إلتزامات يريد التحلل منها .

٢ - مفاد نص الفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ سنة  
١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات  
أن التزام المؤمن يمتد إلى تغطية المسؤولية عن أفعال المؤمن له ومن يسأل عنهم من  
الأشخاص وأن شركة التأمين وحدها هى المسئولة فى النهاية عن تعويض المضرور  
بالغا ما بلغ مقدار التعويض ما دام هذا الحق قائماً قانوناً . ومؤدى هذا أن  
الحكم الذى يصدر فى دعوى المسؤولية ضد المسئول بالتعويض وتقديره إنما  
يتضمن قضاءً ضمناً ضاراً تحتاج به شركة التأمين ما دامت ممثلة فى الدعوى  
ومن ثم يجوز لها فى هذه الحالة إستئناف هذا الحكم حتى إذا كان المسئول قد  
قبله .

٣ - الإستئناف الفرعى شأنه شأن الإستئناف الأصيل بنقل النزاع إلى محكمة  
الدرجة الثانية لتصبح لها سلطة الفصل فيه من كل وجوهه .

٤ - مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات - وعلى ما إستقر عليه قضاء هذه المحكمة - أنه إذا كان أحد المحكوم عليهم فى موضوع لا يقبل التجزئة قد فوت على نفسه ميعاد الطعن أو قبل الحكم أو كان قد رفع طعنا قضى ببطلانه أو بعدم قبوله فإن ذلك لا يؤثر على شكل الطعن المرفوع صحيحا من أحد زملائه تغليباً من المشرع لموجبات الحق ويكون ذلك بتمكين الصحيح من الباطل ليصححه لا تسليط الباطل على الصحيح ليبطله .

٥ - متى كانت مسئولية المطعون عليه الأول عن تعويض الطاعنة عن الأضرار الناشئة عن حادث وقع من السيارة قيادته هى نفسها موضوع التأمين المعقود بين شركة التأمين المطعون عليها الثانية - كمؤمن لديها والمطعون عليه الأول كمؤمن له تأميناً يغطى هذه المسئولية مما يجعل الموضوع المحكوم فيه بالحكم الابتدائى موضوعاً واحداً لا يقبل التجزئة فإن قعود المطعون عليه الأول عن إستئنافه وفوات ميعاد الإستئناف بالنسبة له لا يؤثر على شكل الاستئناف الفرعى المرفوع صحيحاً من الشركة المطعون عليها الثانية ، ولما كانت هذه الأخيرة قد إختصمت فيه المطعون عليه الأول فإنه يعتبر طرفاً فيه ويستفيد من الحكم الصادر لزميلته المطعون عليها الثانية ، كما أن الفقرة الأخيرة من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات سألقة البيان صريحة فى أن كلا من الضامن وطالب الضمان يستفيد من الطعن المرفوع من أيهما فى الدعوى الأصلية إذا إتحد دفاعها فيها ، ولما كان المطعون عليها الثانية ضامنة بالتأمين للمطعون عليه الأول فى مسئوليته عن الحادث فإنه يستفيد من الحكم الصادر لهذه المطعون عليها الثانية طالما أن دفاعهما فيه واحد وهو رفض الدعوى أو تخفيض التعويض إلى الحد المناسب .

٦ - تقدير التعويض - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة . متى قامت أسبابه ولم يكن فى العقد أو القانون نص يوجب إتباع معايير معينة فى تقديره هو

من سلطة قاضى الموضوع بغير رقابة من محكمة النقض .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ١٥٢٢ سنة ٧٩ مدنى كلى الاسكندرية الابتدائية ضد المطعون عليهما بطلب الحكم بإلزامهما بالتضامن بأن يؤديا إليها مبلغ ١٠٠٠٠ ج تعويضا عن الاضرار المادية والأدبية التى لحقت بها نتيجة تسبب المطعون عليه الأول فى موت ابنها خطأ أثناء قيادته سيارة مؤمن عليها لدى شركة المطعون عليها الثانية دفعت هذه الشركة بعدم قبول الدعوى لأنه لم يثبت أن السيارة أداة الحادث مؤمن عليها لديها وإحتياطيا رفضها لعدم تحقق ضرر للطاعنة - بتاريخ ١٩٨١/١١/٧ حكمت المحكمة بإلزام المطعون عليه الأول أن يدفع للطاعنة مبلغ ٧٠٠٠ ج ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات وأسست قضاءها برفض دعوى الطاعنة قبل الشركة المطعون عليها الثانية على انه لم يثبت أن تلك السيارة مؤمنا عليها لديها . إستأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة إستئناف الاسكندرية بالإستئناف رقم ١٠٤٠ سنة ٣٧ ق طالبة تعديله والحكم لها بطلباتها الأصلية . كما رفعت الشركة المطعون عليها الثانية إستئنافا فرعيا طالبة إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . بتاريخ ١٩٨٣/١/١٧ حكمت المحكمة بقبول الاستئنافين شكلا وفى موضوعها بتعديل الحكم المستأنف وإلزام المطعون عليهما بالتضامن فيما بينهما بأن يؤديا للطاعنة مبلغ ٣٠٠٠ ج . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة



لنظرة وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب تنعى الطاعنة بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك تقول أنها دفعت أمام محكمة الإستئناف بعدم قبول الإستئناف الفرعى المقام من شركة التأمين - المطعون عليها الثانية ، لإنتفاء مصلحتها فى إقامته لأن الحكم المستأنف قضى لها بطلباتها ولم يقضى عليها بشئ . غير أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع على أساس قيام مصلحة لها لأنها مسئولة بالتضامن مع المطعون عليه الأول فى أداء التعويض المحكوم به بعد أن ثبت أن السيارة أداة الحادث مؤمنا عليها لديها بموجب الشهادة التى قدمت بعد صدور الحكم المستأنف رغم أن شرط المصلحة الذى يبيح الطعن فى الأحكام يتعين أن يتوافر عند صدور الحكم وليس بعد صدوره فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن مناط المصلحة فى الطعن وفقا للقاعدة العامة الواردة فى المادة الثالثة من قانون المرافعات أن يكون الطاعن طرفا فى الخصومة التى صدر فيها الحكم المراد الطعن فيه ، وأن يكون محكوما عليه بمعنى أن يكون الحكم متضمنا قضاء ضارا به ، بحيث يكون من شأنه إنشاء إلتزامات جديدة فى جانبه أو الإبقاء على الإلتزامات يريد التحلل منها . وإذ كان مفاد نص الفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ سنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات أن إلتزام المؤمن يمتد إلى تغطية المسئولية عن أفعال المؤمن له ومن يسأل عنهم من الأشخاص وأن شركة التأمين وحدها هى المسئولة فى النهاية عن تعويض المضرور بالغما ما بلغ مقدار التعويض ما دام هذا الحق قائما قانونا . ومؤدى هذا أن الحكم الذى يصدر فى دعوى المسئولية ضد المسئول بالتعويض وتقديره إنما يتضمن قضاء ضاريا تحتاج به شركة التأمين ما دامت ممثلة فى الدعوى ومن ثم يجوز لها فى هذه الحالة استئناف هذا الحكم حتى إذا كان المسئول قد قبله . لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعنة أقامت الدعوى ابتداء ضد

المطعون عليهما بطلب الحكم بإلزامهما بالتضامن أن يدفع لها مبلغ ١٠٠٠٠ جـ تعويضا عن موت ابنها نتيجة خطأ المطعون عليه الأول أثناء قيادته سيارته المؤمن عليها لدى الشركة المطعون عليها الثانية فقضى فيها إبتدائيا بعدم قبولها بالنسبة للمطعون عليها الثانية إستنادا إلى عدم ثبوت التأمين على السيارة أداة الحادث لديها وبإلزام المطعون عليه الأول بأداء مبلغ ٧٠٠٠ جـ تعويضا للطاعة فأقامت الطاعة إستئنافا عن هذا الحكم طالبة الحكم لها بطلباتها الأصلية واختصمت المطعون عليها فأقامت الشركة المطعون عليها الثانية إستئنافا فرعيا طالبة إلغاء الحكم ورفض الدعوى وإذ كانت تلك الشركة هي المؤمن لديها عن السيارة أداة الحادث وكان الحكم الصادر فى دعوى المسؤولية بتقريره على نحو ما سلف بيانه ينطوى على قضاء ضار بها وتحتاج به لإختصامها فى تلك الدعوى وباعتبار أنها تلتزم بنص القانون بأداء هذا التعويض بالغ ما بلغ الأمر الذى تقوم به مصلحتها فى إقامة الاستئناف الفرعى المقام منها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى صحيحا إلى رفض الدفع بعدم جواز إقامة الاستئناف الفرعى المقام من شركة التأمين وكان تعيينه فيما أقام عليه قضاءه فى هذا الخصوص غير منتج ذلك انه متى إنتهى الحكم صحيحا فى قضائه فإنه لا يبطله ما يكون قد اشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية إذ لمحكمة النقض تصحيح هذه الأسباب دون أن تنقضه ويكون النعى بهذا السبب فى غير محله .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسببين الثانى والثالث من أسباب الطعن ، على أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون . وفى بيان ذلك تقول إن محكمة أول درجة قضت لها بمبلغ ٧٠٠٠ جـ تعويضا عن الأضرار التى تحققت نتيجة موت ابنها وألزمت المطعون عليه الأول بأدائه لها وإذ لم يستأنف الأخير هذا الحكم فقد حاز قوة الأمر المقضى بالنسبة لمبلغ التعويض وإذ أقامت هى عنه إستئنافا طالبة زيادة المبلغ وإستأنفته شركة التأمين بإستئناف فرعى فكان يتعين على محكمة الاستئناف إذا عدلت مبلغ التعويض ان تعد له بالنسبة للشركة وحدها دون المطعون عليه الأول الذى يبقى ملزما بالمبلغ المقضى به إبتدائيا لصيرورة الحكم الصادر به نهائيا كما أن الدعوى المرفوعة منها ذات شقين

الأول ضد المطعون عليه الأول قائد السيارة أساس المسؤولية التقصيرية عن عمله والشق الثاني ضد شركة التأمين المطعون عليها الثانية وأساسه عقد التأمين وأن شقى الدعوى كل منهما يختلف عن الآخر ولا يفيد من الطعن إلا من رفعه .

وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بتخفيض مبلغ التعويض إلى ٣٠٠٠ وألزم المطعون عليهما بالتضامن بأدائه فإنه يكون قد أساء إليها باستئنافها بما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد . ذلك أن الاستئناف الفرعى شأنه شأن الاستئناف الأصلى ينقل النزاع إلى محكمة الدرجة الثانية فتصبح لها سلطة الفصل فيه من كل وجوهه ، كما أن الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات تنص على أنه إذا كان الحكم صادرا فى موضوع غير قابل للتجزئة أو فى إلزام بالتضامن ، جاز لمن قوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم ، أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع فى الميعاد من أحد زملائه منضما إليه فى طلباته فإن لم يفعل أمرت المحكمة الطاعن بإختصامه فى الطعن ومؤدى ذلك وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة أنه إذا كان أحد المحكوم عليهم فى موضوع لا يقبل التجزئة قد قوت على نفسه ميعاد الطعن أو قبل الحكم أو كان قد رفع طعنا قضى ببطلانه أو بعدم قبوله فإن ذلك لا يؤثر على شكل الطعن المرفوع صحيحا من أحد زملائه تغليباً من المشرع لموجبات الحق ويكون ذلك بتمكين الصحيح من الباطل ليصححه لا تسليط الباطل على الصحيح ليبطله .

لما كان ذلك وكانت مسؤولية المطعون عليه الأول عن تعويض الطاعنة عن الأضرار الناشئة عن حادث وقع من السيارة قيادته هى نفسها موضوع التأمين المعقود بين شركة التأمين - المطعون عليها الثانية - كمؤمن لديها والمطعون عليه الأول كمؤمن له تأميناً يغطى هذه المسؤولية مما يجعل الموضوع المحكوم فيه بالحكم الابتدائى موضوعاً واحداً لا يقبل التجزئة فإن قعود المطعون عليه الأول عن إستئنافه وفوات ميعاد الاستئناف بالنسبة له لا يؤثر على شكل الاستئناف الفرعى المرفوع صحيحاً من الشركة المطعون عليها الثانية . ولما كانت هذه الأخيرة قد اختصمت فيه المطعون عليه الأول فإنه يعتبر طرفاً فيه .

ويستفيد من الحكم الصادر لزميلته المطعون عليها الثانية ، كما أن الفقرة الأخيرة من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات سالفة البيان صريحة في أن كلا من الضامن وطالب الضمان يستفيد من الطعن المرفوع من أيهما في الدعوى الأصلية إذا اتحد دفاعهما فيها ، ولما كانت المطعون عليها الثانية ضامنة بالتأمين للمطعون عليه الأول في مسئوليته عن الحادث فإنه يستفيد من الحكم الصادر لهذه المطعون عليها الثانية طالما أن دفاعهما فيه واحد وهو رفض الدعوى أو تخفيض التعويض الى الحد المناسب . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر الصحيح في القانون فإن قضاءه يكون صحيحا ومحمولا على ما يكفي لحمله والنعى عليه بعد ذلك متعين الرفض .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الرابع من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول إنها تمسكت في دفاعها أن مبلغ التعويض الذي تطالب به مناسب لجبر الإضرار التي لحقت بها إذ أنها فقدت ابنها الوحيد وقد بلغت سنا يمكنها إنجاب غيره كما ان القوة الشرائية للنقود إنخفضت في الفترة من تاريخ الحادث حتى صدور الحكم في الدعوى ، وإذ كان الحكم في الدعوى ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تقدير التعويض بالمبلغ المحكوم به دون مراعاة لتلك الظروف والملابسات دون أن يرد على هذا الدفاع فإنه يكون مشوبا بالقصور في التسبب والفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن تقدير التعويض وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - متى قامت أسبابه ولم يكن في العقد أو القانون نص يوجب إتباع معايير معينة في تقديره ، هو من سلطة قاضي الموضوع بغير رقابة من محكمة النقض . ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين عناصر الضرر الذي لحق بالطاعة نتيجة فقدانها ابنها مما يجعل لها الحق في التعويض ، قدر لها مبلغ ٣٠٠٠ مراعيًا في ذلك ظروف الدعوى وملابساتها فإنه يكون قد مارس سلطته في تقدير التعويض ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .





## جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : يوسف ابو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : احمد

نصر الجندى ، د . محمد بهاء الدين باشات ، محمد خيرى الجندى و احمد ابو الحجاج .

( ٢١٠ )

### الطعن رقم ٢٢٠٠ لسنة ٥١ القضائية

(١) قرار إدارى . إختصاص « إختصاص ولائى » .

القرار الإدارى الذى لا تختص جهة القضاء العادى بإلغائه أو تأويله أو تعديله . ماهيته .  
قرار المحافظ بالإستيلاء على عقار لصالح وزارة التربية والتعليم أو معاهدها . عدم اعتباره  
قرارا إداريا علة ذلك . ق ٢٥٢ لسنة ٦٠ ، ٥٢ لسنة ١٩٧٥ . أثره . إختصاص المحاكم العادية  
بنظر المنازعة فيه .

القرار الادارى الذى لا تختص جهة القضاء العادى بإلغائه أو تأويله أو تعديله  
هو ذلك القرار الذى تفصح به الإدارة عن إرادتها الملزمة بمالها من سلطة  
بمقتضى القوانين واللوائح وذلك بقصد إحداث مركز قانونى معين متى كان ممكنا  
وجائزا قانونا وكان الباعث عليه مصلحة عامة أما القرار الذى يصدر من شخص  
لا سلطة له قانونا فى إصداره فإنه يعد غصبا للسلطة ينحدر إلى مستوى الفعل  
المادى المعلوم الأثر قانونا بما يعتبر معه مجرد عقبة مادية فى سبيل إستفادة  
ذوى الشأن من مراكزهم القانونية المشروعة وهو ما يخرجهم من عداد القرارات  
الادارية ويجرده من الحصانة المقررة لها ويخضعه لإختصاص المحاكم صاحبة  
الولاية العامة بنظر كافة المنازعات ، ومن ثم لا يدخل الطعن عليه فى إختصاص



القضاء الإدارى ، وإذ كان النص فى المادة الثالثة من القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والإستيلاء على العقارات أن يكون الاستيلاء على العقارات اللازمة لوزارة التربية والتعليم ومعاهدها بقرار من رئيس الجمهورية « مؤداه أن يختص رئيس الجمهورية - وحده بإصدار القرارات بالإستيلاء على العقارات اللازمة لهذه الوزارة أو معاهدها ، وكان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون الحكم المحلى لم يفوض المحافظ الطاعن ، فى إصدار قرار الإستيلاء على العقار محل النزاع لصالح وزارة التربية أو معاهدها فإن القرار الصادر منه برقم ٧٧ لسنة ١٩٧٧ بالإستيلاء على العقار موضوع النزاع - بالمخالفة لذلك - يكون قد صدر ممن لا سلطة له فى إصداره بما يخرج من عداد القرارات الإدارية ويجرده من الحصانة المقررة لها وتخضع المنازعة فيه لإختصاص المحاكم صاحبة الولاية العامة بنظر كافة المنازعات ومن ثم لا يدخل الطعن عليه فى اختصاص القضاء الإدارى .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ١٢٩٥/١٩٨٠ مدنى كلى جنوب القاهرة على محافظ القاهرة بصفتة - الطاعن - طالبين الحكم بعدم الإعتداد بالقرار الصادر منه برقم ٧٧/١٩٧٧ وطرده من العقار المبين بصحيفة الدعوى وقالوا بيانا لذلك انه بتاريخ ١٢/٣/١٩٧٦ قضى بإخلاء العقار المذكور ضد مستأجره فى الدعوى رقم ٢٩٧٧ سنة

٩٢ ق وتسلموه خاليا في ١٦/٤/١٩٧٧ إلا ان الطاعن أصدر قراره رقم ٧٧/١٩٧٧ بتاريخ ١٧/٤/١٩٧٧ بالاستيلاء عليه ، فأقاموا الدعوى ليقضى لهم بطلباتهم . دفع الطاعن بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى . بتاريخ ٢٥/١٢/١٩٨٠ قضت المحكمة برفض الدفع وأجابت المطعون ضدهم إلى طلباتهم . إستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٨٦٨/٩٨ ق طالبا إلغاءه والحكم برفض الدعوى . بتاريخ ٣٠/٦/١٩٨١ قضت المحكمة بالتأييد . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . اودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفضه عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعن بالسبب الأول وفي الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بعدم اختصاص القضاء العادى ولائيا بنظر الدعوى - لتعلقها بقرار ادارى صادر من محافظ القاهرة في حدود إختصاصه وبإختصاص مجلس الدولة - دون غيره - بالفصل في الطعن عليه عملا بأحكام البند الخامس من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧/١٩٧٢ ، وإذ رفضت محكمة أول درجة هذا الدفع وأيدها الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن القرار الإدارى الذى لا تختص جهة القضاء العادى بإلغائه أو تأويله أو تعديله هو القرار الذى تفصح به الادارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح وذلك بقصد أحداث مركز قانونى معين متى كان ممكنا وجائزا قانونا وكان الباعث عليه مصلحة عامة ، أما القرار الذى يصدر من شخص لا سلطة له قانونا في إصداره فإنه يعد غصبا للسلطة ينحدر إلى مستوى الفعل المادى المعدوم الأثر قانونا بما يعتبر معه مجرد عقبة مادية في سبيل إستفادة نوى الشأن من مراكزهم القانونية المشروعة وهو ما يخرجهم من عداد القرارات الادارية ويجرده من الحصانة المقررة لها ويخضعه لاختصاص المحاكم صاحبة الولاية العامة بنظر كافة المنازعات ، ومن ثم لا يدخل الطعن

عليه فى إختصاص القضاء الإدارى ، وإذ كان النص فى المادة الثالثة من القانون رقم ١٩٦٠/٢٥٢ فى شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات على أن « يكون الاستيلاء على العقارات اللازمة لوزارة التربية والتعليم ومعاهدها بقرار من رئيس الجمهورية » مؤداه أن يختص رئيس الجمهورية - وحده - بإصدار القرارات بالاستيلاء على العقارات اللازمة لهذه الوزارة أو معاهدها ، وكان القانون رقم ١٩٧٥/٥٢ بإصدار قانون الحكم المحلى . لم يفوض المحافظ (الطاعن) فى إصدار قرار الإستيلاء على العقار محل النزاع لصالح وزارة التربية أو معاهدها ، فإن القرار الصادر منه برقم ١٩٧٧/٧٧ بالإستيلاء على العقار موضوع النزاع - بالمخالفة لذلك - يكون قد صدر ممن لا سلطة له فى إصداره بما يخرج من عداد القرارات الادارية ، ويجرده من الحصانة المقررة لها ، ويخضع المنازعة فيه لإختصاص المحاكم صاحبة الولاية العامة بنظر كافة المنازعات ، ومن ثم لا يدخل الطعن عليه فى اختصاص القضاء الإدارى واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد التزم صحيح القانون ، ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور وفى بيان ذلك يقول أنه قدم مذكرة لجلسة ١٩٨١/٦/٣٠ لم ترد عليها محكمة الإستئناف فضلا عن أنها لم تراقب أقوال الشهود الذين سمعتهم محكمة أول درجة ، مخالفة بذلك الأثر الناقل للاستئناف بما يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أن الطاعن لم يبين فى صحيفة الطعن ما ينسبه إلى الحكم المطعون فيه من عيب ، وموضعه منه - وأثره فى قضائه ومن ثم يكون مجهلا غير مقبول .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

=====

## جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : محمد محمود راسم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:  
محمد رأفت خفاجى نائب رئيس المحكمة ، الحسينى الكتانى ومحمد عبد البر حسين سالم وأحمد عبد  
الرحمن .

( ٢١١ )

### الطعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٥١ القضائية

( ١ ، ٢ ) إختصاص « إختصاص ولائى » . نقض « سلطة محكمة  
النقض » .

(١) إختصاص المحاكم بنظر كافة المنازعات والجرائم . الا إستثناء . م ١٥ ق ٤٦ لسنة  
١٩٧٢ .

(٢) إنتهاء الحكم إلى نتيجة سليمة . النعى عليه بالقصور . غير منتج . لمحكمة النقض  
تصحيح ذلك .

( ٢ ، ٥ ) ايجار « ايجار الاماكن » . عقد « عقد الايجار » « نطاق  
العقد »

(٣) عقد الايجار . ماهيته . التزام المؤجر بالامتناع عما يحول دون انتفاع المستأجر  
بالعين المؤجرة . أثره .

(٤) تحديد نطاق المكان المؤجر . الأصل فيه بما يفصح عنه المتعاقدان فى عقد الايجار .  
عدم وضوح ذلك . وجوب الرجوع إلى النية المشتركة للمتعاقدين مع الاستهداء بطبيعة التعامل  
والعرف الجارى والطريقة التى يتم بها تنفيذ العقد منذ البداية .

(٥) نطاق العقد . عدم اقتصراره على الزام المتعاقدين بما ورد فيه . تناوله ما هو من  
مستلزماته وفقا للقانون والعرف والعدالة بحسب طبيعة الالتزام . م ١٤٨ مدنى .



- ١ - المقرر وفقا لنص الفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ان المحاكم تختص بالفصل فى كافة المنازعات والجرائم فيما عدا المنازعات الادارية التى يختص بها مجلس الدولة وعدا ما استثنى بنص خاص ، ولما كانت المنازعة فى الدعوى بين طرفى عقد الايجار ليست من بين الحالات المستثناة الداخلة فى ولاية جهة القضاء الإدارى أو غيرها من جهات القضاء ، فان الاختصاص بنظرها والفصل فيها ينعقد لجهة المحاكم دون غيرها .
- ٢ - لا يعيب الحكم ما ينعى به الطاعنان عليه من قصور ، ذلك ان لمحكمة النقض - وعلى ما جرى به قضاؤها - أن تصحح أسباب الحكم المطعون فيه بغير ان تنقضه متى كان سليما فى نتيجته التى إنتهى إليها .
- ٣ - المقرر فى المادتين ٥٥٨ ، ٥٧١ من القانون المدنى ان الايجار عقد يلتزم المؤجر بمقتضاه ان يمكن المستأجر من الانتفاع بشئ معين ، ويلتزم المؤجر بالامتناع عن كل ما من شأنه ان يحول دون انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة ، ولا يجوز له ان يحدث بالعين أو بملحقاتها أى تغيير يخل بهذا الانتفاع .
- ٤ - الأصل فى بيان حدود ونطاق المكان المؤجر وهو بما يفصح عنه المتعاقدان فى عقد الايجار ، فإذا لم يتضح ذلك من عبارة العقد فانه يتعين وفقا لحكم المادة ٢/١٥٠ من القانون المدنى البحث عن النية المشتركة للمتعاقدين مع الاستهداء فى ذلك بطبيعة التعامل وفقا للعرف الجارى فى المعاملات ، ويمكن الاستهداء فى ذلك بالطريقة التى تم بها تنفيذ العقد منذ البداية ، فإذا ما قام المتعاقدان بتنفيذه على نحو معين مدة من الزمن أمكن تفسير ارادتهما المشتركة فى ضوء طريقة التنفيذ التى تراضيا عليها .
- ٥ - لا يقتصر نطاق العقد على إلزام المتعاقدين بما ورد فيه ، ولكنه يتناول أيضا - وعلى ما تصرح به المادة ٢/١٤٨ من القانون المدنى - ما هو من مستلزماته وفقا للقانون والعرف والعدالة ، وذلك بحسب طبيعة الالتزام .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر وبعد  
ال مداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى  
ان المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٢٦٦٤ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى الجيزة على  
الطاعنين بطلب الحكم بتمكينها من إقامة حوائط بين الأعمدة الرافعة للعمارة والفاصلة  
بين الجراج المؤجر لهما وفناء العقار المبين بالصحيفة ، وقالت بيانا لها ان الطاعنين  
يستأجران من المالك السابق الجراج الواقع أسفل العقار المبين بالصحيفة ، وقد رغبت  
بعد شرائها للعقار المذكور فى إقامة حوائط بفناء العقار للفصل بينه وبين العين المؤجرة  
، واذ لم يمكنها من ذلك فقد أقامت الدعوى . وبتاريخ ١٩٧٩/٦/٢٤ . حكمت المحكمة  
بندب مكتب الخبراء بوزارة العدل لتنفيذ المأمورية المبينة بمنطوق الحكم وبعد أن أودع  
الخبير تقريره حكمت بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٨ برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة  
ولائيا بنظر الدعوى وباختصاصها ، وبرفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل  
الأوان ، ويتمكن المطعون ضدها من إقامة الحوائط الفاصلة بين الجراج والفناء والواقعة  
بين الأعمدة الرافعة للعقار ، استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٠٠٤ سنة  
٩٨ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٨١/٥/٢٤ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن  
الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض  
الطعن ، واذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة ، حددت جلسة لنظره ،  
وفيهما التزمت النيابة رأياها .

وحيث ان حاصل ما ينعاه الطاعنان بالوجه الثانى من السبب الأول من أسباب الطعن  
أنهما تمسكا فى صحيفة الاستئناف بأن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون  
فيه قد شابته القصور فى مقام الرد على ما دفعا به من عدم اختصاص المحكمة ولائيا  
بنظر الدعوى ، إذ ذهب إلى أن عقد الايجار يسمح للمالك باجراء الأعمال والتصليلات

وهو ما لا يصلح ردا على هذا الدفع ، وإذ أغفل الحكم المطعون فيه تمحيص هذا الدفع فإنه يكون مشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أن الثابت بالأوراق أن الطاعن قد تمسك بالدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى على سند من أن الفصل فى النزاع هو من اختصاص الجهة الادارية دون المحاكم ، وكان المقرر وفقا لنص الفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ أن المحاكم تختص بالفصل فى كافة المنازعات والجرائم فيما عدا المنازعات الادارية التى يختص بها مجلس الدولة وعدا ما استثنى بنص خاص ، ولما كانت المنازعة فى الدعوى بين طرفى عقد الايجار ليست من بين الحالات المستثناة الداخلة فى ولاية جهة القضاء الادارى أو غيرها من جهات القضاء فإن الاختصاص بنظرها والفصل فيها ينعقد لجهة المحاكم دون غيرها ، وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى فى قضائه الى رفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم ولائيا بنظر الدعوى ، فإنه يكون قد التزم صحيح حكم القانون ، ولا يعيبه ما پنعى به الطاعنان عليه من قصور - ذلك أن لمحكمة النقض - وعلى ما جرى به قضاؤها أن تصحح أسباب الحكم المطعون فيه بغير أن تنقضه متى كان سليما فى نتيجته التى إنتهى اليها ومن ثم يكون النعى عليه فى هذا الخصوص غير منتج .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالوجه الثالث من السبب الأول على الحكم المطعون فيه القصور فى النسبب والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك يقولان أن الحكم تناول الدفع المبدى منهما بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الآوان لعدم الحصول على ترخيص من الجهة الادارية بإقامة الحوائط الفاصلة ، بما لا يصلح ردا عليه بتقريره أن تنفيذ الحكم سوف يكون بطبيعة الحال متمشيا مع أحكام القوانين واللوائح دون أن يستجلى الحكم حقيقة هذه الأحكام لأنها اذا كانت لا تسمح بإقامة مثل تلك الحوائط فإن مصلحة المطعون ضدها تنتفى فى إقامة دعواها .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الثابت بتقرير الخبير المرفق بالأوراق ، إن اقامة الحوائط الفاصلة محل النزاع لا مخالفة فيها لقوانين التنظيم وهو ما أشار إليه الحكم

الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ، واذ كان الطاعنان لم يبيّنا وجه مخالفة القانون في إقامة تلك الحوائط تدليلاً على إنتفاء وجه المصلحة في الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى الى رفض ما دفع به الطاعنان في هذا الخصوص تأسيساً على أن تنفيذ طلب المطعون ضدها بإقامة الحوائط الفاصلة يكون وفقاً لأحكام القوانين واللوائح ، ومن ثم فإن النعى عليه بالقصور والفساد في الاستدلال يكون على غير أساس .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقولان أنهما تمسكا أمام محكمة الموضوع بأن تنفيذ عقد الايجار قد تم منذ بدء الأجرة على أساس أن الجراج المؤجر لهما يشمل كل مساحة الأرض الفضاء باعتبارها جزءاً لا يتجزأ منه وتحددت حدوده بالعقارات المجاورة والطريق العام ، وأن الممرات التي تدعيها المطعون ضدها هي ممرات للعين المؤجرة ، فلا يجوز حرمانهما من الانتفاع بها ، كما تمسكا أيضاً بأن تقرير الخبير إنتهى الى أن هذه الممرات تعد مناوئ مخصصة لخدمة المبنى كله مما مفاده تخصيصها لخدمة الجراج المؤجر لهما ، ومن ثم فإن إقامة تلك الحوائط الفاصلة من شأنه حجب الإضاءة والتهوية عن هذا الجراج ، الأمر المخالف لقوانين التنظيم ، ويؤدي الى نقص منفعة العين المؤجرة ، وإن أغفل الحكم المطعون فيه هذا الدفاع ايراداً ورداً ، وهو دفاع جوهرى يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، فإنه يكون معيباً بالقصور .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن المقرر فى المادتين ٥٥٨ ، ٥٧١ من القانون المدنى أن الايجار عقد يلتزم المؤجر بمقتضاه أن يمكن المستأجر من الانتفاع بشئ معين ، ويلتزم المؤجر بالامتناع عن كل ما من شأنه أن يحول دون انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة ولا يجوز له أن يحدث بالعين أو بملحقاتها أى تغيير يخل بهذا الانتفاع ، والأصل فى بيان حدود نطاق المكان المؤجر هو بما يفصح عنه المتعاقدان فى عقد الايجار ، فإذا لم يتضح ذلك من عبارة العقد فإنه يتعين وفقاً لحكم المادة ١٥٠/٢ من القانون المدنى البحث عن النية المشتركة للمتعاقدين مع الاستهداء فى ذلك بطبيعة



التعامل وفقا للعرف الجارى فى المعاملات ، ويمكن الاستهداء فى ذلك بالطريقة التى تم بها تنفيذ العقد منذ البداية ، فإذا ما قام المتعاقدان بتنفيذه على نحو معين مدة من الزمن أمكن تفسير ارادتهما المشتركة فى ضوء طريقة التنفيذ التى تراضيا عليها ، كما أن العقد لا يقتصر نطاقه على الزام المتعاقدين بما ورد فيه ، ولكنه يتناول أيضا - وعلى ما تصرح به المادة ١٤٨/٢ من القانون المدنى - ما هو من مستلزماته وفقا للقانون والعرف والعدالة ، وذلك بحسب طبيعة الالتزام ، لما كان ذلك ، وكان الثابت بعقد الايجار - موضوع النزاع أن المتعاقدين لم يبينا حدود الجراج المؤجر ومساحته ، وكان الطاعنان - على ما هو ثابت بمدونات الحكم المطعون فيه - قد تمسكا فى صحيفة الاستئناف بأن تنفيذ عقد الايجار قد تم منذ البداية على أساس إشتمال العين المؤجرة على كامل مساحة الأرض الكائن بها مبانى العمارة بما فى ذلك ما اعتبر ممرات خاصة بالجراج المؤجر الذى صار استعماله على هذا النحو مدة عشر سنوات وصدر الترخيص به على هذا الأساس وأن من شأنه إقامة الحوائط الفاصلة حجب الضوء والهواء عن العين محل النزاع وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بتأييد الحكم المستأنف على قوله بأن المستخلص من الأوراق وتقرير مكتب الخبراء الذى تعول عليه المحكمة إطمئنانا إليه فى حدود سلطتها الموضوعية أن الأرض محل التداعى تجاوز القدر المؤجر كجراج للمستأنفين ( الطاعنين ) وذلك بإعتبارها مناوئ مخصصة لمنفعة العقار بأكمله وليس للعين المؤجرة للمستأنفين وحدها حتى يحق لهما الاستئثار باستعمالها وفى غير الغرض المخصصة له ولو كان قد فعلا من قبل كما ثبت من تقرير الخبير المتوه عنه إنه ليس فى إقامة المستأنف ضدها هذه الحوائط ما يتعارض مع عقد الايجار الصادر للمستأنفين أو ينقص منه وبالتالي فهى تستعمل بدعواها حقها فى الملكية إستعمالا مشروعاً وكان ما أورده الحكم على هذا النحو لا يواجه دفاع الطاعنين بشأن تحديد نطاق العين المؤجرة ، وأثر إقامة الجدران الفاصلة على حقهما فى الانتفاع بها ، بما يصلح رداً عليه ، وهو دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، فإنه يكون معيبا بالقصور فى التسبيب بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .





## جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : محمد محمود راسم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:  
محمد رأفت خفاجى نائب رئيس المحكمة ، محمد فؤاد شرياش ، محمد عبد البر حسين سالم و أحمد  
عبد الرحمن .

( ٢١٢ )

### الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٥٢ القضائية

( ١ ، ٢ ) حكم « حجية الحكم » نقض .

- (١) حجية الحكم من النظام العام . مناطها . وحدة الخصوم والموضوع والسبب .
- (٢) القرار الصادر من محكمة النقض فى غرفة مشورة . قرار قضائى نهائى فاصل فى خصومة الطعن بالنقض . عدم جواز الطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن . م ٦/٢٦٣
- مرافعات . التزام المحكمة من تلقاء نفسها بحجية هذا القرار .

١ - النص فى المادة ١٠١ من قانون الاثبات يدل على أن حجية الحكم وهى من النظام العام تستلزم إتحاد الخصوم والموضوع والسبب فى الدعويين ، ولما كان الثابت من بالأوراق ان الطاعن الثانى عن نفسه وبصفته ولياً طبيعياً على أولاده القصر هو الذى أقام الطعن بالنقض رقم ١٧٣٩ لسنة ٥٢ ق وأختصم فيه الطاعن الأول والمطعون ضدها ، وكان الطعن الماثل بين نفس الخصوم عن ذات الحكم المطعون فيه ، وقد أقيم على نفس السبب فى الطعن السابق ، ومن ثم فقد إتحده الخصوم والموضوع والسبب فى كل من الطعنين .

٢ - إذ كان قرار محكمة النقض الصادر فى غرفة مشورة وهو قرار قضائى

نهائى صادر بموجب سلطتها القضائية فاصل فى خصومة الطعن بالنقض ، شأنه فى ذلك شأن الاحكام الصادرة من هذه المحكمة ، قد حاز قوة الأمر المقضى ، إذ لا يجوز فى جميع الأحوال الطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن وذلك عملاً بحكم المادة ٢٦٣/٦ من قانون المرافعات ، ومن ثم فإن المحكمة تلتزم من تلقاء نفسها بحجية ما فصل فيه القرار المذكور .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدها كانت تستأجر الشقة محل النزاع من المالكين السابقين للعقار بموجب العقد المؤرخ ١٩٧٣/٦/٢٧ ، وفى ١٩٧٥/٩/٢٥ إشتري الطاعن الثانى هذا العقار بصفته ولياً طبيعياً على أولاده القصر ، وإذ تخلفت المطعون ضدها عن سداد الأجرة ، أقام الطاعن الثانى بصفته الشخصية الدعوى رقم ١٣٢٦ لسنة ١٩٧٧ مستعجل الاسكندرية للحكم بطردها من العين المؤجرة ، وقضت المحكمة بتاريخ ١٤/٥/٧٧ بطردها منها ، ونفذ الحكم فى ١٩/٦/١٩٧٧ ، ثم قام الطاعن الثانى بصفته بتأجير هذه الشقة إلى الطاعن الأول بموجب عقد مؤرخ ١/٩/١٩٧٧ إلا أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٣٦٥١ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى الاسكندرية للحكم على الطاعن الثانى بصفته الشخصية بتمكينها من شقة النزاع والتعويض ، وقضت المحكمة بتاريخ ٢٦/٣/١٩٧٩ بالتمكين والتعويض ، وتأييد هذا الحكم فى الإستئناف رقم ٣٧٤ لسنة ٢٥ ق اسكندرية ، فطعن الطاعن الثانى بصفته الشخصية على هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٥٠ ق ، وقد أمرت محكمة النقض بتاريخ ١٩/٤/١٩٨٠ بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه ، وكانت المطعون ضدها قد شرعت فى تنفيذ الحكم ٣٦٥١ لسنة ١٩٧٨

مدنى كلى الاسكندرية بالتمكين والتعويض فاستشكل الطاعن الأول فى التنفيذ بالأشكال رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٠ تنفيذ الرمل ، وبتاريخ ١٢/٦/١٩٨٠ قضت المحكمة بوقف تنفيذ الحكم المستشكل فى تنفيذه وبتاريخ ٤/٤/١٩٨٠ قضت محكمة النقض برفض الطعن رقم ٥٣٩ سنة ٥٠ ق فأقامت المطعون ضدها الدعوى رقم ٩٣٩ لسنة ١٩٨١ تنفيذ الاسكندرية على الطاعنة طالبة الاستمرار فى تنفيذ الحكم رقم ٢٦٥١ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى الاسكندرية على سند من رفض الطعن فيه بالنقض ، وبتاريخ ١٣/٢/١٩٨٢ حكمت المحكمة بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى الاشكال رقم ٢٦ سنة ١٩٨٠ تنفيذ الرمل . واستأنفت المطعون ضدها هذا الحكم أمام محكمة الإسكندرية الابتدائية بهيئة إستئنافية بالإستئناف رقم ٦٦ سنة ١٩٨٢ تنفيذ مستأنف الاسكندرية ، وبتاريخ ٢٥/٥/١٩٨٢ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبالإستمرار فى التنفيذ ، طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض بالطعن المائل ، وطلبا بصفة مؤقتة وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه حتى يفصل فى موضوع الطعن ، ويقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه ، وقد أقيم الطعن على سبب حاصله بطلان هذا الحكم لمخالفته حجيه الحكم السابق الصادر فى الدعوى رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٠ تنفيذ الرمل ، وبجلسة ٦/٤/١٩٨٣ رفضت المحكمة طلب وقف التنفيذ ، وفيها قرر وكيل المطعون ضدها بأنه سبق رفع الطعن بالنقض رقم ١٧٣٩ لسنة ٥٢ ق عن ذات الحكم المطعون فيه وقررت المحكمة فى غرفة مشورة بعدم قبوله ، وقدمت النيابة مذكرة أيدت فيها رأى بعدم جواز الطعن وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة المشورة ، حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن المحكمة أمرت بضم ملف الطعن رقم ١٧٣٩ لسنة ٥٢ ق وتبين انه مرفوع من الطاعن الثانى عن نفسه وبصفته وليا طبيعيا على أولاده القصر عن ذات الحكم المطعون فيه وقد اختصم فيه الطاعن الأول والمطعون ضدها بطلب نقض الحكم لمخالفته حجيه الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٠ تنفيذ الرمل ، وهو ذات السبب فى الطعن المائل ، وقد أمرت محكمة النقض بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٨٢ فى غرفة مشورة

بعد قبول الطعن المذكور استنادا إلى أن الحكم المطعون فيه لم يخالف حجية الحكم السابق في الدعوى ٢٦ لسنة ١٩٨٠ تنفيذ الرمل فيكون الطعن فيه غير جائز .

وحيث إن النص في المادة ١٠١ من قانون الإثبات على أن « الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجة ، ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجة إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلنا وسببا . وتقضى المحكمة بهذه الحجة من تلقاء نفسها . » يدل على أن حجية الحكم وهي من النظام العام تستلزم إتحاد الخصوم والموضوع والسبب في الدعويين ، ولما كان الثابت من الأوراق أن الطاعن الثاني عن نفسه ويصفته وليا طبيعيا على أولاده القصر هو الذي أقام هذا الطعن بالنقض رقم ١٧٣٩ سنة ٥٢ ق واختصم فيه الطاعن الأول والمطعون ضدها ، وكان الطعن المائل بين نفس الخصوم عن ذات الحكم المطعون فيه ، وقد أقيم على نفس السبب في الطعن السابق ومن ثم فقد اتحد الخصوم والموضوع والسبب في كل من الطعنين ، ويكون قرار محكمة النقض الصادر في غرفة مشورة وهو قرار قضائي نهائي صادر بموجب سلطتها القضائية فاصل في خصومة الطعن بالنقض ، شأنه في ذلك شأن الأحكام الصادرة من هذه المحكمة ، قد حاز قوة الأمر المقضى ، إذ لا يجوز في جميع الأحوال الطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن وذلك عملا بحكم المادة ٢٦٣/٢ من قانون المرافعات ، ومن ثم فإن المحكمة تلتزم من تلقاء نفسها بخجية ما فصل فيه القرار المذكور مما يتعين معه القضاء بعدم جواز نظر الطعن لسابقة الفصل فيه .





## جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : مصطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين: ابراهيم زغو نائب رئيس المحكمة ، محمد حسن العفيفي ، ممدوح السعيد و ابراهيم  
بركات.

( ٢١٣ )

### الطعن رقم ١٧٨٨ لسنة ٥٣ القضائية

#### حراسة « الحراسة القضائية » .

الحارس القضائي . نائب عن صاحب المال الخاضع للحراسة . مسئوليته عن حفظه  
وإدارته وهو صاحب الصفة في التقاضي بشأنه . ما يبرمه في حدود هذه النيابة إنصرافه إلى  
الأصيل . م ١٠٥ مدني . تواطؤ الحارس مع الغير . إضراراً بحقه . مؤداه . عدم إنصراف  
أثر تصرف الحارس إليه .

الحارس القضائي يصبح بمجرد تعيينه نائبا عن صاحب الحق في المال  
الموضوع تحت الحراسة وهو بهذه المثابة ملزم بالمحافظة على الأعيان التي تحت  
يده الخاضعة للحراسة والقيام بإدارتها وهو صاحب الصفة في التقاضي فيما  
ينشأ عن هذه الأعمال من منازعات بإعتباره نائبا عن ملاكها وكان الأصل وفقا  
لنص المادة ١٠٥ من القانون المدني أن ما يبرمه النائب في حدود نيابته ينصرف  
إلى الأصيل إلا ان هذه النيابة تقف عند حد الغش فإذا تواطأ الحارس مع الغير  
للاضرار بحقوق صاحب الحق في المال الموضوع تحت الحراسة فإن التصرف  
على هذا النحو لا ينصرف أثره إلى هذا الأخير .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤٥٩٢ سنة ١٩٧٧ مدنى المنصورة الابتدائية على المطعون ضدهم بطلب الحكم بى بطلان عقد بيع ثمار الموز المؤرخ ١٩٧٦/٢/٧ الصادر من المطعون ضده الأول إلى المطعون ضده الرابع والمتضمن بيع تلك الثمار الناتجة من مساحة خمسة أفدنة مبينة بالأوراق وقال شرحا لدعواه أن المطعون ضده الأول عين حارسا قضائيا على أطيان النزاع وأبرم عقد البيع موضوع الدعوى وأن هذا العقد صورى صدر بطريق التواطؤ اضراراً به وبتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٨ نذبت المحكمة خبير فى الدعوى ودفع المطعون ضده الأول بعدم قبولها لرفعها من وعلى غير ذى صفة وبعد ان قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٢ برفض هذا الدفع والطاعن بطلبه سالف البيان . إستأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٩ سنة ٣٤ ق مدنى المنصورة وبتاريخ ١٩٨٣/٥/٤ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة المشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينعى به الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك يقول إنه وإن كان الحارس يعتبر بمجرد تعيينه نائبا عن صاحب الحق فى المال الموضوع تحت الحراسة إلا إن نيابته تقف عند حد الغش فإذا تواطأ الحارس مع الغير للإضرار بحقوق المالك فإن تصرفه لا ينصرف أثره إليه ويكون من حق الأخير إقامة الدعوى بإبطاله وإن خالف الحكم

المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة فإنه يكون معيبا بمخافة القانون والخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن الحارس القضائى يصبح بمجرد تعيينه نائبا عن صاحب الحق فى المال الموضوع تحت الحراسة وهو بهذه المثابة ملزم بالمحافظة على الأعيان التى تحت يده الخاضعة للحراسة والقيام بإدارتها وهو صاحب الصفة فى التقاضى فيما ينشأ عن هذه الأعمال من منازعات باعتباره نائبا عن ملاكها وكان الأصل وفقا لنص المادة ١٠٥ من القانون المدنى أن ما يبرمه النائب فى حدود نيابته ينصرف إلى الأصيل إلا أن هذه النيابة تقف عند حد الغش فإذا تواطأ الحارس مع الغير للإضرار بحقوق صاحب الحق فى المال الموضوع تحت الحراسة فإن التصرف على هذا النحو لا ينصرف أثره إلى هذا الأخير لما كان ذلك وكان الثابت فى الأوراق أن الطاعن إستند فى طلبه على أن العقد الذى أبرمه المطعون ضده الأول بوصفه حارسا قضائيا قد تحرر بطريق الغش والتواطؤ بين طرفيه إضرارا به بإعتباره صاحب الحق فى الأعيان الموضوعة تحت الحراسة مما تتوافق معه للطاعن مصلحة قائمة وحاله فى إقامة دعواه بحيث تعود عليه فائدة عملية إذا ما حكم له فيها فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر دعوى الطاعن فى هذا الخصوص من الدعاوى الخاصة بحفظ المال الموضوع تحت الحراسة وإدارته مما لا يجوز رفعها من مالك المال وحجب بذلك نفسه عن بحث دفاع الطاعن بصورية العقد محل الدعوى فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه على أن يكون مع النقض الإحالة .



## جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : محمد المرسى فتح الله نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:  
سعيد أحمد صقر ، وليم رزق بدوي نائبى رئيس المحكمة ، محمد لطفى السيد وطله الشريف .

( ٢١٤ )

### الطعن رقم ١١٤٩ لسنة ٤٩ القضائية

- ( ١ ، ٢ ) حيازة • تنفيذ عقارى ، رهن • نظام عام • دعوى •
- (١) الحائز فى التنفيذ العقارى • ماهيته • إنذاره وإخباره بإيداع قائمة شروط البيع • أثره • اعتباره طرفا فى إجراءات التنفيذ • منازعته بتخلف أحد شروط صحة التنفيذ • وجوب إبدائها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع دون طريق الدعوى المبتدأة • متعلقة بالنظام العام ٦٤٢ مرافعات سابق •
- (٢) الدائن المرتهن له حق عينى على العقار المرهون ونزع ملكيته عند حلول أجل الدين فى يد الحائز له • المواد ١٠٣٠ ، ١٠٦٠ ، ١٠٧٢ من القانون المدنى ، ٤١١ مرافعات المقابلة للمادة ٦٢٦ مرافعات سابق •

١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان انذار الحائز للعقار وهو كل من اكتسب ملكية العقار المثلل بحق عينى تبعى حقا عينية عليه بموجب سند سابق فى تسجيله على تسجيل تنبيه نزع الملكية دون ان يكون مسئولا شخصيا عن الدين المضمون - وإخباره بإيداع قائمة شروط البيع يجعله طرفا فى إجراءات التنفيذ وتكون منازعته فى تخلف شرط من شروط صحة التنفيذ - هو كون العقار مملوكا للمدين - من أوجه البطلان التى يجب وفقا لنص المادة ٦٤٢ من قانون المرافعات الملغى إبدائها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع ويترتب على عدم اتباع هذا الطريق سقوط الحق فى التمسك بهذا البطلان ، وذلك أن المشرع قد أوجد



بذلك طريقا خاصا لرفع منازعات التنفيذ على العقار وهو أمر يتعلق بنظام الإجراءات الأساسية في التقاضي والخروج عليه بطرح هذه المنازعات على القضاء بدعوى مبتدأة ممن كان طرفا في التنفيذ يمس قاعدة للنظام العام .

٢ - مفاد نصوص المواد ١٠٣٠ ، ١٠٦٢ ، ١٠٧٢ من القانون المدني والمادة ٤١١ من قانون المرافعات الحالى المقابلة للمادة ٦٢٦ من قانون المرافعات السابق أن للدائن المرتهن حق عيني على العقار المرهون يخوله مزية التتبع فيحق له عند حلول أجل الدين أن ينزع ملكية العقار المرهون في يد الحائز له .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه المستشار المقرر والمرافعة وبعد  
ال مداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -  
تتصل فى أن المطعون ضده الأول ومورث المطعون من الثانية حتى السابعة والمطعون  
ضدهم ضده الثامن ومورثي المطعون ضدهم من التاسعة حتى الواحد والعشرين  
والمطعون ضدها الثانية والعشرين أقاموا الدعوى رقم ٩٦٠ سنة ١٩٥٥ مدنى كلى المنيا  
على الطاعن بصفته وباقى المطعون ضدهم بطلب الحكم بأحقيتهم عدا مورث المطعون  
ضدهم من الثانية حتى السابعة - الذى انضم إليهم فى طلباتهم - المساحة ١٤ ٨ ٣  
المبينة بصحيفة الدعوى والغاء اجراءات نزاع الملكية المتخذة من جانب الطاعن بصفته فى  
دعوى البيوع رقم ٣ سنة ١٩٥٦ كلى المنيا على هذا القدر واعتبارها كأن لم تكن .

قضت المحكمة برفض الدعوى - استأنف المدعون الحكم بالاستئناف رقم ٤١٥ سنة

١ ق بنى سويف « مأمورية المنيا » ، وبعد ان نديت المحكمة خبيرا قضت بتاريخ  
٣ ٧ ١٩٧٩/٣/٢٤

بالحكم المستأنف وبأحقية المطعون ضده الأولى المساحة ٣ ٧ المبينة  
بصحيفة الدعوى وتقرير الخبير والغاء اجراءات نزاع الملكية المتخذة من الطاعن بصفته

فى دعوى البيوع رقم ٢ سنة ١٩٥٦ كلى المنيا واعتبارها كأن لم تكن - طعن الطاعن بصفته فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث ان الطعن أقيم على سببين ينعى بهما الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول أن المطعون ضده الأول - وهو حائز لعقار النزاع أخبر بإيداع قائمة شروط البيع - رفع دعواه باستحقاق العقار وإلغاء إجراءات الحجز ويعد ذلك منه تمسكا بوجه من أوجه بطلان التنفيذ كان يجب إبداءه بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع وإلا سقط حقه فى التمسك به وفقا لنص المادتين ٦٣٣ ، ٦٤٢ من قانون المرافعات السابق ، وأنه إذا انتقلت ملكية العقار المرهون إلى شخص غير الراهن بأى سبب من أسباب كسب الملكية وكان غير مسئول عن الدين - حائز العقار فإنه بتلقاه مثقلا بالرهن والدائن المرتهن حق تتبع العقار والتنفيذ عليه ، وإذ كان عقد الرهن سند التنفيذ قد سجل فى سنة ١٩٢٩ وتجدد قيده فى سنة ١٩٣٩ ثم فى سنة ١٩٤٩ إلى أن سجل تنبيه نزع الملكية فى سنة ١٩٥٥ فإن عقد الرهن يكون سابقا على تاريخ انتقال الملكية للمطعون ضده الأول فى سنة ١٩٣٩ وقد أُنذر الأخير باعتباره حائزا للعقار فى ١/٧/١٩٥٥ بالدفع أو التخلية فيبقى حق التتبع المقرر للطاعن قائما يتيح له التنفيذ على العقار ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه على خلاف ما سلف يكون مشوبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن ائذار الحائز للعقار - وهو ( على ما جرى به قضاء النقض أيضا ) - كل من اكتسب ملكية العقار المثقل بحق عينى تبعى أو حقا عينيا بموجب سند سابق فى تسجيله على تسجيل تنبيه نزع الملكية دون أن يكون مسئولا شخصيا عن الدين المضمون - وإخباره بإيداع قائمة شروط البيع يجعله طرفا فى إجراءات التنفيذ وتكون منازعته فى تخلف شرط من شروط صحة التنفيذ هو كون العقار مملوكا للمدين - من أوجه البطلان التى يجب وفقا لنص

المادة ٦٤٢ من قانون المرافعات الملغى إبداءها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع ويترتب على عدم اتباع هذا الطريق سقوط الحق في التمسك بهذا البطلان ، ذلك ان المشرع قد أوجد بذلك طرقا خاصة لرفع منازعات التنفيذ على العقار وهو أمر يتعلق بنظام الإجراءات الأساسية في التقاضي والخروج عليه بطرح هذه المنازعات على القضاء بدعوى مبتدأة من كان طرفا في التنفيذ يمس قاعدة للنظام العام ، والمقرر أيضا أن المستفاد من نصوص المواد ١٠٣٠ ، ١٠٦٠ ، ١٠٧٢ من قانون المرافعات المدني والمادة ٤١١ من قانون المرافعات الحالي المقابلة للمادة ٦٢٦ من قانون المرافعات السابقة ان للدائن المرتهن حق عيني على العقار المرهون يخوله مزية التتبع فيحق له عند حلول أجل الدين أن ينزع ملكية العقار المرهون في يد الحائز له - لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن الطاعن بصفته يستند في إجراءات نزع ملكية عقار النزاع إلى عقد رسمي مضمون برهن تأميني لصالحه موثق بتاريخ ١٩٢٩/٦/٣ ومشهر القيد برقم ٣٦٥٤ بتاريخ ١٩٢٩/٦/٥ واستمر تجديده ؟ حتى تسجيل تنبيه نزع الملكية وأن المطعون ضده الأول قد تلقى ملكية هذا العقار بعقد بيع مسجل بتاريخ ١٩٣٩/١/١٥ بعد تاريخ شهر قيد الرهن وقبل تسجيل تنبيه نزع الملكية فهو حائز للعقار وأخبر بإيداع قائمة شروط البيع ولم يثبت إعتراضه عليها بوجه البطلان الذي تمسك به فقد سقط حقه في إبدائه ولا يجوز له معاودة التمسك به بدعوى مبتدأة كذلك أنذر المطعون ضده الأول بالدفع أو التخلية ولم يثبت إختياره لأى منهما فيكون للطاعن بصفته ( الدائن المرتهن ) وبما له من مزية التتبع أن ينفذ على عقار النزاع ، وإن خالف الحكم المطعون فيه النظر المتقدم يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

ولما تقدم والموضوع صالح للفصل فيه فتقضى المحكمة في موضوع الاستئناف رقم

٤١٥ سنة ١ ق بنى سويف مأمورية المنيا على نحو ما تقدم .



## جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : أحمد حسنى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمد طوم ، زكى المصرى نائبى رئيس المحكمة ، منير توفيق وعبد المنعم ابراهيم .

( ٢١٥ )

### الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٥٠ القضائية

(١) تأميم .

كل تصرف فى أصل من أصول المنشأة يسفر عنه ربح أو خسارة نتيجة زيادة قيمة الأصل المتصرف فيه أو نقصه عن قيمته الثابتة بأصول المنشأة . إعتباره ربحا حقيقيا أو خسارة يتم التصرف فيه بموافقة الشركاء .

(٢) تحكيم .

دعوى الضمان الفرعية المرفوعة من شركة قطاع عام على جهة حكومية . اختصاص هيئات التحكيم بنظرها . علة ذلك . م ٦٠ ق ٦٠ لسنة ١٩٧١ .

(٣) تقادم .

الحقوق الخاضعة للتقادم الخمسى م ٣٧٥ مدنى . مناطها . التجدد والدورية . الأرباح التى يحصل عليها مستحقوها وتودع فى حساباتهم الجارية . ماهيتها . دين عادى لا يتصف بالتكرار والاستمرار مما يخرج من عداد الحقوق الدورية .

١ - كل تصرف فى أصل من أصول المنشأة يسفر عنه ربح أو خسارة نتيجة زيادة قيمة الأصل المتصرف فيه أو نقصه عن قيمته الثابتة بأصول المنشأة يعتبر ربحا حقيقيا أو خسارة يتم التصرف فيه بموافقة الشركاء إما بتوزيعه عليهم بنسبة نصيب كل منهم أو بإضافته إلى رأس المال إذا كان ربحا ، وباستنزاله منه إذا كان خسارة .



٢ - لما كان نص المادة ٦٠ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ - المنطبق على الدعوى - على ان تختص هيئات التحكيم المنصوص عليها في هذا القانون دون غيرها بنظر المنازعات الآتية: - ١ - المنازعات التي تقع بين الشركات القطاع العام ٢ - كل نزاع يقع بين شركة قطاع عام وبين جهة حكومية أو هيئة قضائية أو مؤسسة عامة . . . . . وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قضى بعدم اختصاص القضاء العادي بنظر دعوى الضمان الفرعية المرفوعة من الطاعنة وهي شركة قطاع عام على المطعون ضدها الأخيرة وهي جهة حكومية - وزارة المالية - واستند في ذلك إلى أن المادة ٦٠ سالفه الذكر جاء نصها شاملا لأية منازعة بين الشركات القطاع العام والجهات الحكومية وان تبعية دعوى الضمان للدعوى الأصلية ليس من شأنها ان تغير من أحكام الاختصاص فإنه يكون قد التزم صحيح القانون .

٣ - مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ٣٧ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان الضابط فى التقادم الخمسى للحقوق الدورية هو كون الإلتزام مما يتكرر ويستحق الأداء فى مواعيد دورية وأن يكون الحق بطبيعته مستمرا لا ينقطع مما ينوء الملتزم بحمله لو ترك بغير مطالبة مدة تزيد على خمس سنوات واذ كان الثابت فى الدعوى ان الارباح المستحقة للمطعون ضدهم - عدا الأخير - ثم قبضها من جانبهم ثم أودعت بحساباتهم الجارية فأنها تعيد بذلك دينا عاديا فى ذمة الطاعنة لا يتصف بالتكرار والاستمرار مما يخرج من عداد الحقوق الدورية التى تخضع لحكم المادة ٣٧٥ سالفه البيان .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلا السيد المستشار المقرر والمرافعة

وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .



وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل  
 فى أن المطعون ضدهم عدا الأخير أقاموا الدعوى رقم ٩٢٩ سنة ١٩٧٠ تجارى كلى  
 الاسكندرية بطلب الحكم بإلزام الشركة الطاعنة بأن تدفع لهم مبلغ <sup>مليم</sup> ٤٧٩ ، ٨٥١٥٤ <sup>جنيه</sup>  
 والفوائد القانونية ، وقالوا بياناً لذلك أنهم كانوا شركاء فى شركة مطابع الجرابية  
 الصناعية وهى شركة توصية وكانت تمتلك محفظة أوراق مالىة وصدر القانون رقم ١١٩  
 سنة ١٩٦١ بأيلولة ملكية الأسهم التى تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه إلى الدولة  
 وتحديد قيمة الأسهم وفقاً لسعر آخر إقفال فى بورصة الأوراق المالية ، وبموجب هذا  
 القانون آلت إلى الدولة ملكية الأسهم التى زادت قيمتها عن النصاب المشار إليه وقد أودع  
 الفرق سعر إصدارها وسعر آخر إقفال فى البورصة لدى الشركة فى حساباتهم الجارية  
 بوصفه ربحاً لهم ، ثم صدر القانون رقم ٧٢ سنة ١٩٦٢ بتأميم بعض الشركات ومنها  
 شركتهم المشار إليها وباشرت لجنة التقييم عملها فندبت خبيرين لتحقيق أصول وخصوم  
 الشركة وانتهى الخبيران فى تقديرهما إلى احتساب رصيد دائن للشركاء إلا ان اللجنة  
 لم تأخذ بهذا التقرير فاستبعدت أرباح الشركاء المشار إليها باعتبار انها ارباحاً  
 صورية وكان من نتيجة ذلك ان انتهت إلى اعتبار رصيد الشركاء مديناً بمبلغ <sup>مليم</sup> ٥٦٣ <sup>جنيه</sup>  
 ٨٩٩٦ ، فأقامت الشركة الطاعنة التى أربحت فيها الشركة المؤممة الدعوى رقم ٤٥٢ سنة  
 ١٩٦٨ تجارى كلى القاهرة بطلب إلزامهم بذلك الرصيد وندبت المحكمة فى تلك الدعوى  
 مكتب الخبراء تأسيساً على ان عدم الطعن فى قرارات لجنة التقييم لا يمتد إلى حقوق  
 الغير مما حدا بهم إلى إقامة هذه الدعوى بالمبلغ المطالب به وقدره بمبلغ ٨٨٥ ، ٧٥٧٢٥  
 قيمة ارباحهم المودعة بحساباتهم الجارية بالشركة ومبلغ <sup>مليم</sup> ٥٩٤ ، ٩١٢٨ <sup>جنيه</sup> قيمة الارباح  
 المستحقة لهم فى الفترة السابقة على التأميم من ١٩٦٣/٢/١٦ إلى ١٩٦٣/٨/٧ وهو  
 المبلغ الذى حدد الخبيران المنتدبان من قبل لجنة التقييم . كما أقامت الشركة الطاعنة  
 دعوى ضمان فرعية على وزارة المالية المطعون ضدها الأخيرة بطلب الحكم بإلزامها بما  
 عساه ان يحكم به عليها . وبتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٨ حكمت محكمة أول درجة بعدم  
 اختصاصها بنظر الدعوى الفرعية وبإحالتها إلى هيئة التحكيم وفى الدعوى الأصلية

أجابت المطعون ضدهم إلى طلبهم بقيمة الفرق بين سعر إصدار الأسهم وسعرها وفقا لآخر اقفال في بورصة الأوراق المالية والبالغ قيمته ٨٨٥ ، ٧٥٧٢٥ وبالنسبة لطلب ارباح التشغيل في الفترة السابقة على التأمين بنذب مكتب خبراء وزارة العدل لتنفيذ المهمة الموضحة به . استأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٥٤ سنة ٣٥ ق أمام محكمة استئناف الاسكندرية التي حكمت في ١٧/١٢/١٩٧٩ بعدم جواز الاستئناف بالنسبة للشق الحكم الخاص بنذب مكتب الخبراء وبتأييد الحكم المستأنف بالنسبة لباقي ما رفع عنه الاستئناف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض بالنسبة للشق الثاني وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالأسباب الثلاثة الأولى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك تقول ان الحكم اقام قضاءه بتأييد الحكم المستأنف على ان الفرق بين القيمة الاسمية للأسهم المؤممة وقيمتها طبقا لآخر اقفال في البورصة قبل التأمين هو من قبيل الأرباح التي لا يرد عليها التأمين ورتب على ذلك رفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي في حين ان الأسهم ألت ملكيتها إلى الدولة مقومة بسعر اقفال لها مقابل تعويض يتمثل في سندات على الدولة في حدود مبلغ ١٥٠٠٠ ج تستهلك في سنة ١٩٧١ مما مؤداه ان التعويض المقرر على تأمين هذه الأسهم يشمل القيمة الاسمية لها مضافا إليها الزيادة التي لحقت بقيمتها حتى تاريخ التأمين وهو ما يجعل الوفاء بالفرق بين السعريين مستحيلا لأن المبلغ المطالب به من الديون العامة التي ينحسر عنها اختصاص المحاكم .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك انه لما كان التأمين إجراء يراد به نقل ملكية المشروعات الخاصة إلى ملكية الدولة مقابل تعويض أصحابها ، وكانت قوانين التأمين قد حددت التعويض المستحق في صورة سندات على الدولة على ان يحدد سعر كل سند بسعر السهم حسب آخر إقفال ببورصة الأوراق المالية قبل التأمين أو حسبما تقيمه لجنة خاصة في حالة عدم تداول الأسهم ، وكان كل تصرف في أصل من أصول المنشأة

يسفر عنه ربح أو خسارة نتيجة زيادة قيمة الأصل المتصرف فيه أو نقصه عن قيمته الثابتة بأصول المنشأة يعتبر ربحاً حقيقياً أو خسارة يتم التصرف فيه بموافقة الشركاء أما بتوزيعه عليهم بنسبة نصيب كل منهم أو بإضافة إلى رأس المال إذا كان ربحاً وباستنزائه منه إذا كان خسارة ، وكان البين من مدونات الحكم الابتدائي المحال عليه من الحكم المطعون فيه أن الأسهم الخاصة بالشركة قد آلت ملكيتها إلى الدولة طبقاً للقوانين ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ سنة ١٩٦١ مقابل تعويض في صورة سندات على الدولة وكانت نتيجة هذا التصرف القانوني في هذا الأصل من أصول المنشأة قد ترتب عليها زيادة تتمثل في الفرق بين قيمة التعويض المستحق في صورة سندات والقيمة الاسمية للأسهم فإن هذه الزيادة تعد ربحاً حقيقياً ، وكان الثابت أيضاً من مدونات الحكم أن الشركاء قد أدرجوا قيمة هذا الربح ضمن الخصوم في ميزانية الشركة التي أعدت في ١٥/٢/١٩٦٢ قبل تأميمها في سنة ١٩٦٣ وقاموا بتحويل قيمة ما يخصهم في هذا الربح إلى حساباتهم الجارية في أكتوبر سنة ١٩٦٢ فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر الشركة مدينة بهذه المبالغ للشركاء باعتبارها ربحاً حقيقياً نشأ في ذمتها قبل التأميم ورتب على ذلك رفض الدفع المبدئى من الطاعة بعدم الاختصاص ولائياً بنظر الدعوى يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب في غير محله .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تأويل القانون وفي بيان ذلك نقول أن الحكم أقام قضاءه بعدم اختصاص المحكمة بالدعوى الفرعية على أن هيئات التحكيم بوزارة العدل هي المختصة بنظرها طبقاً لأحكام القانون رقم ٦٠ سنة ١٩٧١. ففي حين أن الدعوى الفرعية تابعة للدعوى الأصلية بما يجعل القضاء العادى مختصاً بنظر الدعويين الأصلية والفرعية باعتبار أن اختصاص هيئات التحكيم استثناء من الاختصاص العام للمحاكم .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أنه لما كان النص في المادة ٦٠ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٠ سنة ١٩٧١ - المنطبق على الدعوى - على أن تختص هيئات التحكيم المنصوص عليها في هذا القانون دون

غيرها بنظر المنازعات الآتية ١ - المنازعات التي تقع بين شركات القطاع العام ، ٢ - كل نزاع يقع بين شركة قطاع عام وبين جهة حكومية أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة يرجع إلى أن هذه الأنزعة لا تقوم على خصومات تتعارض فيها المصالح كما هو الشأن في مجال القطاع الخاص بل تنتهي جميعا في نتیجتها إلى جهة واحدة هي الدولة ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد قضى بعدم اختصاص القضاء العادي بنظر دعوى الضمان الفرعية المرفوعة من الطاعنة وهي شركة قطاع عام على المطعون ضدها الأخيرة وهي جهة حكومية - وزارة المالية - واستند في ذلك إلى أن المادة ٦٠ سالفه الذكر جاء نصها شاملا لأية منازعة بين شركات القطاع العام والجهات الحكومية وأن تبعية دعوى الضمان للدعوى الأصلية ليس من شأنها أن تغير من أحكام الاختصاص فانه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب في غير محله .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك تقول انه أقام قضاءه برفض الدفع بالتقادم الخمسى المنصوص عليه بالمادة ٣٧٥ من القانون المدنى على ان المبلغ المطالب به تم ايداعه بالحساب الجارى فصار بذلك دينا عاديا في ذمة الشركة لا يخضع لهذا التقادم ، في حين ان المبلغ المذكور يمثل أرباحا حقيقية مستحقة للشركاء وأن ايداعها بحسابهم الجارى لا يفقدها ذاتيتها وخصائصها بما يرتب خضوعها للتقادم الخمس باعتبارها من الحقوق الدورية وحيث ان هذا النعى مردود ذلك انه لما كان مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ٣٧٥ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان الضابط في التقادم الخمسى للحقوق الدورية هو كون الالتزام مما يتكرر ويستحق الأداء في مواعيد دورية وان يكون الحق بطبيعته مستمرا لا ينقطع مما ينوء الملتزم بحمله لو ترك بغير مطالبة مدة تزيد على خمس سنوات وكان الثابت في الدعوى أن الأرباح المستحقة للمطعون ضدهم - عدا الأخير ثم قبضها من جانبهم ثم أودعت بحساباتهم الجارية فانها تصير بذلك دينا عاديا في ذمة الطاعنة لا يتصف بالتكرار والاستمرار مما يخرجها



من عداد الحقوق الدورية التي تخضع لحكم المادة ٣٧٥ سالفه البيان وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه لا يكون ق خالف القانون .

و حيث ان الطاعنة تنعى بالسبب السادس على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول ان الحكم أقام قضاءه بأحقية المطعون ضدهم في المبلغ المقضى به على حجية الحكم السابق في الدعوى رقم ٤٥٢ سنة ١٩٦٨ تجارى كلى القاهرة ، في حين ان الدعويين يختلفان في الخصوم والوموضوع لأن المطعون ضدهم من الخامس للأخير لم يكونوا خصوما في الدعوى السابقة كما ان الحكم السابق المشار إليه لم يتناول مسئولية الطاعنة عن السداد .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك انه لما كان للقضاء النهائي قوة الأمر المقضى فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة أو ضمنية حتمية سواء في المنطوق أو في الأسباب المتصلة به اتصالا وثيقا . بحيث لا يقوم بدونها فيمتنع على الخصوم العودة إلى المناقشة في المسألة التي فصل فيها بأى دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق اثارتها في الدعوى الأولى أو أثرت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها . وكان الثابت أن الشركة الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٤٥٢ سنة ١٩٦٨ المشار إليها على المطعون ضدهم الأربعة الأول بطلب الحكم بإلزامهم بأن يدفعوا لها مبلغ ٨١١ ر ١٥١٨٧ تأسيسا على أنهم كانوا أصحاب شركة الجراية الصناعية التي أمتت بالكامل طبقا للقرار الجمهورى رقم ٧٢ سمة ١٩٦٣ الصادر فى ٨/٨/٩٦٣ وأن تقرير لجنة تقييم أصول الشركة وخصومها أسفر عن مديونيتهم للشركة عند التأمين بالمبلغ المطالب به ومحكمة أول درجة حكمت فى ٣١/٣/١٩٧٠ برفض الدعوى تأسيسا على ان الفرق بين القيمة الاسمية للأسهم المؤممة وقيمة السندات البديلة هو ربح حقيقى يحق للمطعون ضدهم المذكورين اقتضاؤه وليس ربحا صوريا كما وصفته لجنة التقييم وتأيد هذا الحكم استئنافيا فى الاستئناف رقم ٢٥٩ سنة ٨٧ ق القاهرة الصادر فى ١٠/١١/١٩٧٠ قطعت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٢٧ سنة ٤١ ق ومحكمة النقض قضت فى ٩/١/١٩٧٨ برفض الطعن . وإذ التزم الحكم المطعون فيه

حجية حكم محكمة النقض المشار إليه بشأن أحقية أصحاب الشركة المؤممة في اقتضاء الفرق بين القيمة الاسمية وقيمة التعويض المستحق في صورة سندات باعتبارها ربحاً حقيقياً فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعى في هذا السبب في غير محله .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب السابع على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك تقول إنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن الأوراق خلت من بيان القيمة الاسمية للأسهم وأن المحفظة المالية للشركة كانت مودعة بالبنك على سبيل الرهن الحيازي وأن المطعون ضدهم استولوا على مبالغ تفوق قيمة الفروق الناشئة عن سعري الأسهم وذلك في الفترة بين التأميم الجزئي والتأميم الكلي لها إلا أن المحكمة اطرحت هذا الدفاع ولم ترد عليه وهو دفاع جوهري قد يتغير بتحقيقه وجه الرأي في الدعوى .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أن هذا الدفاع يقوم على واقع لم تقدم الطاعنة ما يدل على إثارته أمام محكمة الموضوع طبقاً للمادة ٢٥٥ من قانون المرافعات قبل تعديلها بمقتضى القانون رقم ٢١٨ سنة ١٩٨٠ والمنطبقة على واقعة الدعوى . فيكون النعى بهذا السبب عار عن الدليل .

وحيث إنه لما سلف يتعين رفض الطعن .

////////////////////

## جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : أحمد حسنى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمد طموم ، زكى المصرى نائبى رئيس المحكمة ، منير توفيق وعبد المنعم ابراهيم .

( ٢١٦ )

### الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٥٠ القضائية

استيراد . رسوم .

رد رسم الاستيراد . شرطه . تعذر الاستيراد وان يكون ذلك راجعا إلى سبب خارج عن إرادة مؤدى الرسم .

النص فى المادة الثالثة من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن فرض رسم الاستيراد على أن « يرد الرسم إذا تعذر على مؤديه استيراد البضائع المرخص له فى استيرادها بسبب لا دخل له فيه ، وينظم وزير الاقتصاد والتجارة بقرار منه طريقة رد الرسم » ، وفى المادة الخامسة على أن « لوزير الاقتصاد والتجارة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه » ، وقد أصدر وزير الاقتصاد والتجارة - بالاستناد إلى هذا التفويض - قراره رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٥٨ بين فيه الحالات التى يرد فيها رسم الاستيراد ويجمعها كلها ان يكون تعذر الاستيراد راجعا إلى سبب خارج عن مؤدى الرسم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن مورث المطعون ضدهم ٠٠٠ أقام على الطاعن بصفته الدعوى رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٦٧ تجارى كلى القاهرة بطلب الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٣٠٦٠ جنيه وقال في بيان طلبه أنه أدى هذا المبلغ لإدارة الاستيراد التابعة للطاعن رسماً على إذن حصل عليه باستيراد فاصوليا من السودان - وبعد أن تعاقد على الصفقة استحال على الجهة المتعاقد معها تنفيذ الالتزام بالتوريد لقله المحصول وارتفاع أسعاره فبات من حقه إسترداد ما دفعه غير أن الإدارة التابعة للطاعن رفضت الرد على الرغم من تقديمه إليها ما يدل على أن عدم تنفيذ إذن الاستيراد كان بسبب خارج عن إرادته ولا يد له فيه وأنه قاضى الشركة المصدرة بالتعويض وقضى برفض دعواه لما ثبت من أن تنفيذ العقد كان مستحيلاً عليها - وبتاريخ ١٩٦٨/١٢/٢٥ قضت محكمة أول درجة بسقوط حق مورث المطعون ضدهم في المطالبة بالتقادم وبرفض الدعوى - استأنف المورث هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩٩ لسنة ٨٦ ق القاهرة - وبتاريخ ١٩٧٠/١١/١٧ قضت محكمة استئناف القاهرة بتأييد الحكم المستأنف - طعن مورث المطعون ضدهم في هذا الحكم بطريق النقض بالنقض رقم ٥٤ لسنة ٤١ ق - وبتاريخ ١٩٧٥/١١/٨ قضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة إستئناف القاهرة - وإذا عجل الورثة الاستئناف أمامها قضت بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٢ بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام الطاعن بصفته بأن يدفع للمطعون ضدهم مبلغ ٣٠٦٠ جنيه طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأيت فيها رفض الطعن - وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن بصفته بسبب الطعن - على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال ومخالفة القانون - وفي بيان ذلك يقول أن الحكم إستند في قضائه برد رسم الاستيراد على ما استخلصه من الحكم الصادر من محكمة استئناف الاسكندرية بتاريخ ١٩٦٥/١/١٣ من أن عدم استيراد البضاعة المرخص لمورث المطعون ضدهم



باستيرادها يرجع إلى الجهة المصدرة في حين أن الثابت من مدونات ذلك الحكم أن تعذر الاستيراد يرجع إلى ذلك المورث .

وحيث إن هذا النعى في محله - ذلك أنه لما كان النص في المادة الثالثة من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن فرض رسم الاستيراد على أن « يرد الرسم إذا تعذر على مؤدية استيراد البضائع المرخص له في استيرادها بسبب لا دخل له فيه - وينظم وزير الاقتصاد والتجارة بقرار منه رد الرسم » وفي المادة الخامسة على أن « لوزير الاقتصاد والتجارة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه » وكان وزير الاقتصاد والتجارة قد أصدر - بالإستناد إلى هذا التفويض - قراره رقم ٣٥٧ لسنة ١٩٧٨ بين فيه الحالات التي يرد فيها رسم الاستيراد ويجمعها كلها أن يكون تعذر الاستيراد راجعا إلى سبب خارج عن مؤدى الرسم - وكان الثابت بمدونات الحكم الصادر من محكمة استئناف الاسكندرية بتاريخ ١٣/١/١٩٦٥ في الاستئناف رقم ٤٥ لسنة ١٩ ق . أن تعذر استيراد البضاعة المرخص لها لمورث المطعون ضدهم يرجع إليه لقيامه بفتح إعتقاد مستندى عن تلك البضاعة بشروط مخالفة للشروط المتفق عليها مع الجهة المصدرة ، مما مؤداه عدم أحقية مؤدى رسم الاستيراد في إسترداده - وإذا خالف الحكم المطعون فيه ذلك واستخلص من الحكم المشار إليه ما لا أصل له فيه من عدم مسئولية مورث المطعون ضدهم عن عدم الاستيراد فإنه يكون قد شابه الفساد في الاستدلال وإذا كان هذا الفساد في الاستدلال قد جره إلى القضاء برد رسم الاستيراد على خلاف ما قرره القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ وفي غير الحالات المبينة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم ٣٥٧ لسنة ١٩٥٨ فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

وحيث إن الطعن للمرة الثانية والموضوع صالح للفصل فيه - ولما تقدم - يتعين تأييد

الحكم المستأنف .



## جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار / د . أحمد حسنى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمد طموم ، زكى المصرى نائبى رئيس المحكمة ، منير توفيق وعبد المنعم ابراهيم .

( ٢١٧ )

### الطعن رقم ١٢٥٩ لسنة ٥٠ القضائية

#### (١) قرار إدارى .

(١) عدم تعريف القانون للقرارات الإدارية . مؤداه . حق المحاكم العادية فى إعطائه تلك القرارات وصفها القانونى . لها فى سبيل ذلك التحقق من قيام القرار الإدارى بمقوماته القانونية والتعرف على فحواه وتطبيقه وفقا لظاهر نصوصه . عدم اعتبار ذلك تعرضا للقرار بالتأويل .

(٢ ، ٣) جمارك " الرسوم الجمركية " . ضرائب . حكم " عيوب التدليل .  
ما يعد قصورا " .

(٢) إعفاء المستلزمات الخاصة ببناء أو تجهيز أو تشغيل المنشآت الفندقية والسياحية من الضرائب والرسوم الجمركية . مناطه . كونها لازمة لبناء وتجهيز أو تشغيل ما ينطبق عليه وصف المنشآت الفندقية أو السياحية . المنشآت الفندقية والمنشآت السياحية . ماهيتها . سيارات الركاب باعتبارها من وسائل النقل المخصصة لنقل السياح عدم إعفائها إلا إذا كانت مستوردة لتشغيل منشأة ينطبق عليها وصف الفندقية أو السياحة .

(٣) إعفاء الحكم المطعون فيه السيارات المستوردة لحساب المطعون ضدها على سند أنها ضمن مستلزمات المنشآت الفندقية والسياحية دون أن يتناول طبيعة المنشأة المطعون ضدها قصور .

١ - القانون لم يعرف القرارات الإدارية ولم يبين الخصائص التي تميزها والتي يهتدى بها فى القول بتوافر الشروط اللازمة لها ولحصانتها من تعرض السلطة القضائية لها بتعطيل أو تأويل ، وينبنى على ذلك أن للمحاكم العادية أن تعطى تلك القرارات وصفها القانونى على حكمة التشريع ومبدأ الفصل بين السلطات وحماية الأفراد وحقوقهم ، وهى فى سبيل ذلك تملك بل من واجبها التحقق من قيام القرار الإدارى بمقوماته القانونية والتعرف على فحواه فإن ظهر لها سلامة صدوره غير مشوب بعيب ينحدر به إلى درجة العدم كان عليها أن تعمل على تطبيقه وفقا لظاهر نصوصه وتنزل ما يرتبه له القانون من آثار على النزاع المطروح ولا يعتبر ذلك منها تعرضا للقرار بالتأويل .

٢ - النص فى المادة الأولى والسادسة من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ يدل - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - على أن المشرع تشجيعا منه على التوسع فى حركة إقامة المنشآت الفندقية والسياحية أبقى ما يستورد من الفنادق العائمة والبواخر السياحية والمستلزمات الخاصة ببناء أو تجهيز أو تشغيل المنشأة الفندقية والسياحية من الضرائب والرسوم الجمركية على أن يصدر قرار من وزير الخزانة بهذا الإعفاء ، وجعل مناط إعفاء المستلزمات المشار إليها من تلك الضرائب والرسوم أن تكون لازمة لبناء أو تجهيز أو تشغيل ما ينطبق عليه وصف المنشآت الفندقية أو السياحية وهو ما حرص على وضع تعاريف محدده لها فحصر المنشآت الفندقية فى الفنادق والبنيونات والإستراحات والبيوت المفروشة المرخص لها فى إستقبال السياح ، والفنادق العائمة والبواخر السياحية التى تستخدم لنقلهم فى رحلات بحرية أو نيلية وإقامتهم ، كما حصر المنشآت السياحية فى الأماكن المعدة أساسا لإستقبال السائحين وتقديم المأكولات والمشروبات إليهم لإستهلاكها فى ذات المكان ووسائل النقل المخصصة لنقل السياح فى رحلات برية

أونيلية أو بحرية والتي يصدر بتحديد لها قرار من وزير السياحة ، لما كان ذلك فإن سيارات نقل الركاب باعتبارها من وسائل النقل المخصصة لنقل السياح لا تعفى من الضرائب والرسوم الجمركية باعتبارها منشأة سياحية مستقلة ولكنها تتمتع بهذا الإعفاء إذا كانت مستوردة لتشغيل منشأة ينطبق عليها وصف الفندق أو السياحة على النحو السالف البيان .

٣ - إذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بإعفاء السيارات المستوردة لحساب الشركة المطعون ضدها إستنادا على ورود السيارات ضمن مستلزمات المنشآت الفندقية والسياحية التي حددها كتاب وزير المالية الصادر في ١٩٨٦/٨/٢٨ دون أن يتناول طبيعة المنشأة المطعون ضدها وما إذا كانت تعتبر منشأة فندقية أو سياحية في شأن تطبيق القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ فإنه يكون مشوبا بالقصور .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ... والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الشركة المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ٢١٠ سنة ١٩٧٨ مدنى عابدين بطلب الحكم بإلغاء الحجز الموقع من مصلحة الجمارك - الطاعنة - تحت يد المطعون ضدهما الثانى والثالث في ١٩٧٨/٢/١٢ وبعدم الإعتداد بجميع الحجوز السابقة عليه وقالت بيانا أنها إستوردت عشر سيارات نقل أشخاص وبعد أن أصدرت مصلحة الجمارك قراراتها بالإفراج عنها طالبتها بمبلغ ٨٢٨ ر ٦٤٦٩٣ قيمة الرسوم الجمركية عن هذه السيارات ومبلغ ٦٩٦ ر ١٢٩٣٨٧ قيمة ضعف الرسوم كتعويض على أساس أن



السيارات المذكورة أدخلت البلاد بطريق التهريب ثم أوقعت المصلحة حجزاً على تلك السيارات بتاريخ ١٩٧٧/٦/٥ ثم حجزها للمدين لدى الغير تحت يد البنوك فى ١٩٧٧/٦/٧ وآخر تحت يد البنكين المطعون ضدهما الثانى والثالث فى ١٩٧٨/٢/١٢ وهذه الحجز باطلة إذ أن السيارات المستوردة معفاة من الرسوم الجمركية طبقاً للقانون رقم ١ سنة ١٩٧٣ بشأن المنشآت الفندقية والسياحية وبتاريخ ١٩٧٩/١/٢٧ حكمت محكمة أول درجة برفض الدعوى . إستأنفت المطعون ضدها الأولى هذا الحكم بالإستئناف رقم ١١٢٧ سنة ٩٦ ق أمام محكمة إستئناف القاهرة التى حكمت فى ١٩٨٠/٣/٢٢ بإلغاء الحكم المستأنف وبرفع الحجز الإدارى رقم ١٠٣ سنة ١٩٧٧ الموقع على المطعون ضدها الأولى تحت يد المطعون ضدهما الثانية والثالثة طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بتقضى الحكم وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك تقول أن الحكم أقام قضاءه بإلغاء الحكم المستأنف إستناداً على كتاب نائب رئيس الوزراء ووزير المالية الصادر فى ١٩٧٣/٣/٢٨ بشأن إعفاء بعض مستلزمات المنشآت الفندقية والسياحية هو قرار عام بإعفاء كل ما يرد من هذه المستلزمات وهو بذلك يكون قد تصدى بالتفسير لقرار إدارى وهو ما يخرج عن ولاية القضاء العادى .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن القانون لم يعرف القرارات الإدارية ولم يبين الخصائص التى تميزها والتى يهتدى بها فى القول بتوافر الشروط اللازمة لها ولحصانتها من تعرض السلطة القضائية لها بتعطيل أو تأويل ، وينبنى على ذلك أن للمحاكم العادية أن تعطى تلك القرارات وصفها القانونى على هدى حكمة التشريع ومبدأ الفصل بين السلطات وحماية الأفراد وحقوقهم ، وهى فى سبيل ذلك تملك بل من واجبها التحقق من

قيام القرار الإدارى بمقوماته القانونية والتعرف على فحواه فإن ظهر لها سلامة صدوره غير مشوب بعيب ينحدر به الى درجة العدم كان عليها أن تعمل على تطبيقه وفقا لظاهر نصوصه وتنزل ما يرتبه له القانون من آثار على النزاع المطروح ولا يعتبر ذلك منها تعرضا للقرار بالتأويل ، وإذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه عرض لكتاب نائب رئيس الوزراء ووزير المالية المشار اليه فى شأن تحديد نطاقه ومدى إنطباقه على السيارات موضوع النزاع مما لا يعتبر تصديا لهذا القرار بالتأويل ، ويكون النعى على الحكم بمخالفة القانون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثانى على المطعون فيه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك تقول أن الحكم أقام قضاءه بإعفاء الشركة المطعون ضدها من الرسوم الجمركية عن السيارات التى إستوردتها إستنادا إلى قرار نائب رئيس الوزراء ووزير المالية الصادر فى ١٩٧٣/٨/٢٨ بشأن إعفاء بعض مستلزمات المنشآت الفندقية والسياحية بإعتبار أن المطعون ضدها منشأة سياحية ، فى حين أن السيارات المشار اليها تم الإفراج عنها فى ١٩٧٦/٣/٢١ وأن الشركة المطعون ضدها لم تعتبر سياحية الا منذ تاريخ الترخيص الصادر لها من وزارة السياحة فى ١٩٧٦/٧/٥ .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن النص فى المادة الأولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ على أن " تسرى أحكام هذا القانون على المنشآت الفندقية والسياحية وتعتبر منشأة فندقية فى تطبيق أحكام هذا القانون الفنادق والبنسيونات والقرى السياحية والفنادق العائمة والبواخر السياحية ، وما إليها من الأماكن المعدة لإقامة السياح ، وكذا الاستراحات والبيوت والشقق المفروشة التى يصدر بتحديدها قرار من وزير السياحة وتعتبر منشأة سياحية فى تطبيق أحكام هذا القانون الأماكن المعدة أساسا لإستقبال السياح لتقديم المأكولات والمشروبات إليهم لإستهلاكها فى ذات المكان كالملاهى والنوادر الليلية والكازينوهات والحانات والمطاعم ، والتى يصدر بتحديدها قرار من وزير السياحة

كذلك تعتبر منشأة سياحية وسائل النقل المخصصة لنقل السياح فى رحلات برية أو نيلية أو بحرية والتي يصدر بتحديد لها قرار من وزير السياحة " والنص فى الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون المذكور على أن " يعفى ما يستورد من الفنادق العائمة والبواخر السياحية من الضرائب والرسوم الجمركية ، كما تعفى من هذه الضرائب المستلزمات التى تستورد لبناء أو تجهيز أو تجديد المنشآت الفندقية أو السياحية ، ويصدر بالإعفاء قرار من وزير الخزانة بناء على إقتراح وزير السياحة " يدل - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - على أن المشرع تشجيعا منه على التوسع فى حركة إقامة المنشآت الفندقية والسياحية أعفى ما يستورد من الفنادق العائمة والبواخر السياحية والمستلزمات الخاصة ببناء أو تجهيز أو تشغيل المنشآت الفندقية والسياحية من الضرائب والرسوم الجمركية على أن يصدر قرار من وزير الخزانة بهذا الإعفاء وجعل مناط إعفاء المستلزمات المشار إليها من تلك الضرائب والرسوم أن تكون لازمة لبناء أو تجهيز أو تشغيل ما ينطبق عليه وصف المنشآت الفندقية أو السياحية وهو ما حرص على وضع تعاريف محددة لها فحصر المنشآت الفندقية فى الفنادق والبنسيونات والإستراحات والبيوت المفروشة المرخص لها فى إستقبال السياح والفنادق العائمة والبواخر السياحية التى تستخدم لنقلهم فى رحلات بحرية أو نيلية وإقامتهم ، كما حصر المنشآت السياحية فى الأماكن المعدة أساسا لإستقبال السائحين وتقديم المأكولات والمشروبات إليهم لإستهلاكها فى ذات المكان ووسائل النقل المخصصة لنقل السياح فى رحلات برية أو نيلية أو بحرية والتي يصدر بتحديد لها قرار من وزير السياحة لما كان ذلك فإن سيارات نقل الركاب - بإعتبارها من وسائل النقل المخصصة لنقل السياح لا تعفى من الضرائب والرسوم الجمركية بإعتبارها منشأة سياحية مستقلة ولكنها تتمتع بهذا الإعفاء إذا كانت مستوردة لتشغيل منشأة ينطبق عليها وصف الفندقية أو السياحة على النحو سالف البيان وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه

بإعفاء السيارات المستوردة لحساب الشركة المطعون ضدها إستنادا على ورود السيارات ضمن مستلزمات المنشآت الفندقية والسياحية التي حددها كتاب وزير المالية الصادر في ١٩٨٦/٨/٢٨ دون أن يتناول طبيعة المنشأة المطعون ضدها وما إذا كانت تعتبر منشأة فندقية أو سياحية في شأن تطبيق القانون رقم ١ سنة ١٩٧٣ فإنه يكون مشوبا بالقصور بما يوجب نقضه .





## جلسة ٢٩ من ديسمبر ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ د . منصور وجيه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمود فؤاد بدر نائب رئيس المحكمة ، فهمى الخياط ، عبد النبى غريب وكمال نافع .

( ٢١٨ )

### الطعن رقم ١٦٥٥ لسنة ٥٢ القضائية

- إيجار " تحديد الأجرة " " إستيلاء " .

- تحديد مقابل الانتفاع العقارات المسئولى عليها لأغراض التربية والتعليم . ق ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ . وجوب تقديره طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . إستبعاد قواعد تحديد الأجرة المنصوص عليها فى قوانين أخرى .

وضع المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التمويل قواعد خاصة لتقدير التعويض عن الانتفاع بالأشياء المسئولى على أساس فائدة رأس المال المستثمر وفقاً للسعر العادى الجارى فى السوق فى تاريخ حصول الإستيلاء مضافاً إليها مصروفات الإستيلاء والصيانة للمباني أو المنشآت ، وهذه القواعد تكون هى الواجب إتباعها فى تقدير مقابل الانتفاع لما يستولى عليه من العقارات لأغراض التربية والتعليم تطبيقاً لحكم القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ دون غيرها من قواعد تحديد الأجرة المستحقة عن الأبنية فى قواعد أخرى ما دامت تغايرها .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ...  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -  
تتصل في أن الطاعن عن نفسه ويصفته أقام الدعوى رقم ٣٥٥٦ لسنة ١٩٧٨ مدنى  
كلى جنوب القاهرة على المطعون ضده بطلب الحكم بتحديد مقابل إنتفاع الوزارة التى  
يمثلها بالبناء المبين بالصحيفة وقرار رئيس مجلس الوزراء الصادر بالإستيلاء عليه رقم  
١١٢٦ لسنة ١٩٧٧ وإلزام المطعون ضده بأن يؤدى إليه ذلك المقابل إعتبارا من تاريخ  
الإستيلاء ، وقال بيانا أنه وباقي الطاعنين يمتلكون عقار النزاع الذى كان مؤجرا لـ ...  
لاستعماله مقراً لمدرسة المبتديان الخاصة لقاء أجرة شهرية مبلغ ٢٨٦٤٥ ر٢٨ ، وإذ قام هذا  
المستأجر بتأجيره من الباطن للمدعو ... بغير إذن كتابى من المالك رفعوا ضده الدعوى  
رقم ١٦٤٦ لسنة ٧٥ مدنى كلى جنوب القاهرة بطلب إخلائه من العين المؤجره وصدور  
الحكم لصالحهم إلا أن المحكوم ضده إستأنف هذا الحكم بالإستئناف رقم ٣٥٣٤ سنة  
٩٢ القاهرة الذى إستصدر المطعون ضده خلال نظره قرار الإستيلاء المشار إليه فيما  
سبق والذى ينص على الإستيلاء على العين البالغة مساحتها ١٢٤٤٧٠ مترا مربعا  
تقريبا ، وإذ كان مقابل الإنتفاع المستحق عنها طبقا لأحكام القانون رقم ٥٢١ لسنة  
١٩٥٥ والمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ هو مبلغ ٢٦١٣٨٧٠٠ ر٢٦١٣٨ <sup>مليم</sup> على أساس أن  
الأماكن المستولى عليها مؤقتا بقدر التعويض المستحق عنها على أساس فائدة رأس  
المال المستثمر وفقا للسعر العادى الجارى بالسوق مضافا إليه مصاريف الصيانة  
والإستهلاك ، فقد أقاموا الدعوى بطلباتهم السابقة . بتاريخ ١٩٨١/٥/٣١ حكمت  
المحكمة بإلزام المطعون ضده بأن يؤدى للطاعنين شهريا مبلغ ٣٢٨٨٠٠ ر٣٢٨ <sup>مليم جنية</sup> مقابل إنتفاعه  
بالعين من تاريخ الإستيلاء عليها . إستأنف الطاعنون هذا الحكم بالإستئناف رقم ٤٨٣١  
سنة ٩٨ ق القاهرة ، كما إستأنفه المطعون ضده بالإستئناف رقم ٥٤١٧ سنة ٩٨ ق  
القاهرة قررت المحكمة ضم الإستئناف الأخير إلى الأول ، وبتاريخ ١٩٨٢/٤/١٤ حكمت

بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعنين . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ، وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، ينعى الطاعنون بهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله ، وفى بيان ذلك يقولون إن الحكم أقام قضاءه على أنه وفقا لنص المادة الأولى من القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ لا تتبع أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٥ إلا إذا كان العقار وقت الإستيلاء عليه خاليا ، أما إن كان مقابل الإنتفاع بها محددًا من قبل عن ذات الغرض فلا محل لاتباع القواعد الخاصة المقررة بالمادة ٤٤ من المرسوم بقانون الأخير التى بينت الحد الأقصى للتعويض ، حال أنه وفقا لنص المادة الأولى من القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ لا يجوز للمطعون ضده الإستيلاء على عقار مشغول إذ الإجازة وارده على العقارات الخالية كما تدل المذكرة الإيضاحية للقانون ولم يفرق المشروع فى تطبيق أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بين عقار خال وآخر مشغول ومادامت الوزارة إستولت على عقار النزاع وشغله فقد وجب إتباع ما نصت عليه المادة ٤٤ منه ومن مقتضاها أن للقاضى حرية تحديد السعر العادى الجارى بالسوق ومصاريف صيانة وإستهلاك المبانى إذ القول بغير ذلك يتنافى مع قواعد العدالة . هذا إلى أنه فاق الحكم المطعون فيه أن القيمة الإيجارية للعقار تحددت برضاء طرفى العلاقة الإيجارية القائمة عام ١٩٤٠ ، ومع تخلف التراضى لا يمكن القول بقبول الملاك فى سنة ١٩٧٧ إيجار للعقار المستولى عليه مبلغ ٢٨٦٤٥ ر ٢٨ ،

ثم أغفل الحكم المطعون فيه كذلك أن الطاعنين إستصدروا حكما فى الدعوى رقم ١٦٤٩ لسنة ١٩٧٥ مدنى كلى جنوب القاهرة بتاريخ ١١/١١/١٩٧٥ بإخلاء العين من مستأجريها ، ويصدر الحكم فى الإستئناف رقم ٥٣٤ لسنة ٩٢ ق بإنهاء العلاقة بين

المستأجر والطاعنين يعتبر العقار خاليا ، وكل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .  
وحيث إن النعى فى محله ، ذلك أن القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بشأن الإستيلاء  
على العقارات اللازمة لوزارة التربية والتعليم ومعاهد التعليم نص فى مادته الأولى على  
" أن يجوز لوزير التربية والتعليم أن يصدر قرارات بإستلاء على أى عقار خال يراه  
لزماً لحاجة الوزارة أو إحدى الجامعات المصرية أو غيرهما من معاهد التعليم على  
إختلاف أنواعها أو إحدى الهيئات التى تساهم فى وزارة التربية والتعليم . ويتبع فى  
هذا الشأن الأحكام المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص  
بشئون التموين . " وإذ وضع هذا المرسوم الأخير قواعد خاصة لتقدير التعويض عن  
الانتفاع بالأشياء المستولى عليها على أساس فائدة رأس المال المستثمر وفقا للسعر  
العادى الجارى فى السوق فى تاريخ حصول الإستيلاء مضافاً إليها مصروفات  
الإستهلاك والصيانة للمباني أو المنشآت ، فإن هذه القواعد تكون هى الواجب إتباعها  
فى تقدير مقابل الإنتفاع لما يستولى عليه من العقارات لأغراض التربية والتعليم تطبيقاً  
لحكم القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ دون غيرها من قواعد تحديد الأجرة المستحقة عن  
الأبنية فى قوانين أخرى ما دامت تغايرها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه أقام  
قضائه على أن أجرة عين النزاع ما دامت كانت مقدرة قبل صدور القرار بالإستيلاء  
عليها ولم يتغير الغرض الذى تستغل فيه فإنه لا يكون ثمة محل لاتباع القواعد المحدد  
مقابل الإنتفاع المستحق طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ يكون قد  
خالف القانون بما يوجب نقضه .

ولما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .





## جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : جرجس اسحق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : د .  
رفعت عبد المجيد ، السيد السنباطي ، أحمد مكى ومحمد وليد النصر .

( ٢١٩ )

### الطعن رقم ١٠٨٠ لسنة ٥٢ القضائية

(١) قضاء « رد القضاء » . دعوى « وقف الدعوى » .

وقف الدعوى بعد تقديم طلب الرد . وقوعه بقوة القانون . عدم إتصال سببه بالدعوى  
الأصلية وإنما بشخص القاضى المطلوب رده . منع القاضى من نظر الدعوى لا يحول دون  
نظرها من غيره . علة ذلك .

(٢) حكم « حجية الأمر المقضى » .

المنع من اعادة نظر النزاع فى المسألة المقضى فيها . شرطه .

١ - يدل نص المادة ١٦٢ من قانون المرافعات على أن وقف الدعوى الأصلية  
بعد تقديم طلب الرد هو وقف من نوع خاص يقع بقوة القانون ولا يتصل سببه  
بالدعوى الأصلية وإنما بشخص القاضى المطلوب رده ، ويستهدف منه المشرع  
منع قيام القاضى المطلوب رده بأى نشاط اجرائى فى الدعوى الأصلية وإلا وقع  
باطلاً ولا تعود الخصومة إلى السريان أمامه إلا إذا قضى نهائياً فى طلب الرد ،  
بما ينبى عليه أن منع القاضى المطلوب رده عن نظر الدعوى لا يحول دون أن  
ينظرها غيره ، وإذ كان المشرع قد حرص بالنص السالف على أن لا تنزع  
الدعوى الأصلية من قاضيتها لمجرد تقديم طلب الرد فأورد الأحوال التى يجوز  
فيها ندب قاضى غيره لنظرها ، فإنه لا يوجد كذلك ما يحول دون تعجيل نظر تلك  
الدعوى فى أحوال زوال ولاية القاضى فى الفصل فيها سواء لتركه الخدمة أو نقله

للعمل بمحكمة أخرى وكذا فى حالة اسناد عمل آخر إليه إذ فى جميع الأحوال يزول المبرر لتعطيل الفصل فى الدعوى الأصلية بعد أن أصبحت غير مطروحة أمام القاضى المطلوب رده .

٢ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن المنع من إعادة نظر النزاع يستلزم أن تكون المسألة المقضى فيها واحدة فى الدعويين وأن تكون هى بذاتها الأساس فيما يدعى به فى الدعوى الثانية .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى ١٦١٧ سنة ١٩٧٩ مدنى كلى جنوب القاهرة بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد الصلح المؤرخ ١٩٦٧/١٢/٩ المبرم مع الطاعن . وجعله نافذاً وقال بياناً لطلبه أنه أثر نزاع قضائى نشب بينهما أبرما بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٩ عقد صلح تضمن تحديد حقوق والتزامات طرفيه - غير أن الطاعن تخلف فى تنفيذ إلتزاماته المنصوص عليها بعقد الصلح ومنها أن يدفع له ربيع حق الانتفاع بالاطيان الكائنة بناحية دهشور ومحكمة أول درجة حكمت للمطعون ضده بطلباته - إستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٢٨٦ سنة ٩٦ ق القاهرة وبجلسة ١٩٨٠/١٢/٩ حكمت محكمة الاستئناف بوقف الدعوى حتى يفصل نهائياً فى طلب الرد - وبعد تعجيل الدعوى حكمت بجلسة ١٩٨٢/٢/٩ بتأييد الحكم المستأنف - طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه البطلان وقال بيان

لذلك أن محكمة الاستئناف ، حكمت بجلسة ١٩٨٠/١١/١٥ بوقف الدعوى حتى يفصل نهائياً فى طلب رد السيد عضو اليمين بالدائرة وإذ صدر الحكم المطعون فيه بعد تعجيل الخصومة من الايقاف وقبل الفصل فى طلب الرد نهائياً وبالمخالفة لحجية حكم الايقاف فإنه يكون باطلاً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن النص فى المادة ١٦٢ من قانون المرافعات على أنه « يترتب على تقديم طلب الرد وقف الدعوى الأصلية إلى أن يحكم فيه نهائياً ، ومع ذلك يجوز للمحكمة فى حال الاستعجال وبناء على طلب الخصم الآخر نذب قاض بدلا ممن طلب رده . وكذلك يجوز طلب النذب إذا صدر الحكم الابتدائى برفض طلب الرد وطعن فيه بالاستئناف » يدل على أن وقف الدعوى الأصلية بعد تقديم طلب الرد هو وقف من نوع خاص يقع بقوة القانون ولا يتصل سببه بالدعوى الأصلية وإنما بشخص القاضى المطلوب رده ، ويستهدف منه المشرع منع قيام القاضى المطلوب رده بأى نشاط إجرائى فى الدعوى الأصلية وإلا وقع باطلاً ولا تعود الخصومة إلى السريان أمامه إلا إذا قضى نهائياً فى طلب الرد - بما ينبنى عليه أن منع القاضى المطلوب رده عن نظر الدعوى لا يحول دون أن ينظرها غيره ، وإذا كان المشرع قد حرص بالنص السالف على أن لا تنزع الدعوى الأصلية من قاضيتها لمجرد تقديم طلب الرد فأورد الأحوال التى يجوز فيها نذب قاضى غيره لنظرها ، فإنه لا يوجد كذلك ما يحول دون تعجيل نظر تلك الدعوى فى أحوال زوال ولاية القاضى فى الفصل فيها سواء لتركه الخدمة أو نقله للعمل بمحكمة أخرى وكذا فى حالة إسناد عمل آخر إليه إذ فى جميع هذه الأحوال يزول المبرر لتعطيل الفصل فى الدعوى الأصلية بعد أن أصبحت غير مطروحة أمام القاضى المطلوب رده - لما كان ذلك وكان الثابت من أوراق الدعوى الاستئنافية أنها كانت قد أوقفت بجلسة ١٩٨٠/١٢/٩ حتى يفصل نهائياً فى طلب رد عضو اليمين وهو السيد المستشار . . . وأن الطاعن عجل الخصومة لنظرها أمام الدائرة بعد تشكيلها تشكيلاً مغايراً ولم يكن من بين أعضائها السيد المستشار المطلوب رده فإن تعجيل الدعوى يكون صحيحاً ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بالبطلان على غير أساس .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن بباقي أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ويقول بياناً لذلك أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بعدم تنفيذ المطعون ضده لالتزاماته بعقد الصلح المطلوب الحكم بصحته ونفاذه فأطرح الحكم المطعون فيه هذا الدفع وأقام قضاءه على سند من حجية الحكم الصادر في الدعوى ٨٧٢٦ سنة ١٩٦٩ مدنى كلى شمال القاهرة فى حين أن النزاع فى الدعوى الحالية يختلف فى موضوعه عن الدعوى السابقة ويقوم على وقائع جديدة لم يسبق إثارتها من قبل ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المنع من إعادة نظر النزاع يستلزم أن تكون المسألة المقضى فيها واحدة فى الدعويين وإن تكون هى بذاتها الأساس فيما يدعى به فى الدعوى الثانية ولما كان الثابت من الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧١/٦/١٣ فى الدعوى ٨٧٢٦ سنة ١٩٦٩ مدنى كلى شمال القاهرة أن المطعون ضده أقامها على الطاعن بطلب إلزامه بأن يؤدى له قيمة نصيبه فى ريع الأطنان الذى التزم بأدائه بموجب عقد الصلح موضوع الدعوى وتمسك الطاعن بعدم تنفيذ المطعون ضده لالتزاماته بذلك العقد إذ إتخذ ضده إجراءات التنفيذ العقارى بالدعوى ٣٥ سنة ١٩٧٠ البدرشين وانتهى الحكم السالف إلى رفض هذا الدفاع تأسيساً على أن الدين الذى يجرى التنفيذ إقتضاه له ليس من بين ما تناوله عقد الصلح - لما كان ذلك وكان الطاعن قد تمسك فى الدعوى الحالية بعدم تنفيذ المطعون ضده لالتزامه الذى يفرضه عقد الصلح إذ إتخذ إجراءات التنفيذ العقارى من جديد بالدعوى ٣٥٢ سنة ١٩٧٦ البدرشين نفاذاً للحكم ٥٠٤٥ سنة ١٩٦١ مدنى كلى القاهرة الذى تنازل عنه - بالبند الرابع من ذلك العقد وكان هذا النزاع لم يسبق طرحه بالدعوى ٨٧٢٦ سنة ١٩٦٩ مدنى شمال القاهرة ولم تفصل فيه المحكمة بحكمها الصادر فى تلك الدعوى صراحة أو ضمناً فلا يكون للحكم السابق حجية فى النزاع المطروح وإذ أقام الحكم المطعون فيه قضاءه فى هذا الشأن على سند من حجية الحكم السابق فإنه يكون قد خالف القانون بما يعيبه ويستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .





السنة السابعة والثلاثون  
الجزء الثاني

فهرس هجائي موضوعي

للأحكام الصادرة في طلبات رجال القضاء  
وفي المواد المدنية والتجارية  
والأحوال الشخصية



**أولا**

**الاحكام الصادرة من الدائرة المدنية  
في طلبات رجال القضاء**





الصفحة	القاعدة	(أ)
		<p>أجازات - إجراءات - إختصاص - إعاره - أقدمية</p> <p><u>أجازات :</u></p> <p>استقرار حالة المريض بمرض مزمن وتقرير عودته إلى عمله .  أثره . سريان كافة الأحكام الوظيفية الأخرى في شأنه مع  مراعاة حالته المرضية بالنسبة إلى نوع العمل الذي يوكل إليه  وتمكينه من أخذ العلاج اللازم . ق ١١٢ لسنة ١٩٦٣ .</p>
٧٥	١٨	<p>الطلب رقم ٦٧ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٣</p> <p><u>إجراءات " الصفة في الطلب " :</u></p> <p>رئيس مجلس إدارة الهيئة للتأمين والمعاشات . هو صاحب  الصفة في أية خصومة تتعلق بأى شأن من شئونها . إختصاص  وزير التأمينات الاجتماعية . غير مقبول .</p>
٥٦	١٤	<p>الطلب رقم ٤٠ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٧</p> <p><u>ولاية محكمة النقض :</u></p> <p>(١) قضاء الالفاء المخول لمحكمة النقض بالمادة ١/٨٣  من قانون السلطة القضائية . قاصر على القرارات الإدارية  النهائية المتعلقة بأى شأن من شئون رجال القضاء والنيابة  العام . مؤدى ذلك . أن عملي أو إجراء تقوم به جهة الإدارة</p>

الصفحة	القاعدة	
		ولا يصل إلى مرتبة القرار الإدارى النهائى . عدم جواز المطالبة بالغائه أمام هذه المحكمة .
٣٤	٧	الطلب رقم ٢٩ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٨
		(٢) القرارات التى تصدر فى شأن من شئون رجال القضاء والنيابة العامة التى تختص محكمة النقض بالفصل فى طلب الغائها أو التعويض عنها . ماهيتها . قرار مجلس القضاء الأعلى فى شأن تقدير الكفاية أو التظلم منه . قرار إدارى نهائى مما تختص محكمة النقض بطلب الغائه .
٦١	١٥	الطلبان رقما ٤٧ ، ٦١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٦/٦/١٧
		<u>إعارة :</u>
		١ - إعارة القضاء إلى الحكومات الأجنبية والهيئات الدولية متروك لجهة الإدارة تمارسه فى حدود المصلحة العامة وما تضعه من قواعد تحقيقا لها . التزام جهة الإدارة قاعدة عامة مؤداها استبعاد من سبق إعارته . لا خطأ .
٢٩	٥	الطلب رقم ٤٦ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١١
		٢ - إعارة القضاء إلى الحكومات الأجنبية والهيئات الدولية - متروك لجهة الإدارة تمارسه فى حدود المصلحة العامة عدم اختيار الطالب للإعارة لشغله وظيفته أعلى من الوظائف التى يتم الاختيار من بينها . لا خطأ .
٨٧	٢١	الطلب رقم ٢٤ لسنة ٤٩ . رجال القضاء جلسة ١٩٨٦/٦/١١

الصفحة	القاعدة	
		<u>أقدمية :</u>
		تخطى القاضى من الفئة « ب » فى الترقية إلى وظيفة قاض من الفئة « أ » طلب تعديل أقدميته . لا يتأتى إلا بإلغاء القرار الجمهورى الصادر بتخطيه فى الترقية إلى تلك الوظيفة . مؤدى ذلك . اعتبار طلبه من طلبات الإلغاء التى يتعين تقديمها فى ميعاد الثلاثين يوما المحددة بالمادة ٨٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ . تقديمه بعد الميعاد . أثره . عدم قبول الطلب .
٢٧	٤	الطلب رقم ١٥٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢١ (ت)
		تأمينات إجتماعية - تعويض - تعيين - تفتيش
		<u>تأمينات إجتماعية :</u>
		الإصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل . اعتبارها إصابة عمل . شرطه .
٥٣	١٣	الطلب رقم ١٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٧
		<u>تعويض :</u>
		الموافقة على إعارة الطالب بعد رفعه دعوى التعويض عن رفض طلب إعارته . اعتبار ذلك تعويضا مناسبا له أيا كان وجه الرأى فى أسباب عدم الموافقة على طلب إعارته السابق .
٣٩	٨	الطلب رقم ٦٢ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٥

الصفحة	القاعدة	تعيين :
		<p>١ - قرار التعيين فى وظيفة قضائية إذ صدر فى الشكل الذى يتطلبه القانون ومن السلطة الإدارية المختصة بإصداره وصادف محله من وظيفه قائمه لا يعتبر منعدما . وجوب تقديم طلب إلغائه خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية أو إعلان صاحب الشأن أو علمه يقينيا . مخالفة ذلك أثره . عدم قبول الطلب .</p>
٣٤	٧	<p>الطلب رقم ٢٩ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٨</p> <p>٢ - استقرار حالة المريض بمرض مزمن وتقرير عودته إلى عمله . أثره . سريان كافة الأحكام الوظيفية الأخرى فى شأنه مع مراعاة حالته المرضية بالنسبة إلى نوع العمل الذى يوكل إليه وتمكينه من أخذ العلاج اللازم . ق ١١٢ لسنة ١٩٦٣ .</p>
٧٥	١٨	<p>الطلب رقم ٦٧ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٣</p> <p>٣ - التزام القرار المطعون فيه - فى تحديد المحكمة التى عين بها الطالب بعد استقرار حالته المرضية وتقرير عودته إلى عمله - الترتيب الذى نص عليه قانون السلطة القضائية فى التعيين بمحاكم الاستئناف . عدم اعتبار القرار مخالفا للقانون أو مشوبا بالعسف فى استعمال السلطة .</p> <p>الطلب رقم ٦٧ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٣</p>
٧٥	١٨	



الصفحة	القاعدة	تفتيش :
		تقدير كفاية الطالب في تقدير التفتيش بدرجة « متوسط » . قيامه على أسباب مستمدة من أصول تؤدي إليها . مؤداه . رفض طلب رفعه وطلب إلغاء القرار الجمهوري المتضمن تخطيه في الترقية استنادا على هذا التقرير .
٦١	١٥	الطلبان رقما ٦١،٤٧ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٧ (د)
		دعوى :
		التدخل في الدعوى :
		عدم جواز التدخل في الدعوى ممن هو طرف فيها .
٣٤	٧	الطلب رقم ٢٩ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٨ (ر)
		رد القضاء :
		(١) العداوة أو المودة التي عنها المشرع بالمادة ١٤٨ مرافعات . وجوب أن تكون شخصية العمل السابق لرئيس الدائرة بنيابة أمن الدولة العليا في عهد تناوله الطالب بالنقد . ليس من شأنه أن يولد العداوة بينهما أو صلة المودة مع خصمه .
٧٨	١٩	الطلب رقم ١ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٤

١٠ رد القضاء - صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية

الصفحة	القاعدة	
		(٢) قرار المحكمة بضم دعوى الطالب إلى أخرى - لا يحول دون تتبع الطالب لدعواه وإبداء دفاعه ولا ينبئ عن قيام عداوة بينه وبين المطلوب ردهما ولا عن صلة مودة بينهما وبين خصمه .
٧٨	١٩	الطلب رقم ١ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٤
		(٣) رأى المكتب الفنى فى خصوص ضم الدعوى - الطالب غير ملزم للمحكمة - تعلق طلبات بهذا رأى غير منتج فى طلب الرد .
٧٨	١٩	الطلب رقم ١ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٤
		(٤) عدم بيان الطالب ماهية التصرفات التى ادعى صدورها من المطلوب ردهما أثناء مرافعته . أثره . اعتبار روايته عنها مجهلة. عدم جواز التعويل عليها فى مجال الإثبات .
٧٨	١٩	الطلب رقم ١ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٤
		(ص)
		صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية
		قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين بشطب تسجيل صندوق التأمين الخاص لأعضاء الهيئات

الصفحة	القاعدة	
		القضائية وتصفية أمواله وأيلول ناتج التصفية إلى صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية بعد استحداث نظام اعانة نهاية الخدمة كبديل لنظام التأمين . صحيح . علة ذلك .
٤٤	١٠	الطلب رقم ٤٢ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٥ (ق)
		<u>قرار إدارى</u>
		١ - قضاء الإلغاء المخول لمحكمة النقض بالمادة ٨٣/١ من قانون السلطة القضائية . قاصر على القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئون رجال القضاء والنيابة العامة . مؤدى ذلك . أى عمل أو إجراء تقوم به جهة الإدارة ولا يصل إلى مرتبة القرار الإدارى النهائى . عدم جواز المطالبة بالغائه أمام هذه المحكمة .
٣٤	٧	الطلب رقم ٢٩ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٨ ٢ - القرار الإدارى . ماهيته . قرار رئيس محكمة إستئناف القاهرة وقرار مجلس القضاء الأعلى الصادران تنفيذا للقرار الجمهورى بتعيين المدعى عليه فى وظيفة رئيس محكمة إستئناف القاهرة . ليسا من قبيل القرارات الإدارية . عدم جواز المطالبة بالغائهما إلا من خلال مخاصمة القرار الجمهورى المشار إليه .
٣٤	٧	الطلب رقم ٢٩ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٨

الصفحة	القاعدة	
٦١	١٥	<p>٣ - القرارات التى تصدر فى شأن من شئون رجال القضاء والنيابة العامة التى تختص محكمة النقض بالفصل فى طلب إلغائها أو التعويض عنها . ماهيتها . قرار مجلس القضاء الأعلى فى شأن تقدير الكفاية أو التظلم منه . قرار إدارى نهائى مما تختص محكمة النقض بطلب إلغائه .</p> <p>الطلبان رقما ٤٧ ، ٦١ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٧</p> <p>(م)</p> <p><u>مجلس القضاء الأعلى - مرتبات - معاش</u></p> <p><u>مجلس القضاء الأعلى :</u></p> <p>القرارات التى تصدر فى شأن من شئون رجال القضاء والنيابة العامة التى تختص محكمة النقض بالفصل فى طلب إلغائها أو التعويض عنها . ماهيتها . قرار مجلس القضاء الأعلى فى شأن تقدير الكفاية أو التظلم منه . قرار إدارى نهائى مما تختص محكمة النقض بطلب إلغائه .</p> <p>الطلبان رقما ٤٧ ، ٦١ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٧</p> <p><u>مرتبات :</u></p> <p>١ - طلب بدل سفر . ماهيته . من طلبات التسوية التى تقدم استنادا إلى حق ذاتى مقرر مباشرة من القوانين وغير</p>
٦١	١٥	

الصفحة	القاعدة	
		<p>رهين بارادة الإدارة . مؤدى ذلك . أن ما تصدره الإدارة من أوامر وتصرفات بمناسبتة لا يعتب من قبيل القرارات الإدارية . أثره ذلك . عدم تقييد الطلب بالميعاد المنصوص عليه في المادة ٨٥ من قانون السلطة القضائية .</p>
٣١	٦	<p>الطلب رقم ١٢ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١١</p> <p>٢ - تحديد المرتب المستحق لعضو النيابة . تعلقة بالنظام العام . جواز تعديل الإدارة له دون تقييد بميعاد معين متى كان مخالفا للقانون .</p>
٤١	٩	<p>الطلب رقم ٢٥٤ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٥</p> <p>٣ - استحقاق رجال القضاء والنيابة العامة للزيادة المقررة بالمادة الخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ . شرطه . أن يكونوا في ١٩٧٤/١٢/٣١ شاغلين إحدى الوظائف القضائية الواردة بجدول الوظائف الملحق بقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وظلوا يشغلونها مدة متصلة حتى ١٩٨٠/٧/١ .</p>
٥٠	١٢	<p>الطلب رقم ١٥٤ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٣</p> <p><u>معاش :</u></p> <p>١ - تضمين الطالب تظلمه إلى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات عدم موافاته بمكافأة الادخار . خلو رد الهيئة من</p>



الصفحة	القاعدة	
		أية إشارة إلى استحقاقه لهذه المكافأة . مفاد . عدم إقرارها لها . مؤدى ذلك . حق الطالب فى التظلم من هذا القرار السلبى أمام محكمة النقض .
٥٦	١٤	الطلب رقم ٤٠ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٧ ٢ - إحالة نائب رئيس محكمة الاستئناف إلى المعاش قبل إنقضاء سنتين من اعتباره فى حكم درجة نائب وزير وعدم بلوغ مدة اشتراكه فى التأمين عشرين سنة . أثره . تسوية معاشه وفقا لمدة الاشتراك فى التأمين وآخر أجر تقاضاه .
٥٦	١٤	الطلب رقم ٤٠ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٧ ٣ - معاملته نائب رئيس محكمة الاستئناف معاملة نائب الوزير من حيث المعاش متى بلغ مرتبه - فى حدود الربط المالى لوظيفته - المرتب المقرر لنائب الوزير . شرطه . أن يكون فى حكم هذه الدرجة عند إنتهاء خدمته .
٥٦	١٤	الطلب رقم ٤٠ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٧ ٤ - المدد التى تقضى القوانين والقرارات باضافتها لمدد الاشتراك فى التأمين . حسابها فى تعويض الدفعة الواحدة الذى يستحق للمؤمن عليه أو للمستحقين . شرطه . نص القوانين والقرارات على استحقاق التعويض عنها . م ٢٦ ق التأمين الاجتماعى ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .
٦٦	١٦	الطلب رقم ٢٠ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٢٤

الصفحة	القاعدة	
		٥ - العاملون المدنيون الذين قرر لهم قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المدغل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٧ الحق فى حساب مدد الضمان والمدد الاضافية - المبينة بهذا القانون - ضمن مدد الاشتراك فى التأمين التى يستحق عنها تعويض الدفعة الواحدة . ماهيتهم . ندب الطالب للعمل قاضيا بإدارة العدل بغزة مدة معينة . لا يعد ندبا له للعمل بالقوات المسلحة أو بوزارة الحربية ولا يرتب الحق فى صرف تعويض الدفعة الواحدة عن هذه المدة التى احتسبت له مضاعفة فى المعاش .
٦٦	١٦	الطلب رقم ٢٠ لسنة ٥١ ق . جلسة ٩٨٦/٦/٢٤
		٦ - رؤساء محاكم الإستئناف - عدا رئيس محكمة إستئناف القاهرة - ونوابهم . معاملة كل منهم معاملة نائب الوزير من حيث المعاش ومعاملته فى درجته متى بلغ مرتبه - فى حدود الربط المالى لوظيفته - المرتب المقرر لنائب الوزير . شرطه . أن يكون فى حكم هذه الدرجة عند إنتهاء خدمته .
٧٠	١٧	الطلب رقم ٧٧ لسنة ٥٥ ق . جلسة ٩٨٦/٦/٢٤
		٧ - قضاء الطالب سنتين متصلين وهو حكم درجة نائب الوزير وتجاوز مدة اشتراكه فى التأمين عشر سنوات . مؤداه . معاملته فى المعاش عن الأجر الأساسى وفقا للبندين أولا (٢) وثانيا من الفقرة الأولى من المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعى ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المدغل بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .
٧٠	١٧	الطلب رقم ٧٧ لسنة ٥٥ ق . جلسة ٩٨٦/٦/٢٤

الصفحة	القاعدة	
		٨ - معاملة نائب رئيس محكمة الإستئناف فى المعاش معاملة نائب الوزير البندىن أولا (١) وثانىا من الفقرة الأولى من المادة ٣١ من قانون التأمىن الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ . شرطه قضاؤه سنة متصلة فى حكم درجة نائب الوزير وتجاوز مدة اشتراكه فى التأمىن عشرين سنة .
٨٢	٢.	الطلب رقم ٨٥ لسنة ٥٥ ق . رجال القضاء جلسة ١٩٨٦/١١/٤ ٩ - رؤساء محاكم الإستئناف - عدا رئيس محكمة استئناف القاهرة - ونوابهم . معاملة كل منهم معاملة نائب الوزير من حيث المعاش متى بلغ مرتبه . فى حدود الربط المالى لوظيفته - المرتب المقرر لنائب الوزير . شرطه . أن يكون فى حكم هذه الدرجة عند إنتهاء خدمته .
٨٢	٢.	الطلب رقم ٨٥ لسنة ٥٥ ق . رجال القضاء جلسة ١٩٨٦/١١/٤ <u>معاش الأجر المتغير :</u> ١ - استحقاق معاش الأجر المتغير . مناطه . توافر إحدى حالات استحقاق المعاش عن الأجر الأساسى أيا كانت مدة اشتراكه فى التأمىن عن الأجر المتغير . استحقاق المؤمن عليه معاملته من حيث معاش الأجر الأساسى المعاملة المقررة لنائب الوزير . أثره . سريان هذه المعاملة على ربط المعاش المستحق عن الأجر المتغير .
٧٠	١٧	الطلب رقم ٧٧ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٢٤

الصفحة	القاعدة	
		٢ - استحقاق معاش الأجر المتغير . مناطه أن يتوافر في المؤمن عليه إحدى حالات استحقاق المعاش عن الأجر الأساسي أيا كانت مدة اشتراكه في التأمين عن الأجر المتغير .
٨٢	٢٠	الطلب رقم ٨٥ لسنة ٥٥ ق . رجال القضاء جلسة ١٩٨٦/١١/٤ ( ن ) ندب - نقل ندب : الندب لا يرتب بذاته حقا للموظف في بدل السفر . علة ذلك . استحقاق بدل السفر . مناطه .
٣٩	٦	الطلب رقم ١٢ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١١ نقل : خلو قرار نقل القاضى من محكمة ابتدائية إلى أخرى بذات المنطقة مما يدل على أنه هدف لغير المصلحة العامة . أثره . رفض طلبه . علة ذلك .
٤٨	١١	الطلب رقم ٧٣ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١١





ثانيا

الاحكام الصادرة فى المواد المدنية  
والتجارية والاحوال الشخصية

إثبات - أثراء بلا سبب - أجانب - أحوال شخصية - اختصاص -  
 إرتفاق - إستئناف - استيراد - استيلاء - إصلاح زراعى - إعلان -  
 ٢٠ - التزام - التماس إعادة النظر - أهلية - إيجار .

المرجع	القاعدة	إثبات
		أولا - قواعد عامة :
		<u>عبء الإثبات</u>
		التزام المدعى بإقامه الدليل على ما يدعيه سواء أكان مدعى عليه أصلا فى الدعوى أم مدعيا فيها .
٧٣٤	١٥٢	الطعن رقم ٧٩ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٢٤ . الوقف المندثر . ماهيته . عدم إمكان التعرف على جهة الاستحقاق فيه . أثره . اعتباره وقفا على جهة بر . على ناظره إثبات ما يدعيه من تبعية عين متنازع عليها لهذا الوقف .
٧٦٩	١٥٧	الطعن رقم ٣٧ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٢٦ . <u>عدم تعلق قواعد الإثبات بالنظام العام :</u>
		١ - قواعد الإثبات . عدم تعلقها بالنظام العام . جواز النزول عنها . التحدى بها لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز .
٣١٩	٧٠	الطعن رقم ١٦٨٢ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١٢ . ٢ - قواعد الإثبات ليست من النظام العام . السكوت عن التمسك بها . اعتباره تنازلا عن الحق فى الإثبات بالطريق الذى رسمه القانون . التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز .
٦١٥	١٢٩	الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٨ .

الصفحة	القاعدة	
		<b>ثانيا - إجراءات الإثبات :</b>
		<b>١ - ندب الخبراء :</b>
		عمل الخبير . من عناصر الإثبات . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع .
٥٦٧	١١٨	الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٥
		<b>٢ - العدول عن إجراءات الإثبات :</b>
		عدول المحكمة عما أمرت به من إجراءات الإثبات . من سلطة محكمة الموضوع . م ٩ إثبات . شرطه . بيان أسباب العدول بمحضر الجلسة وتضمنين حكمها أسباب عدم أخذها بنتيجة إجراء الإثبات . أثره . عدم حيازه حكم الإثبات لحجية الأمر المقضى .
٥٦١	١١٧	الطعن رقم ١٧٠٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٥
		<b>ثالثا - طرق الإثبات :</b>
		<b>١ - الكتابة :</b>
		<b>متى يجب الإثبات بالكتابة :</b>
		- الوفاء . تصرف قانوني . عدم جواز إثباته بغير الكتابه أو ما يقوم مقامها متى كانت قيمته تزيد على عشرين جنيها . العبرة في الوفاء الجزئي بقيمة الالتزام الأصلي م. ٦٠ إثبات .
٦٠٠	١٢٥	الطعن رقم ٢٥١٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧

الصفحة	القاعدة	توافر الدليل الكتابي :
		<p>- اعتبار الدليل الكامل ذا حجية مطلقة مانعة من إثبات ما يخالفه أو يجاوزه بغير الكتابة . مناطه . أن يكون قد تم تسليمه برضاء من أصدره إلى المستفيد منه . بقاؤه في حوزة من أصدره أو إنتقاله بغير رضاه إلى المتمسك به . أثره . اعتباره في حكم الورقة المنزلية .</p>
٣٠٢	٦٦	<p>الطعن رقم ٢١٣٨ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٦</p> <p>- الدفاتر غير التجارية والأوراق المنزلية . جواز اعتبارها قرينه لا تقوم بذاتها بل تضم إلى غيرها في الأحوال التي تقبل الإثبات بالقرائن . الاستثناء . م ١٨ إثبات . اعتبارها دليلا كاملا ليست له حجية مطلقة في الإثبات . أثره . لمن صدرت منه وخلفائه أثبات عكس ما جاء بها كافة طرق الإثبات .</p>
٣٠٢	٦٦	<p>الطعن رقم ٢١٣٨ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٦</p> <p><u>الأوراق العرفية وصورها :</u></p> <p>١ - إشتغال المحرر العرفي على أكثر من ورقة . كفاية التوقيع بنهاية الورقة الأخيرة منه للإحتجاج به على من وقعده . شرطه . ثبوت الإتصال الوثيق بين سائر أوراقه . تقديره . واقع استقلال قاضى الموضوع به .</p>
١٥٨	٣٨	<p>الطعن رقم ١٠٢٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢٨</p> <p>٢ - صور الأوراق العرفية خطية أو فرتوغرافية . لا حجية لها في الإثبات إلا بمقدار ما تهدي إلى الأصل الموقع</p>

الصفحة	القاعدة	
		عليه في حالة وجوده . إذا كان الأصل غير موجود لا سبيل للاحتجاج بالصورة إذا انكرها الخصم . علة ذلك .
٢٨٣	٦٣	الطعن رقم ٣٤ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٥ ٣ - اعتبار المحرر العرفي دليلا كاملا في الإثبات . شرطه . أن يكون موقعا عليه بمن أصدره . أثره . أعفاء من صدر لصالحه من تقديم دليل آخر يؤيده والقاء عبء إثبات عكسه على من وقعه .
٣٠٢	٦٦	الطعن رقم ٢١٣٨ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٦ ٤ - انكار الوارث علمه بتوقيع مورثه على المحرر العرفي . أثره . وقف حجية المحرر مؤقتا في الإثبات حتى يقيم الخصم المتمسك بها الدليل على صحتها . شرطه . ألا يتنازل ذلك الخصم عنها .
٥٦٧	١١٨	الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٥ ٥ - محكمة الموضوع . حقها في استعمال الرخصة المخولة لها في رد وبطلان أية ورقة مطروحة عليها . عدم توقفه على اتخاذ أحد الخصوم إجراءات الإدعاء بالتزوير أو طلبه منها استعمال هذه الرخصة طالما أن المحاج بالورقة لم يقر بصحتها صراحة أو ضمنا .
٦٢٠	١٣٠	الطعن رقم ١٧٨٣، ١٩٦٥ لسنة ٥٢ ق. جلسة ١٩٨٦/٥/٢٩



الصفحة	القاعدة	
		<b>٢ - البينة :</b>
		<b><u>الأحوال التي يصح فيها الإثبات بالبينة :</u></b>
		<b><u>إنكار التوقيع والدفع بالجهالة :</u></b>
		عدم جواز الحكم بصحة الورقة أو بتزويرها وفي الموضوع معا . م ٤٤ ق الإثبات . علة ذلك . وجوب التقييد بهذه القاعدة سواء صدر الحكم من محكمة أول درجة أو ثاني درجة . وسواء كان من الأخير بالتأييد أو الإلغاء . سريان ذات القاعدة عند الفصل في الدفع بالإنكار أو الدفع بالجهالة . علة ذلك .
٥٣٩	١١٢	الطعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٨ <b><u>قيام المانع من الحصول على الكتابة :</u></b>
		- تقدير قيام المانع الأدبي أو انتفائه . من مسائل الواقع استقلال محكمة الموضوع به دون معقب متى كان سائغا .
٥٢٣	١٠٩	الطعن رقم ٢٤٩٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٧ <b><u>مبدأ الثبوت بالكتابة :</u></b>
		مبدأ الثبوت بالكتابة . ماهيته .
٦٠٠	١٢٥	الطعن رقم ٢٥١٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧ <b><u>ثالثا - القرائن :</u></b>
		<b><u>القرائن القانونية الغير قاطعة :</u></b>
		شراء المورث لورثته والتبرع لهم بالثمن . لا يمنع من تنجيز التصرف . قرينه المادة ٩١٧ مدنى . عدم انصراف حكمها إلا إلى التصرفات التي يجريها المورث في ملكه إلى أحد ورثته .
٦٧٣	١٣٩	الطعن رقم ٩٧ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٢

الصفحة	القاعدة	
		<b><u>القرائن القضائية :</u></b>
		إستقلال محكمة الموضوع بتقدير القرائن . شرطه . أن يكون سائغا .
١٣٢	٣٢	الطعن رقم ٩٩٨ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢١
		إستنباط القرائن القضائية : من إطلاقات محكمة الموضوع متى اقامت قضاها على قرائن سائغة متساندة . عدم قبول الجدل في كفاية كل قرينة على حدة .
٦٣.	١٣.	الطعن رقم ١٧٨٣ . ١٩٦٥ . لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٩
		<b><u>رابعاً - الإقرار :</u></b>
		<b><u>أنواعه : ( القضائي وغير القضائي )</u></b>
		الإقرار الصادر أمام القضاء في دعوى متعلقة بالواقعة التي حصل عنها الإقرار . ماهيته . إقرار قضائي يجب على القاضي أن يأخذ به ويحكم بمقتضاه . الإقرار الصادر في دعوى أخرى لا تتعلق بموضوع الإقرار . إقرار غير قضائي يخضع لتقدير القاضي .
٥٩٥	١٢٤	الطعن رقم ٦٠ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧
		<b><u>مجزئة الإقرار :</u></b>
		إقرار الدائن بعدم صحة السبب الوارد في سند الدين وذكره سببا مشروعاً آخر له . إقرار غير قابل للتجزئة . أثره . بقاء الإلتزام قائماً وصحيحاً ما لم يثبت المدين عدم صحة هذا السبب الآخر .
١٧٥	٤١.	الطعن رقم ١٥٤٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٥

الصفحة	القاعدة	
		<b><u>قبول الإقرار :</u></b>
		إقرار المحامي عن موكله . غير جائز إلا إذا كان مفوضا فيه مباشرة للإقرار في حضور موكله دون اعتراض منه . مؤداه . اعتبار الإقرار صادرا من الموكل حتى ولو كان عقد وكالة المحامي لا يبيع له ذلك . م ٧٩ مرافعات .
٥٩٥	١٢٤	الظعن رقم ٦٠ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧
		<b><u>حجية الإقرار :</u></b>
		- حجية الإقرار . إقتضاره على المقر وورثته دون دائنيه وخلفه الخاص . وجوب تعلقه بواقعه لا بالتطبيق القانوني الذي هو من شأن المحكمة دون الخصوم . كذب المقر في أصل إقراره . مانع من صحة الإقرار .
٨٣٣	١٧١	الظعن رقم ٥١٦ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/١٢
		<b><u>الإثبات في مسائل الأحوال الشخصية :</u></b>
		<b><u>طرق الإثبات :</u></b>
		<b><u>البينه :</u></b>
		<b><u>نصاب الشهادة :</u></b>
		شهادة المرأتين . العلة من اشتراط سماعهما مجتمعتين . لا تتوافر إلا إذا جاءت أقوالهما غير متطابقة . مؤدى ذلك . إذا اتفقت أقوالهما كان موجب عدم التفريق منتفيا .
٢٠٠	٤٦	الظعن رقم ٥ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١١

الصفحة	القاعدة	إثبات النسب :
		١ - ثبوت النسب بالفراش الصحيح . الزواج الذى لا يحضره شهود هو فى الفقه الحنفى زواج فاسد يترتب عليه آثار الزواج الصحيح ومنها ثبوت النسب بالدخول الحقيقى .
		٢ - ثبوت النسب المستند إلى الزواج الصحيح أو الفاسد . وجوب أن يكون الزواج ثابتاً لا نزاع فيه سواء كان الإثبات بالفراش أو بالإقرار أو بالبينة الشرعية . لا يشترط لقبول البينة معاينة واقعة الولادة أو حضور مجلس العقد .
٥٨٢	١٢١	الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٥٥ ق. "أحوال شخصية" جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧
		٣ - النسب . ثبوته بالإقرار سواء كان صدقاً أو كذباً .
٥٩٥	١٢٤	الطعن رقم ٦٠ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧
		<u>مسائل عامة فى الإثبات :</u>
		<u>فى إيجار الأماكن :</u>
		أجرة الأساس للأماكن الخاضعة للقانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ ما هيتها . الأخذ بالأجرة المسماة فى العقد السارى فى ١٩٨٦/١١/٥ . شرطه . أن يكون العقد جدياً والأجره ليست صورية للمستأجر اللاحق أثبات الصورية بكافة طرق الإثبات .
١٢١	٣٠	الطعن رقم ١٥٨١ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٦
		<u>فى كسب الملكية :</u>
		ورود اسم الشخص فى سجلات الضرائب العقارية . لا يصلح سنداً له فى إثبات كسب ملكية العقارات .
٥٦٧	١١٨	الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٥

الصفحة	القاعدة	إثراء بلا سبب
٣٩٧	٨٦	<p>المستلم لغير المستحق . ملزم برده مضافا إليه فوائد . شرطه . أن يكون سبب التيه اعتباره كذلك من تاريخ رفع الدعوى بغير المستحق . م ١٨٥ مدنى .</p> <p>الظن رقم ٨٩٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٣</p>
		<p><u>أجنب</u></p> <p>حظر تمكك المصريين للعقارات المبينة والأراضى الفضاء . الاستثناء حالاته . المواد ١ ، ٤ ، ٥ ق ٨١ لسنة ١٩٧٦ . تراخيص البناء المشار إليها فيه . ماهيتها . التراخيص الصادرة باسم والحساب الأجنبى المتصرف إليه دون المتصرف .</p> <p>الظن رقم ٢٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١١</p>
٢٠٧	٤٨	<p><u>أحوال شخصية</u></p> <p><u>أولا - المسائل الخاصة بالمسلمين :</u></p> <p><u>(أ) التطليق للضرر :</u></p> <p>١ - الحكم بالتطليق للضرر . م ٦ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . شرطه . ثبوت اضرار الزوج بزوجته بما لا يستطاع معه دوام العشرة وأن يعجز القاضى عن الاصلاح بينهما .</p> <p>٢ - خلو محاضر جلسات محكمة أول وثانى درجة من إثبات أن محاولة للاصلاح بين الزوجين قد بذلت وأنها أو وكلاهما المصرح لهما بالصلح لم يستجيبوا لهذه المحاولات مما يتحقق معه شرط عجز القاضى عن الاصلاح اللازم للحكم</p>



الصفحة	القاعدة	
		بالتطليق للضرر . تضمنين الحكم المطعون فيه رغم ذلك المحكمة عن الاصلاح بينهما . لا سند له من الأوراق . قضاؤه بالتطليق رغم تخلف هذا الشرط . مخالفة القانون .
٤١٥	٩٤	الطعن رقم ٢١ لسنة ٥٥ ق . " أحوال شخصية " جلسة ١٩٨٦/٤/١٥ <u>(ب) التطليق للغيبة :</u> التطليق للغيبة . م ١٢ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . شرطه . أن يكون غيبه الزوج سنة فأكثر في بلد آخر غير البلد الذي تقيم فيه الزوجة ، وأن تكون غيبه الزوج بغير عذر مقبول . تقدير العذر من سلطة قاضي الموضوع طالما كان استخلاصه سائغا .
٤٣٢	٩٣	الطعن رقم ١٨ لسنة ٥٥ ق . " أحوال شخصية " جلسة ١٩٨٦/٤/١٥ <u>أحوال شخصية</u> التطليق للغيبة . المادة ١٢ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . عدم اشتراطها عرض الصلح على الطرفين .
٨٧٢	١٨٠	الطعن رقم ٧٨ لسنة ٥٣ ق . " أحوال شخصية " جلسة ١٩٨٦/١١/٢٥ <u>(ج) النسب :</u> ١ - ثبوت نسب الولد من المرأة التي تقر بأمومتها له متى لم تكن له أم معروفة وكان ممن يولد مثله لمثلها وصادقها المقر له على ذلك إن كان في سن التمييز دون توقف على شيء آخر ودون حاجة إلى إثبات . شرطه . ألا تكون وقت الاقرار متزوج أو معتده أو أقرت بالولد ونسبته إلى من كان زوجها لها . علة ذلك .
١٦٢	٣٩	الطعن رقم ٣٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢٨

الصفحة	القاعدة	
		٢ - التناقض فى دعوى النسب عفو مغتفر . لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تقدير الأدلة وفى استخلاص الواقع منها .
٢٠٠	٤٦	الطعن رقم ٥ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١١
		٣ - الدخول مع العقد على من فى عصمه آخر مع العلم بذلك . لا يثبت به نسب الولد من أبيه . علة ذلك . تقدير توافر هذا العلم من مسائل الواقع التى يستقل قاضى الموضوع ببحث دلائلها والموازنة بينها وترجيح ما يطمئن إليه منها .
٦٠٨	١٢٧	الطعن رقم ٢٠ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧
		٤ - النسب . ثبوته بالإقرار سواء كان صدقاً أو كذباً .
		٥ - الإقرار الصادر أمام القضاء فى دعوى متعلقة بالواقعة التى حصل عنها الإقرار . ماهيته . إقرار قضائى يجب على القاضى أن يأخذ به ويحكم بمقتضاه . الإقرار الصادر فى دعوى أخرى لا تتعلق بموضوع الإقرار . إقرار غير قضائى يخضع لتقدير القاضى .
		٦ - إقرار المحامى عن موكله . غير جائز إلا إذا كان مفوضاً فيه . مباشرته للإقرار فى حضور موكله دون إعتراض منه . مؤداه . إعتبار الإقرار صادراً من الموكل حتى ولو كان عقد وكالة المحامى لا يبيح له ذلك م . ٧٩ مرافعات .
٥٩٥	١٢٤	الطعن رقم ٦٠ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧

الصفحة	القاعدة	
		٧ - ثبوت النسب بالفراش الصحيح . الزواج الذى لا يحضره شهود هو فى الفقه الحنفى زواج فاسد يترتب عليه آثار الزواج ومنها ثبوت النسب بالدخول الحقيقى .
		٨ - ثبوت النسب المستند إلى الزواج الصحيح أو الفاسد . وجوب أن يكون الزواج ثابتاً لا نزاع فيه سواء كان الإثبات بالفراش أو بالبينة الشرعية . لا يشترط لقبول البينة معاينة واقعة الولادة أو حضور مجلس العقد .
٥٨٢	١٢١	الظعن رقم ١٠٠ لسنة ٥٥ ق . "أحوال شخصية" جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧ ثانياً - المسائل الخاصة بغير المسلمين : (أ) بطلان الزواج : مبدأ حظر تعدد الزوجات . من القواعد الأصيلة فى المسيحية على اختلاف مللها وطوائفها المتعلقة بصميم العقيدة الدينية . مؤدى ذلك . بطلان الزواج الثانى المعقود حال قيام الزوجية الأولى ولو رضى به الزوجان . لأى منهما وكل ذى حق الظعن فيه .
٤٥٧	٩٩	الظعن رقم ٦٢ لسنة ٥٤ ق . "أحوال شخصية" جلسة ١٩٨٦/٤/٢٢ (ب) التطليق : تقدير سوء السلوك الموجب للتطليق . م ٥٦ من مجموعة الأقباط الأرثوذكس لسنة ١٩٣٨ . من مسائل الواقع التى يستقل قاضى الموضوع ببحث دلائلها والموازنة بينها وترجيح ما يطمئن إليه منها وإستخلاص ما يقتنع به مادام يقيم حكمه على أسباب سائغة من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى ينتهى إليها .
٤٥٧	٩٩	الظعن رقم ٦٢ لسنة ٥٤ ق . "أحوال شخصية" جلسة ١٩٨٦/٤/٢٢

الصفحة	القاعدة	
		<b>(ج) الطاعة :</b>
		الأحكام التي يتعين على المحاكم تطبيقها في منازعات المصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة . هي الأحكام الموضوعية في الشريعة الخاصة الواجبة التطبيق . الإجراءات الخاصة بما يتبع في دعوى الطاعة . م ٦ مكرر ثانيا من ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . ماهيتها . من قواعد الاختصاص والإجراءات التي تسرى على جميع منازعات الطاعة أيا كانت ديانه أطرافها .
٥٩١	١٢٣	الطعن رقم ٧٦ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧
		<b>ثالثا - دعوى الأحوال الشخصية :</b>
		<b>(أ) الأثبات :</b>
		١ - شهادة المرأتين . العلة من اشتراط سماعهما مجتمعتين لا تتوافر إلا إذا جاءت أقوالهما غير متطابقة . مؤدى ذلك . إذا اتفقت أقوالهما كان موجب عدم التفريق منتفيا .
٢٠٠	٤٦	الطعن رقم ٥ لسنة ٥٥ ق . " جلسة ١٩٨٦/٢/١١
		٢ - شهادة الأولاد للوالدين وأن علوا وشهادة الوالدين للأولاد وإن سفلوا . غير مقبولة .
٤٥٧	٩٩	الطعن رقم ٦٢ لسنة ٥٤ ق . "أحوال شخصية" جلسة ١٩٨٦/٤/٢٢
		زواج المطعون ضدها من آخر عقب انقضاء عدتها . لا يقطع بذاته بأن طلاق الطاعن لها كإرضائها .
٧٣٤	١٥٢	الطعن رقم ٧٩ لسنة ٥٥ ق . "أحوال شخصية" جلسة ١٩٨٦/٦/٢٤

الصفحة	القاعدة	
		<p>الطاعة حق للزوج على زوجته . شرطه . لا طاعة للزوج أن تعتمد مضارة زوجته . ثبوت إضرار الزوج بزوجته اضرازا يدل على عدم أمانته على نفسها ومالها . يكفي فيه اتفاق شهادة الشهود على إيذاء الزوج زوجته على نحو معين تتضرر منه دون أن يشترط لذلك أن تنصب الشهادة على كل واقعة من الوقائع التي تشكل هذا الإيذاء . علة ذلك .</p>
٧٤٠	١٥٣	<p>الظعن رقم ١١٦ لسنة ٥٥ ق . "أحوال شخصية" جلسة ١٩٨٦/٦/٢٤ محكمة الموضوع . لها السلطة التامة في تقدير أدلة الدعوى والموازنة بينها وترجيح ما تطمئن إليه منها واستخلاص ما تقتنع به مادامت تقيم حكمها على أسباب سائغة تؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها ( مثال في متعة ) .</p>
١٠٢٦	٢٠٨	<p>الظعن رقم ٥٨ لسنة ٥٥ ق . "أحوال شخصية" جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٣ <u>(ب) الحكم في الدعوى :</u> ذكورة الأحكام . شرط لولا يتهم . علة ذلك . بعث المحكمة حكاما من بينهم امرأة . أثره . بطلان التقرير المقدم منهم . إستناد الحكم إلى هذا التقرير . مؤداه . بطلان الحكم .</p>
٣١٦	٦٩	<p>الظعن رقم ١٣ لسنة ٥٥ ق . "أحوال شخصية" جلسة ١٩٨٦/٣/١١ عدم أمانة الزوج على نفس زوجته لثبوت مضارته لها . دعامة كافية لحمل الحكم الصادر برفض دخولها في طاعته . النعي عليه فيما أورده بشأن عدم أمانته على مالها . غير منتج .</p>
٧٤٠	١٥٣	<p>الظعن رقم ١٦٦ لسنة ٥٥ ق . "أحوال شخصية" جلسة ١٩٨٦/٦/٢٤</p>



الصفحة	القاعدة	
		<b>(ج) الطعن فى الحكم :</b>
		الأحكام الصادرة فى مسائل الأحوال الشخصية . جواز الطعن فيها بطريق المعارضة . الحكم لا يعتبر حضوريا إلا إذا كان الغياب بعد الجواب عن الدعوى بالاقرار أو بعد الثبوت عقب الإنكار . غياب الزوجة طوال جلسات الاستئناف . أثره . الحكم الصادر فيه لا يعتبر حضوريا فى حقها . لا يغير من ذلك وجود مذكرات كتابية مقدمة منها تتضمن دفاعها . علة ذلك .
٥٨٦	١٢٢	الطعن رقم ١٢ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧
		<b>(د) المتعة :</b>
		المتعة . إنعقاد الإختصاص بنظر الدعوى بها للمحكمة الابتدائية . علة ذلك .
١٠٢٦	٢٠٨	الطعن رقم ٥٨ لسنة ٥٥ ق . "أحوال شخصية" جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٣
		<b>رابعا - اعلام الوفاة والوراثة :</b>
		تحقيق الوفاة والوراثة . حجة فى هذا الخصوص ما لم يصدر حكم على خلاف هذا التحقيق . انكار الوراثة الذى يستدعى استصدار مثل هذا الحكم . وجوب صدوره من وارث ضد آخر يدعى الوراثة . بيت المال لا يعتبر وارثا بهذا المعنى . علة ذلك .
١٠٠٦	١٢٦	الطعن رقم ٢١ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٤

الصفحة	القاعدة	
		<p><b>خامسا - مسائل اولاية على المال :</b></p> <p><b>« الولاية على القاصر »</b></p> <p>مباشرة الوصى تصرفات معينة بغير إذن المحكمة بالمخالفة للمادة ٣٩ من المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ . اعتباره متجاوزا حدود نيابته القانونية عن القاصر . أثره . بطلان التصرف بطلانا نسبيا لمصلحة القاصر . صدور إذن المحكمة بعد ذلك . مؤداه . إستكمال العقد شروط صحته من تاريخ إبرامه . إشتغال الإذن على شروط الغرض منها حفظ حق القاصر قبل البائع والوصى دون تعليق البيع على شرط واقف . مؤداه . عدم تعليق نفاذ العقد على تنفيذ هذه الشروط .</p> <p>الطعن رقم ١١٤٣ لسنة ٥٢ ق. أحوال شخصية جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٣</p>
٩٦٣	١٩٦	<p><b>الأهلية</b></p> <p>تقدير حالة العته لدى أحد المتعاقدين . لقاضى الموضوع دون رقابة من محكمة النقض متى كان استخلاصه سائغا . تحرى أهلية العقد . مناطها . حالته وقت إنعقاد العقد .</p> <p>الطعن رقم ١٦١ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/١٢</p>
٨٢٨	١٧٠	<p><b>إختصاص</b></p> <p><b>الإختصاص القضائى الدولى :</b></p> <p>(١) الحصانة القضائية للدول الأجنبية . نطاقها . تحديدها بالأعمال التى تباشرها الدولة بما لها من سيادة . مؤداه . انحسارها عن المعاملات المدنية والتجارية وما يتفرغ عنها من منازعات .</p>
٤٩٥	١٠٦	<p>الطعن أرقام ١٤١٢ . ١٤٦٨ . ١٤٩٥ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢٩</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>(٢) الحصانة القضائية للدولة التي لا تخضعها لولاية القضاء في دولة أخرى . مقتضاها . امتناع القضاء في حقها أو حق ممثلها وممثلي سلطاتها العامة من محاكم دولة أخرى بالنسبة لأعمال السيادة دون التصرفات العادية وأعمال التجارة . أثره .</p> <p>إلتزام المحاكم بأن تقضى من تلقاء نفسها بعدم إختصاصها بنظر المنازعات المتعلقة بأعمال السيادة ما لم تتنازل الدولة عن تلك الحصانة فتقبل ولاية قضاء دولة أخرى .</p>
٨٧٥	١٨١	<p>الطعن رقم ١٩٩٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٢٦</p> <p><u>الإختصاص الولاىى :</u></p> <p><u>ما يتعلق بأعمال السيادة :</u></p> <p>(١) للمحاكم العادية تقرير الوصف القانونى لما يعد من أعمال السيادة وما يخرج عنها لتحديد إختصاصها . خضوعها فى ذلك لرقابة محكمة النقض . أعمال السيادة . ماهيتها . مؤداها .</p>
٩٨٨	٢٠١	<p>الطعن رقم ٢٤٢٧ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/١٨</p> <p>(٢) منع المحاكم العادية من نظر الدعاوى المتعلقة بالاضرار الناجمة عن أعمال الحرب المعتبرة من أعمال السيادة . شرطه . أن تكون نتيجة مباشرة وحتمية للعمليات الحربية .</p>
٩٨٨	٢٠١	<p>الطعن رقم ٢٤٢٧ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/١٨</p>

الصفحة	القاعدة	قرارات الإستيلاء :
		(١) قرار الإستيلاء الصادر من الجهة الإدارية المختصة على عقار إدارى . إختصاص القضاء الإدارى بالفصل فى صحته وإلغائه . صدوره صحيحا ووضع اليد على العقار . أثره . اعتبار العلاقة بين الجهة الإدارية ومالك العقار علاقة تأجيرية . مؤدى ذلك . إختصاص القضاء العادى بنظر المنازعات المتعلقة بها . م ٧ ق ١٢١ لسنة ٤٧ ، ٢/٣ ق ٥٢ لسنة ٦٩ ، ٢/٦ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
٩٦٩	١٩٧	الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/١١ القرار الإدارى الذى لا تختص جهة القضاء العادى بإلغائه أو تأويله . ماهيته . قرار المحافظ بالاستيلاء على عقار لصالح وزارة التربية والتعليم أو معاهدها . عدم اعتباره قرار إداريا علة ذلك . ق ٢٥٢ لسنة ٦٠ ، ٥٢ لسنة ١٩٧٥ . أثره . إختصاص المحاكم العادية بنظر المنازعة فيه .
١٠٣٨	٢١٠	الطعن رقم ٢٢٠٠ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٥ <u>إختصاص المحاكم بنظر كافة المنازعات والجرائم :</u> (١) إختصاص المحاكم بنظر كافة المنازعات والجرائم . الاستثناء . م ١٥ ق ٤٦ لسنة ١٩٧٢ .
١٠٤٢	٢١١	الطعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٥

الصفحة	القاعدة	
		<b>محكمة القيم :</b>
		١ - إختصاص محكمة القيم بنظر المنازعات المتعلقة بالحراسات التى فرضت قبل العمل بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ نطاقه . م ٦ ق ١٤١ لسنة ١٩٨١ . الطعن بالنقض فى حكم نهائى صادر قبل العمل بالقانون المذكور . إختصاص محكمة النقض وحدها بنظره . علة ذلك . إختلاف خصومة الطعن بالنقض عن الخصومة أمام محكمة الموضوع . خصومة الطعن بالنقض . ماهيتها .
٤٩٥	١٠٦	الطعن أرقام ١٤١٢.١٤٦٨.١٤٩٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٦/٤/٢٩
		<b>لجان التأمين الاجتماعى :</b>
		لجان فحص المنازعات الناشئة عن تطبيق قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ٧٥ لجان إدارية لتسوية المنازعات بالطرق الودية لم يعهد إليها بإختصاص قضائى . القرارات التى تصدرها عدم اعتبارها من قبيل القرارات الإدارية . أثره . إختصاص القضاء العادى بنظر الطعن عليها .
٤٨١	١٠٤	الطعن رقم ٢٠٩٣ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢٨
		<b>لجان الأوقاف :</b>
		مجلس وكلاء وزارة الأوقاف . إختصاصه وحده بطلب تقدير وفرز حصه الخيرات فى الوقف والبت فيه بغير الرجوع إلى المحكمة . م ٣ ق ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الأوقاف ولائحة إجراءاتها وم ٣ ق ٨٠ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة الأوقاف المصرية .
٢٠٤	٤٧	الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١١



الصفحة	القاعدة	
		<p><b><u>التحكيم :</u></b></p> <p>ولاية الفصل فى المنازعات . إنعقادها فى الأصل للمحاكم م ١٥ ق ٤٦ / ١٩٧٢ . الاستثناء . جواز اتفاق الخصوم على إحالة ما بينهم من نزاع على محكمين يختارونهم للفصل فيه بحكم له طبيعة أحكام المحاكم . م ١٠٥ مرافعات . ما يصدر خارج المحاكم بغير هذا الاتفاق . تجرده من المقومات الأساسية للأحكام . أثره . لأى من الخصوم دفع الاحتجاج عليه به بمجرد انكاره والتمسك بعدم وجوده دون حاجة للإدعاء بتزويره أو إقامة دعوى مبتداه لإهداره .</p>
١٧٨	٤٢	<p>الطعن رقم ٢١٨٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٦</p> <p><b><u>الإختصاص النوعى :</u></b></p> <p>المنازعة فى تحديد الأجرة . خصومة ذات طابع مدنى . الطعن على قرارات لجان تحديد الأجرة . من إختصاص المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها العقار المؤجر . م ١٣ / ٢ من ق رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ . إحالة التظلمات من قرارات لجان تحديد الأجرة إلى المحاكم الابتدائية الكائن فى دائرتها محل العقار . م ٤٢ من ق سنة ١٩٦٩ . علة ذلك .</p>
٥٠٨	١٠٧	<p>الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٣٠</p> <p><b><u>إختصاص قاضى التنفيذ :</u></b></p> <p>إختصاص قاضى التنفيذ . مناطه . تعلق الأمر بمنازعات تنفيذ الأحكام والأوامر والقرارات الصادرة عنها سواء كانت وقتية أو موضوعية . م ٢٧٥ / ١ / مرافعات .</p>
٦٥٧	١٣٦	<p>الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٥</p>

الصفحة	القاعدة	إختصاص المحكمة الابتدائية :
		١ - المحكمة الابتدائية بتشكيلها المنصوص عليه في المادة ١٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . إستمرار إختصاصها بنظر الطعون في قرارات لجان المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة في ظل العمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . علة ذلك .
٦٦٣	١٣٧	الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٥
		٢ - المتعة . إنعقاد الإختصاص بنظر الدعوى بها للمحكمة الابتدائية . علة ذلك .
١٠٢٦	٢٠٨	الطعن رقم ٥٨ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٣
		<u>الإحالة إلى المحكمة المختصة :</u>
		١ - نقض الحكم والإحالة في منازعات متعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ . لازمه . أن تكون الإحالة إلى محكمة القيم . علة ذلك .
٤٩٥	١٠٦	الطعن أرقام ١٤١٢، ١٤٦٨، ١٤٩٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٦/٤/٢٩
		٢ - نقض الحكم لمخالفة قواعد الإختصاص . أثره . إقتصار المحكمة على الفصل في مسألة الإختصاص . م ١/٢٦٩ مرافعات .
٩٨٨	٢٠١	الطعن رقم ٢٤٢٧ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/١٨

الصفحة	القاعدة	إرتفاق
٤٠٠	٨٧	<p>تحریم إقامة مطل مواجد للجار على مسافة تقل عن متر .  يوجب الإزالة ولو لم يتوافق الضرر . م ٣٩ من القانون المدنى  القديم المقابلة للمادة ١/٨١٩ من القانون المدنى الحالى .</p> <p>الطعن رقم ١٦٥٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٦</p>
		<p><u>إستئناف</u></p> <p><u>أولا - شكل الإستئناف :</u></p> <p><u>جواز الإستئناف :</u></p> <p>١- الحكم بوقف الدعوى لحن الفصل فى مسألة أخرى .  حكم قطعى . مؤدى ذلك . جواز إستئنافه على استقلال .  المادتان ١٢٩ ، ٢١٢ مرافعات .</p>
٣٤٣	٧٥	<p>الطعن رقم ١٦٣٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٠</p> <p>٢ - الدفع بعدم جواز الإستئناف . عدم إثارته أمام  محكمة الموضوع . جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة  النقض . إعتباره من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام .</p>
٥٥٤	١١٦	<p>الطعن أرقام ١٦١ و ١٤٩ و ٦٧٨ و ١٧٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٥</p> <p>٣ - مسئولية شركة التأمين عن تعويض الأضرار الناجمة  عن حوادث السيارات بالغاً ما بلغ . م ١/٥ ق ٦٥٢ لسنة  ١٩٥٥ . مؤداه . جواز الإستئناف المقام منها عن الحكم  الصادر بالتعويض ولو قبله المسئول . علة ذلك .</p>
١٠٣٠	٢٠٩	<p>الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٤</p>

الصفحة	القاعدة	
		<b>ميعاد الإستئناف :</b>
		ميعاد إستئناف الأحكام الصادرة طبقا للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فى الطعون الضريبية المتعلقة بضرائب الأرباح التجارية والصناعية ولم تعلن قبل ١١/١٠/١٩٨٠ - تاريخ العمل بقانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ - أربعون يوما تبدأ من التاريخ المذكور .
٧٩٩	١٦٤	الطعن رقم ١٧٢٧ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٣٠
		<b>صحيفة الإستئناف :</b>
		١ - صحيفة الإستئناف . وجوب اشتغالها على أسباب الاستئناف . م ٢٣ مرافعات . مقصوده . إعلام المستأنف عليه بها . مؤدى ذلك . للمستأنف العدول عن تلك الأسباب إلى غيرها أو الاضافة إليها أثناء المرافعة . إختلافها فى ذلك عن الطعن بالنقض .
٣٥٧	٧٨	الطعن رقم ٢٤٠٣ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٥
		<b>ثانيا - رفع الإستئناف :</b>
		<b>الإستئناف الفرعى :</b>
		١ - الإستئنافا فرعى . عدم جواز رفعه إلا من المستأنف عليه فى الاستئناف الأصلى . تعلق ذلك بالنتظام العام . أثر ذلك لمحكمة النقض . أن تقضى به من تلقاء نفسها . م ٣/٢٥٣ مرافعات .
٩٠	٢٢	الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢

الصفحة	القاعدة	
		٢ - رفع الاستئناف الفرعى . أثره .
١٠٣.	٢٠٩	الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٤
		<u>ثالثا - الخصوم فى الإستئناف :</u>
		الخصم المتدخل انضماميا للمستأنف فى طلباته . خصم حقيقى إلا إذا قضى بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المستأنف أثر ذلك . عدم قبول الطعن بالنقض من الخصم المتدخل .
٥٧٤	١١٩	الطعن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٨
		<u>رابعاً - نطاق الإستئناف :</u>
		<u>الأثر الناقل للإستئناف :</u>
		الحكم بوقف الفصل فى موضوع الدعوى لحين الفصل فى مسألة أخرى يتوقف عليها هذا الفصل . انطواؤه على قضاء ضمنى بصحة شكل الدعوى . مؤاده . لمستأنف حكم الوقف أن يطرح على محكمة الإستئناف نعيه على قضاء ذلك الحكم فى شكل الدعوى . القضاء ببطلان حكم الوقف لصدوره فى خصومه منعدمة . صحيح علة ذلك .
٣٤٣	٧٥	الطعن رقم ١٦٣٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٠
		٢ - الأثر الناقل للإستئناف . نطاقه . ورود النعى على قضاء الحكم الابتدائى . غير مقبول .
٥٣.	١١.	الطعن رقم ١٠٥٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٨



الصفحة	القاعدة	
		<u>خامسا - نظر الإستئناف :</u>
		<u>ما يعترض سير الخصومة :</u>
		<u>إعتبار الإستئناف كأن لم يكن :</u>
		اعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم إعلان الصحيفة فى خلال ثلاثة شهور من تاريخ إيداعها . م٧ مرافعات المعدلة . جوازى للمحكمة . شرطه . أن يكون سببه راجعا إلى فعل المدعى وأن يطلبه المدعى عليه . سريان ذلك على الإستئناف . م٢٤ مرافعات .
٣١٩	٧٠	الطعن رقم ١٦٨٢ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١٢
		<u>سادسا - الحكم فى الإستئناف :</u>
		١ - إلغاء محكمة الإستئناف قضاء محكمة أول درجة ببطلان إعلان الرغبة فى الشفعة . وجوب فصلها فى موضوع الدعوى دون إعادتها لمحكمة أول درجة . علة ذلك .
٥٣٤	١١١	الطعن رقم ٢٣٣١ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٨
		٢ - استنفاد محكمة أول درجة ولايتها بالحكم فى موضوع الدعوى . قضاء محكمة الإستئناف ببطلان الحكم لعيب فيه أو فى الإجراءات لايمتد إلى صحيفة الدعوى . التزامها بالفصل فى الدعوى . علة ذلك .
٥٦٨	١١٨	الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٥
		٣ - تأييد محكمة الإستئناف الحكم الإبتدائى للأسباب الواردة به ولأسباب أخرى استندت إليها . كفاية هذه الأسباب لحمل قضائها . مؤاده . سلامة حكمها ولو وقع تناقض بين أسباب وبعض أسبابه الحكم الإبتدائى . علة ذلك .
٨٣٦	١٧٢	الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/١٢

الصفحة	القاعدة	إستيراد
		<u>رد رسم الاستيراد :</u>
		رد رسم الاستيراد . شرطه . تغذر الاستيراد وأن يكون ذلك راجعا إلى سبب خارج عن إرادة مؤدى الرسم .
١٠٦٧	٢١٦	الظعن رقم ٤٤٩ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٩
		<u>إستيلاء</u>
		١ - قرار الإستيلاء الصادر من الجهة الإدارية المختصة على عقار إدارى . إختصاص القضاء الإدارى بالفصل فى صحته وإلغائه . صدوره صحيحا ووضع اليد على العقار . أثره . القضاء العادى بنظر المنازعات المتعلقة بها . م ٧ ق ١٢١ لسنة ٤٧ ، ٢/٣ ق ٥٢ لسنة ٦٩ ، ٤٩ق٢/٦ لسنة ١٩٧٧ .
٩٦٩	١٩٧	الظعن رقم ٩٦٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/١١
		٢ - إنقضاء ثلاث سنوات من إستيلاء جهة الإدارة على عقار دون اتخاذ إجراءات نزع الملكية . أثره . بقاء العقار فى ملك صاحبه . له التصرف فيه مع إعتباره مؤجرا له طيلة فترة الاستيلاء .
٩٦٩	١٩٧	الظعن رقم ٩٦٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/١١
		٣ - تحديد مقابل الانتفاع للعقارات المسئولى عليها لأغراض التربية والتعليم . ق ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ . وجوب تقديره طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . إستبعاد قواعد تحديد الأجرة المنصوص عليها فى قوانين أخرى .
١٠٧٧	٢١٨	الظعن رقم ١٦٥٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٩

الصفحة	القاعدة	إصلاح زراعى
		اصلاح زراعى . الدعاوى الناشئة عن ايجار الأراضى الزراعية . شرط قبولها . إبداع نسخة من عقد الأيجار بالجمعية التعاونية الزراعية . العقود المحررة فى تاريخ سابق على العمل بالقانونين ١٧ لسنة ١٩٦٣ ، ٥٢ لسنة ١٩٦٦ . عدم خضوعها لهذا القيد . علة ذلك .
١٠٩	٢٧	الطعن رقم ١٠١٧ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٤
		<u>إعلان</u>
		<u>أولا - إعلان الأشخاص الطبيعيين :</u>
		<u>إعلان المقيمين فى الخارج :</u>
		إعلان " إعلان المقيمين فى الخارج "
		إعلان صحف الدعاوى والطعون للأشخاص الذين لهم موطن معلوم بالخارج . تمامه بتسليم الصورة للنيابة .
٤٩٥	١٠٦	الطعن أرقام ١٤١٢، ١٤٦٨، ١٤٩٥ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢٩
		<u>الإعلان لجهة الإدارة :</u>
		الإعلان لجهة الإدارة . م ١١ مرافعات . لا يلزم فيه تسليم صورة الإعلان لشخص من عددهم تلك المادة . كفاية تسليمها لمن ينوب عنه .
٦٤٣	١٣٤	الطعن رقم ١٢٥٢ و ١٢٦٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٣

الصفحة	القاعدة	ثانيا - إعلان الأشخاص الاعتبارية : إعلان الشركات التجارية :
		إعلان الشركات التجارية ، تسليمه في مركز إدارة الشركة لأحد المتضامنين أو لرئيس الإدارة أو للمدير أو من يقوم مقامهم . م ١٣ مرافعات . صحيح . لا محل لتوجيه خطاب مسجل إعمالاً للمادة ١١/٢ مرافعات قبل تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٧٤ . علة ذلك .
٦١٥	١٢٩	الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٨ ثالثا - بطلان الإعلان :
		١ - بطلان الإعلان . زوال بتحقيق الغاية من الإجراء . م ٢٠ مرافعات ( مثال في إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة ) .
٢٤٦	٥٦	الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠ ٢ - بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الإعلان . نسبي . عدم جواز التمسك به إلا من الخصم الذي تقرر البطلان لمصلحته . زواله بحضور بناء على ذلك الإعلان في ذات الزمان والمكان المعنيين به . م ١١٤ مرافعات . سريانه على دعوى الشفعة .
٦٤٣	١٣٤	الطعن رقم ١٢٥٢ و ١٢٦٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٣ ٣ - الميعاد المقرر لإعلان صحيفة الطعن بالنقض . م ٢٥٦/٣ مرافعات . ماهيته . تجاوزه لا يرتب البطلان سواء تم الإعلان قبل العرض على المحكمة في غرفة مشورة أن تراخى إلى ما بعد ذلك . علة ذلك .
١٠٠٣	٢٠٤	الطعن رقم ١٣٤٠ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٢

الصفحة	القاعدة	التزام
		<u>أولاً - أركان الالتزام :</u>
		<u>محل الالتزام :</u>
		محل الالتزام . تضمينه حق نقل عيني على شئ . وجوب أن يكون الشئ معيناً أو قابلاً للتعين . مادتان ١/١٢٣ ، ١/٤١٩ مدنى . تعيين ذاتيه المبيع جواز استخلاصه من النيه المشتركة للمتعاقدين وقت إبرام العقد وكيفية تنفيذهما له .
٥٧٨	١٢٠	الطعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٠
		<u>سبب الالتزام :</u>
		إقرار الدائن بعدم صحة السبب الوارد فى سند الدين وذكره سبباً مشروعاً آخر له . إقرار غير قابل للتجزئه . أثره . بقاء الالتزام قائماً وصحيحاً ما لم يثبت المدين صحة هذا السبب الآخر .
١٧٥	٤١	الطعن رقم ١٥٤٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٥
		<u>ثانياً - آثار الالتزام :</u>
		<u>تنفيذ الالتزام :</u>
		الضمان الناشئ لمصلحة مشترى العقار نتيجة قيام البائع بتحميل العقار المبيع برهن رسمى باعتباره مادياً منه . لا يتيح للمشتري الذى لم يقم بقضاء الدين المضمون بالرهن وإراداً استبقاء المبيع واختار التعويض العيني سوى مطالبة البائع إزالة التعويض أو التعويض بمقابل أن امتنع عن التنفيذ



الصفحة	القاعدة	
		أو استحال عليه ذلك . طلب المشتري الزام - البائع بأن يؤدي له الدين المضمون بالراهن لينوب عنه في تسليمه للدائن المرتهن . غير مقبول .
٣٣٠	٧٢	الطعن رقم ٢١٥٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١٣ <u>تنفيذ الالتزام :</u> <u>التنفيذ العيني :</u> حكم القاضى . قيامه مقام التنفيذ العيني فى الالتزام بعمل . شرطه .
٢٨٧	٦٣	الطعن رقم ١٢٨٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢ <u>الشرط الفاسخ :</u> الشرط الفاسخ الصريح . عدم اشتراط ألفاظ معينة له . النص فى العقد على ترتيب آثار الفسخ بغير حاحه إلى التنبيه أو انذار بمجرد حصول المخالفة لشروط العقد . قيامه مقام النص على الشرط بلفظه . لا رقابه لمحكمة الموضوع فى هذا التفسير متى كانت عبارة العقد تحتل المعنى الذى أخذت به .
٦٠٤	١٢٦	الطعن رقم ١٩ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧ <u>ثالثا - انقضاء الالتزام :</u> <u>الوفاء :</u> ١ - العلاقة التعاقدية للعاملين بشركات القطاع العام . فحواها . التزامات مقابلة . إمتناع أى من الطرفين عن الوفاء بالتزامه . أثره . إمتناع الطرف الآخر عن تنفيذ ما التزم به .

الصفحة	القاعدة	
		شرطه . أن تكون الالتزامات مستحقة الوفاء . تحديد تلك الالتزامات . مرده أحكام نظام العاملين بالقطاع العام ولوائح الشركة ( مثال بشأن حالة عامل انتاج وشركة تأمين ) .
٩٨	٢٤	الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٢
		٢ - رد ما دفع بغير حق . لا محل له إذا كان الموفى يعلم أنه غير ملزم بالوفاء . الاكراه الدافع على الوفاء المسوغ للرد . م ١٨١ مدنى . شرطه . قيام عدم العلم وتقدير وسيلة الاكراه . من سلطة محكمة الموضوع .
١٦٨	٤٠	الطعن رقم ٢١٨٢ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢
		٣ - الوفاء . تصرف قانونى . عدم جواز إثباته بغير الكتابه أو ما يقوم مقامها متى كانت قيمته تزيد على عشرين جنيها . العبرة فى الوفاء الجزئى بقيمة الالتزام الأسمى . ٦ إثبات .
٦٠٠	١٢٥	الطعن رقم ٢٥١٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧
		٤ - الوفاء المبرئ لزمه المدين . الأصل أن يكون للدائن أو لنائبه م ٣٣٢ ، ٣٣٣ مدنى . الاستثناء . إقرار الدائن بالوفاء لغيرهما . تسلم وكيل الشركة الدائنة الباقي من الثمن دون منازعة بما أوفى به المدين لغيرها . إعتباره بمثابة إقرار ضمنى بهذا الوفاء . صحيح .
٨٨٥	١٨٣	الطعن رقم ١١٩٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٢٧

الصفحة	القاعدة	
		<u>الوفاء بالإيداع دون العرض :</u>
		وفاء المدين بالإيداع دون العرض على الدائن . م ٣٣٨ مدنى . حالاته .
٩٤٢	١٩٢	الطعن رقم ٨٥٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٤
		<u>صحة الإيداع :</u>
		صحة الإيداع . لا يمنعها تعليقه على شرط يحق للمدين فرضه .
٩٤٢	١٩٢	الطعن رقم ٨٥٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٤
		<u>التقادم المسقط :</u>
		التقادم المسقط . بدء سريانه من الوقت الذى يصبح فيه الدين مستحق الأداء . م ٣٨١ مدنى . الالتزام المعلق على شرط . بدء سريان تقادمه وقت تحقق هذا الشرط . (مثال) .
٩٤٢	١٩٢	الطعن رقم ٨٥٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٤
		<u>التماس إعادة النظر :</u>
		(١) الفش الذى يبيح التماس إعادة النظر . شرطه . أن يكون خافيا على الخصم طيله نظر الدعوى . ما تناوله الخصومة . ليس سببا للالتماس .
١١٨	٢٩	الطعن رقم ٨٥٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٤
		(٢) الورقة التى يحصل عليها الملتزم بعد صدور الحكم . شرطها أن تكون بفعل الخصم قاطعة فى الدعوى .
١١٨	٢٩	الطعن رقم ٨٥٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٤

الصفحة	القاعدة	أهلية
		<p><u>تصرف الوصى بغير إذن المحكمة :</u></p> <p>مباشرة الوصى تصرفات معينة بغير إذن المحكمة بالمخالفة للمادة ٣٩ من المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ . إعتبره متجاوزا حدود نيابته القانونية عن القاصر . أثره . بطلان التصرف بطلانا نسبيا لمصلحة القاصر . صدور إذن المحكمة بعد ذلك . مؤاده . إستكمال العقد شروط صحته من تاريخ إبرامه . إشتمال الإذن على شروط الغرض منها حفظ حق القاصر قبل البائع والوصى دون تعليق البيع على شرط واقف . مؤاده . عدم تعليق نفاذ العقد على تنفيذ هذه الشروط .</p>
٩٦٣	١٩٦	<p>الظعن رقم ٢١٤٣ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/١٠</p> <p><u>إيجار</u></p> <p><u>أولا - القواعد العامة في الإيجار :</u></p> <p><u>أ - عقد الإيجار :</u></p> <p>" إثباته "</p> <p>إثبات تاريخ عقد الإيجار بالشهر العقاري . خضوعة لذات قواعد المحررات الأخرى .</p>
٢٥٥	٥٧	<p>الظعن رقم ١٧٩٥ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠</p> <p>٢ - تغيير المستأجر للغرض المنصوص عليه في العقد بعد استلامه العين وقبل الوفاة أو الترك . أثره لكل ذي مصلحة إثبات التغيير بكافة طرق الإثبات .</p>
٩٠٢	١٨٥	<p>الظعن رقم ١٧٦٤ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٢٧</p>

الصفحة	القاعدة	
		<b>حظر إبرام أكثر من عقد إيجار :</b>
		حظر إبرام أكثر من عقد إيجار واحد للوحدة السكنية الواحدة مؤداه . بطلان للعقود اللاحقة للعقد الأول حتى ولو صدرت من مؤجر غير الذى اصدر العقد الأول . شرطه . لا محل لأعمال نص المادة ٥٧٣ مدنى بإجراء المقاضلة بينهما .
٢٥٥	٥٧	الطعن رقم ١٧٩٥ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠
		<b>ب - بعض أنواع الإيجار :</b>
		<b>إيجار الأراضى الزراعية :</b>
		١ - الدعاوى الناشئة عن إيجار الأراضى الزراعية . شرط قبولها إيداع نسخه من عقد الإيجار بالجمعية التعاونية الزراعية . العقود المحررة فى تاريخ سابق على عمل بالقانونين ١٧ لسنة ١٩٦٣ ، ٥٢ لسنة ١٩٦٦ . عدم خضوعها لهذا القيد . علة ذلك .
١٠٩	٢٧	الطعن رقم ١٠١٧ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٤
		٢ - الاتفاق على أجره الأراضى الزراعية بأقل من الأجرة القانونية . جائز ولا مخالفة للنظام العام . وجوب أعماله طوال المدة الاتفاقية . الامتداد القانونى لعقد الإيجار بعد ذلك . أثره . للمؤجر مطالبه المستأجر بالأجرة القانونية .
٣٤٧	٧٦	الطعن رقم ١٧٣٠ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠
		٣ - عقود إيجار الأراضى الزراعية . امتدادها إلى مدة غير محددة بعد إنتهاء مدتها الأصلية المتفق عليها . لا عبرة بالمدة الاتفاقية التى يمتد إليها العقد عند عدم إخطار أحد الطرفين للآخر بالاخلاء . علة ذلك .
٣٤٧	٧٦	الطعن رقم ١٧٣٠ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠



الصفحة	القاعدة	
٥٢٣	١٠٩	٤ - عدم جواز زيادة قيمة الأجرة السنوية للأراضي الزراعية على سبعة أمثال الضريبة . م ٣٣ ق ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . لا يحكم سوى العلاقة الإيجارية بين المالك والمستأجر . دعوى الربيع تأسيسا على اغتصاب أرض زراعية . عدم التزام القاضى فى تقديره بحكم المادة المذكورة . علة ذلك . الطعن رقم ٢٤٩٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٧ <u>' الأماكن المؤجرة للمصالح الحكومية : '</u>
٣٨٩	٨٤	١ - عقود إيجار الأماكن الكائنة خارج النطاق المكانى لقوانين إيجار الأماكن المؤجرة لصالح الحكومة وفروعها أو للمجالس المحلية أو للهيئات العامة . خضوعها للامتداد القانونى رقمى ١٢١ سنة ٤٧ ، ٥٢ سنة ١٩٦٩ خضوعها للقواعد العامة فى القانون المدنى منذ العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . علة ذلك . الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢ <u>ج - إنتهاء عقد الإيجار :</u>
٢٦١	٥٨	١ - احاطة المستأجر المؤجر علما بأى طريق بوضع العين المؤجرة تحت تصرفه عند إنتهاء الإيجار . كفايته التزامه يرد العين ولو لم يستول عليها المؤجر استيلاء ماديا . الطعن رقم ١١٦٩ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠
٢٦١	٥٨	٢ - طلب الأجرة التى ترتب الفسخ على التأخير فى دفعها . لا يفيد التنازل عن الحكم الصادر بالإخلاء أو الموافقة الضمنية على تجديد الإجارة بعد إنتهائها . علة ذلك . الطعن رقم ١١٦٩ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠

الصفحة	القاعدة	
٧٧٤	١٥٨	<p>٣ - تنبيه المؤجر على المستأجر بالإخلاء عند إنتهاء مدة العقد . استمرار الأخير فى الانتفاع بالعين لا يعنى تجديد الإيجاره . م ٦٠٠ مدنى . جواز اثبات العكس . لمحكمة الموضوع تقدير قيام التجديد من عدمه .</p> <p>الظعن رقم ٢٨ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٢٦</p> <p>٤ - عقد الإيجار الغير معين المدة . اعتباره منعقدا للمدة المعينه لدفع الأجرة . إنقضائه بإنقضائها . شرطه . التنبيه بالإخلاء فى الميعاد م ٥٦٣ مدنى . لا فرق بين حصوله برفع دعوى أصليه أو فرعية أو بطلب عارض . وجوب استيفاء الدعوى شروط قبولها فى الحالتين .</p> <p>الظعن رقم ٢٨ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٢٦</p> <p><u>ثانيا - تشريعات إيجار الأماكن :</u></p> <p><u>أ - خصائصها :</u></p> <p>النص التشريعى . سريان على ما يلى نفاذه من وقائع ما لم يقض القانون برجعيه أثره . أحكام القانون المتعلقة بالنظام العام . سريانها فورى على ما لم يكتمل من المراكز القانونية الناشئة قبل نفاذه .</p>
١٠٢	٢٥	<p>الظعن رقم ٢١٤٥ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٣</p> <p>ب - تقريرها أولوية لبعض الفئات فى التأخير :</p> <p>العامل المنقول إلى بلد بدلا من عامل آخر فى ذات جهة العمل . له الأولوية على غيره فى استئجار مسكن الأخير .</p> <p>حلوله محل العامل الآخر فى عمله . المادة الرابعة ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المقابلة للمادة السابعة ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . علة ذلك .</p>
٣١٩	٧٠	<p>الظعن رقم ١٦٨٢ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١٣</p>

الصفحة	القاعدة	
		<b>ج - حقوق والتزامات طرفى العلاقة الإيجارية :</b>
		<b><u>حظر احتجاز أكثر من مسكن :</u></b>
		١ - احتجاز أكثر من مسكن فى البلد الواحد . مناطه . انفراد المستأجر بالسيطرة المادية والقانونية على المسكن التى إبرم عقود إيجارها . استقلال الأقارب ممن أوردتهم المادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ استقلالاً فعلياً بأحد المساكن المؤجرة للمستأجر . أثره . توافر مقتضى الاحتجاز .
١٤١	٣٥	الطعن رقم ٢٢١٠ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢٣
		٢ - الحظر الوارد فى المادة ٨ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بعدم احتجاز الشخص الواحد أكثر من مسكن فى البلد الواحد . انصرافه إلى الوحدات السكنية دون المستعملة فى غير أغراض السكنى . تغيير الاستعمال لغير الأغراض السكنى . أثره . اعتبار الاحتجاز غير قائم . العبرة بحقيقة الواقع .
٣٧٤	٨١	الطعن رقم ٢٣٨١ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٧
		<b><u>حق المالك فى الاضافة والتعليق :</u></b>
		(١) حق المالك فى زيادة الوحدات السكنية فى العقار المؤجر بالاضافة أو التعليق . استثناء من حكم ١/٧٥١ مدنى م ٢٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المقابلة للمادة ٢٠ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . قيام هذا الحق رغم حظره فى العقد . علة ذلك .
٢٢٣	٥٢	الطعن رقم ١١٢٨ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٩

الصفحة	القاعدة	
		(٢) لمالك المبنى طلب إخلاء المستأجر مؤقتاً أو هدم جزء من العين المؤجرة لحين إتمام التعلية أو الاضافة . حقه فى اقتطاع جزء من الملحقات غير السكنية للعين المؤجرة .
٢٢٣	٥٢	الطعن رقم ١١٢٨ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٩
		(٣) حق المالك فى تعلية العقار المؤجر . شرطه . حصوله على ترخيص بإجرائها . مؤداه . أن يكون الهيكل الانشائى للمبنى يسمح بإجرائها . ق ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل .
٢٢٣	٥٢	الطعن رقم ١١٢٨ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٩
		أقامة المستأجر مبنى مكون من أكثر من ثلاث وحدات سكنية :
		نص المادة ٢/٢٢ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٨١ .
		سريان حكمه على حالات البناء التى تتم بعد نفاذه . علة ذلك مثال .
١٠٢	٢٥	الطعن رقم ٢١٤٥ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٣
		<u>أ - حق المؤجر فى طلب الإخلاء :</u>
		<u>الإخلاء لعدم الوفاء بالأجرة :</u>
		١ - الإيجار من عقود المعاوضه . الأجرة فيه مقابل الانتفاع . مناط استحقاقها . تمكين المستأجر من الانتفاع بالعين المؤجرة . أساس الالتزام بها . خضوعة للقواعد العامة . التأخير فى سدادها . سبب من أسباب الإخلاء . تعلقه بالنظام العام .
٦٢٧	١٣١	الطعن رقم ٩٨٢ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢١٩

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الحكم بإخلاء المستأجر للتخلف عن سداد الأجرة . شرطة . ثبوت التخلف وعدم المنازعة الجديّة في الأجرة . تقدير ذلك من سلطة محكمة الموضوع .
٧١٣	١٤٧	الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٩ " حق المستأجر الأصلي المقيم مؤقتا بالخارج في تأجير المكان المؤجر له من الباطن " التزام المستأجر الأصلي المقيم بالخارج بصفة مؤقتة بإخطار المستأجر من الباطن لإخلاء العين المؤجرة له في الموعد المحدد لعودته . م ١/٤٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . إنتقال الإلتزام عند وفاته إلى من استمر عقد الإيجار لصالحهم وفقا للمادة ١/٢٩ من ذلك القانون . مخالفة ذلك . أثره .
٤٠٤	٨٨	الطعن رقم ١٦٣٢ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/١٧ " حق مستأجر المكان لمزاولة مهنة أو حرفة غير مقلقة للراحة في تأجير جزء منه أو إشراك آخرين معه في النشاط " حق المستأجر الذي يزاول مهنة أو حرفة غير مقلقة للراحة أو مضرة بالصحة في تأجير جزء من المكان المؤجر . م ٤٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . اشراك مستأجر آخر معه في النشاط لا يعد تأجييرا من الباطن . تخلى المستأجر للغير عن العين كلها يجب للمؤجر طلب إخلائه . م ٣١/ب ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، م ١٨/ج ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .
٣٦٩	٨٠	الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٦



الصفحة	القاعدة	
		<b>إذن المؤجر بالتأجير من الباطن :</b>
		- ترخيص المؤجر للمستأجر بالتأجير من الباطن . عدم جواز إثباته عند المنازعة فيه - كأصل - بغير الكتابة أو ما يقوم مقامها . جواز إثبات تنازل المؤجر ضمنا عن الشرط المانع من التأجير من الباطن بالبينه والقرائن . علة ذلك .
٧٤٦	١٥٤	الطعن رقم ٨٦٣ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٢٥
		٢ - الحصول على موافقة المؤجر كتابة قبل التأجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار . وجوب تقييد المستأجر بهذا الحظر ودن مناقشة أسبابه . لا محل للقول بتعسف المؤجر في استعماله حقه بالتمسك بهذا الحظر .
٧٤٦	١٥٤	الطعن رقم ٨٦٣ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٢٥
		<b>التزامات المؤجر « ضمان التعرض » :</b>
		عقد الإيجار . ماهيته . التزام المؤجر بالامتناع عما يحول دون انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة . أثره .
١٠٤٣	٢١١	الطعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٥
		<b>« نطاق العقد » :</b>
		١ - نطاق العقد . عدم اقتصراره على الزام المتعاقدين بما ورد فيه . تناوله ما هو من مستلزماته وفقا للقانون والعرف والعدالة بحسب طبيعة الالتزام . م ١٤٨ مدنى .
١٠٤٣	٢١١	الطعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٥
		٢ - ثبوت أن الغرض الأساسى من التعاقد هو المبنى فى ذاته . أثره . خضوعه لأحكام قوانين إيجار الأماكن . لا يغير من ذلك وجود المكان المؤجر فى موقع مميز .
٩١١	١٨٦	الطعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٥

الصفحة	القاعدة	
٩١٩	١٨٦	٣ - الاتفاق على قيام المستأجر ببعض التجهيزات فى المكان المؤجر على أن يملكها المؤجر بعد إنتهاء العقد . لا يغير من اعتبار المكان قد تم تأجيره خاليا . الظعن رقم ١٥٤٣ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٢٧
١٠٤٢	٢١١	٤ - تحديد نطاق المكان المؤجر . الأصل بما يفصح عنه المتعاقدان فى عقد الإيجار عدم وضوح ذلك . وجوب الرجوع إلى النية المشتركة للمتعاقدين من الاستهداء بطبيعة التعامل والعرف الجارى والطريقة التى يتم بها تنفيذ العقد منذ البداية . الظعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٥ <u>د - تحديد الأجرة :</u> <u>" قواعد تحديدها "</u> ١ - أجرة الأساس للأماكن الخاضعة للقانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ . ماهيتها . الأخذ بالأجرة المسماة فى العقد السارى فى ١٩٦١/١١/٥ . شرطه . أن يكون العقد جديا والأجرة ليست صورية . للمستأجر اللاحق إثبات الصورية بكافة طرق الإثبات . الظعن رقم ١٥٨١ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٦
١٢١	٣٠	٢ - احتساب كامل قيمة الأرض والأساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق العامة فى الأدوار التى استوفى المالك البناء والارتفاع إليها طبقا للقانون وأضحى تقدير أجرتها حائزا لقوة الأمر المقضى . إقامة المالك دور جديد مجاوزا حدود الارتفاع المسموح به بترخيص أو بدونه . أثره . عدم جواز احتسابه شئ من قيمة الأرض فى تقدير أجرته . علة ذلك .
٣٣٨	٧٤	الظعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١٩

الصفحة	القاعدة	
		٣ - توافر التماثل أو انعدامه بين العين المؤجرة وعين المثل . واقع تستقل بتقديره محكمة الموضوع متى كان استخلاصها سائغا مؤديا إلى النتيجة التي إنتهت إليها .
٣٦١	٧٩	الطعن رقم ١٨٠٥ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٦
		٤ - أجرة الأساس للمباني المنشأة قبل يناير سنة ١٩٤٤ وجوب تعديلها بالاضافة أو الاستنزال متى طرأ على التعاقد السارى فى شهر الاساس تعديل فى التزامات كل من المتعاقدين . م ٢/٤ ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . حدوث التعديل . واقع يجب التمسك به أمام محكمة الموضوع ولو كان مرده إلى قانون . شرطه . عدم تعلقه بالنظام العام . مثال .
٣٦١	٧٩	الطعن رقم ١٨٠٥ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٦
		٥ - الأجرة القانونية . شمولها الضرائب غير المعفاء بالقانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١ ورسم النظافة . إغفال الحكم إضافة رسم النظافة إلى القيمة الإيجارية توصلا لتحديد الأجرة . خطأ فى القانون .
٣٦١	٧٩	الطعن رقم ١٨٠٥ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٦
		٦ - احتساب كامل قيمة الأرض والأساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق العامة فى تقدير القيمة الإيجارية . شرطه . استكمال المبنى الحد الأقصى التى تسمح به قيود الارتفاع لا بما يقام فعلا من الأدوار .
٦٧٧	١٤٠	الطعن رقم ١٩٦٤ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٢
		٧ - صدور الحكم المطعون فيه فى الاستئنافين المقامين من كل من المالك والمستأجرين قضائه بتخفيض الأجرة . موداه رفض استئناف المالك .
٦٧٧	١٤٠	الطعن رقم ١٩٦٤ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٢

الصفحة	القاعدة	
		٨ - الأجرة المقدرة وفق القانون ٤٦ سنة ١٩٦٢ . مواجهتها حالة الانتفاع الأصلي العادى المصرح به للمستأجر فى العقد . تخويل المستأجر ميزة إضافية فى العقد أو فى اتفاق لاحق جواز إضافة مقابل لها فى حدود الالتزامات القانونية . الترخيص للمستأجر باستعمال المكان المؤجر مستشفى يعد ميزة . علة ذلك .
٧٥٥	١٥٥	الطعن رقم ١٠٨٧.١٠٧١ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٢٥ ٩ - النزاع بشأن تقدير القيمة الإيجارية للمبنى . موضوع غير قابل للتجزئة . إختصاص المالك لجميع المستأجرين أو بعضهم . حقهم فى التمسك بكافة الدفعات المتعلقة بالإجراءات . لا يحول دون ذلك أن تكون قد تم أخطارهم . بمعرفة قلم الكتاب .
٩٣٥	١٩١	الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٤ ١٠ - تحديد مقابل الانتفاع للعقارات المستولى عليها لأغراض التربية والتعليم ق ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ وجوب تقديره طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ استدعاء قواعد تحديد الأجرة المنصوص عليها فى قوانين أخرى .
١٠٧٧	٢١٨	الطعن رقم ١٦٥٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٩ ١١ - إقامة المستأجر بناء بالعين المؤجرة من ماله الخاص بعلم المؤجر ودون معارضته . عدم وجود اتفاق بين المستأجر والمؤجر بما يجب اتباعه . أثره . عدم التزام بدفع أجره عما أنشأه . علة ذلك .
٧٥٥	١٥٥	الطعن رقم ١٠٨٧.١٠٧١ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٢٥

الصفحة	القاعدة	
		<b><u>تحديد الأجرة الإضافية للتأجير مفروش :</u></b>
		الأجرة الإضافية التي يستحقها المالك عن مدة التأجير مفروش . م ٤٥ لسنة ١٩٧٧ . تحديد تاريخ انشاء المكان مسألة أولية وجوهرية للوصول إلى نسبة تلك الأجرة . وجوب استناده إلى أدلة حاسمة لا يرقى إليها الشك .
٧١٣	١٤٧	الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٦
		<b><u>الطعن في قرارات لجان تحديد الأجرة :</u></b>
		١ - المنازعة في تحديد الأجرة . خصومة ذات طابع مدنى الطعن على قرارات لجان تحديد الأجرة . من اختصاص المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها العقار المؤجر . م ٢/١٣ من ق رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ . إحالة التظلمات من قرارات لجان تحديد الأجرة إلى المحاكم الابتدائية الكائن في دائرتها محل العقار . م ٤٢ من ق ٥٢ سنة ١٩٦٩ . علة ذلك .
٥٠٨	١٠٧	الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٣٠
		٢ - جواز الطعن في الأحكام . الأصل خضوعه للقانون السارى وقت صدورها . م ١ مرافعات الأحكام الصادرة في الطعن على قرارات لجان تحديد الأجرة . خضوعها من حيث جواز الطعن في كافة مراحل الدعوى للقانون الذى أقيمت في ظله . علة ذلك .
٩٣٥	١٩١	الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٤



الصفحة	القاعدة	
		٣ - المحكمة الابتدائية بتشكيلها المنصوص عليه في المادة ١٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . استمرار إختصاصها بنظر الطعون في قرارات لجان المنشآت الأيلة للسقوط والترميم والصيانة في ظل العمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . علة ذلك .
٦٦٣	١٣٧	الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٥ <u>تقدير أجرة الأماكن المؤجرة للمصالح الحكومية :</u> عدم خضوع الأماكن المؤجرة لمصالح الحكومة وفروعها لأحكام القانون رقم ٤٦ سنة ١٩٦٢ إلا إذا كانت كائنة في النطاق المكاني المحدد لسريانه . علة ذلك .
٦١٢	١٢٨	الطعن رقم ١٠٣٧ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٨ <u>هـ - الامتداد القانوني لعقد الإيجار :</u> ١ - الامتداد القانوني لعقد الإيجار بعد وفاة المستأجر أو تركه العين المؤجرة . شرطه . إلا يترتب عليه احتجاز أكثر من مسكن في البلد الواحد دون مقتض . المادتان ٨ ، ٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
١٤١	٣٥	الطعن رقم ٢٢١٠ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢٣ ٢ - عقد الإيجار المبرم لمزاولة نشاط تجارى أو صناعى أو مهنى أو حرفى . لا ينتهى بوفاة المستأجر أو تركه العين . إمتداده لورثة المستأجر وشركائه . مناطه ، المزاولة الفعلية للنشاط قبل الوفاة أو الترك . م ٢٩/٢/٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
٩٠٢	١٨٥	الطعن رقم ١٧٦٤ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٢٧

الصفحة	القاعدة	الامتداد القانونى لعقد الإيجار المفروش :
		(١) المستأجر المصرى لسكن مفروش . حقه فى الاستفادة من الامتداد القانونى لعقد الإيجار . مادتان ٤٦ ، ٤٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . هرطه . استمراره بالعين المدة المحددة بالنص ولو إنتهت مدة العقد .
١٧	٣	الطن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٥ ق . "هيئة عامة" جلسة ١٩٩١/٢/٢٥ (٢) الامتداد القانونى لعقد الإيجار المفروش . مناطه . أن يكون عقد الإيجار صحيحا وناظدا .
١٧	٣	الطن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٥ ق . "هيئة عامة" جلسة ١٩٩١/٢/٢٥ (٣) الامتداد القانونى لعقد الإيجار المفروش . م ٤٦ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . تطبيقه على عقود المساكن التى إنتهت مدتها وظل المستأجرون شاغلين لها عند العمل بالقانون سواء كان انتهاؤها بإنهاء مدتها أم بالتنبيه بالإخلاء . علة ذلك . النص العام الصريح لا محل لتقييده أو تأويله بدعوى استهزاء قصد المشرع منه .
١٧	٣	الطن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٥ ق . "هيئة عامة" جلسة ١٩٩١/٢/٢٥ (٤) الأحكام الخاصة بالامتداد القانونى فى قوانين إيجار الأماكن ومنها م ٤٦ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . تعلقها بالنظام العام . أثره . سريانها بأثر فوري على المراكز والوقائع القانونية القائمة وقت نفاذها ولو كانت ناشئة قبلها .
١٧	٣	الطن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٥ ق . "هيئة عامة" جلسة ١٩٩١/٢/٢٥

الصفحة	القاعدة	
١٧	٣	<p>(٥) تفسير العقود والتعرف على إرادة المتعاقدين منها .</p> <p>من سلطة محكمة الموضوع طالما كان تفسيرها سائغا ولا خروج فيه عن المعنى الظاهر لعباراتها . مثال بصدد استخلاص أن استئجار العين المفروشة كان بقصد السكن .</p> <p>الطن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٥ ق . "هيئة عامة" جلسة ١٩٩١/٢/٢٥</p> <p><b>و - المنشآت الأيلة للسقوط :</b></p> <p>١ - المستأجر لوحدة بالعقار الذي هدم وأعيد بنائه . حقه فى شغل وحدة بالعقار المنشأ . شرطه . تخلفه عن التعاقد مع المالك فى الميعاد الذى حدده . أثره . سقوط حقه فى شغل الوحدة .</p>
١٤٦	١٦	<p>الطن رقم ١٠٩٣ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٩١/١/٢٧</p> <p>٢ - القضاء بالبطلان فى حالة عدم النص عليه . مناطه . أن يشوب الإجراء عيب لم تتحقق بسببه الغاية منه . م ٢٠ . مرافعات عدم استلزام المشرع توافر شكل معين فى الإجراء . أثره . قرارات إزالة المباني . عدم تطلب المشرع توقيع أعضاء اللجنة المختصة بإصدارها عليها . مؤداه . عدم ترتيب البطلان على عدم توقيع الأعضاء عليها .</p>
٢٣٢	٥٣	<p>الطن رقم ١٤٧٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٩١/٢/١٩</p> <p><b>بيع الجدد :</b></p> <p>١ - بيع الجدد . إستثناء من الأصل بحظر التنازل عن الإيجار . وجوب توافر الصفة التجارية فى العين المباعة .</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢ - المهنة أو الحرفة . قيامها على أساس النشاط الذهني . الأعمال فيها لا تعد من قبيل الأعمال التجارية .
٧٤٦	١٥٤	الطعن رقم ٨٦٣ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٩١/٦/٢٥ <u>مسائل متنوعة :</u> <u>الضريبة على العقارات المبنية :</u> المباني المعفاة من الضريبة على العقارات المبنية طبقا لأحكام القانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١ . بقاؤها معفاة منها في ظل العمل بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٨ . الاستثناء . المباني المستعملة في نشاط خاضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو ضريبة أرباح المهن غير التجارية .
٧٠١	١٤٦	الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٩١/٦/١٩ <u>العلاقة التأجيرية الناشئة عن الاستيلاء :</u> قرار الإستيلاء الصادر من الجهة الإدارية المختصة على عقار إداري . إختصاص القضاء الإداري بالفصل في صحته وإلغائه . صدوره صحيحا ووضع اليد على العقار . أثره . اعتبار العلاقة بين الجهة الإدارية ومالك العقار علاقة تأجيرية مؤدى ذلك . إختصاص القضاء العادى بنظر المنازعات المتعلقة بها . م ٧ ق ١٢١ لسنة ٤٧ ، ٢/٣ ق ٥٢ لسنة ٦٩ ، ٢/٦ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
٩٦٩	١٩٧	الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٩١/١٢/١٩

الصفحة	القاعدة	بطلان
		<u>أولا - بطلان الإجراءات :</u>
		<u>بطلان إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة :</u>
		بطلان الإعلان . زواله بتحقيق الغاية من الإجراء . م ٢٠ . مرافعات ( مثال في إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة ) .
٢٤٦	٥٦	الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠
		<u>الإنذار في الشفعة :</u>
		الإنذار الرسمي الموجه من البائع أو المشتري إلى الشفيع . مشمولاته م ٩٤١ مدني . مناطه . بيان العقار الجائز أخذه بالشفعة . خلوه من بيان حدوده وأطواله أو مقاسه . لا يترتب البطلان طالما أن باقى البيانات الخاصة بالعقار كافية في تعريف الشفيع به . عدم اشتراط بيان ما إذا كان محملا بحق إيجار من عدمه استقلال قاضى الموضوع بتقدير كفاية هذه البيانات . شرطه .
٦٤٣	١٣٤	الطعن رقم ١٢٥٢، ١٢٦٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٣
		<u>بطلان الأحكام :</u>
		١ - الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم المرتب لبطلان الحكم مناطه . التجهيل بحقيقتهم واتصالهم بالخصومة إنتفاء ذلك لبطلان . م ١٧٨ مرافعات .
٣٦١	٧٩	الطعن رقم ١٨٠٥ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٦



الصفحة	القاعدة	
		٢ - استنفاد محكمة أول درجة ولايتها بالحكم فى موضوع الدعوى . قضاء محكمة الإستئناف ببطلان الحكم لعيب فيه أو فى .
		٣ - الإجراءات لا تمتد إلى صحيفة الدعوى . التزامها بالفصل فى الدعوى . علة ذلك .
٥٦٧	١١٨	الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٥ ٤ - النقص أو الخطأ فى أسماء الخصوم الذى ليس من شأنه التشكيك فى حقيقة الخصم وإتصاله بالخصومه أثره فى الحكم . لا بطلان . إيراد بعض أسماء الخصوم فى أكثر من موضع فى مدونات الحكم المطعون فيه . دون إيراد أسمائهم فى ديباجته . لا أثر له .
٨٣٦	١٧٢	الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/١٢ ٥ - الحالات التى تجوز فيها رفع الدعوى ببطلان حكم المحكمين . وورودها على سبيل الحصر . م ٥١٢ مرافعات .
٩٢٦	١٨٩	الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٣ ٦ - التناقض المبطل للحكم . ماهيته . إشتمال الحكم على أسباب تبرر قضاء النعى عليه بالتناقض . لا محل له .
٨٧٥	١٨١	الطعن رقم ١٩٩٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٢٦ ٧ - قصور الحكم فى الإفصاح عن سنده القانونى رغم سلامة ما إنتهى إليه من نتيجة . أثره . لا بطلان . لمحكمة النقض أن تستكمل هذا القصور . النعى على ما ورد بالحكم من تقارير زائدة . غير منتج .
٨٨٥	١٨٣	الطعن رقم ١١٩٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٢٧

الصفحة	القاعدة	
٩٢٦	١٨٩	<p>٨ - بطلان حكم المحكمين لاغفاله بيان ملخص أقوال الخصوم . شرطه . أن يتضمن دفاعا جوهريا لو تم بحثه لتغيرت به النتيجة التى إنتهى إليها الحكم . علة ذلك . م ٥٠٧ مرافعات .</p> <p>الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٣</p> <p><u>بطلان قرارات إزالة المباني :</u></p> <p>القضاء بالبطلان فى حالة عدم النص عليه . مناطه . أن يشوب الإجراء عيب لم تتحقق بسببه الغاية منه . م ٢٠٠ مرافعات . عدم استلزم المشرع توافر شكل معين فى الإجراء . أثره . قرارات إزالة المباني . عدم تطلب المشرع توقيع أعضاء اللجنة المختصة بإصدارها عليها . مؤداه . عدم ترتيب البطلان على عدم توقيع الأعضاء عليها .</p>
٢٣٢	٥٣	<p>الطعن رقم ١٤٧٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٩</p> <p><u>ثانيا - بطلان التصرفات :</u></p> <p><u>فى قلمك الأجانب للعقارات :</u></p> <p>حظر قلمك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضى الفضاء الاستثناء . حالاته . المواد ١ ، ٤ ، ٥ ، ق لسنة ١٩٧٦ . تراخيص البناء المشار إليها فيه . ماهيتها . التراخيص الصادرة باسم ولحساب الأجنبى المتصرف إليه دون المتصرف .</p>
٢٠٧	٤٨	<p>الطعن رقم ٢٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١١</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p><u>حظر إبرام أكثر من عقد إيجار للوحدة السكنية الواحدة :</u></p> <p>حظر إبرام أكثر من عقد إيجار واحد للوحدة السكنية الواحدة مؤاده . بطلان العقود اللاحقة للعقد الأول حتى ولو صدرت من مؤجر غير الذى أصدر العقد الأول . شرطه . لا محل لإعمال نص المادة ٥٧٣ مدنى بإجراء المفاضلة بينهما .</p>
٢٥٥	٥٧	<p>الطنن رقم ١٧٩٥ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠</p> <p><u>فى تقسيم الأراضى المعدة للبناء :</u></p> <p>١ - القانون ١٣٥ لسنة ١٩٨١ فى شأن الآبنية والأعمال التى تمت بالمخالفة لأحكام قانون تقسيم الأراضى المعدة للبناء . عدم تعرضه لأحكام البطلان المنصوص عليه فى القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتصحيحه أو اعتماد التقسيمات المخالفة له . إقتصاره على الإبقاء على المباني المخالفة وعدم إزالتها حتى يعاد تخطيط المناطق التى أقيمت فيها وإعداد مساكن جديدة لقاطينها .</p>
٥٥٠	١١٥	<p>الطنن رقم ١٢٠٣ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٤</p> <p>٢ - حظر التصرف فى الأراضى الخاضعة لقانون تقسيم الأراضى قبل صدور قرار بالموافقة على التقسيم . تعلقه بالنظام العام . مخالفة ذلك . جزاؤه . البطلان المطلق .</p>
٦٦٨	١٣٨	<p>الطنن رقم ١٩٩٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١١</p>

الصفحة	القاعدة	في بيع الوفاء :
		<p>بطلان بيع الوفاء . م ٤٦٥ مدنى . شرطه . إحتفاظ البائع بحق إسترداد المبيع خلال مدة معينة . إدراج هذا الشرط فى ذات عقد البيع غير لازم . جواز إثباته فى ورقة أخرى تؤدى المعاصرة الذهنية إلى الارتباط بينهما .</p>
٦٨٣	١٤١	<p>الطعن رقم ٦٢٣ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٥</p> <p><u>ثالثا - بطلان الإعلان :</u></p> <p>١ - بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب فى الإعلان . نسبى . عدم جواز التمسك به إلا من الخصم الذى تقرر البطلان لمصلحته . زواله بحضور الخصم بناء على ذلك الإعلان فى ذات الزمان والمكان المعينين به . م ١١٤ مرافعات . سريانه على دعوى الشفعة .</p>
٦٤٣	١٣٤	<p>الطعن رقم ١٢٥٢ . ١٢٦٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٣</p> <p>٢ - الإعلان لجهة الإدارة . م ١١ مرافعات . لا يلزم فيه تسليم صورة الإعلان لشخص من عددهم تلك المادة . كفاية تسليمها لمن ينوب عنه .</p>
٦٤٣	١٣٤	<p>الطعن رقم ١٢٥٢ . ١٢٦٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٣</p> <p><u>أولا - إنعقاد البيع :</u></p> <p><u>أ - أركان البيع :</u></p> <p><u>الإيجاب والقبول :</u></p> <p>إنعقاد البيع بتلاقى الإيجاب والقبول على حصوله . ركن القبول فى حالة إبداء الشركة المؤجرة رغبته فى بيع عقاراتها</p>

الصفحة	القاعدة	
		إلى مستأجرين . شرطه . أن يكون المشتري مستأجراً للعقار المبيع أو وارثاً منتفعاً به . المادتان ٣٩١ مدنى قديم ، ٦٠١ مدنى . مثال .
٦٣٢	١٣٢	الظعن رقم ١٠٧٧ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٩ <u>محل العقد :</u> محل الالتزام . تضمينه نقل حق عينى على شئ . وجوب أن يكون الشئ معيناً أو قابلاً للتعين . مادتان ١/١٣٣ ، ١/٤١٩ مدنى . تعيين ذاتية المبيع . جواز استخلاصه من النيه المشتركة للمتعاقدين وقت إبرام العقد وكيفية تنفيذها له .
٥٧٨	١٢٠	الظعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٠ <u>ب - صورية البيع :</u> ١ - مشتري العقار بعقد مسجل . اعتباره من الغير بالنسبة للبيع الآخر الصادر من البائع عن ذات المبيع . احقيقته - باعتباره خلفاً خاصاً - فى التمسك بصورية العقد الآخر صورية مطلقة حتى ولو لم يتمسك بذلك البائع بعد القضاء برفض إدعائه بتزوير ذلك العقد . علة ذلك .
٣٢٧	٥٤	الظعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٩ ٢ - التمسك بالصورية المطلقة . لا يمنع من الدفع بالصورية النسبية .
٢٣٧	٥٤	الظعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٩



الصفحة	القاعدة	
٦٧٣	١٣٩	<p>٣ - شراء المورث لورثته والتبرع لهم بالثمن . لا يمنع من تنجيز التصرف . قرينه المادة ٩١٧ مدنى . عدم انصراف حكمها إلا إلى التصرفات التى يجريها المورث فى ملكه إلى أحد ورثته .</p> <p>الطعن رقم ٩٧ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٢</p> <p><u>ثانيا - آثار البيع :</u></p> <p><u>أ - التزامات البائع :</u></p> <p><u>الإلتزام بالضمان :</u></p> <p>الضمان الناشئ لمصلحة مشترى العقار نتيجة قيام البائع بتحميل العقار المبيع برهن رسمى باعتباره تعرضا ماديا منه . لا يتيح للمشتري الذى لم يقم بقضاء الدين المضمون بالرهن وإراد استبقاء المبيع واختار التعويض العينى سوى مطالبة البائع إزالة التعرض أو التعويض بمقابل إن إمتنع عن التنفيذ أو استحال عليه ذلك . طلب المشتري الزام - البائع بأن يؤدي له الدين المضمون بالرهن لينوب عنه فى تسليمه للدائن المرتهن . غير مقبول .</p>
٣٣١	٧٢	<p>الطعن رقم ٢١٥٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١٣</p> <p><u>ب - التزامات المشتري :</u></p> <p><u>الإلتزام بدفع الثمن :</u></p> <p>١ - إستحقاق البائع للفوائد عما لم يدفع من الثمن .</p>

الصفحة	القاعدة	
		شرطه . م ٤٥٨ مدنى . تسليم المبيع للمشتري وقابلية المبيع لانتاج ثمرات أو إيرادات أخرى . إستحقاق الفوائد بغير حاجة إلى وجود اتفاق عليها . عدم الإعفاء منها إلا باتفاق أو عرف .
٣٢٦	٧١	الظعن رقم ١٢٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١٣
		٢ - الثمن ركن أساسى فى عقد البيع . م ٤١٨ مدنى . . تحديده فى العقد بالعملة المصرية ثم الوفاء به بالنقد الأجنبى . لابطلان . علة ذلك . اعتبار هذا الوفاء عملا قانونيا تالياً لانعقاد العقد . ( مثال ) .
٨٩٦	١٨٤	الظعن رقم ٩٤٨ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٢٧
		<u>ثالثا - بعض أنواع البيوع :</u>
		<u>بيع الوفاء :</u>
		١ - بيع الوفاء . شرطه . أن تتجه إرادة الطرفين وقت إبرام العقد إلى إحتفاظ البائع بحق استرداد المبيع خلال مدة معينة . خلو البيع من هذا الشرط . مؤداه صحة العقد . لا يغير من ذلك تعليق العقد على شرط فاسخ غير متعلق بإرادة البائع أو متعلق بها فى حالة إخلال المشتري بالتزاماته .
٣١١	٤٩	الظعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٧

الصفحة	القاعدة	
		٢ - بطلان بيع الوفاء . م ٤٦٥ مدنى . شرطه . احتفاظ البائع بحق استرداد المبيع خلال مدة معينة . إدراج هذا الشرط فى ذات عقد البيع غير لازم . جواز إثباته فى روقه أخرى تؤدى المعاصرة الذهنية إلى الارتباط بينهما .
٦٨٣	١٤١	الطعن رقم ٦٢٣ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٥ <u>بيع المزاد :</u> العقد فى المزايدات . تمامه برسو المزاد . م ٩٩ مدنى . شروط المزاد . تضمنها أحكاما خاصة . وجوب الرجوع إليها . علة ذلك .
٣٣٣	٧٣	الطعن رقم ١٢٩٣ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١٦ <u>بيع التركة :</u> بطلان التعامل فى تركه إنسان على قيد الحياة . تعلقه بالنظام العام . م ٢/١٣١ مدنى .
١٨٥	٤٤	الطعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٦ <u>بيع العقارات لغير المصريين :</u> حظر تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضى الفضاء الاستثناء حالاته . المواد ١ ، ٤ ، ٥ ق لسنة ١٩٧٦ . ترخيص البناء المشار إليها فيه . ماهيتها . التراخيص الصادره باسم والحساب الأجنبى المتصرف إليه دون المتصرف .
٣٠٧	٤٨	الطعن رقم ٢٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١١

الصفحة	القاعدة	
		<p><u>البيع قوب :</u></p> <p>الاتفاق على إطالة مدة السنة التي بإنقضائها تسقط دعوى ضمان البيع الخفى . جائز . البيع " قوب " لا يمنع هذا الاتفاق ولا يتعارض مع حق المشتري من التحقق من مطابقة المبيع - عقب وصوله إلى الميناء الوصول - للمواصفات المتفق عليها بالعقد .</p>
١٥١	٣٧	<p>الطعن رقم ٧٥١ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢٧</p> <p><u>البيع الجبرى :</u></p> <p>حكم مرسى المزااد الذى لم يفصل فى خصومه مطروحه . لا يعد حكما بالمعنى المفهوم للأحكام . اعتباره بيعا جبريا تترتب عليه آثار البيع الاختيارى صدور هذا الحكم بإيقاع البيع وتسجيله . لا أثر له فى حماية المشتري من دعاوى الفسخ والإلغاء والإبطال .</p>
٨٥٧	١٧٦	<p>الطعن رقم ١٦٧٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/١٩</p> <p><u>رابعاً - أثر قانون التسجيل على البيع :</u></p> <p>ملكية العقار . عدم إنتقالها إلى المشتري إلا بتسجيل عقد البيع . مؤداه ليس للمشتري قبل تسجيل عقده مطالبة غير البائع بالتعويض عن فقد ملكية المبيع .</p>
٣٥٧	٧٨	<p>الطعن رقم ٢٤٠٣ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٥</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢ - مشتري العقار بعقد عرفى . حقه فى مطالبة من إستولى عليه بالبيع . علة ذلك .
٣٥٧	٧٨	الطعن رقم ٢٤٠٣ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٥ <u>خامسا - دعوى صحة ونفاذ البيع :</u> ميعاد سقوط الحق فى الشفعة المقرر بالمادة ٩٤٨/ب . مناطه . مضى أربعة أشهر من يوم تسجيل عقد البيع أو تسجيل الحكم بصحة التعاقد . مضى هذه المدة على تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد . لا يسقط هذا الحق .
٢٤٦	٥٦	الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠ <u>سادسا - مسائل متنوعة :</u> ١ - عدم سقوط حق الشفيع فى إعلان الرغبة فى الشفعة إلا بمضى خمسة عشر يوما من تاريخ الإنذار الرسمى الموجه له من البائع أو المشتري . م ٩٤٠ مدنى . لا يغير من ذلك علم الشفيع بالبيع بغير هذا الإنذار .
٢٤٦	٥٦	الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠ ٢ - عدم سريان قانون تقسيم الأراضى على مدينة مصر الجديدة وكل تقسيم له أهميته أو تملكه الحكومة كله أو بعضه . شرطه أن يكون موضوع نظام خاص صدر به مرسوم من الجهة المختصة . م ٢٣ ق ٥٢ لسنة ١٩٤٠ .
٦٦٨	١٣٨	الطعن رقم ١٩٩٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١١



الصفحة	القاعدة	
		<p>٣ - مباشرة الوصى تصرفات معينة بغير إذن المحكمة بالمخالفة للمادة ٣٩ من المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ .</p> <p>إعتباره متجاوزا حدود نيابته القانونية عن القاصر . أثره .</p> <p>بطلان التصرف بطلانا نسبيا لمصلحة القاصر . صدور إذن المحكمة بعد ذلك . مؤداه . إستكمال العقد شروط صحته من تاريخ إبرامه . إشتغال الإذن على شروط الغرض منها حفظ حق القاصر قبل البائع والوصى دون تعليق البيع على شرط واقف . مؤداه . عدم تعليق نفاذ العقد على تنفيذ هذه الشروط .</p>
٩٦٣	١٩٦	<p>الظعن رقم ٢١٤٣ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/١٠</p> <p>٤ - عقود البيع الصادره من عضو جمعية تعاونية لبناء المساكن لعضو آخر بها . عدم خضوعها للرسم الشامل المنصوص عليه في المادة الثانية من القرار بقانون ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ ولو تم البيع بموافقة الجمعية . خضوعة للرسم الأصلي .</p> <p>الطلب التفسيري ٦ لسنة ١٩٧٢ الصادر من المحكمة العليا .</p>
٨٤٤	١٧٣	<p>الظعن رقم ١٨٠ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/١٣</p>

٨. تأمين - تأمين - تأمينات اجتماعية - تأمينات عينية -  
تجهزته - محكم - تزوير - تسجيل - تضامن - تعويض -  
تقادم - تقسيم - تنفيذ

الصفحة	القاعدة	تأمين
		<u>التصرف في أصول المنشأة :</u> كل تصرف في أصل من أصول المنشأة يسفر عنه ربح أو خسارة نتيجة زيادة قيمة الأصل المتصرف فيه أو نقصه عن قيمه الثابتة بأصول المنشأة . إعتباره ربحاً حقيقياً أو خسارة يتم التصرف فيه بموافقة الشركاء .
١٠٥٩	٢١٥	الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٩
		<u>تأمين</u> (١) مسئولية شركة التأمين عن تعويض الأضرار الناجمة عن حوادث السيارات بالغاً ما بلغ . م/٥١ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ . مؤداه . جواز الاستئناف المقام منها عن الحكم الصادر بالتعويض ولو قبله المستول . علة ذلك .
١٠٣٠	٢٠٩	الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٤
		(٢) الحكم الصادر في موضوع غير قابل للتجزئة أو في إلتزام بالتضامن . جواز الطعن فيه من قبله أو قوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضمماً إليه في طلباته وإلا أمرت المحكمة بإختصامه في الطعن .
١٠٣٠	٢٠٩	الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٤
		(٣) المسئولية عن الأضرار الناشئة عن حوادث السيارات والتأمين المعقود لتغطيتها . موضوع غير قابل للتجزئة - شركة التأمين فيه ضامنه بالتأمين للمستول عن الحادث . مؤدى ذلك إستفادة أى منهما من الحكم الصادر لصالح الآخر . مثال .
١٠٣٠	٢٠٩	الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٤

الصفحة	القاعدة	تأمينات إجتماعية
		<p><u>أولا - تعلق قانون التأمينات الإجتماعية بالنظام العام :</u></p> <p>أحكام قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . تعلقها بالنظام العام . عدم جواز تحليل هيئة التأمينات أو أصحاب الأعمال أو العمال من أحكامه .</p>
٢٧٧	٦١	<p>الطعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٤</p> <p><u>ثانيا - المعاش :</u></p> <p>١ - المعاش المستحق للمؤمن عليه فى حالة العجز الكامل أو الوفاة . حسابه على أساس ٨٠٪ من متوسط الأجر فى السنة الأخيرة أو فى مدة الاشتراك فى التأمين إن قلت مدة الخدمة عن سنة . عدم جواز تجاوز الفرق فى الأجرة عند نهاية مدة الخدمة عنه عند بدئها ٤٠٪ زيادة أو نقصا . شرطه . أن تكون مدة الاشتراك متصلة . علة ذلك .</p>
٢٩٤	٦٤	<p>الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٣</p> <p>٢ - السنوات الزائدة عن اشتراك المؤمن عليه فى التأمين مدة ست وثلاثين سنة أو القدر اللازم لاستحقاقه الحد الأقصى للمعاش أيهما أكبر . استبعادها من المدد التى يصرف عنها تعويض الدفعة الواحدة . ق ٢٥ لسنة ٧٧ بتعديل أحكام القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .</p>
١٩٦	٤٥	<p>الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٠</p> <p>٣ - احتفاظ المستحقين بالمعاش الذى تم صرفه وتوزيعه ورده قبل تعديل القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . صحيح . عدم سريان ذلك على سائر الحقوق التأمينية الأخرى . م ١٧ ق ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .</p>
١٩٦	٤٥	<p>الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٠</p>

الصفحة	القاعدة	
		٤ - وفاة المستحق للمعاش فى ظل القانون ٧٩ لسنة ٧٥ قبل تعديله بق ٤٧ لسنة ٨٤ . أثره . أيلولة معاشه إلى باقى المستحقين من فئته . مثال .
٩٧٤	١٩٨	الطعن رقم ٧٤ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/١٥
		٥ - وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش فى ظل القانون ٦٣ لسنة ٦٤ . الحق فى المعاش للمستحقين عنه ، يكون طبقا للانصبه والأحكام المقررة بالجدول المرفق . استحقاق الوالدين أو أحدهما ثلث المعاش . شرطه . عدم وجود أرملة أو زوج للمتوفى .
٩٧٤	١٩٨	الطعن رقم ٧٤ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/١٥
		<u>ثالثا - لجان فحص المنازعات :</u>
		١ - لجان فحص المنازعات الناشئة عن تطبيق قانون التأمين الإجتماعى رقم ٧٩ لسنة ٧٥ . لجان إدارية لتسوية المنازعات بالطرق الودية لم يعهد إليها بإختصاص قضائى . القرارات التى تصدرها عدم إعتبارها من قبيل القرارات الإدارية . أثره . إختصاص القضاء العادى بنظر الطعن عليها .
٤٨١	١٠٤	الطعن رقم ٢٠٩٣ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢٨
		٢ - المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام قانون التأمين الإجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وجوب عرضها على لجان فحص وتسوية المنازعات بالطرق الودية قبل اللجوء إلى القضاء . عدم سريان هذا الحظر على الدعاوى المرفوعة قبل تاريخ العمل بالقرار الوزارى رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ بتشكيل هذه اللجان فى ١٩٧٧/١/٩ م. ١٥٧ من القانون .
٢٧٧	٦١	الطعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٤

الصفحة	القاعدة	
		٣ - انفتاح مواعيد الاعتراض على قرارات اللجان المشكلة طبقا للمادة ١٥٧ من القانون رقم ٧٩ لسنة ٧٥ . شرطه . إخطار صاحب العمل بخطاب موصى عليه بعلم الوصول .
٤٨١	١٠٤	الطعن رقم ٢٠٩٣ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢٨
		٤ - انفتاح مواعيد الاعتراض على قرارات اللجان المشكلة طبقا للمادة ١٥٧ ق ٧٩ لسنة ٧٥ . شرطه . إعلان صاحب العمل بخطاب موصى عليه مع علم الوصول . الطعن
٣٥٢	٧٧	الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٤
		٥ - الدفع بعدم قبول الطعن في قرار اللجان المشكلة طبقا للمادة (١٥٧) ق لسنة ٧٩ دفع شكلى وليس دفعا بعدم القبول . عدم استنفاد محكمة الدرجة الأولى ولايتها بالحكم بقبوله . إلغاؤه استئنافيا . إعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى للنظر في موضوعها . علة ذلك .
٣٥٢	٧٧	الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٤
		<u>رابعا - إصابة العمل :</u>
		إصابة المؤمن عليه نتيجة حادث خلال ذهابه إلى عمله أو عودته منه . شرط إعتبارها في حكم إصابة العمل . أن يكون الذهاب أو الأياب دون توقف أو تخلف أو إنحراف عن الطريق الطبيعى .
٢٧٧	٦١	الطعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٤



الصفحة	القاعدة	
		<u>خامسا - تعويض الدفعة الواحدة :</u>
		السنوات الزائدة عن اشتراك المؤمن عليه في التأمين مده ست وثلاثين سنة أو القدر اللازم لاستحقاقه الحد الأقصى للمعاش أيهما أكبر . استبعادها من المدد التي يصرف عنها تعويض الدفعة الواحدة . ق ٢٥ لسنة ٧٧ بتعديل أحكام القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .
١٩٦	٤٥	الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٠
		<u>سادسا - النظام الأفضل :</u>
		حق العامل في قيمة الزيادة بين أنظمة المعاشات أو المكافآت أو الإيداع الأفضل التي ارتبط بها أصحاب الأعمال . تحديد القانون لوقت أدائه واستحقاقه وشروط على وجد لا يجوز مخالفته . حقه في هذه الزيادة ناشئ عن عقد العمل .
٩٩٨	٢٠٣	الطعن رقم ١٥١ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٢
		<u>سابعا - التأمين الإضافي :</u>
		التأمين الإضافي . شروط إستحقاقه . المادتان ٨٧ ، ١١٣ ق ٦٣ لسنة ٦٤ .
٩٧٤	١٩٨	الطعن رقم ٧٤ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/١٥
		<u>ثامنا - دعوى التأمينات :</u>
		الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقررة بق ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . خضوعها لتقادم ثنائي لا يخضع لقواعد الانقطاع والوقف . بدء سريانها من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقي الحقوق مع إستثناء الحالات المنصوص عليها في المادة ١٤٢ من القانون . علة ذلك .
٨٠٢	١٦٥	الطعن رقم ١٧٧١ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١٠/٢٧

الصفحة	القاعدة	تاسعا - مسائل متنوعة :
		١ - إنتقال ملكية المنشأه بأى تصرف قانونى . أثره . ضمانها بذاتها مستحقات الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية قبل صاحب العمل . مسئولية الخلف مع السلف عن هذه المستحقات ولو قام بإخطار الهيئة بالتصرف أو تعهد السلف بالسداد . م ١٢٨ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .
٣٨٥	٨٣	الظعن رقم ٥٦٠ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٣١
		٢ - إستخلاص علم الهيئة بتاريخ التحاق العمال لدى صاحب العمل . إستقلال محكمة الموضوع به . شرطه . أن يكون إستخلاصها سائفا ويؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها .
٦٩٣	١٤٤	الظعن رقم ٨٤٢ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٦
		٣ - الدفع المنصوص عليه فى المادة ١٤٢ ق لسنة ٧٩ لسنة ٧٥ . موضوعى . تستنفذ به محكمة أول درجة ولايتها بالفصل فيه . وجوب تصدى المحكمة الاستئنافية للنزاع .
٨٠٢	١٦٥	الظعن رقم ١٧٧١ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١٠/٢٧
		٤ - تقادم دين الهيئة قبل صاحب العمل . سريانه من تاريخ علمها بالتحاق عمال لديه - علة ذلك .
٦٩٣	١٤٤	الظعن رقم ٨٤٢ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٦
		٥ - أحكام القانون ١١٢ لسنة ٧٥ . الاستفادة منها . شرطه . أن يكون المؤمن عليه من فئات القوى العاملة الذين لا تشملهم أحكام قوانين المعاشات والتأمين الإجتماعى .
٦٩٧	١٤٥	الظعن رقم ٢٠٣٤ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٦

الصفحة	القاعدة	
		٦ - الأجر فى تطبيق أحكام قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٧٧ . المقصود به . عدم دخول الأجر الإضافى فى حسابه .
٨٠٢	١٦٥	الطعن رقم ١٧٧١ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١٠/٢٧ <u>تأمينات عينية</u> <u>الرهن :</u> الضمان الناشئ لمصلحة مشترى العقار نتيجة قيام البائع بتحميل العقار المبيع برهن رسمى باعتباره تعرضا ماديا منه . لا يتيح للمشتري الذى لم يتم بقضاء الدين المضمون بالرهن واراد استبقاء المبيع واختار التعويض العينى سوى مطالبة البائع إزالة التعرض أو التعويض بمقابل إن امتنع عن التنفيذ أو إستحال عليه ذلك . طلب المشتري الزام - البائع بأن يودى له الدين المضمون بالرهن لينوب عنه فى تسليمه للدائن المرتهن غير مقبول .
٣٣٠	٧٢	الطعن رقم ٢١٥٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١٣ <u>تجزئه</u> ١ - الحكم الصادر فى موضوع غير قابل للتجزئة أو فى إلتزام بالتضامن . جواز الطعن فيه من قبله أو فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أثناء نظر الطعن المرفوع فى الميعاد من أحد زملائه منضماً إليه فى طلباته وإلا أمرت المحكمة بإختصامه فى الطعن .
١٠٣٠	٢٠٩	الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٤

الصفحة	القاعدة	
١٠٣٠	٢٠٩	٢ - المسئولية عن الأضرار الناشئة عن حوادث السيارات والتأمين المعقود لتغطيتها . موضوع غير قابل للتجزئه - شركة التأمين فيه ضامنة بالتأمين للمسئول عن الحادث . مؤدى ذلك . إستنفاده أى منهما من الحكم الصادر لصالح الآخر . مثال . الطنن رقم ٥٢٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٤
		<u>تحكيم</u> <u>إنكار حكم المحكمين :</u> ولاية الفصل فى المنازعات انعقادها . انعقادها فى الأصل للمحاكم . م ١٥ ق ١٩٧٢/٤٦ . الاستثناء . جواز إتفاق الخصوم على إحالة ما بينهم من نزاع على محكمين يختارونهم للفصل فيه بحكم له طبيعة أحكام المحاكم . م ٥٠١ مرافعات ما يصدر خارج المحاكم بغير هذا الإتفاق . تجرده من المقومات الأساسية للأحكام . أثره . لأى من الخصوم دفع الاحتجاج عليه به بمجرد إنكاره والتمسك بعدم وجوده دون حاجة للإدعاء بتزويره أو إقامة دعوى مبتدأة لا هداره . الطنن رقم ٢١٨٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٦
١٧٨	٤٣	<u>مشارطه التحكيم :</u> مشارطه التحكيم . ماهيتها . إتفاق بين الخصوم على طرحه على محكمين ليفصلوا فيه بدلا من اللجوء إلى القضاء . الطنن رقم ٥٧٣ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٣
٩٢٦	١٨٩	<u>إختصاص هيئات التحكيم الإجبارى :</u> دعوى الضمان الفرعية المرفوعة من شركة قطاع عام على جهة حكومية . إختصاص هيئات التحكيم بنظرها . علة ذلك . م ٦٠ ق ٦٠ لسنة ١٩٧١ . الطنن رقم ٣١٢ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٩
١٠٥٩	٢١٥	

الصفحة	القاعدة	تزوير
		<u>أولا - الإدعاء بالتزوير :</u>
		<u>أ - قبول الإدعاء بالتزوير :</u>
		حجية الحكم الجنائي التي يتقيد بها القاضى المدنى . مناطقها . المادتان ١٠٢ إثبات ، ٤٥٦ إجراءات . القضاء ببراءة متهم بتزوير محرر لإنتفاء التزوير مانع لمن كان مدعيا بالحق المدنى من العود إلى الطعن بالإتكار أو التزوير فى وجه من كان قد تمسك بذلك المحرر وقضى ببراءته فى الدعوى الجنائية .
٤٧٥	١٠٣	الطعن رقم ٢١١٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢٤
		<u>ب - التزوير المعنوى فى الورقة العرفية :</u>
		التدليس . ماهيته . توقيع الشخص على محرر مثبت لتصرف لم تنصرف إرادته إلى إبرامه . اعتباره تزوير معنويا ولو كان الحصول على هذا التوقيع وليد طرق احتيالية . الإدعاء بذلك . جوب ابدائه بالطريق المرسوم له قانونا .
٥٣٠	١١٠	الطعن رقم ١٠٥٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٨
		<u>ج - النزول عن التمسك بالورقة :</u>
		المستفيد من المحرر . تنازله عن التمسك ردا على الإدعاء بتزويره . أثره إعتبار المحرر فى حكم المعدوم بالنسبة لكل ما يتأثر بموضع الإدعاء بالتزوير من بيانات المحرر . الإدعاء بالتزوير المؤسس على عدم صدور المحرر ممن نسب له . إعتباره موجها إلى المحرر كله .
٦٢٠	١٣٠	الطعن رقم ١٧٨٣ . ١٩٦٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٩



الصفحة	القاعدة	
		د - حق المحكمة من تلقاء نفسها فى القضاء برد وبطلان أية ورقة : محكمة الموضوع . حقها فى إستعمال الرخصة المخولة لها فى رد وبطلان أية ورقة مطروحة عليها . عدم توقفه على إتخاذ أحد الخصوم إجراءات الإدعاء بالتزوير أو طلبه منها إستعمال هذه الرخصة طالما أن المحاج بالورقة لم يقر بصحتها صراحة أو ضمنا .
٦٢.	١٣.	الطعن رقم ١٧٨٣، ١٩٦٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٩ هـ - الحكم فى الإدعاء بالتزوير : عدم جواز الحكم بصحة الورقة أو بتزويرها وفى الموضوع معا . م ٤٤ ق الإثبات . علة ذلك . وجوب التقيد بهذه القاعدة سواء صدر الحكم من محكمة أول درجة أو ثانى درجة . وسواء كان من الأخير بالتأييد أو الإلغاء . سريان ذات القاعدة عند الفصل فى الدفع بالإنكار أو الدفع بالجهالة . علة ذلك .
٥٣٩	١١٢	الطعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٨ و - أثر الحكم فى الإدعاء بالتزوير : ١ - مشتري العقار بعقد مسجل . اعتباره من الغير بالنسبة للبيع الآخر الصادر من البائع عن ذات المبيع . أحقيته - باعتباره خلفا خاصا - فى التمسك بصورية العقد الآخر صورية مطلقة حتى ولو لم يتمسك بذلك البائع بعد القضاء برفض إدعائه بتزوير ذلك العقد . علة ذلك .
٢٣٧	٥٤	الطعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٩ ٢ - تزوير . ثبوت تزوير محرر معين . لا يدل بذاته على عدم صحة كل محرر آخر لمجرد توافقه معه فى التاريخ والمضمون ، ونسبته إلى ذات الشخص . علة ذلك .
٤٧٥	١٠٣	الطعن رقم ٢١١٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢٤

الصفحة	القاعدة	<p><u>تسجيل</u></p> <p><u>التصرفات الناقلة للملكية :</u></p> <p>ملكية العقار . عدم إنتقالها إلى المشتري إلا بتسجيل عقد البيع . مؤداه ليس للمشتري قبل تسجيل عقده مطالبه غير البائع بالتعويض عن فقد ملكية المبيع .</p>
٣٥٧	٧٨	<p>الطعن رقم ٢٤٠٣ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٥</p> <p><u>مسائل متنوعة :</u></p> <p>ميعاد سقوط الحق في الشفعة المقرر بالمادة ٩٤٨/ب مناطه . مضي أربعة أشهر من يوم تسجيل عقد البيع أو تسجيل الحكم بصحة التعاقد . مضي هذه المدة على تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد . لا يسقط هذا الحق .</p>
٢٤٦	٥٦	<p>الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠</p> <p><u>تضامن</u></p> <p>(١) الحكم الصادر في موضوع غير قابل للتجزئة أو في إلزام بالتضامن . جواز الطعن فيه ممن قبله أو فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضماً إليه في طلباته وإلا أمرت باختصاصه في الطعن .</p>
١٠٣٠	٢٠٩	<p>الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٤</p> <p>(٢) المسؤولية عن الأضرار الناشئة عن حوادث السيارات والتأمين المعقود لتغطيتها . موضوع غير قابل للتجزئة - شركة التأمين فيه ضامنه بالتأمين للمستول عن الحادث . مؤدى ذلك . إستفادة أي منهما من الحكم الصادر لصالح الآخر . مثال .</p>
١٠٣١	٢٠٩	<p>الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٤</p>

الصفحة	القاعدة	تعويض
		<u>أولا - الضرر :</u>
		وجود الشرط الجزائي فى العقد . مؤداه . افتراض وقوع الضرر . للمدين إثبات عدم وقوعه .
٣٣٣	٧٣	الطعن رقم ١٢٩٣ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١٦
		<u>ثانيا - الخطأ الموجب للتعويض :</u>
		١ - حجية الحكم الجنائى أمام المحاكم المدنية . نطاقها . لا يمنع تجرد الفعل من صفة الجريمة أن يولد خطأ مدنيا يستوجب التعويض . مثال : تسببه فى قيام المشاجرة ووقوع الحادث .
٧٣١	١٥١	الطعن رقم ٢٤٨٥ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٢٢
		٢ - قضاء المحكمة الجنائية ببراءة الطاعن ورفض دعوى التعويض قبله المؤسسة على أعماله الشخصية . م ١٦٣ مدنى . جواز مطالبته بالتعويض أمام المحكمة المدنية كمستول عن الضرر الذى أحدثه تابعه بعمله غير المشروع م ١٧٤ مدنى . علة ذلك .
٩٣.	١٩.	الطعن رقم ٩٢٤ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٤
		<u>ثالثا - تقدير التعويض :</u>
		تقدير التعويض من سلطة قاضى الموضوع بغير رقابة من محكمة النقض .
١٠٣١	٢٠٩	الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٤

الصفحة	القاعدة	
		<b>رابعاً - المسئولية عن التعويض :</b>
		١ - مسئولية المتبوع عن أعماله تابعة غير المشروعة . ماهيتها . إعتبار المتبوع فى حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون لا العقد . للمتبوع حق الرجوع على التابع بما أوفاه من تعويض للمضرور . للتابع التمسك بالدفع التى له قبل المضرور والمتبوع .
٧١٩	١٤٨	الطعن رقم ٩٠٢ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٩ ٢ - مسئولية شركة التأمين عن تعويض الأضرار الناجمة عن حوادث السيارات بالغاً ما بلغ م. ١/٥ ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ مؤداه . جواز الإستئناف المقام منها عن الحكم الصادر بالتعويض ولو قبله المسئول . علة ذلك .
١٠٣٠	٢٠٩	الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٤ <b>خامساً - دعوى التعويض " رجوع المتبوع على التابع " :</b>
		رجوع المتبوع على تابعه بالتعويض المحكوم به للمضرور . شرطه . أن يكون قد أداا للمضرور . للمتبوع إختصاص تابعة فى دعوى المضرور قبله وأن يطلب الحكم على تابعه بما قد يحكم به عليه . الحكم الصادر بالتعويض له حجية قبل التابع . تنفيذه معلق على وفاء المتبوع بالتعويض المحكوم به للمضرور .
٧٢٤	١٤٩	الطعن رقم ٩٠٢ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٢٢

الصفحة	القاعدة	سادسا - تقادم دعوى التعويض :
		(١) الحكم الغيابي الصادر من المحاكم العسكرية . صيورته نهائيا بالتصديق عليه . قبول الطعن فيه بالتماس إعادة النظر . مؤداه . عدم زوال المانع الذي يتعذر معه على المضرور المطالبة بحقه في التعويض أمام القضاء المدني إلا بعد استنفاد الطعن فيه بهذا الطريق ، أو فوات مواعيده ، أو تحقق أحد أسباب إنقضاء الدعوى الجنائية الأخرى - بعد التصديق على الحكم وقبل أن يصبح باتا ومنها تقادم الدعوى العسكرية .
٩٨٤	٢٠٠	الطعن رقم ٢١٨٩ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/١٦ ٢ - سقوط دعوى التعويض بالتقادم الثلاثي . م ١٧٢ مدني . بدء سريانه من تاريخ العلم الحقيقي بحدوث الضرر وبشخص المسئول عنه . العلم الظني لا يبدأ به بالتقادم .
٩٣٠	١٩٠	الطعن رقم ٩٢٤ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٤ سابعا - مسائل متنوعة :
		١ - الضمان الناشئ لمصلحة المشتري العقار نيجة قيام البائع بتحميل العقار المبيع برهن رسمي باعتباره تعرضا ماديا منه . لا يتيح للمشتري الذي لم يقم بقضاء الدين المضمون بالرهن واراد استبقاء المبيع واختار التعويض العيني سوى مطالبة البائع بإزالة التعرض أو التعويض بمقابل إن أمتنع عن التنفيذ أو إستحال عليه ذلك . طلب المشتري الزام - البائع بأن يؤدي له الدين المضمون بالرهن لينوب عنه في تسليمه للدائن المرتهن . غير مقبول .
٣٣٠	٧٢	الطعن رقم ٢١٥٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١٣



الصفحة	القاعدة	
٣٥٧	٧٨	<p>٢ - ملكية العقار . عدم إنتقالها إلى المشتري إلا بتسجيل عقد البيع . مؤداه ليس للمشتري قبل تسجيل عقده مطالبة غير البائع بالتعويض عن فقد ملكية المبيع .</p> <p>الطعن رقم ٢٤٠٣ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٥</p> <p>٣ - قوة الشيء المحكوم فيه . تلحق منطوق الحكم وما ارتبط به أسبابه إرتباطا وثيقا وما فصل فيه الحكم بصفة صريحة أو ضمنية حتمية . ما لم تنظره المحكمة بالفعل لا يحوز قوة الأمر المقضى .</p>
٩٣.	١٩.	<p>الطعن رقم ٩٢٤ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٤</p> <p>٤ - الحكم الصادر فى موضوع غير قابل للتجزئة أو فى إلتزام بالتضامن . جواز الطعن فيه من قبله أو فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أثناء نظر الطعن المرفوع فى الميعاد من أحد زملائه منضمماً إليه فى طلباته وإلا أمرت المحكمة باختصاصه فى الطعن .</p>
١٠٣.	٢٠٩	<p>الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٤</p> <p><u>تقادم</u></p> <p><u>أولا - التقادم المسقط :</u></p> <p><u>الإجراءات القاطعة للتقادم :</u></p> <p><u>المطالبة القضائية :</u></p> <p>١ - انقطاع التقادم المترتب على المطالبة القضائية م ٣٨٣ مدنى . شرطه . صحة هذه المطالبة شكلا وموضوعا . عدم</p>

الصفحة	القاعدة	
		تحققه إلا بصدر حكم نهائى فيها بإجابة صاحبها إلى طلبه كله أو بعضه إنتهاؤها بغير ذلك . أثره . زوال أثرها فى الإنتقطاع وإعتبار التقادم الذى بدا قبلها مستمرا لم ينقطع .
٢٩٩	٦٥	الطعن رقم ١٨٠٨ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٦ ٢ - المطالبة القضائية القاطعة للتقادم . ماهيتها . صحيفة الدعوى المتضمنة المطالبة بحق ما قاطعة للتقادم فى خصوص هذا الحق وحده وتوابعه . مؤدى ذلك . دعوى التعويض عن الضرر الشخصى لا تقطع التقادم بالنسبة لطلب التعويض الموروث . علة ذلك .
٤٥٣	٩٨	الطعن رقم ١٧٢٨ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢٢ ٣ - التقادم المسقط بدء سريانه من الوقت الذى يصبح فيه الدين مستحق الأداء . م ٣٨١ مدنى . الإلتزام المعلق على شرط . بدء سريان تقادمه وقت تحقق هذا الشرط . ( مثال ) .
٩٤٢	١٩٢	الطعن رقم ٨٥٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٤ <u>وقف التقادم :</u> الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية . عدم سقوطها إلا بسقوط الدعوى الجنائية إختيار المضرورة الطريق المدنى دون الجنائى للمطالبة بتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة - مؤداه .

الصفحة	القاعدة	
		وقف سريان التقادم بالنسبة له ما بقى الحق فى رفع الدعوى الجنائية أو تحريكها أو السير فيها قائما . علة ذلك .
٩٨٤	٢٠٠	الطنن رقم ٢١٨٩ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/١٦ <u>ثانيا - التقادم المكسب :</u> <u>التمسك بالتقادم :</u> اكتساب الحائز ملكية الشئ أو الحق محل الحيازة بالتقادم عدم وقوعه تلقائيا بقوة القانون . توقفه على إرادة الحائز إن شاء تمسك به أو تنازل عنه صراحة أو ضمنا .
٦٢٠	١٣٠	الطنن رقم ١٧٨٣. ١٩٦٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٩ <u>ثالثا : التقادم الخمسى :</u> ١ - الحقوق الخاضعة للتقادم الخمسى . م ٣٧٥ مدنى . مناطقها . التجدد والدورية .
٧٠١	١٤٦	الطنن رقم ٨٢٦ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٩ ٢ - الحقوق الخاضعة للتقادم الخمسى م ٣٧٥ مدنى . مناطقها . التجدد والدورية . الأرباح التى يحصل عليها مستحقوها وتودع فى حساباتهم الجارية . ماهيتها . دين عادى لا يتصف بالتكرار والاستمرار مما يخرج من عداد الحقوق الدورية .
١٠٥٩	٢١٥	الطنن رقم ٣١٢ لسنة ٥ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٩

الصفحة	القاعدة	تقسيم في تقسيم الأراضي المعدة للبناء
٥٥٠	١١٥	<p>١ - القانون ١٣٥ لسنة ١٩٨١ في شأن الإبنية والأعمال التي تمت بالمخالفة لأحكام قانون تقسيم الأراضي المعدة للبناء .</p> <p>عدم تعرضه لأحكام البطلان المنصوص عليه في القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتصحيحه أو إعتداد التقسيمات المخالفة له . اقتصره على الإبقاء على المباني المخالفة وعدم إزالتها حتى يعاد تخطيط المناطق التي أقيمت فيها وإعداد مساكن جديدة لقاطينها .</p>
٦٦٨	١٣٨	<p>الطعن رقم ١٢٠٣ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٤</p> <p>٢ - عدم سريان قانون تقسيم الأراضي على مدينة مصر الجديدة وكل تقسيم له أهميته أو تملكه الحكومة كله أو بعضه شرطه . أن يكون موضوع نظام خاص صدر به مرسوم من الجهة المختصة م . ٢٣ ق ٥٢ لسنة ١٩٤٠ .</p>
٦٦٨	١٣٨	<p>الطعن رقم ١٩٩٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١١</p> <p>٣ - عدم خضوع الأراضي المتسمة لقانون تقسيم الأراضي . شرطه . اتصال جميع قطعها بطريق قائم . م ١ ق ٥٢ لسنة ١٩٤٠ .</p>
٦٦٨	١٣٨	<p>الطعن رقم ١٩٩٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١١</p>

الصفحة	القاعدة	تنفيذ
		<u>حكم مرسى المزاد :</u>
		حكم مرسى المزاد الذى لم يفصل فى خصومه مطروحه . لا يعد حكما بالمعنى المفهوم للأحكام . أعتباره بيعا جبريا تترتب عليه آثار البيع الاختيارى صدور هذا الحكم بإيقاع البيع وتسجيله . لا أثر له فى حماية المشتري من دعاوى الفسخ والإلغاء والإبطال .
٨٥٧	١٧٦	الطنن رقم ١٦٧٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/١٩ دعوى رد الثمن الذى دفعه الراسى عليه المزاد : الدعوى التى يطلب فيها الراسى عليه المزاد رد الثمن الذى دفعه لبطلان إجراءات التنفيذ بما فى ذلك محضر رسو المزاد . تكييفها . دعوى رد ما دفع بغير حق . مؤدى ذلك . سقوطها بثلاث سنوات من اليوم الذى يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه فى الإسترداد .
٩٧٩	١٩٩	الطنن رقم ٣٦٢ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/١٥ <u>تنظيم :</u> قرار المحافظ الصادر بإعتماد خطوط التنظيم لا يترتب بذاته خروج الأجزاء الداخلة فى خط التنظيم عن ملك صاحبها . مؤدى ذلك . بقاؤها على ملك صاحبها حتى تمام الاستيلاء الفعلى . م ١٣ ق ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ .
٥١٤	١٠٨	الطنن رقم ١٢٤٧ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٦



الصفحة	القاعدة	<u>جميعات</u>
٥٧٤	١١٩	<p><u>جميعات</u></p> <p>مجلس إدارة الجمعية هو الأصل وصاحب الصفة في تمثيلها أمام القضاء . مباشرة رئيس المجلس لهذا الحق يكون بوصفه نائبا قانونيا عنه . م ٤٦ من قانون التعاون الإستهلاكي رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ . لا يمنع ذلك الأصيل من مباشرة حقه في هذا الشأن سواء بنفسه أو بواسطة أحد من أعضائه . التفات الحكم عن بحث هذا الدفاع الجوهري . قصور .</p> <p>الظعن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٨</p>
٧٨٤	١٦٠	<p><u>جمارك</u></p> <p>(١) حق مصلحة الجمارك في الرسم المستحقة على البضائع المستوردة : عدم سقوطه بالافراج عن البضاعة . للمصلحة تدارك الخطأ أو السهو الذي وقعت فيه عند الافراج عنها .</p> <p>(٢) تقدير الرسوم الجمركية المستحقة على البضائع الواردة المحدد قيمتها بنقد أجنبي أو بحسابات غير مقيمة . العبرة فيها بالقيمة الفعلية لها مقومه بالعملة المصرية في ميناء أو مكان الوصول محسوبة بسعر الصرف التسجيلى الذى يذيعه البنك المركزى وقت تسجيل البيانات الجمركية وليس وقت الافراج عن البضاعة .</p> <p>الظعن رقم ١٨٦٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٣٠</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>- المبلغ الذى يدفع للافراج عن السلع الغذائية التى تستورد بالمخالفة للقانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن التصدير والاستيراد . تعويض وليس رسما جمركيا . مؤدى ذلك . عدم سريان الإعفاء المنصوص عليه فى القرار الجمهورى رقم ١١٢٧ لسنة ١٩٧٥ عليه .</p> <p>- الافراج المباشر من الجمارك عن السلع المستوردة طبقا لقرار وزير التجارة رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٧٦ . العبرة فيه بقيمة جملة السلع المتعاقد عليها وليس بقيمة كل دفعة منها .</p>
٧٨٨	١٦١	<p>الطن رقم ٣٧٣ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٣٠</p> <p>- إعفاء المستلزمات الخاصة ببناء أو تجهيز أو تشغيل المنشآت الفندقية والسياحية من الضرائب والرسوم الجمركية . مناطه . كونها لازمه لبناء وتجهيز أو تشغيل ما ينطبق عليه . وصف المنشآت الفندقية أو السياحية . المنشآت الفندقية والمنشآت السياحية . ماهيتها . سيارات الركاب باعتبارها من وسائل النقل المخصصة لنقل السياح عدم إعفائها إلا إذا كانت مستوردة لتشغيل منشأة ينطبق عليها وصف الفندقية أو السياحة .</p>
١٠٧٠	٢١٧	<p>الطن رقم ١٢٥٩ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٩</p>

الصفحة	القاعدة	حراسة
		<u>أولا - الحراسة الإدارية :</u>
		١ - فرض الحراسة . أثره . غل يد الخاضع لها عن إدارة أمواله والتصرف فيها . عدم سريان الفوائد التأخيرية على ديون المعاملين بالقانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ . ق ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بتسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة . مناطه . جدية الدين . توافرها بصدر قرار الاعتداد بها من رئيس جهاز التصفية أو لجنة الديون أو الحارس العام .
١٦٨	٤٠	الطعن رقم ٢١٨٢ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢
		٢ - الاتفاقية المصرية اللبنانية بشأن التعويضات المستحقة للرعايا اللبنانيين . استهدفها تسوية جميع الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة وفقا للقانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ . مؤدى ذلك . اقتصار حق أولئك الرعايا على الاستفادة من أحكام تلك الاتفاقية بصرف النظر عن مدى شرعية قرارات فرض الحراسة . علة ذلك .
٤٩٥	١٠٦	الطعون أرقام ١٤١٢، ١٤٦٨، ١٤٩٥ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢٩
		٣ - بيع الحارس العام للمصنع الخاضع للحراسة بعقد بيع ابتدائي قبل رفع الحراسة صحيح لصدوره من ذي صفة . أثر ذلك . إنصراف آثار هذا العقد إلى أصحاب المصنع المبيع ومنهم الطاعن . لا يغير من ذلك صدور قرار برفع الحراسة عن أموال الطاعن . علة ذلك .
٩٥٢	١٩٤	الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٨

الصفحة	القاعدة	
		٤ - الحارس العام المعين على المنشآت المفروض عليها الحراسة بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٦٥ - سلطته فى بيعها إلى مؤسسات وشركات القطاع العام باعتباره نائبا عن أصحابها نيابة قانونية . أمر رئيس الوزراء رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٥ .
٩٥٢	١٩٤	الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٨ ثانيا - <u>إختصاص محكمة القيم :</u> ١ - إختصاص محكمة القيم بنظر المنازعات المتعلقة بالحراسات التى فرضت قبل العمل بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ . نطاقه . م ٦ ق ١٤١ لسنة ١٩٨١ . الطعن بالنقض فى حكم نهائى صادر قبل العمل بالقانون المذكور . إختصاص محكمة النقض وحدها بنظره . علة ذلك . إختلاف خصومة الطعن بالنقض عن الخصومة أمام محكمة الموضوع . خصومة الطعن بالنقض . ماهيتها .
٤٩٥	١٠٦	الطعون أرقام ١٤١٢ . ١٤٦٨ . ١٤٩٥ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢٩ ٢ - نقض الحكم والإحالة فى منازعات متعلقة بالحراسات التى فرضت قبل العمل بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ . لازمه . أن يكون الإحالة إلى محكمة القيم . علة ذلك .
٤٩٥	١٠٦	الطعون أرقام ١٤١٢ . ١٤٦٨ . ١٤٩٥ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢٩ ثالثا - <u>الحراسة القضائية :</u> ١ - الحارس القضائى . عدم مساءلته إلا عن صافى الإيراد الفعلى الناتج عن إدارته للمال المشمول بحراسته .

الصفحة	القاعدة	
		مسألته على أساس ما يقدره الخبير جزافاً من ريع متوقع . خطأ .
٤٦٨	١٠١	الطعن رقم ١٥٨ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢٤ ٢ - الحارس القضائي . نائب عن صاحب المال الخاضع للحراسة . مسئوليته عن حفظه وإدارته وهو صاحب الصفة في التقاضى بشأنه . ما يبرمه في حدود هذه النيابة . إنصرافه إلى الأصيل . م ١٠٥ مدنى . تواطؤ الحارس مع الغير إضراراً بحقه . مؤداه . عدم إنصراف . أثر تصرف الحارس إليه .
١٠٥٢	٢١٣	الطعن رقم ١٧٨٨ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٥ <u>حصانة</u> <u>الحصانة القضائية للدول الأجنبية :</u> الحصانة القضائية للدول الأجنبية . نطاقها . تحديدها بالأعمال التى تباشرها الدولة بما لها من سيادة . مؤداه . إنحسارها عن المعاملات المدنية والتجارية وما يتفرع عنها من منازعات .
٤٩٥	١٠٦	الطعون أرقام ١٤١٢ . ١٤٦٨ . ١٤٩٥ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢٩ <u>حكم</u> <u>أولاً - ماهية الحكم :</u> <u>ما يعتبر حكماً :</u> ١ - ولاية الفصل فى المنازعات . إنعقادها فى الأصل للمحاكم . م ١٥ ق ٤٦ / ١٩٧٢ . الإستثناء . جواز إتفاق الخصوم على إحالة ما بينهم من نزاع على محكمين يختارونهم



الصفحة	القاعدة	
		للفصل فيه بحكم به طبيعة أحكام المحاكم . م ١٠٥ مرافعات . ما يصدر خارج المحاكم بغير هذا الإتفاق . تجرده من المقومات الأساسية للأحكام . أثره . لأى من الخصوم دفع الاحتجاج عليه به بمجرد إنكاره والتمسك بعدم وجوده دون حاجة للإدعاء بتزوير أو إقامة دعوى مبتدأه لاهداره .
١٧٨	٤٢	الطعن رقم ٢١٨٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٦ ٢ - حكم مرسى المزاد الذى لم يفصل فى خصومه مطروحه . لا يعد حكما بالمعنى المفهوم للأحكام . اعتباره بيعا جبريا تترتب عليه آثار البيع الاختيارى صدور هذا الحكم بإيقاع البيع وتسجيله . لأثر له فى حماية المشتري من دعاوى الفسخ والإلغاء والإبطال .
٨٥٧	١٧٦	الطعن رقم ١٦٧٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/١٩ <u>ثانيا - بيانات الحكم :</u> <u>أسماء الخصوم وصفاتهم :</u> ١ - الخطأ فى أسماء الخصوم وصفاتهم المرتب لبطلان الحكم . مناطه . التجهيل بحقيقتهم واتصالهم بالخصومة إنتفاء ذلك لابطلان . م ١٧٨ مرافعات .
٣٦١	٧٩	الطعن رقم ١٨٠٥ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٦ ٢ - النقص أو الخطأ فى أسماء الخصوم الذى ليس من شأنه التشكيك فى حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة أثره فى الحكم . لابطلان . إيراد بعض أسماء الخصوم فى أكثر من موضع فى مدونات الحكم المطعون فيه . دون إيراد أسمائهم فى ديباجته . لا أثر له .
٨٣٦	١٧٢	الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/١٢

الصفحة	القاعدة	
		<p><u>ثالثا - إصدار الحكم :</u></p> <p>منطوق الحكم . وجوب حمله على مايرد فى الأسباب مؤديا إليه .</p>
٧٢٨	١٥٠	<p>الظعن رقم ٤٦٨ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٢٢</p> <p><u>رابعا - تسبيب الحكم :</u></p> <p><u>(أ) تعقب حجج الخصوم :</u></p> <p>١ - إقامة الحكم على دعامة كافية لحمل قضائه . عدم التزامه باجابة الخصم إلى طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق من جديد أو تتبعه فى كل مناحى أقواله ومختلف حججه وطلباته ليرد عليها استقلالا مادام قيام الحقيقة التى اقتنع بها وأورد دليله عليها فيه الرد الضمنى المسقط لتلك الحجج والطلبات .</p>
١٦٢	٣٩	<p>الظعن رقم ٣٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢٨</p> <p>٢ - تحصيل فهم الواقع فى الدعوى . من سلطة قاضى الموضوع . شرطه . عدم التزامه بتتبع الخصوم فى مختلف أقوالهم وحججهم وطلباتهم والرد عليها استقلالا مادام فى قيام الحقيقة التى إقتنع وأورد دليلها الرد الضمنى المسقط لتلك الأقوال والحجج والطلبات .</p>
٩٦٣	١٩٦	<p>الظعن رقم ٢١٤٣ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٣</p> <p><u>(ب) التسبيب الكافى :</u></p> <p>١ - مزاولة الشركة الطاعنة - قبل تأميمها - عدة نشاطات فى الوكالات البحرية والتجارية والسياحية .</p>

الصفحة	القاعدة	
		تأميمها فيما يتعلق بنشاطها البحري فقط . مؤداه . عدم زوال صفتها بالنسبة لنشاطها في التجارة . تعجيل الدعوى المتعلقة بهذا النشاط في مواجهة وكيلها قبل إنقضاء ثلاث سنوات على آخر إجراء صحيح فيها وصدور الحكم برفض الدفع بإنقضاء الخصومة . صحيح .
١٥١	٣٧	الطعن رقم ٧٥١ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢٧ ٢ - إشتمال المحرر العرفي على أكثر من ورقة . كفاية التوقيع بنهاية الورقة الأخيرة منه للاحتجاج به على من وقعده . شرطه . ثبوت الإتصال الوثيق بين سائر أوراقه . تقديره . واقع استقلال قاضى الموضوع به .
١٥٨	٣٨	الطعن رقم ١٠٢٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢٨ ٣ - إقامة الحكم على عدة دعامات إحداها كافية لحمله . النعى على ماعداها . غير منتج .
٢٣٢	٥٣	الطعن رقم ١٤٧٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٩ ٤ - قضاء الحكم بأحقية المطعون ضدهم ليدل التفرغ استنادا إلى قرار مجلس إدارة الشركة الطاعنة . النعى عليه بمخالفته قرارى مجلس الوزراء . لا أساس له .
٤١٩	٩١	الطعن رقم ٢ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/١٤ ٥ - إقامة الحكم على دعامتين إحداها كافية لحمله . تعييبه فى الأخرى . غير منتج .
٦٦٨	١٣٨	الطعن رقم ١٩٩٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١١

الصفحة	القاعدة	
		٦ - الحكم بإخلاء المستأجر للتخلف عن سداد الأجرة . شرطه . ثبوت التخلف وعدم المنازعة الجدية في الأجرة . تقدير ذلك من سلطة محكمة الموضوع .
٧١٣	١٤٧	الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٩ ٧ - عدم رد المحكمة على طلب الخصم الذي لا سند له من القانون . لا خطأ .
٨٢٢	١٦٩	الطعن رقم ١٤٨٨ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٣ ٨ - وقف الدعوى طبقاً للمادة ١٢٩ مرافعات . مناطه . إشتمال الدعوى على عدة طلبات يتوقف الحكم في بعضها على الفصل في مسألة أولية تدخل في اختصاص محكمة أخرى . مؤداه .
٨٥٤	١٧٥	الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/١٧ ٩ - عدم جواز تعويل الحكم في قضائه على التصرف ذاته المطعون عليه أو على نصوص المحرر المثبت له .
٨٦٦	١٧٨	الطعن رقم ١٦٥٠ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٢٠ ١٠ - قيام الحكم على أدلة وقرائن متساندة . عدم جواز مناقشة كل قرينة على حده لإثبات عدم كفايتها في ذاتها .
٩٠٢	١٨٥	الطعن رقم ١٦٦٤ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٢٧ ١١ - طلب الطاعن بعد رفع الحراسة إسترداد المبيع من تحت يد المشتري - بعد تسليمه له - منافياً لالتزامه بضمان عدم التعرض . مؤدى ذلك . قضاء الحكم المطعون فيه برفض هذا الطلب . صحيح .
٩٥٢	١٩٤	الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٨

الصفحة	القاعدة	
		(ج) تسبيب الحكم الاستثنائي :
		١ - بطلان الحكم الابتدائي المستأنف . قضاء المحكمة الاستثنائية بتأييده والإحالة إلى أسبابه . أثره . بطلان الحكم الاستثنائي .
٦٦٣	١٣٧	الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٥
		٢ - تأييد محكمة الإستئناف الحكم الابتدائي للأسباب الواردة به ولأسباب وأخرى استندت إليها . كفاية هذه الأسباب لحمل قضائها . مؤداه . سلامة حكمها ولو وقع تناقض بين أسبابه وبعض أسباب الحكم الابتدائي . علة ذلك .
٨٣٦	١٧٢	الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/١٢
		خامساً - عيوب التدليل :
		(أ) ما يعد قصوراً :
		١ - إغفال الحكم بحث دفاع جوهرى للخصم . قصور .
١٤٦	٣٦	الطعن رقم ١٠٩٣ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢٧
		٢ - رابطة السببية فى المسئولية التقصيرية . قيامها على الخطأ المنتج للضرر . الخطأ المنتج . ماهيته . تعدد الأخطاء المستقلة . أثره . توزيع المسئولية عليها دون انفراد الخطأ الأكبر بتحملها . علة ذلك . استغراق الخطأ الأشد لغيره من الأخطاء المستقلة . شرطه . اطلاق القول بحتميه استغراق الخطأ لغير العمدى . خطأ .
١٨١	٤٣	الطعن رقم ٦٤٧ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٦



الصفحة	القاعدة	
		٣ - إغفال الحكم الرد على دفاع جوهرى للخصم . قصور موجب لبطلاته .
٣٧٤	٨١	الطعن رقم ٢٣٨١ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٧
		٤ - إعراض الحكم عن مناقشة مستندات مؤثرة فى الدعوى . قصور .
٣٧٤	٨١	الطعن رقم ٢٣٨١ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٧
		٥ - مجلس إدارة الجمعية هو الأصل وصاحب الصفة فى تمثيلها أمام القضاء . مباشرة رئيس المجلس لهذا الحق يكون بوصفه نائبا قانونيا عنه . م ٤٦ من قانون التعاون الإستهلاكى رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ . لا يمنع ذلك الأصيل من مباشرة حقه فى هذا الشأن سواء بنفسه أو بواسطة أحد من أعضائه التفتات الحكم عن بحث هذا الدفاع الجوهري . قصور .
٥٧٤	١١٩	الطعن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٨
		٦ - إعفاء الحكم المطعون فيه السيارات المستوردة لحساب المطعون ضدها على سند أنها ضمن مستلزمات المنشآت الفندقية والسياحية دون أن يتناول طبيعة المنشأة المطعون ضدها . قصور .
١٠٧٠	٢١٧	الطعن رقم ١٢٥٩ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٩
		(ب) ما لا يعد قصور :
		١ - دفاع الطاعن غير المستند إلى أساس قانونى صحيح إغفال الرد عليه . لا قصور .
١٨٥	٤٤	الطعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٦

الصفحة	القاعدة	
٢٤١	٥٥	<p>٢ - إغفال الحكم الرد على دفاع غير مؤثر في الدعوى . لا يعيبه بالقصور ( مثال بشأن مسئولية حارس البناء ) .</p> <p>الطعن رقم ٢٣٤٨ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٦</p> <p>٣ - الوفاء المبرئ لذمة المدين . الأصل أن يكون للدائن أو لنائبه م ٣٣٢ و ٣٣٣ مدنى . الإستثناء . إقرار الدائن بالوفاء لغيرهما . تسلم وكيل الشركة الدائنة الباقي من الثمن دون منازعة بما أوفى به المدين لغيرها . إعتباره بمثابة إقرار ضمنى بهذا الوفاء . صحيح .</p>
٨٨٥	١٨٣	<p>الطعن رقم ١١٩٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٢٧</p> <p>(ج) <u>التناقض :</u></p> <p>١ - التناقض الذى يعيب الحكم . ماهيته .</p>
٣١٢	٦٨	<p>الطعن رقم ٢٣٠٨ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١١</p> <p>٢ - التناقض المفسد الذى يعيب الحكم ويفسده . ماهيته .</p>
٣١٩	٧٠	<p>الطعن رقم ١٦٨٢ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١٢</p> <p>٣ - التناقض المبطل للحكم . ماهيته . إشتمال الحكم على أسباب تبرر قضاء النعى عليه بالتناقض . لا محل له .</p>
٨٧٥	١٨١	<p>الطعن رقم ١٩٩٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٢٦</p> <p>(د) <u>مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه :</u></p> <p>١ - إغفال الحكم الرد على دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى في الدعوى . خطأ فى تطبيق القانون وقصور فى التسبيب .</p>
٢٦٦	٥٩	<p>الطعن رقم ٢١٠٥ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٣</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢ - شهرة المحل التجارى . ماهيتها . إستبعاد الحكم المطعون فيه قيمة شهرة المنشأة من عناصر التركة بإعتبارها "خلو رجل" . خطأ .
٩١٨	١٨٧	الظعن رقم ١٧٨٦ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/١ سادساً - حجية الحكم : <u>(أ) حجية الحكم المدنى :</u> ١ - صدور حكم من المحكمة الدستورية بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة . أثره . عدم التطبيق أو النفاذ من تاريخ نشر الحكم فى الجريدة الرسمية - الإستثناء - الحقوق والمراكز التى تكون قد إستقرت بحكم حائز لقوة الأمر المقضى . س
٥٠٨	١٠٧	الظعن رقم ١١١٨ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٣٠ ٢ - عدول المحكمة عما أمرت به من إجراءات الإثبات . من سلطة محكمة الموضوع . م ٩ إثبات . شرطه . بيان أسباب العدول بمحضر الجلسة وتضمن حكمها أسباب عدم أخذها بنتيجة إجراء الإثبات . أثره . عدم حيازة حكم الإثبات لحجية الأمر المقضى .
٥٦١	١١٧	الظعن رقم ١٧٠٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٥ ٣ - حجية الأمر المقضى المانعة من معاودة طرح ما فصل فيه الحكم النهائى . شرطها . أن يكون طرفا الدعوى الجديدة قد نازع كل منهما الآخر فى الدعوى السابقة . تساندهما فى الدعوى السابقة كطرف واحد ضد الغير . أثره . اعتبار الحكم

الصفحة	القاعدة	
		الصادر فيها حجة لهما أو عليهما قبل الغير وليس حجة لأيهما قبل زميله .
٧١٩	١٤٨	الطعن رقم ٩٠٢ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٩ ٤ - قوة الشيء المحكوم فيه . تلحق منطوق الحكم وما ارتبط به أسبابه إرتباطا وثيقا وما فصل فيه الحكم بصفه صريحة أو ضمنية حتمية . ما لم تنظره المحكمة بالفعل لا يحوز قوة الأمر المقضى .
٩٣٠	١٩٠	الطعن رقم ٩٢٤ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٤ ٥ - حجية الأحكام . جواز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه . أن تكون عناصرها الواقعية مطروحة على محكمة الموضوع . لا يكفي تقديم الطاعن صورة من الحكم الذى يستند على حجيته إلى محكمة النقض . خلو أوراق الطعن مما يفيد إتصال محكمة الموضوع بعناصر الحكم المشار إليه بسبب النعى أو ما يدل على سبق تقديمه إليها . النعى فى هذه الحالة إعتباره سببا جديداً .
٩٥٢	١٩٤	الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٨ ٦ - حجية الحكم من النظام العام . مناطها . وحدة الخصوم والموضوع والسبب .
١٠٤٨	٢١٢	الطعن رقم ١٩٢٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٥ ٧ - المنع من إعادة نظر النزاع فى المسألة المقضى فيها . شرطه .
١٠٨١	٢١٩	الطعن رقم ١٠٨ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٣٠

الصفحة	القاعدة	(ب) حجية الحكم الجنائي :
		١ - الحكم بإدانة ممثل الشركة قبل قيدها بالسجل البحري لقيامه بأعمال محظورة عليه . لا حجية للحكم بعد قيد الشركة فى السجل المذكور .
٤٢٤	٩٢	الطعن رقم ١٠٤٣ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/١٤ ٢ - حجية الحكم الجنائي التي يتقيد بها القاضى المدنى . مناطقها . المادتان ١٠٢ إثبات ، ٤٥٦ إجراءات . القضاء ببراءة متهم بتزوير محرر لانتفاء التزوير مانع لمن كان مدعيا بالحق المدنى من العود إلى الطعن بالإنكار أو التزوير فى وجه من كان قد تمسك بذلك المحرر وقضى ببراءته فى الدعوى الجنائية .
٤٧٥	١٠٣	الطعن رقم ٢١١٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢٤ ٣ - حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية . نطاقها .
١٠١٦	٢٠٧	الطعن رقم ٢٢٧٤ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٢ ٤ - القضاء بالبراءة على أساس إنتفاء أوجه الشبه بين العلامة التجارية للطاعن وعلامة المطعون ضدها . لزوم ذلك للفصل فى الدعوى الجنائية . أثره . إكتساب هذا القضاء قوة الشئ المحكوم فيه أمام المحاكم الابتدائية .
١٠١٦	٢٠٧	الطعن رقم ٢٢٧٤ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٢ سابعاً - الطعن فى الحكم :
		(أ) إجراءات الطعن :
		صحيفة الطعن بالنقض . جواز إيداعها قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم . م ٢٥٣ مرافعات .



الصفحة	القاعدة	
		ثبوت أن موطن الطاعن عن خارج مدينة القاهرة وأختياره إبداع الصحيفة قلم كتاب محكمة النقض . أثره . وجوب إضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد الطعن . ( مثال ) .
٥٦٧	١١٨	الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٥ <u>(ب) ميعاد الطعن :</u> ١ - بدء ميعاد الطعن كأصل من تاريخ صدور الحكم . الإستثناء . م ٢١٣ مرافعات . عدم حضور الطاعن أى جلسة من جلسات محكمة الإستئناف وعدم تقديم مذكرة بدفاعة . أثره . بدء ميعاد الطعن من تاريخ إعلانه بالحكم .
٦٢٧	١٣١	الطعن رقم ٩٨٢ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٩ ٢ - الحكم الصادر فى موضوع غير قابل للتجزئة أو فى إلتزام بالتضامن . جواز الطعن فيه من قبله أو فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أثناء نظر الطعن المرفوع فى الميعاد من أحد زملائه منضماً إليه فى طلباته وإلا أمرت المحكمة باختصامه فى الطعن .
١٠٣٠	٢٠٢	الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٤ <u>(ج) الخصوم فى الطعن :</u> ١ - الإستئناف الفرعى . عدم جواز رفعه إلا من المستأنف عليه فى الإستئناف الأسمى تعلقه بالنظام العام . أثر ذلك لمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها . م ٢/٢٥٣ مرافعات .
٩٠	٢٢	الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢

		٢ - أعترض الخارج عن الخصومة . الحكم بقبوله . أثره م ٤٥٥ مرافعات قديم .
٩٥	٢٣	الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٢/١٢ ٣ - الاختصاص في الطعن . وجوب أن يتم في الأصل بالصفة التي كان الخصم متصفا بها في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه .
٦١٥	١٢٩	الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٨ ٤ - الخصم الذي لم يقض له أو عليه في الحكم . عدم قبول إختصاصه في الطعن . مناطه . عدم منازعته خصمه في طلباته .
٨٣٦	١٧٢	الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/١٢ ٥ - تدخل الخصم - في دعوى صحة ونفاذ عقد بيع أرض المبنى على إدعائه ملكيتها . ماهيته . تدخل هجومى . مؤداه . للمتدخل حق الطعن على الحكم . العبرة فيه بقيمة طلب التدخل - على استقلال - وفقا للمادة ٣٧/١ ، ٢ مرافعات .
٨٦٢	١٧٧	الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٢٠ ٦ - الحكم بقبول التدخل . أثره . صيرورة المتدخل طرفا في الدعوى . حجية الحكم الصادر فيها له أو عليه . حقه في الطعن فيه مثل سائر الخصوم .
٨٦٢	١٧٧	الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٢٠

الصفحة	القاعدة	
		٧ - الحكم الصادر في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن . جواز الطعن فيه من قبله أو قوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أثناء . نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضماً إليه في طلباته وإلا أمرت المحكمة باختصاصه في الطعن .
١٠٣٠	٢٠٩	الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٤ <u>(د) المصلحة في الطعن :</u> ١ - المصلحة في الطعن . مناطها . كون الطاعن طرفاً في الخصومة محكوماً عليها فيها بقضاء ضار به من شأنه إنشاء التزامات جديدة في جانبه أو الإبقاء على التزامات يريد التحلل منها . م ٣ مرافعات .
١٠٣٠	٢٠٩	الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٤ <u>(هـ) الأحكام الجائز الطعن فيها :</u> ١ - الحكم بوقف الدعوى حين الفصل في مسألة أخرى . حكم قطعي مؤدى ذلك . جواز استئنافه على إستقلال . المادتان ١٢٩ ، ٢١٢ مرافعات .
٣٤٣	٧٥	الطعن رقم ١٦٣٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٠ ٢ - قاعدة عدم جواز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهي للخصومة كلها . م ٢١٢ مرافعات . تضمين صحيفة الدعوى عدة طلبات تختلف فيما بينها موضوعاً

الصفحة	القاعدة	
		وسببا. الحكم المنهى للخصومة فى أى منها . عدم توقف جواز الطعن فيه على إنتهاء الفصل فى باقى الطلبات .
٤٣٩	٩٥	الطعن رقم ١٣٤١ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/١٧ ٣ - جواز الطعن فى الأحكام . الأصل خضوعة للقانون السارى وقت صدورها . م ١ مرافعات . الأحكام الصادرة فى الطعن على قرارات لجان تحديد الأجرة . خضوعها من حيث جواز الطعن وفى كافة مراحل الدعوى للقانون الذى أقيمت فى ظله . علة ذلك .
٩٣٥	١٩١	الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٤ <u>(و) الأحكام غير الجائز الطعن فيها :</u> ١ - الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الأولى . عدم جواز الطعن فيها بطريق النقض .
٢٦٦	٥٩	الطعن رقم ٢١٠٥ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٣ ٢ - الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامى المنهى لها . عدم جواز الطعن عليها إستقلالاً ولو كانت منهيّة لجزء من الخصومة . م ٢١٢ مرافعات .
٥٥٤	١١٦	الطعن أرقام ٦٧٨، ٦٤٩، ١٦١ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٥ <u>(ز) طرق الطعن :</u> ١ - المحكمة الدستورية العليا . النص فى قانونها على عدم قابلية أحكامها وقراراتها للطعن . نص خاص . مؤدى ذلك قاعدة الطعن بالنقض فى الأحكام الانتهائية أيا كانت

الصفحة	القاعدة	
		المحكمة التي أصدرتها م. ٢٤٩ مرافعات . عدم جواز إعمالها بالنسبة لأحكام المحكمة الدستورية العليا . علة ذلك .
٣٩٥	٨٥	الطعن رقم ١٩٤٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٣
		٢ - الدفع بعدم جواز الاستئناف . عدم أثارته أمام محكمة الموضوع . جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . إعتباره من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام .
٥٥٤	١١٦	الطعون أرقام ١٦١، ٦٤٩، ٦٧٨ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٥
		٣ - الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية . جواز الطعن فيها بطريق المعارضة الحكم لا يعتبر حضوريا إلا إذا كان الغياب بعد الجواب عن الدعوى بالأقرار أو بعد الثبوت عقب الإنكار . غيابات الزوجة طوال جلسات نظر الإستئناف . أثره . الحكم الصادر فيه لا يعتبر حضوريا في حقها . لا يغير من ذلك وجود مذكرات كتابية مقدمة فيها تتضمن دفاعها . علة ذلك .
٥٨٦	١٢٢	الطعن رقم ١٢ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧
		(ط) أثر نقض الحكم :
		نقض الحكم . أثره . إلغاء كافة الأحكام والأعمال اللاحقة للحكم المنقوض والتي كان أساسا لها . م. ٢٧١ مرافعات .
٩٠	٢٢	الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢
		ثامنا - استنفاد المحكمة ولايتها :
		استنفاد محكمة أول درجة ولايتها بالحكم في موضوع



الصفحة	القاعدة	
٥٦٧	١١٨	<p>الدعوى . قضاء محكمة الاستئناف ببطالان الحكم لعيب فيه أو في الإجراءات لا يمتد إلى صحيفة الدعوى . التزامها بالفصل في الدعوى . علة ذلك .</p> <p>الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٥</p> <p><u>تاسعاً - تفسير الحكم :</u></p> <p>الحكم الصادر في طلب التفسير . اعتباره جزءاً متصفاً للحكم المطلوب تفسيره وليس حكماً مستقلاً . أثره خضوعة لذات القواعد المقررة للطعن على الحكم المفسر . م ١٩٢/٢ مرافعات . نقض الحكم تفسيره . أثره . إلغاء الحكم الصادر في طلب التفسير م ٢٧١ مرفعات .</p>
٥٥٤	١١٦	<p>الطعون أرقام ١٦١، ٦٤٩، ٦٧٨ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٥</p> <p><u>عاشراً - تنفيذ الأحكام :</u></p> <p><u>تنفيذ الحكم الأجنبي :</u></p> <p>١- الحكم النهائي المتعلق بالأحوال الشخصية الصادر من محكمة في إحدى الدول المنضمة لاتفاقية تنفيذ الأحكام لدول الجامعة العربية . قابل للتنفيذ في سائر دولها . عدم جواز رفض الأمر بتنفيذه إلا في الأحوال المحددة على سبيل الحصر .</p>
٢٨٣	٦٢	<p>الطعن رقم ٣٤ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٥</p> <p>٢ - صدور حكم من محكمة مصرية بكف يد الطاعنة عن المطالبة بالنفقة المفروضة على المطعون عليه بالحكم الأجنبي في مدة حددها . لا يمنع من تنفيذه فيما عدا هذه المدة . علة ذلك .</p>
٢٨٣	٦٢	<p>الطعن رقم ٣٤ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٥</p>

الصفحة	القاعدة	
		<b>حادى عشر - بطلان الحكم :</b>
		١ - ذكورة الحكم . شرطه لولايتهم . علة ذلك . بعث المحكمة حكاما من بينهم امرأة . أثره . بطلان التقرير المقدم منهم . استناد الحكم إلى هذا التقرير مؤداه . بطلان الحكم .
٣١٦	٦٩	الطعن رقم ١٣ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١١
		٢ - النقص أو الخطأ فى أسماء الخصوم الذى ليس من شأنه التشكيك فى حقيقة الخصم وإتصاله بالخصومة أثره فى الحكم . لا بطلان . إيراد بعض أسماء الخصوم فى أكثر من موضع فى مدونات الحكم المطعون فيه . دون إيراد أسمائهم فى ديباجته . لا أثر له .
٨٣٦	١٧٢	الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/١٢
		<b>ثانى عشر - مسائل متنوعة :</b>
		١ - الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية . عدم سقوطها إلا بسقوط الدعوى الجنائية . إختيار المضرور الطريق المدنى دون الجنائى للمطالبة بتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة - مؤداه . وقف سريان التقادم بالنسبة له ما بقى الحق فى رفع الدعوى الجنائية أو تحريكها أو السير فيها قائما . علة ذلك .
٩٨٤	٢٠٠	الطعن رقم ٢١٨٩ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/١٦
		٢ - المسئولية عن الأضرار الناشئة عن حوادث السيارات والتأمين المعقود لتغطيتها . موضوع غير قابل للتجزئة - شركة التأمين فيه ضامنة بالتأمين للمسئول عن الحادث . مؤدى ذلك . إستفادة أى منهما من الحكم الصادر لصالح الآخر . مثال .
١٠٣١	٢٠٩	الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٤

الصفحة	القاعدة	حياسة
		<u>أولا شروط الحيازة :</u>
		١ - اكتساب الحائز ملكية الشيء أو الحق محل الحيازة بالتقادم . عدم وقوعه تلقائيا بقوة القانون . توقفه على إرادة الحائز أن شاء تمسك به أو تنازل عنه صراحة أو ضمنا .
٦٢٠	١٣٠	الطعن رقم ١٧٨٣. ١٩٦٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٩
		٢ - حائز الشيء المسروق . حقه في مطالبة من يسترده منه بتعجيل ما دفعه من ثمنه . شرطه . حسن نية الحائز . مناطها . جهله أنه يعتدى بحيازته على حق الغير وألا يكون جهله ناشئا عن خطأ جسيم .
٩٥٩	١٩٥	الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٩
		<u>ثانياً - مسائل متنوعة :</u>
		١ - الحائز في التنفيذ العقاري . ماهيته . إنذاره وإخباره بإيداع قائمة شروط البيع . أثره . اعتباره طرفا في إجراءات التنفيذ . منازعته بتخلف أحد شروط صحة التنفيذ . وجوب إبدائها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع دون طريق الدعوى المبتدأة . متعلقة بالنظام العام ٦٤٢ مرافعات سابق .
١٠٥٥	٢١٤	الطعن رقم ١١٤٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٨

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الدائن المرتهن له حق عينى على العقار المرهون ونزع ملكيته عند حلول أجل الدين فى يد الحائز له . المراد ١٠٣٠ ، ١٠٦٠ ، ١٠٧٢ من القانون المدنى ١١٠ مرافعات المقابلة للمادة ٦٢٦ مرافعات سابق .
١٠٥٥	٢١٤	الطعن رقم ١١٤٩ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٨
		<u>خبرة</u>
		<u>أولا - نذب الخبراء :</u>
		١ - نذب الخبير المقصود به . الاستعانة برأية فى مسألة فنية لا يستطيع القاضى البت فيها . لازم ذلك . تخصصه فى المسألة التى نذب لإبداء الرأى فيها .
٢٢٣	٥٢	الطعن رقم ١١٢٨ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٩
		٢ - عدم بيان الطاعن للعيب الذى شاب الحكم نتيجة أخذه بتقرير الخبير المعارض عليه . نعى غير مقبول .
٢٢٣	٥٢	الطعن رقم ١١٢٨ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٩
		٣ - تعيين الخبراء من سلطة قاضى الموضوع متى وجد فى الأوراق ما يكفى لحمل قضائه .
٦٧٧	١٤٠	الطعن رقم ١٩٦٤ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٢

الصفحة	القاعدة	
		<u>ثانياً - تقدير عمل الخبير :</u>
		١ - رأى الخبير عنصر من عناصر الإثبات . سلطة محكمة الموضوع في تقدير عمل الخبير . اعتمادها لتقرير الخبير . مؤداه عدم التزامها بالرد على الطعون الموجهة إليه إن لم تجد فيها ما يستحق الرد .
٤٠٠	٨٧	الطعن رقم ١٦٥٦ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٦
		٢ - تقرير الخبير . عنصر من عناصر الإثبات في الدعوى استقلال محكمة الموضوع بتقديره بلا معقب . شرطه .
٣٣٨	٧٤	الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١٩
		٣ - أخذ محكمة الموضوع بتقرير الخبير محمولا على أسبابه السائغة ، مؤداه ، عدم التزامها بتعقب أقوال الخصوم وحججهم والرد على كل منها استقلالا طالما إقامت قضاها على ما يكفي لحمله .
١٥١	٣٧	الطعن رقم ٧٥١ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢٧
		٤ - عمل الخبير . من عناصر الإثبات . خضوعة لتقدير محكمة الموضوع .
٥٦٧ -	١١٨	الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٥
		٥ - اعتماد الحكم على ما ورد بتقرير الخبير باعتباره متما لأسبابه . النعى عليه بالقصور . لا محل له .
٦٧٧	١٤٠	الطعن رقم ١٩٦٤ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٢



الصفحة	القاعدة	
٩٢١	١٨٨	<p>٦ - محكمة الموضوع . لها السلطة التامة فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وتقدير ما يقدم إليها من أدلة والموازنة بينها وترجيح ما تطمئن إليه وإستخلاص الحقيقة منها والجزم بما لم تقطع به تقارير الخبراء متى كان إستخلاصها سائما وله أصله الثابت بالأوراق .</p> <p>الطعن رقم ٧٧٤ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢</p> <p><u>خلف</u></p> <p><u>المخلف الخاص :</u></p> <p>١ - مشتري العقار بعقد مسجل . اعتباره من الغير بالنسبة للبيع الآخر الصادر من البائع عن ذات المبيع . أحقيته - باعتباره خلفا خاصا - فى التمسك بصورية العقد الآخر صورية مطلقة حتى ولو لم يتمسك بذلك البائع بعد القضاء برفض إدعائه بتزوير ذلك العقد . علة ذلك .</p>
٢٣٧	٥٤	<p>الطعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٩</p> <p>٢ - التمسك بالصورية المطلقة . لا يمنع من الدفع بالصورية النسبية .</p>
٢٣٧	٥٤	<p>الطعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٩</p> <p>٣ - حجية الاقرار . إقتضاه على المقر وورثته دون دائنيه وخلفه الخاص . وجوب تعلقه بواقعه لا بالتطبيق القانونى الذى هو من شأن المحكمة دون الخصوم . كذب المقر فى أصل إقراره مانع من صحة الإقرار .</p>
٨٣٣	١٧١	<p>الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/١٢</p>

الصفحة	القاعدة	دستور
		<u>أولا - المحكمة الدستورية العليا :</u>
		١ - المحكمة الدستورية العليا هي الجهة المنوط بها - دون غيرها - مهمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين . مؤداه . ليس لغيرها من المحاكم الامتناع عن تطبيق نص لم يقض بعدم دستوريته . إذا تراءى لها عدم دستورية نص فى قانون أو لائحة فى دعوى مطروحة عليها تعين وقفها وإحالتها إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى المسألة الدستورية. المادتان ١/١٧٥ من الدستور ، ٢٩ ق ٤٨/١٩٧٩ ( مثال بشأن عدم دستورية النص على الفوائد ) .
٣٢٦	٧١	الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١٣ ٢ - المحكمة الدستورية العليا . النص فى قانونها على عدم قابلية أحكامها وقراراتها للطعن . نص خاص . مؤدى ذلك . قاعدة الطعن بالنقض فى الأحكام الإنتهائية أيا كانت المحكمة التى أصدرتها م ٢٤٩ مرافعات . عدم جواز اعمالها بالنسبة لأحكام المحكمة الدستورية العليا . علة ذلك .
٣٩٥	٨٥	الطعن رقم ١٩٤٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٣ ٣ - صدور حكم بعدم دستورية نص تشريعى . أثره . عدم جواز تطبيقه اعتبارا من اليوم التالى لنشره فى الجريدة الرسمية . م ١٧٨ من الدستور ، م ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا . مؤدى ذلك . عدم مساسه بالحقوق والمراكز التي تكون قد استقرت من قبل بحكم حاز الأمر المقضى .
٧٣٤	١٥٢	الطعن رقم ٧٩ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٢٤

الصفحة	القاعدة	
٧٣٤	١٥٢	<p>٤ - الحكم بعدم دستورية القرار بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ونشره بعد صدور الحكم المطعون فيه وحيازته قوة الأمر المقضى . أثره . عدم مساسه بحق المطعون ضدها فى المتعة المقضى بها تطبيقا لهذا القانون .</p> <p>الطنن رقم ٧٩ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٢٤</p> <p><u>ثانيا - تنظيم دستورى :</u></p> <p><u>مجلس الشورى :</u></p> <p>ادارة قضايا الحكومة . نيابتها عن الحكومة والمصالح العامة والمجال المحلية فيما يرفع منها أو عليها . م٦ق ١٩٦٣/٧٥ مجلس الشورى تنظيم دستورى مغاير لتلك الجهات . إقامة الطعن نيابة عنه . إدارة قضايا الحكومة . أثره . عدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة .</p>
١٣٨	٣٤	<p>الطنن رقم ٢٠٩٨ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢٣</p> <p><u>دعوى</u></p> <p><u>أولاً - إجراءات رفع الدعوى :</u></p> <p><u>(أ) طريقة رفع الدعوى :</u></p> <p>١ - الدعوى الناشئة عن إيجار الأراضى الزراعية . شرط قبولها . إيداع نسق . من عقد الإيجار بالجمعية انتعاضية الزراعية . العقود المحررة فى تاريخ سابق على العمل بالقانونين ١٧ لسنة ١٩٦٣ ، ٥٢ لسنة ١٩٦٦ . عدم خضوعها لهذا القيد . علة ذلك .</p>
١٠٩	٢٧	<p>الطنن رقم ١٠١٧ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٤</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢ - حق طالب تسجيل العلامة التجارية فى رفع دعواه أمام القضاء . مناطه . التظلم إلى اللجنة المنصوص عليها فى القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٣ من قرار إدارة التسجيل فى حالة الرفض فى ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ إخطاره كتابه بأسبابه وأن تؤيد هذه اللجنة قرار إدارة التسجيل .
١٠١٧	٢٠٧	الطعن رقم ٢٢٧٤ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٢ ٣ - الحائز فى التنفيذ العقارى . ماهيته . إنذاره وإخباره بإيداع قائمة شروط البيع . أثره . اعتباره طرفا فى إجراءات التنفيذ . منازعته بتخلف أحد شروط صحة التنفيذ . وجوب إبدائها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع دون طريق الدعوى المبتدأة . متعلقة بالنظام العام ٦٤٢ مرافعات سابق .
١٠٥٥	٢١٤	الطعن رقم ١١٤٩ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٨ (ب) صحيفة الدعوى : صحيفة الدعوى . وجوب اشتغالها على وقائعها وطلبات المدعى وأسانيدها . م ٦٣/٦ مرافعات . علة ذلك . إتاحة الفرصة للمدعى عليه لاعداد دفاعه وإمام المحكمة بمضمون الدعوى ومرماها .
٢٤٦	٥٦	الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠ (ج) التكليف بالحضور : ١ - اعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم إعلان الصحيفة فى خلال ثلاثة شهور من تاريخ إيداعها . م ٧٠ مرافعات المعدلة .

الصفحة	القاعدة	
		جوازي للمحكمة . شرطه . أن يكون سببه راجعا إلى فعل المدعى وأن يطلبه المدعى عليه . سريان ذلك على الإستئناف . م ٢٤٠ مرافعات .
٣١٩	٧٠	الطعن رقم ١٦٨٢ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١٢ ٢ - الميعاد المقرر لإعلان صحيفة الطعن بالنقض . م ٣/٢٥٦ مرافعات . ماهيته . تجاوزه لا يرتب البطلان سواء تم الإعلان قبل العرض على المحكمة فى غرفة مشورة أم تراخى إلى ما بعد ذلك . علة ذلك .
١٠٠٣	٢٠٤	الطعن رقم ١٣٤٠ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٢ <u>ثانياً - شروط قبول الدعوى :</u> <u>الصفة :</u> ١ - الاختصاص بالمرافعة ومباشرة الدعاوى والمنازعات المتعلقة بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها . منوط بالإدارة القانونية بها إلا ما يرى مجلس إدارتها إحالته إلى هيئة قضايا الدولة أو محام خاص . ما نصت عليه المادة ١٢ من قرار وزير العدل رقم ٥٦٩ لسنة ٧٧ بإحالة الدعاوى التى ترفعها الهيئة أو الشركة على أحد أعضاء الإدارة القانونية بها أو منهم عليها إلى إدارة قضايا الحكومة لمباشرتها . إجراء تنظيمى . لا يترتب بطلان على مخالفته .
١٣	٢	الطعن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٥٣ ق . "هيئة عامة" جلسة ١٩٩١/٢/١٧



الصفحة	القاعدة	
		٢ - الدفع بعدم القبول لاتعدام الصفة . غير متعلق بالنظام العام . ليس لغير من قرر لمصلحته الاحتجاج به .
١٨٥	٤٤	الطعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٦ ٣ - تمثيل الدولة في التقاضى . نيابة قانونية عنها . تعيين حدودها ومداها مرده القانون . الأصل أن يمثل الوزير الدولة في الشئون المتعلقة بوزارته . اسناد القانون صفة النيابة العامة فيما يتعلق بشئون هيئة معينة أو وحده إدارية إلى غير الوزير . مؤداه . ثبوت هذه الصفة له بالمدى وفى الحدود التى بينها القانون .
٥٤٦	١١٤	الطعن رقم ١٤٠٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٤ ٤ - المفوض على شركة توزيع الكهرباء الوجه البحرى صاحب الصفة فى تمثيلها أمام القضاء لحين استكمال إجراءات تأسيسها . قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ وقرار مجلس الوزراء ٢٢٣ لسنة ١٩٧٨ .
٥٤٦	١١٤	الطعن رقم ١٤٠٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٤ ٥ - الخصم المتدخل انضماميا للمستأنف فى طلباته . خصم حقيقى إلا إذا قضى بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المستأنف . أثره ذلك . عدم قبول الطعن بالنقض من الخصم المتدخل .
٥٧٤	١١٩	الطعن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٨

الصفحة	القاعدة	
		٦ - مجلس ادارة الجمعية هو الأصل وصاحب الصفة فى تمثيلها أمام القضاء . مباشرة رئيس المجلس لهذا الحق يكون بوصفة نائبا قانونيا عنه .م٤٦ من قانون التعاون الاستهلاكى رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ . لا يمنع ذلك الأصيل من مباشرة حقه فى هذا الشأن سواء بنفسه أو بواسطة أحد من أعضائه . التفات المحكم عن بحث هذا الدفاع الجوهري . قصور .
٥٧٤	١١٩	الطنن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٨ ٧ - الهيئة العامة للمجارى والصرف الصحى والهيئة العامة للصرف الصحى بمحافظة الاسكندرية . تمثلهما أمام القضاء . قصره على رئيس مجلس إدارة كل منهما دون المحافظ . النص على تبعيتهما للمحافظ أو خضوعهما لرياسته . عدم اتساعه لتمثيلهما أمام القضاء .
٩٢١	١٨٨	الطنن رقم ٧٧٤ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٩ <u>ثالثا - تقدير قيمة الدعوى :</u> الدعوى المرفوعة من واحد أو أكثر بمقتضى سبب قانونى واحد . تقديرها باعتبار قيمة المدعى به دون التفتات إلى نصيب كل منهم فيه .م٣٩ مرافعات . لمحكمة الموضوع تقدير وحدة السبب دون رقابة من محكمة النقض مادامت قد حصلت بناء على أسباب واقعية سائغة .
٥٢٣	١٠٩	الطنن رقم ٢٤٩٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٧

الصفحة	القاعدة	
		<b>رابعاً - نطاق الدعوى :</b>
		<b>(أ) الطلبات فى الدعوى :</b>
		١ - صحيفة الدعوى . وجوب إشتمالها على وقائعها وطلبات المدعى وإسانيدها . م ٦٣/٦ مرافعات . علة ذلك . إتاحة الفرصة للمدعى عليه لأعداد دفاعه وإمام المحكمة بمضمون الدعوى ومرورها .
٢٤٦	٥٦	الظعن رقم ١١٨٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠
		٢ - وقف الدعوى طبقاً للمادة ١٢٩ مرافعات . مناطه . إشتمال الدعوى على عدة طلبات يتوقف الحكم فى بعضها على الفصل فى مسألة أولية تدخل فى إختصاص محكمة أخرى . مؤداه .
٨٥٤	١٧٥	الظعن رقم ٣٥٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/١٧
		<b>(ب) الطلبات العارضة :</b>
		قبول الطلب العارض . شرطه . أن يقدم إلى المحكمة بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل الجلسة أو بطلب يقدم شفاهاً فى الجلسة فى حضور الخصم ويثبت فى محضرها . ١٢٣ مرافعات . عدم قيام قلم الكتاب بقيد هذا الطلب فى السجل الخاص المنصوص عليه فى المادة ٦٧ مرافعات . لا أثر له .
٥٢٣	١٠٩	الظعن رقم ٢٤٩٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٧
		<b>(ج) تكيف الدعوى :</b>
		الدعوى التى يطلب فيها الراسى عليه بالمزاد رد الثمن الذى دفعه لبطلان إجراءات التنفيذ بما فى ذلك محضر رسو

الصفحة	القاعدة	
		المزاد . تكييفها . دعوى رد ما دفع بغير حق . مؤدى ذلك . سقوطها بثلاث سنوات من اليوم الذى يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه فى الإسترداد .
٩٧٩	١٩٩	الظعن رقم ٣٦٢ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/١٥ <u>خامسا - نظر ادعوى أمام المحكمة :</u> <u>(أ) الخصوم فى الدعوى :</u> <u>" أشخاص الخصوم "</u> ١ - طلب المدعى الحكم فى مواجهة خصم . إعتباره خصما حقيقياً فى الدعوى متى نازع فى الطلبات . ( مثال فى دعوى شفعة ) .
٢٤٦	٥٦	الظعن رقم ١١٨٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠ ٢ - الخصوم لا تتعقد إلا بين الإحياء . إنعدامها بالنسبة لمن توفى قبل إختصامه . ( مثال فى الطعن بالنقض ) .
٤٦٨	١٠١	الظعن رقم ١٥٨ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢٤ <u>(ب) التدخل فى الدعوى :</u> ١ - تدخل الخصم فى دعوى صحة ونفاذ عقد بيع أرض - المبنى على إدعائه ملكيتها . ماهيته . تدخل هجومى . مؤداه للمتدخل حق الطعن على الحكم . العبرة فيه بقيمة طلب التدخل - على استقلال - وفقا للمادة ٣٧/١ ، ٢ مرافعات .
٨٦٢	١٧٧	الظعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٢٠

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الحكم بقبول التدخل . أثره . صيرورة المتدخل طرفا فى الدعوى . حجية الحكم الصادر فيها له أو عليه . حقه فى الظعن فيه مثل سائر الخصوم .
٨٦٢	١٧٧	الظعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٢٠ (ج) الدفاع فى الدعوى :
		١ - مزاولة الشركة الطاعنة - قبل تأميمها - عدة نشاطات فى الوكالات البحرية والتجارية والسياحية . تأميمها فيما يتعلق بنشاطها البحرى فقط . مؤداه . عدم زوال صفتها بالنسبة لنشاطها فى التجارة . تعجيل الدعوى المتعلقة بهذا النشاط فى مواجهة وكيلها قبل انقضاء ثلاث سنوات على آخر إجراء صحيح فيها وصدر الحكم برفض الدفع بانقضاء الخصومة . صحيح .
١٥١	٣٧	الظعن رقم ٧٥١ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢٧
		٢ - الدفع بعدم القبول لانعدام الصفة . غير متعلق بالنظام العام . ليس لغير من قرر لمصلحته الاحتجاج به .
١٨٥	٤٤	الظعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٦
		٣ - اقامة الحكم على عدة دعائم إحداها كافية لحمله . النعى على ما عداها . غير منتج .
٢٣٢	٥٣	الظعن رقم ١٤٧٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٩
		٤ - حظر تداول إقرارات الذمة المالية وشكاوى الكسب غير المشروع وتحقيقاتها أو الاطلاع عليها لغير الجهات التى



الصفحة	القاعدة	
		حددها المشرع . م ١٧ ق ٦٢ لسنة ٧٥ . أثره . عدم التزام المحكمة بإجابة طلب ضمها أو الرد عليه .
٣١٢	٦٨	الطعن رقم ٢٣٠٨ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١١
		٥ - الدفع بعدم قبول الطعن في قرار اللجان المشكلة طبقاً للمادة (١٥٧) ق ٧٩ لسنة ٧٥ دفع شكلى وليس دفعا بعدم القبول . عدم استنفاد محكمة الدرجة الأولى ولايتها بالحكم بقبوله . الغاؤه استئنافيا . إعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى للنظر في موضوعها . علة ذلك .
٣٥٢	٧٧	الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٤
		٦ - مجلس إدارة الجمعية هو الأصل وصاحب الصفة في تمثيلها أم القضاء . مباشرة رئيس المجلس لهذا الحق يكون بوصفه نائبا قانونيا عنه . م ٤٦ من قانون التعاون الاستهلاكي رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ . لا يمنع ذلك الأصيل من مباشرة حقه في هذا الشأن سواء بنفسه أو بواسطة أحد من أعضائه . التفات الحكم عن بحث هذا الدفاع الجوهرى . قصور .
٥٧٤	١١٩	الطعن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٨
		٧ - عدم التزام المحكمة بتكليف الخصم بتقديم دليل دفاعه أو لفت نظره إلى مقتضيات الدفاع .
٦٠٠	١٢٥	الطعن رقم ٢٥١٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧
		٨ - دفاع لم يقم الدليل عليه . الرد عليه . لا خطأ .
٨٢٢	١٦٩	الطعن رقم ١٤٨٨ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٣

الصفحة	القاعدة	
		<b>(د) تقديم المستندات والمذكرات :</b>
		التفات المحكمة عما يقدم لها من مذكرات أو مستندات بعد قفل باب المرافعة فى الدعوى . لا عيب .
٤٦٨	١٠١	الطعن رقم ١٥٨ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢٤
		٢ - عدم إلتزام محكمة الموضوع بضم أوراق للدعوى متى كانت الأوراق المقدمة فيها كافية لتكوين عقيدتها . سلطتها فى تقدير الأدلة وترجيح ما تظن إلى ترجيحه وإستخلاص الحقيقة منها . شرطه .
٨٥٧	١٧٦	الطعن رقم ١٦٧٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/١٩
		<b>(هـ) إعادة الدعوى للمرافعة :</b>
		إعادة الدعوى للمرافعة . إستقلال قاضى الموضوع بتقدير مدى الجد منه .
٢٥٥	٥٧	الطعن رقم ١٧٩٥ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠
		<b>(و) ضم الدعوى :</b>
		١ - ضم الدعويين الذى لا يفقد أيا منها إستقلالها . أثره . قابلية الحكم المنهى للخصومة فى احدهما للطعن فيه على إستقلال . الضم المؤدى إلى فقد إستقلال الدعويين . أثره . عدم جواز الطعن على إستقلال فى الحكم الذى يفصل فى احدهما دون أن تنتهى به الخصومة فى الدعوى كلها . الاستثناء . الأحكام التى اجازت المادة ٢١٢ مرافعات الطعن فيها على إستقلال .
		( مثال بشأن حكم فى دعوى صحة ونفاذ عقد بيع وبيع )
٤٦٣	١٠٠	الطعن رقم ٢٣٧٦ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢٤

الصفحة	القاعدة	
		٢ - ضم دعويين مختلفتين سبباً موضوعاً . أثره . عدم ادناماجهما واستقلال كل منهما ولو اتحد الخصوم فيهما . الاستثناء . أن يكون الطلب في أحد الدعويين هو الوجه الآخر للطلب في الدعوى الأخرى مع الاتحاد في السبب والخصوم . أثر ذلك . إنداماجهما وفقدان كل من الدعويين استقلالهما . (مثال بشأن ملكية) .
٥٥٤	١١٦	الطعن أرقام ١٦١، ١٤٩، ٦٧٨، ٢١٧٤ لسنة ٥٢ ق. جلسة ١٩٨٦/٥/١٥ سادساً - المسائل التي تعترض سير الدعوى : <u>(أ) وقف الدعوى :</u> ١ - الحكم بوقف الدعوى لحين الفصل في مسألة أخرى . حكم قطعى مؤدى ذلك . جواز استئنافه على استقلال المادتان ١٢٩، ١١٢ مرافعات .
٣٤٣	٧٥	الطعن رقم ١٦٣٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٠ ٢ - قضاء الحكم الابتدائي بوقف الدعوى حتى يفصل في المنازعة المشار من طالبى التدخل انطواؤه على قضاء ضمنى بقبول تدخلهما .
٣٤٣	٧٥	الطعن رقم ١٦٣٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٠ ٣ - الحكم بوقف الفصل في موضوع الدعوى لحين الفصل في مسألة أخرى يتوقف عليها هذا الفصل . انطواؤه على قضاء ضمنى بصحة شكل الدعوى . مؤداه . لمستأنف حكم الوقف أن يطرح على محكمة الاستئناف نعيه على قضاء ذلك

الصفحة	القاعدة	
		الحكم فى شكل الدعوى . القضاء بىطلان حكم الوقف لصدوره فى خصومه منعدمه . صحيح . علة ذلك .
٣٤٣	٧٥	الطعن رقم ١٦٣٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٠ ٤ - وقف الدعوى طبقا للمادة ١٢٩ مرافعات . مناطه . إشتمال الدعوى على عدة طلبات يتوقف الحكم فى بعضها على الفصل فى مسألة أولية تدخل فى إختصاص محكمة أخرى . مؤداه .
٨٥٤	١٧٥	الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/١٧ ٥ - طلب الطاعنة الحكم بالضرائب والرسوم الجمركية عن النقض غير المبرر فى عدد الطرود ، وطلب الفوائد القانونية المستحقة على هذه الضرائب والرسوم . دخول الطلب الأول فى الاختصاص النوعى للمحكمة وتوقف الحكم فى الثانى على الفصل فى عدم دستورية طلب الفوائد . قضاء الحكم المطعون فيه بوقف الدعوى بالنسبة للطلبين معا دون أن يكون هناك ارتباط . خطأ .
٨٥٤	١٧٥	الطعن رقم ٥٣٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/١٧ ٦ - وقف الدعوى بعد تقديم طلب الرد . وقوعه بقوة القانون . عدم إتصال سببه بالدعوى الأصلية وإنما بشخص القاضى المطلوب رده . منع القاضى من نظر الدعوى لا يحول دون نظرها من غيره . علة ذلك .
١٠٨١	٢١٩	الطعن رقم ١٠٨٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٣٠

الصفحة	القاعدة	
		(ب) إنقطاع سير الخصومة :
		١ - إنقطاع سير الخصومة بوفاء المدعى عليه . لازمة . وجوب مولاة المدعى السير فى الإجراءات فى مواجهة ورثته قبل إنقضاء سنة على آخر إجراء صحيح فيها . مخالفة ذلك أثره . تعرض دعواه للسقوط . جهل المدعى بورثة المدعى أو مواطنهم . لا يعد عذرا مانعا من ذلك . ميعاد السنة . عدم اعتباره مرعيا إلا إذا تم إعلان الورثة خلاله . م ١٣٠ ، ١٣٣ ، ١٣٤ مرافعات .
١١٤	٢٨	الطعن رقم ٧٣٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٤
		٢ - إنقطاع سير الخصومة فى الدعوى لوفاء أحد الخصوم وقوعه بقوة القانون بقيام سببه . الحكم الصادر به لا يعد قضاء يكسب الخصم حقا . أثر ذلك . ميعاد سقوط الخصومة سريانه من تاريخ آخر إجراء صحيح سابق على حصول الوفاة .
١١٤	٢٨	الطعن رقم ٧٣٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٤
		(ج) اعتبار الدعوى كأن لم تكن :
		١ - عدم تكليف المدعى عليه بالحضور خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب . جزاءه . وجوب اعتبار الدعوى كأن لم تكن . م ٧٠ مرافعات قبل تعديلها . حضور المدعى عليه . لا يسقط حقه فى التمسك بهذا الجزاء ولا تتحقق به الغاية من الإجراء .
٩٣٥	١٩١	الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٤



الصفحة	القاعدة	
		٢ - تعدد المدعى عليهم فى موضوع غير قابل للتجزئه . القضاء باعتبار الدعوى كأن لم تكن بالنسبة لأحدهم . وجوب اعتبارها كذلك بالنسبة لباقيهم .
٩٣٥	١٩١	الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٤ <u>سابعا - أنواع من الدعوى :</u> <u>(أ) دعوى الشفعة :</u> عدم سقوط حق الشفيع فى إعلان الرغبة فى الشفعة إلا بمضى خمسة عشر يوما من تاريخ الإنذار الرسمى الموجه له من البائع أو المشتري . م ٩٤٠ مدنى . لا يغير من ذلك علم الشفيع بالبائع بغير هذا الإنذار .
٢٤٦	٥٦	الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠ <u>(ب) دعوى التعويض :</u> - سقوط دعوى التعويض بالتقادم الثلاثى . م ١٧٢ . بدء سريانه من تاريخ العلم الحقيقى بحدوث الضرر بشخص المستول عنه . العلم الظنى لا يبدأ به التقادم .
٩٣٠	١٩٠	الطعن رقم ٩٢٤ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٤ <u>ثامنا - مصاريف الدعوى :</u> مصاريف الدعوى . ماهيتها . شمولها للرسوم القضائية ومصاريف وأتعاب الخبراء والشهود وأتعاب المحاماه وغيرها

الصفحة	القاعدة	
		من المصاريف التى يتحملها الخصوم . النص على إعفاء بنك ناصر الاجتماعى من الرسوم . ق ٦٦ لسنة ١٩٧١ المعدل بقانون ٦٠ لسنة ١٩٧٥ . مفاده . إعفاء من الرسوم القضائية فقط دون باقى عناصر مصاريف الدعوى .
٢١٥	٥٠	الطعن رقم ١٧٦٣ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٧ <u>تاسعا - أثر الدعوى :</u> انقطاع التقادم المترتب على المطالبة القضائية م ٣٨٣ مدنى . شرطه . صحة هذه المطالبة شكلا وموضوعا . عدم تحققه إلا بصدر حكم نهائى فيها باجابة صاحبها إلى طلبه كله أو بعضه . إنتهاؤها بغير ذلك . أثره . زوال أثرها فى الانقطاع واعتبار التقادم الذى بدأ قبلها مستمرا لم ينقطع .
٢٩٩	٦٥	الطعن رقم ١٨٠٨ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٦ <u>عاشرا - مسائل متنوعة :</u> الطعن بعدم نفاذ التصرف . مانع من العودة إلى الإدعاء بصوريته . علة ذلك .
٣٠٨	٦٧	الطعن رقم ٢٤٨٠ . ٢٤٨١ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٦

الصفحة	القاعدة	رد غير المستحق
		<p>المستلم لغير المستحق . ملزم برده مضافا إليه فوائده . شرطه . أن يكون سئ النية . اعتباره كذلك من تاريخ رفع الدعوى بغير المستحق م ١٨٥ مدنى .</p>
٣٩٧	٨٦	<p>الطعن رقم ٨٩٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٣</p> <p><u>رسوم</u></p> <p><u>رسوم الشهر العقارى التكميلية :</u></p> <p>١- أمر تقدير الرسوم التكميلية المستحقة للشهر العقارى . وجوب رفع التظلم منه إما أمام المحضر عند الإعلان أو بتقرير فى قلم الكتاب . لا محل للتفرقة بين المنازعة فى مقدار الرسوم أو فى أساس الإلتزام .</p>
٨٤٤	١٧٣	<p>الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/١٣</p> <p>٢ - الحكم الصادر فى التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية المستحقة للشهر العقارى . عدم قابليته للطعن متى فصل فى المنازعة بشأن تقدير الرسم . فصله فى منازعات أخرى . خضوعة للقواعد العامة فى الطعن .</p>
٨٤٤	١٧٣	<p>الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/١٣</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٣ - الحكم الصادر فى التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية المستحقة للشهر العقارى . عدم قابليته للطعن متى فصل فى منازعة بشأن تقدير هذه الرسوم . فصله فى منازعة أخرى . مؤداه . خضوع الحكم للقواعد العامة فى الطعن . المنازعة بشأن سقوط حق الطاعن فى التظلم من أمر التقدير . عدم إعتباره منازعة بشأن التقدير .</p>
٨٨١	١٨٢	<p>الطعن رقم ٢٢٣٩ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٢٦</p> <p>٤ - أمر تقدير الرسوم التكميلية المستحقة للشهر العقارى . وجوب رفع التظلم منه أمام المحضر عند الإعلان أو بتقرير فى قلم الكتاب فى كافة الأحوال . لا محل للفرقة بين المنازعة فى مقدار الرسوم أو فى أساس الالتزام أو إنقضائه بالتقادم .</p>
١٠٠٣	٢٠٤	<p>الطعن رقم ١٣٤٠ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٢</p> <p><u>رسم الاستيراد :</u></p> <p>رد رسم الاستيراد . شرطه . تعذر الاستيراد وأن يكون ذلك راجعا إلى سبب خارج عن إرادة مؤدى الرسم .</p>
١٠٦٧	٢١٦	<p>الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٩</p>

الصفحة	القاعدة	رهـن
		<p>١ - الدائن المرتهن له حق عيني على العقار المرهون ونزع ملكيته عند حلول أجل الدين في يد الحائز له . المواد ١٠٣٠ ، ١٠٦٠ ، ١٠٧٢ من القانون المدني ، ٤١١ مرافعات المقابلة للمادة ٦٢٦ مرافعات سابق .</p>
١٠٥٥	٢١٤	<p>الظعن رقم ١١٤٩ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٨</p> <p>٢ - الحائز في التنفيذ العقاري . ماهيته . إنذاره وإخباره بإيداع قائمة شروط البيع . أثره . اعتباره طرفاً في إجراءات التنفيذ . منازعته بتخلف أحد شروط صحة التنفيذ . وجوب إبدائها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع دون طريق الدعوى المبتدأه . متعلقة بالنظام العام ٦٤٢ مرافعات سابق .</p>
١٠٥٥	٢١٤	<p>الظعن رقم ١١٤٩ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٨</p>
		<p>ربيع</p>
		<p>مشتري العقار بعقد عرفي . حقه في مطالبه من استولى عليه بالبيع . علة ذلك .</p>
٣٥٧	٧٨	<p>الظعن رقم ٢٤٠٣ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٥</p>



الصفحة	القاعدة	شركات
		<u>أولا - شركات الأشخاص :</u>
		١ - شركات الأشخاص . لها شخصية معنوية مستقلة عن الشركاء م ٥٢ مدنى . مؤداه . استقلال ذمتها المالية عن ذممهم . أموالهم تعتبر ضمانا عاما لدائتيها . أثره . خروج حصة الشريك عن ملكه لتصبح مملوكة للشركة .
٥٦١	١١٧	الظعن رقم ١٧٠٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٥
		٢ - الشريك المدير . حدود سلطاته . م ٥١٦ مدنى .
٥٦١	١١٧	الظعن رقم ١٧٠٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٥
		<u>ثانيا - شركات القطاع العام :</u>
		١ - المفوض على شركة توزيع كهرباء الوجه البحرى صاحب الصفة فى تمثيلها أمام القضاء لحين استكمال إجراءات تأسيسها . قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ وقرار مجلس الوزراء ٢٢٣ لسنة ١٩٧٨ .
٥٤٦	١١٤	الظعن رقم ١٤٢٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٤
		٢ - قرار وزير النقل البحرى بتأسيس شركة القناة للتوكيلات الملاحية . لا يمنحها احتكار مزاولة أعمالها .
٤٢٤	٩٢	الظعن رقم ١٠٤٣ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/١٤

الصفحة	القاعدة	
		<p style="text-align: center;"><b>ثالثا - تصفية الشركات :</b></p> <p>بيع الأصول العقارية الخاصة بالشركة المطعون ضدها الثانية وهى شركة توصية بالأسهم تحت التصفية إلى الشركة المطعون ضدها الأولى . وأبلولة حصة التوصية فيها إلى الطاعنة . استيفاء مصلحة الضرائب للضريبة المستحقة عليها من الشركة المطعون ضدها الأولى بصفتها متنازلا لها فى حكم م ٢/٥٩ من ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ . رجوع هذه الشركة على كل من الطاعنة والشركة المطعون ضدها الثانية بقيمة هذه الضريبة وجوب تحميل هذه الشركة المطعون ضدها الثانية التى حلت ووضعت تحت التصفية بقيمة الضريبة كلها دون الطاعنة. علة ذلك .</p>
٤٨٨	١٠٥	<p>الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢٨</p> <p style="text-align: center;"><b>مسائل متنوعة :</b></p> <p>نية المشاركة فى عقد الشركة . من مسائل الواقع التى تستقل بتقريرها محكمة الموضوع دون معقب عليها متى كان تقديرها سائغا .</p>
٢١٥	٥٠	<p>الطعن رقم ١٧٦٣ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٧</p>

الصفحة	القاعدة	شفعة
		<p><u>أولاً - أسباب الشفعة :</u></p> <p><u>شفعة الجوار :</u></p> <p>الحق في الأخذ بالشفعة . شرطه . بقاء تلاصق العقارين المشفوع به والمشفوع فيه من وقت البيع وحتى الأخذ بالشفعة استمرار التلاصق ليس شرطاً لبقاء الاستحقاق .</p>
٥١٤	١٠٨	<p>الظعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٦</p> <p><u>ثانياً - العقار المشفوع فيه :</u></p> <p>١ - الأخذ بالشفعة في بيع الأراضى المعدة للبناء في المدن أو القرى . م ٩٣٦/هـ / ١ مدنى شرطه . دخول الأرض نطاق المدينة أو القرية بالرجوع إلى خرائط الحدود وكونها من الأراضى المعدة للبناء باعتبار موقع الأرض من الكتلة السكنية . تقرير ذلك من سلطة محكمة الموضوع متى كان سائفا .</p>
٥١٤	١٠٨	<p>الظعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٦</p> <p>٢ - إشتغال عقد البيع على عقارات متعددة منفصلة . للشفيع طلب الشفعة في العقار الذى توافرت فيه أسبابها . الإستثناء . أن يكون الباقي من العقارات غير صالح لما أعدله من إنتفاع .</p>
٥١٤	١٠٨	<p>الظعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٦</p>

الصفحة	القاعدة	ثالثاً - المفاضلة بين الشفعاء :
		إعتبار المشتري شفيعاً يفضل غيره من الشفعاء الذين هم من طبقته أو من طبقة أدنى . م ٩٣٧/٣ مدنى . شرطه . أن يكون مالكا بالفعل وقت البيع المشفوع فيه .
٤٤٤	٩٦	الظعن رقم ٢٣٢٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/١٧
		رابعاً - إجراءات الأخذ بالشفعة :
		١ - بطلان الإعلان . زواله بتحقيق الغاية من الإجراء . م ٢٠ مرافعات ( مثال فى إعلان الرغبة فى الأخذ بالشفعة ) .
٢٤٦	٥٦	الظعن رقم ١١٨٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠
		٢ - وجوب إيداع الشفيع للثمن الحقيقى الذى حصل به البيع . م ٩٤٢/٢ مدنى . الثمن الحقيقى . استقلال محكمة الموضوع باستخلاصه متى كان سائغاً .
٤٤٤	٩٦	الظعن رقم ٢٣٢٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/١٧
		٣ - دعوى الشفعة - إعتبارها دعوى - مرفوعة بإيداع صحيفتها قلم كتاب المحكمة . م ٦٣ مرافعات . لا محل لأعمال أحكام قانون المرافعات السابق الذى كان سارياً وقت صدور القانون المدنى . علة ذلك .
٤٤٤	٩٦	الظعن رقم ٢٣٢٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/١٧

الصفحة	القاعدة	
		<b>خامساً - الخصوم فى دعوى الشفعة :</b>
		١ - طلب المدعى الحكم فى مواجهة خصم . إعتباره خصماً حقيقياً فى الدعوى متى نازع فى الطلبات . ( مثال فى دعوى شفعة ) .
٢٤٦	٥٦	الطنن رقم ١١٨٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠
		٢ - دعوى الشفعة . عدم اشتراط اختصاص البائع لبائع العقار المشفوع فيه . علة ذلك .
٤٤	٩٦	الطنن رقم ٢٣٢٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/١٧
		<b>سادساً - النزول عن حق الشفعة :</b>
		النزول عن الشفعة قبل البيع . ماهيته . تعهد من الشفيع بالامتناع عن استعمال حق الشفعة عند حصول البيع . مؤداه . وجوب أن يكون صريحاً . النزول الضمنى عن الشفعة لا يكون إلا بعد البيع .
٥١٤	١٠٨	الطنن رقم ١٢٤٧ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٦
		<b>سابعاً - مستقطات الحق فى الشفعة :</b>
		١ - عدم سقوط حق الشفيع فى إعلان الرغبة فى الشفعة إلا بمضى خمسة عشر يوماً من تاريخ الإنذار الرسمى الموجه له من البائع أو المشتري . م ٩٤٠ مدنى . لا يغير من ذلك علم الشفيع بالبائع بغير هذا الإنذار .
٢٤٦	٥٦	الطنن رقم ١١٨٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠



الصفحة	القاعدة	
		٢ - ميعاد سقوط الحق في الشفعة المقرر بالمادة ٩٤٨/ب مناطه . مضى أربعة أشهر من يوم تسجيل عقد البيع أو تسجيل الحكم بصحة التعاقد . مضى هذه المدة على تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد . لا يسقط هذا الحق .
٢٤٦	٥٦	الظعن رقم ١١٨٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠
		٣ - إجراءات الأخذ بالشفعة . إرتباطها إرتباطاً وثيقاً وماسة بذات الحق . أثر مخالفتها . سقوط الحق في الشفعة .
٥٣٤	١١١	الظعن رقم ٢٣٣١ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٨
		<u>ثامناً - إنذار الشفعة :</u>
		١ - الإنذار الرسمي الموجه من البائع أو المشتري إلى الشفيع . مشتملاته م ٩٤١ مدنى . مناطه . بيان العقار الجائز أخذه بالشفعة . خلوه من بيان حدوده وأطواله أو مقاسه . لا يترتب البطلان طالما أن باقى البيانات الخاصة بالعقار كافيته فى تعريف الشفيع به . عدم اشتراط بيان ما إذا كان محملاً بحق إيجار من عدمه إستقلال قاضى الموضوع بتقدير كفاية هذه البيانات . شرطه .
		٢ - الإنذار الرسمي الموجه إلى الشفيع . وجوب إشماله على بيان الثمن والمصروفات الرسمية . المقصود به .
٦٤٣	١٣٤	الظعن رقم ١٢٦٩.١٢٥٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٣

الصفحة	القاعدة	شهر عقارى
٨٤٤	١٧٣	١ - الحكم الصادر فى التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية المستحقة للشهر العقارى . عدم قابليته للطعن متى فصل فى المنازعة بشأن تقدير الرسم . فصله فى منازعات أخرى . خضوعه للقواعد العامة فى الطعن . الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/١٣
٨٤٤	١٧٣	٢ - عقود البيع الصادره من عضو جمعية تعاونية لبناء المساكن لعضو آخر بها . عدم خضوعها للرسم الشامل المنصوص عليه فى المادة الثانية من القرار بقانون ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ ولو تم البيع بموافقة الجمعية . خضوعه للرسم الأسمى الطلب التفسيري ٦ لسنة ١٩٧٢ الصادر من المحكمة العليا . الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/١٣
٨٤٤	١٧٣	٣ - أمر تقدير الرسوم التكميلية المستحقة للشهر العقارى وجوب رفع التظلم منه إما أمام المحضر عند الإعلان أو بتقرير فى قلم الكتاب . لا محل للتفرقة بين المنازعة فى مقدار الرسوم أو فى أساس الإلتزام . الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/١٣
٨٤٤	١٧٣	٤ - أمر تقدير الرسوم التكميلية المستحقة للشهر العقارى وجوب رفع التظلم منه أمام المحضر عند الإعلان أو بتقرير فى قلم الكتاب فى كافة الأحوال . لا محل للتفرقة بين المنازعة فى مقدار الرسوم أو فى أساس الإلتزام أو إنقضائه بالتقادم . الطعن رقم ١٣٤٠ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٢
١٠٠٣	٢٠٤	

الصفحة	القاعدة	صورىة
		<u>إثبات الصورىة :</u>
		١ - مشترى العقار بعقد مسجل . إعتباره من الغير بالنسبة للبيع الآخر الصادر من البائع عن ذات المبيع . أحقيته- باعتباره خلفاً خاصاً - فى التمسك بصورىة العقد الآخر صورىة مطلقة حتى ولو لم يتمسك بذلك البائع بعد القضاء برفض إدعائه بتزوير ذلك العقد . علة ذلك .
٢٣٧	٥٤	الطن رقم ١٢٢٤ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٩ ٢ - أجرة الأساس للأماكن الخاضعة للقانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ . ماهيتها . الأخذ بالأجرة المسماة فى العقد السارى فى ١٩٦١/١١/٥ . شرطه . أن يكون العقد جدياً والأجرة ليست صورىة . للمستأجر اللاحق إثبات الصورىة بكافة طرق الإثبات .
١٢١	٣٠	الطن رقم ١٥٨١ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٦ ٣ - عدم جواز تعويل الحكم فى قضائه على التصرف ذاته المطعون عليه أو على نصوص المحرر المثبت له .
٨٦٦	١٧٨	الطن رقم ١٦٥٠ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٢٠ <u>الصورىة المطلقة :</u> التمسك بالصورىة المطلقة . لا يمنع من الدفع بالصورىة النسبية .
١٣٧	٥٤	الطن رقم ١٢٢٤ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٩

الصفحة	القاعدة	مسائل متنوعة :
		١ - الطعن بعدم نفاذ التصرف . مانع من العودة إلى الإدعاء بصوريته . علة ذلك .
٣٠٨	٦٧	الطعن رقم ٢٤٨٠/٢٤٨١ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٦
		٢ - الطعن بصورية عقد . عدم قبوله إلا بمن له مصلحة فيه وفي حدود هذه المصلحة . الطعن بصورية عقد البيع بالنسبة لقدر معين . لا يمتد إلى مازاد على هذا القدر .
٨٠٩	١٦٦	الطعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١٠/٣٠
		٣ - الوكالة بالتسخير . ماهيتها . قيام الوكيل بالعمل بإسمه الشخصى لحساب الموكل المستتر . أثرها . إنصراف العقد الذى يبرمه الوكيل إلى الموكل ومن تعاقد مع الوكيل . علة ذلك .
٨٦٦	١٧٨	الطعن رقم ١٦٥٠ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٢٠
		<u>ضرائب</u>
		<u>أولاً - الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة :</u>
		١ - الأرباح التى تنتجها حصص الشركاء الموصين فى شركة التوصية . خضوعها للضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة . إلزام شركة التوصية بحجز قيمة الضريبة المستحقة على حصص التوصية مما تدفعه من أرباح وفوائد ناتجة عن هذه الحصص بالنسبة للإيرادات التى توزع فى مصر وتوريدها لمصلحة الضرائب .
٤٨٨	١٠٥	الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢٨

الصفحة	القاعدة	<p>٢ - بيع الأصول العقارية الخاصة بالشركة المطعون ضدها الثانية وهى شركة توصية بالأسهم تحت التصفية إلى الشركة المطعون ضدها الأولى . وإيلولة حصة التوصية فيها إلى الطاعنة إستيفاء مصلحة الضرائب للضريبة المستحقة عليها من الشركة المطعون ضدها الأولى بصفتها متنازلا لها فى حكم م ٢/٥٩ من ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ . رجوع هذه الشركة على كل من الطاعنة والشركة المطعون ضدها الثانية بقيمة هذه الضريبة. وجوب تحميل هذه الشركة المطعون ضدها الثانية التى حلت ووضعت تحت التصفية بقيمة الضريبة كلها دون الطاعنة . علة ذلك .</p>
٤٨٨	١٠٥	<p>الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢٨</p> <p><u>ثانياً - الضريبة على مكافأة التبليغ والإرشاد :</u></p>
		<p>١ - الحق فى مكافأة التبليغ والإرشاد نشوؤه وتكامل عناصره فور تحديد مقدار الضرائب والرسوم المستحقة متى كان لدى المصلحة ما يضمن تحصيلها .</p> <p>٢ - الضريبة المفروضة على مكافأة التبليغ والإرشاد . ق ٧٧ لسنة ١٩٦٩ . سريانها على المكافآت التى تدفع عن وقائع التبليغ والإرشاد التى تقع فى ظله . المكافأة المستحقة عن وقائع سابقة على صدور هذا القانون . عدم سريان هذه الضريبة عليها . علة ذلك .</p>
٢١٩	٥١	<p>الطعن رقم ٢٠٩٥ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٧</p>



الصفحة	القاعدة	ثالثاً - ضريبة التركات :
		<p>١ - القضاء بفسخ عقود البيع التى صدرت من المورث وبإلزام الورثة برد قيمة ما دفعه كل مشتر من تركة مورثهم .  أثره . ثبوت حق الورثة فى طلب استبعاد هذه المبالغ من أصول التركة بإعتباره ديناً على المتوفى ثبت بأحكام قضائية نهائية .  لا يغير من ذلك عدم عرض أمر هذا الدين على لجنة الطعن .  علة ذلك .</p>
٨٢٢	١٦٩	<p>الطعن رقم ١٤٨٨ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٣</p> <p>٢ - شهرة المحل التجارى . ماهيتها . إستبعاد الحكم المطعون فيه قيمة شهرة المنشأة من عناصر التركة بإعتبارها "خلو رجل" خطأ .</p>
٩١٨	١٨٧	<p>الطعن رقم ١٧٨٦ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/١</p> <p>رابعاً - ضريبة المباني :</p> <p>الضريبة الأصلية على المباني . حسابها بنسبة مئوية من القيمة الإيجارية الثابتة بدفاتر الحصر والتقدير بعد خصم ٢٠٪ مقابل المصاريف التى يتكبدها المالك . ق ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، ق ١٢٩ لسنة ١٩٦١ . جواز حسابها دون خصم متى خفض سعر الضريبة نفسها بنسبة ٢٠٪ .</p>
٧٠١	١٤٦	<p>الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٩</p>

الصفحة	القاعدة	الإعفاء الضريبي :
		<p>١ - إندماج إحدى شركات القطاع العام فى شركة أخرى مساهمة تابعة لذات المؤسسة م ١٧ق ٣٢ لسنة ١٩٦٦ . لا يتقيد بشرط صدور قرار جمهورى بالترخيص به . علة ذلك . إعتبار ذلك إندماجاً مما أشير إليه فى القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ . مؤدى ذلك . إنسحاب حكم الإعفاء الضريبي المنصوص عليه فى المادة السادسة منه على هذا الإندماج .</p>
٥٤٢	١١٣	<p>الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٢</p> <p>٢ - إعفاء المستلزمات الخاصة ببناء أو تجهيز أو تشغيل المنشآت الفندقية والسياحية من الضرائب والرسوم الجمركية . مناطه . كونها لازمة لبناء وتجهيز أو تشغيل . ينطبق عليه وصف المنشآت الفندقية أو السياحية . المنشآت الفندقية والمنشآت السياحية . ماهيتها . سيارات الركاب باعتبارها من وسائل النقل المخصصة لنقل السياح عدم إعفائها إلا إذا كانت مستوردة لتشغيل منشأة ينطبق عليها وصف الفندقية أو السياحة .</p>
١٠٧٠	٢١٩	<p>الطعن رقم ١٢٥٩ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٩</p> <p>٣ - الإعفاء من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية التى تستحق على التصرفات العقارية . إقتضاه على الجمعيات التعاونية . وحدها بالنسبة للتصرفات التى تصدر منها ويقع</p>

الصفحة	القاعدة	
		عبء الضريبة فيها وتكون معفاة من رسوم الشهر العقارى بشأنها . عدم إمتداد هذا الإعفاء إلى غيرها من المتعاقدين معها .
٧٩٦	١٦٣	الطعن رقم ٢١٤١ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٣٠ ٤ - الضرائب والرسوم المقررة للوحدات المحلية . إختلاف الجهة المنوط بها تقديرها عن الجهة المتظلم إليها من التقدير . إختصاص لجنة التظلمات . شموله الإعفاء والرفع والتعديل . مؤدى ذلك . إعتباره كقرار لجان الطعون الضريبية من حيث آثاره .
٦٥٧	١٣٦	الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٥ <u>الإخطار عن توقف المنشأة :</u> وقف جميع مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الإجراءات التى سرت أو تسرى فى حق الحكومة وممولي محافظات القنال إعتباراً من ١٩٦٧/٦/٥ حتى ازالة آثار العدوان التى فوض القانون وزير المالية فى تحديد تاريخ تحقيقها بقرار يصدره صدور هذا القرار والعمل به إعتباراً من ١٩٧٧/١٠/٣ . أثره . إنفتاح مواعيد السقوط والإجراءات المنصوص عليها فى قوانين الضرائب - ومنها أجل الإبلاغ عن توقف العمل بالمنشأة - فى حق الحكومة والمولين إعتباراً من هذا التاريخ .
٨٥٠	١٧٤	الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/١٧

الصفحة	القاعدة	مسائل متنوعة :
		<p>١ - ميعاد إستئناف الأحكام الصادرة طبقاً للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فى الطعون الضريبية المتعلقة بضرائب الأرباح التجارية والصناعية ولم تعلن قبل ١١/١٠/١٩٨١ - تاريخ العمل بقانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ - أربعون يوماً تبدأ من التاريخ المذكور .</p>
٧٩٩	١٦٤	الطعن رقم ١٧٢٧ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١/٣٠
		<p>٢ - طلب الطاعنة الحكم بالضرائب والرسوم الجمركية عن النقص غير المبرر فى عدد الطرود ، وطلب الفوائد القانونية المستحقة على هذه الضرائب والرسوم . دخول الطلب الأول فى الإختصاص النوعى للمحكمة وتوقف الحكم فى الثانى على الفصل فى عدم دستورية طلب الفوائد . قضاء الحكم المطعون فيه بوقف الدعوى بالنسبة للطلبين معاً دون أن يكون هناك ارتباطاً . خطأ .</p>
٨٥٤	١٧٥	الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/١٧

الصفحة	القاعدة	عقد
		أولاً - أركان العقد وشروط إنعقاده :
		<u>الإيجاب والقبول :</u>
		١ - إنعقاد البيع بتلاقى الإيجاب والقبول على حصوله . ركن القبول فى حالة ابداء الشركة المؤجرة رغبتها فى بيع عقاراتها إلى مستأجرين . شرطه . أن يكون المشتري مستأجراً للعقار المبيع أو وارثاً له منتفعاً به . المادتان ٣٩١ مدنى قديم ، ٦٠١ مدنى . مثال
٦٣٢	١٣٢	الظمن رقم ١٠٧٧ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٩ ٢ - طرح مناقصات التوريد وغير ذلك من البيانات الموجهة إلى الجمهور أو الأفراد كالنشرات والإعلانات . ليس إيجاباً إنما مجرد دعوة إلى التفاوض . الإيجاب هو الاستجابة لهذه الدعوة . التقدم فى مناقصة بعباء بالشروط المبينة فيه . إعتباره إيجاباً يتم التعاقد بقبول الجهة صاحبة المناقصة له .
١٠٠٨	٢٠٥	الظمن رقم ٤٧٢ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٢ ٣ - الثمن ركن أساسى فى عقد البيع . م ٤١٨ مدنى . تحديده فى العقد بالعملة المصرية ثم الوفاء به بالنقد الأجنبى . لا بطلان . علة ذلك . إعتبار هذا الوفاء عملاً قانونياً تالياً لانعقاد العقد . ( مثال ) .
٨٩٦	١٨٤	الظمن رقم ٩٤٨ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٢٧



الصفحة	القاعدة	
		<b>المفاضلة بين العقود :</b>
		حظر إبرام أكثر من عقد إيجار واحد للوحدة السكنية الواحدة . مؤداه . بطلان العقود اللاحقة للعقد الأول حتى ولو صدرت من مؤجر غير الذي أصدر العقد الأول . شرطه . لا محل لأعمال نص المادة ٥٧٣ مدنى بإجراء المفاضلة بينهما .
٢٥٥	٥٧	الطعن رقم ١٧٩٥ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠
		<b>ثانياً - آثار العقد :</b>
		<b>تحديد موضوع العقد :</b>
		<b>١ - تكييف العقد :</b>
		تكييف العقد . مناطه . ما عناه العاقدون منها . عدم الاعتداد بما يطلقونه عليها من أوصاف أو يضمنوها من عبارات متى كانت تخالف حقيقة قصد المتعاقدين .
٢١٥	٥٠	الطعن رقم ١٧٦٣ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٧
		<b>٢ - العبرة فى تكييف العقد هى بحقيقة الواقع وما عناه العاقدان منه . عدم الاعتداد بما يطلقه المتعاقدان عليه من أوصاف وعبارات متى خالفت حقيقة التعاقد .</b>
٩١١	١٨٦	الطعن رقم ١٥٤٣ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٢٧
		<b>٣ - التعرف على قصد العاقدين . من سلطة قاضى الموضوع . التكييف القانونى لما عناه المتعاقدان . خضوعة لرقابة محكمة النقض .</b>
٩١١	١٨٦	الطعن رقم ١٥٤٣ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٢٧

الصفحة	القاعدة	
		<u>٢ - تفسير العقد :</u>
		١ - محكمة الموضوع . سلطتها في تفسير العقود والشروط المختلف عليها بما تراه أوفى بمقصود المتعاقدين .
٩٠	٢٢	الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢
		٢ - تفسير العقود والشروط . من سلطة محكمة الموضوع متى كان تفسيرها مما تحتمله عبارتها . عدم تقيدها بما تفيدته عبارة معينة بل بما يفيدته العقد في جملة .
٢١١	٤٩	الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٧
		٣ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تفسير صيغ العقود والشروط المختلف عليها بما تراه أوفى بمقصود المتعاقدين دون رقابة محكمة النقض . شرطه .
٨٣٦	١٧٢	الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/١٢
		٤ - محكمة الموضوع . سلطتها في تفسير العقود والشروط الواردة بها وإستخلاص قصد المتعاقدين طالما لم يخل ذلك بالمعنى الظاهر لها .
٨٩٦	١٨٤	الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٢٧
		<u>ثالثاً - إنحلال العقد :</u>
		<u>١ - الفسخ القضائي :</u>
		محكمة الموضوع سلطتها في تقدير كفاية أسباب الفسخ . عدم خضوعها لرقابة محكمة النقض في ذلك . متى استندت إلى أسباب سائغة .
٩٠	٢٢	الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢

الصفحة	القاعدة	
		٢ - القضاء بفسخ عقود البيع التى صدرت من المورث وبإلزام الورثة برد قيمة ما دفعه كل مشتر من تركة مورثهم . أثره . ثبوت حق الورثة فى طلب استبعاد هذه المبالغ من أصول التركة بإعتباره ديناً على المتوفى ثبت بأحكام قضائية نهائية . لا يغير من ذلك عدم عرض أمر هذا الدين على لجنة الطعن . علة ذلك .
٨٢٢	١٦٩	الطعن رقم ١٤٨٨ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٣ <u>٢ - الفسخ الاتفاقى :</u> الشرط الفاسخ الصريح . عدم اشتراط ألفاظاً معينة له . النص فى العقد على ترتيب آثار الفسخ بغير حاجة إلى تنبيه أو إنذار بمجرد حصول المخالفة لشروط العقد . قيامه مقام النص على الشرط بلفظه . لا رقابه لمحكمة النقض على محكمة الموضوع فى هذا التفسير متى كانت عبارة العقد تحتل المعنى الذى أخذت به .
٦٠٤	١٢٦	الطعن رقم ١٩ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧ <u>رابعاً - بعض أنواع العقود :</u> <u>العقد الإدارى :</u> العقد الإدارى . ماهيته .
٣٨٩	٨٤	الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢

الصفحة	القاعدة	
		<b><u>عقود المزايدة :</u></b>
		العقد فى المزايدات . تمامه برسو المزااد .م. ٩٩ مدنى . شروط المزااد . تضمنها أحكاماً خاصة . وجوب الرجوع إليها . علة ذلك .
٣٣٣	٧٣	الظعن رقم ١٢٩٣ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١٦
		<b><u>عقود إيجار الأراضى الزراعية :</u></b>
		الدعاوى الناشئة عن إيجار الأراضى الزراعية . شرط قبولها . إيداع نسخة من عقد الإيجار بالجمعية التعاونية الزراعية . العقود المحررة فى تاريخ سابق على العمل بالقانونين ١٧ لسنة ١٩٦٣ ، ٥٢ لسنة ١٩٦٦ . عدم خضوعها لهذا القيد . علة ذلك .
١٠٩	٢٧	الظعن رقم ١٠١٧ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٤
		<b><u>عقود العمل :</u></b>
		العقود التى يبرمها أصحاب الأعمال مع عمالهم ومستخدميهم . القانون الواجب التطبيق . قانون الجهة التى يوجد بها مركز إدارة هذه الأعمال . إبرام فروع الإدارة فى مصر العقد . أثره . تطبيق القانون المصرى .
٢٧٧	٦١	الظعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٤

الصفحة	القاعدة	
		<u>عقد الإيجار :</u>
		١ - عقد الإيجار . ماهيته . إلتزام المؤجر بالامتناع عما يحول دون إنتفاع المستأجر بالعين المؤجرة . أثره .
١٠٤٢	٢١١	الطعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٥
		٢ - تحديد نطاق المكان المؤجر . الأصل فيه بما يفصح عنه المتعاقدان فى عقد الإيجار عدم وضوح ذلك . وجوب الرجوع إلى النية المشتركة للمتعاقدين مع الاستهداء بطبيعة التعامل والعرف الجارى والطريقة التى يتم بها تنفيذ العقد منذ البداية .
١٠٤٢	٢١١	الطعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٥
		٣ - نطاق العقد . عدم اقتضائه على إلتزام المتعاقدين بما ورد فيه . تناوله ما هو من مستلزماته وفقا للقانون والعرف والعدالة بحسب طبيعة الإلتزام . م ١٤٨ مدنى .
١٠٤٢	٢١١	الطعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٥
		<u>مسائل متنوعة :</u>
		الوكالة بالتسخير . ماهيتها . قيام الوكيل بالعمل باسمه الشخصى لحساب الموكل المستتر ، أثرها . إنصراف العقد الذى يبرمه الوكيل إلى الموكل ومن تعاقد مع الوكيل .. علة ذلك .
٨٦٦	١٧٨	الطعن رقم ١٦٥٠ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٢٠



الصفحة	القاعدة	عمل
		<u>أولا - عقد العمل :</u>
		<u>تنظيم العمل :</u>
		<u>سلطة رب العمل في تنظيم منشأته :</u>
		١ - سلطة صاحب العمل في تنظيم منشأته . مؤداها . حقه في قصر الترقية على منطقة عمل واحد داخل الوحدة الاقتصادية فيما بين الأعمال التي تتماثل في طبيعتها وتحتاج إلى تأهيل معين وخبرة متميزة .
١٢٦	٣١	الظعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٩
		٢ - علاقة العمل بحكمها العقد ولائحة نظام العمل والقانون والعرف . الأحكام التي تنتظمها اللائحة . إلزام صاحب العمل بها . علته . توحيد نظام العمل وتحديد حقوق العاملين وواجباتهم . إلزام العامل بها . منشأه . حق صاحب العمل في تنظيم منشأته والإشراف على العاملين بها .
٤١٠	٨٩	الظعن رقم ٢٠٥٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٧
		٣ - تنظيم المنشأة وتقدير كفاية العامل ووضعه في المكان الذي يصلح له من سلطة صاحب العمل .
١٠١٢	٢٠٦	الظعن رقم ٢١٣٠ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٢

الصفحة	القاعدة	
		<b>ثانياً - العاملون بالقطاع العام :</b>
		<b>(أ) مسائل عامة :</b>
		<b>طبيعة علاقة العمل :</b>
٩٨	٢٤	١ - العاملون بشركات القطاع العام . علاقاتهم بها تعاقدية . الظعن رقم ٤٤٥ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٢
٩٨	٢٤	٢ - العلاقة التعاقدية للعاملين بشركات القطاع العام . فحواها . إلتزامات مقابلة . إمتناع أى من الطرفين عن الوفاء بالتزامه . أثره . إمتناع الطرف الآخر عن تنفيذ ما التزم به . شرطه . أن تكون الإلتزامات مستحقة الوفاء . تحديد تلك الإلتزامات ، مرده أحكام نظام العاملين بالقطاع العام ولوائح الشركة ( مثال بشأن حالة عامل إنتاج وشركة تأمين ) .
٩٨	٢٤	الظعن رقم ٤٤٥ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٢
٣٨٠	٨٢	٣ - العاملون بشركات القطاع العام . علاقاتهم بها تعاقدية خضوعهم لنظم العاملين بهذه الشركات ولأحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص خاص . الظعن رقم ١٥٠٩ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٣٠
٢٧٣	٦٠	<b>تعليمات الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة :</b> تعليمات الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة . تعليمات إدارية ليست لها منزلة التشريع . الظعن رقم ١٤٠٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٣

الصفحة	القاعدة	
		<b>(ب) التعيين في الوظائف :</b>
		تحديد الاشتراطات اللازمة لشغل إحدى وظائف الإدارة القانونية قبل ١٩٧٧/٨/٦ مناطه . ما ورد في شأنها بجدول توصيف الوظائف ، نفاذاً للمادتين ١ ، ٢ من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ ، دون اشتراطات شغل الوظائف الفنية بالإدارات القانونية المنصوص عليها بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٣ . علة ذلك .
٢٨٧	٦٣	الطعن رقم ١٢٨٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢
		<b>(ج) ترقية العاملين :</b>
		١ - ترقية العاملين إلى المستويين الأول والثاني . لجهة العمل وضع المعايير اللازمة للترقية بالاختيار على أساس الكفاية وفقاً لمصلحة العمل . القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ .
١٢٦	٣١	الطعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٩
		٢ - ضباط الاحتياط . أفضليتهم عند التعيين أو الترقية بالاختيار . مناطها . تساويهم مع غيرهم من المرشحين . القانون ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ .
١٢٦	٣١	الطعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٩
		٣ - مدة التطوع بالخدمة العسكرية . حسابها ضمن مدة الخدمة الكلية اللازمة للترقية وفقاً للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام . شرطه . أن تكون قضيت في عمل يكسب خبرة في العمل الأصلي . المواد ١٨ ، ١٩ ، ٢١ من القانون المشار إليه .
٢٧٣	٦٠	الطعن رقم ١٤٠٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٣

الصفحة	القاعدة	
		٤ - ترقية العاملين بشركات القطاع العام إلى المستويين الأول والثاني . أساسها الاختيار بحسب الكفاءة . إختصاص جهة العمل بوضع ضوابط ومعايير الترقية . م ٨ ق ٦١ لسنة ١٩٧١ . سلطة جهة العمل فى تقدير كفاية العامل لا يحدها إلا عيب إساءة استعمال السلطة .
٢٨٧	٦٣	الطعن رقم ١٢٨٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢ ٥ - ترقية العاملين إلى المستويين الأول والثاني . لجهة العمل وضع المعايير اللازمة للترقية بالاختيار على أساس الكفاية وفقاً لمصلحة العمل ، لا يحدها فى ذلك إلا عيب إساءة استعمال السلطة . القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ . لا ينال من ذلك أن تكون الترقية داخل المستوى الواحد .
٧٧٩	١٥٩	الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٢٩ (د) <u>تصحيح أوضاع العاملين :</u> ١ - تسكين أعضاء الإدارات القانونية بشركات القطاع العام . وجوب الربط بين عضو الإدارة القانونية والوظيفة التى يشغلها وقت صدور الهيكل الوظيفى لهذه الإدارة وبين الوظيفة المعادلة لها الواردة به . تسكينه على وظيفة تعلو وظيفته مباشرة . شرطه . توافر وظيفة شاغرة وتوافر الشروط فيه لشغل هذه الوظيفة . تسكينه على وظيفة أعلى منها ولو استوفى المدة اللازمة لشغلها . غير جائز .
٢٦٦	٥٩	الطعن رقم ٢١٠٥ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٣

الصفحة	القاعدة	
		٢ - العامل المعين بمؤهل أقل من المتوسط بالقطاع العام ، رغم حصوله على مؤهل متوسط قبل هذا التعيين مؤدى تسوية حالته . وضعه على الفئة المقررة لمؤهله المتوسط من تاريخ تعيينه مع مراعاة تاريخ ترشيح زملائه في التخرج متى كان موجودا في الخدمة في ١٠/٥/١٩٧٥ . أثره . تغيير مجموعته الوظيفية . المواد ٥ ، ٨ ، ١٥ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ .
٤١٤	٩٠	الظن رقم ١٢١١ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٣/٤/١٩٨٦ ٣ - تطبيق المدد المحددة بالجدول الثالث الملحق بقانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وتصحيح الوضع الوظيفي للعامل بمجموعة وظائف الخدمات المعاونة . شرطه . أن يكون نقله إلى تلك المجموعة أو إعادة تعيينه بها بسبب المرض . علة ذلك . المادة السادسة من القانون ٢٣ لسنة ١٩٧٨ .
٨١٩	١٦٨	الظن رقم ١٤٤٨ لسنة ٥٠ ق . جلسة ٢/١١/١٩٨٦ ٤ - ترقية العاملين بالقطاع العام تطبيقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . وجوب الاعتداد بالمدة الكلية المحتسبة من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب ، مضافاً إليها ما لم يحتسب في أقدمية العامل من مدد الخدمة السابقة وفقاً للمادتين ١٨ و ١٩ من القانون المشار إليه . لا محل لإشتراط عدم تزامن مدد الخدمة الفعلية السابقة مع مدد الخدمة الاعتبارية .
٩٤٦	١٩٣	الظن رقم ٦٧٣ لسنة ٥١ ق . جلسة ٧/١٢/١٩٨٦



الصفحة	القاعدة	<p>(هـ) الأجر :</p> <p><u>البدلات المختلفة :</u></p>
		<p>١ - تنظيم البدلات في ظل القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ منوط بمجالس إدارة شركات القطاع العام ، بدل التفرغ . أحقية الاخصائيين التجاريين لصرفه تنفيذا للقانون المذكور .</p> <p>٢ - تبعية شركات القطاع العام للمجلس الأعلى للقطاع . لا تمتد إلى التدخل الملزم بصدد ما تتخذه من قرارات .</p>
٤١٩	٩١	<p>الظعن رقم ٢ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/١٤</p> <p>٣ - مضاعفة بدل السفر للوفود والعاملين خارج الجمهورية في ظل قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٢٢ لسنة ٧٦ . شرطه . أن يكونوا في مهام رسمية .</p>
٤٥٠	٩٧	<p>الظعن رقم ٢٠٤٣ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢١</p> <p>٤ - البديل . ماهيته . إعطاؤه للعامل عوضا عن نفقات يتكبدها . عدم إعتباره جزء من الأجر . إعطاؤه له لقاء طاقة يبذلها أو مخاطر يتعرض لها . إعتباره جزء من الأجر مرهونا بالظروف التي دعت إلى تقريره .</p>
٦٣٩	١٣٣	<p>الظعن رقم ١٢٤٨ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٢</p> <p>٥ - الميزة العينية . مناط إعتبارها اجرا . إلزام صاحب العمل بتوفيرها للعامل لقاء عمله .</p>
٦٣٩	١٣٣	<p>الظعن رقم ١٢٤٨ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٢</p>

الصفحة	القاعدة	
		٦ - البديل النقدي . صرفه جزافا لا يغير من طبيعته ولا يبدل من غايته .
٦٣٩	١٣٣	الطعن رقم ١٢٤٨ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٢
		٧ - بدل التمثيل لشاغلي وظائف الإدارة العليا . تفويض الوزير المختص في تقريره م ٢/٢١ ق ٦١ لسنة ٧١ .
٦٩٠	١٤٣	الطعن رقم ١٩٢٨ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٦
		٨ - ندب العامل إلى وظيفة أعلى . أثره . أحقيته للبدلات والميزات العينية المقررة لها .
٦٩٠	١٤٣	الطعن رقم ١٩٢٨ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٦
		٩ - الأجر . الأصل فيه أنه لقاء العمل الذي يقوم به العامل م ٣ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ملحقات الأجر غير الدائمة . لا يستحقها العامل إلا إذا تحققت أسبابها . مناطه .
		١٠ - الأجر الإضافي . أجر متغير مرتبط بالظروف الطارئة للإنتاج بما قد تقتضيه من زيادة ساعات العمل عن المواعيد القانونية .
٨٠٣	١٦٥	الطعن رقم ١٧٧١ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١٠/٢٧
		(و) الاستقالة :
		إنهاء علاقة العمل بالاستقالة . شرطه . قبول جهة العمل لها صراحة أو حكماً . م ٦٧ ق ٦١ لسنة ١٩٧١ . طلب

الصفحة	القاعدة	
		الإحالة للمعاشي المبكر وفقاً للمادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعي ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . إنتطواءه ذيحناً على طلب بالإستقالة . مؤدى ذلك . وجوب مراعاة الميعاد المنصوص عليه بالمادة ٦٧ المشار إليها .
٨١٦	١٦٧	الطن رقم ١٤٩٢ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٣ <u>(ز) تأديب العاملين :</u> ١ - قواعد مجازاة العاملين تأديبياً . خضوعها لنظام أمر . ق ٦١ لسنة ١٩٧١ . توقيع عقوبات تجاوز الجزاءات التأديبية ، أو اقتضاء قيمة التعويض من أجر العامل . وسيلته الدعوى المدنية أو الجنائية .
٣٨٠	٨٢	الطن رقم ١٥٠٩ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٣٠ <u>ثالثاً - مسائل متنوعة :</u> ١ - الاختصاص بالمرافعة ومباشرة الدعاوى والمنازعات المتعلقة بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها . منوط بالإدارة القانونية بها إلا ما يرى مجلس إدارتها إحالته إلى هيئة قضايا الدولة أو محام خاص . ما نصت عليه المادة ١٢ من قرار وزير العدل رقم ٥٦٩ لسنة ٧٧ بإحدى الدعاوى التي ترفعها الهيئة أو الشركة على أحد أعضاء الإدارة القانونية بها أو منهم عليها إلى إدارة قضايا الحكومة لمباشرتها . إجراء تنظيمي . لا يترتب بطلان على مخالفته .
١٣	٢٠	الطن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٥٣ ق. "هيئة عامة" جلسة ١٩٨٦/٢/١٧

الصفحة	القاعدة	
		٢ - إنتقال ملكية المنشأة بأى تصرف قانونى . أثره . ضمانها بذاتها مستحقات الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية قبل صاحب العمل . مسئولية الخلف مع السلف عن هذه المستحقات ولو قام بإخطار الهيئة بالتصرف أو تعهد السلف بالسداد . م ١٢٨ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .
٣٨٥	٨٣	الطعن رقم ٥٦٠ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٣١ ٣ - قواعد ندب العاملين بالقطاع العام . تنظيمها بالقانون رقم ٤٨ لسنة ٧٨ . لا محل لأعمال قواعد قانون العمل . ٤ - ندب عامل لوظيفة أخرى . إنتهاؤه بإنتهاء الغرض منه أو بإنقضاء الفترة المحددة له . ٥ - تنظيم المنشأة وتقدير كفاية العامل ووضعه فى المكان الذى يصلح له من سلطة صاحب العمل .
١٠١٢	٢٠٦	الطعن رقم ٢١٣٠ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٢ ٦ - ترك الخدمة فى الحكومة أو القطاع العام للإلتحاق بوظيفة جديدة . تعيين جديد يكسب العاملين مراكز قانونية جديدة مغايرة لمراكزهم السابقة . إلتحاقهم بوظيفة أخرى دون ترك الخدمة . إعتباره نقل .
٩٩٨	٢٠٣	الطعن رقم ١٥١ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٢

الصفحة	القاعدة	
		١ - تقليد العلامة التجارية يقوم على محاكاة تتم بها المشابهة بين الأصل والتقليد تدعو إلى تضليل الجمهور . إعتباره صورة من صور الخطأ التي يمكن الاستناد إليه كركن في دعوى المناقسة التجارية غير المشروعة .  الطعن رقم ٢٢٧٤ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٢
١٠١٦	٢٠٧	٢ - تحقق تقليد العلامة التجارية . لا يلزم التطابق بين العلامتين بل يكفي لتوافره وجود تشابه بينهما من شأنه تضليل جمهور المستهلكين وأحداث اللبس والخلط بين المنتجات .  الطعن رقم ٢٢٧٤ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٢
١٠١٦	٢٠٧	٣ - حق طالب تسجيل العلامة التجارية في رفع دعواه أمام القضاء . مناطه . التظلم إلى اللجنة المنصوص عليها في القانون ٥٧ لسنة ١٩٢٩ المعدل بالقانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٣ من قرار إدارة التسجيل في حالة الرفض في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ إخطاره كتابه بأسبابه وأن تؤيد هذه اللجنة قرار إدارة التسجيل .
١٠١٦	٢٠٧	الطعن رقم ٢٢٧٤ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٢



الصفحة	القاعدة	فوائد
		<u>أولاً - إستحقاقها :</u>
٣٢٦	٧١	١ - إستحقاق البائع للفوائد عما لم يدفع من الثمن . شرطه . م ٤٥٨ مدنى . تسليم المبيع للمشتري وقابلية المبيع لإنتاج ثمرات أو إيرادات أخرى . إستحقاق الفوائد بغير حاجة إلى وجود إتفاق عليها . عدم الإعفاء منها إلا باتفاق أو عرف . الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١٣
٣٩٧	٨٦	٢ - المستلم لغير المستحق . ملزم برده مضافاً إليه فوائد . شرطه . أن يكون سئ النية . إعتباره كذلك من تاريخ رفع الدعوى بغير المستحق م ١٨٥ مدنى . الطعن رقم ٨٩٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٣
		<u>ثانياً - مسائل متنوعة :</u>
٣٢٦	٧١	المحكمة الدستورية العليا هي الجهة المنوط بها - دون غيرها - مهمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين . مؤداه . ليس لغيرها من المحاكم الامتناع عن تطبيق نص لم يقض بعدم دستورية . إذا تراءى لها عدم دستورية نص فى قانون أو لائحته فى دعوى مطروحة عليها تعين وقفها وإخالتها إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى المسألة الدستورية . المادتان ١/١٧٥ من الدستور ، ٢٩ ق ٤٨/١٩٧٩ مثال بشأن عدم دستورية النص على الفوائد . الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١٣

الصفحة	القاعدة	
		<p style="text-align: center;"><u>قانون</u></p> <p style="text-align: center;"><u>أولاً - دستورية القوانين :</u></p> <p style="text-align: center;"><u>فى أحكام المحكمة الدستورية :</u></p> <p>١ - المحكمة الدستورية العليا هى الجهة المنوط بها - دون غيرها - مهمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين . مؤداه . ليس لغيرها من المحاكم الامتناع عن تطبيق نص لم يقض بعدم دستوريته . إذا تراءى لها عدم دستورية نص فى قانون أو لائحة فى دعوى مطروحة عليها تعين وقفها وإحالتها إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى المسألة الدستورية . المادتان ١٧٥/١ من الدستور ، ٢٩ ق ٤٨/١٩٧٩ (مثال بشأن عدم دستورية النص على الفوائد ) .</p>
٣٢٦	٧١	<p style="text-align: center;">الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١٣</p> <p>٢ - المحكمة الدستورية العليا . النص فى قانونها على عدم قابلية أحكامها وقراراتها للطعن نص خاص . مؤدى ذلك . قاعدة الطعن بالنقض فى الأحكام الانتهائية أيا كانت المحكمة التي إصدارتها م ٢٤٩ مرافعات . عدم جواز أعمالها بالنسبة لأحكام المحكمة الدستورية العليا . علة ذلك .</p>
٣٩٥	٨٥	<p style="text-align: center;">الطعن رقم ١٩٤٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٣</p>

الصفحة	القاعدة	
		<b>ثانياً - تنازع القوانين :</b>
		الاتفاقات الدولية الجماعية . قصر سريان أحكامها على الدول التي انضمت إليها . مؤدى ذلك . سريان أحكام القانون الدولي على العلاقات بين الدول غير المنضمة لتلك الاتفاقات .
٤٩٥	١٠٦	الظعن أرقام ١٤١٢، ١٤٦٨، ١٤٩٥ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢٩
		<b>ثالثاً - تطبيق القانون :</b>
		<b>بأى مسائل الأحوال الشخصية :</b>
		الأحكام التى يتعين على المحاكم تطبيقها فى منازعات المصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة . هى الأحكام الموضوعية فى الشريعة الخاصة الواجبة التطبيق . الإجراءات الخاصة بما يتبع فى دعوى الطاعة . م ٦ مكرر ثانياً من ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . ماهيتها . من قواعد الاختصاص والإجراءات التى تسرى على جميع منازعات الطاعة أياً كانت ديانه أطرافها .
٥٩١	١٢٣	الظعن رقم ٧٦ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧
		<b>فى مسائل الإيجار :</b>
		١ - المستأجر المصرى لسكن مفروش . حقه فى الاستفادة من الإمتداد القانونى لعقد الإيجار . مادتان ٤٦ ، ٤٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . شرطه . استمراره بالعين المدة المحددة بالنص ولو إنتهت مدة العقد .
١٧	٣	الظعن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٥ ق . "هيئة عامة" جلسة ١٩٨٦/٢/٢٥

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الإمتداد القانونى لعقد الإيجار المفروش . مناطه . أن يكون عقد الإيجار صحيحاً وناقذاً .
١٧	٣	الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٥ ق. "هيئة عامة" جلسة ١٩٨٦/٢/٢٥ ٣ - الإمتداد القانونى لعقد الإيجار المفروش . م ٤٦ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . تطبيقه على عقود المساكن التى إنتهت مدتها وظل المستأجرون شاغلين لها عند العمل بالقانون سواء كان انتهاءها بإنتهاء مدتها أم بالتنبيه بالإخلاء . علة ذلك . النص العام الصريح لا محل لتقييده أو تأويله بدعوى استهداء قصد الشرع منه .
١٧	٣	الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٥ ق. "هيئة عامة" جلسة ١٩٨٦/٢/٢٥ ٤ - الأحكام الخاصة بالامتداد القانونى فى قوانين إيجار الأماكن ومنها م ٤٦ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . تعلقها بالنظام العام . أثره . سريانها بأثر فوري على المراكز والوقائع القانونية القائمة وقت نفاذها ولو كانت ناشئة قبلها .
١٧	٣	الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٥ ق. "هيئة عامة" جلسة ١٩٨٦/٢/٢٥ ٥ - تفسير العقود والتعرف على إرادة المتعاقدين منها . من سلطة محكمة الموضوع طالما كان تفسيرها سائغاً ولا خروج فيه عن المعنى الظاهر لعبارتها . مثال بصدد استخلاص أن استئجار العين المفروشة كان بقصد السكن .
١٧	٣	الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٥ ق. "هيئة عامة" جلسة ١٩٨٦/٢/٢٥

الصفحة	القاعدة	
		٦ - عقود إيجار الأماكن الكائنة خارج النطاق المكانى لقوانين إيجار الأماكن المؤجرة لصالح الحكومة وفروعها أو للمجالس المحلية أو للهيئات العامة . خضوعها للامتداد القانونى أعمالا للقانونين رقمى ١٢١ سنة ٤٧ ، ٥٢ سنة ١٩٦٩ . خضوعها للقواعد العامة فى القانون المدنى منذ العمل بالقانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ . علة ذلك .
٣٨٩	٨٤	الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢ <u>فى الضرائب :</u> ١ - الحق فى مكافأة التبليغ والإرشاد نشوؤه وتكامل عناصره فور تحديد مقدار الضرائب والرسوم المستحقة متى كان لدى المصلحة ما يضمن تحصيلها .
٢١٩	٥١	الطعن رقم ٢٠٩٥ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٧ ٢ - الضريبة المفروضة على مكافأة التبليغ والإرشاد . ق ٧٧ لسنة ١٩٦٩ . سريانها على المكافآت التى تدفع عن وقائع التبليغ والإرشاد التى تقع فى ظله . المكافأة المستحقة عن وقائع سابقة على صدور هذا القانون . عدم سريان هذه الضريبة عليها . علة ذلك .
٢١٩	٥١	الطعن رقم ٢٠٩٥ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٧ <u>فى التأمينات الاجتماعية :</u> ١ - أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٧٩ لسنة



الصفحة	القاعدة	
		١٩٧٥ . تعلقها بالنظام العام . عدم جواز تحليل هيئة التأمينات أو أصحاب الأعمال أو العمال من أحكامه .
٢٧٧	٦١	الطعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٤ ٢ - إصابة المؤمن عليه نتيجة حادث خلال ذهابه إلى عمله أو عودته منه . شرط إعتبارها في حكم إصابة العمل . أن يكون الذهاب أو الأياب دون توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعى .
٢٧٧	٦١	الطعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٤ <u>فى مسائل العمل :</u> العقود التى يبرمها أصحاب الأعمال مع عمالهم ومستخدميهم . القانون الواجب التطبيق قانون الجهة التى يوجد بها مركز إدارة هذه الأعمال . إبرام فروع الإدارة فى مصر العقد . أثره . تطبيق القانون المصرى .
٢٧٧	٦١	الطعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٤ <u>رابعاً - سريان القانون من حيث الزمان :</u> ١ - النص التشريعى . سريانه على ما يلى نفاذه من وقائع ما لم ينص القانون برجعيه أثره أحكام القانون المتعلقة بالنظام العام . سريانها بأثر فوري على ما لم يكتمل من المراكز القانونية الناشئة قبل نفاذه .
١٠٢	٢٥	الطعن رقم ٢١٤٥ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٣

الصفحة	القاعدة	
		٢ - نص المادة ٢/٢٢ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . سريان حكمه على حالات البناء التي تتم بعد نفاذه . علة ذلك . مثال .
١٠٢	٢٥	الطعن رقم ٢١٤٥ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٣ ٣ - فرض الحراسة . أثره . غل يد الخاضع لها عن إدارة أمواله والتصرف فيها . عدم سريان الفوائد التأخيرية على ديون المعاملين بالقانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ . ق ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بتسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة . مناطه . جدية الدين توافرها بصدر قرار الاعتداد بها من رئيس جهاز التصفية أو لجنة الديون أو الحارس العام .
١٦٨	٤٠	الطعن رقم ٢١٨٢ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢ ٤ - دعوى الشفعة - إعتبارها كأي دعوى - مرفوعة إيداع صحيفتها قلم كتاب المحكمة . م ٦٣ مرافعات . لا محل لأعمال أحكام قانون المرافعات السابق الذي كان سارياً وقت صدور القانون المدني . علة ذلك .
٤٤٤	٩٦	الطعن رقم ٢٣٢٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/١٧ <u>خامساً - إلغاء القانون :</u> إلغاء التشريع المتضمن قاعدة عامة لا يتم إلا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يتعارض

الصفحة	القاعدة	
		مع التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع . المقصود بالتعارض . ان يرد النصان على محل واحد ويستحيل أعمالها فيه معاً . مثال نصوص قانون إيجار الأماكن ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ليست ناسخة للمادة ١/٧٧ مدنى .
٢٤١	٥٥	الطن رقم ٢٣٤٨ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠ سادساً - مسائل متنوعة :
		١ - حظر تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضى الفضاء . الاستثناء حالاته . المراد ١ ، ٤ ، ٥ ق ٨١ لسنة ١٩٧٦ . تراخيص البناء المشار إليها فيه . ماهيتها . التراخيص الصادره باسم والحساب الأجنبى المتصرف إليه دون المتصرف .
٢٠٧	٤٨	الطن رقم ٢٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١١ ٢ - موافقة الهيئة العامة للإستثمار العربى والأجنبى والمناطق الحرة على طلب المستثمر غير المصرى لإقامة مبنى بموقع الأرض الفضاء المبيعة له قيام ذلك المستثمر بما فرضه عليه ق ٤٣ لسنة ٧٤ بتحويل النقد الأجنبى الحر المستخدم فى شرائها . أثره . خضوعة لأحكام ذلك القانون دون أحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بشأن حظر تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضى الفضاء . علة ذلك .
٨٨٥	١٨٣	الطن رقم ١١٩٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٢٧

الصفحة	القاعدة	قرار إدارى
		<p>قرار الإستيلاد الصادر من الجهة الإدارية المختصة على عقار إدارى . إختصاص القضاء الإدارى بالفصل فى صحته وإلغائه . صدوره صحيحاً ووضع اليد على العقار . أثره . إعتبار العلاقة بين الجهة الإدارية ومالك العقار علاقة تأجيرية مؤدى ذلك . إختصاص القضاء العادى بنظر المنازعات المتعلقة بها . م ٧ ق ١٢١ لسنة ٤٧ ، ٢/٣ ق ٥٢ لسنة ٦٩ ، ٢/٦ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .</p>
٩٦٩	١٩٧	<p>الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/١١</p> <p>٢ - القرار الإدارى الذى لا تختص جهة القضاء العادى بإلغائه أو تأويله أو تعديله . ماهيته . قرار المحافظ بالإستيلاد على عقار لصالح وزارة التربية والتعليم أو معاهدها . عدم إعتباره قراراً إدارياً علة ذلك . ق ٢٥٢ لسنة ٦٠ ، ٥٢ لسنة ١٩٧٥ . أثره . إختصاص المحاكم العادية بنظر المنازعة فيه .</p>
١٠٣٨	٢١٠	<p>الطعن رقم ٢٢٠٠ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٥</p> <p>٣ - عدم تعريف القانون للقرارات الإدارية . مؤداه . حق المحاكم العادية فى إعطائه تلك القرارات وصفها القانونى لها فى سبيل ذلك التحقق من قيام القرار الإدارى بمقوماته القانونية والتعرف على فحواه وتطبيقه وفقاً لظاهر نصوصه . عدم إعتبار ذلك تعرضاً للقرار بالتأويل .</p>
١٠٧٠	٢١٧	<p>الطعن رقم ١٢٥٩ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٩</p>

الصفحة	القاعدة	<p style="text-align: center;"><u>قضاء</u></p> <p style="text-align: center;"><u>رد القضاء :</u></p> <p>وقف الدعوى بعد تقديم طلب الرد . وقوعه بقوة القانون . عدم إتصال سببه بالدعوى الأصلية وإنما بشخص القاضى المطلوب رده . منع القاضى من نظر الدعوى لا يحول دون نظرها من غيره . علة ذلك .</p>
١٠٨١	٢١٩	<p>الطعن رقم ١٠٨٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٣٠</p> <p style="text-align: center;"><u>قوة الأمر المقضى</u></p> <p>١ - صدور حكم من المحكمة الدستورية بعدم دستورية نص قانون أو لائحته . أثره . عدم التطبيق أو النفاذ من تاريخ الحكم فى الجريدة الرسمية - الإستثناء - الحقوق والمراكز التى تكون قد إستقرت بحكم حائز لقوة الأمر المقضى .</p>
٥٠٨	١٠٧	<p>الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٣٠</p> <p>عدول المحكمة عما أمرت به من إجراءات الإثبات . من سلطة محكمة الموضوع . م ٩ إثبات . شرطه . بيان أسباب العدول بمحضر الجلسة وتضمنين حكمها أسباب عدم أخذها بنتيجة إجراء الإثبات . أثره . عدم حيازة حكم الإثبات لحجية الأمر المقضى .</p>
٥٦١	١١٧	<p>الطعن رقم ١٧٠٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٥</p>



الصفحة	القاعدة	
		٣ - القضاء السابق صدوره من المحكمة المحال إليها الدعوى بعدم اختصاصها ولائياً بنظر النزاع. حيازته قوة الأمر المقضى طالما لم يطعن فيه الخصوم بطرق الطعن المقررة قانوناً. أثره إمتناع معاودة النظر فيه . علة ذلك . حجية الأحكام تسمو على اعتبارا النظام العام .
٧٦٤	١٥٦	الطعن رقم ٢٠٥٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٢٥
		٤ - قضاء محكمة الموضوع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . نطاقه . عدم اتساعه للعودة لمناقشة موضوع هذه الدعوى وما عساه أن يفصل بهذا الموضوع من دفاع .
٧٦٤	١٥٦	الطعن رقم ٢٠٥٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٢٥
		٥ - نقض الحكم . لا يتناول من الحكم إلا ما تناولته أسباب الطعن المقبولة . ماعدا ذلك يحوز قوة الأمر المقضى . (مثال) .
٨٠٩	١٦٦	الطعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١٠/٣٠
		٦ - قوة الشيء المحكوم فيه . تلحق منطوق الحكم وما ارتبط به أسبابه إرتباطاً وثيقاً وما فصل فيه الحكم بصفة صريحة أو ضمنية حتمية . ما لم تنظره المحكمة بالفعل لا يحوز قوة الأمر المقضى .
٩٣٠	١٩٠	الطعن رقم ٩٢٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٤

الصفحة	القاعدة	محكمة الموضوع
		<u>أولاً - سلطتها في نظر الدعوى :</u>
		<u>في الدفاع :</u>
		١ - عدم إلتزام المحكمة بتكليف الخصم بتقديم دليل دفاعه أو لفت نظره إلى مقتضيات هذا الدفاع .
٦٠٠	١٢٥	الظعن رقم ٢٥١٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧
		✓ ٢ - عدم إلتزام محكمة الموضوع بتتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وحججهم وطلباتهم والرد عليها إستقلالاً . حسبها أن تقييم حكمها على ما يصلح أحمل قضائها . إلتفات الحكم عن دفاع لا يتغير به وجه الرأي في الدعوى . لا قصور .
٨٠٢	١٦٥	الظعن رقم ١٧٧١ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١٠/٢٧
		<u>في ضم المستندات :</u>
		١ - جطر تداول إقرارات الذمة المالية وشكاوى الكسب غير المشروع وتحقيقاتها أو الإطلاع عليها لغير الجهات التي حددها المشرع . م ١٧ ق ٦٢ لسنة ١٩٧٥ . أثره . عدم إلتزام المحكمة بإجابة طلب ضمها أو الرد عليه .
٣١٢	٦٨	الظعن رقم ٢٣٠٨ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١١

الصفحة	القاعدة	
		٢ - عدم إلتزام محكمة الموضوع بضم أوراق للدعوى متى كانت الأوراق المقدمة فيها كافية لتكوين عقيدتها . سلطتها فى تقدير الأدلة وترجيح ما تطمئن إلى ترجيحه وإستخلاص الحقيقة منها . شرطه .
٨٥٧	١٧٦	الطعن رقم ١٦٧٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/١٩ <u>إعادة الدعوى إلى المرافعة :</u> إعادة الدعوى للمرافعة . إستقلال قاضى الموضوع بتقدير مدى الجد منه .
٢٥٥	٥٧	الطعن رقم ١٩٧٥ لسنة ٩ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠ <u>ثانياً - سلطتها فى فهم الواقع فى الدعوى :</u> ✓ ١ - محكمة الموضوع لها السلطة فى فهم الواقع فى الدعوى والموازنة بين حجج الخصوم والأخذ بما تطمئن إليه منها وطرح ما عداه دون حاجة إلى تتبع كل حجة منها والرد عليها إستقلالاً . حسبها أن تقيم قضاؤها على أسباب سائغة تكفى لحمله .
٣٠٢	٦٦	الطعن رقم ٢١٣٨ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٦ ✓ ٢ - سلطة محكمة الموضوع فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى والأخذ بما تطمئن إليه من الأدلة . حسبها بيان الحقيقة التى إقتنعت بها وأوردت دليلها بما يكفى لحمل قضاؤها .
٣١٢	٦٨	الطعن رقم ٢٣٠٨ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١١

الصفحة	القاعدة	
		٣ - تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وبحث الأدلة والمستندات . من سلطة قاضى الموضوع . حسبه أن يبين الحقيقة التى إقتنع بها وأ يقيم قضاءه على أسباب كافيده لحمله . عدم إلتزام بتتبع الخصوم فى مختلف أقوالهم وحججهم والرد عليها استقلالا .
٩٠٢	١٨٥	الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٢٧ ٤ - محكمة الموضوع . لها السلطة التامة فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وتقدير ما يقدم إليها من أدلة والموازنة بينها وترجيح ما تطمئن إليه واستخلاص الحقيقة منها والجزم بما لم تقطع به تقارير الخبراء متى كان استخلاصها سائغا وله أصله الثابت بالأوراق .
٩٢١	١٨٨	الطعن رقم ٧٧٤ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢ ٥ - تحصيل فهم الواقع فى الادعوى . من سلطة قاضى الموضوع . شرطه . عدم التزامه بتتبع الخصوم فى مختلف أقوالهم وحججهم وطلباتهم والرد عليها استقلالا مادام فى قيام الحقيقة التى إقتنع وأورد دليلها الرد الضمنى المسقط لتلك الأقوال والحجج والطلبات .
٩٦٣	١٩٦	الطعن رقم ٢١٤٣ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/١٠ فى توافر التماثل أو إنعدامه بين العين المؤجرة وعين المثل : توافر التماثل أو إنعدامه بين العين المؤجرة وعين المثل . واقع تستقل بتقديره محكمة الموضوع متى كان إستخلاصها سائغا مؤديا إلى النتيجة التى إنتهت إليها
٣٦١	٧٩	الطعن رقم ١٨٠٥ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٦

الصفحة	القاعدة	
		<p><u>فى الاتخلف عن سداد الأجرة :</u></p> <p>- الحكم بإخلاء المستأجر للتخلف عن سداد الأجرة . شرطه ثبوت التخلف وعدم المنازعة الجديّة فى الأجرة . تقدير ذلك من سلطة محكمة الموضوع .</p>
٧١٣	١٤٧	<p>الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٩</p> <p><u>فى الشفعة :</u></p> <p>١ - الأخذ بالشفعة فى بيع الأراضى المعدة للبناء فى المدن أو فى القرى . م ١/٥/٩٣٦ مدنى . شرطه دخول الأرض نطاق المدينة أو القرية بالرجوع إلى خرائط الحدود وكونها فى الأراضى المعدة للبناء بإعتبار موقع الأرض من الكتلة السكنية. تقدير ذلك من سلطة محكمة الموضوع متى كان سائغا .</p>
٥١٤	١٠٨	<p>الطعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٦</p> <p>٢ - الإنذار الرسمى الموجه من البائع أو المشتري إلى الشفيع . مشتملاته م ٩٤١ مدنى . مناطه . بيان العقار الجائز أخذه بالشفعة . خلوه من بيان حدوده وأطواله أو مقاسه . لا يترتب البطلان طالما أن باقى البيانات الخاصة بالعقار كافية فى تعريف الشفيع به . عدم اشتراط بيان ما إذا كان محملا بحق إيجار من عدمه استقلال قاضى الموضوع بتقدير كفاية هذه البيانات . شرطه .</p>
٦٤٣	١٣٤	<p>الطعن رقم ١٢٥٢ . ١٢٦٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٣</p>



الصفحة	القاعدة	
		<u>فى أعمال السيادة :</u>
		للمحاكم العادية تقرير الوصف القانونى لما يعد من أعمال السيادة وما يخرج عنها لتحديد اختصاصها . خضوعها فى ذلك لرقابة محكمة النقض . أعمال السيادة . ماهيتها . مؤداها .
٩٨٨	٢٠١	الطعن رقم ٢٤٢٧ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/١٨
		<u>فى تقدير التعويض :</u>
		تقدير التعويض من سلطة قاضى الموضوع بغير رقابة من محكمة النقض .
١٠٣١	٢٠٩	الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٤
		<u>فى مسائل العمل :</u>
		إستخلاص علم الهيئة بتاريخ التحاق العمال لدى صاحب العمل . إستقلال محكمة الموضوع به . شرطه . أن يكون إستخلاصها سائغا ويؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها .
٦٩٣	١٤٤	الطعن رقم ٨٤٢ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٦
		<u>فى قيام الإكراه الدافع على الوفاء المسوغ لرد ما دفع بغير حق :</u>
		رد ما دفع بغير حق . لا محل له إذا كان الموفى يعلم أنه غير ملزم بالوفاء . الإكراه الدافع على الوفاء المسوغ للرد . م ١٨١ مدنى ، شرطه . قيام عدم العلم وتقدير وسيلة الإكراه . من سلطة محكمة الموضوع .
١٦٨	٤٠	الطعن رقم ٢١٨٢ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢

الصفحة	القاعدة	
		<u>التنازل عن الحق :</u>
		التنازل الضمني عن الحق . تقدير أدلته . من سلطة محكمة الموضوع .
٧٤٦	١٥٤	الطعن رقم ٨٦٣ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٢٥
		<u>فى عقد الشركة :</u>
		نيه المشاركه فى عقد الشركة . من مسائل الواقع التى تستقل بتقديرها محكمة الموضوع دون معقب عليها متى كان تقديرها سائغا .
٢١٥	٥٠	الطعن رقم ١٧٦٣ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٧
		<u>تقدير الواقع فى مسائل الإثبات :</u>
		إشتمال المحرر العرفى على أكثر من ورقة . كفاية التوقيع بنهاية الورقة الأخيرة منه للاحتجاج به على من وقعه . شرطه . ثبوت الإتصال الوثيق بين سائر أوراقه . تقديره . واقع إستقلال قاضى الموضوع به .
١٥٨	٣٨	الطعن رقم ١٠٢٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢٨
		<u>ثالثاً - إلزامها بقواعد الإثبات :</u>
		<u>إحالة المأمورية إلى غير آخر والإحالة إلى التحقيق :</u>
		١ - محكمة الموضوع . عدم إلزامها بإعادة المأمورية إلى خبير آخر أو بإحالة الدعوى إلى التحقيق متى إطمأنت إلى تقرير الخبير المنتدب ووجدت فيه الكفاية لتكوين عقيدتها .
٤٧٥	١٠٣	الطعن رقم ١١١٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢٤

الصفحة	القاعدة	
		٢ - عدم طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق . النعى بإغفال المحكمة إتخاذ هذا الإجراء من تلقاء نفسها . غير مقبول .
٧٣٤	١٥٢	الظعن رقم ٧٩ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٢٤
		٣ - لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ بما تطمئن إليه من الأدلة وإطراح ما عداه دون حاجة إلى الرد استقلالا على ما لم تأخذ به . شرطه . عدم إلزامها بإجابة الخصم إلى طلب الرحالة إلى التحقيق متى رأت في أسبابها ما يكفي لتكوين إعتقادها .
٨٢٨	١٧٠	الظعن رقم ١٦١ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/١٢
		<u>رخصة رد وبطلان ورقة مطروحة عليها :</u>
		محكمة الموضوع . حقها في استعمال الرخصة المخولة لها في رد وبطلان أية ورقة مطروحة عليها . عدم توقفه على إتخاذ أحد الخصوم إجراءات الإدعاء بالتزوير أو طلبه منها استعمال هذه الرخصة طالما أن المحاج بالورقة لم يقر بصحتها صراحة أو ضمنا .
٣٢٠	١٣٠	الظعن رقم ١٧٨٣ . ١٩٦٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٩
		<u>رابعاً - سلطتها في تقدير الأدلة :</u>
		١ - سلطة محكمة الموضوع في بحث الدلائل والمستندات المقدمة له وموازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح ما يطمئن إليه منها وإتخلاص الواقع في الدعوى . لا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك مادام إستخلاصه سائفا وله أصله الثابت بالأوراق .
١٦٢	٣٩	الظعن رقم ٣٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢٨

الصفحة	القاعدة	
		٢ - تقدير أدلة الدعوى والموازنة وترجيح ما تطمئن منها وإستخلاص ما تقتنع به . من سلطة محكمة الموضوع مادامت تقييم حكمها على أسباب سائفة تؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها .
٥٩١	١٢٣	الظعن رقم ٧٦ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧ ٣ - تقدير أدلة الدعوى وبحث الدلائل والمستندات وموازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح ما يطمئن إليه وإستخلاص ما تراه متفقاً مع واقع الدعوى . من سلطة محكمة الموضوع دون رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض طالما جاء إستخلاصها سائفاً بما له أصل ثابت في الأوراق .
٧٤٠	١٥٣	الظعن رقم ١٦٦ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٢٤ ٤ - محكمة الموضوع . سلطتها التامة في الموازنة بين حجج الخصوم والأخذ بما تطمئن إليه منها وطرح ماعداه - عدم التزامها بالرد على كل منها على إستقلال . حسبها أن تقييم قضاها على أسباب سائفة تكفى لحمله .
٧٦٩	١٥٧	الظعن رقم ٣٧ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٢٦ ٥ - عدم إلتزام محكمة الموضوع بضم أوراق الدعوى المقدمة فيها كافية لتكوين عقيدتها . سلطتها في تقدير الأدلة وترجيح ما تطمئن إلى ترجيحه وإستخلاص الحقيقة منها . شرطه .
٨٥٧	١٧٦	الظعن رقم ١٦٧٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/١٩

الصفحة	القاعدة	
		٦ - محكمة الموضوع . لها السلطة التامة فى تقدير أدلة الدعيو والموازنة بينها وترجيح ما تطمئن إليه منها وإستخلاص ما تقتنع به مادامت تقيم حكمها على أسباب سائفة تؤدي إلى النتيجة التى إنتهى إليها (مثال فى متعة ) .
١٠٢٦	٢٠٨	الظعن رقم ٥٨ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٣ <u>تقدير أقوال الشهود :</u>
		١ - تقدير أقوال الشهود وإستخلاص الواقع منها . من سلطة محكمة الموضوع . شرطه . ألا تخرج بها إلى ما يؤدي إليه مدلولها . إقامة قضاها على أسباب سائفة .
٣١٩	٧٠	الظعن رقم ١٦٨٢ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١٢
		٢ - محكمة الموضوع . إستقلالها بتقدير أقوال الشهود وإستخلاص الواقع منها متى أقامت قضاها على أسباب سائفة تكفى لحمله . عدم التزامها بتتبع الخصوم فى مختلف أقوالهم وحججهم والرد عليها إستقلا مادام فى الحقيقة التى اقتنعت بها وأوردت دليلها الرد الضمنى المستط لما عداها .
٣٩٧	٨٦	الظعن رقم ٣٤٣ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٦
		٣ - تقدير أقوال الشهود وإستخلاص الواقع منها . من سلطة محكمة الموضوع . سلطتها فى الأخذ بأقوال شاهد دون آخر . شرطه . عدم الخروج بها عما يؤدي إليه مدلولها .
٤٠٤	٨٨	الظعن رقم ١٦٣٢ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٧



الصفحة	القاعدة	في مسائل الخبرة :
		١ - أخذ محكمة الموضوع بتقرير الخبير محمولا على أسبابه الساتفة . مؤداه . عدم إلزامها بتعقب أقوال الخصوم وحججهم والرد على كل منها إستقلا لا طالما أقامت قضاها على ما يكفى لحمله .
١٥١	٣٧	الطعن رقم ٧٥١ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢٧
		٢ - تقرير الخبير . عنصر من عناصر الإثبات في الدعوى . إستقلال محكمة الموضوع بتقديره بلا معقب . شرطه .
٣٣٨	٧٤	الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١٩
		٣ - رأى الخبير عنصر من عناصر الإثبات . سلطة محكمة الموضوع في تقدير عمل الخبير . إعتما دها لتقرير الخبير . مؤداه . عدم إلزامها بالرد على الطعون الموجهة إليه إن لم تجد فيها ما يستحق الرد .
٤٠٠	٨٧	الطعن رقم ١٦٥٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٦
		٤ - عمل الخبير . من عناصر الإثبات الواقعية في الدعوى . خضوعة لتقدير محكمة الموضوع . لها الأخذ بما إنتهى إليه متى إقتنعت بسلامة الأسس التى بنى عليها .
٥٣٤	١١١	الطعن رقم ٢٣٣١ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٨
		٥ - عمل الخبير . من عناصر الإثبات . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع .
٥٦٧	١١٨	الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٥

الصفحة	القاعدة	
		<u>في إستنباط القرائن القضائية وتقديرها :</u>
		١ - إستنباط القرائن . من إطلاقات محكمة الموضوع . شرطه . أن يكون سائفا .
٣٧٤	٨١	الطعن رقم ٢٣٨١ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٧
		٢ - إستقلال محكمة الموضوع بتقدير القرائن - شرطه . أن يكون سائفا .
١٣٢	٣٢	الطعن رقم ٩٩٨ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢١
		٣ - تقدير القرائن القضائية . من سلطة محكمة الموضوع متى اطلعت عليها وأخضعتها لتقديرها .
١٤٦	٣٦	الطعن رقم ١٠٩٣ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢٧
		<u>في تقدير أدلة الصورية :</u>
		محكمة الموضوع . استقلالها بتقدير كفاية أدلة الصورية . ✓
٨٠٩	١٦٦	الطعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١٠/٣٠
		<u>خامساً - سلطتها في تفسير العقود :</u>
		١ - محكمة الموضوع . سلطتها في تفسير العقود والشروط المختلف عليها بما تراه أوفى بمقصود المتعاقدين .
٩٠	٢٢	الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢
		٢ - تفسير العقود والشروط . من سلطة محكمة الموضوع متى كان تفسيرها بما تحتمله عباراتها . عدم تقيدها بما تفيد عبارة معينة بل بما يفيد العقد في جملة .
٢١١	٤٩	الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٧

الصفحة	القاعدة	
		٣ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تفسير صيغ العقود والشروط المختلف عليها بما تراه أرقى بمقصود المتعاقدين دون رقابة محكمة التقض . شرطه .
٨٣٦	١٧٢	الظعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/١٢
		٤ - محكمة الموضوع . سلطتها في تفسير العقود والشروط الواردة بها وإستخلاص قصد المتعاقدين طالما لم يخل ذلك بالمعنى الظاهر لها .
٨٩٦	١٨٤	الظعن رقم ٩٤٨ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٢٧
		<u>في تفسير عقود الإيجار :</u>
		تفسير العقود والتعرف على إرادة المتعاقدين منها . من سلطة محكمة الموضوع طالما كان تفسيرها سائفا ولا خروج فيه عن المعنى الظاهر لعبارتها . مثال بصدد إستخلاص أن إستئجار العين المفروشة كان بقصد السكن .
١٧	٣	الظعن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٥ ق . هيئة عامة" جلسة ١٩٨٦/٢/٢٢
		<u>سادساً - في تكيف العقود :</u>
		التعرف على قصد المتعاقدين . من سلطة محكمة الموضوع التكيف القانوني لما عناه المتعاقدان . خضوعه لرقابة محكمة الموضوع .
٨٤٤	١٧٣	الظعن رقم ١٨٠ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/١٣

الصفحة	القاعدة	
		<u>سابعاً - سلطتها في فسخ العقود :</u>
		١ - محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير كفاية أسباب الفسخ . عدم خضوعها لرقابة محكمة النقض في ذلك . متى إستندت إلى أسباب سائغة .
٩٠	٢٢	الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢
		٢ - الشرط الفاسخ الصريح . عدم اشتراط ألفاظا معينة له . النص في العقد على ترتيب آثار الفسخ بغير حاجة إلى تنبيه أو إنذار بمجرد حصول المخالفة لشروط العقد . قيامه مقام النص على الشرط بلفظه . لا رقابة لمحكمة النقض على محكمة الموضوع في هذا التفسير متى كانت عبارة العقد تحمل المعنى الذي أخذت به .
٦٠٤	١٢٦	الطعن رقم ١٩ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧
		<u>ثامناً - سلطتها في مسائل الأحوال الشخصية :</u>
		<u>في مسائل النسب :</u>
		١ - التناقض في دعوى النسب عفو مغتفر . لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير الأدلة وفي إستخلاص الواقع منها .
٢٠٠	٤٦	الطعن رقم ٥ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١١
		٢ - الدخول مع العقد على من هي في عصمة آخر مع العلم بذلك . لا يثبت به نسب الولد من أبيه . علة ذلك . تقدير توافر هذا العلم من مسائل الواقع التي يستقل قاضي الموضوع ببحث دلائلها والموازنة بينها وترجيح ما يطمئن إليه منها .
٦٠٨	١٢٧	الطعن رقم ٢٠ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧

الصفحة	القاعدة	
		<u>في التطليق :</u>
		التطليق للغيبة . م ١٢ ق ٢٥ لسنة ١٩٣٩ . غياب الزوج سنة فأكثر في بلد غير البلد ائذى تقيم فيه الزوجة بغير عذر مقبول . تقدير العذر من سلطة قاضي الموضوع طالما كان إستخلاصه سائفا .
٨٧٢	١٨٠	الطعن رقم ٧٨ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٢٥
		<u>مسئولية</u>
		<u>أولاً - المسؤولية العقدية :</u>
		١ - وجود الشرط الجزائي في العقد . مؤداه . افتراض وقوع الضرر . للمدين أثبات عدم وقوعه .
٣٣٣	٧٣	الطعن رقم ١٢٩٣ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١٦
		٢ - قيام شركة المطعون ضدها بتضمين أمر التوريد شروطا مغايرة لما تلاقى عليه إرادة المتعاقدين . إعتباره تعديلا للعقد بإرادتها المنفردة غير جائز . أثره . إمتناع الطاعن عن تنفيذه . لا يشكل خطأ يستوجب مسئوليته .
١٠٠٨	٢٠٥	الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٧
		<u>ثانياً - المسؤولية التقصيرية :</u>
		<u>(أ) رابطة السببية :</u>
		رابطة السببية في المسؤولية التقصيرية ، قيامها على الخطأ المنتج للضرر . الخطأ المنتج . ماهيته . تعدد الأخطاء المستقلة أثره . توزيع المسؤولية عليها دون انفراد الخطأ الخطأ الأكبر



الصفحة	القاعدة	
		بتحميلها . علة ذلك . استغراق الخطأ الاشد لغيره من الاطعاء المستقلة . شرطه . اطلاق القول بحتمية استغراق الخطأ العمدى لغير العمدى . خطأ
٤٣	١٨١	الطعن رقم ٦٤٧ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٦ (ب) بعض صور المسؤولية التقصيرية : <u>مسئولية حارس الأشياء :</u> مسئولية حارس البناء . قيامها على خطأ مفترض فى جانيه لا يقبل إثبات العكس . انتفاؤها بنفى علاقة السببية بين الخطأ المفترض والضرر . سبيل ذلك . أثبات القوة القاهرة أو خطأ الغير أو خطأ المضرور نفسه .
٢٤١	٥٥	الطعن رقم ٢٣٤٨ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠ <u>مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة :</u> ١ - مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة . ماهيتها . اعتبار المتبوع فى حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون لا العقد . للمتبوع حق الرجوع على التابع بما أوفاه من تعويض للمضرور . للتابع بالدفع التى له قبل المضرور والمتبوع .
٧١٩	١٤٨	الطعن رقم ٩٠٢ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٩ ٢ - المنافسة التجارية غير المشروعة . إعتباره فعلا ضارا يستوجب مسؤولية فاعله عن الضرر المترتب عليه . تتجاوز حدود المنافسة المشروعة . ماهيته .
١٠١٦	٢٠٧	الطعن رقم ٢٢٧٤ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٢

الصفحة	القاعدة	مستولية شركات التأمين :
١٠٣١	٢٠٩	١ - المستولية عن الأضرار الناشئة عن حوادث السيارات والتأمين المعقود لتغطيتها . موضوع غير قابل للتجزئه - شركة التأمين فيه ضامنه بالتأمين للمستول عن الحادث . مؤدى ذلك . إستفادة أى منها من الحكم الصادر لصالح الآخر . مثال . الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٤
١٠٣١	٢٠٩	٢ - مستولية شركة التأمين عن تعويض الأضرار الناجمة عن حوادث السيارات بالغاما بلغ . م ١/٥ ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ . مؤداه . جواز الإستئناف المقام منها عن الحكم الصادر بالتعويض ولو قبله المستول . علة ذلك . الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٤
		<u>الضرر والتعويض عنه :</u>
١٠٣١	٢٠٩	تقدير التعويض من سلطة قاضى الموضوع بغير رقابه من محكمة النقض . الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٤
		<u>تقادم دعوى المستولية :</u>
٩٣٠	١٩٠	سقوط دعوى التعويض بالتقادم الثلاثى . م ١٧٢ مدنى . بد سريانه من تاريخ العلم الحقيقى بحدوث الضرر وبشخص المستول عنه . العلم الظنى لا يبدأ به التقادم . الطعن رقم ٩٢٤ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٤

الصفحة	القاعدة	مطلات
		<p>تحریم إقامة مطل مواجه للجار على مسافة تقل عن متر .</p> <p>یوجب الإزاله ولو لم يتوافر الضرر . م ٣٩ من القانون المدنى</p> <p>القديم المقابلة للمادة ١/٨١٩ من القانون المدنى الحالى .</p>
٤٠٠	٨٧	الطنن رقم ١٦٥٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٦
		<p>معاهدات</p> <p>الاتفاقات الدولية الجماعية . قصر سريان أحكامها على</p> <p>الدول التى إنضمت إليها . مؤدى ذلك . سريان أحكام القانون</p> <p>الدولى على العلاقات بين الدول غير المنضمة لتلك الاتفاقات .</p>
٤٩٥	١٠٦	الطنن أرقام ١٤١٢، ١٤٦٨، ١٤٩٥ لسنة ٥٠ ق. جلسة ١٩٨٦/٤/٢٩
		<p>ملكية</p> <p>أسباب كسب الملكية :</p> <p>١ - الأراضى الداخلة فى زمام البلاد . خروجها عن نطاق</p> <p>الأراضى الزراعية التى كان يجوز لكل مصرى الاستيلاء</p> <p>عليها وتملك ما يزرعه أو يغرسه أو يبنى عليها منها . م ٨٧٤</p> <p>مدنى قبل إلغائها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ . أثره . عدم</p> <p>جواز تملكها بالاستيلاء أيا كان وسيلته .</p>
١٣٥	٣٣	الطنن رقم ١٢٧٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢٢

الصفحة	القاعدة	
		٢ - ورود اسم الشخص في سجلا الضرائب العقارية . لا يصلح سنداً له في إثبات كسب ملكية العقارات .
٥٦٧	١١٨	الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٥
		٣ - تحريم إقامة مطل مواجه للشار على مسافة تقل عن متر . يوجب الأزاله ولو لم يتوافر الضرر . م ٣٩ من القانون المدني القديم المقابلة للمادة ١/٨١٩ من القانون المدني الحالي .
٤٠٠	٨٧	الطعن رقم ١٦٥٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٦
		٤ - اكتساب الحائز ملكية الشئ أو الحق محل الحيازة بالتقادم عدم وقوعه تلقائيا بقوة القانون . توقفه على إرادة الحائز إن شاء تمسك به أو تنازل عنه صراحة أو ضمنا .
٦٢٠	١٣٠	الطعن رقم ١٧٨٣ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٩
		<u>إنتقال الملكية :</u>
		ملكية العقار الذي يباع جبراً . عدم انتقالها إلى المشتري بالمزاد إلا بتسجيل حكم إيقاع البيع . م ٩ من قانون الشهر العقاري ١١٤ لسنة ١٩٤٦ . تسجيل حكم مرسى مزاد الأرض المباعة من المورث بعد وفاته . أثره . دخولها ضمن أصول التركة . لا يغير من ذلك تسجيل تنبيه نزع الملكية قبل الوفاء . علة ذلك .
٨٢٢	١٦٩	الطعن رقم ١٤٨٨ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٣

الصفحة	القاعدة	ملكية الأجانب للعقارات :
		<p>١ - حظر تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي الفضاء الاستثناء حالاته . المواد ١ ، ٤ ، ٥ ق ٨١ لسنة ١٩٧٦ .</p> <p>تراخيص البناء المشار إليها فيه . ماهيتها . التراخيص الصادرة باسم والحساب الأجنبي المتصرف إليه دون المتصرف .</p>
٢٠٧	٤٨	<p>الظعن رقم ٢٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١١</p> <p>٢ - موافقة الهيئة العامة للاستثمار العربى والأجنى والمناطق الحرة على طلب المستثمر غير المصرى لإقامة مبنى بموقع الارض الفضاء المباعة له قيام ذلك المستثمر بما فرضه عليه ق ٤٣ لسنة ٧٤ بتحويل النقد الأجنبى الحر المستخدم فى شرائها . أثره . خضوعه لأحكام ذلك القانون دون أحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بشأن حظر تملك غير المصريين العقارات المبنية والأراضي الفضاء . علة ذلك .</p>
٨٨٥	١٨٣	<p>الظعن رقم ١١٩٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٢٧</p> <p>٣ - حظر إكتساب غير المصريين ملكية العقارات المبنية أو الأراضي الفضاء . ق ٨١ لسنة ١٩٧٦ . العقود غير الصورية التى أبرمت قبل صدوره . إعتبار أنها نشأت صحيحة . قضاء</p>



الصفحة	القاعدة	
		الحكم المطعون فيه . باعتبارها باطلة منذ نشأتها خطأ في القانون . علة ذلك .
٩٩٣	٢٠٢	الطعن رقم ٢٢٤٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢١
		<u>مسائل متنوعة :</u>
		١ - انتقال ملكية المنشأة بأى تصرف قانونى . أثره . ضمانها بذات مستحقات الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية قبل صاحب العمل . مسئولية الخلف مع السلف عن هذه المستحقات ولو قام بأخطار الهيئة أو تعهد السلف بالسداد . م ١٢٨ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .
٣٨٥	٨٣	الطعن رقم ٥٦٠ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٣١
		٢ - ضم دعويين مختلفتين سببا وموضوعا . أثره . عدم اندمجها واستقلال كل منها ولو اتحد الخصوم فيها . الاستثناء أن يكون الطلب فى أحد الدعويين هو الوجه الآخر للطلب فى الدعوى الأخرى مع الاتحاد فى السبب والخصوم . أثر ذلك . إندماجها وفقدان كل من الدعويين استقلالها . ( مثال ملكية ) .
٥٥٤	١١٦	الطعون أرقام ١٦١ . ٦٤٩ . ٦٧٨ . ١٧٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٥

الصفحة	القاعدة	نزع الملكية للمنفعة العامة
		<p>١ - ملكية العقار . عدم إنتقالها إلى المشتري إلا بتسجيل عقد البيع . مؤداه . ليس للمشتري قبل تسجيل عقده مطالبه غير البائع بالتعويض عن فقد ملكية المبيع .</p>
٣٥٧	٧٨	<p>الظن رقم ٢٤٠٣ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٥</p> <p>٢- إنقضاء ثلاث سنوات من إستيلاء جهة الإدارة على عقار دون اتخاذ إجراءات نزع الملكية . أثره . بقاء العقار على ملك صاحبه . له التصرف فيه مع إعتباره مؤجرا له طيلة فترة الاستيلاء .</p>
٩٦٩	١٩٧	<p>الظن رقم ٩٦٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/١١</p> <p><u>نظام عام :</u></p> <p><u>أولاً - المسائل المتعلقة بالنظام العام :</u></p> <p><u>(أ) القواعد الموضوعية الأمرة :</u></p> <p>١ - الأحكام الخاصة بالامتداد القانوني في قوانين إيجار الأماكن ومنها م٤٦ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . تعلقها بالنظام العام . أثره . سريانها بأثر فوري على المراكز والوقائع القانونية القائمة وقت نفاذها ولو كانت ناشئة قبلها .</p>
١٧	٣	<p>الظن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٥ ق . "هيئة عامة" جلسة ١٩٨٦/٢/٢٥</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢ - النص التشريعى . سريانه على ما يلى نفاذه من وقائع ما لم ينص القانون برجميه اثره . أحكام القانون المتعلقة بالنظام العام . سريانها بأثر فوري على ما لم يكتمل من المراكز القانونية الناشئة قبل نفاذه .
١٠٢	٢٥	الطعن رقم ٢١٤٥ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٣ ٣ - نص المادة ٢/٢٢ من القسانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ سريان حكمه على حالات البناء التى تتم بعد نفاذه . علة ذلك . مثال .
١٠٢	٢٥	الطعن رقم ٢١٤٥ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٣ ٤ - بطلان التعامل فى تركه إنسان على قيد الحياة . تعلقه بالنظام العام . م ١٣١/٢ مدنى .
١٨٥	٤٤	الطعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٦ ٥ - السبب المتعلق بالنظام العام . قبوله لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه . ألا يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع .
١٨٥	٤٤	الطعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٦ ٦ - الحائز فى التنفيذ العقارى . ماهيته . إنذاره وإخباره بإيداع قائمة شروط البيع . أثره . اعتباره طرفا فى إجراءات التنفيذ . منازعته بتخلف أحد شروط صحة التنفيذ . وجب ابدائها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع دون طريق الدعوى المبتدأة . متعلقة بالنظام العام ٦٤٢ مرافعات سابق .
١٠٥٥	٢١٤	الطعن رقم ١٤٤٩ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٨

الصفحة	القاعدة	
		<b>(ب) المسائل الإجرائية :</b>
		١ - استئناف . الاستئناف الفرعى . عدم جواز رفعه إلا من المستأنف عليه فى الاستئناف الأسمى . تعلقه بالنظام العام . أثر ذلك لمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها . م ٣/٢٥٣ مرافعات .
٩٠	٢٢	الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢
		٢ - الدفع بعدم جواز الاستئناف . عدم أثره أمام محكمة الموضوع . جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . اعتباره من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام .
٥٥٤	١١٦	الطعن أرقام ١٦١.٦٤٩.٦٧٨.١٧٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٥
		<b><u>المسائل غير المتعلقة بالنظام العام :</u></b>
		١ - الدفع بعدم القبول لانعدامه الصفة . غير متعلق بالنظام العام . ليس لغير من قرر لمصلحته الاحتجاج به .
١٨٥	٤٤	الطعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٦
		٢ - قواعد الإثبات . عدم تعلقها بالنظام العام . جواز النزول عنها . التحدى بها لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز .
٣١٩	٧٠	الطعن رقم ١٦٨٢ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١٢

الصفحة	القاعدة	نقض
		<u>أولاً - إجراءات الطعن :</u>
		<u>١ - ميعاد الطعن :</u>
		١ - صحيفة الطعن بالنقض . جواز إيداعها قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم .م٢٥٣ مرافعات . ثبوت أن موطن الطاعن خارج مدينة القاهرة وإختياره إيداع الصحيفة قلم كتاب محكمة النقض . أثره . وجوب إضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد الطعن . ( مثال ) .
٥٦٧	١١٨	الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٥
		٢ - الميعاد المقرر لإعلان صحيفة الطعن بالنقض . م٣/٢٥٦ مرافعات . ماهيته . تجاوزه لا يرتب البطلان سواء تم الاعلان قبل العرض على المحكمة ذي غرفة مشورة أم تراخى إلى ما بعد ذلك . علة ذلك .
١٠٠٣	٢٠٤	الطعن رقم ١٣٤٠ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٢
		٢ - صحيفة الطعن ( تفصيل الأسباب والتجهيل بها ) :
		<u>السبب المجهل :</u>
		١ - عدم بيان الطاعن للعيب الذى شاب الحكم نتيجة أخذه بتقرير الخبير المعارض عليه . نعى غير مقبول .
٢٢٣	٥٢	الطعن رقم ١١٢٨ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٩



الصفحة	القاعدة	
		٢ - عدم بيان العوار الذى يعزوه للطاعن للحكم فيه وموضعه منه فى قضائه . نعى مجهل . غير مقبول .
٤٧٢	١٠٢	الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢٤
		٣ - إيداع الأوراق والمستندات :
		<u>السبب المفتقر إلى الدليل :</u>
		١ - عدم تقديم الطاعن الدليل على ما يتمسك به من أوجه الطعن فى المواعيد التى حددها القانون . أثره . عدم قبول الطعن .
١٢٦	٣١	الطعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٩
		٢ - التزام الطاعن بتقديم الدليل على ما يتمسك به من أوجه الطعن فى المواعيد المحددة قانونا .
٢٨٧	٦٣	الطعن رقم ١٢٨٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢
		٣ - نعى عار عن الدليل . غير مقبول . مثال .
٥٢٣	١٠٩	الطعن رقم ٢٤٩٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٧
		٤ - عدم تقديم الطاعنه صورة رسمية من الحكم الذى تمسكت بأن الحكم المطعون فيه قد فصل فى النزاع خلافا له . النعى بهذا السبب . نعى عار عن الدليل .
٥٩١	١٢٣	الطعن رقم ٧٦ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧

الصفحة	القاعدة	
		٥ - نعى عار عن الدليل . غير مقبول .
٧٠١	١٤٦	الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٩
		٦ - نعى بغير دليل . غير مقبول .
٨٨٥	١٨٣	الطعن رقم ١١٩٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٢٧
		<u>ثانياً - المصفة فى الطعن :</u>
		إدارة قضايا الحكومة . نيابتها عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا .
		م٦ ق ٧٥/١٩٦٣ . مجلس الشورى تنظيم دستورى مغاير لتلك الجهات . إقامة الطعن نيابة عنه من إدارة قضايا الحكومة .
		أثره . عدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة .
١٣٨	٣٤	الطعن رقم ٢٠٩٨ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢٣
		<u>ثالثاً - المصلحة فى الطعن :</u>
		الاختصاص فى الطعن . شرطه .
١٦٨	٤٠	الطعن رقم ٢١٨٢ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢
		<u>رابعاً - الخصوم فى الطعن :</u>
		١ - خصم لم يقض عليه بشئ . اختصاصه فى الطعن .
		غير مقبول .
١٨١	٤٣	الطعن رقم ٦٤٧ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الاختصاص فى الطعن . شرطه .
٣٣٣	٧٣	الطعن رقم ١٢٩٣ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١٦
		٣ - الخصم المتدخل انضماميا للمستأنف فى طلباته . خصم حقيقى إلا إذا قضى بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المستأنف . أثر ذلك . عدم قبول الطعن بالنقض من الخصم المتدخل .
٥٧٤	١١٩	الطعن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٨
		٤ - الاختصاص فى الطعن بالنقض . الأصل فيه أن يكون بذات الصفة التى اتصف بها الخصم فى الدعوى الأصلية .
٦٧٣	١٣٩	الطعن رقم ٩٧ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٢
		٥ - الخصم الذى يقض له أو عليه فى الحكم . عدم قبول اختصاصه فى الطعن . مناطه . عدم منازعته خصمه فى طلباته .
٨٣٦	١٧٢	الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/١٢
		<u>خامساً - نطاق الطعن :</u>
		الأثر الناقل للإستئناف . نطاقه . ورود النعى على قضاء الحكم الابتدائى . غير مقبول .
٥٣٠	١١٠	الطعن رقم ١٠٥٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٨
		<u>سادساً - الأحكام غير الجائز الطعن فيها بالنقض :</u>
		١ - الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الأولى . عدم جواز الطعن فيها بطريق النقض .
٢٦٦	٥٩	الطعن رقم ٢١٠٥ لسنة ٥٥ ق . . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٣

الصفحة	القاعدة	
		٢ - المحكمة الدستورية العليا . النص في قانونها على عدم قابلية أحكامها وقراراتها للطعن . نص خاص . مؤدى ذلك . قاعدة الطعن بالنقض فى الأحكام الانتهائية أيا كانت المحكمة التى إصدارتها ٢٤٩ . م ٢٤٩ مرافعات . عدم جواز أعمالها بالنسبة لأحكام المحكمة الدستورية العليا . علة ذلك .
٣٩٥	٨٥	الطعن رقم ١٩٤٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٣ سابعاً - الأحكام غير الجائز الطعن فيها على استقلال : ضم الدعويين الذى لا يفقد أيا منهما استقلالها . أثره . قابلية الحكم المنهى للخصومة فى أحدهما للطعن فيه على استقلال الضم المؤدى إلى فقد استقلال الدعويين . أثره . عدم جواز الطعن على استقلال فى الحكم الذى يفصل فى أحدهما دون أن تنتهى به الخصومة فى الدعوى كلها . الاستثناء . الأحكام التى أجازت المادة ٢١٢ مرافعات الطعن فيها على استقلال . ( مثال بشأن حكم فى دعوى صحة ونفاذ عقد بيع وبيع )
٤٦٣	١٠٠	الطعن رقم ٢٣٧٦ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢٤ ثامناً - أسباب الطعن : <u>السبب الجديد :</u> ١ - النعى المتعلق بالنظام العام والمؤسس على واقع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع . سبب جديد غير مقبول .
٤٧٥	١٠٣	الطعن رقم ٢١١٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢٤

الصفحة	القاعدة	
		٢ - عدم التمسك أمام محكمة الموضوع بأن أخذ أحد العقارين دون الآخر بالشفعة من شأنه رغم انفصالها - جعل العقار الآخر غير صالح للانتفاع المعد له . النعى على الحكم تجزئته للشفقة . سبب جديد . عدم جواز أثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٥١٤	١٠٨	الطعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٦ <u>السبب المتعلق بالنظام العام :</u> ١ - السبب المتعلق بالنظام العام . قبوله لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه . ألا يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع .
١٨٥	٤٤	الطعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٦ ٢ - الدفع بعدم جواز الاستئناف . عدم أثارته أمام محكمة الموضوع . جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . إعتباره من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام .
٥٥٤	١١٦	الطعن أرقام ١٦١، ٦٤٩، ٦٧٨، ١٧٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٥ <u>السبب غير المتعلق بالنظام العام :</u> قواعد الأثبات . عدم تعلقها بالنظام العام . جواز النزول عنها . التحدى بها لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز .
٣١٩	٧٠	الطعن رقم ١٦٨٢ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١٢



الصفحة	القاعدة	السبب الجديد :
		<p>حجية الأحكام . جواز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه . أن تكون عناصرها الواقعية مطروحة على محكمة الموضوع . لا يكفي تقديم الطاعن صورة من الحكم الذي يستند على حججه إلى محكمة النقض . خلو أوراق الطعن مما يفيد إتصال محكمة الموضوع بعناصر الحكم المشار إليه بسبب النعى أو ما يدل على سبق تقديمه إليها . النعى في هذه الحالة إعتباره سببا جديدا .</p>
٩٥٢	١٩٤	<p>الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٨</p> <p><u>الأسباب القانونية الصرفة والتي يخالفها واقع :</u></p> <p>١ - سبب قانوني لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع .</p> <p>عدم جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .</p>
٤٠٤	٨٨	<p>الطعن رقم ١٦٣٢ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٧</p> <p>٢ - دفاع جديد يخالطه واقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .</p>
٥٣٤	١١١	<p>الطعن رقم ٢٣٣١ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٨</p> <p>٣ - دفاع قانوني يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . عدم جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .</p>
٧٠١	٣٤٦	<p>الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٩</p>

الصفحة	القاعدة	
		٤ - دفاع يقوم على واقع . لا تجوز إثارتة لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٧٩	١٥٩	الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٢٩
٩٤٦	١٩٣	الطعن رقم ٧٦٣ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٧
		<u>الأسباب الموضوعية :</u>
		دفاع موضوعي لم يسبق طرحه أمام محكمة الموضوع . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٣٦١	٧٩	الطعن رقم ١٨٠٥ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٦
		الجدل فيما إنتهى إليه الحكم من استيفاء الطاعنة المبالغ المثبتة بالكسبلياتين والحوالات المقدمة من المطعون ضدها الأولى . موضوعي . عدم جواز إثارتة أمام محكمة النقض .
٣٨٥	٨٣	الطعن رقم ٥٦٠ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٣١
		<u>تاسعاً - سلطة محكمة النقض :</u>
		١ - الاستئناف الفرعي . عدم جواز رفعه إلا من المستأنف عليه في الاستئناف الأصلي . تعلقه بالنظام العام . أثره ذلك . لمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها . م ٣/٢٥٣ مرافعات .
٩٠	٢٢	الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢

الصفحة	القاعدة	
		٢ - قصور الحكم فى الافصاح عن سنده القانونى رغم سلامة ما إنتهى إليه من نتيجة . أثره . لا بطلان . لمحكمة النقض أن تستكمل هذا القصور . النعى على ماورد بالحكم من تقارير زائدة . غير منتج .
٨٨٥	١٨٣	الطعن رقم ١١٩٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٢٧
		٣ - إنتهاء الحكم إلى نتيجة سلبية . النعى عليه بالقصور . غير منتج . لمحكمة النقض تصحيح ذلك .
١٠٤٢	٢١١	الطعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٥١٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٥
		<u>عاشراً - الحكم فى الطعن وأثره :</u>
		١ - نقض الحكم . أثره . إلغاء كافة الأحكام والأعمال اللاحقه للحكم المنقوض والتي كان أساسا لها . م ٢٧١ مرافعات .
٩٠	٢٢	الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢
		٢ - الحكم الصادر فى طلب التفسير . اعتباره جزءا متما للحكم المطلوب تفسيره وليس حكما مستقلا . أثره . خضوعة لذات القواعد المقررة للطعن على الحكم المفسر . م ٢/١٩٢ مرافعات . نقض الحكم تفسيره . أثره إلغاء الحكم الصادر فى طلب التفسير . م ٢٧١ مرافعات .
٥٥٤	١١٦	الطعن أرقام ١٦١.٦٤٩.٦٧٨.٢١٧٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٥

الصفحة	القاعدة	
		٣ - نقض الحكم . لا يتناول من الحكم إلا ما تناوله أسباب الطعن المقبوله . ما عدا ذلك يحوز قوة الأمر المقضى . (مثال) .
٨٠٩	١٦٦	الطعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١٠/٣٠
		٤ - نقض الحكم لمخالفة قواعد الاختصاص . أثره . إقتصار المحكمة على الفصل فى مسألة الاختصاص . م ١/٢٦٩ مرافعات .
٩٨٨	٢٠١	الطعن رقم ٢٤٢٧ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/١٨
		<u>القرار الصادر من محكمة النقض فى غرفة مشورة :</u>
		القرار الصادر من محكمة النقض فى غرفة مشورة . قرار قضائى نهائى فاصل فى خصومه بالنقض . عدم جواز الطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن . م ٦/٢٦٣ مرافعات . التزام المحكمة من تلقاء نفسها بحجية هذا القرار .
١٠٤٨	٢١٢	الطعن رقم ١٩٢٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٥
		<u>نقل بحرى :</u>
		١ - مزاولة أعمال النقل البحرى والشحن والتفريغ والوكالة البحرية وتموين السفن وإصلاحها والتوريدات البحرية وغيرها من الأعمال المرتبطة بالنقل البحرى والتى يصدر بتحديداتها قرار من وزير المواصلات . شرطه . القيد فى السجل المعد لذلك

الصفحة	القاعدة	
		<p>بإثباته المصرية العامة للنقل البحري . لوزير المواصلات عند الاقتضاء وبالاتفاق مع الوزير المختص التصريح لغير المقيدين في السجل بمباشرة هذه الأعمال . مؤدى ذلك . القيد في السجل بعد بمثابة ترخيص بمباشرة هذه الأعمال يقوم مقامه قرار وزير المواصلات عند توافر المقتضى لإصداره . م ٧ ق ١٢ لسنة ١٩٦٤ .</p> <p>٢ - فيد الشركة في السجل البحري . مؤداه . الحق مزاوله أعمال الخدمات البحرية الواردة بالمادة ٧ من القانون ١٢ لسنة ١٩٦٤ .</p>
٤٢٤	٩٢	<p>الطعن رقم ١٠١٣ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/١٤</p> <p><u>نيابة قانونية</u></p> <p>مجلس إدارة الجمعية هو الأصل وصاحب الصفة في تمثيلها أمام القضاء . مباشرة رئيس المجلس لهذا الحق يكون بوصفة نائبا قانونيا عنه . م ٤٦ من قانون التعاون الاستهلاكي رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ . لا يمنع ذلك الأصيل من مباشرة حقه في هذا الشأن سواء بنفسه أو بواسطة أحد من أعضائه . التفات الحكم عن بحث هذا الدفاع الجوهري . قصور .</p>
٥٧٤	١١٩	<p>الطعن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٨</p>



الصفحة	القاعدة	
		<p style="text-align: center;"><b>هيئات عامة</b></p> <p>تمثيل الدولة في التقاضى . نيابة قانونيا عنها . تعيين حدودها ومداها مرده القانون الأصل أن ينشئ الوزير الدولة في الشئون المتعلقة بوزارته . اسناد القانون صفة النيابة العامة فيما يتعلق بشئون هيئة معينة أو وحدة إدارية إلى غير الوزير . مؤداه . ثبوت هذه الصفة له بالمدى وفى الحدود التى بينها القانون .</p>
٥٤٦	١١٤	<p>الطنن رقم ١٤٢٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٤</p> <p style="text-align: center;"><b>وقف</b></p> <p style="text-align: center;"><b>تقدير وفرز حصة الخيرات :</b></p> <p>١ - مجلس وكلاء وزارة الأوقاف . اختصاصه وحده بطلب تقدير وفرز حصة الخيرات فى الوقف والبت فيه بغير الرجوع إلى المحكمة . م٣ ق ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الأوقاف ولائحة إجراءاتها وم ٣ ق ٨٠ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة الأوقاف المصرية .</p>
٢٠٤	٤٧	<p>الطنن رقم ٧٧٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١١</p> <p style="text-align: center;"><b>حق وزارة الأوقاف فى توقيع المحجوز الإدارية :</b></p> <p>المحجوز الإدارية . حق وزارة الأوقاف وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة فى توقيعها استيفاء للأمرا</p>

الصفحة	القاعدة	
		المستحقة لها بمقتضى المراسيم والتوانين أو من ثمرات الأموال التي تدبرها - بأية صفة كانت . عدم اقتصاره على توقيع الحجز الإدارى لتحصيل إيجارات الأعيان التي تدبرها . امتداد إلى مقابل الانتفاع بتلك الأعيان .
٦٥٤	١٣٥	الطعن رقم ١٦٩٨ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٤ <u>الوقف المندثر :</u> الوقف المندثر . ماهيته . عدم إمكان التعرف على جهة الاستحقاق فيه . أثره . اعتباره وقفا على جهة بر . على ناظره إثبات ما يدعيه من تبعية عين متنازع عليها لهذا الوقف .
٧٦٩	١٥٧	الطعن رقم ٣٧ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٢٦ <u>وكالة</u> إدارة قضايا الحكومة . نيابتها عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا . م ٦ ق ١٩٦٣/٧٥ . مجلس الشورى تنظيم دستوري مغاير لتلك الجهات . إقامة الطعن نيابة عنه من إدارة قضايا الحكومة . أثره . عدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة .
١٣٨	٣٤	الطعن رقم ٢٠٩٨ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢٣

# موضوعات فهرس الأحكام الصادرة من الدوائر المدنية



موضوعات وصفحات فهرس السنة ٣٧ مدنى " الجزء الثانى "

الصفحة	المادة	الصفحة	المادة
	<u>ثانيا : المواد المدنية والتجارية</u>		<u>أولا : طلبات رجال القضاء</u>
	<u>والاحوال الشخصية</u>		
	( ١ )		( ١ )
٢٠	اثبات	٥	اجازات
٢٨	اثراء بسبب	٥	اجراءات
٢٨	أجانب	٥	اختصاص
٢٨	أحوال شخصية	٦	اعارة
٣٥	اختصاص	٧	أقدمية
٤١	ارتفاق		( ت )
٤١	استئناف		تأمينات اجتماعية
٤٥	استيراد	٧	تعويض
٤٥	استيلاء	٧	تعيين
٤٦	اصلاح زراعى	٨	تفتيش
٤٦	اعلان	٩	( د )
٤٨	التزام	٩	دعوى
٥٢	اهلية		( ر )
٥٢	ايجار		رد القضاء
	( ب )		( ص )
٦٨	بطلان		صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية
٧٢	بيع		( ق )
	( ت )		قرار ادارى
٨٠	تأميم	١٠	( م )
٨٠	تأمين		مجلس القضاء الأعلى
٨١	تأمينات اجتماعية	١١	مرتبات
٨٦	تأمينات عينية		معاش
٨٦	تجزئه		( ن )
٨٧	تحكيم	١٢	ندب
٨٨	تزوير	١٢	نقل
٩٠	تسجيل	١٣	
٩٠	تضامن		
٩١	تعويض	١٧	
٩٤	تقادم	١٧	
٩٧	تقسيم		
٩٨	تنفيذ		



الصفحة	المادة	الصفحة	المادة
	( ع )		( ج )
١٥٨	عقد	٩٩	جمارك
١٦٤	عمل	٩٩	جمعيات
١٧٣	علامات تجارية		( ح )
	( ف )	١٠١	حراسة
١٧٤	فوائد	١٠٣	حصانة
	( ق )	١٠٣	حكم
١٧٥	قانون	١٢١	حياسة
١٨٢	قرار ادارى		( خ )
١٨٣	قضاء	١٢٢	خبرة
١٨٣	قوة الزمر المقضى	١٢٤	خلف
	( م )		( د )
١٨٥	محكمة الموضوع		دستور
١٩٨	مستولية	١٢٥	دعوى
٢٠١	مطلات		( ر )
٢٠١	معاهدات		رد غير المستحق
٢٠١	ملكية	١٤١	رسوم
	( ن )	١٤١	رهن
٢٠٥	نزاع الملكية للمنفعة العامة	١٤٣	ربح
٢٠٥	نظام عام	١٤٣	
٢٠٨	نقض		( ش )
٢١٧	نقل بحرى	١٤٤	شركات
٢١٨	نيابة قانونية	١٤٦	شفعة
	( هـ )	١٥٠	شهر عقارى
٢١٩	هيئات عامة		( ص )
	( و )	١٥١	صورية
٢١٩	وقف		( ض )
٢٢٠	وكالة		ضرائب

**تصويب الأخطاء**  
**السنة السابعة والثلاثون**

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٦٤٧	٢١	للمعلن	المعلن
٦٥٥	١١	وولما	ولما
٦٦٤	٢٠	المنهدس	المهندس
٦٥٥	٢٢	منهدس	مهندس
٦٧٢	٣	ترتيب	ترتيب
٦٧٥	٢٤	القعار	العقار
٦٧٧	٢٠	لسيت	ليست
٦٨٠	١١	استكمال الحد	استكمال المبنى الحد
٦٨٣	٨	ورق	ورقة
٦٨٦	١٤	لديون مضمونة	لديون غير مضمونة
٦٨٨	١٦	تسجيل الحجز	تسجيل محضر الحجز
٧١٣	١٠	م ٤٥ لسنة ١٩٧٧	م ٤٥ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧
٧٢٤	٥	الطعن رقم ٩٠٢ لسنة ٥١ القضائية	الطعن رقم ٨٢١ لسنة ٥٢ القضائية
٧٣٤	١٠	بحكم حاز الأمر المقضى	بحكم حاز قوة الأمر المقضى
٧٣٥	١٠	الحكم المحكمة	حكم المحكمة
٧٣٥	١٦	إلى التحقيق	إلى التحقيق
٧٦٤	٩	إثبات القرائن قرينه قوة الأمر المقضى	إثبات "القرائن" قرينة قوة الأمر المقضى
٧٦٤	١٢	اعتبارا النظام العام	اعتبارات النظام العام
٧٦٤	١٥	يفصل	يتصل
٧٦٩	١٦	إليه	إليه
٧٧٤	١٢	الحالتين	الحالين
٧٧٥	٤	الحالتين	الحالين
٧٧٥	٦	بفترض	يفترض

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٧٧٨	٥	الحالـتين	الحالـين
٧٨٤	١٧	الرسم	الرسم
٨٠٢	١٠	تقادم "تقادم مسقط" إستئناف	تقادم "تقادم مسقط" دفع . إستئناف
٨٠٣	٥	تأمينات إجتماعية . عمل	تأمينات إجتماعية . اجر . عمل
٨٠٤	٣	المدة	المادة
٨٠٤	٣	المذكور	المذكوره
٨٠٤	١٥	أما ملحقات فمناها	أما ملحقات الأجر فمناها
٨٠٤	١٩	بما تقتضيه	بما قد تقتضيه
٨٠٤	٢٠	الصادره	الصادر
٨٠٥	٨	الدعوى الدعوى	الدعوى
٨٠٦	١٨	المدة	المادة
٨٠٦	١٨	المذكور	المذكوره
٨٠٨	٦	وحيث أن هذا النص غير سديد أنه	وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أنه
٨٠٩	١٣	محكمه الموضوع إستقلالها	محكمة الموضوع . إستقلالها
		بتقدير كنايه أدله الصوريه	بتقدير كفاية أدلة الصورية
٨١٠	٢١	إشتره	اشتروه
٨١١	٩	بيع الأول	بيع الطاعن الأول
٨١١	٩	نظير عقد	نظير ثمن
٨١١	١٢	الكون	الكوم
٨١١	١٦	نظير عقد	نظير ثمن
٨١١	٢١	وللمطعون ضدها بصفتها	وللمطعون ضدها الأولى بصفتها
٨١٣	٤	إلا الاستجابة	الإستجابة
٨١٣	١٢	وإذ كان	لما كان ذلك وكان
٨١٣	١٧	فإنم	فإن

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٨١٤	١٨	المستأنف	المستأنف
٨١٤	١٩	أقوالها	أقوالهما
٨١٥	٢١	مساحته	مساحة
٨١٦	١٨	بقبول جهه العمل لها صراحه	بقبول جهة العمل إما صراحة
٨١٦	٢٢	فإن طلب إحالته	فإن طلب الطاعن إحالته
٨١٦	٢٥	وإذا كان رئيس إدارة	وإذا كان رئيس مجلس إدارة
٨١٨	٩	انهاء علاقه إلا	انهاء علاقه العمل إلا
٨٢٠	٢٥	بعض	بعض
٨٢١	١٩	الحكم المطعون به	الحكم المطعون فيه
٨٢٢	٢٨	الى	التي
٨٢٤	٨	فى فى	فى
٨٢٦	٣	وأيد الحكم المطعون فيه	وأيد الحكم الابتدائى
٨٢٦	٤	أعفل الشق الأول من هذا الدفاع ولم يرد عليه وأيد الحكم المطعون فيه أعفل الشق الأول من هذا الدفاع ولم يرد عليه وأيد الحكم الابتدائى فى رفضه للشق الثانى	أعفل الشق الأول من هذا الدفاع ولم يرد عليه وأيد الحكم الابتدائى فى رفضه للشق الثانى
٨٢٦	١٣	بفرض أيلولة	بفرض رسم أيلولة
٨٢٧	٦	وجعلة	وجملة
٨٢٧	٦	٥٨٠٥	٥٠٨٥
٨٢٩	١١	لتعلقها	لتعلق الإرث
٨٢٩	١٣	ما يتفرغ	ما يتفرع
٨٢٩	١٨	حاله	حال
٨٣١	١١	يعدو	يغدو

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٨٣١	٢٢	الهيئة	الهيئة
٨٣٢	٦	ما يتضرع	ما يتفرع
٨٣٢	٦	المستقبلية	المستقبل
٨٣٢	١١	المنجز	الناجز
٨٣٢	١١	هيه	هيه
٨٣٢	١٧	بتعين	يتعين
٨٣٤	٩	ملكيتها	ملكيتها
٨٣٥	١٢	وكما	كما
٨٣٥	١٥	-----	إليه تضاف إلى كلمه وما خلاص
٨٣٥	١٩	لا يعدوا	لا يعدو
٨٣٦	٢٢	أسبابه	أسباب
٨٣٧	١٢	فإنه	فإن
٨٣٧	٢١	إستندات	إستندات
٨٣٩	٤	لصاحبها	لصالحها
٨٣٩	٢٤	المطعون المطعون	المطعون
٨٤١	١١	القانون القانون	القانون
٨٤٢	١٠	الشرط المانع	الشرط المانع
٨٤٥	١٣	للطعن للطعن	للطعن
٨٤٥	١٥	لما تصلوه نصوص القانون	لما قصلوه وتطبيق نصوص القانون
٨٤٧	١٧	على على	على
٨٤٧	١٧	أساسا	أساس
٨٤٧	٢١	يكون يكون	يكون
٨٤٧	٢٣	منازعه	منازعات
٨٤٨	١٤	قصره	قصلوه



الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٨٤٩	١٦	وأخطأ في تطبيقه لهذا السبب	وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب
٨٤٩	١٧	-----	بما يوجب نقضه بعد كلمه تطبيقه
٨٥٨	٢٥	وإذا	وإذا
٩٦٤	٨	-----	تضاف كلمة " أثر " قبل كلمه الإذن
٩٦٥	٢٢	عليهم	عليهم
٩٦٩	١٠	-----	تضاف كلمه " قرار " قبل كلمه إدارى
٩٧٦	٦	وطالبا	وطالبا
٩٨٠	٣	-----	تضاف كلمه " باقيه " قبل كلمه على
٩٨١	٢٠	-----	تضاف كلمه " ذلك " قبل كلمه أنه
٩٨٦	١٨	-----	تضاف كلمه " على " قبل كلمه الحكم
٩٨٧	٨	-----	تضاف كلمه " أو " قبل كلمه أن
٩٩٥	٥	-----	تضاف عبارته " رقم ٦ شارع
			الجزائر بالدقى " قبل كلمه لقاء
٩٩٨	٢٤	فعلا	نقلا
٩٩٩	٢٥	بدل	بنك
١٠٠١	٨	وينال	ولاينال
١٠٠٤	٦	أو إنقضاء	أو إنقضائه
١٠٠٥	١٣	دفع	دفع
١٠١٠	١٥	ظهرا بالسيارات	ظهر السيارات
١٠١١	٦	ما طلبه	ما تطلبه
١٠١٦	١٣	-----	تضاف كلمه " بحيث " قبل كلمه تدعو
١٠٢١	٧	-----	تضاف كلمه " إليه " قبل كلمه فيها
١٠٢٣	١٩	-----	تضاف كلمه " له " قبل كلمه أن

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
١٠٢٣	٢١	----	تضاف كلمة " طبقا " قبل كلمة لأحكام
١٠٢٧	٢٧	إحالة	أحالت
١٠٣٢	١٩	دفاعها	دفاعهما
١٠٣٢	١٩	ولما كان	ولما كانت
١٠٣٣	١٠	بالتضامن	بالتضامم
١٠٣٣	١٢	شركة	الشركة
١٠٣٣	٢١	موضوعها	موضوعهما
١٠٣٣	٢٢	بالتضامن	بالتضامم
١٠٣٤	٩	بالتضامن	بالتضامم
١٠٣٥	٣	بالتضامن	بالتضامم
١٠٣٥	٢٠	أخطأ	الخطأ
١٠٣٦	٧	بالتضامن	بالتضامم
١٠٣٧	١٤	يمكنها	لا يمكنها
١٠٤١	١٦	----	تضاف كلمة " بياقى " قبل كلمة بالسبب
١٠٤٨	١٨	من	تحدف
١٠٥٥	١٢	متعلقة	تعلقه
١٠٥٥	١٩	----	تضاف كلمة " أو " قبل كلمة حقا
١٠٥٥	١٩	عينيه	عينيا
١٠٥٧	١٤	تيلقاه	يتلقاه
١٠٥٧	٢٢	على ما يجرى به قضاء النقص أيضا	تحدف العبارة
١٠٥٨	٨	قانون المرافعات	القانون
١٠٥٨	١٤	----	تضاف كلمة " العشرى " قبل كلمة حتى
١٠٥٩	٤	----	يضاف حرف " د " قبل كلمة أحمد
١٠٦٠	٦	الشركات	شركات

الصفحة	رقم السطر	الخطا	الصواب
١٠٦٠	١١	الشركات	شركات
١٠٦٠	١٩	تعيد	تصير
١٠٦١	١٣	لتحقيق	لتحقيق
١٠٦١	١٧	١-تحت	أدمجت
١٠٦٢	١٢	الأولى	الأول
١٠٦٢	١٦	----	تضاف كلمة " آخر " قبل كلمة إقفال
١٠٦٣	٢٤	قانو	قانون
١٠٦٤	٢٥	ثم	تم
١٠٦٦	٤	----	تضاف كلمة " للأسهم " قبل كلمة وقيمه
١٠٦٧	٤	----	يضاف حرف " د " قبل كلمة أحمد
١٠٦٩	١٤	لها	بها
١٠٧٠	١٠	إعطائه	إعطاء
١٠٧٢	٢٢	----	تضاف كلمة " لذلك " قبل كلمة أنها
١٠٧٢	٢٣	قراراتها	قرارا نهائيا
١٠٧٤	٦	لكتاب	لكتاب
١٠٧٧	١٧	الأستيلاء	الإستهلاك
١٠٧٧	٢٠	قواعد	قوانين
١٠٧٨	٨	----	تضاف كلمة " لذلك " قبل كلمة أنه
١٠٧٨	١٠	----	تضاف كلمة " فقد " قبل كلمة دفعوا
١٠٧٨	١١	وصدور	وصدر
١٠٧٩	١٤	المشروع	المشرع
١٠٨٢	٣	----	تضاف كلمة " هذه " قبل كلمة الأحوال
١٠٨٢	٢٥	بيان	بيانا
٧٢ فهرس	بعد الصواب	----	يوضع عنوان بيع
٧٩ فهرس	٣	جميعات	جميعيات







Bibliotheca Alexandrina



0347258